الكِتاب

تأليف

عمرو بن عثمان بن قنبر
الملقّب بـ"سيبويه"

علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه

د. إميل بديع يعقوب

الجزء الثاني

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت

تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠

صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

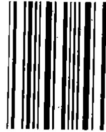
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2292-4

9782745122926 90000>

http://www.al-ilmiyah.com.lb/

e-mail : sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها

فالمعرفةُ خمسةُ أشياء: الأسماء التي هي أَعْلامٌ خاصّةً، والمضافُ إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين، والألفُ واللامُ، والأسماء المبهمةُ، والإضمارُ. فأمّا العلامةُ اللازمةُ المختصَّةُ، فنحوُ: «زَيْدٍ»، و «عَمْرٍو»، و «عَبْدِ الله»، وما أشبه ذلك. وإنَّما صار معرفةً لأنه اسمٌ وقع عليه يُعْرَفُ به بعينه دون سائر أُمّته.

وأمّا المضاف إلى المعرفة، فنحو قولك: «هذا أخوك»، و «مررتُ بأبيك»، وما أشبه ذلك. وإنَّما صار معرفةً بالكاف التي أضيف إليها، لأنَّ الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمّته.

وأمّا الألف واللام فنحو: «البعير»، و «الرجل»، و «الفرس»، وما أشبه ذلك. وإنَّما صار معرفة لأنَّك أردت بالألف واللام الشيءَ بعينه دون سائر أمّته، لأنَّك إذا قلت: «مررتُ برجلٍ»، فإنّك إنَّما زعمت أنّك إنَّما مررت بواحدٍ ممن يقع عليه هذا الاسمُ، لا تريد رجلاً بعينه يَعرفُه المخاطَبُ. وإذا أدخلتَ الألف واللام فإِنَّما تُذَكِّرُه رجلاً قد عَرَفَه، فتقول: «الرجلُ الذي من أمره كذا وكذا»؛ ليتوهّمَ الذي كان عهدَه بما تذكره من أمره.

وأمّا الأسماء المبهمة فنحو هذا، وهذِه، وهذانِ، وهاتانِ، وهؤُلاءِ، وذلك، وتِلْكَ، وذانِكَ، وتانِكَ، وأُولئِكَ، وما أشبه ذلك. وإنما صارت معرفةً لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته.

وأمَّا الإضمار فنحو: هُوَ، وإيّاهُ، وأنْتَ، وأنَا، ونَحْنُ، وأنْتُمْ، وأَنْتُنَّ، وهُنَّ، وهُمْ، وهِيَ، والتاء التي في «فَعَلْتُ»، و «فعَلْتَ»، و «فَعَلْتِ»، وما زِيدَ على التاء، نحو قولك:

«فَعَلْتُمَا»، و «فَعَلْتُمْ»، و «فَعَلْتُنَّ»، والواوُ التي في «فَعَلُوا»، والنونُ والألفُ اللّتانِ في «فَعَلْنَا» في الاثنينِ والجميع، والنونُ في «فَعَلْنَ»، والإضمارُ الذي ليست له علامةٌ ظاهرةٌ، نحو: «قد فَعَلَ ذلك»، والألفُ التي في «فَعَلَا»، والكافُ والهاء في «رأيتُكَ» و «رأيتُهُ»، وما زيدَ عليهما نحو: «رأيتُكُمَا»، و «رأيتُكُمْ»، و «رأيتُهُمَا»، و «رأيتُهُمْ»، و «رأيتُكُنَّ»، و «رأيتُهُنَّ»، والياء في «رأيتُني»، والألفُ والنونُ اللتان في «رأيتَنا»، و «غُلَامُنا»، والهاء والكاف اللتان في «بِكَ» و «بِهِ» و «بِهَا»، وما زيد عليهنَّ، نحو قولك: «بِكُمَا»، و «بِكُمْ»، و «بِكُنَّ»، و «بِهِما»، و «بِهِمْ»، و «بِهِنَّ»، والياء في «غُلامي» و «بِي».

وإنّما صار الإضمارُ معرفة، لأنك إنّما تضمِرُ اسماً بعدما تَعلمُ أنّ مَنْ تُحدِّث قد عرف مَنْ تعني أو ما تَعني، وأنت تريد شيئاً بعينه.

واعلم أن المعرفة لا توصَفُ إلاّ بمعرفةٍ، كما أنَّ النكرة لا توصَف إلاّ بنكرة.

واعلم أنَّ العَلَمَ الخاصَّ من الأسماءِ يوصَفُ بثلاثةِ أشياء: بالمضاف إلى مِثلِه[1]، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمةِ.

فأمّا المضاف، فنحو: «مررتُ بزيدٍ أخيك». والألفُ واللاّم نحو قولك: «مررتُ بزيدٍ الطويلِ»، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام. وأمَّا المبهَمة فنحو: «مررتُ بزيدٍ هذا وبعمرٍو ذاك».

والمضافُ إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهَمة؛ وذلك: «مررتُ بصاحبك أخي زيد»، و «مررتُ بصاحبك الطويلِ»، و «مررتُ بصاحبك هذا».

فأمّا الألف واللام فتوصَفُ بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأنَّ ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نَعْتاً، كما صار المضافُ إلى غير الألف واللام صفةً لما ليس فيه الألف واللام، نحو: «مررتُ بزيدٍ أخيك»، وذلك قولك: «مررتُ بالجَميلِ النبيل»، و «مررتُ بالرجل ذي المال».

وإنما مَنَعَ «أخاك» أن يكون صفةً لِـ «الطويل» أنَّ «الأخ» إذا أضيف كان أخَصَّ، لأنَّه

---

(١) قال السيرافي: يريد إلى مثله في أنه معرفة لا في أنه عَلَم، لأنّ العلم يُوصَف بالمضاف إلى الضمير وإلى سائر المعارف، كقولك: «مررت بزيد غلامك وغلام عمرو وغلام الرجل وغلام هذا»، ونحو ذلك.

مضاف إلى الخاص وإلى إضماره، فإنما ينبغي لك أن تَبدأ به وإن لم تَكْتَفِ بذلك، زِدتَ من المعرفة ما تزدادُ به معرفةً.

وإنما مَنَعَ هذا أن يكون صفةً لِـ «الطويل» و «الرجلِ» أن المخبِّرَ أراد أن يقرِّبَ به شيئاً ويُشيرَ إليه لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياءِ. وإذا قال: «الطويلُ»، فإنّما يريد أن يعرِّفَك شيئاً بقلبك، ولا يريد أن يعرِّفَكَه بعينك، فلذلك صار هذا يُنْعَتُ بالطويل ولا يُنْعَتُ الطويلُ بهذا، لأنّه صار أخص من الطويل حينَ أراد أن يعرِّفَه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب. وإذا قال: «الطويلُ» فإنّما عرَّفه شيئاً بقلبه دون عينه،، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصَّ.

واعلم أنَّ المبهَمة توصَف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفاتِ التي فيها الألف واللام جميعاً. وإنّما وُصفتْ بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنّها والمبهمَةَ كشيء واحد، والصفاتُ التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصِّفات في «زيدٍ» و «عمرٍو»، إذا قلت: «مررتُ بزيدٍ الطويلِ»، لأنّي لا أُريد أنِ أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفة له يُعْرَفُ بها، وكأنَّك أردتَ أن تقول: «مررتُ بالرجل»، ولكنَّك إنما ذكرت هذا لتقرِّبَ به الشيءَ وتُشِيرَ إليه.

ويدلُّك على ذلك أنّك لا تقول: «مررتُ بهذَيْنِ الطويلِ والقصيرِ»، وأنت تريد أن تَجعله من الاسم الأوّل بمنزلة: «هذا الرجل»، ولا تقول: «مررتُ بهذا ذي المال» كما قلت: «مررتُ بزيدٍ ذي المال».

واعلم أنَّ صفاتِ المعرفة تجري مِنَ المعرفة مجرى صفاتِ النكرةِ مِنَ النكرةِ، وذلك قولك: «مررتُ بأخَوَيْك الطويلَيْن»؛ فليس في هذا إلاَّ الجرُّ كما ليس في قولك: «مررتُ برجلٍ طويلٍ»، إلاّ الجرُّ.

وتقول: «مررتُ بأخَوَيْكَ الطويلِ والقصيرِ»، و «مررتُ بأخويْك الراكعِ والساجدِ»، ففي هذا البدلُ، وفي هذا الصفةُ، وفيه الابتداء، كما كان ذلك في: «مررتُ برجلينِ صالحٍ وطالحٍ».

وإذا قلتَ: «مررتُ بزيدٍ الراكعِ ثمَّ الساجدِ»، أو «الراكعِ فالساجد»، أو «الراكعِ لا الساجدِ»، أو «الراكعِ أو الساجدِ»، أو «إمّا الراكعِ وإمّا الساجدِ»، وما أشبه هذا، لم يكن

وجهُ كلامه إلاّ الجرَّ كما كان ذلك في النكرة. فإن أَدخلتَ «بَلْ»، و «لكِنْ»، جاز فيهما ما جاز في النكرة. فعلى هذا، فقِس المعرفةَ.

واعلم أنّ كلّ شيء كان للنكرة صفةً، فهو للمعرفة خَبَرٌ، وذلك قولك: «مررتُ بأخوَيْك قائمَيْنِ»، فـ «القائمان» هنا نصب على حدّ الصِّفة في النكرة. وتقول: «مررتُ بأخوَيْك مُسْلِماً وكافراً»[1] هذا على مَن جَرَّ وجعلَهما صفةً للنكرة، ومن جعلَهما بدلاً من النكرة، جعلهما بدلاً من المعرفة كما قال الله عزّ وجل: ﴿لَنَسْفعاً بالنَّاصِيةِ. نَاصِيَةٍ كاذِبَةٍ خاطِئَةٍ﴾[2]. وأُنشِدَ لبعض العرب الموثوق بهم [من الكامل]:

٣٢٠ - فإلى ابنِ أُمِّ أُناسٍ أَرْحَلُ ناقتي عَمْرٍو فتُبْلِغُ حاجتي أو تُزْحِفُ
مَلِكٍ إذا نَزَلَ الوُفودُ ببابِهِ عَرَفوا مَوارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ

---

(١) قال أبو سعيد السيرافي ما ملخصه: في هذه المسألة ثلاثة أوجه: النصب، والجر، والرفع؛ أمّا من نصب فهو الذي كان يقول: «مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ» على الصفة. فصارت الصفة حالاً لتعريف الموصوفين؛ وأما من جرّه، فهو الذي كان يقول: «مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ» على البدل، فلمّا عرّف الأول، لم يتعيَّن البدل، وأمّا الذي يرفع فهو الذي يقول: «مررت برجلين مسلمٍ وكافر». . .

(٢) سورة العلق: ١٥ ـ ١٦.

٣٢٠ - **التخريج**: البيتان لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٥٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤ ـ ١٥؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/ ٦٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧؛ والبيت الأول مع نسبته في لسان العرب ٩/ ١٣٠ (زحف)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٩٦؛ والدرر ٦/ ٦٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٢.

اللغة: أمّ أناس: بنت ذهل من بني شيبان. وابن أمّ أناس: عمرو بن حجر الكنديّ. تُزحف: تعيي. المُزبد: البحر يعلوه الزبد. ينزف: ينفد ماؤه.

المعنى: يقول: إني أرحل ناقتي إلى عمرو بن حجر، فإمّا أن تبلغني مقصدي وإمّا أن تعيا فلا تستطيع السير، وهو ملك كثير الكرم.

الإعراب: **فإلى**: حرف استئناف وحرف جرّ. ابن: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بـ «أرحل»، وهو مضاف. أم: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **أناس**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **أرحلُ**: فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. **ناقتي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدَّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. عمرو: بدل من «ابن أم أناس» مجرور. **فتبلغ**: الفاء: حرف استئناف، و «تبلغ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. **حاجتي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. **أو**: حرف عطف. **تزحف**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. **ملك**: بدل من «عمرو» مجرور بالكسرة. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه. نزل: فعل ماضٍ =

ومَنْ رفع في النكرة، رفع في المعرفة. قال الفرزدق [من الطويل]:

٣٢١ ـ فأَصْبَحَ في حَيْثُ الْتَقَيْنا شَرِيدُهمْ طَلِيقٌ ومكتوفُ اليدينِ ومُزْعَفُ

وقال آخر، رجل من بني قُشَيْرٍ [من الطويل]:

٣٢٢ ـ فلا تَجعلي ضَيْفَيَّ ضَيفٌ مُقَرَّبٌ وآخَرُ مَعْزولٌ عن البيتِ جانِبُ

= مبني على الفتح. **الوفود**: فاعل مرفوع بالضمة. **ببابه**: جار ومجرور متعلقان بـ «نزل»، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **عرفوا**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محل رفع فاعل. **موارد**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **مزبد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لا**: حرف نفي. **يُنْزَف**: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

وجملة «أرحل ناقتي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فتبلغ»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تزحف»: معطوفة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نزل»: في محل جرّ بإضافة «إذا» إليها. وجملة «عرفوا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «لا ينزف»: في محلّ جر نعت لِـ «مزبد».

والشاهد فيه قوله: «ملكِ» حيث أبدله من المعرفة «عمرو»، ولو رفعه على القطع لجاز.

٣٢١ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦، ٣٨.

اللغة: الشَّريدُ: الطَّريد. والطليق: الأسير الذي فُكَّ إساره. والمُزْعَف: الصريع المقتول.

المعنى: لقد أذقنا أعداءَنا الويلاتِ، فبعضهم فرَّ، وبعضهم أسير، وبعضهم صريع قتيل.

الإعراب: **فأصبح**: الفاء: حسب ما قبلها، والواضح مما قبلها أنها عاطفة، و «أصبح»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **في حيث**: جار ومجرور مبني على الضم في محلّ جر بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ «أصبح»، أو بـ «طليق» عند من لا يجيز التعليق بالفعل الناقص. **التقينا**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: فاعله محله الرفع. **شرِيدُهم**: اسم «أصبح»، و «هم»: مضاف إليه محله الجرّ. **طَلِيْقٌ**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: بعضهم طليقٌ. **ومكتوف**: الواو: حرف عطف، و «مكتوف» معطوف على «طليق». **اليدين**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عِوَض عن التنوين في الاسم المفرد. **ومزعف**: الواو: حرف عطف، و «مزَعف»: معطوف على (طليق).

وجملة «أصبح شريدهم مع الخبر»: بحسب ما قبل الفاء. وجملة «بعضهم طليق»: خبر (أصبح) محلُّها النصب.

والشاهد فيه: رفع (طليق) وما بعده على القطع، لأنه تبعيض للشريد. وتبيين لأنواعه، والشريد واحد يؤدي هنا معنى الجمع.

٣٢٢ ـ **التخريج**: البيت للعجير السلولي في خزانة الأدب ٥/ ٣٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٥. =

والنصبُ جيِّد كما قال النابغة الجعدي [من الطويل]:

٣٢٣ ـ وكانتْ قُشَيْرٌ شامِتاً بصديقها وآخَرَ مَرْزِيًّا وآخَرَ رَازِيا

وقال الآخر، وهو ذو الرمة [من الطويل]:

٣٢٤ ـ تَرى خلقها نِصْفٌ قناةٌ قويمةٌ ونِصْفٌ نَقًا يرتجُّ أو يَتَمَرْمَرُ

= **اللغة**: الجانِبُ: الغريب المبْعد.

المعنى: أكرمي جميع ضيفاني، ولا تجعليهم بمنزلتين، بعضهم مُقرَّب مُكرم، والآخر مُبْعدٌ مهمل.

الإعراب: **فلا**: الفاء: بحسب ما قبله، و «لا»: ناهية جازمة. **تجعلي**: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل محله الرفع. **ضيفي**: مفعول به أول منصوب بالياء لأنه مثنى، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر. **ضيفٌ**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أولهما ضيْف مقرب، ويمكن أن يكن مبتدأ محذوف الخبر. **مُقرب**: صفة لـ (ضيف) مرفوع بالضمة. **وآخر**: الواو: حرف عطف، و «آخر»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وثانيهما آخر معزول، أو مبتدأ محذوف الخبر. **معزولٌ**: صفة لـ (آخر) مرفوع بالضمة. **عن البيت**: جار ومجرور متعلقان بـ (معزول). **جانِبُ**: صفة ثانية لـ (آخر).

وجملة «تجعلي»: بحسب الفاء. وجملة «أولهم ضيف مقرب»: مفعول به ثانٍ لـ «تجعلي» محلها النصب. وجملة «ثانيهم آخر معزول عن البيت»: معطوفة على جملة «أولهم ضيف مقرَّب».

والشاهد فيه رفع (ضيف) على القطع ولو نصب لجاز.

٣٢٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٧٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٦.

اللغة: قُشير: قبيلة من بني عامر. ومَرْزيا: أصلها مرزوءاً خُفِّفت الهمزة بقلبها واواً، ثم أدغمت في الواو الأولى، ثم قلبت الواو المشددة ياء تخفيفاً وشذوذاً.

المعنى: لقد كان بنو قشير بين شامتٍ بصديقه، وبين ضارٌّ للناس ومضرورٍ بهم.

الإعراب: **وكانت**: الواو: حسب ما قبلها، و «كانت»: فعل ماضٍ ناقص، وتاء التأنيث: لا محلّ لها. **قُشيرٌ**: اسم (كان) مرفوع بالضمة. شامتاً: خبر (كان) منصوب بالفتحة. **بصديقها**: جار ومجرور متعلقان بـ (شامت)، و «ها»: مضاف إليه محلها الجر. **وآخر**: الواو: حرف عطف، و «آخر»: معطوف على «شامتاً». مرزيا: صفة لـ (آخر) منصوب بالفتحة. **وآخر**: الواو: حرف عطف، و «آخر»: معطوف على (شامتاً). **رازيا**: صفة لـ (آخر) منصوب بالفتحة.

وجملة «كانت قشيرٌ شامتا»: بحسب الواو.

والشاهد فيه: نصب (شامتاً) وجعله خبر (كان)، ولم يجعل الكلام تبعيضاً ولو قطع لكان حسناً.

٣٢٤ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ٢/ ٦٢٣؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٦١؛ وجمهرة اللغة ص ١٩٩، ١٣٣١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٢؛ والخصائص ١/ ٣٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٠. =

وبعضُهم ينصبه على البدل. وإن شئت كان بمنزلة «رأيتُه قائماً»، كأنّه صار خبراً على حدّ من جعله صفة للنكرة على الأوجه الثلاثة. واعلم أنَّ المضمَر لا يكون موصوفاً، من قِبَلِ أنّك إنّما تضمِرُ حين ترى أنَّ المحدَّثَ قد عَرف مَنْ تعني، ولكن لها أسماءٌ تُعْطَفُ عليها، تعمُّ وتؤكِّدُ، وليست صفةً؛ لأنَّ الصفة تحليةٌ، نحو: «الطويل»، أو قَرابةٌ نحو: «أخيك» و «صاحبك» وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمَة، ولكنَّها معطوفة على الاسم تَجري مجراه، فلذلك قال النحويُّون: صفةٌ، وذلك[1] قولك: «مررتُ بهم كلِّهم»، أي: لم أدَعْ منهم أحداً، ويجيءُ توكيدًا كقولك: «لم يَبق منهم مُخَبِّرٌ وقد بقي منهم». ومنه أيضاً: «مررتُ بهم أجْمَعِينَ أكْتَعِينَ»، و «مررتُ بهم جُمَعَ كُتَعَ»، و «مررتُ بهم أجْمَعَ أكْتَعَ»، و «مررتُ بهم جميعِهم». فهكذا هذا وما أشبهه.

ومنه «مررتُ به نفسِه»، ومعناه: «مررتُ به بعينه».

واعلم أنَّ العَلَم الخاصَّ من الأسماء لا يكون صفةً، لأنه ليس بحلْيَةٍ ولا قَرابةٍ ولا مبهَم، ولكنَّه يكون معطوفاً على الاسم كعطف «أجمعين». وهذا قول الخليل، رحمه الله، وزعم أنَّه من أجل ذلك قال: «يا أيُّها الرجلُ زيدٌ أقبلْ». قال: لو لم يكن على «الرَّجل» كان

= **اللغة**: النَّقا: الكثيب من الرمل. ويرتجُّ: يضطرب وينهال. ويتمرمرُ: يجري بعضه في بعض.

المعنى: وَصَف امرأة فجعل أعلاها في الإرهاف واللطافة كالقناة، وجعل أسفلها في امتلائه وكثافته ولينه ككثيب الرمل.

الإعراب: **ترى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). **خَلقها**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. **نِصفٌ**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **قناة**: خبر مرفوع بالضمة. **قويمةٌ**: صفة لـ (قناة) مرفوعة بالضمة. **ونصف**: الواو: حرف عطف، و «نصف»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **نقاً**: خبر مرفوع بالضمة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين. يرتجُّ: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (نقاً). **أو**: حرف عطف. يتمرمر: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (نقاً).

وجملة «ترى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نصفٌ قناة»: حال من «خلقها» محلها النصب. وجملة «نصف نقاً»: معطوفة على جملة «نصف قناة». وجملة «يرتجُّ»: صفة لـ «نقاً» محلها الرفع. وجملة «يتمرمر»: معطوفة على جملة (يرتجُّ).

والشاهد فيه: رفع (نصف) على القطع والابتداء، ولو نصب على الحال أو البدل، لجاز؛ وقد روي البيتُ بالنصب.

(١) أي: الأسماء التي تعمّ وتؤكّد وليست صفة.

غيرَ منوّن[1]. وإنّما صار المبهَمُ بمنزِلة المضاف لأنَّ المبَهم تقرِّبُ به شيئاً أو تُباعِدُه، وتُشيرُ إليه[2].

ومن الصفة: «أنت الرجل كلُّ الرجلِ»، و «مررتُ بالرجل كلِّ الرجلِ». فإن قلت: «هذا عبدُ الله كلُّ الرجلِ»، أو «هذا أخوك كلُّ الرجل»، فليس في الحُسْن كالألف واللام؛ لأنَّك إنّما أردت بهذا الكلام: هذا الرجلُ المبالغُ في الكمال. ولم ترد أن تَجعل كلَّ الرجل شيئاً تعرِّفُ به ما قبله وتبيِّنُه للمخاطَب، كقولك: «هذا زيد». فإذا خفتَ أن يكون لم يُعرَفْ قلت: «الطويلُ»، ولكنّك بنيت هذا الكلام على شيءٍ قد أثبتَّ معرفَته، ثم أخبرتَ أنه مستكمِلٌ الخِصال.

ومثل ذلك قولك: «هذا العالِمُ حَقُّ العالِمِ»، و «هذا العالِمُ كلُّ العالم»، إنّما أراد أنه مستَحِقٌّ للمبالغة في العلم. فإذا قال: «هذا العالمُ جِدُّ العالِم»، فإنّما يريد معنى «هذا عالِمٌ جِدًّا»، أي: هذا قد بلغ الغايةَ في العلم. فجرى هذا البابُ في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت: «هذا رجلٌ كلُّ رجل»، و «هذا عالمٌ حقُّ عالمٍ»، و «هذا عالمٌ جِدُّ عالم».

ويدلُّك على أنّه لا يريد أن يثبِّت بقوله: «كلُّ الرجلِ» الأوّلَ أنّه لو قال: «هذا كلُّ الرجلِ»، كان مستغنيًا به، ولكنّه ذكر «الرجلَ» توكيدًا، كقولك: «هذا رجلٌ رجلٌ صالحٌ»، ولم يرد أن يبيِّن بقوله: «كلُّ الرجل» ما قبل الرجل، كما يبيِّن «زيداً» إذا خاف أن يَلتبس، فلم يرد ذلك بالألف واللام، وإنّما هذا ثناءٌ يَحضُرك عند ذكرك إياه.

ومن الصفة قولك: «ما يَحسن بالرجل مثلِك أَنْ يفعل ذاك»، و «ما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذاك»[3].

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّه جَرَّ هذا على نيّة الألف واللام، ولكنه موضعٌ لا تَدخله

---

(١) يعني أنّ «زيد» هنا عطف بيان على «الرجل»، ولو لم يكن ذلك، لبُني على الضمّ، كأنك قلت: «يا زيدُ».

(٢) قال السيرافي ما مختصره: يعني أنّ الاسم العلم لم يسمَّ بمعنى في المسمّى استحقّ له أن يُسمَّى بذلك الاسم دون غيره، كـ «زيد» و «عمرو». والمبهم مفارِق للعلم، لأنّ في المبهم لفظاً يوجب التقريب كـ «هذا» و «هذه»، ولفظاً يُوجب التبعيد، نحو: «ذلك»، و «تلك»، و «أولئك».

(٣) قال أبو سعيد السيرافي ما مختصره: يعني أنّ «الرجل» معرفة، و «مثلك» و «خير منك» نكرة، وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما، لأن «الرجل» في هذين المثالين غير مقصود به إلى رجل بعينه، وإن كان لفظه لفظ المعرفة، لأنه أريد به الجنس، و «مثلك» و «خير منك» نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما، فاجتمعا، فحسن نعت أحدهما بالآخر.

الألفُ واللام كما كان «الجَمَّاء الغفيرَ» منصوباً على نيّة إلغاء الألفِ واللام، نحو: «طُرًّا» و «قاطبةً» والمصادرِ التي تشبهها.

وزعم، رحمه الله، أنّه لا يجوز في: «ما يَحسن بالرجل شبيهٍ بك»، الجرُّ، لأنّك تقدّر فيه على الألف واللام. وقال: وأمّا قولهم: «مررتُ بغيرك مثلِك»، و «بغيرك خيرٍ منك»، فهو بمنزلة «مررتُ برجلٍ غيرك خيرٍ منك»، لأنَّ «غيرك» و «مثلَك» وأخواتها يكنَّ نكرة، ومَنْ جَعَلهنّ معرفة، قال: «مررتُ بِمثلك خيراً منك»، وإن شاء «خيرٍ منك» على البدل. وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله.

واعلم أَنّه لا يَحسن ما يَحسن بـ «عبد الله مثلِك» على هذا الحدّ. ألا ترى أَنّه لا يجوز: «ما يَحسن بزيدٍ خيرٍ منك»، لأنّه بمنزلة «كلِّ الرجلِ» في هذَا. فإنْ قلتَ: «مثلِك» وأنت تريد أن تجعله المعروفَ بشَبهِهِ، جاز، وصار بمنزلة «أخيك». ولا يجوز في «خيرٍ منك»، لأنّه نكرة، فلا يثبت به المعرفةَ. ولم يُرد في قوله: «ما يحسن بالرجل خيرٍ منك»، أن يُثبِت له شيئاً بعينه ثم يُعرِّفَه به إذا خاف التباساً.

واعلم أنَّ المنصوب والمرفوع يَجري معرفتُهما ونكرتُهما في جميع الأشياء كالمجرور.

هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأةً

أمّا بدل المعرفة من النكرة فقولك: «مررتُ برجلٍ عبدِ الله». كأنَّه قيل له: «بمَنْ مررتَ»؟ أو ظَنَّ أنه يقال له ذاك، فأَبدل مكانَه ما هو أعَرفُ منه.

ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وإنَّك لَتَهْدِي إلى صِرَاطٍ مُسْتَقيمٍ صِراطِ اللَّه﴾[2].

وإن شئت قلت: «مررتُ برجلٍ عبدُ الله»، كأنه قيل لك: «مَنْ هو»؟ أو ظننتَ ذلك.

ومن البدل أيضاً: «مررتُ بقوم عبدِ الله وزيد وخالدٍ»، والرفعُ جيّدٌ. وقال الشاعر، وهو بعض الهُذليين، وهو صَخْرُ الغيّ [من البسيط]:

٣٢٥ ـ يا مَيَّ إنْ تَفْقِدي قوماً ولدتِهِمِ أو تُخْلَسيهمْ فإنَّ الدَّهرَ خَلاّسُ

---

(١) الشورى: ٥٢ ـ ٥٣.

٣٢٥ ـ التخريج: البيتان لمالك بن خالد الخزاعي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٩؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٩؛ وله أو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٦؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة في خزانة الأدب ١٠/ ٩٥؛ ولهم أو لعبد مناف أو للفضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب ٥/ ١٧٤؛ ولأبي ذؤيب أو لأميّة أو للفضل بن عباس في شرح المفصل ٩/ ١٠٠؛ وللهذلي في لسان العرب ٦/ ٦٥ (خلس) (البيت الأول فقط).

اللغة: تُخْلَسيهم: يؤخذون منك. عرعر: اسم جبل. آبي الضيم: رافض الذلّ.

المعنى: يخاطب امرأته التي فقدتْ أولادها، فيقول إنها طبيعة الدهر التي لا تبقي أحداً، وتأخذ الأشياء فجأة.

الإعراب: يا: حرف نداء. ميَّ: منادى مفرد علم مبني على الضمة المقدرة على التاء المحذوفة للترخيم في محل نصب. إن: حرف شرط جازم. تفقدي: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون =

عَمـرٌو وعبـدُ منـافٍ والـذي عَهِـدَتْ ببطْـنِ عَـرْعَـرَ آبـي الضَّيْـمِ عَبّـاسُ

والرفعُ جائزٌ فيه قويٌّ، لأنه لم يَنقض معنًى كما فَعل ذلك في النكرة.

وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة، فهو كقولك: «مررتُ بعبد الله زيدٍ»، إمّا غلطتَ فتداركتَ، وإمّا بدا لك أن تُضرِب عن مرورك بالأوّل وتَجعلَه للآخِر.

وأما الذي يجيءُ مبتدأ فقول الشاعر، وهو مُهْلِهلٌ [من الكامل]:

٣٢٦ ـ ولقـد خَبَطْـنَ بيـوتَ يَشْكُـرَ خَبْطـةً أخـوالُنـا وهُـمُ بنـو الأعمـامِ

= لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة: فاعل محلُّه الرفع. **قوماً**: مفعول به منصوب. **ولدتهم**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، وهم: مفعول به محله النصب. **أو**: حرف عطف. **تخلسيهم**: فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة: نائب فاعل محله الرفع، وهم: مفعول به محله النصب. **فإنّ**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل. **الدهر**: اسم «إنَّ» منصوب بالفتحة. **خلاَّس**: خبر (إنَّ) مرفوع بالضمة. **عمرٌو**: مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: منهم **عمرو**، مرفوع بالضمة. وعبد: الـواو: حرف عطف، «عبد»: معطوف على (عمرٌو). **منافٍ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **والذي**: الواو: حرف عطف، «الذي»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع لأنه معطوف على (عمرو). **عهدت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي) يعود على (ميّ) لأنَّه التفتَ من الخطاب إلى الغيبة. **ببطن**: جار ومجرور متعلقان بـ (عهدت). **عرعر**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **آبي**: بدل من (الذي) مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. **الضَّيم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **عباس**: بدل من (آبي).

وجملة «يا ميّ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن تفقدي فإن الدهر **خلاَّس**»: استئنافية لا محل له. وجملة «تفقدي»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «**تخلسيهم**»: معطوفة على جملة «تفقدي». وجملة «ولدتهم»: صفة لـ «قوم» محلها النصب. وجملة «**إن الدهر خلاَّس**»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «منهم **عمرو**»: استئنافية لا محل لها. وجملة «**عهدت**»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيه: قطع (عمرو) وما بعده مما قبله، ورفعه على الابتداء ولو نصب على البدل من القومِ، لجاز.

٣٢٦ ـ **التخريج**: البيت للمهلهل بن ربيعة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥.

اللغة: الخبط: الضرب الشديد.

المعنى: لقد ضربت فرساننا أحياء يشكر ضرباً شديداً، وقد عبَّر عن الفرسان بالخيل المشار إليها بالنون من (خَبَطْنَ).

الإعراب: **ولقد**: الواو: بحسب ما قبلها، «لقد»: اللام: حرف ابتداء، و «قد»: حرف تحقيق. **خبطن**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: فاعل محله الرفع. **بيوت**: مفعول به منصوب بالفتحة. =

كأنه حين قال: «خبطنَ بيوت يشكرَ» قيل له: «وما هم»؟ فقال: «أخوالُنا وهم بنو الأعمامِ».

وقد يكون «مررتُ بعبد الله أخوك»، كأنه قيل له: «مَنْ هو»؟ أو «مَنْ عبدُ الله»، فقال: «أخوك». وقال الفرزدق [من الطويل]:

٣٢٧ - وَرِثْتُ أبي أخلاقَه عاجِلَ القِرَى وعَبْطَ المَهاري كومُها وشَبوبُها

كأنه قيل له: «أيُّ المهارِي»؟ فقال: كومُها وشَبوبُها.

وتقول: «مررتُ برجلٍ الأسدِ شِدّة»، كأنّك قلت: «مررتُ برجلٍ كاملٍ»، لأنك أردت أن تَرفع شأنَه. وإن شئت، استأنفتَ، كأنه قيل له: «ما هو»؟

= **يشكر**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف. **خبطة**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **أخوالنا**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم أخوالنا، و «نا»: مضاف إليه محله الجرّ. **وهم**: الواو: حرف عطف، «هم»: مبتدأ. **بنو**: خبر مرفوع بالواو. **الأعمام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «خبطن»: بحسب الواو. وجملة «هم أخوالنا»: استئنافية. وجملة «هم بنو الأعمام»: معطوفة على (هم أخوالنا).

والشاهد فيه: أنه رفع (أخوالنا) على أنّه خبر لمبتدأ محذوف.

٣٢٧ - **التخريج**: البيت للفرزدق ١/ ٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٣.

اللغة: الكُوم: جمع كوماء، وهي العظيمة السَّنام. والعَبْط: أن تنحر لغير علة. والمهاري: جمع مهرية، وهي الناقة نُسبت إلى مهرة بن حيدان، وهو حيٌّ من قضاعة. والشَّبُوب: المسِنَّة.

المعنى: ورثت عن أبي أخلاقه الحميدة، الإسراع في إطعام الضيف، وذبح النوق سواءٌ أكانت فتية سمينة أو مُسِنَّة.

الإعراب: **ورثت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **أبي**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. **أخلاقه**: بدل من (أبي)، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **عاجل**: حال منصوب بالفتحة، ويمكن أن تكون بدلاً من (أخلاقه). **القرى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. **وعبط**: الواو: حرف عطف، «عبْط»: معطوف على (عاجل). **المهاري**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء. **كومها**: خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: المعبوط كومُها، أو كومها معبوطُ، وها: مضاف إليه محله الجرّ. **وشبوبها**: الواو: حرف عطف، «شبوبها»: معطوف على «كومها»، وها: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «ورثتُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كومها مع الخبر، أو المبتدأ المحذوفين»: استئنافية لا محل لها، وتجوز فيها الحالية من «المهاري» فمحلها النصب.

والشاهد فيه: قطع (كومها وشبوبها) ورفعهما ولو جُرّا على البدل لجاز.

ولا يكون صفةً، كقولك: «مررتُ برجلٍ أسدٍ شدّةً»، لأنَّ المعرفة لا توصَف بها النكرةُ، ولا يجوز أن توصَف بنكرة أيضاً لما ذكرتُ لك. والابتداء في التبعيض أقوى، وهذا عربيّ جيِّد: قولُه: «أخوالُنا»، وقد جاء في النكرة في صفتها، فهو في ذا أقوى. قال الراجز:

٣٢٨ ـ وساقِيَيْنِ مثلِ زيدٍ وجُعَلْ سَقْبانِ ممشوقانِ مكنوزاَ العَضَلْ

* * *

٣٢٨ ـ **التخريج**: الرجز للحذلمي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٤٦٨ (سقب)، ٥/ ٤٠٢ (كنز).

اللغة: السَّقبان: الطويلان. والممشوق: الضامر الخفيف اللحم. والمكنوز: الشديد اللحم.

المعنى: يصف ساقيي الإبل بأنهما ضامران مشدودا اللحم وهذا أدعى لنشاطهما وحركتهما.

الإعراب: **وساقيين**: الواو: بحسب ما قبلها، والظاهر أنها واو «ربّ» و «ساقيين»: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. **مثل**: صفة لـ(ساقيين) على اللفظ مجرور بالكسرة. **زيدٍ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **وجعل**: الواو: حرف عطف، «جعل»: معطوف على «زيد». **سقبان**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هما سقبان، مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **ممشوقان**: خبر ثانٍ مرفوع بالألف، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **مكنوزا**: خبر ثالث مرفوع بالألف. **العضل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة «ساقيين مع الخبر المحذوف»: ابتدائية على جعل الواو نائبة عن (رب) لا مستأنفة، ولا عاطفة، وبحسب ما قبل الواو على رأي من يرى واو (رب) عاطفة. وجملة «هما سقبان»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع (سقبان) وما بعدهما على تقدير: هما سقبان، ولو خفض على البدل من (زيدٍ وجُعلٍ) لجاز.

هذا باب ما يجري عليه صفةُ ما كان من سببه وصفةُ ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خَلصتْ له(١)

هذا ما كان من ذلك عَمَلاً. وذلك قولك: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً»، و «مررتُ برجلٍ ملازِمٍ أبوه رجلاً». ومن ذلك أيضاً: «مررتُ برجلٍ ملازِمٍ أباه رجلٌ»، و «مررتُ برجلٍ مخالِطٍ أباه داءٌ». فالمعنى فيه على وجهين: إن شئتَ، جعلته يلازمُه ويخالِطُه فيما يُستقبل، وإن شئت، جعلته عَملاً كائناً في حال مرورك. وإن أَلقيتَ التنوينَ وأنت تريد معناه جرى مثلَه إذا كان منوَّناً.

ويدلّك على ذلك أنك تقول: «مررتُ برجلٍ ملازِمك»، فيَحسُنُ ويكون صفة للنكرة، بمنزلته إذا كان منوَّناً. وحين قلت: «مررتُ برجلٍ ملازِمٍ أباه رجلٌ»، وحين قلتَ: «مررتُ برجلٍ ملازِمِ أبيه رجلٌ»، فكأنّك قلت في جميع هذا: «مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه»، و «مررتُ برجلٍ ملازِمِ أبيه»، لأنَّ هذا يَجري مجرى الصفة التي تكون خالصةً للأوّل.

وتقول: «مررتُ برجلٍ مخالِطِ بَدَنِه أو جَسَدِه داءٌ»، فإن أَلقيتَ التنوينَ، جرى مجرى الأوّل إذا أردتَ ذلك المعنى، ولكنَّك تلقِي التنوينَ تخفيفاً.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: «قوله: صفة ما كان من سببه إلخ». يعني ما كان الفعل من فاعله اسماً مضافاً إلى ضميره، كقولك: «مررتُ برجُلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً، وملازم أبوه رجلاً». فـ «ضارب» صفة، وهي اسم فاعل وفعله الضرب، وفاعله «أبوه»، وهو سبب الأوّل، وأمّا صفة ما التبس به فنحو قولك: «مررتُ برجلٍ مُخالِطُهُ داءٌ». فالصفة «مخالِطُه» وهو فعل لـ «داء»، وقد وقع بضمير «الرجل»، فقد التبس به والذي التبس بشيء من سببه قولك: «مررتُ برَجُلٍ ملازمِ أباه» فالصفة «ملازم» وفاعله رجل قد التبس بالأب، ووقع على ضميره».

فإن قلت: «مررتُ برجلٍ مخالِطِه داءٌ»، وأردتَ معنى التنوين، جرى على الأوّل، كأنك قلت: «مررتُ برجلِ مخالِطٍ إيّاه داءٌ». فهذا تمثيلٌ، وإن كان يَقبحُ في الكلام.

فإذا كان يَجري عليه، إذا التَبس بغيره، فهو إذا التَبس به أَحْرَى أن يَجريَ عليه.

وإن زعم زاعمٌ أنه يقول: «مررتُ برجلٍ مخالِطِ بدنِه داءٌ»، ففرقَ بينه وبين المنوّن[1]، قيل له: أَلستَ تَعلم أنَّ الصفة إذا كانت للأوّل فالتنوينُ وغيرُ التنوين سَواءٌ، إذا أردتَ بإسقاطِ التنوين معنى التنوين، نحو قولك: «مررتُ برجلٍ ملازِمِ أباك»، و «مررتُ برجلٍ ملازِمِ أبيك، أو ملازِمِك»، فإنّه لا يَجد بُدًّا من أن يقول: «نَعَمْ»، وإلاّ خالَفَ جميعَ العرب والنحويين. فإذا قال ذلك، قلتَ: أفلستَ تَجعلُ هذا العملَ إذا كان منوّناً وكان لشيء من سبب الأوّل أو التَبس به، بمنزلته إذا كان للأوّل؟ فإنه قائلٌ: «نَعَمْ»، وكأنّك قلت: «مررتُ برجلٍ ملازِمٍ». فإذا قال ذلك قلت له: ما بالُ التنوين وغير التنوين استَويَا حيث كانا للأوّل واختَلفا حيث كانا للآخِر، وقد زعمتَ أنه يَجري عليه إذا كان للآخِر كمجراه إذا كان للأوّل. ولو كان كما يزَعمون، لقلتَ: «مررتُ بعبد الله الملازِمِه أبوه»؛ لأنَّ الصفة المعرفة تجري على المعرفة كمجرى الصفة النكرة على النكرة. ولو أنَّ هذا القياسَ لم تكنِ العربُ الموثُوق بعربيّتهم تقوله، لم يُلتفت إليه، ولكنّا سمعناها تُنشِد هذا البيتَ جرًّا، وهو قول ابن مَيّادة المُرِّيّ، من غَطَفانَ [من الكامل]:

٣٢٩ - وارتَشَنَ حين أَرَدْنَ أن يَرمِينَنا ... نَبْلاً بلا ريشٍ ولا بِقِداحِ

ونَظَرْنَ مِنْ خَلَلِ الخُدورِ بأَعْيُنٍ ... مَرْضَى مُخالِطِها السَّقامُ صِحاحِ

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: «في هذا الباب أشياءُ أَجْمعَ النحويون عليها، واختلفوا في غيرها. فجعل سيبويه المُجْمع عليه أصلاً قدّره، وردّ إليه ما اختلف فيه؛ والذي أجمعوا عليه أنَّ الصفة إذا كانت فعلاً للأوّل أو لسببه، أو لها التباسٌ به، وكانت منوّنة، فإنها تجري على الأوّل، كقولك: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً، وضاربٍ أبوه زيداً، وملازم أباه زيدٌ»، ثمّ اختلفوا إذا كانت مضافة. فأمّا سيبويه، فأجرى جميعها على الأوّل كالمنوّنة، وأجرى غيرُه بعضها على الأوّل، ومنع إجراء بعض. فألزمه سيبويه إجراء الجميع على الأول أو المناقضة، فقال: «وإن زَعَم زاعم» إلخ».

٣٢٩ - **التخريج**: البيتان لابن ميادة في ديوانه ص ١٠٠؛ والأغاني ٢/ ٢٨٤؛ والحماسة البصرية ٢/ ١١٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٣؛ والثاني منهما له في لسان العرب ٦/ ٣٠٩ (ريش).

اللغة: ارتشن: اتخذن ريشاً لسهامهن. والقداح جمع قِدْح، وهو عود السهم قبل أن يُوضع فيه النصل والريش. والخَلَل: كلُ فرجة تقع في شيء. والخُدور: جمع خِدر، وهو السترُ. والعيون المرضى: التي في طرفها فتور. والسقام: المرض الطويل.

وسمعنا من العرب من يَرويه ويَروي القصيدةَ التي فيها هذا البيتُ، لم يلقّنه أحدٌ هكذا.

وأنشد غيرُه من العرب بيتاً آخر، فأَجروه هذا المجرى، وهو قول الأخطل [من الطويل]:

٣٣٠ ـ حَمينَ العراقيبَ العصا وتَركنه ... به نَفَسٌ عالٍ مُخالِطُه بُهْرُ

= **المعنى**: وصف نساء يصبن القلوب بعيون فاترة وحسن قاتل، وشبّه أشفار هذه العيون بالريش.

الإعراب: **وارتشن**: الواو: بحسب ما قبلها، «ارتشن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. **حين**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «ارتشن». **أردن**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعله محله الرفع. **أن**: حرف ناصب. **يرميننا**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بـ (أن) والنون: فاعل محله الرفع، و «نا»: مفعول به محله النصب، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به للفعل (أردن). **نبلاً**: مفعول به لـ (ارتشن) لأنه بمعنى (رشْن) أو بـ «رِشن» مقدَّر، كأنه قال بعد قوله: ارتشْنَ: فَرِشن نبلاً. **بلا**: الباء: حرف جر، و «لا»: نافية لا عَمَل لها. **ريشٍ**: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلقان بـ (يرميننا)، ويمكن تعليقهما بصفة لـ (نبلاً). **ولا**: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **بقداح**: جار ومجرور معطوف على (بلا ريشٍ). **ونظرن**: الواو: حرف عطف، «نظرن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. **من خلل**: جار ومجرور متعلقان بـ (نظرن). **الخدور**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **بأعينٍ**: جار ومجرور متعلقان بـ (نظرن). **«مرضى»**: صفة لـ (أعين) مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. **مخالطها**: صفة ثانية لـ (أعين)، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. **السقام**: فاعل لاسم الفاعل (مخالط) مرفوع بالضمة. **صحاح**: صفة ثالثة لـ (أعينٍ) مجرور بالكسرة.

وجملة «ارتشن»: بحسب ما قبل الواو. وجملة «أردن»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «يرميننا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «نظرنَ»: معطوفة على جملة (ارتشن).

والشاهد فيه قوله: (مخالطها) فقد وصف بها النكرة (أعين) لما فيها من نية التنوين والخروج عن الإضافة، والمراد أن الإضافة في (مخالطها) لفظية لا تفيد تعريفاً.

٣٣٠ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٤٢٢؛ وخزانة الأدب ٥/٢٦، ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥١٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/١٩٨ (هما).

اللغة: العراقيب: جمع عُرقوب، وهو من رِجل الدابة بمنزلة الركبة في يدها، وكل ذي أربع عُرقوباه في رجليه، وركبتاه في يديه. والبُهر: تتابع النفس من التعب.

المعنى: إنها إبل سريعة فلا تمكن حاديها من نفسها، فتقي عرقوبيها عصا الحادي، وتتركه يلهث خلفها.

الإعراب: **حمين**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. **العراقيب**: مفعول به منصوب بالفتحة. **العصا**: مفعول به ثانٍ لـ «حمين» منصوب بالفتحة. **وتركنه**: الواو: =

فالعملُ الذي لم يقع والعملُ الواقعُ الثابتُ في هذا البابِ سَواءٌ، وهو القياسُ وقولُ العرب.

فإنْ زعموا أنَّ ناساً من العرب يَنصبونَ هذا فهم يَنصبون: «به داءٌ مخالِطَه»، وهو صفةٌ للأوّل.

وتقول: «هذا غلامٌ لك ذاهباً». ولو قال: «مررتُ برجلٍ قائماً»، جاز، فالنَّصبُ على هذا.

وإنَّما ذكرْنا هذا لأنَّ ناساً من النحوِّيين يَفرقون بين التنوين وغير التنوين، ويَفرقون إذا لم ينوِّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه عِلاجٌ يَرونه، نحو: «الآخِذ»، و «اللازم»، و «المخالِط» وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يَرونه، نحو: «الضارب»، و «الكاسر»، فيجعلون هذا رفعاً على كلّ حال، ويجعلون اللازمَ وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً، ويُجرونه على الأوّل إذا كان غيرَ واقع. وبعضُهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً، ويجعله على كلّ حالٍ رفعاً إذا كان غيرَ واقع. وهذا قول يونس، والأوَّلُ قول عيسى.

فإذا جعله اسماً، لم يكن فيه إلاّ الرَّفعُ على كلّ حال. تقول: «مررتُ برجلٍ ملازِمُه رجلٌ»، أي: مررتُ برجلٍ صاحبُ ملازَمته رجلٌ، فصار هذا كقولك: «مررتُ برجل أخوه رجلٌ».

وتقول على هذا الحدِّ: «مررتُ برجلٍ ملازِمُوه بنو فلان». فقولُك: «ملازِموه» يدلُّك على أنّه اسمٌ، ولو كان عَمَلاً، لقلت: «مررتُ برجلٍ ملازِمِه قومُه»، كأنّك قلت: «مررتُ برجلٍ ملازمٍ إيّاه قومُه»، أي: قد لزِم إيّاه قومُه.

= حرف عطف، «تركنه»: فعل ماضٍ مبني على السكون، لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. به: جار ومجرور متعلقان بالخبر. **نفسٌ**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. **عالٍ**: صفة لـ «نَفَسٌ» مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. **مخالطُه**: صفة ثانية لـ (نفسٌ) مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **بُهر**: فاعل لـ «مخالط» مرفوع بالضمة.

وجملة «حميْن»: جواب لشرط غير جازم ذكر في بيت سابق من أبيات الشاهد لا محل لها. وجملة «تركنه»: معطوفة على (حمين). وجملة «به نفسٌ»: مفعول به ثانٍ لـ «ترك» محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: (مخالِطُه) وجريه صفةً لـ «نفسٌ» لما في (مخالط) من نية التنوين، والمراد أنَّ الإضافة فيه لفظية.

هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه

وذلك قولك: «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوه»، و «مررتُ برجلٍ كريمٍ أخوه» وما أشبه هذا، نحو «المسلِم»، و «الصالح»، و «الشَّيخ»، و «الشّابّ».

وإنّما أُجريت هذه الصفاتُ على الأوّل حتَّى صارت كأنَّها له لأنَّك قد تَضعها في موضع اسمِه، فيكونُ منصوباً ومجروراً ومرفوعاً، والنعتُ لغيره. وذلك قولك: «مررتُ بالكريم أبوه»، و «لقيتُ موسَّعاً عليه الدُّنيا»، و «أتاني الحسنةُ أخلاقُه»، فالذي أتاكَ والذي أتيتَ غيرُ صاحب الصفة، وقد وقع موقعَ اسمه وعمل فيه ما كان عاملاً فيه، وكأنك قلت: «مررتُ بالكريم»، و «لقيتُ موسَّعاً عليه»، و «أتاني الحسنُ»، فكما جرى مجرى اسمه، كذلك جرى مجرى صفته.

هذا باب الرفع فيه وجه الكلام، وهو قول العامة[١]

وذلك قولك: «مررتُ بسرْجٍ خَزٌّ صُفَّتُه»[٢]، و «مررتُ بصحيفةٍ طينٌ خاتَمُها»، و «مررتُ برجلٍ فِضَّةٌ حِليةُ سيفه»[٣]. وإنّما كان الرفعُ في هذا أحسن من قبل أنّه ليس بصفة. لو قلتَ: «له خاتمٌ حديدٌ»، أو «هذا خاتمٌ طينٌ»، كان قبيحاً، إنّما الكلام أن تقول: «هذا خاتمُ حديدٍ وصُفَّةُ خزٍّ، وخاتَمٌ من حديدٍ وصفَّةٌ من خزٍّ». فكذلك هذا وما أشبهه.

ويدلُّك أيضاً على أنّه ليس بمنزلة «حَسَنٍ» و «كريمٍ»، أنّك تقول: «مررتُ بحَسَنٍ أبوه»، و «قد مررتُ بالحسن أبوه»، فصار هذا بمنزلة اسمٍ واحد، كأنّك قلت: «مررتُ بحَسَنٍ»، إذا جعلتَ الحَسَن للممرور به. فمن ثَمَّ أيضاً قالوا: «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوه»، و «مررتُ برجلٍ ملازِمِه أبوه»؛ كأنّهم قالوا: «مررتُ برجلٍ حسَنٍ، وبرجلٍ ملازِمِه». ولا تقول: «مررتُ بخَزٍّ صُفَّتُه»، ولا «بطينٍ خاتَمُه»، لأنَّ هذا اسمٌ.

وقد يكون في الشعر: «هذا خاتَمٌ طينٌ وصُفَّةٌ خَزٌّ»، مستكرَهاً.

---

(١) المقصود: عامة العرب، لا العوامّ من الناس.

(٢) الخزّ: ثياب تنسج من صوف وإبريسم (لسان العرب ٥/ ٣٤٥ (خزز)). وصُفَّة السرج: التي تضمّ العَرْقوتَين والبِدادَين من أعلاهما وأسفلهما (لسان العرب ٩/ ١٩٥ (صفف)).

(٣) قال السيرافي ما ملخصه: أمّا قولك: «مررت بسرج خزّ صُفَّتُه» إلى آخر ما مثَّل به، فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء، لم يجزْ غير الرفع، ويصير بمنزلة «مررت بدابَّة أسد أبوه»، وأنت تريد: بالأسد السبع، لأنّ هذه جواهر ولا يجوز النعت بها. وإن أردت المماثلة والحَمْل على المعنى، اختير فيها ما حُكي عن العرب، فقد سُمع منهم: «هذا خاتم طين» بحمل «طين» على «مَطين». وإن سُمع منهم «خزّ صُفَّتُه» يحمل على «ليّنة»، كأنهم قالوا: هو ليّن.

فالجرُّ يكون في: «مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها» على هذا الوجه. ومن العرب من يقول: «مررتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه»[1]، يجعلونه كأنّه وصفٌ[2].

(١) القاع: الأرض السهلة. والعرفج: نبت سهليّ.

(٢) قال السيرافي ما ملخصه: إذا جعل شيء من هذا صفة ورفع بها ما بعدها فمن النحويين من يذهب إلى أنّه بتقدير: مثل وحذفه. قيل: «مررت بدار ساج بابُها»، فالتقدير: مثل ساج بابها. ومنهم من يجعل اسم الجوهر في مثل هذا فاعلاً، ويرفع به، فإذا قيل: «مررت بدار ساج بابُها» جعل «الساج» في تقدير: وثيق وصلب، ويتأول في «خزّ» ونحوه ما يليق بمعناه.

هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة
مجرى الأسماء التي لا تكون صفة

وذلك «أَفْعَلُ منه»، و «مِثْلُك» وأخواتُهما، و «حَسْبُك من رجلٍ»، و «سَواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ»، و «أَيُّما رجلٍ»، و «أبو عَشَرةٍ»، و «أبٌ لك»، و «أخٌ لك»، و «صاحبٌ لك»، و «كلُّ رجلٍ»، و «أَفْعَلُ شيءٍ» نحو «خيرُ شيءٍ» و «أَفضلُ شيءٍ»، و «أَفعلُ ما يكون»، و «أَفْعَلُ منك».

وإنَّما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفةً من قِبَل أنها ليست بفاعلة، وأنَّها ليست كالصِّفات غيرِ الفاعلة، نحو: «حَسَنٍ»، و «طويلٍ»، و «كريم»، من قبل أن هذه تُفْرَدُ وتؤنَّثُ بالهاء كما يُؤنَّث فاعلٌ، ويَدخلها الألفُ واللام وتضاف إلى ما فيه الألفُ واللام، وتكونُ نكرةً بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلاً حين تقول هذا رجلٌ ملازِمُ الرَّجل. وذلك قولك: «هذا حَسَنُ الوجه».

ومع ذلك أنَّك تدخِلُ على حَسَنِ الوجهِ الألف واللام فتقولُ: «الحَسَنُ الوجهِ»، كما تقول: «الملازِمُ الرجل». فـ «حسن» وما أشبَهه يتصرّف هذا التَّصرُّفَ. ولا تَستطيع أن تُفْرِدَ شيئاً من هذه الأسماء الأُخَر، لو قلت: «هذا رجلٌ خيرٌ»، و «هذا رجلٌ أفضلُ»، و «هذا رجلٌ أبٌ»، لم يَستقم ولم يكن حَسناً.

وكذلك «أيٌّ» لا تقول: «هذا رجلٌ أَيٌّ».

فلمَّا أضفتَهنَّ وأوصلتَ إليهنّ شيئاً حَسُنَّ وتَمَّمنَ به، فصارت الإضافةُ وهذه اللواحقُ تحسِّنُه. ولا تَستطيع أن تدخِلَ الألفَ واللام على شيءٍ منها كما أدخلتَ ذلك على «الحسن الوجهِ»، ولا تنوِّن ما تنوِّن منه على حدّ تنوين الفاعل فتكونَ بالخيار في حذفه وتركِه، ولا تؤنِّث كما تؤنِّث الفاعل فلم يَقوَ قوّة «الحَسَن» إذَا لم يُفْرَد إفرادَه. فلمّا جاءت مضارِعةً

للاسم الذي لا يكون صفة ألبتة إلاّ مستكرَهاً، كان الوجهُ عندهم فيه الرفعَ ذا كان النعتُ للآخِر، وذلك قولك: «مررتُ برجلٍ حسنٌ أبوه».

ومع ذلك أيضاً أنّ الابتداء يَحْسن فيهنّ، تقول: «خيرٌ منك زيدٌ»، و «أبو عشرةٍ زيدٌ»، و «سَواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ». ولا يَحسن الابتداء في قولك: «حَسَنٌ زيدٌ».

فلما جاءت مضارِعةً للأسماء التي لا تكون صفةً وقَويت في الابتداء، كان الوجهُ فيها عندهم الرفعَ، إذا كان النعتُ للآخِر. وذلك قولك: «مررتُ برجلٍ خيرٌ منك أبوه»، و «مررتُ برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ»، و «مررتُ برجل أبٌ لك صاحبُه»، و «مررتُ برجلٍ حَسْبُك من رجلٍ هو»، و «مررتُ برجل أيُّما رجلٍ هو».

وإنْ قلت: «مررتُ برجلٍ حَسْبُك به من رجلٍ»، رفعتَ أيضاً.

وزعم الخليلُ، رحمه الله، أنّ «بِهِ» ههنا بمنزلة «هُوَ»، ولكنَّ هذه الباءَ دخلت ههنا توكيداً كما قال [من الطويل]:

٣٣١ - [عُمَيرةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهّزْتَ غاديا] كَفى الشَّيبُ والإسلامُ للمَرْءِ [ناهيا]

و «كفى بالشيب والإسلام».

فإنْ قلت: «مررتُ برجلٍ شديدٍ عليه الحَرُّ والبردُ»، جررتَ، من قبل أنَّ «شديداً» قد

٣٣١ - التخريج: البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ١٦؛ والإنصاف ١/ ١٦٨؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧، ٢/ ١٠٢، ١٠٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٤١؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٦ (كفى)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٦٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٤؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٥، ٧/ ٨٤، ١٤٨، ٨/ ٢٤، ٩٣، ١٣٨، ولسان العرب ١٥/ ٣٤٤ (نهى).

اللغة: عميرة: اسم امرأة. تجهّز: تهيّأ. ناهياً: مانعاً.

المعنى: يدعو الشاعر إلى ترك مواصلة الغواني، والتخلّي عن اللهو، لأنّ الشيخوخة والإسلام يردعان عن ذلك.

الإعراب: «**عميرة**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**ودّع**»: فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**تجهّزت**»: فعل ماضٍ مبني في محلّ جزم، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل وهو فعل الشرط. «**غادياً**»: حال من الفاعل منصوب بالفتحة. «**كفى**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**الشيب**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**والإسلام**»: الواو: حرف عطف، «**الإسلام**»: معطوف على «الشيب» مرفوع بالضمّة. «**للمرء**»: اللام: حرف =

يكون صفةً وحدَه مستغنياً عن «عليهِ»، وعن ذكر «الحرّ» و «البرد»، ويَدخل في جميع ما دخل الحَسَنُ.

وإن قلت: «مررتُ برجلٍ سَواءٍ في الخير والشرّ»، جررتَ، لأنَّ هذا من صفة الأوَّل، فصار كقولك: «مررتُ برجلٍ خيرٍ منك».

وإنْ قلت: «مررتُ برجلٍ مُسْتَوٍ عليه الخيرُ والشرُّ»، جررتَ أيضاً لأنه صار عَمَلاً بمنزلة قولك: «مررتُ برجلٍ مفضَّضٍ سيفُه»، و «مررتُ برجلٍ مسمومٍ شرابُه»؛ ويَدخله جميعُ ما يَدخل الحَسَنَ. فإذا قلت: «سَمٌّ» و «فِضّةٌ»، رفعتَ.

وتقول: «مررتُ برجلٍ سواءٌ أبوه وأمُّه»، إذا كنتَ تريد أنه عَدلٌ وتقول: «مررتُ برجلٍ سَواءٌ درهمُه»، وكأنك قلت: «تمامٍ درهمُه».

وزعم يونسُ أنَّ ناساً من العرب يَجُرّون هذا كما يجرّون «مررتُ برجلٍ خَزٍّ صُفَّتُه»[1].

ومما يقوِّيك في رفع هذا أنّك لا تقول «مررتُ بخيرٍ منه أبوه»، ولا «بسواءٍ عليه الخيرُ والشرُّ»، كما تقول: «بحَسَنٍ أبوه».

وتقول: «مررتُ برجلٍ كلُّ مالِه درهمان»، لا يكون فيه إلاّ الرفعُ؛ لأن «كلّ» مبتدأ و «الدرهمان» مبنيّان عليه. فإن أردتَ بقولك: «مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه»، جاز، لأنَّه قد يوصَفُ به، تقول: «هذا مالٌ كلُّ مالٍ». وليس استعمالُه وصفًا بقوّة «أبي عشرةٍ» ولا كثرتِه، وليس بأبعدَ من «مررتُ برجلٍ خَزٍّ صُفّتُه»، ولا «قاعٍ عَرْفجٍ كلُّه».

ومن جوازِ الرفع في هذا الباب أنّي سمعت رجلينِ من العرب عربيينِ يقولان: «كان عبدُ الله حَسْبُك به رجلاً». وهذا أقربُ إلى أن يكون فيه الإجراءُ على الأوّل إذا كان في الخزِّ والفضّة؛ لأنَّ هذا يوصَفُ به ولا يوصَفُ بالخزّ ونحوه.

= جرّ، «المرء»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ«ناهيا». **«ناهياً»**: حال من الشيب منصوب أو تمييز منصوب بالفتحة.

والشاهد فيه قوله: «كفى الشيب» حيث أسقط الباء من فاعل «كفى»، فدلّ على أنّ هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل.

(١) قال السيرافي: كأنهم يتأوّلون في ذلك تأويل اسم الفاعل، فيتأوّل «خير منه أبوه» تأويل «فاضل عليه أبوه»، ونحو هذا. ويتأوّلون في «سواء أبوه وأمّه»: مستوٍ أبوه وأمّه، كما يتأوّلون في «خزّ صُفّته»: ليِّن صُفَّتُه.

هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل ولا صفةٍ تشبَّه بالفاعل كـ «الحسن» وأشباهه

وذلك قولك: «مررتُ بحَيّةٍ ذراعٌ طولُها»، و «مررتُ بثوبٍ سَبْعٌ طولُه»، و «مررتُ برجلٍ مئةٌ إبلُه»، فهذه تكون صفاتٍ كما كانت «خيرٌ منك» صفةً. ويدلّك على ذلك قولُ العرب: «أَخَذَ بنو فلان من بني فلان إبلاً مئةً»، فجعلوا «مئةً» وصفاً. وقال الشاعر، وهو الأعشى [من الطويل]:

٣٣٢ ـ لئن كُنْتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامةً وَرُقِّيتَ أَسْبابَ السماءِ بُسلّمِ

---

٣٣٢ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٧٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٧٤؛ ولسان العرب ١/ ٤٥٨ (سبب)، ١٣/ ٨٢ (ثمن)، ١٤/ ٣٣١ (رقا).

اللغة: أسباب السماء: نواحيها.

المعنى: يقول لمهجوِّه إن هجاءه إياه سيناله، ولو لاذ بجبٍّ عميق، أو صَعَد إلى السماء بسُلَّمٍ.

الإعراب: **لئن**: اللام: موطئة لجواب القسم، و «إن»: حرف شرط جازم. **كنت**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون في محل جزم بـ «إن»، والتاء: اسم «كان» محلها الرفع. **في جُبٍّ**: جار ومجرور متعلقان بخبر (كان). **ثمانين**: صفة لـ «جُبِّ» مجرورة بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **قامةً**: تمييز منصوب بالفتحة. **ورُقِّيت**: الواو: حرف عطف، «رُقّيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **أسباب**: منصوب بنزع الخافض، فالأصل رُقِّي في الشيء، أو إلى الشيء. **السماء**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **بسلم**: جار ومجرور متعلقان بـ «رقِّيت».

وجملة «إن كنت مع الجواب المحذوف»: اعتراض بين القسم وجوابه، لا محل لها. وجملة «كنت في جب»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها، وفي محل جزم بـ «إنْ» عند بعضهم. وجملة «رُقِّيت»: معطوفة على جملة (كنت).

والشاهد فيه: وصف (جُبٍّ) بـ (ثمانين) لأنها تنوب مناب طويل أو عميق.

فاختير الرفعُ فيه لأنَّك [لا] تقول: «ذراعٌ الطولُ»، [منوّناً ولا غير منوَّن][1] ولا تقول: «مررتُ بذراعٍ طولُه». وبعضُ العرب يجرُّه كما يجرّ «الخَزّ» حين يقول: «مررتُ برجلٍ خَزٍّ صُفّتُه»، ومنهم من يجرّه وهم قليل، كما تقول: «مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه»، إذا كنتَ تريد أن تجعله شديداً، و «مررتُ برجلٍ مثلِ الأسد أبوه»، إذا كنتَ تشبِّهُه.

فإن قلت: «مررتُ بدابَّةٍ أسدٌ أبوها»، فهو رفعٌ، لأنَّك إنَّما تخبرُ أنّ أباها هذا السَّبعُ. فإن قلت: «مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوه» على هذا المعنى، رفعتَ، إلاّ أنَّك لا تَجعل أباه خَلْقُه كخِلْقةِ الأسد ولا صورتِه. هذا لا يكون، ولكنه يجيء كالمثل.

ومن قال: «مررتُ برجلٍ أسد أبوه»، قال: «مررتُ برجلٍ مئةٍ إبلُه». وزعم يونس أنَّه لم يَسمعه من ثقة، ولكنَّهم يقولون: «هو نارٌ حُمْرةً»، لأنَّهم قد يَبنون الأسماء على المبتدأ ولا يَصفون بها؛ فالرفعُ فيه الوجه، والرفع فيه أحسنُ وإن كنتَ تريد معنى أنَّه مبالغٌ في الشِّدَّة، لأنّه ليس بوصف.

ومثل ذلك: «مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه»، إذا أردتَ معنى أنّه كاملٌ. وجرُّه كجرّ الأسد. وقد تقوله على غير هذا المعنى، تقول: «مررتُ برجلٍ رجلٌ أبوه»، تريد رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك.

وقد يجوز على هذا الحدّ أن تقول: «مررتُ برجلٍ حَسَنٌ أبوه». وهو فيه أبعدُ، لأنه صفة مشبَّهة بالفاعل. وإن وصفتَه، فقلت: «مررتُ برجلٍ حَسَنٌ ظريفٌ أبوه» فالرفعُ فيه الوجه والحدّ، والجرُّ فيه قبيح، لأنه يَفصل بوصف بينه وبين العامل. ألاَ ترى أنَّك لو قلت: «مررتُ بضاربٍ ظَريفٍ زيدًا»، و «هذا ضاربٌ عاقلٌ أباه» كان قبيحاً، لأنَّه وصفَه فجعل حالَه كحال الأسماء، لأنَّك إنما تبتدئُ بالاسم ثم تَصفه.

فإن قلت: «مررتُ برجلٍ شديدٌ رجلٌ أبوه»، فهو رفع[2] لأنَّ هذا وإن كان صفةً، فقد جعلتَه في هذا الموضع اسماً بمنزلة «أبي عشرة أبوه»، يَقبح فيه ما يَقبح في «أبي عشرة».

ومن قال: «مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه»، قال: «مررتُ برجلٍ شديدٍ رجلٍ أبوه».

---

(١) ما بين المعكَّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

(٢) قال السيرافي: «فـ «رجل» الذي بعد «شديد» بدل من «شديد»، فبطل أن يعمل «شديد» في «أبوه»، وقد أبدل منه «رجل» لأنّ الفعل لا يبدل منه الاسم. فإنْ وحَّدناه ورفعنا «أبوه» بـ «رجل» جرى مجرى «أبي عشرة»، لأنّ حكمهما واحد في اختيار الرفع فيهما».

وإذا قال: «مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ أبوه»، فليس بمنزلة «أبي عشرةٍ أبوه»، لأنَّ قولك: «حسن الوجه أبوه»، بمنزلة قولك: «مررتُ برجل حسنِ الوجهَ»، فصار هذا بدخول التنوين يشبِهُ «ضارباً» إذا قلت: «مررتُ برجل ضاربٍ أباه».

و «أبو عشرةٍ» لا يدخله التنوين ولا يَجري مجرى الفعل، ولكنَّك ألقيتَ التنوينَ استخفافاً، فصار بمنزلة قولك: «مررتُ برجلٍ ملازمِ أباه رجلٌ»، و «مررتُ برجلٍ ملازمِ أبيه رجلٌ»، إذا أردتَ معنى التنوين، فكأنَّك قلت: «مررتُ برجلٍ حسن أبوه».

وتقول: «مررتُ برجلٍ حسن الوجه أبوه»؛ كما تقول: «مررتُ بالرجل الملازِمِه أبوه». فصار «حسنُ الوجهِ» بمنزلة حسن، و «مُلازِمٌ أباه» بمنزلة ملازِمٍ. وليس هذا بمنزلة «أبي عشرةٍ»، و «خير منك». ألاَ ترى أنَّك لا تقول: «مررتُ بخيرٍ منه أبوه»، ولا «بأَبي عشرةٍ أبوه»، كما لا تقول: «مررتُ بالطِّين خاتمُه».

وأما قوله: «مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ»، فهو قبيح حتَّى تقول: هو والعدمُ، لأنّ في «سواء» اسماً مضمرًا مرفوعاً، كما تقول: «مررتُ بقوم عَرَبٍ أَجمعون»، فارتفعَ «أجمعون» على مضمَرٍ في «عَرَب» بالنيّة[1]. فهي هنا معطوفة[2] على المضمر وليست بمنزلة «أَبي عشرةٍ»[3]. فإن تكلّمْتَ به على قبحه، رفعتَ العدمَ، وإن جعلته مبتدأً، رفعتَ سواءً.

وتقول: «ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه»، و «ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينه». وليس هذا بمنزلة «خيرٌ منه أبوه»، لأنه مفضّلٌ لـ «الأب» على الاسم في «مِن»، وأنت في قولك: «أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينه»، لا تريد أن تفضِّلَ «الكحلَ» على الاسم الذي في «منْ»، ولا تَزعم أنَّه قد نقصَ عن أَنْ يكون مثلَه، ولكنَّك زعمت أن لـ «الكحل» ههنا عملاً وهيئةً ليست له في غيره من المواضع، فكأنك قلت: «ما رأيتُ رجلاً عاملاً في عينه الكحلُ كعمله في عين زيد»؛ و «ما رأيتُ رجلاً مبغَّضاً إليه الشَّرُّ كما بُغِّضَ إلى زيد».

ويدلّك على أنَّه ليس بمنزلة «خيرٌ منه أبوه»، أنَّ الهاء التي تكون في «مِنْ»، هي الكحلُ والشرُّ، كما أنَّ الإضمار الذي في «عمله» و «بُغّض»، هو الكحلُ والشرُّ.

---

(١) قال السيرافي: لأنَّ «عرباً» محمول على «متعرّبين»، كما أن «سواء» في معنى «مستوٍ». و «أجمعون» توكيد للضمير في «عرب».

(٢) أي: عطف بيان.

(٣) قال السيرافي: يعني ليست «أجمعون» في ارتفاعه بمنزلة «أبو عشرة أبوه».

وممّا يدلّك على أنّه على أوّله ينبغي أن يكون، أنَّ الابتداء فيه مُحالٌ: أنك لو قلت: «أَبغضُ إليه منه الشرُّ» لم يجز، ولو قلت: «خيرٌ منه أبوه»، جاز.

ومثل ذلك: «ما من أيّامٍ أَحبَّ إلى الله عزّ وجلّ فيها الصومُ منه في عشرِ ذي الحجّة»[1].

وإن شئت، قلتَ: «ما رأيتُ أحداً أحسن في عينه الكحلُ منه»، و «ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه»، و «ما من أيّامٍ أَحبَّ إلى الله فيها الصومُ من عشر ذي الحجة»؛ فإنّما المعنى الأوّل، إلاّ أنَّ الهاء هنا الاسمُ الأوّلُ، ولا تخبرُ أنّك فَضَّلت الكحلَ عليه ولا أنّك فضّلت «الصومَ» على «الأيّام»، ولكنّك فضّلت بعضَ الأيام على بعضٍ. والهاءُ في الأول هو الكحلُ، وإنّما فضّلته في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع، ولم ترد أن تجعله خيراً من نفسه ألبتّة. قال الشاعر، وهو سُحَيْمُ بن وثيلٍ [من الطويل]:

٣٣٣ ـ مَرَرتُ على وادي السِّباعِ ولا أرى كوادي السِّباعِ حين يُظْلِمُ وادِيا
أَقَلَّ به ركبٌ أَتَوْه تَئِيَّةً وأَخْوَفَ إلاّ ما وَقى اللّهُ ساريا

---

(١) هذا القول حديث نبوي ورد في الترغيب والترهيب وإتحاف السادة المتقين ٤/ ٢٥٧.

٣٣٣ ـ التخريج: البيتان لسحيم بن وثيل في الأشباه والنظائر ٨/ ١٤٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٢٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٧٧٤.

اللغة: وادي السباع: اسم موضع بين البصرة ومكّة. التئية: التوقّف. الساري: الماشي ليلاً.

المعنى: مررت على وادي السباع، فلم أر مثله وادياً مظلماً، أو أكثر إخافة للماشي به ليلاً.

الإعراب: «مررت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**على وادي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مررت»، وهو مضاف. «**السباع**»: مضاف إليه مجرور. «**ولا**»: الواو: حالية، «**لا**»: حرف نفي. «**أرى**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**كوادي**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «وادياً»، وهو مضاف. «**السباع**»: مضاف إليه مجرور. «**حين**»: ظرف زمان متعلّق بمحذوف حال من «واديا». «**يظلم**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**واديا**»: مفعول به أوّل لـ «أرى». «**أقلّ**»: نعت «واديا» منصوب. «به»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «ركب». «**ركب**»: فاعل «أقلّ» مرفوع. «**أتوه**»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**تئيّة**»: تمييز منصوب. «**وأخوف**»: الواو: حرف عطف، «**أخوف**»: معطوف على «أقلّ» منصوب. «**إلاّ**»: حرف حصر. «**ما**»: مصدريّة. «**وقى**»: فعل ماضٍ. «**الله**»: اسم الجلالة فاعل مرفوع. «**سارياً**»: تمييز منصوب.

وجملة «مررت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أرى»: في محلّ نصب حال. وجملة «يظلم»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أتوه»: في محلّ رفع نعت «ركب».

والشاهد فيه قوله: «أقلّ به ركب» حيث حُذِف تمام الكلام لعِلْم السامع به.

وإنّما أراد: أقلَّ به الرَّكبُ تَئيّةً منهم به، ولكنه حذف ذلك استخفافاً، كما تقول: «أنت أَفضلُ»، ولا تقول: «من أحد». وكما تقول: «اللّهُ أكبر»، ومعناه: اللّهُ أكبرُ من كلّ شيء. وكما تقول: «لا مالَ» ولا تقول: «لك»، وما يشبِهه. ومثل هذا كثيرٌ.

واعلم أنّ الرفع والنصبَ تجري الأسماء ونعتُ ما كان من سببها ونعتُ ما التبس بها وما التبس بشيء من سببها فيهما[1] مجراهنّ في الجرّ.

واعلم أنّ ما جرى نعتاً على النكرة فإِنّه منصوب في المعرفة، لأَنَّ ما يكون نعتاً من اسم النكرة يَصير خبراً للمعرفة، لأنّه ليس من اسمه. وذلك قولك: «مررتُ بزيد حسناً أبوه»، و «مررتُ بعبدِ الله ملازِمَك».

واعلم أنّ ما كان في النكرة رفعاً غير صفة[2] فإِنّه رفعٌ في المعرفة. من ذلك قوله جلّ وعزّ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذينَ اجْتَرَحُوا السَّيئاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كالَّذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[3].

وتقول: «مررتُ بعبد الله خيرٌ منه أبوه». فكذلك هذا وما أشبهه. ومن أجرى هذا على الأوَّل فإِنّه يَنبغي له أن يَنصبه في المعرفة[4] فيقولَ: «مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه». وهي لغةٌ رَدِيئةٌ. وليست بمنزلة العمل، نحو: «ضارب»، و «ملازم»، وما ضارَعَه، نحو: «حَسَن الوجه». ألا ترى أنّ هذا عملٌ يجوز فيه «يَضربُ»، و «يلازمُ»، و «ضَرَبَ» و «لازَمَ». ولو قلت: «مررتُ بخير منه أبوه»، كان قبيحاً. وكذلك «بأبي عشرةٍ أبوه». ولكنَّه حين خَلَصَ للأوَّل، جرى عليه، كأنّك قلت: «مررتُ برجلٍ خيرٍ منك».

ومن قال: «مررت برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه»، فشبَّهه بقوله: «مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه». فهو ينبغي له أن يقول: «مررتُ بعبد الله أبي العشرة أبوه»، كما قال: «مررتُ بزيدٍ الحسنِ أبوه».

ومن قال: «مررتُ بزيدٍ أخوه وعمرٌو» لم يكن فيه إلاّ الرفعُ، لأنَّ هذا اسمٌ معروفٌ بعينه، فصار بمنزلة قولك: «مررتُ بزيدٍ عمرٌو أبوه»، ولو أَنَّ «العشرة» كانوا قوماً بأعيانهم

---

(١) في الطبعة التي أعتمدها «فيها» وهذا تحريف.

(٢) قال السيرافي: قوله: «رفعاً غير صفة» أي: بالابتداء.

(٣) الجاثية: ٢١ وفي الطبعة التي أعتمدها «يجعلهم» مكان «نجعلهم» وهذا تحريف.

(٤) قال السيرافي: يعني على الحال، لأنّ الحال كالنعت تقول: «مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه».

قد عَرَفَهم المخاطَبُ، لم يكن فيه إلاّ الرفعُ[1]؛ لأنّك لو قلت: «مررتُ بأخيه أبوك»، كان مُحالاً أن تَرفع «الأبَ» بـ «الأخ»، وهي [في] «مررتُ بأبي عشرةٍ أبوه وبأبي العشرة أبوه»، إذا لم يكن شيئاً بعينه، يجوز على استكراهٍ. فإن جعلتَ «الأخَ» صفةً للأوّل، جرى عليه، كأنك قلت: «مررتُ بأخيك»، فصار الشيءُ بعينه نحو: «زيد» و «عمرو»، وضارَعَ «أبو عشرة» «حَسَناً»، حين لم يكن شيئاً بعينه قد عَرَفَه كمعرفتك، على ضعفه واستكراهه.

واعلم أنَّ كل شيء من العمل وما أشبهه نحو: «حَسَن» و «كريم»، إذا أَدخلتَ فيه الألفَ واللام، جرى على المعرفة كمجراه على النّكرة حين كان نكرةً، كقولك: «مررتُ بزيدٍ الحَسَنِ أبوه»، و «مررتُ بأخيك الضاربِه عمرٌو».

واعلم أن العرب يقولون: «قومٌ مَعْلُوجاءُ»[2]، و «قومٌ مَشْيَخَةٌ»، و «قوم مَشْيوخاء»[3]، يجعلونه صفةً بمنزلة «شُيوخ»، و «عُلوج».

* * *

(١) قال السيرافي: لأنّ مذهب الفعل الذي يعمل ما يجري مجراه شائع غير معيَّن، فإذا تعيَّن الاسم، لم يجر مجراه، ألا ترى أنك لا تقول: «مررت بأخيه أبوك»، ويجوز أن تقول: «بمؤاخيه أبوك» لأنّ «مؤاخيه» في مذهب «يؤاخيه»، و «العشرة» إذا كانوا بأعيانهم، فهو بمنزلة: «هؤلاء إخوتك».

(٢) المعلوجاء: اسم جمع للعلج، وهو الرجل من كفّار العجم وغيرهم، وحمار الوحش.

(٣) المشيوخاء: جمع للشيخ.

هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو «الحسَن» و «الكريم» وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرتَ بعدهُ الأسماء أو أضمرتها

وذلك قولك: «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبَواه»، و «أَحَسَنٌ أبواه»، و «أخارجٌ قومُك». فصار هذا بمنزلة «قال أبَواكَ» و «قال قومُك»، على حدّ من قال: «قومُك حَسَنُونَ» إذا أَخَّروا، فيصيرُ هذا بمنزلة «أَذاهبٌ أَبَواك»؟ و «أمنطلِقٌ قومُكَ»؟

فإن بدأتَ بالاسم قبل الصِّفة قلت: «قومُك منطلقون»، و «قومُك حسنون»، كما تقول: «أبَواك قالا ذاك»، و «قومُك قالوا ذاك».

فإن بدأتَ بنعتٍ مؤنَّثٍ، فهو يَجري مجرى المذكَّر إلاّ أنك تُدْخِلُ الهاء، وذلك قولك: «أَذاهبةٌ جاريتاك»، و «أكريمةٌ نساؤكم». فصارت الهاءُ في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل، إذا قلت: «قالت نساؤكم»، و «ذهبتْ جاريتاك». وإنَّما قلتَ: «أكريمةٌ نساؤكم»؟ على قول من قال: «أَنساؤكم كريماتٌ»؟ إذا أَخَّر الصفةَ. والألفُ والتاء، والواو والياء والنون في الجميع، والألفُ والنون في التثنية، بمنزلة الواو والألف في «قالا»، و «قالوا»، وبمنزلة الواو والنون في «يقولون».

وكذلك: «أَقُرَشِيٌّ قومُك»؟ و «أَقرشيٌّ أَبواك»، إذا أردتَ الصفة جرى مجرى «حَسَنٌ» و «كريم». وإنَّما قالت العربُ: «قال قومُك»، و «قال أبواك»؛ لأنهم اكتَفَوْا بما أظهروا عن أَنْ يقولوا: «قالا أبواك»، و «قالوا قومك»، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا[1].

قال الشاعر [من البسيط]:

(١) أي: لا يضمرون في الفعل إذا كان فاعله اسماً ظاهراً.

٣٣٤ ـ أَلَيْسَ أَكْرَمَ خَلْقِ اللَّهِ قَدْ عَلِمُوا عِنْدَ الحِفَاظِ بَنُو عمرو بنِ حُنْجُودِ

صار «لَيْسَ» ههنا بمنزلة «ضَرَبَ قومَك بنو فلان»؛ لأنَّ «لَيْسَ» فِعْلٌ، فإذا بدأتَ بالاسم، قلت: «قومُك قالوا ذاك»، و «أبواك قد ذهبا»؛ لأنّه قد وقع ههنا إضمارٌ في الفعل وهو أَسماؤهم، فلا بُدَّ للمضمَر أن يَجيء بمنزلة المظهَر. وحين قلت: «ذهب قومُك»، لم يكن في «ذَهَبَ» إضمارٌ. وكذلك: «قالت جاريتاك» و «جاءت نساؤُكَ». إلاّ أنّهم أَدخلوا التاءَ ليفصلوا بين التأنيث والتذكير، وحذفوا الألف والنون[1] لمّا بدؤوا بالفعل في تثنية المؤنَّث وجمعِه، كما حذفوا ذلك في التذكير[2].

فإن بدأتَ بالاسم، قلت: «نساؤُكَ قُلْنَ ذاك»، كما قلت: «قومُك قالوا ذاك»! وتقول: «جاريتاك قالتا»، كما تقول: «أبواك قالا»، لأنَّ في «قُلْنَ»، و «قالتا» إضماراً كما كان في «قالا» و «قالوا»[3].

---

٣٣٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١٥٨ (حنجد).

اللغة: الحِفاظ: المحافظة على الأعراض. الحُنجود: دويبّة. علموا: الواو للناس.

المعنى: ألم يعلم الناس أن بني حُنْجودٍ أكرمُ الخلقِ عند الله.

الإعراب: **أليسَ**: الهمزة: حرف استفهام، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. **أكرم**: خبر ليس منصوب. **خلق**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **الله**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **قد**: حرف تحقيق. **علموا**: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع، والألف: فارقة. عند: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «أكرم» منصوب بالفتحة. **الحفاظ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **بنو**: اسم (ليس) مرفوع بالواو. **عمرو**: مضاف إليه مجرورة بالكسرة. **بن**: صفة لـ «عمرو» مجرور بالكسرة. **حنجود**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أليس بنو حنجود أكرم خلق الله»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قد علموا»: اعترضت بين اسم (ليس) وخبرها، لا محل لها، وحُذف مفعولا (علم) لدلالة جملة «أليس...» عليهما.

والشاهد فيه: إفراد (ليس)، وإن كانت فعلاً للجماعة كما هو الشأن في الأفعال التي تتقدم فاعليها.

(٢) المقصود بالنون هنا نون النسوة.

(٣) أي: كما حذفوا الألف والواو في التذكير.

(١) قال السيرافي: إن قال قائل: لِمَ لم يجعل للضمير الواحد علامة، وجعل للاثنين والجماعة؟ قيل: لأنّه معلوم أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل لا يخلو منه، وقد يخلو من الاثنين والجماعة، فلذلك جعل لهما علامة لئلاّ يقع لبس، واكتفُي بما تقدَّم في الفعل من حاجة الفعل إلى فاعل، عن علاقة ظاهرة. وإذا قيل: «زيد قام هو»، فالضمير الذي قام في النيَّة، و «هو» توكيد له.

وإذا قلت: «ذهبتْ جاريتاك» أو «جاءتْ نساؤك»، فليس في الفعل إضمارٌ، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع. وإنّما جاؤوا بالتاء للتأنيث لأنّها ليست علامةَ إضمارٍ كالواو والألف، وإنما هي كهاءِ التأنيث في «طَلْحةَ»، وليست باسم.

وقال بعض العرب. «قال فُلانةُ».

وكلّما طال الكلامُ فهو أحسنُ، نحو قولك: «حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ»؛ لأنّه إذا طال الكلام كان الحذفُ أجملَ، وكأنّه شيءٌ يصير بدلاً من شيءٍ، كالمعاقبة نحو قولك: «زَنادِقةٌ» و «زَناديقُ»، فتحذفُ الياء لمكان الهاءِ، وكما قالوا في «مُغْتَلِمٍ»: «مُغيلِـمٌ» و «مُغَيْلِيمٌ»، وكأنَّ الياء صارت بدلاً لمّا حذفوا.

وإنّما حذفوا التاء، لأنّهم صار عندهم إظهارُ المؤنّث يَكفيهم عن ذكرهم التاءَ، كما كفاهم الجميعُ والاثنانِ حين أظهروهم عن الواو والألف.

وهذا في الواحد من الحيوان قليلٌ، وهو في المَوات كثير، فرقوا بين المَوات والحيوان كما فرّقوا بين الآدميينَ وغيرِهم. تقول: «هم ذاهبون»، و «هم في الدار»، ولا تقول: «جمالُك ذاهبونَ»، ولا تقول: «هم في الدار»، وأنت تَعني الجِمالَ، ولكنّك تقول: «هنّ وهي ذاهبات وذاهبة».

وممّا جاء في القرآن من المَوات قد حُذفت فيه التاءُ، قوله عزّ وجلّ: ﴿فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ ربِّه﴾[1]. وقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ ما جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾[2].

وهذا النحوُ كثيرٌ في القرآن، وهو في الواحدة إذا كانت من الآدميينَ أقلُّ منه في سائر الحيوان. ألا ترى أنَّ لهم في الجمع حالاً ليست لغيرهم، لأنّهم الأوّلون وأنّهم قد فُضِّلوا بما لم يفضَّل به غيرُهم من العقل والعلم[3]. وأمّا الجميع من الحيوان الذي يكسَّر عليه الواحدُ فبمنزلة الجمع من غيره الذي يكسَّر عليه الواحدُ في أنّه مؤنّثٌ. ألا ترى أنك تقول: «هو رَجُلٌ»، وتقول: «هي الرِّجالُ»، فيجوزُ لك. وتقول: «هو جَمَلٌ»، و «هي الجِمالُ»، و «هو

(١) البقرة: ٢٧٥.

(٢) آل عمران: ١٠٥.

(٣) قال السيرافي: «خلق الله ما يعقل لعبادته المؤدّية لهم إلى منافعهم، وخلق ما لا يعقل لمصالح ما يعقل، فهم الأصل في الخلق والأولون».

عَيْرٌ»، و «هي الأعْيارُ»؛ فجرتْ هذه كلُّها مجرَى «هي الجُذوعُ». وما أشبه ذلك يُجْرَى هذا المجرى؛ لأنّ الجمع يؤنّث وإن كان كلٌّ واحد منه مذكَّراً من الحيوان. فلمَّا كان كذلك، صيَّروه بمنزلة المَوات؛ لأنه قد خرج من الأوّل الأمْكَنِ حيث أردتَ الجميع. فلمَّا كان ذلك احتَملوا أن يُجْرُوه مُجرى الجمع المَوات، قالوا: «جاء جواريك»، و «جاء نساؤُكَ»، و «جاء بناتُك». وقالوا فيما لم يكسَّر عليه الواحدُ لأنّه في معنى الجمع كما قالوا في هذا، كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَمِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾(١)، إذْ كان في معنى الجميع، وذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ في المَدِينَةِ﴾(٢).

واعلم أنَّ من العرب من يقول: «ضربوني قومُك»، و «ضرباني أخواك»، فشبَّهوا هذا بالتاءِ التي يُظْهِرونها في «قالتْ فلانةُ»، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنَّث، وهي قليلة. قال الشاعر، وهو الفرزدق [من الطويل]:

٣٣٥ ـ ولكنْ دِيافيٌّ أبوه وأُمُّه ... بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقاربُه

(١) يونس: ٤٢.
(٢) يوسف: ٣٠.

٣٣٥ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/٤٦؛ والاشتقاق ص ٢٤٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٥/١٦٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩؛ ٧/٣٤٦؛ والدرر ٢/٢٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٦، ٦٢٦؛ وشرح المفصل ٣/٨٩، ٧/٧؛ ولسان العرب ٧/٣٢١ (سلط)، ٩/١٠٨ (دوف)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥٠؛ وخزانة الأدب ٧/٤٤٦، ١١/٣٧٣؛ والخصائص ٢/١٩٤؛ ورصف المباني ص ١٩، ٣٣٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٤٦؛ ولسان العرب ١/٦٧ (خطأ)؛ وهمع الهوامع ١/١٦٠.

اللغة: ديافيّ: نسبة إلى قرية بالشام وهي (ديافٌ). والسليط: الزيت.

المعنى: هجا رجلاً فجعله من أهل القرى المعتملين لإقامة عيشهم، ونفاه عمَّا عليه العرب من الانتجاع والحرب.

الإعراب: **ولكن**: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف استدراك، خُفِّف فأُهمل. **ديافيٌّ**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ديافيٌّ. **أبوه**: فاعل لـ «ديافي» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **وأمُّه**: الواو: حرف عطف، «أمّه»: معطوف على (أبوه) مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه مجرور. **بحوران**: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بـ (يعصرن). **يعصرن**: فعل مضارع مبني على السكون، والنون: علامة تأنيث الجماعة، وقيل فاعل محله الرفع على خلافهم في ذلك. **السليط**: مفعول به منصوب بالفتحة. **أقاربه**: فاعل لـ (يعصرن) على رأي من جعل (نون) (يعصرن) علامة جمع الإناث، ومبتدأ مؤخر على رأي من جعل جملة (يعصرن) هي الخبر، وبدل من النون على رأي آخر.

=

وأمّا قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[1]، فإنّما يجيء على البدل، وكأنّه قال: انطلَقوا، فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان. فقوله جلّ وعزَّ: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ على هذا فيما زعم يونس.

وقال الخليل رحمه الله تعالى: فعلى هذا المثال تَجري هذه الصفاتُ. وكذلك شابٌّ وشَيْخٌ وكَهْلٌ، إذا أردتَ شابّينَ وشيخينَ وكهلِينَ. تقول: «مررتُ برجلٍ كهلٍ أَصحابُه»، و «مررتُ برجلٍ شابٍّ أبواه»[2].

قال الخليل رحمه الله: فإنْ ثنّيتَ أو جمعتَ، فإنّ أحسنه أن تقول: «مررتُ برجلٍ قُرَشِيَانِ أبواه»، و «مررتُ برجلٍ كَهْلُونَ أصحابُه»؛ تجعله اسماً بمنزلة قولك: «مررتُ برجلٍ خَزٌّ صُفّتُه».

وقال الخليل، رحمه الله: من قال: «أَكلوني البراغيثُ»[3]، أَجرَى هذا على أوّله فقال: «مررتُ برجلٍ حَسَنَيْنِ أبواه»، و «مررتُ بقومٍ قُرَشيِّينَ آباؤُهم». وكذلك: «أَفْعَلُ»، نحو: «أَعْوَرَ»، و «أَحْمَرَ»، تقول: «مررتُ برجلٍ أَعورَ أبواه وأَحمرَ أبواه». فإنْ ثنّيتَ،

= وجملة «هو ديافي»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يعصرن» خبر ثان لـ (هو) محلها الرفع، أو خبر (أقاربه) كما ذكرنا.

والشاهد فيه قوله: (يعصرن) فقد جاء بضمير الأقارب في الفعل، وهو مقدَّم على لغة «أكلوني البراغيث»، والشائع في الكلام إفراد الفعل في مثل هذه الحالة.

(1) الأنبياء: ٣. وقال ابن هشام في مغني اللبيب ٢/٣٦٦: «وقد جُوِّز في «الذين ظلموا» أن يكون بدلاً من الواو في «وأسرّوا»، أو مبتدأ خبره إما «وأسرّو» أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام، أي: يقولون: هل هذا؟ وأن يكون خبراً لمحذوف، أي: هم الذين؛ أو فاعلاً بـ «أسرّوا» والواو علامة، أو بـ «يقول» محذوفاً؛ أو بدلاً من واو «استمعوه»، [الأنبياء: ٢] وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول «يأتيهم»؛ أو على إضمار «أذمّ» أو «أعني»؛ وأن يكون مجروراً على البدل من «الناس» في ﴿اقترب للناس حسابهم﴾ [الأنبياء: ١]، أو من الهاء والميم في ﴿لاهية قلوبهم﴾ [الأنبياء: ٣]، فهذه أحد عشر وجهاً.

(2) قال السيرافي: «قد تقدَّم أن الصفة الجارية مجرى الفعل هي التي تجمع جمع السلامة، كما أنّ الفعل يتصل به تثنية الضمير وجمعه، ولذلك صار «شابّ أبوه» على مذهب «شابّينَ» و «شيخين» و «كهلين»، أي: مذهب: «شَبُّوا»، و «شاخوا»، و «اكتهلوا». وإذا تقدَّم الفعل وُحِّد. واسم الفاعل الموحَّد المقدَّم بمنزلة الفعل المقدّم الموحَّد. فإذا ثنيتَ شيئاً من هذا أو جمعته، فالوجه أن ترفعه بالابتداء والخبر، لأنك أخرجته عن مذهب الفعل بترك التوحيد».

(3) وذلك على لغة بعض العرب، قيل: هم طيِّىء، وقيل: أزد شنوءة.

قلت: «مررتُ برجلٍ أَحْمرانِ أبواه» تجعله اسماً. ومن قال: «أكلوني البراغيث»، قلتَ على حدِّ قوله: «مررتُ برجلٍ أعورَيْن أبواه». وتقول: «مررتُ برجلٍ أَعورَ آباؤُه»، كأنَّك تكلّمت به على حدّ «أعورِينَ» وإن لم يُتكلّم به، كما توهَّمُوا في «هَلْكَى» و «مَوْتَى» و «مَرْضَى» أَنَّه فُعِل بهم، فجاؤوا به على مثال «جَرْحَى» و «قَتْلَى»، ولا يقال: «هَليك» ولا «مُرِضَ» ولا «مَويتَ». قال الشاعر، وهو النابغة الجعديّ [من الطويل]:

٣٣٦ - ولا يَشعُرُ الرُّمْحُ الأَصَمُّ كُعوبُه بثَرْوةِ رَهْطِ الأَعْيَطِ المُتَظَلِّمِ

وأحسنُ من هذا «أَعُورٌ قومُك»؟ و «مررتُ برجلٍ صُمٍّ قومُه».

وتقول: «مررتُ برجلٍ حسانٍ قومُه»، وليس يجري هذا مجرى الفعل، إنَّما يَجري مجرى الفعل ما دَخَلَه الألفُ والنون والواو والنون في التثنية والجمع ولم يغيِّره، نحو قولك: «حَسَنٌ»، و «حسنان»، فالتثنيةُ لم تغيِّر بناءَه. وتقول: «حسنونَ»، فالواوُ والنون لم تغيِّر الواحدَ، فصار هذا بمنزلة «قالا» و «قالوا»؛ لأنّ الألفَ والواو لم تغيِّر «فَعَلَ». وأمَّا «حِسانٌ»، و «عُورٌ»، فإنَّه اسمٌ كُسّر عليه الواحدُ، فجاءَ مبنيًّا على مثالٍ كبناء الواحد، وخرج من بناءِ الواحد إلى بناءٍ آخَر لا تلحقه في آخره زيادة كالزيادة التي لحقت في «قُرَشيٍّ» في الاثنين والجميع. فهذا الجميعُ له بناءٌ بُني عليه كما بُني الواحدُ على مثاله، فأُجري مجرى الواحد.

---

٣٣٦ - التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٤٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٧؛ ولسان العرب ٧/ ٣٥٧ (عيط)، ١٢/ ٣٧٤ (ظلم).

اللغة: الأصمُّ: هنا الصلب. والكعوب: العقد الفاصلة بين أنابيب القناة. والثروة: الكثرة. الأعيطُ: الطويل. والمتظلم: الظالمُ.

المعنى: يقول متوعِّداً: من كان كثير العدد وعزيزاً فالرمح لا يشعر به ولا يباليه.

الإعراب: **ولا**: الواو: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية لا عمل لها. **يشعر**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **الرمح**: فاعل مرفوع بالضمة. **الأصمُّ**: صفة لـ «الرمح» مرفوع بالضمة. **كعوبه**: فاعل (الأصم) مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محلها الجر. **بثروة**: جار ومجرور متعلقان بـ (يشعر). **رهط**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **الأعيط**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **المتظلم**: صفة لـ (الأعيط) مجرورة بالكسرة.

وجملة «لا يشعر الرمح»: بحسب «الواو».

والشاهد فيه: رفع (كعوبه) بـ (الأصم) مع إفراد الأصم تشبيهاً له بما يسلم جمعه من الصفات، وكان الوجه أن يقول: الصُمُّ كعوبُه.

وممَّا يدلُّك على أنّ هذا الجميع ليس كالفعل، أنَّه ليس شيءٌ من الفعل إذا كان للجميع يجيء مبنيًّا على غير بنائه إذا كان للواحد؛ فمن ثَمّ صار «حِسانٌ» وما أشبهه بمنزلة الاسم الواحد، نحو: «مررتُ برجلٍ جُنُبٍ أصحابُه»، و «مررتُ برجلٍ صَرورةٍ قومُه»[1]. فاللفظُ واحدٌ والمعنى جميعٌ.

واعلم أنَّ ما كان يُجْمَعُ بغير الواو والنون نحوَ: «حَسنٍ» و «حِسانٍ»، فإنَّ الأجود فيه أن تقول: «مررتُ برجلٍ حِسانٍ قومُه». وما كان يُجْمَعُ بالواو والنون نحو: «منطلِق» و «منطلقينَ»، فإنَّ الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: «مررتُ برجلٍ منطلِقٍ قومُه».

واعلم أنَّه من قال: «ذَهَبَ نساؤُك» قال: «أَذاهبٌ نساؤك»؟ ومن قال: ﴿فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[2] قال: «أَجائِيَّ موعظةٌ»؟ يذْهب الهاء هاهنا كما يُذهبُ التاء في الفعل.

وكان أبو عمرو يقرأ: «خاشِعاً أَبْصارُهُمْ»[3]. قال الشاعر، وهو أبو ذُؤَيبٍ الهُذَلي [من المتقارب]:

٣٣٧ - بَعيــدُ الغَــزاةِ فمــا إنْ يَــزَا ... لُ مُضْطَمــراً طُــرَّتــاه طَليحــا

---

(١) الصرورة: الذي لم يحجّ قط، أو الذي لم يأتِ النساء، وفي الحديث: «لا صرورة في الإسلام» (لسان العرب ٤/ ٤٥٣ (صرر)).

(٢) البقرة: ٢٧٥.

(٣) التلاوة: ﴿خاشعةً أبصارهم﴾، وهي في سورة القلم، الآية ٤٣؛ وسورة المعارج، الآية ٤٤؛ ولم يُثبت هذه القراءة معجم القراءات القرآنية.

٣٣٧ - **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٠٢؛ ولسان العرب ٤/ ٤٩١ (ضمر)، ٤/ ٥٠٠ (طرر)، ١٥/ ١٢٤ (غزا)؛ وللهذلي بدون تحديد في الخصائص ٢/ ٤١٣؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٤٧.

اللغة: بعيد الغزاة: أي يبعد في غزوة الأعداء. المضطمر: الضامر. والطرّة: الكشح والجنب. والطليح: المصاب بالإعياء من كثرة الغزو.

المعنى: مدح الزبير رضي الله عنه بأنه يبعد في غزو أعدائه وذلك لبعد همته وملازمته الحرب، لذا يظل ضامر الجنبين معيياً.

الإعراب: **بعيدُ**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو بعيد. **الغزاة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **فما**: الفاء: حرف عطف، «ما»: نافية. إن: زائدة. **يزال**: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة، واسمه مستتر جوازاً تقديره (هو). **مضطمراً**: خبر (يزال) منصوب بالفتحة. **طرتاه**: فاعل لـ (مضطمر) مرفوع بالألف لأنه =

وقال الفرزدق [من الطويل]:

٣٣٨ - وكُنّـا وَرِثْنـاه علـى عَهْـدِ تُبَّـعٍ   طـويـلاً سـوارِيـه شـديـداً دَعـائِمُـه

وقال الفرزدق أيضاً [من المتقارب]:

٣٣٩ - قَـرَنْبَـى يَحُـكُّ قَفَـا مُقْـرِفٍ   لَئِيـمٍ مَـآثِـرُه قُعْـدُدِ

= مثنى، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **طليحا**: خبر ثانٍ لـ (يزال) منصوب بالفتحة.

وجملة «هو بعيد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ما يزال مضطمراً»: معطوفة على (هو بعيدٌ).

والشاهد فيه: حذف الهاء من (مضطمرة) لأنَّ الطُّرة في معنى الجانب، فتأنيثها غير حقيقي، فلذلك حَسُن حذفُ الهاء.

٣٣٨ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٠٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٦٨ (كون).

اللغة: تبع: مفرد تبابعة وهم ملوك حمْيَر قديماً. السواري: مفرد سارية وهي الأسطوانة من حجارة أو آجر تركز عليها البنود والرايات.

المعنى: لقد ورثنا المجد والعزّ منذ أيام تبّع، وكان عزًّا متين الدعائم عالي الرايات.

الإعراب: **وكنا**: الـواو: للعطف، «كنا»: فعل ماضٍ ناقص، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (كان). **ورثناه**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والهـاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **على عهد**: جار ومجرور متعلّقان بـ (ورثناه). **تبع**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **طويلاً**: حال (المجد) المذكور ضميراً في (ورثناه) منصوبة بالفتحة. **سواريه**: فاعل (طويلاً) مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والهـاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **شديداً**: حال ثانية منصوبة بالفتحة. **دعائمه**: فاعل (شديداً) مرفوع بالضمّة، والهـاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «وكنّا ورثناه»: معطوفة على جملة «وما زال. . .» في البيت السابق، لا محلّ لها. وجملة «ورثناه»: في محلّ نصب خبر (كان).

والشاهد فيه قوله: «طويلاً سواريه شديداً دعائمه» حيث حذف الهاء من (طويلة) و (شديدة) مع كون السارية والدعامة مؤنثتان.

٣٣٩ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٧٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٦؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٤٧.

اللغة: القرنبى: الجعل، وهو دويبةٌ تشبه الخنفساء طويلة الأرجل. والمُقْرف: اللئيم. والمآثر: الأعمال. والقعدد: القريب النسب من الجدِّ الأكبر.

المعنى: يهجو جريراً بأنَّ أباه وضيع كالجُعل لئيمٌ ليس أصيل النسب.

الإعراب: **قرنبى**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو قرنبى، مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **يحكّ**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). **قفا**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف. **مقرفٍ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لئيمٍ**: صفة لـ (مقرف) مجرورة

وقال آخر، وهو أبو زُبَيْدٍ الطائيّ [من الخفيف]:

٣٤٠ ـ مُسْتَحِنٌّ بها الرِّياحُ فما يَجْـ ـتابُها في الظَّلامِ كلُّ هَجودِ

وقال آخر، ومن بني أسد [من الطويل]:

٣٤١ ـ فلاقَى ابنَ أُنْثَى يَبْتغي مِثْلَ ما ابتَغَى من القوم مَسْقِيَّ السِّمامِ حدائدُه

= بالكسرة. **مآثره**: فاعل لـ (لئيم) مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محلّه الجر. **قعدد**: نعت «لئيم» مجرور بالكسرة.

وجملة «هو قرنبى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يحكُّ»: خبر ثانٍ للمبتدأ في (هو قرنبى).

والشاهد فيه: حذف الهاء من (لئيمة)، إذ المآثر مؤنثة.

٣٤٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٥٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٤؛ ولسان العرب ١٣/ ١٣٠ (خنن).

اللغة: المستحِنُّ: الفلاة يسمع فيها للريح صوت كأنه حنين. يجتابها: يقطعها. الهجود: الكثير النوم.

المعنى: يصف فلاة بأن الريح تخترقها، فيسمع فيها صوت كأنه حنين، وهذه الفلاة لا يجتازها الخامِل الكثير النوم، بل المتقد الذهن اليقظ.

الإعراب: **مستحنٌّ**: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (هي مستحنٌ). **بها**: جار ومجرور متعلقان بـ (مستحن). **الرياح**: فاعل لـ (مستحن) مرفوع بالضمة. **فما**: الفاء: عاطفة، «ما»: نافية لا محل لها. **يجتابها**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وها: مفعول به محلّها النصب. **في الظلام**: جار ومجرور متعلقان بـ (يجتاب). **كلُّ**: فاعل مرفوع بالضمة. **هجود**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هي مستحنٌ بها الرياح»: صفة لاسم مجرور في البيت السابق محلّها الجر. وجملة «يجتابها كل هجود»: معطوفة على جملة (هي مستحنٌّ. . .).

والشاهد فيه: حذف الهاء من (مستحنة) كما تقدّم.

٣٤١ ـ **التخريج**: البيت لمضرس بن ربعي الأسدي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٢؛ وله أو لأبي خالد الفقعسي في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٧.

اللغة: السِّمام: جمع: سَمٍّ، والحدائد: نِصال السهام.

المعنى: يصف رجلاً يطلب الغنيمة، فوجد رجلاً مدججاً بالسلاح سقى أسلحته بالسم ويطلب مثل ما يطلب الرجل الأول، وكلاهما لص مُغير.

الإعراب: **فلاقى**: الفاء: حرف عطف، «لاقى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). ابن: مفعول به منصوب بالفتحة. **أنثى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. **يبتغي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله =

وقال آخر، الكميت بن معروف [من الطويل]:

٣٤٢ - ومـا زِلْـت محمـولاً علـيَّ ضَغينـةٌ ومُضْطَلِـعَ الأضغـانِ مُـذْ أنـا يـافِـعُ

وهذا في الشعر أكثر من أن أُحصيه لك. ومن قال: «ذَهَبَ فلانةٌ» قال: «أذاهبٌ فلانةُ»، و «أحاضرٌ القاضِيَ امرأةٌ». وقد يجوز في الشعر «موعظةٌ جاءنا»، [كأنّه] اكتفى بذكر الموعظة عن التاء. وقال الشاعر، وهو الأعشى [من المتقارب]:

٣٤٣ - فـإمّـا تَـرَيْ لِمَّتـي بُـدِّلَـتْ فـإنَّ الحـوادِثَ أَوْدَى بهـا

= مستتر جوازاً تقديره (هو). مثل: مفعول به منصوب بالفتحة. ما: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالإضافة. **ابتغى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). **من القوم**: جار ومجرور متعلقان بـ (ابتغى). **مسقي**: صفة لـ «ابن أنثى» منصوب بالفتحة. **السِّمام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **حدائده**: نائب فاعل لـ (مسقيّ) مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محلُّها الجر.

وجملة «لاقى»: معطوفة على جملة في البيت السابق، وتلك الجملة صفة لمجرور محلُّها الجر. وجملة «يبتغي»: يجوز فيها من الناحية الصناعية الحال من (ابن انثى) فمحلها النصب، ويجوز فيها الوصف له ومحلها النصب أيضاً. وجملة «ابتغى»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيه: حذف الهاء من (مسقية) على غِرار ما سبق.

٣٤٢ - **التخريج**: البيت للكميت بن معروف في ديوانه ص ١٧٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢١؛ وله أو لرجل من سلول في المقاصد النحوية ٣/ ٣٢٤؛ ولرجل من سلول في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٥؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٠٤.

اللغة: المضطلع: الحامل. اليافع: الذي ناهز الحلم.

المعنى: يصف ما جُبِل عليه من عزة النفس، وبُعْد الهمة، فيقول لم أزل محسداً يحقد عليَّ العدو، وأحقدُ عليه مطالباً إياه.

الإعراب: **وما زلت**: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية لا عمل لها، «زلت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم (زلت) محله الرفع. **محمولاً**: خبر لـ «زلت» منصوب بالفتحة. **عليّ**: جار ومجرور متعلقان بـ «محمولاً». **ضغينة**: نائب فاعل لـ (محمول) مرفوع بالضمة. **ومضطلع**: الواو: حرف عطف، «مضطلع»: معطوف على (محمولاً). **الأضغان**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مُذ**»: ظرف مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. **أنا**: مبتدأ محله الرفع. **يافع**: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «ما زلت محمولاً عليَّ ضغينة»: بحسب «الواو». وجملة «أنا يافع»: مضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه: حذف الهاء من (محمولة)، لأنّ معنى الضغينة، والضغن واحد.

٣٤٣ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢١ (مع تغيير فيه)؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٦؛ وشرح المفصل =

وقال الآخَر، وهو عامرُ بن جُوَيْنٍ الطائي [من المتقارب]:

٣٤٤ ـ فــلا مُـــزْنـــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَهــا ولا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إبْقـــالَهـــا

= ٥/ ٩٥، ٩/ ٤١؛ ولسان العرب ٢/ ١٣٢ (حدث)، ١٥/ ٣٨٥ (ودي)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٧٦٤؛ ورصف المباني ص ١٠٣، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٥؛ وشرح المفصل ٦/٩.

اللغة: اللمّة: الشعر المجاوز شحمة الأذن. الحوادث: المصائب. أودى بها: ذهب بها.

المعنى: فإذا رأيت شعر رأسي قد تبدّل فذلك لما أصابني من مصائب الدهر وآلامه.

الإعراب: «فإمّا»: الفاء بحسب ما قبلها، «إمّا»: «إنْ»: حرف شرط جازم، و «ما»: زائدة. «تـريْ»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنّه فعل الشرط. «لمتي»: مفعول به منصوب، والياء: مضاف إليه. «بدّلت»: فعل ماض للمجهول، والتاء: للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «فإنّ»: الفاء رابطة جواب الشرط، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «الحوادث»: اسم «إن» منصوب. «أودى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أودى».

وجملة: «إمّا تري. . .» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «بدّلت»: في محلّ نصب حال. وجملة «إن الحوادث. . .»: في محل جزم جواب شرط. وجملة «أودى بها»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

الشاهد فيه قوله: «إن الحوادث أودى بها» حيث لم تلحق تاء التأنيث الفعل الذي هو «أودى» مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث، وهو «الحوادث»، وذلك للضرورة الشعريّة.

٣٤٤ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص ٤٨٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠؛ والدرر ٦/ ٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٣؛ ولسان العرب ٧/ ١١١ (أرض)، ١١/ ٦٠ (بقل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٢؛ وجواهر الأدب ص ١١٣؛ والخصائص ٢/ ٤١١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٤؛ والرد على النحاة ص ٩١؛ ورصف المباني ص ١٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤؛ وشرح المفصّل ٥/ ٩٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (خضب)؛ والمحتسب ٢/ ١١٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٥٦؛ والمقرب ١/ ٣٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧١.

اللغة: المزنة: القطعة من السحاب الماطر. ودقت: قطرت. أبقلت: أنبتت البقل، أعشبت.

الإعراب: «فلا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «مزنة»: اسم «لا» مرفوع. «ودقت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «ودقها»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «ولا»: الواو حرف عطف، «لا»: نافية للجنس. «أرض»: اسم «لا» مبنيّ على الفتح. «أبقل»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي. «إبقالها»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «لا مزنة ودقت. . .»: بحسب ما قبلها. وجملة «ودقت. . .»: في محلّ نصب خبر «لا». وجملة «ولا أرض أبقل»: معطوفة على السابقة. وجملة «أبقل»: في محل رفع خبر «لا». =

وقال الآخَر، وهو طُفَيلٌ الغَنَويّ [من البسيط]:

٣٤٥ ـ إذْ هي أَحْوَى مِنَ الرِّبعِيِّ حاجِبُه　　والعينُ بالإثْمِدِ الحاريِّ مَكْحولُ

وزعم الخليل، رحمه الله، أنَّ ﴿السَّماء منفطِرٌ به﴾[١] كقولك: «معضِّلٌ» للقطاة[٢]. وكقولك: «مُرْضِعٌ»، للتي بها الرِّضاعُ. وأمّا «المنفطِرة»، فيجيء على العمل، كقولك: «منشقَّةٌ»، وكقولك: «مرضِعَةٌ» للتي تُرْضِعُ. وأمّا ﴿كُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحونَ﴾[٣]، و ﴿رأيتُهُمْ لِي ساجِدينَ﴾[٤]، و ﴿يا أيُّها النَّمْلُ ادْخُلُوا مَساكِنَكُمْ﴾[٥] فزعم أنَّه بمنزلة ما يعقل ويَسمع،

= **الشاهد فيه قوله**: «ولا أرض أبقل إبقالها» والقياس: «أبقلت إبقالها...» لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنّث مجازيّ، فحذفت التاء للضرورة.

٣٤٥ ـ **التخريج**: البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٥٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٢؛ ولسان العرب ٣/ ٢٥١ (صرخد)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٦٩؛ وشرح المفصل ١/ ١٨؛ ولسان العرب ٢/ ٣٨٥ (هجج).

اللغة: الأحوىٰ: الظبي الذي في ظهره وجنبتي أنفه خطوط سود، مأخوذة من الحوة التي هي السواد. من الربعي: أي من الصنف المولود في زمن الربيع، وهو أبكر وأفضل. الحاري: المنسوب إلى الحيرة على غير قياس، والقياس حيري.

المعنى: يا لجمالها وروعتها، فحاجبها أجمل من حاجب الظبي الفتي الرشيق، وعيناها حوراء تخطف الأبصار.

الإعراب: «إذ»: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بلفظ في بيت سابق. «هي»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. «**أحوى**»: خبر مرفوع بالضمة المقدرة. «**من الربعيّ**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من «أحوى». «**حاجبه**»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والخبر محذوف دل عليه خبر «العين»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. «**والعين**»: الواو: عاطفة، «العين»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**بالإثمد**»: جار ومجرور متعلقان باسم المفعول مكحول. «**الحاريّ**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**مكحول**»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «هي أحوى»: في محل جر بالإضافة. وجملة «حاجبه» والخبر المحذوف: في محل رفع صفة لـ «أحوى». وجملة «العين مكحول»: معطوفة على ما قبلها في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: «والعين بالإثمد الحاري مكحول» أخبر بمكحول وهو وصف مذكر عن العين وهي مؤنثة، فالشاعر هنا لحظ العين على أنها طرف فأخبر عنها كما كان يخبر عن الطرف.

(١) المزمل: ١٨.

(٢) القطاة: طائر صحراويّ بحجم الحمامة. والمعضِل التي عسر عليها خروج البيض.

(٣) الأنبياء: ٣٣.

(٤) يوسف: ٤.

(٥) النمل: ١٨.

لمّا ذكرهم بالسُّجود، وصار النملُ بتلك المنزلة حين حَدَّثتَ عنه كما تُحدِّث عن الأناسيّ. وكذلك: ﴿في فلكٍ يَسبَحون﴾[1] لأنّها جُعلت ـ في طاعتها وفي أنّه لا ينبغي لأحدٍ أن يقول: «مُطِرْنا بَنَوء كذا»، ولا ينبغي لأحدٍ أن يعبد شيئاً منها ـ بمنزلة من يَعقل من المخلوقين ويُبْصِرُ الأُمورَ.

قال النابغة الجعديُّ [من الطويل]:

٣٤٦ ـ شَرِبتُ بها والدِّيكُ يَدعو صباحَهُ إذا ما بنو نَعْشٍ دنوْا فَتَصَوَّبُوا

---

(١) الأنبياء: ٣٣.

٣٤٦ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٤؛ والحماسة البصرية ٢/ ٧٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٧٨، ٧٩، ٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٨٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٠؛ ولسان العرب ٦/ ٣٥٥ (نعش)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٧٠؛ وشرح المفصل ٥/ ١٠٥؛ والمقتضب ٢/ ٢٢٦.

اللغة: بنو نعش: بنات نعش وهن سبع نجوم وسميت بذلك لأنها على هيئة النعش. تصوبوا: نزلوا، والتصوب: الانحدار.

المعنى: إنه يشرب الخمر قبيل طلوع الفجر، في الوقت الذي يصيح فيه الديك وفي الوقت الذي تدنو فيه بنات نعش للهبوط نحو الجهة التي تغيب فيها.

الإعراب: **شربت**: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بها**: جار ومجرور متعلقان بالفعل شربت. **والديك**: الواو: حالية، «الديك»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **يدعو**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **صباحه**: مفعول به منصوب والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **إذا**: ظرف زمان متعلق بالفعل شربت غير متضمنة الشرط. ما: زائدة لا محل لها. **بنو**: فاعل مرفوع لفعل محذوف يفسره المذكور، وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. نعش: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **دنوا**: فعل ماضٍ مبني على ضم مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وبني على الضم المقدر لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. **فتصوبوا**: الفاء: حرف عطف، «تصوبوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق.

وجملة «شربت بها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الديك يدعو»: حالية في محل نصب. وجملة «يدعو»: في محل رفع خبر للمبتدأ. وجملة «دنوا»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «دنوا المحذوفة»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تصوبوا»: معطوفة على جملة «دنوا» لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بنو نعش، دنوا، تصوبوا» حيث أتى الشاعر بالضمير الدال على جمع المذكر السالم وهو شاذ لأن الضمير هذا لا يؤتى به إلاّ للعقلاء، وقد يستعمل لغيرهم إذا نزلوا منزلتهم.

فجاز هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم تُؤْمَرُ وتُطيعُ، وتفهم الكلامَ وتَعبُد، بمنزلة الآدميينَ.

وسألتُ الخليل، رحمه الله، عن: «ما أَحْسَنَ وجوههما»! فقال: لأنّ الاثنينِ جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: «نحنُ فعلنا ذاك»، ولكنهم أرادوا أن يَفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء. وقد جعلوا أيضاً المفردين جميعاً، قال الله جلّ ثناؤه: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبأُ الخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرابَ. إِذْ دَخَلُوا على دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قالُوا لاَ تَخَفْ خَصْمانِ بَغَى بَعْضُنا عَلى بَعْضٍ﴾[1].

وقد يثنّون ما يكون بعضاً لشيء. زعم يونس أنّ رؤبة كان يقول: «ما أَحْسَنَ رأسَيْهما». قال الراجز، وهو خِطامٌ:

٣٤٧ - ظَهْـراهمـا مثـلُ ظُهـورِ التُّـرْسَيْـنْ

وقالوا: «وَضَعَا رِحالَهما»، يريد: رحلَيْ راحلتين. وحدُّ الكلام أن يقول: «وضعتُ رحلي الراحلتين»؛ فأَجروه مجرى شيئَينِ من شيئَين.

---

(١) ص: ٢١ ـ ٢٢.

٣٤٧ - **التخريج**: الرجز لخطام المجاشعي في خزانة الأدب ٢/ ٣١٤؛ والدرر ١/ ١١٦، ١١٨، ١٦٦؛ وشرح المفصل ٤/ ١٥٦؛ ولسان العرب ٢/ ٨٩ (كرت)؛ وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب ٧/ ٥٤٤، ٥٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٨٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٠٢، ٧/ ٥٣٩، ٥٧٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٠، ٥١.

اللغة: الترسين: مثنى الترس، وهو ما يتقى به ضربات السيف مثلاً.

الإعراب: «**ظهراهما**»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، و «هما»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**مثل**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**ظهور**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**الترسين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثّنى.

وجملة المبتدأ والخبر في محلّ جرّ نعت لـ «مهمهين» في شطر سابق.

والشاهد فيه: «ظهراهما مثل ظهور الترسين» حيث ورد المضاف مثّنى، والمضاف إليه مثّنى أيضاً في قوله: «ظهراهما». وورد المضاف في «ظهور الترسين» جمعاً، والمضاف إليه مثنى، وهذا جائز لأنّ العرب تنزل المثّنى منزلة الجمع، نحو قول الاثنين: «نحن فعلنا».

هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يَستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خبراً فتنصبه[١]

فأَمَّا ما استويا فيه فقوله: «مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائدٍ به»، إنْ جعلته وصفاً. وإن لم تحمله على «الرجُل» وحملَته على الاسم المضمَر المعروف، نصبتَه فقلت: «مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به»[٢]، كأنه قال: معه بأْزٌ[٣] صائداً به، حين لم يرد أن يحمله على الأوّل.

وكما تقول: «أتيتُ على رجلٍ ومررتُ به قائم»، إنْ حملته على «الرجُل»؛ وإنْ حملته على «مررتُ به»، نصبته، كأنَّك قلت: «مررتُ به قائماً».

ومثله: «نحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلد كذا»، إن جعلتَه وصفاً. وإن لم تَجعله وصفاً، نصبتَ، كأنه قال: «نحن ننطلق عامدينَ».

ومنه: «مررتُ برجلٍ معه بأْزٌ قابضٍ على آخَرَ»، و «مررتُ برجلٍ معه جُبَّةٌ لابسٍ غيرَها». وإن حملتَه على الإضمار الذي في «مَعَهُ» نصبتَ. وكذلك «مررتُ برجلٍ عنده صقرٌ صائدٍ ببأْزٍ». إنْ حملته على الوصف، فهو هكذا. وإن حملتَه على ما في «عِنْدَهُ» من الإضمار، نصبتَ، كأنك قلت: «عنده صقر صائداً ببأزٍ»[٤].

وكذلك: «مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكباً بِرْذَوْناً»، إن لم ترد الصفةَ، نصبتَ، كأنَّك

(١) أي: تنصبه على أنّه حال.

(٢) قال السيرافي ما ملخصه: «معه صقر»، جملة مركَّبَة من مبتدأ وخبر، صفة لِـ «رجل» و «صائد به» صفة أخرى إذا حملته على «رجل». فإن حملته على الهاء في «معه»، وهو الاسم المضمر المعروف الذي عناه سيبويه، نصبته على الحال. وهذا معنى قوله: «تجعله خبراً»، يعني حالاً.

(٣) البأْز: لغة في الباز، وهو طائر جارح.

(٤) قال السيرافي: يعني كأنك بدأت فقلت: «عنده صقر صائداً بباز» لرجل جرى ذكره.

قلت: «معه الفرسُ راكباً برذوناً». فهذا لا يكون فيه وصفٌ ولا يكون إلاّ خبراً[1]. ولو كان هذا على القَلْب كما يقول النحويّون، لفَسَدَ كلامٌ كثير، ولكان الوجهُ: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه جميلَه»؛ لأنك لا تقول: «مررتُ برجلٍ جميلِه حسنِ الوجهِ». ولقال: «مررتُ بعبد الله معه بأزك الصائدَ به»، فتنصبُ. فهذا لا يكون فيه إلاّ الوصفُ لأنه لا يجوز أن تجعل المعرفةَ حالاً يقع فيه شيءٌ. ولم تقل «جميلَه» لأنك لم ترد أن تقول إنَّه حسنُ الوجه في هذه الحال، ولا أنَّه حسنٌ وجهُه جميلاً، أي: في هذا الحال حَسُنَ وجهُه. فلم يردْ هذا المعنى ولكنَّه أراد أن يقول: هذا رجلٌ جميلُ الوجه، كما يقال: «هذا رجلٌ حسنُ الوجه». فهذا الغالبُ في كلام الناس.

وإنْ أردتَ الوجه الآخَرَ، فنصبت، فهو جائزٌ لا بأسَ به، وإن كان ليس له قوّةُ الوصف في هذا. فهذا الذي الوصفُ فيه أحسنُ وأقوى.

ومثله في أنَّ الوصفَ أحسنُ: «هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ»، لم يَجعل الآخرَ حالاً وقع فيه الأوّلُ، ولكنه أَثْنَى عليه وجعلهما شَرْعاً[2] سواءً، وسوّى بينهما في الإجراء على الاسم. والنصبُ فيه جائز على ما ذكرتُ لك. وإنما ضَعُفَ لأنه لم يرد أنّ الأوّل وقع وهو في هذه الحال، ولكنه أراد أنّهما فيه ثابتان، لم يكن واحدٌ منهما قَبْل صاحبه، كما تقول: «هذا رجلٌ سائرٌ راكباً دابّةً». وقد يجوز في سعة الكلام على هذا، ولا يَنقُض المعنى في أنّهما شَرْعٌ سواءٌ فيه. وسترى هذا النحو في كلامهم.

فأمّا القلب، فباطلٌ. لو كان ذلك، لكان الحدُّ والوجه في قوله: «مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدَها فضاربتِهِ» النصبَ، لأنَّ القلبَ لا يَصلح، ولقلت: «مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةً»؛ لأنه لا يَصلح أن تقدِّم «لبيبةً» فتضمرَ فيها «الأمَّ» ثم تقول: «عاقلةٍ أمُّه».

وسمعناهم يقولون: هذه شاةٌ ذاتُ حَمْلٍ مُثْقَلةٌ. وقال الشاعر، وهو حسّان بن ثابت [من الطويل]:

---

(١) أي: حالاً.

(٢) أي: متساويين.

٣٤٨ ـ ظننتُمْ بـأَنْ يَخْفَى الـذي قـد صَنَعْتُمُ   وفينـا نبـيٌّ عنـده الْـوَحْـي واضِعُـه

ومما يُبطِل القلبَ قوله: «زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به»، إذا جعلتَ «الأخ» صفةً والجنونَ من زيدٍ بأخيه، لأنّه لا يستقيم «زيدٌ مجنونٌ به أخو عبد الله»[1].

وتقول: «مررتُ برجلٍ معه كيسٌ مختومٌ عليه»، الرَّفعُ الوجهُ لأنّه صفة «الكِيس». والنصبُ جائزٌ على قوله: «فيها رجلٌ قائماً»، و «هذا رجلٌ ذاهباً».

واعلم أنّك إذا نصبتَ في هذا الباب، فقلت: «مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً»، فالنصبُ على حاله، لأنَّ هذا ليس بابتداء، ولا يُشْبِهُ: «فيها عبدُ الله قائمٌ غداً»؛ لأنَّ الظروف تُلْغَى حتَّى يكون المتكلِّمُ كأنه لم يَذكرها في هذا الموضع، فإذا صار الاسمُ مجروراً أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدأ، لم تُلغِه لأنَّه ليس يرفعه الابتداء، وفي الظروف إذا قلت: «فيها أخواك قائمان» يَرفعه الابتداء.

---

٣٤٨ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٣.

اللغة: واضعه: أي واضِعٌ فينا ما يوحى إليه، والوضع هنا بمعنى النشر.

المعنى: حسبتم أننا لا نعرف ما تصنعون، علماً أنَّ الرسول ينشر فينا كلَّ ما يوحى إليه فنعرف ما تصنعون.

الإعراب: «**ظننتم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «تم»: فاعل محله الرفع. «**بأنْ**»: الباء: حرف جر، «أن»: حرف مصدري وناصب. «**يخفى**»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**الذي**»: اسم موصول فاعل محله الرفع. «**قد**»: حرف تحقيق. «**صنعتم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «تم»: فاعل محله الرفع. «**وفينا**»: الواو: حالية، «فينا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم. «**نبيٌّ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**عنده**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه محلُّها الجر. «**الوحي**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**واضعه**»: صفة لـ «نبي» مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «ظننتم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يخفى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «صنعتم»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «فينا نبيٌّ»: حالية محلها النصب. وجملة «عنده الوحي»: صفة لـ «نبيٌّ»: محلها الرفع.

والشاهد فيه: أنَّ «واضعه» وصفٌ لـ «نبيٌّ» مع إعادة الضمير في (واضعه) على الوحي، وهو لا يحتمل القلب.

(١) قال السيرافي: «ألزمهم بقبح القلب نصب خبر المبتدأ في «زيد أخو عبد الله مجنون به»، وذلك أن «زيداً» مبتدأ، و «أخو عبد الله» صفته، و «مجنون به» خبره، والهاء تعود إلى «عبد الله»، ولو قيل: «زيد مجنون به أخو عبد الله» لم يجزْ.

وتقول: «مررتُ برجلٍ معه امرأَةٌ ضاربتُه»، فهذا بمنزلة قوله: «معه كيسٌ مختومٌ عليه». فإن قلت: «مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربِها»، جررتَ ونصبتَ على ما فسّرتُ لك. وإن شئت، قلت: «ضاربَها هو» فنصبتَ، وإن شئت، جررتَ، ويكونُ «هو» وصفَ المضمَر في «ضاربها» حتّى يكون كأنك لم تَذكرها. وإن شئت، جعلتَ «هُوَ» منفصِلاً، فيصيرُ بمنزلة اسمٍ ليس من علامات الإضمار.

فنقول: «مررتُ برجل معه امرأةٌ ضاربُها هو»، فكأنّك قلت: «معه امرأةٌ ضاربُها زيدٌ». ومثل قولك: «ضاربُها هو» قوله: «مررتُ برجلٍ معه امرأَةٌ ضاربُها أبوه»، إذا جعلتَ «الأب» مثل «زيد»، فإن لم تُنزِل «هو» و «الأبَ» منزلة «زَيدٍ»، وما ليس من سببه ولم يَلتبس به، قلتَ: «مررتُ برجل معه امرأَةٌ ضاربِها أبوه أو هو». وإن شئت نصبت، تُجري الصِّفة على «الرجل» ولا تُجريها على «المرأةِ»، كأنَّك قلت: «ضاربِها» و «ضاربَها»، وخصَصته بالفعل، فيَجري مجرى «مررتُ برجلٍ ضاربها أبوه»، و «مررتُ بزيدٍ ضاربَها أخوه». ولا يجوز هذا في «زيدٍ»، كما أنه لا يجوز: «مررتُ برجلٍ ضاربِها زيدٌ»، ولا «مررتُ بعبد الله ضاربَها خالدٌ»، وكما لم يجز «يا ذا الجاريةِ الواطئَها زيدٌ»، فتَحمله على النِّداء[1]. ولكنّ الجرّ جيد؛ ألاَ ترى أنّك لو قلت: «مررتُ بالذي وطئها أبوه»، جاز، ولو قلت: «بالذي وطئها زيدٌ» لم يكن. فإن قلت: «يا ذا الجارية الواطِئها أبوه»، جررتَ كما تجرُّ في «زيد» حين قلت: «يا ذا الجارية الواطِئها زيدٌ». وتقول: «يا ذا الجارية الواطئها أبوه»، تجعل «الواطئها» من صفة المنادَى، ولا يجوز أن تقول: «يا ذا الجارية الواطئها زيدٌ»، من قِبَل أنّ «الواطئها» من صفة المنادَى، فلا يجوز كما لا يجوز أن تقول: «مررتُ بالرجلِ الحَسَن زيدٌ»، وقد يجوز أن تقول «بالحَسَنِ أبوه».

وكذلك إن قلت: «يا ذا الجارية الواطئها هو»، وجعلت «هُوَ» منفصِلاً. وإن شئت، نصبتَه كما تقول: «يا ذا الجارية الواطئها»، فتُجريه على المنادَى ولا تُجريه على الجارية.

وإن قلت: «يا ذا الجارية الواطئها»، وأنت تريد: «الواطئها هو»، لم يجزْ، كما لا يجوز: «مررتُ بالجارية الواطئِها» تريد: هو، أو: أنت، كما لا يجوز هذا وأنت تريد «الأبَ» أو «زيداً». وليس هذا كقولك: «مررتُ بالجارية التي وطئها [زيد] أو التي وطئَها»،

(١) أي: تنصب الصفة إتباعاً للمنادى.

لأنَّ الفعل يضمَرُ فيه وتقع فيه علامةُ الإضمار، والاسمُ لا تَقَعُ فيه علامةُ الإضمار، فلو جاز ذلك، لجاز أن يوصَف ذلك المضمَرُ بـ «هو»، فإنَّما يقعُ في هذا إضمارُ الاسم رفعاً إذا لم يوصَف به شيءٌ غيرُ الأوّل، وذلك قولك: «يا ذا الجارية الواطئَها»، ففي هذا إضمارُ هُوَ، وهو اسمُ المنادَى، والصفة إنَّما هي للأول المنادَى. ولو جاز هذا لجاز «مررتُ بالرجل الآخِذِ به»، تريد: أنتَ، ولجاز «مررتُ بجاريتك راضياً عنه»، تريد: أنت[1]. ولو قلت: «مررتُ بجارية رَضيتَ عنها»، و «مررتُ بجاريتك راضياً عنها»، أو «مررتُ بجاريتك قد رضيتَ عنها»، كان جيّداً، لأنَّك تضمِر في الفعل وتكون فيه علامةُ الإضمار، ولا يكون ذلك في الاسم إلاَّ أن تضمِرَ اسم الذي هو وصفُه، ولا يوصفُ به شيءٌ غيرُه ممَّا يكون من سببه ويَلتبس به.

وأمّا «رُبَّ رجُلٍ وأخيه منطلقَيْنِ»، ففيها قُبْحٌ حتى تقول: «وأخٍ له». و «المنطلقان» عندنا مجروران من قبل أنَّ قوله: «وأخيه» في موضع نكرة، لأنَّ المعنى إنَّما هو: وأخٍ له.

فإن قيل: أَمضافة إلى معرفةٍ أو نكرةٍ؟ فإنّك قائلٌ إلى معرفة، ولكنَّها أُجريت مُجرى النكرة، كما أنَّ «مِثْلك» مضافة إلى معرفة، وهي توصَف بها النكرةُ، وتَقع مَواقَعها. ألاَ ترى أنّك تقول: «رُبَّ مِثْلِك». ويدلُّك على أنّها نكرةٌ أنَّه لا يجوز لك أن تقول: «رُبَّ رجلٍ وزيدٍ»، ولا يجوز لك أن تقول: «رُبَّ أخيه» حتى تكونَ قد ذكرتَ قبل ذلك نكرةً.

ومثل ذلك قول بعض العرب: «كلُّ شاةٍ وسَخْلتِها»[2]، أي: وسخلةٍ لها، ولا يجوز حتى تَذكر قبله نكرةً فيُعلَم أنك لا تريد شيئاً بعينه، وأنّك تريد شيئاً من أُمَّةٍ كلُّ واحد منهم رجلٌ، وضممتَ إليه شيئاً من أُمَّةٍ كلُّهم يقال له أخٌ، ولو قلت: و «أخيه» وأنت تريد به شيئاً بعينه، كان مُحالاً. وقال [من الطويل]:

٣٤٩ ـ وأيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنتَ وجارِها ... إذا ما رِجالٌ بالرجالِ استَقَلَّتِ

(١) قال السيرافي: «يعني لو جاز «يا ذا الجارية الواطئها»، وأنت تريد: هو، وتحذفها وما أشبهه ممّا ذكرناه، لجاز: «مررت بالرجل الآخذه»، تريد: أنت. وأهل الكوفة يُجيزون حذف الفاعل من اسم الفاعل في مثل ما ذكرنا إذا كان له ذِكر في أول الكلام، كقولك: «يدك باسطها»، تريد: باسطها أنت، ولذكر الكاف في أوله جاز حذفها».

(٢) السخلة: ولد الشاة من المعز والضأن.

٣٤٩ ـ **التخريج**: الشطر الأول من البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٨، ٦٦٦.

اللغة: الهيجاء: الحرب. وفتاها: القائم بها. وجارُها: المجيرُمنها. واستقلّت: نهضت.

فـ «الجار» لا يكون فيه أبداً ههنا إلاّ الجرُّ، لأنَّه لا يريد أن يَجعله جارَ شيءٍ آخرَ فتى هيجاء، ولكنَّه جعله فتى هيجاءَ وجارَ هيجاء، ولم يردْ أن يعني إنساناً بعينه، لأنَّه لو قال: «أيُّ فتَى هيجاءَ أنت وزيدٌ»، لجعل «زيداً» شريكه في المدح. ولو رفعَه على «أنت»، لو قال: «أيُّ فتى هيجاءَ أنت وجارُها»، لم يكن فيه معنى «أيِّ جارها»، الذي في معنى التعّجب.

وقال الأعشى [من المتقارب]:

٣٥٠ - وكَمْ دُونَ بيتكَ من صَفْصَفٍ ودكْداكِ رَمْلٍ وأعْقادِها
ووَضْع سِقاءٍ وإحقابِه وحَلِّ حُلوسٍ وإغمادِها

= **المعنى**: أنت رجل الحرب الذي يُبلي فيها بلاءً حسناً والذي يجير الناس من شرها إذا ما دارت رحاها.

الإعراب: «**وأيُّ**»: الواو: بحسب ما قبلها، «أي»: اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ. «**فتى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «**هيجاء**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**أنت**»: خبر محله الرفع. «**وجارها**»: الواو: حرف عطف، «جارها»: معطوف على «فتى»، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**إذا**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بما في (أي) من معنى التعجب والتعظيم والمدح، أو بـ (فتى) و (جارها) لما فيهما من معنى (القوي والمجير). «**ما**»: زائدة. «رجالٌ»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وتقديره: إذا ما استقلت رجالٌ. «**بالرجال**»: جار ومجرور متعلقان بـ «استقلت». «**استقلّت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، وهي ساكنة وحركت بالكسرة للقافية، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: (هي).

وجملة «أي فتى هيجاء أنت»: بحسب الواو. وجملة «استقلت رجال»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «استقلت»: تفسيرية لا محل لها.

والشاهد فيه: عطف (جارِها) على (فتى هيجاء)، والتقدير: أي فتى هيجاء وأيُّ جارِها، فـ (جارها) نكرة لأن «أيّا» إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة، لأنه فرد الجنس، فـ «جارها» وإن كان مضافاً إلى ضمير (هيجاء) فهو نكرة في المعنى، لأنَّ ضمير (الهيجاء) في الفائدة مثلها، فكأنَّه قال: أيُّ فتى هيجاء، وأي جار هيجاء أنت.

٣٥٠ - التخريج: البيتان للأعشى في ديوانه ص ١٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٤.

اللغة: الصفصف: المستوي من الأرض. والدّكداك: الرمل اللين. والأعقاد: جمع عقد، وهو ما تعقَّد في الرمل، وتراكم بعضه على بعض. وضع السِّقاء: حَطُّه عن الراحلة. وإحقاب الرحل: وضعه على الحقيبة، وهي مؤخر الرحل. والحلوس: جمع حِلس، وهو مسحٌ من شعر يوضع تحت الرحل في مؤخر البعير. وإغماد الحلوس: شدّها تحت الرحل.

المعنى: إن بيتك لبعيدٌ يفصله عنا مسافات من الرمال الصعبة المسير فيها لذا يحتاج من يجتازها إلى =

هذه حجّةٌ لقوله: «رُبَّ رجلٍ وأخيه». فهذا الاسمُ الذي لم يكن ليكون نكرةً وحدَه، ولا يوصَف به نكرةٌ، ولم يَحتمل عندهم أَن يكون نكرةً، ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلاّ نكرةً حتى يكون أوّلُ ما يَشغلُ به العاملَ نكرةً، ثم يُعطَف عليه ما أضيف إلى النكرة، ويصيَّرُ بمنزلة «مِثْلك» ونحوه. ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بـ «مثلك» لأنه لا يَجري مجراه وحدَه. ولم يَصر هذا نكرةً إلاّ على هذا الوجه، كما أنّ «أجمعين» لا يجوز في الكلام إلاّ وصفاً، وكما أن «أيُّ» تكون في النداء كقولك: «يا هذا»، ولا يجوز إلاّ موصوفاً. وليس هذا حالَ الوصف والموصوف في الكلام، كما أَنّه ليس حالُ النكرة كحال هذا الذي ذكرتُ لك. وفيه على جوازه وكلام العرب به ضَعْفٌ.

= محطات للراحة، وإنزال أمتعته عن راحلته، ثم وضع هذه الأمتعة على تلك الراحلة ثانية لمتابعة المسير.

الإعراب: «**وكم**»: الواو: بحسب ما قبلها، «كم»: اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**دون**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بخبر «كم» الخبرية. «**بيتك**»: مضاف إليه مجرور، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**من صفصف**»: جار ومجرور متعلقان بصفة من «كم»، والتقدير: كثيرٌ كائن من صفصفٍ كائن دون بيتك. «**ودكداك**»: الواو: حرف عطف، «**دكداك**»: معطوف على «**صفصف**». «**رمل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وأعقادها**»: الواو: حرف عطف، «**أعقادها**»: معطوف على (صفصف)، وها: مضاف إليه محلّه الجرّ، «**ووضْع**»: الواو حرف عطف، و «وضع»: اسم معطوف على (صفصفٍ). «**سقاء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وإحقابه**»: الواو: حرف عطف، «**إحقابه**»: معطوف على (صفصفٍ)، والهاء: مضاف إليه محلُّه الجر. «**وحلٍّ**»: الواو: حرف عطف، «**حلٍّ**»: معطوف على (صفصف)، وهو مضاف. «**حلوس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «**وإغمادها**»: معطوف على (صفصف)، وها: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «كم دون بيتك من صفصف»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: (أعقادِها) و (إحقابه) و (إغمادها) وحملها كلها على التنكير لأنها معطوفة على (صفصف) الواقعة موقع المنصوب على التميز.

هذا باب ما يُنْصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفةً[(١)]

وذلك قولك: «هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين». فهذا يَنتصب لأنّ الهاء التي في «مَعَهُ» معرفةٌ فأشركَ بينهما، وكأنه قال: «معه امرأةٌ قائمينِ».

ومثله: «مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ ملتزمينِ»، فله إضمارٌ في «مَعَ» كما كان له إضمارٌ في «مَعَهُ»، إلاّ أنَّ للمضمَر في «مَعَهُ» عَلماً وليس له في «مع امرأة» عَلَم إلاّ بالنية. ويدلُّك على أنّه مضمَرٌ في النيَّة قولُك: «مررتُ بقومٍ مع فلان أَجمعونَ».

وممَّا لا يجوز فيه الصِّفةُ: «فوقَ الدارِ رجلٌ، وقد جئتُك برجل آخَرَ عاقلَينِ مسلمين».

وتقول: «اصنعْ ما سَرَّ أخاك وأَحَبَّ أبوك الرجلانِ الصالحانِ»، على الابتداء؛ وتَنصبه على المدح والتعظيم، كقول الخِرْنق؛ من قيس بن ثعلبة [من الكامل]:

لا يَبعَدنْ قومي الذين هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفةُ الْجُزْرِ
النّازِلينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ والطيبونَ معاقِدَ الأزْرِ[(٢)]

ولا يكون نصبُ هذا كنصب الحال، وإن كان ليس فيه الألفُ واللام، لأنّك لم تَجعل «في الدار رجلٌ»، و «قد جئتُك بآخَر»، في حال تنبيهٍ يكونان فيه لإشارة، ولا في حال عَمَلٍ يكونان فيه، لأنّه إذا قال: «هذا رجلٌ مع امرأةٍ»، أو «مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ» فقد دخل

(١) قال السيرافي ما ملخصه: جملة هذا الباب أن يتقدَّم اسمان أو أسماء قد أعربت بإعراب مختلف أو إعراب واحد من جهتين مختلفتين، فلا يمكن جمع صفاتها أو تثنيتها بلفظ واحد محمول على الإعراب الأول، فيحمله على شيء يجتمعان فيه ممّا يصحّ اجتماعهما».

(٢) تقدّما بالرقم ١٧٧.

الآخرُ مع الأوّل في التنبيه والإشارة وجعلتَ الآخِرَ في مرورك، فكأنك قلت: «هذا رجلٌ وامرأةٌ»، و «مررتُ برجلٍ وامرأةٍ». وأمّا الألف واللام فلا يكونان حالاً ألبتة، لو قلت: «مررتُ بزيدٍ القائمَ»، كان قبيحاً إذا أردت: قائماً.

وإنْ شئتَ، نصبتَ على الشَّتْم، وذلك قولُك: «اصنعْ ما ساءَ أباك وكَرِهَ أخوك الفاسقينِ الخبيثينِ». وإنْ شاء ابتدأ. ولا سبيل إلى الصفة في هذا ولا في قولك: «عندي غُلامٌ وقد أُتيتُ بجارية فارهينِ»، لأنّك لا تَستطيع أن تَجعل «فارهين» صفةً للأوّل والآخر، ولا سبيل إلى أن يكون بعضَ الاسم جرًّا وبعضُه رفعاً، فلما كان كذلك، صار بمنزلة ما كان معه معرفةٌ من النكراتِ، لأنَّه لا سبيل إلى وصف هذا كما أنّه لا سبيل إلى وصف ذلك، فجُعل نصباً كأنه قال: «عندي عبدُ الله وقد أُتيتُ بأخيه فارهينِ»، جَعل «الفارهين» ينتصبان على:

النَّــــازليــــنَ بكــــلِّ معتــرَكٍ[1]

وفرّوا من الإحالة في «عندي غلامٌ» و «أُتيتُ بجارية»، إلى النصب، كما فرّوا إليه في قولهم: «فيها قائماً رجلٌ».

واعلم أنّه لا يجوز أن تَصف النكرةَ والمعرفة، كما لا يجوز وصفُ المختلفينِ، وذلك قولك: «هذه ناقةٌ وفصيلُها الراتعانِ». فهذا محالٌ، لأنَّ «الراتعان» لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة، ولا تَستطيع أن تَجعل بعضَها نكرةً وبعضَها معرفةً. وهذا قول الخليل، رحمه الله.

وزعم الخليل أنَّ الجرَّينِ أو الرَّفعينِ إذا اختلفا، فهما بمنزلة الجرّ والرفع، وذلك قولك: «هذا رجلٌ وفي الدار آخَرُ كريمينِ»، و «قد أتاني رجلٌ وهذا آخَرُ كريمينِ»، لأنّهما لم يَرتفعا من وجهٍ واحد[2]. وقبَّحه بقوله: «هذا لابن إنسانَين عندَنا كِراماً»، فقال: الجرُّ ههنا مختلِفٌ ولم يُشْرَك الآخِرُ فيما جرَّ الأولَ.

---

(١) تقدم بالرقم ١٧٧.

(٢) قال السيرافي: اختلاف الرفعين والجرَّين يمنع من جمع الصفتين، لأنَّ الصفة تتبع الموصوف في الإعراب، فيكون الإعراب الحاصل في الموصوف وفي الصفة متعلّقاً بالعامل الذي عمل في الموصوف. فلو جمع الصفتان بلفظ واحد، فجعلتا للمرفوعين المتقدّمين أو المجرورين، صار لفظ الصفتين، وهو واحد، معلّقاً برافعين أو جارّين، فلذلك لم يصلح «هذا رجل وفي الدار آخر كريمان» لأنّ الرجل رُفع بخبر الابتداء، و «آخر» مرفوع بالابتداء، فهما عاملان مختلفان لا يحمل «كريمان» عليهما.

ومثل ذلك: «هذه جاريةُ أَخَوَي ابنين لفلانٍ كِراماً»؛ لأنَّ «أَخَوَي ابنينِ» اسمٌ واحدٌ والمضاف إليه الآخِرُ منتهاه، ولم تُشْرِكِ الآخِرَ بشيءٍ من حروف الإشراك فيما جرَّ الاسمَ الأولَ.

ومثل ذلك: «هذا فرسُ أَخَوَي ابنَيْك العُقَلاءَ الحُلَماء»، لأنَّ هذا في المعرفة مثلُ ذاك في النكرة، فلا يكونُ «الكِرامُ» و «العقلاء» صفة لِـ «الأخوين» و «الابنينِ»، ولا يجوز أن يُجْرَى وصفاً لما انجرّ من وجهينِ كما لم يجزْ فيما اختلف إعرابُه.

ومما لا تَجري الصفةُ عليه، نحو: «هذانِ أَخواك»، و «قد تَوَلَّى أَبواك الرجالُ الصالحونَ»، إلاّ أنْ ترفعه على الابتداء، أو تَنصبه على المَدْح والتعظيم.

وسألتُ الخليل، رحمه الله، عن: «مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسُهما»، فقال: الرفعُ على «هُما صاحبايَ أنفُسهما»، والنصبُ على «أَعْنِيهما»، ولا مدح فيه لأنّه ليس مما يُمْدَحُ به.

وتقول: «هذا رجلٌ وامرأتُه منطلقانِ»، و «هذا عبدُ الله وذاك أخوك الصَّالحانِ»، لأنّهما ارتفعا من وجهٍ واحد، وهما اسمان يُبْنيان على مبتدأَيْن، و «انطلق عبدُ الله ومضى أخوك الصالحانِ»، لأنّهما ارتَفعا بفعلين، و «ذهب أخوك وقَدِمَ عمرٌو الرَّجلان الحليمان».

واعلم أنه لا يجوز: «مَنْ عبدُ الله وهذا زيدٌ الرجلينِ الصالحينِ»، رفعتَ أو نصبتَ؛ لأنّك لا تُثْنِي إلاّ على من أَثبتَّه وعلمتَه، ولا يجوز أن تَخْلِط مَنْ تَعلم ومَنْ لا تَعلم فتَجعلهما بمنزلةٍ واحدة، وإنّما الصفةُ عَلَمٌ فيمن قد علمتَه.

هذا باب ما يَنتصب لأنه حالٌ صار فيه المسؤول والمسؤول عنه

وذلك قولك: «ما شأنُك قائماً»؟ و «ما شأنُ زيدٍ قائماً»؟ و «ما لأخيك قائماً»؟ فهذا حالٌ قد صار فيه، وانتصب بقولك: «ما شأنُك»؟ كما يَنتصب «قائماً» في قولك: «هذا عبد الله قائماً»، بما قبله. وسنبيِّن هذا في موضعه إن شاء الله تعالى.

وفيه معنى «لِمَ قمتَ»؟ في «ما شأنُك»؟ و «ما لك»؟ قال الله تعالى: ﴿فَما لَهُمْ عَن التّذكرةِ مُعْرِضينَ﴾[1].

ومثل ذلك: «مَنْ ذا قائماً بالباب، على الحال، أي: مَنْ ذا الذي هو قائمٌ بالباب. هذا المعنى يُريد. وأمَّا العامل فيه فبمنزلة «هذا عبدُ الله»، لأنَّ «مَنْ» مبتدأٌ قد بُني عليه[2] اسمٌ. وكذلك: لِمَنِ الدارُ مفتوحاً بابُها.

وأمَّا قولهم: «مَنْ ذا خَيْرٌ منك»؟ فهو على قوله: «من الذي هو خيرٌ منك»؟ لأنّك لم ترد أن تشير أو تومىء إلى إنسان قد استبان لك فضلُه على المسؤول فَيُعْلِمَكَه، ولكنّك أردت: مَنْ ذا الذي هو أفضلُ منك. فإنْ أَومأتَ إلى إنسانٍ قد استبان لك فضلُه عليه، فأردتَ أن يُعْلِمَكه نصبتَ «خيراً منك»، كما قلت: «مَنْ ذا قائماً»؟ كأنّك قلت: إنّما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فَضَلَك بها. ونصبُه كنصب «ما شأنُك قائماً»؟

---

(١) المدّثر: ٤٩.

(٢) قال السيرافي: «مَنْ» مبتدأ، و «ذا» خبره؛ أو يكون «ذا» ابتداً، و «مَنْ» خبر مقدَّم و «قائماً» منصوب على الحال، والعامل فيه «ذا» بمعنى الإشارة، كأنه سأل عمَّن عُرف قيامه ولم يعرفه.

هذا باب ما يَنتصب في التعظيم والمدح

وإن شئت، جعلتَه صفةً فجرى على الأول، وإن شئت، قطعتَه فابتَدأتَه. وذلك قولك: «الحمدُ للَّهِ الحَميدَ هو»، و «الحمدُ لله أهلَ الحمد»، و «المُلْكُ لله أهلَ المُلْكِ». ولو ابتدأتَه فرفعتَه، كان حسناً، كما قال الأخطل [من البسيط]:

٣٥١ ـ نفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا ... أَبْدَى النَّواجِذَ يومٌ باسِلٌ ذكَرُ
الخائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُه ... خَليفةُ اللَّهِ يُستسقَى به المَطَرُ

---

٣٥١ ـ **التخريج**: البيتان للأخطل في ديوانه ص ١٦٧، ١٦٩؛ والأغاني ٨/٢٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٠؛ ولسان العرب ٤/١٣٨ (جشر)، ١١/ ٥٤ (بسل) (البيت الأول فقط).

اللغة: النَّواجِذُ: أقصى الأضراس. وباسل: شجاع، وَصف اليوم بالشجاعة لأنها تقع فيه. والغمر: الماء الكثير. والميمون طائره الذي يتبرَّك فيه. والذَّكر: الشديد.

المعنى: أفدي بنفسي الخليفة عبد الملك بن مروان في الشدائد، لأنه الشجاع الذي لا يهابُ الشدائد، والمبارك الذي يتفاءل الناس برؤيتهم له.

الإعراب: «**نفسي**»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتلكم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**فداء**»: خبر مرفوع بالضمة. «**أمير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**المؤمنين**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**إذا**»: اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ «فداء». «**أبدى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «**النواجذ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**يومٌ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**باسلٌ**»: صفة لـ «يوم» مرفوع بالضمة. «**ذكرٌ**»: صفة ثانية لـ (يوم) مرفوع بالضمة. «**الخائض**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة، والتقدير: هو الخائض. «**الغَمْر**»: مفعول به لـ «الخائض» منصوب بالفتحة. «**والميمون**»: الواو: حرف عطف، «الميمون»: معطوف على (الخائض). «**طائره**»: نائب فاعل لـ «الميمون» مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**خليفة**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة، والتقدير هو خليفة، أو خبر =

وأمَّا الصِّفة فإنَّ كثيراً من العرب يجعلونه صفةً، فيُتْبِعونه الأوّلَ فيقولون: «أهلِ الحمدِ» و «الحميدِ هو»، وكذلك «الحمدُ لله أهلِه»: إن شئت، جررتَ، وإن شئت، نصبتَ. وإن شئت، ابتدأتَ كما قال مُهَلْهِلٌ [من الكامل]:

ولقــد خَبَطْــنَ بُيــوتَ يَشْكُــرَ خَبْطــةً   أخــوالُنــا وهُــمُ بنــو الأعمامِ[1]

وسمعنا بعض العرب يقول: ﴿الحمدُ لله ربَّ العالمين﴾[2]، فسألتُ عنها يونس فزعم أنها عربيّةٌ.

ومثل ذلك قول الله عزَّ وجلّ: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخونَ في الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ والْمُقِيمينَ الصَّلاةَ والْمُؤْتونَ الزَّكاةَ﴾[3]. فلو كان كلُّه رفعاً، كان جيّداً. فأَمَّا «المؤتون» فمحمولٌ على الابتداء.

وقال جل ثناؤه: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ باللَّهِ والْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عاهَدُوا والصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾[4]. ولو رفع «الصابرين» على أول الكلام كان جيِّداً. ولو ابتدأته، فرفعته على الابتداء كان جيّداً كما ابتدأتَ في قوله: ﴿والمُؤْتُونَ الزَّكاةَ﴾[5].

= ثانٍ للمبتدأ الأول المخبر عنه بـ(الخائض) وهذا الراجح لعدم الحاجة إلى التقدير. «**الله**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يستسقى**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بـ«يستسقى». «**المطر**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «نفسي فداء»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أبدى النواجذَ يومٌ»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «هو الخائض»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يستسقى به المطر»: خبر ثالث للمبتدأ في (هو الخائض) محلها الرفع.

والشاهد فيه: رفع (الخائض) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز كونه مبتدأ محذوف الخبر، ولو نصبه على القطع لكان حسناً، ولو جرّه على البدل، أو النعت لـ (أمير المؤمنين) لجاز.

(١) تقدم بالرقم ٣٢٦.

(٢) الفاتحة: ٢؛ وهذه قراءة الكِسائي، وزيد بن علي.

انظر: معجم القراءات القرآنية ١/٦؛ والبحر المحيط ١/١٩؛ وتفسير القرطبي ١/١٣٩؛ والكشاف ١/٨.

(٣) النساء: ١٦٢.

(٤) البقرة: ١٧٧.

(٥) النساء: ١٦٢.

ونظيرُ هذا النَّصب من الشعر قول الخِرنِق [من الكامل]:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النّازِلينَ بكلّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبون مَعَاقِدَ الأُزْرِ[1]

فرفْعُ «الطّيبين» كرفع «المؤتين».

ومثل هذا في الابتداء قول ابن خيّاطٍ العُكْلِيّ [من البسيط]:

٣٥٢ - وكلُّ قومٍ أطاعوا أمْرَ مُرْشِدِهمْ ... إلاّ نُمَيْراً أطاعتْ أمْرَ غاوِيها
الظّاعنينَ ولمّا يُظْعنوا أَحَداً ... والقائلونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلّيها

---

(١) تقدما بالرقم ١٧٧.

٣٥٢ - **التخريج**: البيتان لمالك بن خياط العكلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١؛ ولابن حماط العكلي في خزانة الأدب ٥/ ٤٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٢٧٠ (ظعن).

اللغة: نمير: قبيلة من بني عامر. غاويها: مغويها، أي باعثها على الغي. الظاعنون: المسافرون.

المعنى: إن كل قبيلة قد أطاعت أمر قائدها وحكيمها، إلا نميراً فقد أطاعت رأي مهلكها، فهم يريدون أن يظعنوا عن ديارهم ويفارقوها خوفاً من عدوهم أن يدهمهم فلا يقووا على دفعه، وأنهم لا يستطيعون أن يحملوا أحداً على مفارقة داره، فهم يخافون عدوهم لقلتهم وضعفهم، ولا يخافهم عدوهم.

الإعراب: «**وكلّ**»: الواو: بحسب ما قبلها، «كلّ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**قوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أطاعوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق. «**أمرَ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**مرشدهم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**إلا**»: حرف استثناء. «**نميراً**»: اسم منصوب على الاستثناء بالفتحة. «**أطاعت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو». «**أمر**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**غاويها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل، و«ها»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**الظاعنين**»: صفة «نميراً» منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**ولما**»: الواو: حالية، «لما»: حرف نفي وجزم وقلب. «**يظعنوا**»: فعل مضارع مجزوم بـ«لما» وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل والألف للتفريق. «**أحداً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**والقائلون**»: الواو: استئنافية، «القائلون»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هم». «**لمن**»: اللام: حرف جر، «من»: اسم استفهام مبني في محلّ جرّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف تقديره «كائنة». «**دارٌ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**نخليها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن.

وجملة «كل قوم أطاعوا»: بحسب ما قبلها. وجملة «أطاعوا»: في محل رفع خبر. وجملة «أطاعت»: استئنافية لا محلها لها. وجملة «لما يظعنوا»: في محلّ نصب حال. وجملة «هم القائلون»: استئنافية لا محلّ =

وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: «النازلون بكلّ معتركٍ والطيبين» فهذا مثلُ «والصَّابرينَ». ومن العرب من يقول: الظاعنون والقائلين، فنصبُه كنصب «الطّيبين» إلاّ أنّ هذا شَتْمٌ لهم وذَمٌّ كما أن «الطَّيِّبينَ» مَدْحٌ لهم وتعظيمٌ. وإن شئت، أجريتَ هذا كلَّه على الاسم الأول، وإن شئت، ابتدأتَه جميعاً فكان مرفوعاً على الابتداء. كل هذا جائز في ذينِ البيتينِ وما أشبههما، كلُّ ذلك واسعٌ.

وزعم عيسى أنّه سمع ذا الرّمةِ يُنشد هذا البيت نصباً [من الطويل]:

٣٥٣ - لقد حَمَلتْ قَيسُ بن عَيْلانَ حَرْبَها ... علـى مُستقِـلٍّ للنّـوائـبِ والحـربِ
أخاها إذا كانتْ عِضاضاً سما لَها ... على كلِّ حالٍ من ذَلولٍ ومن صَعْبِ

= لها من الإعراب. وجملة «لمن دار»: في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «نخليها»: في محل رفع صفة.

والشاهد فيهما قوله: «والقائلون» حيث رفعه على القطع بإضمار مبتدأ، والتقدير: هم القائلون، ويجوز أن يكون قوله «الظاعنين» تابعاً لقوله «نميرًا» ويجوز أن يكون مقطوعاً بتقدير فعل، أي أذم الظاعنين.

٣٥٣ - التخريج: البيتان لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨؛ وللأخطل في ديوانه ص ١٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٠٨.

اللغة: المستقِلُّ: الناهض بما حُمِّل. والنوائب: ما ينوب الإنسان أي ينزل به من المصائب. وأخاها: أي هو أخو الحرب. وعِضاضاً: عاضَّة. والذلول: الجمل المنقاد. والصعب: الذي لا ينقاد.

المعنى: إنَّ قيس بن عيلان حاربت من يخفُّ عليه أمر الحرب، ولا يثقله ما ينزل به من المصائب والأمور صعبها وسهلها.

الإعراب: **«لقد»**: اللام: حرف ابتداء للتوكيد، **«قد»**: حرف تحقيق. **«حملتْ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. **«قيس»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«بن»**: صفة لـ «قيس» مرفوع بالضمة. **«عيلان»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«حربها»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«على مستقل»**: جار ومجرور متعلقان بـ (حملت). **«للنوائب»**: جار ومجرور متعلقان بـ (مستقل). **«والحرب»**: الواو: حرف عطف، «الحرب»: معطوف على «النوائب». **«أخاها»**: مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني، أو أمدح منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وها: مضاف إليه محله الجر. **«إذا»**: ظرفية شرطية غير جازمة مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلقة بـ (سما). **«كانت»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. **«عِضاضاً»**: خبر (كان) منصوب، أما اسمها فضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). **«سَما»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). **«لها»**: جار ومجرور متعلقان بـ (سما). **«على كل»**: جار ومجرور متعلقان بـ «سما» أو بحال من «ها» في «لها». **«حالٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«من ذلولٍ»**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «حال». **«ومن صعب»**: الواو: حرف عطف، «من صعب»: جار ومجرور =

زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنّك لم ترد أن تحدِّث الناسَ ولا مَن تخاطِبُ بأمرٍ جهلوه، ولكنّهم قد علموا مِنْ ذلك ما قد علمتَ، فجعلته ثناء وتعظيماً ونصبته على الفعل، كأنه قال: «أذكرُ أهلَ ذاك»، و «أذكرُ المقيمينَ» ولكنّه فِعْلٌ لا يستعمل إظهارُه.

وهذا شبيهٌ بقوله: «إنّا بني فلانٍ نَفعل كذا»، لأنّه لا يريد أن يُخبر مَنْ لا يدري أنّه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاءً. إلا أنّ هذا يَجري على حرف النِّداء، وستراه إنْ شاء الله عزّ وجلّ في بابه في باب النداء مبيَّنًا.

ومن هذا الباب في النكرة قول أُميَّة بن أبي عائذ [من المتقارب]:

ويَــــأْوي إلـــــى نِسْـــــوةٍ عُطَّـــــلٍ وشُعْثــاً مَــراضِيــعَ مِثْــلِ السَّعالِي[1]

كأنه حيث قال: «إلى نسوةٍ عُطّلٍ» صِرنَ عنده ممن عُلم أنهنَّ شُعْثٌ، ولكنَّه، ذكر ذلك تشنيعاً لهنّ وتشويهاً. قال الخليل: كأنّه قال: وأذكرُهنَّ شعثاً، إلاّ أنَّ هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهارُه. وإنْ شئت، جررتَ على الصفة.

وزعم يونُس أنّك تقول: «مررتُ بزيدٍ أخيك وصاحبك»، كقول الراجز:

٣٥٤ - بــأَعْيــنٍ منهــا مَليحــاتِ النُّقَــبْ شَكْــلِ التِّجــارِ وحَــلالِ المكتَسَــبْ

= معطوفان على (من ذلولٍ).

وجملة «حملت قيس»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أذكر أخاها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إذا كانت عضاضاً سما»: استئنافية لا محل لها. وجملة «كانت عِضاضاً»: مضاف إليها محله الجر. وجملة «سما»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (أخاها) على القطع بفعل محذوف، ولو رفع على القطع أيضاً، أو جرّعلى البدل من (مستقلٍ) لجاز.

(١) تقدم بالرقم ٣٠٠.

٣٥٤ - التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٧٦٨ (نقب).

اللغة: قال ابن منظور في هذا الرجز: «يروى: النُّقب، والنِّقبِ؛ وروى الأولى سيبويه، والثانية الرياشي، فمن قال: النُّقب عَنَى دوائر الوجه، ومن قال: النِّقب أراد جَمْع نقبة من الانتقاب بالنقاب». وشكل التجار أي هن مِمّا يصلح للتجار، ويحلُّ للكسب.

المعنى: يصف جواري بملاحة العيون، لذا هن يرجْن في سوق البيع والشراء.

الإعراب: «بأعين»: جار ومجرور متعلقان بشيء لعله ذُكِر في بيت سابق من أبيات الشاهد كأن يكون التقدير (حُلِّيت بأعينٍ) أو ما في معناه. «منها»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (أعْين). «**مليحات**»: صفة =

كذلك سمعناه من العرب. وكذلك قال مالك بن خُويلد الخُناعيّ [من البسيط]:

٣٥٥ ـ يا مَيَّ لا يُعْجِزُ الأيامَ ذو حِيَدٍ ... في حَومةِ الموتِ رزّامٌ وفَرّاسُ
يَحمي الصَّريمةَ أُحدانُ الرِّجالِ له ... صَيْدٌ، ومُجْتَرِىءٌ بالليل هَمّاسُ

= ثانية لـ «أعين». «النقب»: مضاف إليه محلُّه الجر. «شكل»: صفة ثالثة لـ «أعين». «التجار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وحلال»: الواو: حرف عطف، «حلال»: معطوف على (شكل). «المكتسب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

في الظاهر لا يوجد جملة في الشاهد.

والشاهد فيه: جري (شكل التجار وحلال المكتسب) على (أعين) نعتاً، ولو قطع فنصب أو رفع لما فيه من معنى المدح لجاز.

٣٥٥ ـ **التخريج**: البيتان لمالك بن خالد (أو خويلد) الخناعي الهذليّ في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٠٣؛ ولسان العرب ٦/ ١٣٦ (عرس)؛ ولأبي ذؤيب الهذلي أو لمالك بن خالد في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٦، ٢٢٧؛ ولمالك أو لأبي ذؤيب أو لأميّة بن أبي عائذ في خزانة الأدب ١٠/ ٩٥، ٩٧؛ ولهم أو لعبد مناف أو للفضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب ٥/ ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨؛ وللهذلي في لسان العرب ٦/ ١٦١ (فرس).

اللغة: الحَيدُ: روي بفتح الحاء، وهو الاعوجاج يكون في قَرْن الوعل، ورُوي بكسرها، وقيل هو جمع حَيْدة، وهو العقدة في قرن الوعِل، وقيل غير ذلك. والرزّام: مبالغة من الرِّزام، وهو الصِّراع. والفرّاس: الذي يدق الأعناق. والصريمة: رملة منقطعة عن معظم الرمل. وأحدان: جمع أحد، وهو بمعنى واحد. والهَمّاس من الهمس وهو صوت المشي الخفي، وبذلك يُوصف الأسد، وتمام البيت في الأصل:

بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ والآسُ

المعنى: إن الدهر لا ينجو منه شيءٌ، ولو كان أسداً مفترساً يقيم بمنأى عن كل ما يُعرِّضُ حياته للخطر، ويفترس كل رجل يقترب من مملكته النائية هذه.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «مي»: منادى مفرد علم مرخم مبني على الضم المقدر على التاء المحذوفة، فالأصل «يا ميَّةُ». «لا»: نافية لا عمل لها. «يُعجز»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «الأيام»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ذو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. «حيدٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في حومة»: جار ومجرور متعلقان بـ«رزّام وفرّاس». «الموت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «رزّام»: صفة لـ «ذو حيد» مرفوع بالضمة. «وفرّاس»: الواو: حرف عطف، «فرّاس»: معطوف على «رَزّام». «يحمي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «الصريمة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أحدان»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «الرجال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «له»: جار ومجرور متعلقان بحال من (صيدٌ). «صيدٌ»: خبرٌ مرفوع. «ومجترىء»: الواو: حرف عطف، «مجترىءٌ»: معطوف على «رزّام» وفق هذه الرواية. «بالليل»: جار ومجرور متعلقان بـ«مجترىء». «همّاسُ»: صفة أخرى لـ «ذو حيد» على هذه الرواية، مرفوع بالضمة. =

وإن شئتَ، حملته على الابتداء كما قال [من الطويل]:

٣٥٦ ـ فَتَى النـاس لا يَخْفى عليهم مكـانُه وضِـرْغـامـةٌ إنْ هَـمَّ بـالحـرْبِ أَوْقَعـا

وقال آخر [من الطويل]:

٣٥٧ ـ إذا لقـيَ الأعـداء كـان خَـلاتَهُـمْ وكَلْـبٌ علـى الأدْنيـنَ والجـارِ نـابـحُ

= وجملة «يا ميّ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا يُعجز ذو حيد»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يحمي»: صفة لـ «ذو حيد» محلها الرفع. وجملة «أحدان الرجال له صيد»: صفة لـ «ذو حيد».

والشاهد فيه: جريُ الصفات على ما قبلها، ولو نصب على المدح، لجاز.

٣٥٦ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٢/٣٥٧ (ضرغم).

اللغة: الضرغامة: اسم من أسماء الأسد.

المعنى: إن هذا الفتى المعروف يشبه الأسد إقداماً وجُرأة.

الإعراب: «**فتى**»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: الممدوح فتى الناس. «**الناس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لا**»: نافية لا عمل لها. «**يخفى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذُّر. «**عليهم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يخفى». «**مكانه**»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محلها الجر. «**وضرغامة**»: الواو للعطف، و «ضرغامة»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (هو ضرغامة) ويمكن أن يكون خبراً ثانياً للمبتدأ المخبَر عنه بـ «فتى». «**إن**»: حرف شرط جازم. «**همَّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو. «**بالحرب**»: جار ومجرور متعلقان بـ «هَمَّ». «**أوقعا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو)، والألف: للإطلاق، والفعل في محل جزم.

وجملة «هو فتى الناس»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا يخفى مكانه»: خبر ثانٍ لـ «هو» محله الرفع، ويجوز نصبها على الحال من (فتى الناس). وجملة «إن همَّ أوقعا»: خبرية محلها الرفع. وجملة «هَمَّ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «أوقع»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ضرغامة» حيث رفعها على الخبر لمبتدأ محذوف، ولو نصب لما فيه معنى المدح لجاز.

٣٥٧ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الخلاة: الرطبة من الحشيش.

المعنى: يهجو رجلاً بأنه ضعيف في مقاومة الأعداء، فهو سهل المأكل إذا لقوه، ولكنه إذا لقي أهله وعشيرته تنمَّر وصار كالكلب النابح.

الإعراب: «**إذا**»: ظرفية شرطية غير جازمة مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ «كان» أو بالخبر (خلاتهم) مؤولة بـ «ضعيفاً» على رأي من لا يجوز التعليق بالفعل الناقص. «**لقي**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**الأعداء**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه مستتر جوازاً تقديره «هو». «**خلاتهم**»: خبر (كان) =

كذلك سمعناه من الشاعرين اللذَينِ قالاهما.

واعلم أنه ليس كلُّ موضع يجوز فيه التعظيمُ، ولا كلُّ صفة يحسن أن يعظَّم بها. لو قلت: «مررتُ بعبد الله أخيك صاحبَ الثياب أو البَزَّازَ»، لم يكن هذا مما يعظَّم به الرجلُ عند النّاس ولا يفخَّم به. وأمَّا الموضع الذي لا يحسن فيه التَّعظيم فأَنْ تذكر رجلاً ليس بنبيهٍ عند الناس، ولا معروفٍ بالتعظيم ثم تعظِّمَه كما تعظِّمُ النَّبيهَ. وذلك قولك: «مررتُ بعبد الله الصالحَ». فإن قلت: «مررتُ بقومك الكرام الصالحين» ثم قلت: «المُطعِمين في المَحْلِ»، جاز لأنَّه إذا وصفهم، صاروا بمنزلة مَنْ قد عُرف منهم ذلك، وجاز له أنْ يجعلهم كأنهم قد عُلموا، فاستحسنْ ما استَحسنَ العربُ، وأجْرِه كما أَجْرَته.

وليس كلُّ شيء من الكلام يكون تعظيماً لله عزّ وجل يكون [تعظيماً] لغيره من المخلوقين: لو قلت: «الحمدُ لزيد» تريد العظمةَ، لم يجز، وكان عظيماً(١). وقد يجوز أن تقول: «مررتُ بقومك الكرامَ»، إذا جعلت المخاطَبَ كأنّه قد عرفهم، كما قال: «مررتُ برجلٍ زيدٌ»، فتُنْزِلُه منزلةَ من قال لك: «مَنْ هو»؟ وإن لم يتكلَّم به. فكذلك هذا تُنزِلُه هذه المنزلَة وإن كان لم يَعرفهم.

= منصوب بالفتحة، وهم: مضاف إليه محله الجر. «**وكلب**»: الواو: حالية، ويجوز فيها الاستئناف، «كلب»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وهو كلب. «**على الأدنين**»: جار ومجرور متعلقان بـ «نابح». «**والجار**»: الواو: حرف عطف، «الجار»: معطوف على (الأدنين). «**نابح**»: صفة لـ «كلبٌ» مرفوع بالضمة.

وجملة «إذا لقي الأعداء كان خلاتهم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لقي»: مضاف إليها محلُّها الجرّ. وجملة «كان خلاتهم»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «هو كلب»: حالية محلها النصب، ويجوز فيها الاستئناف لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع (كَلْبٌ) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولو نصبه على الذمّ لجاز.

(١) أي: أمراً عظيماً في القبح. قال السيرافي: يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم: أحدهما أن يكون الذي عظم به فيه مدح وثناء ورفعة. والآخر أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصحّ أن يورد بعدها التعظيم. وهذا معنى ما ذكره سيبويه.

هذا باب ما يَجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه

وذلك قولك: «أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ»: لم ترد أن يكرّره ولا يعرِّفَك شيئاً تُنْكِرُه، ولكنه شتمه بذلك.

وبلغنا أنّ بعضهم قرأ هذا الحرفَ نصباً: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾(1) لم يَجعل «الحمّالة» خبراً لِـ«المرأة»، ولكنّه كأنه قال: «أذكُرُ حمّالةَ الحطب»، شَتْماً لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهارُه.

وقال عُرْوة الصَّعاليك العبسيّ [من الوافر]:

٣٥٨ - سَقَـوْنـي الخمْـرَ ثـمَّ تكنَّفـونـي　　　عُـداةَ اللّـهِ مِـنْ كَـذِبٍ وزُورِ

---

(1) اللهب: ٤؛ والقراءة: «حمّالة» هي المثبتة في النصّ المصحفيّ، أما قراءة: «حمالةُ» بالرفع، فهي قراءة حمزة، والكسائي، وأبي عمرو، وابن عامر، وابن كثير، ونافع، وأبي جعفر، وخلف، ويعقوب.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٨/ ٢٦٦ - ٢٦٧، والبحر المحيط ٨/٥٢٦؛ وتفسير الطبري ٣٠/ ٢١٩؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٤٠٤.

٣٥٨ - **التخريج**: البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ٥٨؛ والأغاني ٣/ ٣٦، ٣٨؛ ولسان العرب ١/ ١٧٠ (نسأ)، ٥/ ٣٠١ (يستعر)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٢٠٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٢٥ (نسا)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤١٧.

اللغة: تكنّفوني: أحاطوا بي.

الإعراب: «سقوني»: فعل ماضٍ مبني على الضمّة المقدرة على الواو المحذوفة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الخمر»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ثم»: حرف عطف. «تكنَّفوني»: فعل ماضٍ مبني على الضمة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في =

إنَّما شتَمهم بشيء قد استقَرّ عندْ المخاطَبينَ. وقال النابغة [من الوافر]:

٣٥٩ - لَعَمْري وما عَمْرِي عليَّ بهَيِّنٍ لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عليَّ الأقارِعُ
أقارِعُ عَوْفٍ لا أُحاوِلُ غيرَها وُجوهَ قُرودٍ تَبتغي مَنْ تُجادِعُ

= محل نصب مفعول به. «**عداة**»: مفعول به لفعل محذوف، وهو مضاف. «**الله**»: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من كذب**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ«عداة». «**وزور**»: الواو: حرف عطف، «زور»: اسم معطوف مجرور بالكسرة.

وجملة «سقوني الخمر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تكنفوني»: معطوفة لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعني عداة...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: نصب «عداة» على الشتم بفعل محذوف، ولو رفع على القطع لجاز.

٣٥٩ - **التخريج**: البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٤؛ وخزانة الأدب ٢/٤٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨١٦؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٨.

اللغة: الأقارع: هم بنو قريع.

المعنى: أقسم بحياتي، وهي غالية عندي، إن بني قريع يدّعون علي زوراً وظلماً.

الإعراب: **لعمري**: اللام: لام الابتداء، «عمري»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والخبر محذوف تقديره قسمي. **وما**: الواو: اعتراضية، و«ما»: حجازية تعمل عمل ليس. **عمري**: اسم «ما» مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **علي**: جار ومجرور متعلقان بالخبر «هين». **بهين**: الباء: حرف جر زائد، «هين»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر لـ«ما» الحجازية. **لقد**: اللام: واقعة في جواب القسم «قد»: حرف تحقيق. **نطقت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **بطلاً**: صفة منصوبة بالفتحة لمفعول مطلق محذوف. **علي**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (نطقت). **الأقارع**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. **أقارع**: بدل مرفوع من «الأقارع»، وهو مضاف. **عوف**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **لا أحاول**: حرف نفي، «أحاول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنا). **غيرها**: مفعول به منصوب بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه. **وجوه**: مفعول به لفعل محذوف تقديره (أشتم أو أذمّ)، وهو مضاف. **قرود**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **تبتغي**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هي). من: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به. **تجادع**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «لعمري قسمي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وما عمري بهين» اعتراضية لا محل لها. وجملة «لقد نطقت» جواب قسم لا محل لها. وجملة «أحاول»: في محل نصب حال. وجملة «أذمّ وجوه» المقدّرة: لا محلّ لها لأنها استئنافية. وجملة «تبتغي فيهما»: في محل جر صفة لـ(قرود). وجملة «تجادع»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيهما قوله: «وجوه قرودٍ» حيث نصب «وجوه» على الذمّ، بتقدير: أذمُّ وجوه قرودٍ.

وزعم يونس أنّك إن شئت، رفعتَ البيتين جميعاً على الابتداء، تُضْمِرُ في نفسك شيئاً لو أظهرته، لم يكن ما بعده إلاّ رفعاً. ومثل ذلك [من الطويل]:

٣٦٠ - مَتى تَرَ عَيْنَيْ مالِكٍ وجِرانَه   وجَنْبَيْه تَعْلَمْ أنه غيرُ ثائِرِ
حِضجْرٌ كأُمِّ التَّوْأَمَيْنِ تَوكّأَتْ   على مِرْفَقَيْهَا مُستَهِلّةَ عاشِرِ

وزعموا أنَّ أبا عمرو كان يُنشِد هذا البيت نصباً، وهذا الشعرُ لرجل معروف من أَزْدِ السَّراةِ [من مجزوء الرجز]:

---

٣٦٠ - **التخريج**: البيتان لسماعة النعاميّ في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٩٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢٠٢ (حضجر).

اللغة: الجِران: باطن العنق. والحِضَجر: الكبير البطن.

المعنى: يصف رجلاً بالبلادة، وعدم الرغبة في الثأر، لذا تراه سميناً بليداً ثقيل الحركة أشبه بامرأة تحمل توأمين، وقد دخلت في الشهر العاشر.

الإعراب: «متى»: حرف شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلّق بـ «تَعْلم». «ترَ»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**عيني**»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنَّه مثنى. «**مالك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وجرانه**»: الواو: حرف عطف، «جرانه»: معطوف على عيني مالك، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**وجنبيه**»: الواو: حرف عطف، «جنبيه»: معطوف على (عيني مالك)، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**تعلم**»: فعل مضارع مجزوم بـ «متى» وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**أنه**»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: اسم (أنّ) محله النصب. «**غير**»: خبر أنَّ مرفوع بالضمة. «**ثائر**»: مضاف إليه محلّه الجر، والمصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها سدَّ مسدَّ مفعولي (تعلم). «**حِضجر**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. «**كأمّ**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع خبر ثان للمبتدأ المحذوف، و «أم»: مضاف إليه مجرور. «**التوأمين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**توكأت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**على مرفقيها**»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، وها: مضاف إليه محلها الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ «توكأتْ». «**مستهلة**»: حال منصوب بالفتحة. «**عاشر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «متى تر. . . تعلم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تر»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «تعلمْ»: جواب شرط جازم غير مقترن لا محل لها. وجملة «هو حضجر»: استئنافية لا محل لها. وجملة «توكأت»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيهما: رفع (حضجر) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولو نصب على الذم بإضمار فعل لجاز.

٣٦١ ـ قُبِّحَ مــن يَــزْنــي بعَــوْ فٍ مــن ذَواتِ الخُمُــرِ
الآكِــلَ الأَشْــلاءَ لا يَحْفِــلُ ضَــوْءَ القَمَــرِ

وإنْ شاء، جعله صفةً، فجرَّه على الاسم.

وزعم يونس أنَّه سمع الفرزدق يُنشد [من الكامل]:

٣٦٢ ـ كم عَمَّةٍ لكَ يا جَريرُ وخالةٍ فَدْعاءَ قد حلَبَتْ عليَّ عِشاري
شَغَّارةً تَقِذُ الفَصيلَ برِجْلها فَطّارةً لقوادِمِ الأبكارِ

---

٣٦١ ـ **التخريج**: البيتان للميس الثمالي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٥.

اللغة: ذوات الخمر: النساء. والأشلاء: جمع شلو، وهو العضو بما عليه من اللحم. وقوله: لا يحفل ضوء القمر أي لا يبالي به، لأنَّه ليس ممَّن يسري في ليلٍ.

المعنى: يهجو ذلك الذي يزني بهذه المرأة، ويصفه بعدم بُعْدِ الهمة فهو ليس ممن يسافر ليلاً لخموله وجبنه.

الإعراب: «**قُبِّح**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «من»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل. «**يزني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**بعوفٍ**»: جار ومجرور متعلقان بـ«يزني». «**من ذوات**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (عوفٍ). «**الخمر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الآكل**»: مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أذمُّ الآكل. «**الأشلاء**»: مفعول به لاسم الفاعل (الآكل). «**لا**»: نافية لا محل لها. «**يحفلُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**ضوء**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**القمر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «قبِّح مَنْ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يزني»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «أذمُّ الآكِلَ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لا يحفل»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيهما: نصب (الآكل) على الذم بفعل مُقدَّر، ولو رفع على القطع لجاز.

٣٦٢ ـ **التخريج**: البيتان للفرزدق في ديوان ١/ ٣٦١؛ والبيت الأول مع نسبته في الأشباه والنظائر ٨/ ١٢٣؛ وأوضح المسالك ٤/ ٢٧١؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨، والدرر ٤/ ٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٦؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٣.

والبيت الثاني مع نسبته في المقاصد النحوية ١/ ٥٥٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢١٧ (شغر).

اللغة: الفَدْعاء: المعوجّة الرسغ. العِشار: جمع عشراء، وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر. والشغّارة: التي تضرب الفصيل برجلها إذا دنا ليرضع منها. تقذ: تضرب ضرباً شديداً. الفطّارة: التي تحلب بالسبّابة والوسطى مستعينة بطرف الإبهام. القوادم: أخلاف الضرع.

جعله شتماً، وكأنّه حين ذكر الحلب، صار من يخاطَب عنده عالماً بذلك. ولو ابتدأه وأَجْراه على الأول، كان ذلك جائزاً عربيًّا. وقال [من الوافر]:

٣٦٣ - طَليقُ اللّهِ لم يَمنُنْ عليه أبو داوَدَ وابنُ أبي كَثيرِ
ولا الحَجّاجُ عَيْني بنتِ ماءٍ تقلّبُ طَرْفَها حَذَرَ الصُّقورِ

= **المعنى**: يُعيِّر جريراً بأن نساءه كنّ راعياتٍ.

الإعراب: «كم»: اسم مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ، وهو مضاف. «عمّةٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لك»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «عمة». «يا»: حرف نداء. «جرير»: منادى مبنيّ على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. «وخالة»: الواو: حرف عطف، «خالة»: اسم معطوف مجرور بالكسرة. «فدعاء»: نعت «خالة» مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف. «قَدْ»: حرف تحقيق. «حلبت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «عليّ»: جار ومجرور متعلقان بـ «حلبت». «عشاري»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محلّ جرّ بالإضافة. «شغّارة»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني. «تقذ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «الفصيل»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «برجلها»: جار ومجرور متعلقان بـ «تقذ». «ورجل»: مضاف، و «ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «فطارة»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني. «لقوادم»: جار ومجرور متعلقان بـ «فطارة»، وهو مضاف. «الأبكار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «كم عمة...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد حلبت»: في محل جرّ نعت لـ «خالة». وجملة «أعني شغارة»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تقذ الفصيل»: في محل نصب نعت لـ «شغارة». وجملة «أعني فطّارة»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيهما: قطع النعت «شغارة» و «فطّارة» ونصبهما على الذمّ، ولو رفعهما على الابتداء لجاز.

٣٦٣ - **التخريج**: البيتان لإمام بن أقزم النميري في البيان والتبيين ١/٣٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/٢٢٧ (طلق) (البيت الأول فقط).

اللغة: أراد بقوله: عَيْني بنت ماءٍ أنَّ عينيه تموجان كعيني طائرٍ من طير الماء.

المعنى: يريد أنه كان محبوساً، فتحيَّل حتى استنقذ نفسه من دون أن يمنَّ عليه من حبسه فيطلقه أحدٌ مما ذكر، ووصف الحجّاج بالجبن، مع انسلاق جفونه، فجعل عينيه عند تقليبه لهما حَذراً وجبناً كعيني طير الماء اللتين تضطربان حذراً من انقضاض الصقر عليه.

الإعراب: «طليق»: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو. «الله»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لم»: حرف جازم. «يمنن»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بـ «يمنن». «أبو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. «داود»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «وابن»: الواو: حرف عطف، «ابن»: معطوف على (أبو داود). «أبي»: مضاف إليه =

فهذا بمنزلة «وُجوهَ قرودٍ»[1].

وأما قول حسّان بن ثابت [من البسيط]:

٣٦٤ ـ حارِ بن كَعْبٍ ألا أَحْلامَ تَزجُرُكم عَنِّي وأنتم من الجُوفِ الجماخِيرِ
لا بأسَ بالقوم من طُولٍ ومن عِظَمٍ جِسْمُ البِغالِ وأحلامُ العصافيرِ

---

(١) يشير إلى الشاهد الرقم ٣٦٥.

مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. «كثيرٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «الحجاج»: معطوف على «أبو داود». «عيني»: مفعول به لفعل محذوف، منصوب بالياء، لأنه مثنى. «بنت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ماءٍ»: مضاف إليه مجرورٌ بالكسرة. «تُقلِّبُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هي). «طرفها»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهاء: مضاف إليه محلها الجر. «حَذَر»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «الصقورِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هو طليق»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لم يمنن عليه أبو داود»: خبرٌ ثان لـ «هو». وجملة «أذم عيني بنت ماء»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تُقلِّبُ»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيهما: نصب «عيني بنت ماءٍ» على الذم بتقدير فعل، ولو قطع فرفعَ لجاز.

٣٦٤ ـ **التخريج**: البيتان لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٧٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٧٢، ٧٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٢؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٠٨ (قوا).

اللغة: الجُوْف: جمع أجوف، وهو العظيم الجوف. والجماخير: جمع جُمخور، وهو الضعيف.

المعنى: أيها القوم أليس لديكم من الحكمة ما يحول تطاولكم عليَّ والظاهر أنه ليس لديكم إلا البطون العظيمة، والعقول الصغيرة، فأحلامكم أحلام العصافير، وأجسامكم أجسام البغال.

الإعراب: «حار»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر على الثاء المحذوفة للترخيم. «ابن»: صفة لـ «حارث» منصوب على المحل. «كعب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ألا»: الهمزة: للاستفهام، «لا»: نافية للجنس. «أحلام»: اسم «لا» مبني على الفتح. «تزجركم»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر تقديره (هو)، وكم: مفعول به محله النصب. «عني»: جار ومجرور متعلقان بـ «تزجر». «وأنتم»: الواو: حالية، «أنتم»: مبتدأ محله الرفع. «من الجوف»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «الجماخير»: صفة لـ «الجوف» مجرورة بالكسرة. «لا»: نافية للجنس. «بأس»: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب. «بالقوم»: جار ومجرور متعلقان بخبر أو بحال أو صفة لـ (بأس) عند من يقدر الخبر بـ (موجودٌ). «من طول»: جار ومجرور متعلقان بحال أو صفة من (بأسَ). «ومن عظم»: الواو: حرف عطف، «من عظم»: معطوفان على (من طولٍ). «جِسْم»: خبر لمبتدأ محذوف. «البغال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وأحلام»: الواو: حرف عطف، و «أحلام»: خبر لمبتدأ محذوف. «العصافير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

=

فلم يردْ أن يَجعلَه شتماً، ولكنّه أراد أن يعدِّدَ صفاتِهم ويفسِّرها، فكأنه قال: أمَّا أجسامهم فكذا وأمَّا أحلامهم فكذا.

وقال الخليل رحمه الله: لو جعلَه شتماً فنصبَه على الفعل، كان جائزاً.

وقد يجوز أن يَنصب ما كان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحاً ولا ذمًّا ولا شيئاً مما ذكرتُ لك. وقال [من الطويل]:

٣٦٥ ـ وما غَرَّني حَوْزُ الرِّزاميِّ مِحْصَناً عَواشِيها بالجَوّ وهو خَصيبُ

ومِحْصَنٌ: اسمُ الرِّزاميّ، فنصبَه على «أَعني»، وهو فعلٌ يَظهرُ، لأنه لم يرد أكثرَ من أن يعرِّفه بعينه، ولم يرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذماً. وكذلك سُمع هذا البيتُ من أفواه العرب، وزعموا أنَّ اسمه مِحْصَنٌ.

= وجملة «حارِ بن كعب»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ألا أحلام مع الخبر المحذوف»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تزجركم»: حال أو صفة لـ (أحلام) وفي الحالين محلها النصب. وجملة «وأنتْم من الجوف»: حالية محلها النصب. وجملة «لا بأس مع الخبر المحذوف»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أجسامهم جسم البغال»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أحلامهم أحلام العصافير»: معطوفة على (أجسامهم جسم البغال).

والشاهد فيهما: رفع (جسم) و (أحلام) على القطع لأنه لم يقصد الذم فينصبْ.

٣٦٥ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الرزامي: المنسوب إلى رزام، وهو حي من بني عمرو بن تميم، والعواشي: المتعشية والمعتلفة من الإبل، والمفرد عاشية. وحوز الإبل: جمعها للعلف ليمنع الضيف من حليبها.

المعنى: يصف رجلاً بالبخل، فيقول جَمع إبله ليطعمها، وليمنع الضيف من لبنها، لأنها لا تُحلب وهي تعلفُ.

الإعراب: «**وما**»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية مهملة. «**غرَّني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: محلها النصب لأنها مفعول به. «**حوز**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**الرزامي**»: مضاف إليه محله الجر. «**محصنا**»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني. «**عَواشيها**»: مفعول به لـ (حوز) منصوب بالفتحة، وها: مضاف إليه محلها الجر. «**بالجو**»: جار ومجرور متعلقان بـ (حوز). «**وهو**»: الواو: حالية، «هو»: مبتدأ محله الرفع. «**خصيب**»: خبر مرفوع.

وجملة «غرَّني حوْز»: بحسب ما قبلها. وجملة «أعني محصناً»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «هو خصيب»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه: نصب (محصناً) بإضمار فعل يجوز إظهاره، وهو (أعني)، ولم يقصد مدحاً ولا ذمًّا فينصبه عليه.

ومن هذا الترَحُّمُ؛ والترحُّمُ يكون بـ «المسكين» و «البائس» ونحوه، ولا يكون بكلِّ صفة ولا كلِّ اسم، ولكن تَرَحَّم بما تَرَحَّمُ به العرب[1].

وزعم الخليل أنه يقول: «مررتُ به المسكينِ»، على البدل، وفيه معنى الترحّم، وبدله كبدل «مررتُ به أخيك». وقال [من الرجز]:

٣٦٦ - فأَصْبَحَتْ بقَرْقَرَى كَوانِسَا فلا تَلُمْهُ أنْ يَنامَ البائِسَا

وكان الخليلُ يقول: إن شئت، رفعتَه من وجهين، فقلتَ: «مررتُ به البائسُ»، كأنّه لما قال: «مررتُ به»، قال: «المسكينُ هو»، كما يقول مبتدئاً: «المسكين هو»، و «البائسُ أنت». [وإن شاء، قال: «مَرَرْتُ به المسكين هو، والبائس أنت][2]. وإن شاء قال: «مررت به المسكينَ»، كما قال [من الرجز]:

(١) قال السيرافي: مذهب الترحّم على غير منهاج التعظيم والشتم، وذلك أنّ الاسم الذي يعظم به والاسم الذي يشتم به شيء قد وجب للمعظم والمشتوم، وشُهِرا وعُرفا به قبل التعظيم والشتم، فيذكره المعظِّم أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء، أو على جهة الوضع منه والذمّ. والترحم إنما هو رقّة وتحنّن يلحق الذاكر على المذكور في حال ذكره إيّاه رقّةً عليه وتحنّناً.

٣٦٦ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الدرر ١/ ٢٢١، ٦/ ١٢، ٦٢؛ ورصف المباني ص ٦٨٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ١١٧، ١٢٧.

اللغة: القرقرى: اسم مكان في اليمامة. الكانسة: الظبي تدخل بيتها. البائس: المسكين.

المعنى: لقد نامت الإبل بعد شبعها وكأنها الظباء في أوكارها ونام راعيها، فلا لوم عليه.

الإعراب: **فأصبحتْ**: الفاء حرف استئناف، و «أصبحت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). **بقرقرى**: الباء: حرف جر، «قرقرى»: اسم مجرور بالفتح المقدر على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بـ «الكوانس» (جمع اسم فاعل، وهو خبر أيضاً). **كوانسا**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق. **فلا**: الفاء: استئنافية، «لا»: ناهية جازمة. **تلمه**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). أن ينام: «أن»: حرف مصدري ونصب، «ينام»: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو)، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (ينام) منصوب بنزع الخافض. **البائسا**: صفة للمفعول به من (تلمه) منصوبة، والألف: للإطلاق.

وجملة «أصبحت بقرقرى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فلا تلمه» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: (لا تلمه أن ينام البائسا) فنصب البائس على أنه صفة الضمير أو نصبه على أنه مخصوص بالترحّم، وفعل الترحم مقدّر لا يظهر كأفعال المدح أو الذم، أو على البدل.

(٢) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

وفيه معنى الترحّم، كما كان في قوله «رَحْمَةُ اللّهِ عليه» معنى «رَحِمهُ الله». فما يُتَرحَّمُ به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل رحمه الله. وقال أيضاً: يكونُ «مررتُ به المسكينُ» على: «المسكينُ مررتُ به»، وهذا بمنزلة «لقيته عبدُ الله»، إذا أراد: «عبدُ الله لقيتُه». وهذا في الشعر كثيرٌ.

وأما يونس، فيقول: «مررتُ به المسكينَ» على قوله: «مررتُ به مسكيناً».

وهذا لا يجوز لأنَّه لا ينبغي أن يَجعله حالاً ويدخل فيه الألفُ واللام، ولو جاز هذا، لجاز «مررتُ بعبد الله الظريفَ»، تريد: ظريفاً. ولكنَّك إن شئت، حملته على أَحسنَ من هذا، كأنه قال: «لقيتُ المسكينَ»، لأنَّه إذا قال «مررتُ بعبد الله»، فهو عَمَلٌ، كأنه أضمر عملاً. وكأنَّ الذين حملوه على هذا إنَّما حملوه عليه فِراراً من أن يَصِفوا المضمَر، وكان حَمْلُهم إيّاه على الفعل أحسنَ.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّه يقول: «إنه المسكينُ أحمقُ»، على الإضمار الذي جاز في «مررتُ»، كأنه قال: «إنّه هو المسكينُ أحمقُ». وهو ضعيف. وجاز هذا أن يكون فَصْلاً بين الاسم والخبر لأنّ فيه معنى المنصوب الذي أجريته مجرى: «إنّا تميماً ذاهبون». فإذا قلت: «بي المسكينَ»، كان الأمر، أو «بك المسكينَ مررتُ»، فلا يَحسن فيه البدلُ، لأنّك إذا عنيتَ المخاطَبَ أو نفسَك فلا يجوز أن يكونَ لا يَدري مَنْ تَعني، لأنّك لست تحدِّثُ عن غائب، ولكنك تَنصبه على قولك: «بنا تميماً»[1]، وإن شئت، رفعته على ما رفعتَ عليه ما

٣٦٧ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤١٣؛ والدرر ٣/ ١٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧١؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ١٨.

اللغة: قَصَد بالضباب شدَّة الأمر.

المعنى: يريد أنهم يكشفون الأمور في الحرب وغيرها.

الإعراب: «**بنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يكشف». «**تميماً**»: مفعول به لفعل محذوف، تقديره «أخصّ». «**يكشف**»: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمة. «**الضباب**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة، وسكّن للضرورة.

وجملة «يكشف الضباب»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أخصُّ تميماً»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب «تميماً» على الاختصاص والفخر.

(١) يشير إلى الشاهد الرقم ٣٧٣.

قبله. فهذا المعنى يجري على هذينِ الوجهين والمعنى واحد، كما اختَلف اللفظان في أشياء كثيرةٍ والمعنى واحدٌ.

وأما يونس فزعم أنّه ليس يَرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيءٍ يَرفع، ولكنّه إن قال: «ضربتُه»، لم يَقل أبداً إلاّ: «المسكينَ»، يَحمله على الفعل. وإن قال: «ضَرَباني»، قال: «المسكينانِ»، حمله أيضاً على الفعل. وكذلك «مررتُ به المسكينِ»، يَحمل الرفَع على الرفع، والجرَّ على الجرِّ، والنصب على النصب. ويَزعم أنَّ الرفع الذي فسَّرنا خطأٌ. وهو قول الخليل، رحمه الله، وابن أبي إسحاق.

هذا باب ما ينتصب لأنه خبرُ للمعروف المبنيّ على ما هو قبله من الأسماء المبهمة[(١)]

والأسماء المبهمَةُ: هٰذَا، وهَذَانِ، وهذِهِ، وهاتانِ، وهؤُلاء، وذاك وذانِكَ، وتِلْكَ وتانِكَ، وتِيكَ، وأُولِئكَ، وهُوَ، وَهِيَ، وهُمَا، وهُمْ، وهُنَّ، وما أشبه هذه الأسماء، وما يَنتصب لأنّه خبرٌ للمعروف المبنيِّ على الأسماء غير المبهمةِ.

فأمّا المبنيّ على الأسماء المبهمةِ فقولك: «هذا عبد الله منطلقاً»، و «هؤلاء قومُك منطلقين»، و «ذاك عبدُ الله ذاهباً»، و «هذا عبدُ الله معروفاً». فـ «هذا» اسمٌ مبتدأ ليُبْنى عليه ما بعده وهو «عبدُ الله». ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبْنَى عليه أو يُبْنَى على ما قبله. فالمبتدأُ مُسْنَدٌ والمبنيُّ عليه مُسْنَدٌ إليه، فقد عَمِلَ هذا فيما بعده كما يَعمل الجارُّ والفعل فيما بعده. والمعنى أنك تريد أن تنبِّهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرِّفه «عبد الله»؛ لأنّك ظننت أنه يَجهله، فكأنّك قلت: «انظر إليه منطلقاً»، فـ «منطلق» حالٌ قد صار فيها «عبدُ الله» وحالَ بين «منطلقٍ» و «هذا»، كما حالَ بين «راكب» والفعلِ حين قلت: «جاء عبدُ الله راكباً»، صار «جاء» لِـ «عبد الله»، وصار «الراكبُ» حالاً. فكذلك «هذا».

و «ذاك» بمنزلة «هذا». إلاّ أنّك إذا قلت: «ذاك»، فأنت تنبِّهه لشيءٍ مُتراخٍ.

و «هؤلاء» بمنزلة «هذا»، و «أولئك» بمنزلة «ذاك»، و «تلك» بمنزلة «ذاك». فكذلك

(١) قال السيرافي: ترجم الباب بما ضمنه من الأسماء المبهمة وفصلها ومثلها. ووصل بها ما ليس بمبهم من الأسماء المضمرة: هو، وهي، وهما، وهم، وهنّ. وإنّما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما، ولأنه بنى عليها مسائل في الباب. على أن أبا العباس المبرّد قال: علامات الإضمار كلّها مبهمة. والمبهم على ضربين: منه ما يقع مضمراً، ومنه ما يقع غير مضمر. وإنّما صارت كلّها مبهمة من قبل أنّ «هو» وأخواتها، و «هذا» وأخواتها تقع على كل شيء، ولا تفصل شيئاً من شيء من الموات والحيوان وغيره.

هذه الأسماء المبهمَة التي توصَفُ بالأسماء التي فيها الألفُ واللام.

وأمّا «هُوَ» فعلامةُ مضمَرٍ، وهو مبتدأٌ، وحالُ ما بعدَه كحاله بعد «هذا». وذلك قولك: «هو زيدٌ معروفاً»، فصار «المعروفُ» حالاً. وذلك أنّك ذكرت للمخاطَب إنساناً كان يجهله أو ظننتَ أنّه يجعله، فكأنك قلت: أثبته[1]، أو ٱلزمْهُ معروفاً، فصار المعروفُ حالاً، كما كان «المنطلق» حالاً حين قلت: «هذا زيدٌ منطلقاً»[2]. والمعنى أنّك أردت أن توضِّح أنَّ المذكور «زيدٌ» حين قلت: «معروفاً»، ولا يجوز أن تَذكر في هذا الموضع إلاّ ما أشبه المعروف، لأنّه يعرِّفُ ويؤكِّدُ، فلو ذَكر هنا «الانطلاقَ»، كان غير جائز، لأنَّ «الانطلاق» لا يوضِّحُ أنه «زيدٌ» ولا يؤكِّده. ومعنى قوله: «معروفاً»: لا شكَّ؛ وليس ذا في منطلقٍ. وكذلك هو الحقُّ بَيِّناً، ومعلوماً، لأنَّ ذا مما يوضِّح ويؤكِّدُ به الحقُّ.

وكذلك هِيَ، وهُمَا [وهم]، وهُنَّ، وأَنَا [وأنت] وإنَّه. قال ابن دارة [من البسيط]:

٣٦٨ ـ أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نَسَبي ... وهلْ بدارةَ يا للنّاسِ من عارِ

---

(١) في الطبعة التي أعتمدتها «انتبهْ» والتصحيح عن طبعة عبد السلام هارون.

(٢) قال السيرافي: اعلمْ أن النصب في «هذا زيد منطلقاً» على غير وجه النصب في قولنا: «هو زيد معروفاً». ويبيِّن ذلك لك أنك لا تقول: «هو زيد منطلقاً». أمّا النصب في «هذا عبد الله» إلخ فقد ذكرناه. وأمّا نصب «هو زيد معروفاً» فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبرته به. وذلك أنك إذا قلت: «هو زيد»، فقد خبَّرت بخبر يمكن أن يكون حقًّا وأن يكون باطلاً، وظاهر الإخبار يُوجب أن المخبّر يحقق ما خبر به. فإذا قيل: «هو زيد معروفاً»، فكأنه قال: «لا شك فيه»، وكأنه قال: «أحقّ ذلك»، والعامل فيه «أحق» وما أشبهه.

٣٦٨ ـ **التخريج**: البيت لسالم بن دارة في خزانة الأدب ١/٤٦٨، ٢/١٤٥، ٣/٢٦٥، ٢٦٦؛ والخصائص ٢/٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/٦٠؛ والدرر ٤/١١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٧؛ وشرح المفصّل ٢/٦٤؛ والمقاصد النحويّة، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٥٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٣٨؛ وهمع الهوامع ١/٢٤٥.

المعنى: يفخر الشاعر بنسبه إلى «دارة»، وهي أمّه التي يعتزّ القوم بالانتساب إليها لأنّها شريفة، ويتساءل: هل يكون معاباً من انتمى إليها؟

الإعراب: **«أنا»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«ابن»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«دارة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. **«معروفاً»**: حال منصوب. **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «معروفاً». **«نسبي»**: نائب فاعل لـ «معروفاً» مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. **«وهل»**: الواو: حرف عطف، **«هل»**: حرف استفهام. **«بدارة»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم تقديره «موجود». **«يا»**: حرف نداء للاستغاثة. **«للناس»**: اللام: حرف جر زائد. **«الناس»**: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه مفعول به لفعل =

وقد يكون «هذا» وصواحبُه بمنزلة «هو»، يعرَّف به، تقول: «هذا عبدُ الله فاعرفْه»؛ إلاّ أنَّ هذا ليس علامةً للمضمَر، ولكنّك أردت أن تعرِّف شيئاً بحضرتك.

وقد تقول: «هو عبدُ الله»، و «أنا عبدُ الله»، فاخِراً أو مُوعِداً. أي: اعرِفْني بما كنتَ تَعرف وبما كان يبلغك عنّي، ثم يفسِّر الحالَ التي كان يَعلمه عليها أو تبلغه فيقول: «أنا عبدُ الله كريماً جَواداً»، و «هو عبدُ الله شُجاعاً بَطَلاً».

ويقولُ: إنّي عبدُ الله؛ مصغِّراً نفسَه لربِّه، ثم يفسِّر حالَ العبـد فيقولُ: آكِلاً كما يأكل العبـد، وشارباً كما يشرب العبـد.

وإذا ذكرتَ شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامةٌ للمضمَر، فإنّه مُحالٌ أن يَظهر بعدها الاسمُ إذا كنت تُخبر عن عَمَلٍ، أو صفةٍ غيرِ عمل، و تريد أن تعرِّفه بأنه زيدٌ أو عمرو. وكذلك إذا لم تُوعِدْ ولم تفخر أو تصغِّر نفسك؛ لأنّك في هذه الأحوال تعرِّف ما ترى أنه قد جُهل، أو تُنزِلُ المخاطَبَ منزلةَ من يجهل فخراً أو تهدُّداً أو وَعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه.

وإنّما ذكر الخليل، رحمه الله، هذا لتعرف ما يُحال منه وما يَحسُن، فإنَّ النحويِّين يتهاونون بالخَلف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أنّ رجلاً من إخوانك ومعرفتِك لو أراد أن يُخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ، فقال: «أنا عبدُ الله منطلِقاً»، و «هو زيدٌ منطلقاً»، كان مُحالاً؛ لأنه إنّما أراد أن يُخبرك بالانطلاق ولم يقل: «هُوَ» ولا «أنا» حتى استغنيتَ أنت عن التسمية، لأنّ «هُوَ» و «أَنا» علامتان للمضمَر، وإنّما يُضمِر إذا عَلم أنّك قد عرفتَ مَن يعني. إلاّ أنَّ رجلاً لو كان خلفَ حائط، أو في موضعٍ تجهله فيه فقلت: «مَنْ أنت»؟ فقال: «أنا زيـد منطلقاً في حاجتك»، كان حسناً.

وأمَّا ما ينتَصب لأنَّه خبرٌ لمبتـيّ على اسمٍ غير مبهمٍ، فقولك: «أخوك عبدُ الله معروفاً». هذا يجوز فيه جميعُ ما جاز في الاسم الذي بعد «هُوَ» وأخواتِها.

= الاستغاثة المحذوف تقديره: «أدعو». «من»: حرف جرّ زائد. «عار»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ مؤخّر.

وجملة «أنا ابن دارة» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «هل بدارة...» الاسميّة: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا للناس» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «معروفاً»، فإنّها حال مؤكّدة لمضمون الجملة قبلها.

هذا باب ما غلبت فيه المعرفةُ النكرة

وذلك قولك: «هذانِ رجلانِ وعبدُ الله منطلقينَ». وإنّما نصبتَ «المنطلِقينَ» لأنّه لا سبيلَ إلى أن يكون صفةً لِـ «عبد الله»، ولا أن يكون صفةً للاثنين، فلما كان ذلك مُحالاً، جعلَته حالاً صاروا فيها، كأنك قلت: «هذا عبدُ الله منطلقاً».

وهذا شبيهٌ بقوله: «هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمَيْنِ».

وإن شئت، قلت: «هذانِ رجلانِ وعبدُ الله منطلقانِ»، لأن «المنطلقين» في هذا الموضع من اسم الرجلين، فَجريا عليه.

وتقول: «هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلِقينَ»، إذا خلطتَهم ومن قال: «هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان» قال: «هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقون»؛ لأنَّه لم يُشرِك بين «عبد الله» وبين «ناسٍ» في الانطلاق.

وتقول: «هذه ناقةٌ وفَصيلُها راتعينِ». وقد يقول بعضُهم: «هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعانِ». وهذا شبيهٌ بقول من قال: «كلُّ شاةٍ وسَخْلتها بدرهمٍ»، إنّما يريد: كلُّ شاةٍ وسخلةٍ لها بدرهم. ومن قال: «كلُّ شاةٍ وسخلتُها»، فجعله بمنزلة «كلُّ رجلٍ وعبدُ الله منطلقاً»، لم يقل في «الراتعينِ» إلاَّ بالنصب، لأنَّه إنَّما يريد حينئذ المعرفةَ، ولا يريد أن يُدخِلَ «السَّخلةَ» في «كلّ» لأنَّ «كلّ» لا يدخل في هذا الموضع إلاَّ على النَّكرة. والوجهُ «كلُّ شاةٍ وسخلتُها بدرهم»، و «هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعينِ»، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم، وهو القياسُ. والوجه الآخَرُ قد قاله بعضُ العرب.

هذا باب ما يجوز فيه الرفع ممّا ينتصب في المعرفة(١)

وذلك قولك: «هذا عبدُ الله منطلقٌ»، حدّثنا بذلك يونسُ وأبو الخطّاب عمَّن يُوثَقُ به من العرب.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنَّ رفعه يكون على وجهين:

فوجهٌ أنَّك حين قلت: «هذا عبدُ الله»، أَضمرت «هَذا» أو «هُوَ»، كأنَّك قلت: «هذا منطلقٌ» أو «هو منطلقٌ». والوجهُ الآخَر: أن تَجعلهما جميعاً خبراً لِـ «هذا»، كقولك: «هذا حُلْوٌ حامِضٌ»، لا تريد أن تَنقض الحَلاوةَ، ولكنَّك تَزعم أنَّه جَمع الطَّعمين. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى. نَزَّاعَةٌ للشَّوى﴾(٢). وزَعموا أنَّها في قراءة ابن مسعود. ﴿وهذا بَعْلِي شَيْخٌ﴾(٣).

وقال الراجز:

٣٦٩ ـ مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فهذا بَتّي　　　مُقيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتّي

(١) قال السيرافي ما ملخصه: «أفرد الباب لجواز رفع «منطلق» من قولك: «هذا عبد الله منطلق». ورَفْعه من أربعة أوجه ذكر سيبويه عن الخليل وجهين منها كما ترى، والوجهان الآخران، أحدهما: أن تجعل «عبد الله» معطوفاً على «هذا» عطف بيان، كأنه قال: «عبد الله منطلقاً»، ويكون أيضاً بدلاً من «هذا» في هذا الوجه. والثاني أن يكون «منطلق» بدلاً من «زيد»، فيكون التقدير: هذا منطلق، وتقديره: هذا زيد رجل منطلق، فتبدل «رجل» من «زيد»، ثمّ تحذف الموصوف، وتقيم الصفة مقامه.

(٢) المعارج: ١٥ ـ ١٦.　　　(٣) هود: ٧٢.

٣٦٩ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٩؛ وجمهرة اللغة ص ٦٢؛ والدرر ٢/ ٣٣؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٦١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٢٥؛ وتخليص الشواهد ص ٢١٤؛ والدرر ٥/ ١٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٠٦؛ وشرح المفصل ١/ ٩٩؛ ولسان العرب =

وأما قول الأخطل [من الكامل]:

٣٧٠ ـ ولَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فأَبِيتُ لاَ حَرِجٌ ولا مَحرومُ

= ٨/٢ (بتت)، ٧/٤٥٦ (قيظ)، ٩/٢٠١ (صيف)، ١٤/٤٢١ (شتا)؛ وهمع الهوامع ١/١٠٨، ٢/٦٧.

اللغة: البتّ: الكساء، أو طيلسان من خزّ. المقيّظ: الذي يكفي للقيظ أي الحرّ. المصيّف: الذي يكفي للصيف. المشتّي: الذي يكفي للشتاء.

المعنى: يقول: إذا كان لامرىء كساءًا، فإن لي كساء يكفيني لجميع الفصول.

الإعراب: «من»: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**يك**»: فعل مضارع ناقص مجزوم، لأنّه فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «**ذا**»: خبر «**يك**» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**بتّ**»: مضاف إليه مجرور. «**فهذا**»: الفاء: رابطة جواب الشرط، «**هذا**»: اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ. «**بتّي**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**مقيّظ**»: خبر أول لمبتدأ محذوف تقديره: «هو» مرفوع. «**مصيّف**»: خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف «هو». «**مشتّي**»: خبر ثالث للمبتدأ «هو»، والياء للإشباع.

وجملة «من يك...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**يك ذا بتّ**»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «فهذا بتّي»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «**هو مقيظ**»: في محل رفع صفة لـ «بتي».

والشاهد فيه قوله: «فهذا بتّي مقيّظ، مصيّف، مشتي» حيث وردت أخبار متعدّدة لمبتدأ واحد من غير عطف.

٣٧٠ ـ **التخريج:** البيت للأخطل في ديوانه ص ٦١٦؛ وتذكرة النحاة ص ٤٤٧؛ وخزانة الأدب ٣/٢٥٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٨٨؛ وشرح المفصل ٣/١٤٦؛ ولسان العرب ٤/٤٩٢ (ضمر)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/٧١٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠؛ وشرح المفصل ٧/٨٧.

اللغة: الحَرِج: المضيق عليه. المحروم: الممنوع مما يريده.

المعنى: إنني أبيت في المكان الذي لا أجد فيه حرجاً أو مَنْعًا من زيارته.

الإعراب: «**ولقد**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**لقد**»: اللام للابتداء، «**قد**»: حرف تحقيق. «**أبيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**من الفتاة**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل أبيت. «**بمنزل**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل أبيت. «**فأبيت**»: الفاء: عاطفة، «أبيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**لا حرج**»: «**لا**»: نافية، «حرج»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو» أو «هذا» مرفوع بالضمة. «**ولا**»: الواو: عاطفة، «**لا**»: نافية. «**محروم**»: اسم معطوف مرفوع بالضمة.

وجملة «أبيت»: بحسب ما قبلها، (أو جواب قسم محذوف). وجملة «**أبيت**» الثانية معطوفة على الأولى. وجملة «هو لا حرج»: في محل نصب مفعول به مقول قول محذوف، والتقدير: «أبيت مقولاً لي: هذا لا حرج ولا محروم». =

فزعم الخليل، رحمه الله، أنّ هذا ليس على إضمارِ «أَنا». ولو جاز هذا على إضمار «أَنا»، لجاز: «كان عبدُ الله لا مُسْلِمٌ ولا صالحٌ» على إضمار «هُوَ». ولكنه فيما زعم الخليل، رحمه الله: «فأَبِيتُ» بمنزلة الذي يقال له: لا حرجٌ ولا محرومُ. ويقوّيه في ذلك قوله [وهو الربيع الأسديّ][1] [من الطويل]:

٣٧١ - على حينَ أَنْ كانتْ عُقَيْلٌ وشائِطا وكـانـتْ كِـلابٌ خـامِـري أُمَّ عـامِـر

فإنّما أراد: كانت كلابٌ التي يقال لها: خامِرِي أُمَّ عامر.

وقد زعم بعضُهم أنّ رفعه على النفي، كأنه قال: «فأَبِيتُ لا حرجٌ ولا محرومٌ بالمكان

= **والشاهد فيه قوله**: «لا حرج ولا محروم» الحمل على الحكاية، حرج: خبر لمبتدأ محذوف ليس ضمير المتكلم. وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب على الحكاية بقول محذوف أيضاً، وتقدير الكلام على هذا: فأبيت مقولاً في شأني: هو لا حرج ولا محروم.

(١) ما بين المعكَّفين أخذناه عن الطبعة التي حققها عبد السلام هارون.

٣٧١ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٤٦٥ (وشظ).

اللغة: الوشائظ: جمع وشيظة، ووشيظ، وهم الدخلاء في القوم، وليسوا من صميمهم. وأمُّ عامر: كنية للضَّبع. وخامري: ادخلي الخمر، وهو ما تستكن فيه الضُّبع.

المعنى: هجا قشيراً بن كعب بن ربيعة، وكلاب بن ربيعة بن عامر فجعل قشيراً أدعياء ملصَقين بالصميم، وجعل كلاباً كالضَّبع في الحمق، والضُّبع عند العرب من أحمق الدواب ويرون أنهم إذا أرادوا صيدها قالوا لها: خامري أمَّ عامر، فتدخل جحرها فتُصاد.

الإعراب: «**على حين**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف. «**حين**»: مبني على الفتح في محل الجرّ، وهو مضاف. «**أن**»: حرف مصدري، والمصدر المؤول من (أن) و «كانت» مجرور بالإضافة والتقدير: على حين كونٍ، «**كانت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**عقيل**»: اسم (كان) مرفوع بالضمة. «**وشائظاً**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة، «**وكانت**»: الواو: حرف عطف، «**كانت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**كلابٌ**»: اسم (كان) مرفوع بالضمة. «**خامري**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل محله الرفع. «**أمّ**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**عامر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «كانت عُقيل وشائظ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «كانت كلابٌ خامري أمَّ عامر»: معطوفة على جملة «كانت عُقَيل وشائظ». وجملة «خامري أم عامري»: مقول قول محذوف محلها النصب، والقول المحذوف خبر كان، والتقدير: كانت كلابٌ مقولاً لها: (خامري). وجملة (أمَّ عامر): استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: وضعه (خامري) موضع الخبر لـ (كان) على الحكاية، أي: كانت كلاب يُقال لها، أو مقولاً لها: خامري.

الذي أنا به». وقول الخليل حكايةٌ لما كان يُتكلَّم به قبل ذلك، فكأنّه حكى ذلك اللفظَ، كما قال [من الطويل]:

٣٧٢ - كَذَبْتُمْ وبيتِ اللَّهِ لا تَنْكِحُونَها ... بَني شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ

أي: بني من يقال له ذلك.

والتفسيرُ الآخَرُ الذي على النفي كأنّه أسْهلُ.

وقد يكون رفعه على أن تَجعل «عبدَ الله» معطوفاً على «هذا» كالوصف، فيصيرُ كأنه قال: «عبد الله منطلقٌ». وتقول: «هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ» على البدل، كما قال تعالى جدُّه: ﴿بِالنَّاصِيَةِ. ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ﴾[1]. فهذه أربعةُ أوجهٍ في الرفع.

---

٣٧٢ - **التخريج**: البيت للأسدي في لسان العرب ١٣/ ٣٣٣ (قرن)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/ ٢٧٣؛ والخصائص ٢/ ٣٦٧؛ وشرح التصريح ١/ ١١٧؛ وشرح المفصل ١/ ٢٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٩٦ (نوم)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠، ١٢٣؛ والمقتضب ٤/ ٩، ٢٢٦.

اللغة: تصرُّ: تشدُّ الضرْع لتجتمع الدرة فتحلب الدابة، والقرن: الفود من الشعر في جانب الرأس.

المعنى: لن تتمكنوا من الزواج بهذه الفتاة يا أولاد تلك المرأة الوضيعة التي عاشت حياتها في رعاية الغنم والقيام على شؤونها من الحليب وغيره.

الإعراب: «**كذبتم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتم: فاعل محله الرفع. «**وبيت**»: الواو: حرف قسم، «**بيت**»: مقسم به مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل «أقسم» المحذوف. «**الله**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لا**»: نافية لا عمل لها. «**تنكحونها**»: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع، وها: مفعول به محلُّه النصب. «**بني**»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**شاب**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**قرناها**»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وها: مضاف إليه محله الجر. «**تصرُّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هي). «**وتحلب**»: الواو: حرف عطف، «تحلب»: مثل (تصرُّ).

وجملة «كذبتم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أقسم وبيت الله»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لا تنكحونها»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «بني...»: استئنافية لا محل لها. وجملة «**شاب قرناها**»: مقول لقول محذوف نائب فاعل محلّها الرفع، التقدير: بني المقول فيها: **شاب** قرناها. وجملة «**تصرُّ**»: حالية محلها النصب. وجملة «تحلب»: معطوفة على (تصرّ).

والشاهد فيه: قوله (بني شاب قرناه) وحمله على الحكاية، والمعنى: المقول لها: **شاب** قرناها.

(١) العلق: ١٥ - ١٦.

هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنيّ على مبتدأ أو يَنتصب فيه الخبرُ لأنه حال لمعروفٍ مبنيٍّ على مبتدأ

فأمّا الرفعُ فقولك: «هذا الرجلُ منطلقٌ»، فـ «الرجل» صفةٌ لِـ «هذا»، وهما بمنزلة اسمٍ واحد، كأنك قلت: «هذا منطلقٌ». قال النابغة [من الطويل]:

٣٧٣ ـ تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفتُها لِستّةِ أعْوامٍ وذا العامُ سابِعُ

كأنّه قال: وهذا سابعٌ.

---

٣٧٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ٢/٤٥٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٣؛ ولسان العرب ٤/٥٦٩ (عشر)؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٠٦، ٤/٤٨٢؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/٢٧٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٨؛ والمقتضب ٤/٣٢٢؛ والمقرب ١/١٤٧.

اللغة: الآيات: ج الآية، وهي العلامة. توهّمت: تصوّرت، تخيّلت.

المعنى: إنني تخيّلت معالم الدار فعرفتها بعد غياب دام سبع سنوات تقريباً.

الإعراب: «**توهّمت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**آيات**»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «آيات». «**فعرفتها**»: الفاء: حرف عطف، «عرفتها»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل، و «ها»: في محلّ نصب مفعول به. «**لستة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «توهمت»، وهو مضاف. «**أعوام**»: مضاف إليه مجرور. «**وذا**»: الواو: حرف استئناف، «ذا»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**العام**»: نعت لـ «ذا» مرفوع. «**سابع**»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «توهّمت...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عرفتها»: معطوفة على جملة «توهمت» فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذا العام سابع»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «سابع» حيث رفعه خبراً لـ «ذا»، لأن «العام» عند سيبويه صفة، وإن صح أن يكون بدلاً أو عطف بيان.

وأمّا النصب فقولك: «هذا الرجلُ منطلقاً»، جعلتَ «الرجل» مبنيًّا على «هذا»، وجعلت الخبرَ حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك: «هذا عبدُ الله منطلقاً». وإنَّما يريد في هذا الموضع أن يُذكِّر المخاطَبَ برجلٍ قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يُذَكِّره بأحد، وإنَّما أشار فقال: «هذا منطلقٌ»، فكأَنَّ ما يَنتصب من أَخبار المعرفة يَنتصب على أنه حالٌ مفعولٌ فيها، لأنَّ المبتدأ يَعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف، ويَحولُ بين الخبر والاسم المبتدأ كما يَحول الفاعلُ بين الفعل والخبر، فيصيرُ الخبرُ حالاً قد ثبت فيها فصار فيها، كما كان الظرفُ موضعاً قد صِيرَ فيه بالنّية وإن لم يَذْكُرْ فعلاً[١]. وذلك أَنّك إذا قلت: «فيها زيدٌ»، فكأنك قلتَ: «استقَرَّ فيها زيدٌ» وإن لم تذكر فعلاً؛ وانتَصب بالذي هو فيه كانتصاب «الدرهم» بـ«عشرين» لأنَّه ليس من صفته ولا محمولاً على ما حُمِل عليه، فأَشبَه عندهم «ضاربٌ زيدًا».

وكذلك هذا عَمِلَ فيما بعده عَمَلَ الفعل، وصار «منطلقٌ» حالاً، فانتَصب بهذا الكلام انتصابَ «راكب» بقولك: «مَرَّ زيدٌ راكباً».

وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[٢]، فإنّ «الحقّ» لا يكون صفةً لِـ«هو»، من قبل أنّ «هُوَ» اسمٌ مضمَرٌ، والمضمرُ لا يُوصَف بالمظهَر أبداً؛ لأنه قد استَغنى عن الصِّفة. وإنَّما تُضمِر الاسمَ حين تستغني بالمعرفة، فمن ثَمَّ لم يكن في هذا الرفعُ كما كان في «هذا الرجلُ». ألا ترى أنّك لو قلت: «مررتُ بهُوَ الرجلِ»، لم يجز ولم يَحسن، ولو قلت: «مررتُ بهذا الرجلِ»، كان حسناً جميلاً.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: يريد أنّ الحال في قولك: «هذا الرجل منطلقاً»، و«هذا عبد الله منطلقاً» مفعول فيها، لأن المعنى: انتبهْ له في هذه الحال. وقوله: «لأنّ المبتدأ يعمل فيما بعده» معناه: يرفع ما بعده من الخبر. والظاهر من كلامه في هذا الموضع أنّ المبتدأ هو العامل، وقد يجوز أن يريد بالمبتدأ إذا كان إشارة عمل فيما بعده، نحو: «هذا» وما جرى مجراه.

(٢) فاطر: ٣١.

هذا باب ما ينتصب فيه الخبر
لأنَّه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء، قدّمتَه أو أخّرته

وذلك قولك: «فيها عبدُ الله قائماً»، و «عبدُ الله فيها قائماً». فـ «عبد الله» ارتَفع لابتداء، لأنَّ الذي ذُكر قبله وبعده ليس به، وإنَّما هو موضعٌ له، ولكنَّه يَجري مجرى الاسم المبنيّ على ما قبله. ألا ترى أنّك لو قلت: «فيها عبدُ الله» حَسُنَ السُّكوتُ وكان كلاماً مستقيماً، كما حَسُنَ واستُغني في قولك: «هذا عبدُ الله». وتقول: «عبدُ الله فيها»، فيصيرُ كقولك: «عبدُ الله أخوك». إلاّ أنَّ «عبد الله» يَرتفع مقدَّماً كان أو مؤخّراً بالابتداء[1].

ويدلّك على ذلك أنك تقول: «إن فيها زيداً»، فيصيرُ بمنزلة قولك: «إنّ زيداً فيها»؛ لأنّ «فِيها» لمّا صارت مستقرًّا لِـ «زيد» يَستغني به السكوتُ، وقعَ موقَعَ الأسماءِ، كما أَنَّ قولك: «عبدُ الله لقيتُه» يصير «لقيتُه فيه» بمنزلة الاسم، كأنك قلت: «عبدُ الله منطلقٌ»، فصار قولك: «فِيهَا» كقولك: «استَقرَّ عبدُ الله»، ثم أردت أن تُخبِر على أَيّةِ حالٍ استَقرّ فقلت: «قائماً»، فـ «قائم» حالٌ مستَقرٌّ فيها. وإن شئت، أَلغيتَ «فِيهَا» فقلت: «فيها عبدُ الله قائمٌ». قال النابغة [من الطويل]:

٣٧٤ ـ فبِتُّ كأنّي ساوَرَتْني ضَئيلةٌ　　　من الرُّقْشِ في أَنيابِها السُّمُّ ناقِعُ

---

(١) قال السيرافي: مذهب سيبويه أن الاسم يرتفع بالابتداء أَخَّرت الظرف أو قدَّمته. وقال الكوفيّون: إذا تقدّم الظرف، ارتفع الاسم بضمير له مرفوع في الظرف المتأخّر. فكان من حجّة سيبويه في ذلك أنا إذا أدخلنا «إنّ»، نصبنا الاسم وإن كان قبله ظرف، كقولنا: «إنّ في الدار زيداً».

٣٧٤ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٣؛ وخزانة الأدب ٢/٤٥٧؛ والحيوان ٤/٢٤٨؛ والدرر ٦/٩؛ وسمط اللآلي ص٤٨٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٢؛ ولسان العرب ٤/٥٠٧ (طور)، ٥/٢٠٢ (نذر)، ٨/٣٦٠ (نقع)؛ والمقاصد النحوية ٤/٧٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/١١٧.

=

وقال الهذليّ [من البسيط]:

٣٧٥ ـ لا دَرَّ دَرِّيَ إنْ أَطعمتُ نازِلَكُمْ قِرْفَ الحَتِيِّ وعندي البُرّ مكْنوزُ

كأنّك قلت: «البرُّ مكنوزٌ عندي»، و «عبدُ الله قائمٌ فيها».

فإذا نصبتَ «القائم» فـ «فيها»، قد حالت بين المبتدأ و «القائم» واستُغني بها، فعَمِلَ

= **اللغة**: ساورتني: وثبت علي. رقشاء: أفعى. ضئيلة: حية صغيرة شديدة السم.

المعنى: فبت خائفاً لا أستطيع النوم، كمن خاف أفعى خفية شديدة السم، تثب عليه في أي لحظة.

الإعراب: **فبت**: الفاء: بحسب ما قبلها، «بت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **كأني**: «كأن»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **ساورتني**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به والتاء: للتأنيث. **ضئيلة**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **من الرقش**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة للفاعل. **في أنيابها**: جار ومجرور متعلقان بناقع، و «أنياب» مضاف، و «ها» ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **السم**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **ناقع**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «فبت»: بحسب الفاء. وجملة «كأني ساورتني»: في محل نصب حال. وجملة «ساورتني»: في محل رفع خبر. وجملة «السم ناقع»: في محل رفع صفة لـ «ضئيلة».

والشاهد فيه قوله: «السم ناقع» فقد رفع ناقع على أنه خبر السم، ويجوز فيه النصب على الحال، كما يجوز فيه الرفع على الصفة لجهة أن اللام للجنس فهو بحكم النكرة.

٣٧٥ ـ **التخريج**: البيت للمتنخل الهذلي في جمهرة اللغة ص ٦٧؛ وسمط اللآلي ص ١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٠؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٣؛ ولسان العرب ٤/ ٥٥ (برر)، ٥/ ٤٠٢ (كنز)؛ والمعاني الكبير ص ٣٨٤؛ وللهذلي في لسان العرب ١٤/ ٦٣ (حتا)؛ ولأبي ذؤيب الهذلي في الحيوان ٥/ ٢٨٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢٨٠ (درر).

اللغة: الحِتيُّ: سويقُ ثمر الدوم. وقرفه: قشره. ولا درَّ دَرِّي: دعاءٌ على نفسه أي لا رُزِق حلوبةً يدر لبنها. ونازلكم: من ينزل بي منكم.

المعنى: يقول: إن استأثرتُ على ضيفي بالبر وكنزته دونه وأطعمته قشر السويق ابتلاني الله بضيق العيش.

الإعراب: «**لا**»: نافية فيها معنى الدعاء لا محل لها. «**درَّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**درِّي**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**إن**»: حرف جازم. «**أطعمت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون في محل جزم، والتاء: فاعل محله الرفع. «**نازلكم**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و «كم»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**قرف**»: مفعول به ثانٍ =

المبتدأُ حين لم يكن «القائمُ» مبنيًّا عليه، عَمَلَ «هذا زيدٌ قائماً»، وإنّما تَجعلِ «فِيهَا»، إذا رفعت القائم، مستقرًّا للقيام وموضعاً له، وكأنك لو قلت: «فيها عبدُ الله»، لم يَجز عليه السُّكوت. وهذا يدلُّك على أنّ «فِيها» لا يُحدث الرفعَ أيضاً في «عبد الله»؛ لأنَّها لو كانت بمنزلة «هذَا»، لم تكن لتُلْغَى، ولو كان «عبدُ الله» يَرتفع بـ«فيها»، لارتَفع بقولك: «بك عبدُ الله مأخوذٌ»؛ لأنَّ الذي يَرفع ويَنصب ما يَستغني عليه السكوتُ وما لا يَستغني، بمنزلةٍ واحدة. أَلا ترى أَنَّ «كانَ» تعمل عَمَلَ «ضَرَبَ»، ولو قلت: «كان عبدُ الله»، لم يكن كلاماً، ولو قلت: «ضَرَبَ عبدُ الله»، كان كلاماً.

وممَّا جاء في الشعر أيضاً مرفوعاً قوله [من البسيط]:

٣٧٦ ـ لا سافِرُ النَّيِّ مدخولٌ ولا هَبِجٌ عاري العِظامِ عليه الوَدْعُ منظومُ

= منصوب بالفتحة. «الحِتيِّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وعندي»: الواو: حالية، «عندي»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر، والظرف متعلّق بحال من (البر). «البر»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «مكنوز»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «لا دَرَّ درِّي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن أطعمت مع جواب الشرط المحذوف»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أطعمتُ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «عندي البرُّ مكنوز»: حالية محلُّها النصب.

والشاهد فيه: رفع (مكنوز) على الخبرية لـ(البر) مع إلغاء الظرف، ولو نصبه على الحال، مع اعتماد الجار والمجرور خبراً لجاز.

٣٧٦ ـ **التخريج**: البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٢٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٣؛ ولسان العرب ٢/٣٨٤ (هبج)، ٤/٣٦٨ (سفر).

اللغة: السافر: المنكشف الظاهر. والنيُّ: الشحم. والهبج: المتورِّم لكثرة اللحم. والوَدع: الخرز. والمدخول: الذي قد دخله سُقْم والمقصود بسافر النيِّ الذي ذهب عنه شحمه.

المعنى: شبَّه امرأة بغزال مكتنز الجسم غير عليل ومُزَيَّنٍ بالخرز المنظوم بالسلك.

الإعراب: «لا»: نافية مهملة. «سافر»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لا هو سافر النيّ. «النيِّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مدخول»: خبر ثانٍ. «ولا»: «الواو»: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «هبجٌ»: معطوف على (مدخول). «عاري»: خبر ثالث. «العظام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بحال من (الودع). «الودع»: مبتدأ مؤخر. «منظوم»: خبر للمبتدأ (الودع).

وجملة «لا هو سافر النيِّ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وعليه الودع منظوم»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع (منظوم) على الخبرية، ولو نصب على الحالية، وجعل (عليه) معلقين بالخبر لجاز، ولكنه ألغى الظرف، وأخبر بـ(منظوم).

فجميعُ ما يكون ظرفاً تُلْغيه، إن شئت، لأنه لا يكون آخِراً إلاّ على ما يكون عليه أوّلاً قبل الظرف، ويكون موضعَ الخبر دون الاسم، فجرى في أحد الوجهينِ مجرى ما لا يَستغني عليه السكوتُ، كقولك: «فيك زيدٌ راغبٌ»، فرغبتُهُ فيه.

ومثل قولك: «فيها عبدُ الله قائماً»: «هو لك خالصاً»، و «هو لك خالصٌ»؛ كأنّ قولك: «هو لك» بمنزلة: «أهَبُه لك» ثم قلت: «خالصاً». ومن قال: «فيها عبدُ الله قائمٌ»، قال: «هو لك خالصٌ»، فيصيرُ «خالص» مبنيًّا على «هُوَ» كا كان «قائم» مبنيًّا على «عبد الله»، و «فِيهَا» لَغْوٌ، إلاّ أنك ذكرت «فِيهَا»، لتبيّن أينَ القيامُ، وكذلك «لَكَ» إنّما أردت أن تبيِّن لمَن الخالصُ.

وقد قُرِىء هذا الحرفُ على وجهينِ: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَياةِ الدُّنْيَا خالِصَةً يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾[1]، بالرفع والنصب[2].

وبعضُ العرب يقول: «هو لك الجَمّاءُ الغفيرُ»، يَرفع كما يَرفع «الخالص». والنصبُ أكثر، لأنَّ «الجَماء الغفير» بمنزلة المصدر، فكأنه قال: «هو لك خُلوصاً». فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلّم به.

ومما جاء في الشعر قد انتَصب خبرُه، وهو مقدَّم قبل الظرف، قوله [من الكامل]:

٣٧٧ ـ إنَّ لكُـمْ أَصْـلَ البِـلادِ وفَـرْعَهـا   فـالخَيْـرُ فيكـم ثـابِتـاً مَبْـذُولاَ

---

(١) الأعراف: ٣٢.

(٢) «خالصةً» بالنصب هي القراءة المثبتة في النص المصحفيّ. وقد قرأ نافع وابن عباس «خالصةٌ» بالرفع.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/٣٥٣؛ وإتحاف الفضلاء ص ٢٢٣؛ والبحر المحيط ٤/٢٩١؛ وتفسير الطبري ١٢/٤٠١؛ والكشاف ٢/٦١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٦٩.
وقال السيرافي ما ملخصه: «هي» عند سيبويه مبتدأ و «للذين آمنوا» خبره، و «خالصة» منصوب على الحال، والعامل فيها اللام على تقدير: «استقرّ» وما أشبه ذلك. فإن قال قائل: الحال مستصحبة، فكيف تكون خالصة في يوم القيامة والتي هي لهم في الحياة الدنيا؟ قيل: الحال، على كل حال، مستصحبة، وقد يكون الملفوظ به من الحال متأخّراً بتقدير: شيء مستصحب، كقوله تعالى: ﴿فادخلوها خالدين﴾ [الزمر: ٧٣]، وقد عُلم أن الخلود إنّما هو إقامتهم فيها الدائمة، وليس ذلك في حال دخولهم. وتقديره: ادخلوها مقدرين الخلود، أو مستوجبين الخلود، وإنّما يقع مثل هذا فيما علم ووثق به.

٣٧٧ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: أصل البلاد وفرعها: أي جميع البلاد.

المعنى: واضح.

=

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: «أَتكلَّمُ بهذا وأنت ههنا قاعداً».

وممَّا ينتصب لأنه حالٌ وقع فيه أمرٌ قولُ العرب: «هو رجلُ صِدْقٍ معلوماً ذاك»، و «هو رجلُ صدقٍ معروفاً ذاك»، و «هو رجلُ صدقٍ بيّنا ذاك»، كأنه قال: «هذا رجلُ صدقٍ معروفاً صَلاحُه»، فصار حالاً وقع فيه أمرٌ، لأنّك إذا قلت: «هو رجلُ صدقٍ»، فقد أَخبرتَ بأمرٍ واقعٍ، ثم جعلتَ ذلك الوقوع على هذه الحال. ولو رفعتَ، كان جائزاً على أن تَجعله صفةً، كأنّك قلت: «هو رجلٌ معروفٌ صَلاحُه».

ومثل ذلك: «مررتُ برجلٍ حَسَنةٍ أمُّه كريماً أبوها»، زعم الخليلُ أنّه أَخبَر عن «الحُسْن» أنّه وجَبَ لها في هذه الحال. وهو كقولك: «مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مَكسوراً سَرْجُها»، والأوّلُ كقولك: «هو رجلُ صدقٍ معروفاً صدقُه»، وإن شئت، قلت: «معروفٌ ذاك» و «معلومٌ ذاك»، على قولك: «ذاك معروفٌ»، و «ذاك معلومٌ». سمعتُه من الخليل.

= **الإعراب**: «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «**لكم**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدَّم. «**أصل**»: اسم «إنَّ» منصوب بالفتحة. «**البلاد**»: مضاف إليها مجرور بالكسرة. «**وفرعها**»: الواو: حرف عطف، «فرعها»: معطوف على «أصل»، وها: مضاف إليه محله الجر. «**فالخير**»: الفاء: استئنافية، «الخير»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**فيكم**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**ثابتاً**»: حال منصوب. «**مبذولاً**»: حال ثانية.

وجملة «إنّ لكم أصل البلاد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الخير فيكم»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (ثابتاً مبذولاً) على الحالية، والجار والمجرور هو خبر (الخير)، أو متعلقان بالخبر المحذوف له.

هذا بابٌ من المعرفة
يكون فيه الاسمُ الخاصُّ شائعاً في الأُمَّة

ليس واحدٌ منها أَوْلَى به من الآخَرَ، ولا يُتوهّمُ به واحدٌ دون آخَر له اسمٌ غيرُه، نحو قولك للأسد: أبو الحارث، وأُسامةُ؛ وللثعلب: ثُعالةُ، وأبو الحُصَيْن، وسَمْسَمٌ؛ وللذئب: دَألانُ، وأبو جَعْدَةَ؛ وللضَّبُع: أمُّ عامر، وحَضاجرُ، وجَعارِ، وجَيْأَلُ، وأمُّ عَنْثَلٍ، وقَثامِ، ويقال للضِّبْعانِ[١]: قُثَمُ.

ومن ذلك قولهم للغُراب: ابن بَريحٍ[٢].

فكلُّ هذا يَجري خبرُه مجرى خبر «عبد الله». ومعناه إذا قلت: «هذا أبو الحارث» أو «هذا ثُعالةُ» أنّك تريد: هذا الأسدُ وهذا الثعلبُ؛ وليس معناه كمعنى «زيدٍ» وإن كانا معرفةً. وكان خبرُهما نصباً من قبل أنك إذا قلت: «هذا زيدٌ» فـ«زيد» اسمٌ لمعنى قولك: «هذا الرجلُ» إذا أردتَ شيئاً بعينه قد عرفه المخاطَبُ بحِلْيته أو بأمر قد بلَغه عنه قد اختُصَّ به دون من يَعرِف. فكأنّك إذا قلت: «هذا زيدٌ» قلت: هذا الرجلُ الذي من حِلْيته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختُصَّ هذا المعنى باسم عَلَمٍ يَلزم هذا المعنى، وليُحذَفَ الكلامُ وليُخرَجَ من الاسم الذي قد يكون نكرةً، ويكونُ لغير شيء بعينه. لأنّك إذا قلت: «هذا الرجلُ» فقد يكون أن تَعْني كمالَه، ويكون أن تقول: «هذا الرجلُ» وأنْ تريد كلَّ ذَكَرٍ تكَلّمَ ومشَى على

---

(١) الضِّبعان: الذّكر من الضباع.

(٢) قال السيرافي: الأسماء التي ذكرها سيبويه معارف هي أعلام للأجناس التي ذكرها، كـ«زيد» و«عمرو» و«هند» و«دعد»، إلاّ أن اسم «زيد» يختصّ شخصاً بعينه دون غيره، وأسماء الأجناس يختصّ كل اسم منها جنساً، وكلّ شخص من الجنس يقع عليه الاسم الواقع على الجنس.

رجْلين فهو رَجُلٌ. فإذا أراد أن يُخلِصَ ذلك المعنى ويختصّه ليُعرَف من تعني بعينه وأمره قال: «زيدٌ» ونحوه.

وإذا قلت: «هذا أبو الحارث»، فأنتَ تريد: هذا الأسد، أي: هذا الذي سمعتَ باسمه، أو هذا الذي قد عرفتَ أَشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه قبل ذلك، كمعرفته زيداً، ولكنَّه أراد: هذا الذي كلُّ واحد من أمّته له هذا الاسمُ، فاختُصَّ هذا المعنى باسم كما اختُصَّ الذي ذكرنا بـ «زيد» لأنَّ الأسد يَتصرّف تصرُّفَ الرجل ويكون نكرةً، فأرادوا اسماً لا يكون إلا معرفةً ويلزم ذلك المعنى.

وإنّما مَنَعَ الأسدَ وما أشبهه أن يكون له اسمٌ معناه معنى زيد، أنَّ الأُسْدَ وما أشبهها ليست بأشياءَ ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض، ولا تُحْفَظُ حُلاها كحفظِ ما يَثبت مع الناس ويَقتنونه ويَتَّخذونه. ألا تَراهم قد اختَصُّوا الخَيْلَ والإبلَ والغنم والكلاب وما ثبت معهم واتَّخذوه، بأسماء كزيد وعمرو.

ومنه «أبو جُخَادِب»، وهو شيءٌ يُشبِه الجُنْدُب غيرَ أنه أعظمُ منه، وهو ضربٌ من الجَنادِبُ كما أن «بنات أوْبَرَ» ضربٌ من الكَمأة، وهي معرفةٌ.

ومن ذلك «ابنُ قِتْرة»، وهو ضرْبٌ من الحيّات، فكأنَّهم إذا قالوا: «هذا ابن قتْرةَ»، فقد قالوا: هذا الحيّة الذي من أمره كذا وكذا.

وإذا قالوا: «بنات أَوْبَر» فكأنَّهم قالوا: هذا الضربُ الذي من أمره كذا وكذا من الكَمْأةِ، وإذا قالوا: «أبو جُخَادِب»، فكأنهم قالوا: هذا الضربُ الذي سمعتَ به من الجنادب أو رأيتَه. ومثل ذلك «ابنُ آوى» كأنه قال: هذا الضرب الذي سمعتَه أو رأيتَه من السباع؛ فهو ضربٌ من السباع كما أن «بنات أوبر»، ضربٌ من الكَمْأة. ويدلّك على أنّه معرفةٌ، أن «آوَى» غيرُ مصروف وليس بصفة. ومثل ذلك «ابن عِرْسٍ» و «أمُّ حُبَيْن» و «سامُّ أَبْرَصَ». وبعضُ العرب يقول: «أبو بُرَيْصٍ» و «حِمارُ قَبّان»، كأنّه قال في كل واحد من هذا الضرب الذي يُعرَف من أَحناش الأرض بصورة كذا. وكأنه قال في المؤنث نحو: أمّ حُبَيْن هذه التي تُعرَف من أحناش الأرض بصورة كذا[1].

(١) قال السيرافي ما ملخصه: كأنّ تلقيب هذه الأشياء وتسميتها ليست بهذه الأسماء المعارف في مذهب سيبويه دلالةٌ على الاسم وبعض صفاته وخواصه. ألا تراه قال: فكأنهم إذا قالوا: «هذا ابن قترة»، فقد قالوا: هذا الحيّة الذي من أمره كذا وكذا إلخ، وهذا مذهب حسن.

واختَصّت العربُ لكلّ ضرب من هذه الضُّروب اسماً على معنى الذي تعرفُها به لا تدخله النكرةُ كما أن «الذي» معرفة لا تَدخله النكرةُ كما فعلوا ذلك بـ «زيد» و «الأسد». إلا أنَّ هذه الضروبَ ليس لكلِّ واحدٍ منها اسم يقع على كل واحدٍ من أمته تدخله المعرفةُ والنكرةُ، بمنزلة «الأسد» يكون معرفة ونكرةً، ثم اختُصّ باسم معروف كما اختُصّ الرجلُ بزيدٍ وعمرو، وهو أبو الحارث، ولكنها لَزمت اسماً معروفاً، وتركوا الاسمَ الذي تَدخله المعاني المعرفةُ والنكرةُ، ويَدخله التعجّبُ، وتوصَفُ به الأسماء المبَهمة كمعرفته بالألف واللام نحو: «الرجل».

والتعجّب: «هذَا» وأنت تريد أن تَرفع شأنَه.

ووصفُ الأسماء المبهَمة نحو قولك: «هذا الرجلُ قائمٌ». فكأنّ «هذَا» اسمٌ جامعٌ لمعانٍ.

و «ابن عِرسٍ» يراد به معنًى واحدٌ، كما أريد بـ «أبي الحارث» وبـ «زيد» معنًى واحدٌ واستُغني به.

ومَثَلُ «هذا» في بابه مَثَلُ رجلٍ كانتْ كُنيتُه هي الاسمُ وهي الكنيةُ.

ومَثَلُ «الأسد» و «أبي الحارث» كرَجُلٍ كانت له كنيةٌ واسمٌ.

ويدلّك على أنّ «ابنَ عِرْس» و «أمّ حُبَيْنٍ» و «سامّ أَبْرَصَ» و «ابن مَطَرٍ» معرفةٌ، أنّك لا تُدخِل في الذي أُضِفن إليه الألفَ واللام، فصار بمنزلة «زيدٍ» و «عمروٍ». ألا ترى أنّك لا تقول: «أبو الجُخَادِب».

وهو قول أبي عمرو، حدّثنا به يونس عن أبي عمرو.

وأمّا «ابن قِتْرَةَ» و «حِمار قَبّانَ» وما أشبههما، فيدلّك على معرفتهنّ تركُ صرف ما أُضفن إليه.

وقد زعموا أنّ بعضَ العرب يقول: «هذا ابنُ عِرْسٍ مُقْبِلٌ»، فرفعُه على وجهينِ: فوجهٌ مثلُ: «هذا زيدٌ مُقْبِلٌ»، ووجهٌ على أنه جَعل ما بعده نكرةً فصار مضافاً إلى نكرة، بمنزلة قولك: «هذا رجلٌ منطلقٌ».

ونظير ذلك: «هذا قَيْسُ قُفَّةٍ آخَرُ منطلقٌ». و «قيسُ قُفّةٍ» لقبٌ، والألقابُ والكُنَى بمنزلة الأسماء نحو: «زيد» و «عمرو»، ولكنه أراد في «قيسِ قُفَّةٍ» ما أراد في قوله: «هذا

عُثْمانٌ آخَرُ»، فلم يكن له بُد من أن يُجعَل ما بعده نكرةً حتّى يَصيرَ نكرةً، لأنه لا يكون الاسمُ نكرةً وهو مضافٌ إلى معرفة.

وعلى هذا الحدّ تقول: «هذا زيدٌ منطلقٌ»، كأنك قلت: «هذا رجلٌ منطلقٌ»، فإنّما دخلت النكرةُ على هذا العَلَم الذي إنّما وُضع للمعرفة ولها جيء به، فالمعرفةُ هنا الأَوْلى[1].

وأمّا «ابن لَبُونٍ» و «ابن مَخاض» فنكرة، لأنّهَا تدخلها الألفُ واللام. وكذلك «ابن ماءٍ». قال جرير [من البسيط]:

٣٧٨ - وابنُ اللَّبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ   لم يَستطعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعيسِ

---

(١) قال السيرافي: يريد أن «ابن عرس» وإن كان موضوعاً للتعريف في الأصل، فقد يجوز أن ينكَّر كما ينكَّر «زيد» و «عمرو»، وإن كان موضوعهما معرفة. فإذا قلنا: «هذا ابن عرس مقبل»، فيكون على وجهين: أحدهما أن يكون «ابن عرس» على تعريفه، وترفع «مقبل» على ما ترفعه عليه لو قلت: «هذا عبد الله مقبل». وقد مضتْ وجوه الرفع فيه. والوجه الآخر أن تجعل «ابن عرس» نكرة و «مقبل» نعت له.

٣٧٨ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ١٢٨؛ والأغاني ٥/ ٣٢٠؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٧؛ وكتاب الصناعتين ص ٢٤؛ ولسان العرب ٥/ ٤٠٥ (لزز)، ٦/ ١٧٨ (قعس)، ٦/ ١٨٤ (قنعس)، ١٣/ ٣٧٥ (لبن)؛ والمقتضب ٤/ ٤٦، ٣٢٠؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ٧٤؛ وشرح المفصّل ١/ ٣٥.

اللغة: ابن اللبون: البعير الصغير الذي تمت له سنتان وبدأ بالثالثة، والأنثى بنت لبون؛ واللبون: هي الإبل (الناقة مفردة وجمعاً) ذوات اللبن. لزّه: شدّه. القرن: الحبل يُشدّ به بعيران معاً. الصولة: الوثوب والمنازلة. البزل: جمع بازل وهو البعير الذي بلغ التاسعة من عمره. القناعيس: جمع قنعاس وهو الجمل القوي الشديد الضخم.

المعنى: إذا ما جُمع بعيران في حبل واحد، ابن سنتين وابن تسع، فإن ابن اللبون لن يقدر على الوثوب مع الفحل، ولا على مجاراته. وهو مثل يضرب لكلّ من يقف في موقف هو أعجز من أن يقفه.

الإعراب: **وابن**: الواو: بحسب ما قبلها، «ابن»: مبتدأ مرفوع. **اللبون**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلق بجوابه. **ما لزّ**: «ما»: زائدة، «لزّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). **في قرن**: جار ومجرور متعلّقان بـ (لزّ). **لم يستطع**: «لم»: حرف نفي وجزم وقلب، «يستطع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). **صولة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **البزل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **القناعيس**: صفة (البزل) مجرورة بالكسرة.

وجملة «ابن اللبون»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إذا ما لز.. لم يستطع»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (ابن). وجملة «لزّ»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «لم يستطع»: لا محلّ لها (جواب شرط غير جازم). =

وقال أبو عَطاءٍ السِّنديّ [من الطويل]:

٣٧٩ - مفــدَّمــةً قَــزًّا كــأنّ رِقــابَهــا رِقـابُ بنـاتِ المـاءِ أَفْـزَعها الـرَّعْـدُ

وقال الفرزدق [من الوافر]:

٣٨٠ - وَجَــدْنــا نَهْشَــلاً فَضَلَــتْ فُقَيْمــاً كفَضْـلِ ابـنِ المَخـاضِ على الفَصيـلِ

فإذا أَخرجت الألفَ واللام، صار الاسمُ نكرةً. قال ذو الرّمة [من الطويل]:

= **والشاهد فيه قوله**: «ابن اللبون» حيث دخلت (أل) على (ابن لبون) لتفيد تعريفه، فهو إذن نكرة، بينما لا تدخل على (ابن آوى) الذي هو معرفة بدون (أل).

٣٧٩ - **التخريج**: البيت لأبي الهندي الرياحي (مؤمن بن عبد القدوس) في لسان العرب ٥/ ٢٨٤ (وضر)، ١٠/ ١٨ (برق)، ١٢/ ٤٥١ (فدم)؛ والمعاني الكبير ص ٤٥٠؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٣٥؛ والمقتضب ٤/ ٤٦، ٣٢٠.

اللغة: الأباريق المفدَّمة: الأباريق المسدودة. وبنات الماء: الغرانيق، ضربٌ من طيور الماء.

المعنى: وصف أباريق خمر مسدودة بالقَزِّ، فشبهها برقاب الغرانيق من حيث الطول والإشراف إذا ما فزعت هذه الطيور من قصف الرعد ورفعت أعناقها.

الإعراب: «مُفدّمة»: حال، وصاحب الحال في بيت سابق، ويمكن أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف بتقدير (أعني). «قزًّا»: مفعول به على تضمين (مُفدّمة) معنى (مُلْبسةً) أو منصوبه بنزع الخافض. «كـأنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «رقابها»: اسم (كأن) منصوب بالفتحة، وها: مضاف إليه محلها الجر. «رقاب»: خبر (كأن) مرفوع بالضمة. «بنات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الماء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أفزعها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وها: مفعول به محله النصب. «الرعد»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «كأنَّ رقابها رقاب بنات الماء»: حال من نائب الفاعل (هو) في (مفدَّمة) محلها النصب. وجملة «أفزعها الرعد»: حال من (بنات الماء) محلها النصب.

والشاهد فيه: تعريف (بنات الماء) بـ (أل) وهذا دليل تنكيرها.

٣٨٠ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥١٣؛ وله أو لجرير في لسان العرب ٧/ ٢٢٩ (مخض)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٣٥؛ والمقتضب ٤/ ٤٦، ٣٢٠.

اللغة: نهشل وفقيم: قبيلتان عربيتان. فضلتها: زادت عليها فضلاً. ابن المخاض: المولود منذ سنة. الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه.

المعنى: أي فضل لقبيلة نهشل على قبيلة فقيم؟! لقد وجدناهما بذات المستوى تقريباً كابن المخاض والفصيل.

الإعراب: «وجدنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «نهشلاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فضلت»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل

٣٨١ ـ وَرَدتُ اعتِسـافـاً والثـرَيّـا كـأنَّهـا　　على قِمّـةِ الـرأس ابـنُ مـاءٍ مُحَلِّـقُ

وكذلك «ابنُ أَفْعَلَ» إذا كان «أَفعلُ» ليس باسمٍ لشيء.

وقال ناسٌ: كلُّ «ابن أَفعلَ» معرفةٌ لأنه لا يَنصرف. وهذا خطأ؛ لأنّ «أَفعلَ» لا ينصرف وهو نكرة، ألا ترى أنك تقول: «هذا أَحمرُ قُمُد» فتَرفعُه إذَا جعلَته صفةً للأَحمر، ولو كان

ضمير مستتر تقديره (هي). «فقيماً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «كفضل»: «الكاف»: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، وهو مضاف، و «فضل»: مضاف إليه. «ابن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «المخاض»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «على الفصيل»: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «فضل».

وجملة «وجدنا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فضلت»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ للفعل «وجد».

والشاهد فيه قوله: «ابن المخاض» حيث عرّف (ابن مخاض) بـ(أل) التعريف، ممّا يدل على أنه نكرة لقبوله «أل».

٣٨١ ـ التخريج: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ٤٩٠؛ وأدب الكاتب ص ١٩٢؛ والأضداد ص ١٥٤؛ وجمهرة اللغة ص ١٦٤، ١٧٨؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٩؛ ولسان العرب ٩/ ٢٤٥ (عسف)، ١٠/ ٦٤ (حلق)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ٤٩٤ (قمم)؛ والمقتضب ٤/ ٤٧.

اللغة: الاعتساف: أن يركب المرءُ رأسه في غير هداية. وقمة الرأس: أعلاه. وابن ماء: طائر من طير الماء. ومحلِّق: مرتفع في الجو.

المعنى: وصف أنه ورد ماءً في فلاة على غير قصد في وقت من الليل كابدت فيه الثريا السماء، وصارت على قمة الرأس كابن ماءٍ استوى مُحلِّقاً في كبد السماء.

الإعراب: «وردْت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «اعتسافاً»: حال منصوب، والتقدير «معتسفاً» ويمكن أن يكون نائب مفعول مطلق لـ «وردت» على المعنى، أو مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، والتقدير: وردت أعتسف اعتسافاً. «والثريا»: الواو: حالية، «الثريا»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «كأنها»: حرف مشبه بالفعل، وها: اسم «كأنَّ» محله النصب، «على قمة»: جار ومجرور متعلقان بـ «محلّق». «الرأس»: مضاف إليه محله الجر. «ابنُ»: خبر (كأن) مرفوع بالضمة. «ماءٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مُحلِّق»: صفة لـ «ابنُ ماءٍ».

وجملة «وردت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الثريا كأنها ابنُ ماء»: حالية محلها النصب، وجملة (كأنها ابن ماء): خبرية محلها الرفع.

والشاهد فيه: تنكير (ابن ماءٍ) بدليل نعته بـ «مُحَلِّق».

معرفةً كان نصباً، فالمضافُ إليه بمنزلته[1]. قال ذو الرّمة [من الطويل]:

٣٨٢ ـ كأنّا على أَولادِ أَحْقَبَ لاَحَها ... ورمْيُ السَّفَا أنفاسَها بِسهامِ
جَنوبٌ ذَوَتْ عنها التَّناهي وأَنزلتْ ... بها يومَ ذَبَّابِ السَّبيبِ صِيامِ

كأنه قال: على أولاد أحقبَ صِيامٍ.

---

(١) قال السيرافي: يعني أنّ «ابن أفعل» وإن كان لا ينصرف فهو نكرة إذا لم يجعل عَلَماً لشيء، كـ «ابن أحقب»، وهو الحمار، وهو نكرة تدخل عليه الألف واللام فيصير معرفة، كقولك: «مررت بابن الأحقب».

٣٨٢ ـ التخريج: البيتان لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٧١ ـ ١٠٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٣١٠ (سهم) (البيت الأول)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٦٢ (البيت الأول).

اللغة: الأحقب: حمار الوحش. لاحها: أضمرها. السفا: الشوك الصلب. الجنوب: الريح الجنوبيّة. ذوت: جفّت. التناهي: المكان الذي ينتهي إليه الماء ويجفّ صيفاً. دوت: علته الريح. ذباب: كثير الذَّبِّ، أي الدفع. السبيب: شعر الذيل.

المعنى: يصف الشاعر رحلته المضنية على مطيّة ضامرة سريعة، تشبه الحمر الوحشية التي أضمرتها ريح الجنوب القاسية التي جفّفت المياه في التناهي، وأدمت أنوفها الأشواك الصلبة كالسهام.

الإعراب: **«كأنّا»**: حرف مشبّه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «كأنّ». **«على أولاد»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «كأنّ» وهو مضاف. **«أحقب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«لاحها»**: فعل ماضٍ، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«ورمي»**: «الواو»: حرف عطف، و «رمي»: اسم معطوف مرفوع، وهو مضاف. **«السفا»**: مضاف إليه مجرور. **«أنفاسها»**: مفعول به، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«بسهام»**: جار ومجرور متعلقان بـ «رمي». **«جنوب»**: فاعل «لاحها» مرفوع. **«ذوت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **«عنها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «ذوت». **«التناهي»**: فاعل مرفوع. **«وأنزلت»**: الواو: حرف عطف، **«أنزلت»**: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. **«بها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «أنزل». **«يوم»**: ظرف زمان متعلّق بـ «أنزل»، وهو مضاف. **«ذباب»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«السبيب»**: مضاف إليه. **«صيام»**: صفة لـ (أحقب) مجرورة بالكسرة.

وجملة «كأنّ» ومعموليها ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لاحها»: في محلّ جر نعت «أولاد». وجملة «ذوت»: في محل رفع نعت «جنوب». وجملة «وأنزلت»: معطوفة في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: «على أولاد أحقب صيام» حيث اتبع (صيام) لـ (أحقب) لأنه نكرة مثله.

هذا باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم

يكونُ لكلّ من كان من أُمّته، أو كان في صفته، من الأسماء التي يَدخلها الألفُ واللام، وتكونُ نكرتُه الجامِعةَ لما ذكرتُ لك من المعاني.

وذلك قولك: «فلانُ بن الصَّعِقِ»[1]. و «الصَّعِقُ» في الأصل صفةٌ تقع على كلِّ مَنْ أصابه الصَّعَقُ، ولكنَّه غلب عليه حتَّى صار عَلَماً بمنزلة «زيد» و «عمرو».

وقولهم: «النجمُ»، صار عَلَماً للثُّرَيّا.

وكـ «ابن الصَّعِق» قولُهم: «ابنُ رَأْلانَ»، و «ابُن كُراعَ»، صار علماً لإنسانٍ واحد، وليس كلُّ من كان ابناً لـ «رألان» وَابناً لِـ «كراع» غلب عليه هذا الاسمُ. فإن أَخرجتَ الألفَ واللام من «النجم» و «الصَّعِق» لم يصر معرفةً، من قبل أنك صيّرته معرفةً بالألف واللام، كما صار «ابنُ رألانَ» معرفةً بـ «رألان»، فلو أَلقيتَ «رألانَ» لم يكن معرفةً.

وليس هذا بمنزلة «زيد» و «عمرو» و «سَلْمٍ»، لأنها أعلامٌ جَمعت ما ذكرنا من التطويل وحَذفوا.

---

(١) قال السيرافي: الصَّعِق رجل من بني كلاب، وهو خُويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب. ذكروا أنّه كان يطعم الناس بتهامة، فهبّت ريح فسفت في جِفانِه التراب، فشتمها، فرُمِي بصاعقة فقتلته، فقال فيه بعض بني كلاب [من الوافر]:

إنّ خويلداً فابكي عَلَيْه ... قتيلُ الرِّيح في البلدِ التّهامي

فعُرِف خويلد بالصعق، وغلب عليه، وشُهِر به، ثم عُرِف بعضُ أولاده بابن الصعِق، وهو زيد بن عمرو بن الصعق، وكان قد أسر وبرةَ بن رومانس الكلبي، أخا النعمان بن المنذر لأمّه، فأرسل إليه النعمان أن يطلقه، فأبى حتى يحكم، فحكمه، فاحتكم مئة فرس، ومئة بعير، ومئة سيف، ومئة رمح وألف قوس، وألف درع، فأرسل إليه بذلك، فخلّى سبيله».

وزعم الخليل، رحمه الله، أنه إنَّما مَنَعَهم أنْ يُدخِلوا في هذه الأسماء الألفَ واللام أنَّهم لم يجعلوا الرجُلَ الذي سُمّي بـ «زيد» من أُمَّةٍ كلُّ واحد منها يَلزمه هذا الاسمُ، ولكنَّهم جعلوه سُمِّي به خاصًّا.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ الذين قالوا «الحارِث» و «الحَسَن» و «العَبّاس»، إنَّما أرادوا أن يجعلوا الرجلَ هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمِّيَ به، ولكنَّهم جعلوه كأنه وصفٌ له غَلَبَ عليه. ومن قال: «حارِثٌ» و «عبَّاس»، فهو يُجرِيه مُجرى «زيدٍ».

وأمّا ما لزِمته الألفُ واللام، فلم يَسقُطا منه، فإنَّما جُعل الشيء الذي يَلزمه ما يَلزم كلَّ واحد من أمّته.

وأمَّا «الدَّبَران» و «السِّماك» و «العَيُّوق» وهذا النحوُ، فإنَّما يُلْزَمُ الألفَ واللام من قبل أنه عندهم الشيءُ بعينه.

فإن قال قائلٌ: أَيقال لكلّ شيء صار خَلْفَ شيء: دَبَرانٌ، ولكلّ شيء عاقَ عن شيء: عَيُّوقٌ، ولكلّ شيء سَمَكَ وارتفع: سِماكٌ؟ فإنك قائلٌ له: لا، ولكنّ هذا بمنزلة العِدْل والعَديل. والعديل: ما عادَلَك من الناس، والعِدْل لا يكون إلاّ للمتَاع، ولكنَّهم فرَّقوا بين البِناءينِ ليَفصلوا بين المتاع وغيره.

ومثل ذلك «بِناءٌ حَصينٌ» و «امرأةٌ حَصانٌ»، فرَّقوا بين البناء والمرأة، فإنَّما أرادوا أن يُخبِروا أنَّ البناء مُحْرِزٌ لمن لجأ إليه، وأنَّ المرأةُ مُحْرِزةٌ لفَرْجها.

ومثل ذلك الرَّزينُ من الحِجارة والحديد، والمرأةُ رَزَانٌ، فرقوا بين ما يُحْمَل وبين ما ثَقُل في مجلسه فلم يَخِفَّ.

وهذا أكثرُ من أن أَصفَه لك في كلام العرب؛ فقد يكُونُ الاسمانِ مشتقّينِ من شيء والمعنى فيهما واحدٌ، وبناؤُهما مختلِفٌ، فيكونُ أحدُ البناءينِ مختصًّا به شيءٌ دون شيء ليفرقوا بينهما. فكذلك هذه النجومُ اختُصّتْ بهذه الأبنية.

وكلُّ شيء جاءَ قد لَزِمَه الألفُ واللام فهو بهذه المنزلة. فإن كان عربيًّا نَعرفه ولا نَعرف الذي اشتُقّ منه فإنَّما ذاك لأنّا جَهِلْنا ما علم غيرُنا، أو يكون الآخِرُ لم يَصل إليه علمٌ وصل إلى الأوّلِ المسمِّي.

وبمنزلة هذه النجوم «الأَرْبَعاءُ» و «الثلاثاء»، إنما يريد: الرابع والثالث وكلُّها أَخبارُها كأَخبارِ «زيد» و «عمرو».

فإن قلت: «هذانِ زيدان منطلقانِ»، و «هذان عَمْرانِ منطلقان»، لم يكن هذا الكلام إلاّ نكرةً، من قِبَل أنك جعلَته من أمّةٍ كلُّ رجل منها زيدٌ وعمرو، وليس واحدٌ منها أَوْلَى به من الآخر. وعلى هذا الحدّ تقول: «هذا زيدٌ منطلقٌ». أَلا ترى أنّك تقول: «هذا زيدٌ من الزيدينَ»، أي: هذا واحدٌ من الزيدينَ، فصار كقولك: «هذا رجلٌ من الرِّجال».

وتقول: «هؤلاءِ عَرَفاتٌ حَسَنةً»(١)، و «هذانِ أَبانِ بيِّنَين»(٢). وإنما فرّقوا بين «أبانَينِ» و «عرفاتٍ»، وبين «زيدَيْنِ» و «زيدينَ»، من قِبَل أنّهم لم يَجعلوا التثنيةَ والجمعَ عَلَماً لرجلين ولا لرِجالٍ بأعيانهم، وجعلوا الاسمَ الواحد عَلَماً لشيء بعينه، كأنهم قالوا، إذا قلنا: «ائتِ بزيدٍ»، فقد قلنا: هاتِ هذا الشخصَ الذي نشير لك إليه. ولم يقولوا إذا قلنا: «جاء زيدان»: فإنّما نَعني شخصين بأَعيانهما قد عُرفا قبل ذلك وأُثبتا، ولكنَّهم قالوا إذا قلنا: «قد جاء زيد ابن فلان فزيدُ بن فلانٍ» فإنّما نعني شيئين بأعيانهما فهكذا تقول إذا أردت أن تُخبِر عن معروفين.

وإذا قالوا: «هذانِ أَبانانِ»، و «هؤلاءِ عرفاتٌ»، فإنّما أرادوا شيئاً أو شيئين بأَعيانهما اللذين نشير لك إليهما. وكأنهم قالوا إذا قلنا: «ائتِ أَبانين»، فإنّما نَعني هذينِ الجبلينِ بأَعيانهما اللذين نشير لك إليهما. أَلا ترى أَنّهم لم يقولوا: «امررْ بأَبَانِ كذا وأبانِ كذا»، لم يَفرقوا بينهما لأنّهم جعلوا «أبانينِ» اسماً لهما يُعْرَفان به بأَعيانهما.

وليس هذا في الأَناسيِّ ولا في الدوابِّ، إنّما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك، من قِبَل أنَّ الأماكن والجبال أشياءٌ لا تَزول، فيصيرُ كلُّ واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبُه من الحال في الثَّبات والخِصْب والقَحْط، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخَر، فصارا كالواحد الذي لا يزايله منه شيءٌ حيث كان من الأَناسيّ والدوابّ. والإنسانانِ والدابّتان لا يَثبتان أبداً بأنهما يَزولان ويتصرّفان، ويشار إلى أحدهما والآخَرُ عنه غائبٌ.

وأمّا قولهم: «أُعْطِيكم سُنّةَ العُمَرَيْنِ»(٣) فإنما أُدخلت الألفُ واللام على «عُمَرينِ»،

---

(١) عرفات: موضع بمكّة.

(٢) أبانان: جبلان، يقال لأحدهما أبان الأبيض ولثانيهما أبان الأسود. (معجم البلدان ١/ ٦٢).

(٣) قال السيرافي: أكثر الناس على أن سُنة العُمرين سنّة أبي بكر الصِّدِّيق وعمر بن الخطاب، واختاروا التثنية على لفظ «عمر» لأنه مطّرد، وهو أخفّ في اللفظ من المضاف. ومنهم من يقول: اختير لفظ «عمر» لطول أيامه، وكثرة فتوحه، وشهرة آثاره. ويروى أنه قيل لعثمان: «نسألك سنَّة العُمَرين». وقيل: العمران: عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز.

وهما نكرةٌ، فصارا معرفةً بالألف واللام كما صار «الصَّعِقُ» معرفةً بهما، واختُصّا به كما اختُصّ النَّجمُ بهذا الاسم، فكأنهما جُعلا من أمّةٍ كلٌّ واحد منهم عُمَرُ، ثم عُرّفا بالألف واللام، فصارا بمنزلة «الغَرِيَّيْنِ» المشهورينِ بالكوفة[1]، وبمنزلة «النَّسْرينِ»، إذا كنتَ تَعني النجمينِ.

---

(١) الغرّيان: بناءان كالصومَعتين بظاهر الكوفة قرب قبر عليّ بن أبي طالب. (معجم البلدان ٤/ ١٩٦).

هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة «الذي» في المعرفة

إذا بُني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحَشْو، ويكون نكرةً بمنزلة «رَجُل».
وذلك قولك: «هذا مَنْ أَعْرِفُ منطلقاً»، و «هذا مَنْ لا أَعْرِفُ منطلقاً»، أي: هذا الذي قد علمتُ أنّي لا أَعرفه منطلقاً. و «هذا ما عندي مَهيناً». و «أَعْرِفُ» و «لا أَعْرِفُ» و «عِندي» حشْوٌ لهما يَتمانِ به، فيصيرانِ اسماً كما كان «الذي» لا يَتمّ إلاّ بحشوه.

وقال الخليل رحمه الله: إن شئت، جعلتَ «مَنْ» بمنزلة إنسانٍ وجعلت «مَا» بمنزلة شيء نكرتين، ويصيرُ «منطلقٌ» صفةً لِـ «مَنْ» ومَهينٌ صفةً لِـ «ما». وزعم أنَّ هذا البيت عنده مثل ذلك، وهو قول الأنصاري [من الكامل]:

٣٨٣ - فكَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنا حُبُّ النبيِّ محمَّدٍ إيّانا

٣٨٣ - **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨؛ والدرر ٣/ ٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٥؛ ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب ١٣/ ٤١٩ (منن)؛ ولحسان بن ثابت في الأزهية ص ١٠١؛ ولكعب أو لحسان أو لعبد الله بن رواحة في الدرر ١/ ٣٠٢؛ ولكعب أو لحسان، أو لبشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٦؛ وللأنصاري في لسان العرب ١٥/ ٢٢٦ (كفى)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٢؛ ورصف المباني ص ١٤٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤١؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٣٠؛ والمقرب ١/ ٢٠٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٢، ١٦٧.

المعنى: يكفينا أن محمداً ﷺ يحبنا، لنفخر ونستعلي بهذا الفضل على سوانا من الناس.

الإعراب: **فكفى**: الفاء: استئنافية، «كفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **بنا**: الباء: حرف جرٍّ زائد، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به لـ (كفى) محلاًّ، وفي محلّ جرٍّ بحرف الجر لفظاً. **فضلاً**: تمييز منصوب بالفتحة. **على من**: «على»: حرف جر، «من»: نكرة بمعنى إنسان في

ومثل ذلك قول الفرزدق [من البسيط]:

٣٨٤ - إنـي وإيّـاكَ إذْ حَلَّـتْ بـأَرْحُلنـا كَمَـنْ بِـوادِيـهِ بَعْـدَ المَحْـلِ مَمْطـورِ

وأمّا ﴿هذا ما لَدَيَّ عتيدٌ﴾[1] فرفعُه على وجهين: على «شيءٌ لديَّ عتيدٌ»، وعلى ﴿هذا بَعْلِي شيخٌ﴾[2].

وقد أَدخلوا في قول من قال إنَّها نكرةٌ فقالوا: هل رأيتم شيئاً يكون موصوفاً لا يُسكَت

= محلّ جرٍّ بحرف الجر، متعلّقان بـ (فضلًا). غيرنا: «غير»: صفة لـ «من» مجرورة بالكسرة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. حب: فاعل (كفى) مرفوع بالضمّة. النبي: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الياء. محمد: بدل من (النبي) مجرور مثله بالكسرة. إيانا: «إيا»: ضمير منفصل في محلّ نصب مفعول به للمصدر (حبّ)، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «كفى حبّ النبي»: استئنافيّة لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «على من غيرنا» حيث جعل «غير» صفة لـ «من» على اعتبارها نكرة مبهمة موصوفة وصفاً لازماً يكون لها كالصلة. ويروى برفع «غير» على اعتبار «من» موصولة، وصلتها جملة اسمية تقديرها «هو غيرنا».

٣٨٤ - **التخريج**: البيت للفرزدق في الأزهية ص ١٠٢؛ وخزانة الأدب ٦/١٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٩٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٤١.

اللغة: حلت: نزلت. أرحل: ج قلة من رحل. والمحل: الجدب. ممطور: أصابه المطر.

المعنى: أنا وأنت، كريمين، إن حلت بنا الرحال تهلكنا كمن حل بأرضه المطر بعد جدب طويل.

الإعراب: **إني**: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **وإياك**: الواو: عاطفة، و «إياك»: ضمير منفصل في محل نصب اسم معطوف على اسم إن، والكاف: حرف خطاب. **إذ**: ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بما في الكاف من معنى التشبيه، وذلك في قوله: (كمن). **حلت**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **بأرحلنا**: جار ومجرور متعلقان بالفعل حلت وهو مضاف، و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **كمن**: الكاف: حرف جر، و «من»: نكرة موصوفة في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لـ «إن». **بواديه**: جار ومجرور متعلقان باسم المفعول ممطور، و «وادي» مضاف والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **بعد**: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف متعلق باسم المفعول ممطور. **المحل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **ممطور**: صفة مجرورة لـ «من» وعلامة جره الكسرة.

وجملة «إني وإياك إذ حلت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «**حلت**»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «كمن بواديه ممطور» فقد جاءت (من) نكرة موصوفة بممطور.

(١) ق: ٢٣.

(٢) هود: ٧٢.

عليه؟ فقيل لهم: نعم، «يا أَيُّها الرجلُ». «الرجلُ» وصفٌ لقوله: «يا أَيُّها»، ولا يجوز أن يُسكَت على يا «أيُّها». فرُبَّ اسم لا يَحسن عليه عندهم السكوتُ حتَّى يَصفوه، وحتَّى يَصير وصفُه عندهم كأنه به يَتمّ الاسمُ، لأنَّهم إنَّما جاؤوا بـ «يا أيّها» ليَصلوا إلى نِداءِ الذي فيه الألفُ واللام، فلذلك جيءَ به. وكذلك «مَنْ» و «مَا» إنَّما يُذكَران لحَشْوهما ولوصفهما، ولم يُرَدْ بهما خِلْوَيْن شيءٌ، فلزَمه الوصفُ كما لزمه الحشوُ. وليس لهما بغير حشوٍ ولا وصفٍ معنًى، فمن ثَمَّ كان الوصفُ والحشو واحداً.

فالوصفُ كقولك: «مررتُ بمَنْ صالحٍ»، فـ «صالح» وصفٌ. وإن أردتَ الحشو قلت: «مررتُ بمنْ صالحٌ»، فيصيرُ «صالحٌ» خبراً لشيءٍ مضمر، كأنك قلت: «مررتُ بمن هو صالحٌ». والحشوُ لا يكون أبداً لِـ «مَنْ» و «ما» إلاّ وهما معرفةٌ. وذلك من قَبل أنَّ الحشو إذا صار فيهما أَشبهتَا «الذِي»، فكما أَنَّ «الذِي» لا يكون إلاّ معرفةً لا يكون «مَا» و «مَنْ» إذا كان الذي بعدهما حشواً، وهو الصِّلةُ، إلاّ معرفةً.

وتقول: «هذا مَنْ أَعْرِفُ منطلقٌ»، فتَجعلُ «أَعْرِفُ» صفةً. وتقول: «هذا مَنْ أَعْرِفُ منطلقاً»، تَجعلُ «أَعْرِفُ» صلةً. وقد يجوز «منطلقٌ» على قولك: «هذا عبدُ الله منطلقٌ».

ومثل ذلك «الجّماء الغفيرُ»، فـ «الغفير» وصفٌ لازم، وهو توكيد لأنَّ «الجمّاء الغفير» مَثَلٌ، فلزمَ «الغفيرُ» كما لزم «ما» في قولك: «إنّك ما وخَيْراً»[1].

واعلم أنَّ «كَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غيرُنا»[2] أجودُ، وفيه ضعفٌ إلاّ أن يكون فيه «هُوَ»، لأنَّ «هُوَ» من بعض الصلة، وهو نحو: «مررتُ بأيُّهم أفضلُ»، وكما قرأ بعضُ الناس هذه الآية: ﴿تماماً علَى الذِي أَحْسَنُ﴾[3].

واعلم أنّه قبيح أن تقول: «هذا مَنْ منطلقٌ» إذا جعلتَ «المنطلق» حشواً أو وصفاً، فإن أطلتَ الكلام، فقلت: «مَنْ خيرٌ منك»، حسُن في الوصف والحشو.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: الخبر في هذا ونحوه عند أصحابنا محذوف تقديره: إنك وخيراً مقرونان، و «ما» زائدة، وهي لازمة عوضاً من المحذوف، ومثل هذا «كلّ رجل وقرينُه»، و «كل إنسان وضيعتُه»، التقدير: كلّ رجل وقرينه مقرونان، وعند الكوفيين الواو بمعنى «مع»، وهي الخبر.

(٢) انظر الشاهد الرقم ٣٨٩.

(٣) الأنعام: ١٥٤، وهذه قراءة الحسن، والأعمش، ويحيى بن عمر، وابن أبي إسحاق.
انظر: معجم القراءات القرآنية، ٢/ ٣٣٥؛ وإتحاف الفضلاء ص ٢٢٠؛ والبحر المحيط ٤/ ٢٥٥؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٢٣٦؛ والمحتسب ١/ ٢٣٤.

زعم الخليل، رحمه الله، أنه سمع من العرب رجلاً يقول: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً»، و «ما أنا بالذي قائلٌ لك قَبيحاً». فالوصفُ بمنزلة الحشو المَحْشُوّ لأنه يَحسن ما بعده كما أنّ الحشو المحشوَّ إنما يَتمّ بما بعده.

ويقوّي أيضاً أنَّ «مَنْ» نكرةٌ، قول عمرو بن قميئةَ [من السريع]:

٣٨٥ - يـا رُبَّ مَـنْ يُبْغِـضُ أَذْوادَنـا رُحْـنَ علـى بغْضـائِـه واغْتَـدَيْـن

و «رُبَّ» لا يكون ما بعدها إلاَّ نكرةً. وقال أُميّة بن أبي الصَّلت [من الخفيف]:

٣٨٦ - [لا تضيقَـنَّ بـالأمـورِ فقـد تُكْـ ـشَـفُ غمّـاؤهـا بغيـرِ احتيـالِ]
ربَّمـا تكْـرَهُ النُّفـوسُ مـن الأمْـ ـرِ لـه فَـرْجـةٌ كحَـلِّ العِقـال

---

٣٨٥ - **التخريج**: البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٩٦؛ والأزهية ص ١٠١؛ ولعمرو بن لأي بن موألة في مِعجم الشعراء ص ٣١٤، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/١١؛ والمقتضب ١/٤١؛ والحيوان ٣/٣٠٦.

اللغة: الأذواد: جمع ذَوْدٍ، وهو القطيع من الإبل بين الثلاثة جمال والثلاثين.

المعنى: إننا أعزّاء لا يستطيع أحدٌ صدَّ إبلنا عن المرعى، فإبلُنا على بغض الناس لها تروح إلى مراعيها وتعود غير آبهةٍ بأحد.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه فقط، ويمكن أن يكون حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا قومُ ربَّ مَنْ... «ربّ»: حرف جر شبيه بالزائد. «مَنْ»: اسم مبني على السكون مجرور على اللفظ بـ «رب» مرفوع على المحل على أنّه مبتدأ، «يُبغض»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «أذوادَنا»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. «رُحن»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: فاعل محله الرفع. «على بغضائه»: جار ومجرور متعلقان بـ «رُحن»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «واغتدين»: الواو: حرف عطف، «اغتدينَ»: مثل (رحن) ولكن نون (اغتدين) سكنت للضرورة.

وجملة «يا قوم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «من يبغض أذوادنا رُحن على بغضائه»: صفة لـ «من» محلها الرفع على المحل. وجملة «رُحن»: خبر المبتدأ (من) محله الرفع. وجملة «اغتدين»: معطوفة على جملة (رُحنَ).

والشاهد فيه: دخول (رب) على (مَن) وهذا دليل تنكير (من) لأن (ربّ) لا تدخل إلا على النكرة، لذا فالجملة بعد (من) صفة لها كما لاحظنا.

٣٨٦ - **التخريج**: البيت الأول لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٩؛ ولسان العرب ٢/٣٤١ (فرج)؛ وتاج العروس ٦/١٤٤ (فرج). والبيت الثاني لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠؛ والأزهيّة ص ٨٢، ٩٥؛ وحماسة البحتري ص ٢٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/١٠٨، ١١٣، ١٠/٩؛ والدرر ١/٧٧؛ وشرح

وقال آخر [من الطويل]:

٣٨٧ ـ أَلا رُبَّ مَــنْ تغتَشُّــه لــكَ نــاصِــحٍ   ومُــؤْتَمَــنٍ بــالغَيْــبِ غَيْــرِ أمــينِ

= أبيات سيبويه ٢/ ٣؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤١ (فرج)؛ وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٧، ٧٠٨؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٨٤؛ وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب ٦/ ١١٥؛ ولعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٢٨؛ وبلا نسبة في إنباه الرواة ٤/ ١٣٤؛ وأساس البلاغة ص ٣٢٧ (فرج)؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٨٦؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٨٦؛ والبيان والتبيين ٣/ ٢٦٠؛ وجمهرة اللغة ص ٤٦٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٠؛ وشرح المفصّل ٤/ ٣٥٢، ٨/ ٣٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٢٩٧؛ والمقتضب ١/ ٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨.

اللغة: ضاق بالشيء: لم يُطقه. غمّاؤها: شدّتها. فرجة: انفراج.

المعنى: تسلّحْ بالصبر، فقد تزول الشدّة من غير مشقّة، وكم من أمور تكرهها النفوس تنحلّ بأيسر السبل.

الإعراب: «**لا**»: حرف نهي. «**تضيقَنّ**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لمباشرته نون التوكيد الثقيلة في محلّ جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه وُجوباً تقديره: أنت. «**بالأمور**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «تضيقنّ». «**فقد**»: الفاء: حرف استئناف، «قَــدْ»: حرف تحقيق. «**تُكْشَفُ**»: فعل مضارع للمجهول مرفوع. «**غمّاؤها**»: نائب فاعل ومضاف إليه. «**بغيرِ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تكشف»، و «غير»: مضاف. «**احتيالِ**»: مضاف إليه مجرور. «**ربّما**»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**ما**»: نكرة بمعنى «شيء» في محلّ رفع مبتدأ، وفي محلّ جر بحرف الجرّ. «**تكره**»: فعل مضارع مرفوع. «**النفوس**»: فاعل مرفوع. «**من الأمر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تكره». «**له**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «**فرجة**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**كحلّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «فرجة»، وهو مضاف. «**العقال**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «لا تضيقنَّ»: ابتدائية لا محل لها من الاعراب. وجلة «تكشف غمّاؤها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ربّما تكره النفوس. . .» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافية. وجملة «تكره النفوس» الفعليّة: في محلّ رفع نعت لـ «ما». وجملة «له فرجة» الاسميّة: في محلّ رفع خبر المبتدأ «ما»، أو في محل جرّ صفة لـ «الأمر» لأنّه محلّى بـ «أل» الجنسيّة.

والشاهد فيهما قوله: «ربَّما» حيث دخلت «ربَّ» على «ما» مِمَّا يدلّ على أنّ «ما» قابلة للتنكير، لأنَّ «ربّ» لا تدخل إلاّ على نكرة، وجملة «تكره النفوس» صفة لِـ «ما».

٣٨٧ ـ **التخريج**: البيت لعبد الله بن همام في حماسة البحتري ص ١٧٥؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٥٢؛ والدرر ١/ ٣٠١، ٤/ ١٣٢، ٢١٣؛ ولسان العرب ٦/ ٣٢٣ (غشش)؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٢، ٢/ ٢٨، ٣٩.

اللغة: تغتشّه: تظنُّ أنه يغشك.

المعنى: إنه قد ينصحك من تخاله يغشك، وقد يغشك من تخاله أميناً.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**ربَّ**»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**مَن**»: مجرور بـ «رب» =

وقال آخر [من الطويل]:

٣٨٨ ـ أَلا رُبَّ مَـنْ قلبـي لـه اللَّـهَ نـاصِـحٌ   ومَنْ هو عندي في الظِّباء السَّوانِحِ

= مبني على السكون مجرور على اللفظ، مرفوع على المحل لأنه مبتدأ. «**تغتشُّه**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله (أنت) مستتر وجوباً، والهاء: مفعول به محله النصب. «**لك**»: جار ومجرور متعلقان بـ «ناصح». «**ناصح**»: صفة مجرورة لـ «من» على اللفظ لو كان معرباً. «**ومـؤتمـن**»: الواو: حرف عطف، «مؤتمن»: معطوف على (من). «**بالغيب**»: جار ومجرور متعلقان بـ (أمين). «**غير**»: صفة لـ (مؤتمن) مجرورة تابعة للموصوف على اللفظ. «**أمين**»: مضاف إليه محله الجر. وخبر المبتدأ (من) محذوف والتقدير: ربّ من تغتشّه، ومؤتمنٍ موجودان.

وجملة «رب من تغتشّه وربَّ مؤتمنٍ موجودان»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تغتشّه»: صفة لـ «من» محلها الرفع.

والشاهد فيه: تنكير (مَنْ) لوقوعها بعد (رب) بدليل وصفها بالنكرة (ناصِحِ).

٣٨٨ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٦١؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠٣.

اللغة: السانح من الظباء: ما مرَّ عن يمين الرامي فلم يتمكن من رميه حتى ينحرف له، فيتشاءم به، ومن العرب من يتيمَّن به لأخذه في المياسن، وقد جعله ذو الرمة مشؤوماً لمخالفة قلبها لقلبه، وهواها لقلبه وهواه.

المعنى: والله قد يوجد من أخلَصَ له قلبي، أمّا هو فمخالف لقلبي وهواي.

الإعراب: «**ألا**»: حرف تنبيه واستفتاح. «**ربَّ**»: حرف جر شبيه بالزائد. «**مَنْ**»: اسم مبني على السكون مجرور في اللفظ لو كان معرباً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**قلبي**»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بـ «ناصح». «**الله**»: منصوب بنزع الخافض، والتقدير: أحلف بالله. «**ناصِحٌ**»: خبر للمبتدأ قلبي. «**ومن**»: الواو: حرف عطف، «من»: معطوفة على (من) الأولى. «**هو**»: مبتدأ محله الرفع. «**عندي**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر، والظرف متعلّق بحال من المبتدأ «هو». «**في الظباء**»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ (هو). «**السَّوانح**»: صفة لـ «الظِّباء» مجرورة بالكسرة.

وجملة (ربَّ من قلبي ناصحٌ له مع الخبر المحذوف، والتقدير: موجودٌ): ابتدائية لا محل لها. وجملة «قلبي له ناصِحٌ»: صفة لـ «من» ومحلها الرفع. وجملة «هو في الظباء السوانح»: صفة لـ «من» الثانية محلها الرفع أيضاً. وجملة «أقسم بالله مع جواب القسم المحذوف»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تنكير (من) ووصفها بقوله (قلبي ناصِحٌ له).

هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلاّ نكرة

وذلك قولك: «هذا أوّلُ فارسٍ مُقْبِلٌ»، و «هذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ»، و «هذا خيرٌ منك مقبلٌ».

ومما يدلُّك على أنَّهن نكرةٌ أنهن مضافات إلى نكرة، وتوصَفُ بهن النكرةُ. وذلك أنَّك تقول فيما كان وصفاً: «هذا رجلٌ خيرٌ منك»، و «هذا فارسٌ أوّلُ فارسٍ»، و «هذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك».

ويُستدلُّ على أنَّهن مضافات إلى نكرة أنَّك تَصف ما بعدهنّ بما توصَفُ به النكرةُ ولا تَصفه بما توصَفُ به المعرفةُ، وذلك قولك: «هذا أوّلُ فارسٍ شُجاعٍ مقبِلٌ».

وحدّثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته يُنشِد هذا البيت، وهو قول الشمّاخ [من الطويل]:

٣٨٩ ـ وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمِ نَفْسِه   لوَصْلِ خليلٍ صارِمٌ أو معارِزُ

---

٣٨٩ ـ **التخريج**: البيت للشماخ في ديوانه ص ١٧٣؛ وسمط اللآلي ص ٤٧٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٣٦؛ والمعاني الكبير ص ١٢٥٦.

اللغة: الهضم: الظلم ونقصان الحق. والمعارز: المجانب المباين.

المعنى: إن كان خليل لا يتجاوز عن هفواتٍ من خليله لا تدوم خلتهما وسيصرمه خليله.

الإعراب: «**وكلُّ**»: الواو: بحسب ما قبلها، «كلُّ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**خليل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**غير**»: صفة لـ«كل» مرفوع بالضمة. «**هاضم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نفسه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**لوصل**»: جار ومجرور متعلقان بـ«هاضم». =

فجعله صفةً لِـ «كلّ».

وحدّثني أبو الخطّاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب يُنشِد هذا البيت [من الهزج]:

٣٩٠ - كـــأنّـــا يـــومَ قُـــرَّى إنْـ ـنَمـــا نَقتـــلُ إيّـــانَـــا
قَتَلنـــا منهُـــمُ كـــلَّ فتًـــى أَبيـــضَ حُسَّـــانَـــا

فجعله وصفاً لِـ «كلّ».

ومثل ذلك: «هذا أيُّما رجلٍ منطلقٌ»، و «هذا حَسْبُك من رجلٍ منطلقٌ».

ويدلُّك على أنه نكرة أنّك تصف به النكرةَ فتقول: «هذا رجلٌ حَسْبُك من رجلٍ»، فهو

= «**خليل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**صارمٌ**»: خبر للمبتدأ (كل) مرفوع بالضمة. «**أو معارز**»: «أو»: حرف عطف، «معارز»: معطوف على (صارم).

وجملة «كل خليل غير هاضم نفسه صارمٌ» بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه: جعل (غيرُ) صفة لـ (كل) لأنها مضافة إلى نكرة، ولو وَصَف بها المخفوض بـ «كل» لكان حسناً.

٣٩٠ - **التخريج**: البيتان لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٧٨ - ٧٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٠، ٢٨٢؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠١، ١٠٣؛ ولسان العرب ١٣/ ١١٥ (حسن)، ١٥/ ٤٣٩ (أيا).

اللغة: قُرَّى: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب (معجم البلدان ٤/ ٣٤٠ (قرى)). وحسّان: الشديد الحسن.

الإعراب: «**كأنا**»: حرف مشبّه بالفعل واسمه. «**يوم**»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «نقتل»، وهو مضاف. «**قرّى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة. «**إنّما**»: «إن»: حرف توكيد بطل عمله، و «ما»: حرف زائد كافّ. «**نقتل**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «**إيانا**»: ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «**قتلنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**منهم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «قتلنا». «**كلَّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**فتى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة. «**أبيضَ**»: نعت «كل» منصوب. «**حساناً**»: نعت «كل» منصوب.

وجملة «كأنا يوم قرى...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنما نقتل إيّانا»: في محل رفع خبر «كأنّ». وجملة «قتلنا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيهما: إجراء «حسان» على «كلّ» نعتاً له، لأنه نكرة مثله. وفي البيت الأول شاهد آخر للنحاة، هو قوله «نقتل إيانا» حيث وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل، وكان القياس أن يقول: «نقتل أنفسنا»، فاستعمل الضمير المنفصل موضع «النفس» لأنهما مترادفان.

بمنزلة «مِثْلك» و «ضاربك»، إذا أردتَ النكرةَ.

ومما يوصَف به «كلٌّ» قولُ ابنِ أَحمر [من الكامل]:

٣٩١ ـ وَلِهَتْ عليه كلُّ مُعْصِفَةٍ هَوْجاءُ ليس لِلُبِّها زَبْرُ

سمعناه ممن يَرويه مِن العرب.

ومَن قال: «هذا أوّلُ فارسٍ مقبلاً»، من قِبل أنّه لا يستطيع أن يقول: «هذا أوّلُ الفارس»، فيُدْخِلَ عليه الألفَ واللام، فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يَصفه بالنكرة، وينبغي له أن يَزعم أنّ «درهماً» في قولك: «عشرون درهماً» معرفةٌ، فليس هذا بشيء، وإنّما أرادوا من الفُرْسانِ، فحذفوا الكلامَ استخفافاً، وجعلوا هذا يُجْزِئُهم من ذلك. وقد يجوز نصبُه على نصبِ: «هذا رجلٌ منطلقاً»، وهو قول عيسى.

وزعم الخليلُ أنَّ هذا جائزٌ، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جَعَلَه حالاً ولم يَجعله وصفاً.

ومثل ذلك: «مررتُ برجلٍ قائماً»، إذا جعلتَ الممرورَ به في حال قيامٍ. وقد يجوز على هذا: «فيها رجلٌ قائماً»، وهو قول الخليل رحمه الله.

ومثل ذلك: «عليه مائةٌ بِيضاً»؛ والرفعُ الوجهُ. و «عليه مائةٌ عَيناً»[1]؛ والرفعُ الوجه.

---

٣٩١ ـ التخريج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٨٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢؛ ولسان العرب ٢/ ٣٩٤ (هوج)، ٤/ ٣١٥ (زبر)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٩٨؛ وحاشية يس ٢/ ٣٢.

اللغة: ولِهَتْ: حنّت. والمعصفة: الريح. والهوجاء: التي كأنَّ بها هوَجاً في اندفاعها وشدة إثارتها التراب، واللبُّ: العقل، والزَّبْرُ: إحكام الشيء.

المعنى: وَصف منزلاً ترددتْ عليه رياح هُوْجٌ.

الإعراب: «ولهتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بـ «وَلِهتْ». «كلُّ»: فاعل مرفوع بالضمة. «معصفة»: مضاف إليه مجرور. «هوجاء»: صفة لـ «كل» مرفوع بالضمة. «ليس»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «للُبِّها»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف، وها: مضاف إليه محله الجر. «زَبْرٌ»: اسم «ليس» مرفوع بالضمة.

وجملة «ولهت عليه كلُّ معصفة»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ليس لِلبِّها زبْرٌ»: صفة لـ «كل» محلها الرفع.

والشاهد فيه: جعله (هوجاءُ) وهي نكرة، صفة لـ (كل)، ولو وصف بها (مُعصفة) أي المجرور بـ (كل) لكان حسناً.

(١) العين: الذهب، والفضة، والدينار.

وزعم يونس أنّ ناساً من العرب يقولون: «مررتُ بماءٍ قِعْدةَ رَجُلٍ»؛ والجرُّ الوجهُ. وإنّما كان النصبُ هنا بعيداً من قبَل أنّ هذا يكون من صفة الأوّل، فكرهوا أن يجعلوه حالاً كما كرهوا أن يجعلوا «الطويل» و «الأخ» حالاً حين قالوا: «هذا زيدٌ الطويلُ»، و «هذا عمرٌو أخوك»، وألزموا صفةَ النكرةِ النكرةَ، كما ألزموا صفةَ المعرفةِ المعرفةَ؛ وأرادوا أن يجعلوا حالَ النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها[1].

وزعم مَن نَثق به أنّه سمع رؤبةَ يقول: «هذا غلامٌ لك مُقْبِلاً»، جعله حالاً ولم يجعله من اسم الأوّل.

واعلم أنَّ ما كان صفةً للمعرفةِ لا يكون حالاً يَنتصب انتصابَ النكرة، وذلك أنّه لا يَحُسن لك أن تقول: «هذا زيدٌ الطويلَ»، ولا «هذا زيدٌ أخاك»، من قِبَل أنه مَن قال هَذا فينبغي له أن يجعله صفةً للنكرة، فيقول: «هذا رجلٌ أخوك».

ومثل ذلك في القبح: «هذا زيدٌ أَسودَ الناسِ»، و «هذا زيدٌ سيِّدَ الناس»، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو.

ولو حَسُن أن يكون هذا خبراً للمعرفة، لجاز أن يكون خبراً للنكرة، فتقول: «هذا رجلٌ سيِّدَ الناس»، من قِبَل أنّ نصب «هذا رجلٌ منطلقاً» كنصب «هذا زيدٌ منطلقاً»، فينبغي لِمَا كان حالاً للمعرفة أن يكون حالاً للنكرة. فليس هكذا، ولكن ما كان صفةً للنكرة، جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالاً للمعرفة. ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرةُ، فيُلتبَس بالنكرة. ولو جاز، لقلت: «هذا أخوك عبدَ الله»، إذا كان «عبدُ الله» اسمَه الذي يُعرَف به. وهذا كلامٌ خبيث موضوع في غير موضعه. إنّما تكون المعرفةُ مبنيًّا عليها أو مبنيّةً على اسمٍ أو غير اسمٍ، وتكونُ صفةً لمعروف لتبيِّنه وتؤكِّده أو تَقطعه من غيره. فإذا أردتَ الخبر الذي يكون حالاً وقع فيه الأمر فلا تَضعْ في موضعه الاسمَ الذي جُعل لتُوضَح

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجبه العامل غير أنّ الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة، والصفة مشاكلة للفظ الأول، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول، وذلك قولك: «جاءني رجل راكب» في حال مجيئه؛ وأما المعرفة فإنّ فائدة الحال فيها غير فائدة الصفة، فإذا قلت: «جاءني زيد أمس راكباً» فـ«الركوب» في حال مجيئه لا في حال إخبارك. وجعل سيبويه «أول فارس مقبلاً» في باب الحال، كقولك: «هذا رجل منطلقاً» ليحقق تنكير «أوّل فارس»، إذ محلّه في الإعراب والحال الذي بعده، كمحلّ «رجل» من «هذا رجل».

المعرفة أو تُبيِّنَ به. فالنكرةُ تكون حالاً وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطَبُ قبل ذلك.

فهذا أمرُ النكرة، وهذا أمر المعرفة، فأَجْرِه كما أَجرَوه، وضَعْ كلَّ شيء موضعَه.

هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصَفُ ولا تكون وصفاً

وذلك قولك: «مررتُ بكلٍّ قائماً»، و «مررتُ ببَعْضٍ قائماً وببعضٍ جالساً». وإنَّما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفَيْنِ، لأنَّه لا يَحسن لك أن تقول: «مررتُ بكلٍّ الصالِحينَ»، ولا «ببعضٍ الصالحينَ». قَبُحَ الوصفُ حين حذفوا ما أضافوا إليه، لأنَّه مخالِفٌ لما يضاف، شاذٌّ منه، فلم يجرِ في الوصف مجراه. كما أنَّهم حين قالوا: «يا أَللَّهُ»، فخالفوا ما فيه الألفُ واللام، لم يَصلوا ألفَه وأَثبتوها.

وصار معرفةً لأنَّه مضاف إلى معرفة، كأنَّك قلت: «مررتُ بكلّهم وببعضهم»، ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه، فجاز ذلك كما جاز: «لاهِ أبوك»، تريد: «لله أبوك»، حذفوا الألف واللامينِ[1]. وليس هذا طريقةَ الكلام، لأنَّه ليس من كلامهم أن يُضمروا الجارّ.

ومثله في الحذف: «لا عليك»، فحذفوا الاسم. وقال: «ما فيهم يَفضلك في شيء»، يريد: «ما أَحَدٌ يَفضلك»، كما أراد: «لا بأْسَ عليك» أو نحوَه. والشواذُّ في كلامهم كثيرةٌ.

ولا يكونان وصفاً كما لم يكونا موصوفينِ، وإنما يوضَعان في الابتداءِ أو يُبْنيانِ على اسمٍ أو غيرِ اسمٍ.

فالابتداء نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿وكُلٌّ أَتوهُ دَاخِرينَ﴾[2]. فأمّا «جميعٌ» فيجري مجرى

---

(١) قال السيرافي: اللامان المحذوفان عند سيبويه: لام الجرّ واللام التي بعدها. وقال محمد بن يزيد: لام الجرّ هي هذه المبقّاة، وكانت أولى بالتبقية عنده لأنّها دخلت لمعنى. وفُتحت لام الجرّ، لأنّ لام الجرّ في الأصل مفتوحة. والصواب عندنا ما قال سيبويه.

(٢) النمل: ٨٧.

«رجلٍ» ونحوه في هذا الموضع. قال الله عزّ وجلّ: ﴿وإنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرونَ﴾[1]، وقال: «أتيته والقومُ جميعٌ»؛ وسمعته من العرب، أي: مجتمِعون.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنه يَستضعِف أن يكون «كلُّهم» مبنيًّا على اسم أو على غيرِ اسم، ولكنّه يكون مبتدأ أَو يكون «كلُّهم» صفةً. فقلتُ: ولِمَ استَضعفتَ أن يكون مبنيًّا؟ فقال: لأنَّ موضعه في الكلام أن يُعَمَّ به غيرُه من الأسماء بعدما يُذكَر فيكونُ «كلُّهم» صفةً أو مبتدأً. فالمبتدأ قولك: «إنّ قومَك كلُّهم ذاهبٌ»، أو ذُكر قومٌ فقلتَ: «كلُّهم ذاهبٌ». فالمَبتدأُ بمنزلة الوصف؛ لأنّك إنّما ابتدأتَ بعد ما ذكرتَ ولم تَبنه على شيء، فعممتَ به.

وقال: «أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ حَسَنٌ»، و «أكلتُ كلَّ شاةٍ» ضعيفٌ؛ لأنهم لا يَعُمُّون هكذا فيما زعم الخليل، رحمه الله. وذلك أنَّ كلّهم إذا وقع مَوْقِعاً يكون الاسمُ فيه مبنيًّا على غيره، شُبِّه بـ «أجمعين» و «أنفِسهم» و «نَفسِه»، فأُلحق بهذه الحروف، لأنّها إنّما توصَفُ بها الأسماء ولا تُبْنَى على شيء. وذاك أنَّ موضعَها من الكلام أن يُعَمَّ ببعضها، ويؤكَّدَ ببعضها بعد ما يُذكَر الاسمُ؛ إلاّ أنَّ «كلَّهم» قد يجوز فيها أن تُبْنَى على ما قبلها، وإن كان فيها بعضُ الضَّعْفِ؛ لأنّه قد يُبتدأُ به، فهو يُشبِه الأسماء التي تُبْنَى على غيرها. و «كِلاهما» و «كِلْتاهما» و «كلّهنّ» يجرين مجرى «كلّهم»، وأما «جميعهم» فقد يكون على وجهين: يوصَفُ به المضمَرُ والمظهَر كما يوصَف بـ «كلهم»، ويُجْرَى في الوصف مجراه، ويكون في سائر ذلك بمنزلة «عامّتهم» و «جماعتهم»، يُبتدأ ويُبْنَى على غيره؛ لأنّه يكون نكرةً تَدخله الألفُ واللام، وأمّا «كلُّ شيءٍ»، و «كلُّ رجلٍ» فإنما يبنَيانِ على غيرهما؛ لأنّه لا يوصَف بهما.

والذي ذكرتُ لك قولُ الخليل، ورأينا العربَ توافِقُه بعد ما سمعناه منه.

---

(١) يس: ٣٢.

هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة

وذلك قولك: «هذا راقودٌ خَلاًّ»، و «عليه نِحْيٌ سَمْناً». وإن شئت قلت: «راقودُ خَلٍّ»، و «راقودٌ من خلٍّ»[(١)].

وإنّما فررتَ إلى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك: «بصحيفةٍ طِينٌ خاتَمُها»؛ لأنَّ «الطين» اسم وليس ممَّا يوصَف به، ولكنه جوهرٌ يضاف إليه ما كان منه. فهكذا مَجرى هذا وما أشبهه.

ومن قال: «مررتُ بصحيفة طينٍ خاتَمُها»، قال: «هذا راقودُ خَلٍّ»، و «هذه صُفَّةُ خَزٍّ».

وهذا قبيحٌ أُجرِيَ على غير وجهه، ولكنه حَسَنٌ أن يُبْنَى على المبتدأ ويكون حالاً. فالحالُ قولك: «هذه جُبّتُك خَزًّا». والمبنيُّ على المبتدأ قولك: «جُبّتُك خزٌّ». ولا يكون صفةً فيُشبِه الأسماءَ التي أُخذت مِن الفعل، ولكنّهم جعلوه يَلي ما يَنصب ويَرفع وما يَجَرُّ. فأَجْرِه كما أجروه، فإنّما فعلوا به ما يُفعَل بالأسماء، والحالُ مفعولٌ فيها. والمبنيُّ على المبتدأ بمنزلة ما ارتَفع بالفعل، والجارُّ بتلك المنزلة، يَجري في الاسم مجرى الرافع والناصب.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: «راقود» و «نحي» مقدار ينتصب ما بعدهما إذا نوّنتهما كما ينتصب ما بعد «أحد عشر» و «عشرين» وإن أضفتهما فبمنزلة «مئة درهم» و «ألف ثوب»، ولم يذكر سيبويه نصبه من أيّ وجه إلاّ أنّ القياس يُوجب ما ذكرته. وجعل سيبويه «هذه جبَّتُك خزًّا» حالاً لأنّ «الجبَّة» ليست بمقدار يقدّر به الخزّ، وخطأه أبو العباس محمد بن يزيد، وقال: إنما هو تمييز.

هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو

وذلك قولك: «هو ابنُ عَمِّي دِنْياً»، و «هو جارِي بَيْتَ بَيْتَ». فهذه أحوالٌ قد وقَع في كلّ واحدٍ منها شيءٌ. وانتَصب لأنَّ هذا الكلام قد عَمل فيها كما عمل «الرجلُ» في «العِلْم» حين قلت: «أنت الرَّجلُ عِلْماً». فـ «العلم» منتصِبٌ على ما فسّرتُ لك، وعمل فيه ما قبله كما عمل «عشرون» في «الدرهم»، حين قلت: «عشرون درهماً»؛ لأنَّ «الدرهم» ليس من اسم «العشرين» ولا هو هي.

ومثل ذلك: «هذا درهمٌ وَزْناً». ومثل ذلك: «هذا حَسيبٌ جِدًّا». ومثل ذلك «هذا عربيٌّ حَسْبَهُ». حدّثنا بذلك أبو الخطّاب عمن نثق به من العرب. جَعَلَه بمنزلة «الدِّنْي» والوَزْن، كأنه قال: «هو عربيٌّ اكتفاءً». فهذا تمثيلٌ ولا يتكلَّم به، ولزمْته الإضافةُ كما لزمتْ «جَهْده» و «طاقَته».

وما لم يُضَف من هذا ولم تَدخله الألفُ واللام، فهو بمنزلةِ ما لم يُضَف فيما ذكرنا من المصادر، نحو: «لقيتُه كِفاحاً»، و «أتيتُه جِهاراً».

ومثل ذلك: «هذه عشرون مِراراً»،و «هذه عشرون أضعافهما».

وزعم يونسُ أنَّ قوماً يقولون: «هذه عشرون أَضعافُها»، و «هذه عشرون أضعافٌ»، أي: مضاعَفةٌ. والنصبُ أكثرُ.

ومثل ذلك: «هذا درهمٌ سَواءٌ»، كأنه قال: «هذا درهمٌ استواءً». فهذا تمثيل وإن لم يتكلَّم به. قال عزّ وجلّ: ﴿في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَواءً لِلسَّائِلينَ﴾[1]. وقد قرأ ناسٌ: ﴿في أَرْبَعَةِ

---

(١) فصلت: ١٠.

أَيَّامٍ سَواءٍ﴾[1]. قال الخليل: جعله بمنزلة «مستوياتٍ».

وتقول: «هذا درهمٌ سَوَاءٌ»، كأنك قلت: «هذا درهمٌ تامٌّ».

---

(١) هذه قراءة يعقوب، والحسن، وزيد بن عليّ، وابن أبي إسحاق، وعمرو بن عبيد، وعيسى.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/ ٦٥؛ والبحر المحيط ٧/ ٤٨٦؛ وتفسير القرطبي ١٥/ ٣٤٣؛ والكشاف ٣/ ٤٤٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٦٦.

وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو[(١)]

وذلك قولك: «هذا عربيٌّ مَحْضاً»، و «هذا عربيٌّ قَلْباً»، فصار بمنزلة «دِنْياً» وما أشبهه من المصادر وغيرها.

والرفعُ فيه وجهُ الكلام، وزعم يونس ذلك. وذلك قولك: «هذا عربيٌّ مَحْضٌ»، و «هذا عربيٌّ قَلْبٌ»، كما قلت: «هذا عربيٌّ قُحٌّ»، ولا يكون «القُحُّ» إلاّ صفةً.

ومما يَنتصب على أنه ليس من اسم الأوّل ولا هو هو، قولك: «هذه مائةٌ وَزْنَ سبعةٍ ونَقْدَ الناسِ»، و «هذه مائةٌ ضَرْبَ الأميرِ»، و «هذا ثوبٌ نَسْجَ اليَمَنِ»، كأنه قال: «نَسْجاً»، و «ضَرْباً، و «وَزْناً». وإن شئت قلت: «وَزْنُ سبعة».

قال الخليل، رحمه الله: إذا جعلتَ «وَزْنَ» مصدراً، نصبتَ، وإن جعلته اسماً، وصفتَ به، وشبَّه ذلك بـ«الخلق»، قال: قد يكون «الخَلْق» المصدرَ ويكون «الخَلْق» المخلوقَ، وقد يكون «الحَلب» الفعلَ و «الحَلَب» المحلوبَ، فكأَنَّ «الوَزْن» ههنا اسمٌ، وكأنَّ «الضرب» اسمٌ، كما تقول: «رجلٌ رِضاً» و «امرأةٌ عَدْلٌ» و «يومٌ غَمٌّ»، فيصيرُ هذا الكلام صفةً. وقال: أَستقِبحُ أنْ أقول: «هذه مائة ضَرْبُ الأمير»، فأَجعل «الضربَ» صفةً،

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: الاسم الذي هو هو اسمان: أحدهما هو الآخر، ولو عبَّرنا عن كلّ واحد بـ«الآخر»، كان له اسماً، والذي هو من اسمه أن يكون محمولاً على إعرابه، وذلك النعت وما كان من الحال من أسماء الفاعلين كقولنا: «هذا زيدٌ ذاهباً»، فهو هو، وما كان مصدراً لم تقل: هو هو، وكقولك: «هو ابن عمّي دِنْيا»، و «دِنْياً» منصوب على الحال، والعامل فيه معنى: ابن عمّي، كأنه قال: «يناسبني دانياً».

فيكونَ نكرةً وُصفتْ بمعرفةٍ، ولكنْ أَرفعُه على الابتداء، كأنّه قيل له: ما هي؟ قال: «ضربُ الأمير». فإنْ قال: «ضربُ أميرٍ» حسُنَت الصفةُ؛ لأنّ النكرة توصفُ بالنكرة.

واعلمْ أنَّ جميع ما يَنتصب في هذا الباب يَنتصب على أنه ليس من اسم الأوّل ولا هو هو. والدليل على ذلك أنّك لو ابتدأت اسماً، لم تَستطع أن تَبنيَ عليه شيئاً مما انتَصب في هذا الباب؛ لأنه جَرى في كلام العرب أنّه ليس منه ولا هو هو. لو قلتَ: «ابنُ عَمِّي دنْيٌ وعربيٌّ جِدٌّ»، لم يجز ذلك، فإذا لم يَجُز أن يُبْنَى على المبتدأ، فهو من الصفة أَبعدُ؛ لأنَّ هذه الأجناس التي يضاف إليها ما هو منها ومن جَوهرها ولا تكون صفةً، قد تُبْنَى على المبتدأ كقولك: «خاتَمُكَ فضّة»، ولا تكون صفةً.

فما انتَصب في هذا الباب فهو مصدر أو غيرُ مصدر قد جُعل بمنزلة المصدر، وانتصبا من وجهٍ واحد.

واعلم أنَّ الشيء يوصَف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه، وذلك قولك: «هذا زيدٌ الطويلُ». ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: «هذا زيدٌ ذاهباً». ويوصَف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك: «هذا درهمٌ وَزْناً»، لا يكون إلاّ نصباً.

هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله[1]

وذلك قولك: «هذا قائماً رجلٌ»، و «فيها قائماً رجلٌ». لمّا لم يجز أن توصَف الصِّفة بالاسم، وقبُح أن تقول: «فيها قائمٌ»، فتَضعَ الصفةَ موضع الاسم، كما قبح «مررتُ بقائمٍ»، و «أتاني قائمٌ»، جعلتَ «القائم» حالاً وكانَ المبنيُّ على الكلام الأوّل ما بعده.

ولو حَسُن أنْ تقول: «فيها قائمٌ»، لجاز فيها «قائمٌ رجلٌ»، لا على الصفة، ولكنّه كأنّه لمّا قال: «فيها قائمٌ»، قيل له: مَنْ هو؟ وما هو؟ فقال: «رجلٌ» أو «عبدُ الله». وقد يجوز على ضعفه.

وحُمل هذا النصبُ على جوازِ «فيها رجلٌ قائماً»، وصار حين أُخّر وجه الكلام، فِراراً من القبح. قال ذو الرّمة [من الطويل]:

٣٩٢ ـ وتَحتَ العَوالي في القَنَا مستظِلةً ظِباءٌ أعارتْها العُيونَ الجآذِرُ

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجري عليه، ويجوز نصب صفته على الحال، والعامل في الحال شيء متقدّم لذلك المنكور، ثم تتقدَّم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضتْ لشاعر إلى تقديم تلك الصفة، ويكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن لا تحمل على الحال، ويجوز حملها على الحال، والعامل فيه إمّا التنبيه في نحو «هذا رجل قائماً»، أو الظرف في نحو «في الدار رجل قائماً».

٣٩٢ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٢؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٦٤.

اللغة: عوالي القنا: صدورها،والقنا: الرماح. والجآذر: جمع جُؤذر وهو ولد البقرة الوحشية.

المعنى: وصف نساء سُبِيْنَ فصرن تحت عوالي الرماح وفي قبضتها وشبه عيون النسوة بعيون الجآذر. وشبه النسوة عامة بالظباء. =

وقال الآخَر [من الطويل]:

٣٩٣ ـ وبـالجِسْـم مِنّـي بَيِّنـاً لـو عَلِمْتِـهِ شُحـوبٌ وإن تَستشهِـدي العَيْـنَ تَشْهَـدِ

وقال كُثَيِّرٌ [من مجزوء الوافر]:

٣٩٤ ـ لعـزَّة مـوحِشـاً طَلَـلُ [يلـوحُ كـأنَّـهُ خَلَـلُ]

الإعراب: «**وتحت**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**تحت**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالخبر المقدم. «**العوالي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل. «**في القنا**»: بدل من (تحت). «**مستظلة**»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «**ظباءٌ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**أعارتها**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وها: مفعول به محلها النصب. «**العيون**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الجآذر**»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «تحت العوالي ظباءٌ»: بحسب (الواو). وجملة «أعارتها الجآذر»: صفة لـ «ظباءٌ» محلها الرفع.

والشاهد فيه: نصب «مستظِلّة» على الحال بعد أن كانت صفة لـ «ظباءٌ» متأخرة فلما تقدَّمت، وجَب نصبها على الحال، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف.

٣٩٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٢؛ والمقاصد النحوية ٣/١٤٧.

اللغة: البيّن: الظاهر. الشحوب: تغيّر اللون.

المعنى: إنّ حبّي لك قد أثّر على جسمي وغيّر لونه، فلو رأيته لأخذتك الشفقة عليّ، واسألي عينيّ تخبرانك بذلك.

الإعراب: «**وبالجسم**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**بالجسم**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. «**منّي**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «الجسم». «**بيّناً**»: حال من «شحوب». «**لو**»: حرف تمنٍّ. «**علمته**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**شحوب**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**وإن**»: الواو: حرف عطف، «**إن**»: شرطيّة جازمة. «**تستشهدي**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، والياء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**العين**»: مفعول به. «**تشهد**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي».

وجملة «وبالجسم مني شحوب»: بحسب ما قبلها. وجملة «**علمته**»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن تستشهدي»: معطوفة على جملة سابقة. وجملة «تشهد»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، أو بـ «إذا».

والشاهد فيه قوله: «بيّناً» حيث وردت الحال نكرة من «شحوب»، والذي سوّغ ذلك تقدّم الحال على صاحبها.

٣٩٤ ـ **التخريج**: البيت لكثيّر عزّة في ديوانه ص ٥٠٦؛ وخزانة الأدب ٣/٢١١؛ وشرح التصريح ١/٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٤٩؛ ولسان العرب ٦/٣٦٨ (وحش)؛ والمقاصد =

وهذا كلامٌ أكثره يكون في الشعر وأقلُّ ما يكون في الكلام.

واعلم أنَّه لا يقال: «قائماً فيها رجلٌ». فإن قال قائلٌ: أَجْعلُه بمنزلة «راكباً مَرَّ زيدٌ»، و «راكباً مرَّ الرجلُ»، قيل له: فإنّه مثلُه في القياس، لأنَّ «فِيها» بمنزلة «مَرَّ»، ولكنَّهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأنَّ «فِيها» وأخواتها لا يتصرّفْن تصرُّفَ الفعل، وليس بفعل، ولكنَّهم أُنزلن منزلةَ ما يستغني به الاسمُ مِن الفعل. فأَجرِه كما أجرته العربُ واستَحسنتْ.

ومن ثَمَّ صار «مررتُ قائماً برجلٍ» لا يجوز، لأنَّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعاملُ الباءُ. ولو حَسُن هذا، لحسن «قائماً هذا رجلٌ».

فإن قال: أقول: «مررتُ بقائماً رجلٍ»، فهذا أخبثُ، من قِبَل أنه لا يُفصَل بين الجارّ والمجرور، ومن ثم أُسقطَ «رُبَّ قائماً رجلٍ». فهذا كلامٌ قبيح ضعيف؛ فاعرفْ قبحَه، فإنَّ إعرابَه يسيرٌ. ولو استَحسنَّاهُ، لقلنا هو بمنزلة «فيها قائماً رجلٌ»، ولكنّ معرفة قبحه أَمثلُ من إعرابه.

وأمّا «بكَ مأخوذٌ زيدٌ» فإنَّه لا يكون إلاّ رفعاً، من قبل أنَّ «بِكَ» لا تكون مستقَرًّا لِـ «الرجل». ويدلّك على ذلك أنه لا يَستغني عليه السكوتُ. ولو نصبتَ هذا، لنصبتَ «اليومَ منطلقٌ زيدٌ»، و «اليومَ قائمٌ زيدٌ».

= النحوية ٣/ ١٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ٣١٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٣؛ والخصائص ٢/ ٤٩٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٦٤، ١٨٢٥؛ وشرح قطر الندى ص ٢٣٦؛ ولسان العرب ١١/ ٢٢٠ (خلل)؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٥، ٢/ ٤٣٦، ٦٥٩.

اللغة والمعنى: الموحش: المقفر. الطلل: ما بقي شاخصاً من آثار الدار. الخلل: ج الخلّة، وهي الجلدة المنقوشة. يصف الشاعر منزل حبيبته الذي أصبح مقفراً بعد ارتحالها عنه، وهو الآن شبيه بالخلل.

الإعراب: **لعزّة**: اللام حرف جرّ، عزّة: اسم مجرور بالفتحة، والجار والمجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. **موحشاً**: حال منصوب. **طلل**: مبتدأ مؤخّر. **يلوح**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل... هو. **كأنّه**: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير في محلّ نصب اسم «كأن». **خلل**: خبر «كأنّ» مرفوع.

وجملة (لعزّة موحشاً طلل) ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة (يلوح...) صفة لـ «طلل». وجملة (كأنّه خلل) صفة لـ «طلل» أيضاً.

والشاهد فيه قوله: «لميّة موحشاً طللُ» حيث نصب «موحشاً» على الحال، وكان أصله صفة لِـ «**طلل**» فتقدّمت على الموصوف، فصارت حالاً.

وإنّما ارْتفع هذا لأنه بمنزلةِ «مأخوذٌ زيدٌ». وتأخيرُ الخبر على الابتداء أقوى، لأنه عاملٌ فيه.

ومثل ذلك: «عليك نازلٌ زيدٌ»؛ لأنّك لو قلت: «عليكَ زيدٌ»، وأنت تريد النزولَ، لم يكن كلاماً.

وتقول: «عليك أميراً زيدٌ»، لأنه لو قال: «عليك زيدٌ» وهو يريد الإمْرةَ، كان حسناً. وهذَا قليلٌ في الكلام كثيرٌ في الشعر، لأنه ليس بفعل. وكلَّما تقدّم، كان أضعفَ له وأَبعدَ، فمن ثَمَّ لم يقولوا: «قائماً فيها رجلٌ»، ولم يَحسن حُسْنَ: «فيها قائماً رجلٌ».

هذا باب ما يثنَّى فيه المستقر توكيداً

وليست تثنيتُه بالتي تَمنع حالَه قبل التثنية، ولا النصبَ ما كان عليه قبل أن يثنَّى[1].

وذلك قولك: «فيها زيدٌ قائماً فيها». فإنَّما انتَصب «قائم» باستغناء «زيدٍ» بـ «فيها». وإن زعمتَ أنّه انتَصب بالآخِر فكأنَّك قلت: «زيدٌ قائماً فيها». فإنَّما هذا كقولك: «قد ثبت زيدٌ أميراً قد ثبت»، فأَعدتَ «قد ثبت» توكيداً، وقد عمل الأوّلُ في «زيد» وفي «الأمير».

ومثله في التوكيد والتثنية: «لقيتُ عَمْراً عمرًا».

فإن أردتَ أن تُلغِيَ «فِيها»، قلتَ «فيها زيدٌ قائمٌ فيها»، كأنه قال: «زيدٌ قائمٌ فيها فيها»، فيصير بمنزلة قولك: «فيك زيدٌ راغبٌ فيك».

وتقول في النكرة: «في دارك رجلٌ قائمٌ فيها»، فيجري «قائم» على الصفة.

وإن شئت، قلت: «فيها رجلٌ قائماً فيها» على الجَواز، كما يجوز «فيها رجلٌ قائماً». وإن شئت، قلت: «أخوك في الدار ساكنٌ فِيها»، فتَجعل «فيها» صفةً لِـ «الساكن».

ولو كانت التثنيةُ تَنصب، لنصبتْ في قولك: «عليك زيدٌ حريصٌ عليك»، ونحو هذا مما لا يُستغنَى به.

---

(١) قال السيرافي: جعل سيبويه تثنية الظروف، وهي تكريرها، بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ، وجعل التكرير توكيداً للأول، لا يغيّر شيئاً من حكمه فيما يكون خبراً وما لا يكون خبراً. وقال الكوفيّون: ما كان من الظروف خبراً إذا كرّرته وجب النصب في الصفة، وإن لم تكرره، فأنت مخيَّر بين النصب والرفع. واحتجّوا في المكرر بقوله تعالى: ﴿وأمّا الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها﴾ [هود: ١٠٨].

فإن قلت: قد جاءَ: ﴿وأَمَّا الَّذينَ سَعِدوا فَفِي الجَنَّةِ خالِدينَ فِيهَا﴾[1] فهو مثلُ ﴿إنَّ المُتَّقين في جَنَّاتٍ وعُيُونٍ. آخِذِينَ﴾[2] وفي آية أخرى: ﴿فاكِهِينَ﴾[3].

---

(١) هود: ١٠٨.

(٢) الذاريات: ١٥ ـ ١٦.

(٣) الطور: ١٨.

هذا باب الابتداء

فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتُدِىءَ ليُبْنَى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلاّ بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأُ الأوّلُ والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه.

واعلم أنَّ المبتدأ لا بدَّ له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئاً هو هو، أو يكونَ في مكان أو زمان. وهذه الثلاثةُ يُذْكَرُ كلُّ واحدٍ منها بعدما يُبتدأُ.

فأمّا الذي يُبْنَى عليه شيءٌ هو هو فإنَّ المبنيَّ عليه يَرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: «عبدُ الله منطلقٌ»؛ ارتفع «عبدُ الله» لأنه ذُكر ليُبْنَى عليه «المنطلق»، وارتَفع «المنطلقُ» لأنّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنه يَستقبح أن يقول: «قائمٌ زيدٌ»، وذاك إذا لم تَجعل «قائماً» مقدّماً مبنيًا على المبتدأ، كما تؤخِّر وتقدِّم فتقولُ: «ضَرَبَ زيداً عمرٌو»، و «عمرٌو» على «ضَرَبَ» مرتفِعٌ. وكان الحدُّ أن يكون مقدّماً ويكون «زيدٌ» مؤخَّراً. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّماً. وهذا عربيٌّ جيِّد. وذلك قولك: «تميميٌّ أنا»، و «مشنوءٌ مَن يَشْنَؤُكَ»، و «رجلٌ عبدُ الله»، و «خَزٌّ صُفَّتُكَ».

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: «يقوم زيدٌ» و «قام زيدٌ»، قُبح، لأنه اسمٌ. وإنما حُسن عندهم أن يَجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولاً في «ضارب» حتى يكون محمولاً على غيره فتقولُ: «هذا ضاربٌ زيداً» و «أنا ضاربٌ زيداً»، ولا يكون «ضاربٌ زيداً»

على «ضربتُ زيداً» و «ضربتُ عَمْرًا»[1].

فكما لم يجز هذا كذلك، استقبحوا أن يَجري مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم فَصل، وإن كان موافِقاً له في مواضِعَ كثيرةٍ؛ فقد يوافِق الشيءُ الشيءَ ثم يخالِفه، لأنه ليس مثلَه.

وقد كتبنا ذلك فيما مضى، وستراه فيما تستقبل إن شاء الله.

---

(١) قال السيرافي: يريد أنّ قولك: «قائم زيد» قبيح إن أردت أن تجعل «قائم» المبتدأ، و «زيد» خبره أو فاعله. وليس بقبيح أن تجعل «قائم» خبراً مقدّماً، والنيّة فيه التأخير، كما تقول: «ضرب زيداً عمرو» والنيّة تأخير «زيد» الذي هو مفعول، وتقديم «عمرو» الذي هو فاعل.

هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدّ مسدّه

لأنّه مستقَرٌّ لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتّى رَفَعَه هو الذي عمل فيه حِين كان قبله؛ ولكن كلُّ واحد منهما لا يُستغنَى به عن صاحبه، فلما جُمعا، استَغنَى عليهما السكوتُ، حَتَّى صارا في الاستغناء كقولك: «هذا عبدُ الله».

وذلك قولك: «فيها عبدُ الله». ومثله: «ثَمَّ زيدٌ»، و «ههنا عمرٌو»، و «أَيْنَ زيدٌ»، و «كَيْفَ عبدُ الله»، وما أشبه ذلك.

فمعنى: «أَيْنَ»: في أيِّ مكانٍ، و «كيفَ»: على أيّة حالةٍ. وهذا لا يكون إلاّ مبدوءاً به قبل الاسم؛ لأنَّها من حروف الاستفهام[1]، فشُبّهت بـ«هل» وألِف الاستفهام؛ لأنهن يستغنين عن الألف، ولا يكنَّ كذا إلاّ استفهاماً.

(١) يعني: كلمات الاستفهام، فمن معنى «الحرف»: الكلمة، و «أين» و «كيف» اسما استفهام.

هذا باب من الابتداء يُضمَر فيه ما بُني على الابتداء

وذلك قولك: «لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا».

أمَّا «لكانَ كذا وكذا» فحديثٌ معلَّقٌ بحديثِ «لَوْلاَ». وأمَّا «عبد الله» فإنَّه من حديث «لَوْلاَ»، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: «أَزيدٌ أخوك»، إنَّما رفعتَه على ما رفعتَ عليه «زيدٌ أخوك». غيرَ أنَّ ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ. وكأنَّ المبنيَّ عليه الذي في الإضمار: كان في مكان كذا وكذا، فكأنَّه قال: «لولا عبدُ الله كان بذلك المكان»، و «لولا القِتالُ كان في زمان كذا وكذا»، ولكنّ هذا حُذف حينَ كثُر استعمالُهم إيَّاه في الكلام كما حُذف الكلامُ من «إمَّا لاَ»، زعم الخليل، رحمه الله؛ أنَّهم أرادوا إن كنتَ لا تفعلُ غيرَه، فافعلْ كذا وكذا إمّا لا، ولكنَّهم حذفوه لكثرته في الكلام.

ومثل ذلك «حينئذٍ، الآنَ»، إنما تريدُ: واسمع الآن. «وما أَغْفَلَه عنك شيئاً»، أي: دَعِ الشكَّ عنك، فحُذف هذا لكثرة استعمالهم[1].

وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثيرٌ. ومن ذلك: «هلْ من طعامٍ»؟ أي: هل من طعامٍ في زمانٍ أو مكانٍ، وإنما تُريد: هل طعامٌ، فـ «مِن طعامٍ» في موضع «طعامٌ»، كما كان «ما أتاني من رَجُلٍ» في موضعِ «ما أتاني رجلٌ». ومثله جوابُه: «ما من طعامٍ».

(١) قال السيرافي: لم يفسَّر هذا الحرف فيما مضى إلى أن مات المبرد، وفسَّره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال: معناه على كلام تقدَّم، كأنَّ قائلاً قال: «زيد ليس بغافل عني»، فقال المجيب: «بلى، ما أغفله عنك، انظر شيئاً»، أي: تفقَّدْ أمرك. فاحتجّ به على الحذف. يريد حذف «انظر» الناصب «شيئاً».

هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمراً
ويكون المبنيُّ عليه مظهَراً

وذلك أنك رأيت صورةَ شخصٍ، فصار آيةً لك على معرفة الشخص، فقلت: «عبدُ الله وربِّي»، كأنك قلت: «ذاك عبدُ الله»، أو «هذا عبدُ الله». أو سمعتَ صوتاً، فعرفتَ صاحبَ الصوت، فصار آيةً لك على معرفته، فقلتَ: «زيدٌ وربِّي». أو مَسِسْتَ جَسَداً، أو شَمِمْتَ رِيحاً، فقلت: «زيدٌ»، أو «المِسْكُ». أو ذُقْتَ طعاماً، فقلت: «العَسَلُ».

ولو حُدِّثتَ عن شمائل رجلٍ، فصار آيةً لك على معرفته، لقلت: «عبدُ الله». كأنَّ رجلاً قال: «مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين بارٍّ بوالدَيْه»، فقلت: «فلانٌ واللَّهِ».

هذا باب الحروف الخمسة التي تَعملُ فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده[1]

وهي من الفعل بمنزلة «عِشْرينَ» من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تَصَرَّفُ تصرُّفَ الأفعالِ كما أنَّ «عشرين» لا تَصرّفُ تصرُّفَ الأسماء التي أُخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال: بمنزلة الأسماء التي أُخذت من الأفعال وشُبّهت بها في هذا الموضع، فنصبتَ «دِرْهماً» لأنَّه ليس من نَعتْها ولا هي مضافةٌ إليه، ولم ترد أن تَحمل «الدرهم» على ما حُمل «العشرون» عليه، ولكنه واحدٌ بيِّن به العددُ، فعَملتْ فيه كعمل «الضارب» في «زيدٍ»، إذا

(١) انظر مبحث «إنّ» في الجنى الداني ص ٣٩٣ ـ ٤٠٢؛ وحروف المعاني ص ٣٠ ـ ٣٢؛ ورصف المباني ص ١١٨ ـ ١٢٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٦ ـ ٣٨؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٥ ـ ٣٤٨؛ وموسوعة الحروف ص ١٣٧ ـ ١٤١.

وانظر مبحث «أنّ» في الجنى الداني ص ٤٠٢ ـ ٤١٨؛ وحروف المعاني ص ٥٦ ـ ٥٧؛ ورصف المباني ص ١٢٥ ـ ١٢٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٩ ـ ٤٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٩ ـ ٣٥٧؛ وموسوعة الحروف ص ١٥٠ ـ ١٥٧.

وانظر مبحث «لكنّ» في الجنى الداني ص ١٦٥ ـ ٦٢٠؛ ورصف المباني ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣؛ وجواهر الأدب ص ٤٢٩؛ وموسوعة الحروف ص ٣٩٨ ـ ٤٠٠.

وانظر مبحث «لَيْتَ» في الجنى الداني ص ٤٩١ ـ ٤٩٣؛ ورصف المباني ص ٢٩٨ ـ ٣٠٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩؛ وموسوعة الحروف ص ٤١٨ ـ ٤٢٠.

وانظر مبحث «لعَلّ» في الأزهية ص ٢١٧ ـ ٢١٨؛ والجنى الداني ص ٥٧٩ ـ ٥٨٦؛ وحروف المعاني ص ٣٠؛ ورصف المباني ص ٣٧٣ ـ ٣٧٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١٦ ـ ٣٢٢؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٠ ـ ٤٠٣؛ وموسوعة الحروف ص ٣٩٥ ـ ٣٩٧.

وانظر مبحث «كأنَّ» في الجنى الداني ص ٥٦٨ ـ ٥٧٦؛ وحروف المعاني ص ٢٨ ـ ٢٩؛ ورصف المباني ص ٢٠٨ ـ ٢١١؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٠٨ ـ ٢١١؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٩؛ وموسوعة الحروف ص ٣٤٣ ـ ٣٤٧.

قلت: «هذا ضاربٌ زيداً»، لأن «زيداً» ليس من صفة «الضارب»، ولا محمولاً على ما حُمل عليه «الضاربُ».

وكذلك هذه الحروفُ، منزلتُها من الأفعال. وهي «إِنَّ»، و «لَكِنَّ»، و «لَيْتَ»، و «لَعَلَّ»، و «كَأَنَّ».

وذلك قولك: «إنّ زيداً منطلقٌ»، و «إنّ عمراً مسافِرٌ»، و «إنَّ زيداً أَخوك». وكذلك أَخواتُها.

وزعم الخليل أنّها عَمِلتْ عملين: الرفعَ والنصبَ، كما عَملتْ «كانَ» الرفع والنصبَ حين قلتَ: «كانَ أخاكَ زيدٌ». إلاَّ أنَّه ليس لك أن تقول: «كأنَّ أَخوك عبدَ الله»، تريد: كأنّ عبدَ الله أخوك، لأنَّها لا تَصرّفُ تصرُّفَ الأفعال، ولا يُضمَر فيها المرفوعُ كما يضمَرُ في «كانَ». فمن ثَمَّ فرَقوا بينهما كما فرَقوا بين «ليْسَ» و «ما»، فلم يُجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال.

وتقول: «إنّ زيداً الظريفَ منطلقٌ»، فإنْ لم تذكر «المنطلق»، صار «الظريف» في موضع الخبر كما قلت: «كان زيدٌ الظريفُ ذاهباً»، فلما لم تَجىء بـ «الذاهب»، قلت: «كانَ زيدٌ الظريفَ»، فنصبُ هذا في «كانَ» بمنزلة رفع الأوّل في «إنّ» وأَخواتها.

وتقول: «إنَّ فيها زيداً قائماً»، وإن شئت رفعت على إلغاء «فيهَا»[1]، وإنْ شئت قلت: «إنّ زيداً فيها قائماً وقائمٌ». وتفسيرُ نصب «القائم» ههنا ورفعه كتفسيره في الابتداء، وعبدُ الله[2] يَنتصب بـ «إنّ» كما ارتفع ثَمّ بالابتداء، إلاَّ أنّ «فيها» ههنا بمنزلة «هذَا» في أنه يَستغني على ما بعدها السكوتُ، وتقع موقعَه. وليست «فيها» بنفس «عبد الله» كما كان «هذَا» نفسَ «عبد الله»، وإنَّما هي ظَرْفٌ لا تَعمل فيها «إنّ»، بمنزلة «خَلْفَك»، وإنما انتَصب «خلفك» بالذي فيه.

وقد يقع الشيء موقَع الشيء وليس إعرابُه كإعرابه، وذلك قولك: «مررتُ برجلٍ يقولُ ذاك»، فـ «يقول» في موضع «قائلٍ»، وليس إعرابُه كإعرابه.

وتقول: «إنّ بك زيداً مأخوذٌ»، و «إنّ لك زيداً واقفٌ»، من قِبَل أنّك إذا أردت

---

(١) أي تقول: «إنّ فيها زيداً قائم» على اعتبار «قائم» خبراً لِـ «إنّ» و «فيها» جارّ ومجرور متعلقان بـ «قائم».
(٢) الصواب: وزيد.

الوقوفَ والأخذ لم يكن «بكَ» ولا «لَكَ» مستقرَّين لِـ «عبد الله»، ولا موضعينِ. ألا ترى أنّ السكوت لا يَستغني على «عبد الله» إذا قلت: «لك زيد» وأنت تريد الوقوف.

ومثل ذلك: «إنّ فيك زيداً لراغب». قال الشاعر [من الطويل]:

٣٩٥ ـ فلا تَلْحَنِي فيها فإنّ بحُبِّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بلابِلُهْ

كأنك أردت: إن زيداً راغبٌ، وإنّ زيداً مأخوذٌ، ولم تَذكر «فيكَ» ولا «بِكَ»، فأُلْغِيَتا ههنا كما أُلغيتا في الابتداء. ولو نصبت هذا، لقلت: «إنّ اليومَ زيداً منطلقاً»، ولكن تقول: «إنّ اليومَ زيداً منطلقٌ»، وتُلْغِي «اليومَ» كما ألْغيتَه في الابتداء.

وتقول: «إنّ اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ»، من قبل أَنّ «إنَّ» عَملت في «اليوم»، فصار كقولك: «إنَّ عمرًا فيه زيدٌ متكلّمٌ». ويدلّك على أنّ «اليومَ» قد عَملت فيه «إنّ»، أنّك تقول: «اليومُ فيه زيدٌ ذاهبٌ»، فترَفعُ بالابتداء، فكذلك تَنصب بـ «أنّ».

وتقول: «إنّ زيداً لَفِيها قائماً»، وإن شئت، ألغيتَ «لَفِيها»، كأنك قلت: «إنّ زيداً

---

٣٩٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٣، ٤٥٥؛ والدرر ٢/ ١٧٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٣ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٩؛ والمقرب ١/ ١٠٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٥.

اللغة: لا تلحني: لا تلمني. الجم: الكثير. البلابل: الوساوس والأحزان.

المعنى: لا تلمني في حبّ هذه المرأة التي ملكت قلبي، واستولى عليّ حبّها، فإنني عاجز عن الابتعاد عنها، أو نسيانها.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: الناهية. «**تلحني**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**فيها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تلحني». «**فإنّ**»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «**بحبّها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مصاب»، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**أخاك**»: اسم «إنّ» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**مصاب**»: خبر «إنّ» مرفوع، وهو مضاف. «**القلب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**جمّ**»: خبر ثانٍ لـ «إنّ» مرفوع. «**بلابله**»: فاعل «جم» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «لا تلحني»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنّ أخاك مصاب»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فإنّ بحبّها أخاك مصاب» حيث قدّم معمول خبر إنّ «بحبّها» على اسمها «أخاك»، وخبرها «مصاب» والأصل: «إنّ أخاك مصاب القلب بحبّها».

لَقائمٌ فيها»[1]. ويدلّك على أنَّ «لَفيها» تُلْغَى أنّك تقول: «إنّ زيداً لَبك مأخوذٌ». قال الشاعر، وهو أبو زُبَيْدٍ الطائيّ [من البسيط]:

٣٩٦ - إنّ امْــرأً خَصَّنــي عَمْــداً مَــوَدَّتَــه على التَّنــائــي لَعنــدي غيــرُ مكفــورِ

فلما دَخلت اللامُ فيما لا يكون إلاّ لَغواً، عَرفْنا أنه يجوز في «فيها»، ويكون «لغواً» لأنَّ «فيها» قد تكون لغواً.

وإذا قلت: «إنّ زيداً فيها لقائمٌ»، فليس إلاّ الرفعُ، لأنّ الكلام محمول على «إنَّ»، واللام تدلّ على ذلك، ولو جاز النصبُ ههنا، لجاز فيها «زيدٌ لقائماً» في الابتداء. ومثله: «إنَّ فيها زيداً لقائمٌ».

ورَوَى الخليلُ، رحمه الله، أن ناساً يقولون: «إنّ بك زيدٌ مأخوذ»، فقال: هذا على

(١) قال السيرافي ما ملخصه: هذه اللام تدخل بعد تمام الاسم والخبر، فإذا دخلت على الخبر، جاز أن يكون الذي يلاصقها الخبر، وأن يكون شيئاً في صلة الخبر مقدّماً عليه؛ فأما ملاصقتها الخبر، فقولك: «إنّ زيداً لقائم في الدار»؛ وأمّا ملاصقتها ما في صلة الخبر والخبر بعده فقولك: «إنّ زيداً لفيها قائم»، و «إنّه لبك مأخوذ».

٣٩٦ - **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في الدرر ٢/ ١٨٣، ٥/ ١٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤ (خصص)؛ ورصف المباني ص ١٢١، ٢٣٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٢٣؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٧٦.

اللغة: خصّني عمداً: فضّلني قصداً. التنائي: البعد والفرقة. مكفور: مغطّى ومجحود.

المعنى: لست من يجحد مودّة رجل خصّني بها قصداً رغم بُعد ما بيننا.

الإعراب: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**امرأ**»: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة. «**خصَّني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). «**عمداً**»: مفعول مطلق نائب عن المصدر أو حال مؤول بمشتق، بتقدير: «عامداً» منصوب بالفتحة. «**مودّته**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**على التنائي**»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الياء، متعلّقان بـ (خصَّني). «**لعندي**»: الــلام: لام الابتداء، «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، متعلق بـ «مكفور»، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**غير**»: خبر (إنّ) مرفوع بالضمّة. «**مكفور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إنّ امرأ...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «خصّني»: في محلّ نصب صفة لـ (امرأ).

والشاهد فيه قوله: «لعندي غير مكفور» حيث دخلت (لام الابتداء) على الظرف عندي، وحقّها أن تدخل على المتأخّر من اسم أو خبر (إنّ)، فأصل الكلام (إنّ امرأ لغيرُ مكفورٍ عندي).

قوله: «إنّه بك زيدٌ مأخوذ»، وشبَّهه بما يجوز في الشعر، نحو قوله، وهو ابن صَريمٍ اليَشكري [من الطويل]:

٣٩٧ ـ ويوماً تُوافِينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

---

٣٩٧ ـ **التخريج**: البيت لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧؛ والدرر ٢/ ٢٠٠ وشرح التصريح ١/ ٢٣٤؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٨٤؛ ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/ ٢٠٢؛ ولكعب بن أرقم في لسان العرب ١٢/ ٤٨٢ (قسم)؛ ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص ٣٩٠؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٣؛ وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد لنحوية ٢/ ٣٠١؛ ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني ١/ ١١١؛ ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب ١٠/ ٤١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٧؛ وجواهر الأدب ص ١٩٧؛ والجنى الداني ص ٢٢٢، ٥٢٢؛ ورصف المباني ص ١١٧، ٢١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٨٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤١، ٣٣١؛ وشرح قطر الندى ص ١٥٧؛ والمحتسب ١/ ٣٠٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣؛ والمقرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

اللغة والمعنى: توافينا: تأتينا. الوجه المقسّم: أي الجميل. الظبية: الغزالة. **تعطو**: تمدّ عنقها وترفع رأسها. السلم: نوع من الشجر يدبغ به.

يقول: تأتينا الحبيبة يوماً بوجهها الجميل، وكأنّها ظبية تمدّ عنقها إلى شجر السلم المورق.

الإعراب: **ويوماً**: **الواو**: بحسب ما قبلها، أو استئنافيّة. **يوماً**: ظرف متعلّق بـ«توافينا». **توافينا**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل: هي، **ونا**: **في محلّ** نصب مفعول به. **بوجه**: جار ومجرور متعلقان بـ«توافينا». **مقسّم**: نعت «وجه» مجرور. **كأنْ**: حرف مشبّه بالفعل مخفّف، واسمه ضمير الشأن المحذوف. **ظبية**: خبر «كأن» مرفوع. ويجوز أن تعرب مبتدأ مرفوع وخبره جملة «تعطو» الفعليّة باعتبار «كأن» زائدة. وتروى مجرورة والتقدير «كظبية». **تعطو**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل، والفاعل: هي. **إلى وارق**: جار ومجرور متعلّقان بـ«تعطو»، وهو مضاف. **السلم**: مضاف إليه مجرور وسكّن للضرورة.

وجملة (توافينا) الفعليّة في محل جرّ بالإضافة. ويمكن اعتبارها استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. والتقدير: «وتوافينا يوماً...». وجملة (كأن ظبية تعطو) الاسميّة في محلّ نصب حال، تقديره: «وكأنها ظبية» بحذف واو الحال. وجملة (تعطو...) الفعليّة في محل رفع أو نصب أو جرّ نعت لـ«ظبية».

والشاهد فيه قوله: «كأن ظبية» حيث روي برفع «ظبية»، ونصبها، وجرها. أمّا الرفع فيحتمل أن تكون «ظبية» مبتدأ، وجملة «تعطو» خبره، وهذه الجملة الاسميّة خبر «كأنْ»، واسمها ضمير شأن محذوف، ويحتمل أن تكون «ظبية» خبر «كأن» و«تعطو» صفتها، واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة، لأنَّ الخبر مفرد. أمّا النصب فعلى إعمال «كأن» وهذا الإعمال مع التخفيف خاصّ بضرورة الشعر. وأمّا الجرّ فعلى أنَّ «أنْ» زائدة بين الجارّ والمجرور، والتقدير: كظبية.

وقال الآخر [من الهزج]:

٣٩٨ - ووجْـــــهٌ مُشْـــرِقُ النّحْـــرِ كـــأَنْ ثَـــدْيـــاهُ حُقّـــانِ

لأنه لا يحسن ههنا إلاّ الإضمار.

وزعم الخليل أنَّ هذا يشبه قول من قال، وهو الفرزدق [من الطويل]:

٣٩٩ - فلـو كنـتَ ضَبِّيـاً عـرفـتَ قـرابتـي ولٰكِـنَّ زَنْجِـيٌّ عظيـمُ المشـافِـرِ

والنصبُ أكثرُ في كلام العرب، كأنه قال: «ولكنّ زنجيًّا عظيم المشافِرِ لا يَعرِف

---

٣٩٨ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/١٩٧؛ وأوضح المسالك ١/٣٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٩؛ والجنى الداني ص ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ١٠/٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠؛ والدرر ٢/١٩٩؛ وشرح الأشموني ١/١٤٧؛ وشرح التصريح ١/١٣٤؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٧؛ وشرح قطر الندى ص ١٥٨؛ وشرح المفصل ٨/٨٢؛ ولسان العرب ١٣/٣٠، ٣٢ (أنن)؛ والمقاصد النحويّة ٢/٣٠٥؛ والمنصف ٣/١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/١٤٣.

اللغة: النحر: أعلى الصدر. الحقان: مثنّى الحقّ، وهو وعاء صغير يوضع فيه الطيب خصوصاً. وقيل: هو قطعة من خشب أو عاج تنحت أو تسوّى.

المعنى: ربّ صدر متلألىء نحره، يزينه ثديان كأنّهما حقّان حجماً وشكلاً.

الإعراب: **«ووجه»**: الـواو: حرف عطف، **«وجه»**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«مشرق»**: نعت «وجه» مرفوع، وهو مضاف. **«النحر»**: مضاف إليه مجرور. **«كأن»**: حرف مشبّه بالفعل مخفّف، واسمه ضمير الشأن المحذوف. **«ثدياه»**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنى، وهو مضاف، والهـاء: في محلّ جرّ بالإضافة. **«حقّان»**: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنّى.

وجملة «ولها وجه مشرق النحر» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «كأن ثدياه حقّان» الاسميّة: في محل جرّ صفة لـ (النحر). وجملة «ثدياه حقّان» الاسميّة: في محلّ رفع خبر «كأن» المخفّفة.

والشاهد فيه قوله: «كأنْ ثدياه حقّان» حيث خُفِّفَتْ «كأن» وبقي عملها، ويروى: «كأن ثدييه حقان» على الإعمال بدون ضمير الشأن.

٣٩٩ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٢؛ وخزانة الأدب ١٠/٤٤٤؛ والـدرر ٢/١٧٦؛ وشـرح شـواهـد المغنـي ٢/٧٠١؛ وشـرح المفصـل ٨/٨١، ٨٢؛ ولسـان العـرب ٤/٤١٩ (شفـر)؛ والمحتسـب ٢/١٨٢؛ وبـلا نسبـة فـي الجنـى الـدانـي ص ٥٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/٢٣٠؛ والدرر ٣/١٦٠؛ ورصف المباني ص ٢٧٩، ٢٨٩؛ ومجالس ثعلب ١/١٢٧؛ ومغني اللبيب ص ٢٩١؛ والمنصف ٣/١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/٣٦، ٢٢٣.

اللغة: ضبّيّ: منتسب إلى بني ضبّة. الزنجي: واحد الزنوج. المشافر: جمع مشفر وهو للبعير كالشفة للإنسان.

=

قرابتي». ولكنّه أضمر هذا كما يُضمر ما يُبنى على الابتداء نحو قوله عزّ وجل: ﴿طاعَةٌ وقَوْلٌ مَعْروفٌ﴾[1]، أي: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ. وقال الشاعر [من الطويل]:

٤٠٠ ـ فما كنتُ ضَفّاطاً ولكنّ طالباً أناخ قليلاً فوقَ ظَهْرِ سَبِيلِ

= **المعنى**: يهجو أحدهم فيقول له: لو كنت من بني ضبّة كنت عرفت قرابتي، ولكنّك أسود وشفتاك غليظتان.

الإعراب: «فلو»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «ضبيًّا»: خبرها منصوب بالفتحة. «عرفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و التاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «قرابتي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «ولكن»: الواو: استئنافية، «لكنّ»: حرف مشبّه بالفعل، واسمها: ضمير المخاطب المحذوف والتقدير: (لكنّك). «زنجي»: خبر (لكن) مرفوع بالضمة. «عظيم»: صفة مرفوعة بالضمّة. «المشافر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لو كنت...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «عرفت قرابتي»: جواب شرط غير جازم، لا محلّ لها. وجملة «لكنك زنجي»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ولكنَّ زنجيٌّ» حيث حذف اسم «لكن» للضرورة، وهذا ممّا لا يجوز إلاّ أن يكون اسمها هو ضمير الشأن.

(1) محمد: ٢١.

٤٠٠ ـ **التخريج**: البيت للأخضر بن هبيرة الضبيّ في شرح أبيات سيبويه ١/٥٩٩؛ ولسان العرب ٢/٤٢٨ (جنح)، ٧/ ٣٤٤ (ضغط).

اللغة: الضفّاط: الذي يختلف على الإبل أو الحمر من قرية إلى قرية يجلب الميرة، والمتاع، والطالب هنا: طالب الإبل الضالة، والسبيل: الطريق.

المعنى: لم أكن ذا عمل وضيع كأن أُكْري الدواب أو أنقل عليها المتاع من مكانٍ بل كنتُ بطلاً شجاعاً حريصاً أتعقّب الإبل الضالة فأردُّها.

الإعراب: «فما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية لا عمل لها. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم (كان) محله النصب. «ضفاطاً»: خبر (كان) منصوب بالفتحة. «ولكنّ»: الواو: حرف استئناف، «لكنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «طالباً»: اسم (لكن) منصوب، وخبره محذوف تقديره (أنا). «أناخ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله (هو). «قليلاً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ (أناخ). «فوق»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بـ «أناخ» أيضاً. «ظهرِ»: مضاف إليه مجرور. «سبيل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «كنتُ ضفاطاً»: بحسب الفاء، والظاهر أنّها استئنافية. وجملة «لكنَّ طالباً أنا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أناخ»: صفة لـ «طالباً» محلها النصب.

والشاهد فيه: حذف خبر (لكنَّ) لعلم السامع به، والتقدير: ولكنَّ طالباً منيخاً أنا.

أي: ولكنّ طالباً مُنيخاً أنا.

فالنصبُ أجودُ؛ لأنّه لو أراد إضماراً، لخَفَّف، ولجَعَلَ المضمَرَ مبتدأ كقولك: «ما أنت صالحاً ولكنْ طالحٌ».

ورفعُه على قوله: «ولكنّ زَنْجِيٌّ».

وأمّا قول الأعشى [من البسيط]:

٤٠١ - في فِتْيةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ قد علمُوا أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

فإنَّ هذا على إضمارِ الهاء، لم يحذفوا لأنْ يكون الحذفُ يُدخله في حروف الابتداء بمنزلة «إنّ» و «لكنّ»، ولكنّهم حذفوا كما حذفوا الإضمارَ، وجعلوا الحذف عَلَماً لحذفِ الإضمارِ في «إنّ»، كما فعلوا ذلك في «كأنّ».

---

٤٠١ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٩؛ والأزهية ص ٦٤؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٢؛ وخزانة الأدب ٥/٤٢٦؛ ٨/٣٩٠، ١٠/٣٩٣، ١/٣٥٣، ٣٥٤؛ والدرر ٤/١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٧٦؛ والمحتسب ١/٣٠٨؛ ومغني اللبيب ١/٣١٤؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٨٧؛ والمنصف ٣/١٢٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٣٩١؛ ورصف المباني ص ١١٥؛ وشرح المفصل ٨/٧١؛ والمقتضب ٣/٩؛ وهمع الهوامع ١/١٤٢.

المعنى: يشبه هؤلاء الفتية سيوف الهند بمضائها وقوّة عزيمتهم، وهم يدركون أن كلّ إنسان لا بدّ ميت في يوم ما.

الإعراب: «**في فتية**»: جار ومجرور متعلّقان بما قبلهما. «**كسيوف**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل جر صفة لـ «فتية» و «سيوف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الهند**»: مضاف إليه مجرور. «**قد**»: حرف تحقيق. «**علموا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، **والواو**: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**أن**»: حرف مخفّف من «أنّ» المشبّهة بالفعل، واسمها: ضمير مستتر تقديره ضمير الشأن (أنه). «**هالك**»: خبر مقدّم مرفوع بالضمة. «**كلّ**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. «**من**»: اسم موصول بمعنى (الذي) في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**يحفى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «**علموا**». «**وينتعل**»: الواو: حرف عطف، «ينتعل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «علموا»: في محل جرٍّ صفة لـ (فتية). وجملة «كلّ من يحفى **وينتعل** هالك»: في محلّ رفع خبر (أن). وجملة «يحفى»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «ينتعل»: معطوفة عليها لامحلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أن هالك كلُّ من» حيث رفع «هالك» و «كلّ» على إضمار اسم «إن» وهو ضمير الشأن «إنه».

وأمّا «لَيْتَمَا زيداً منطلقٌ»، فإنَّ الإلغاء فيه حسنٌ، وقد كان رؤبةُ ابنُ العجّاجِ ينشد هذا البيتَ رفعاً، وهو قول النابغة الذبيانيّ [من البسيط]:

٤٠٢ ـ قالت ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا إلى حَمامتِنا ونِصْفُه فَقَدِ

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: ﴿مَثَلًا ما بَعُوضَةٌ﴾[1]، أو يكون بمنزلة قوله: «إنما زيدٌ منطلقٌ»[2].

---

٤٠٢ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤؛ والأزهيّة ص ٨٩، ١١٤؛ والأغاني ١١/٣١؛ والإنصاف ٢/٤٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٦٢؛ وتذكرة النحاة ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٥١، ٢٥٣؛ والخصائص ٢/٤٦٠؛ والدرر ١/٢١٦، ٢/٢٠٤؛ ورصف المباني ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨؛ وشرح التصريح ١/٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٧٥، ٢٠٠، ٢/٦٩٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣؛ وشرح المفصل ٨/٥٨؛ واللمع ص ٣٢٠؛ ومغني اللبيب ١/٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨؛ والمقاصد النحويّة ٢/٢٥٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٦/١٥٧؛ وشرح الأشموني ١/١٤٣؛ وشرح قطر الندى ص ١٥١؛ ولسان العرب ٣/٣٤٧ (قدد)؛ والمقرب ١/١١٠؛ وهمع الهوامع ١/٦٥.

اللغة: فقد: هنا اسم فعل بمعنى «يكفي»، أو اسم بمعنى: «كافٍ»، أو: بمعنى الواو.

المعنى: ألا ليت هذا الحمام كلّه لنا، أو نصفه مضافاً إلى حمامتنا فهو كاف [لأن يصير مئة].

الإعراب: «**قالت**»: فعل ماضٍ، **والتاء**: للتأنيث، والفاعل: هي. «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**ليتما**»: حرف مشبّه بالفعل. و «**ما**»: زائدة. وقد تكون كافة. «**هذا**»: اسم إشارة في محل نصب اسم «ليت»، أو مبتدأ إذا اعتبرت غير عاملة. «**الحمام**»: بدل من «هذا» منصوب أو مرفوع. «**لنا**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليت» أو خبر المبتدأ. «**إلى حمامتنا**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليت» أو بمحذوف حال من اسم «ليت»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**ونصفه**»: الواو حرف عطف، و «**نصفه**»: معطوف على «هذا»، وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة. «**فقد**»: الفاء: فاء الفصيحة. «**قد**»: اسم بمعنى «كافٍ» مبنيّ في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وإن حصل فهو كاف لـ «كذا».

وجملة «**قالت**...» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «**ألا ليتما**...» الاسميّة: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه جواز إعمال «ليت» التي اتّصلت بها «ما» وعدم إعمالها.

(١) البقرة: ٢٦، وهذه قراءة الضحاك، وقطرب، ورؤبة بن العجاج، وإبراهيم بن أبي عبلة.
انظر: معجم القراءات القرآنية ١/٣٩؛ والبحر المحيط ١/١٢٣؛ وتفسير القرطبي ١/٢٤٣؛ والمحتسب ١/٦٤.

(٢) قال السيرافي: أحد وجهي الرفع أن تجعل «ما» بمنزلة «الذي» كأنه قال: ألا ليت الذي هو هذا الحمام =

وأَمَّا «لَعَلَّمَا» فهو بمنزلة «كأنَّما». وقال الشاعر، وهو ابن كُراعٍ [من الطويل]:

٤٠٣ - تَحَلَّلْ وعالِجْ ذاتَ نفسِكَ وانظُرَنْ أبا جُعَلٍ لَعَلَّما أنت حالِمُ

وقال الخليل: «إنّما» لا تَعمل فيما بعدها، كما أَنَّ «أُرَى» إذا كانت لغواً، لم تَعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل. كما «أنّ» نظيرَ «إنَّ» من الفعل ما يعمل.

ونظيرُ «إنَّما» قول الشاعر، وهو المرّارُ الفَقْعَسيّ [من الكامل]:

أعلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَما أفنانُ رَأْسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ[1]

جَعَلَ بعدما بمنزِلة حرفٍ واحد، وابتدأَ ما بعدها.

واعلم أنَّهُم يقولون: «إنْ زيدٌ لذاهبٌ»، و «إنْ عمرٌو لخيرٌ منك»، لمّا خفَّفها، جعَلَها

= لنا، وكذلك «مثلاً الذي هو بعوضة». والوجه الآخر أن تجعل «ما» كافّة للعامل مثل «إنّما زيد منطلق»، وليست باسم.

٤٠٣ - **التخريج**: البيت لسويد بن كراع العكلي في الأزهية ص ٨٩؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٤، ٥٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٥١؛ وشرح المفصل ٨/ ١٣١.

اللغة: تحلَّل من يمينك: أي: اخرج منها بفعل شيءٍ ولو يسيراً مما حلفت عليه.

المعنى: يهزأ برجل كان قد توعَّده فيقول: إنك كالحالم في وعيدك لي ويمينك على مَضَرتي فتحلَّلْ من يمينك، وعالج ذات نفسك من ذهاب عقلك وتعاطيك ما ليس في وُسعِك.

الإعراب: «**تحلَّل**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره «أنت». «**وعالج**»: الواو: حرف عطف، «عالج»: مثل «تحلَّلْ». «ذات»: مفعول به منصوب بالفتحة. «نفسك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وكاف الخِطاب: مضاف إليه محله الجر. «**وانظرنْ**»: الواو: حرف عطف، «انظرنْ»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد: لا محل لها، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «أبا»: منادى مضاف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «**جعلٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لعلما**»: «ما»: كافة، و «لعَلَّ»: حرف مشبه بالفعل مكفوف بـ «ما». «**أنتَ**»: مبتدأ محله الرفع. «**حالم**»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «تحلَّلْ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «عالجْ»: معطوفة على جملة «تحلَّلْ»، وكذلك جملة «انظرنْ» وجملة «أبا جعلٍ»: استئنافية لا محل لها. وكذلك جملة «أنت حالم».

والشاهد فيه قوله: (لعلّما) التي أُلغيت لأنها جُعِلَتْ مع (ما) من حروف الابتداء.

(١) تقدم بالرقم ٩٣ والشاهد فيه هنا جعل «بعدما» كلمة واحدة، فلم يُضفها الشاعر إلى الاسم المفرد، بل إلى الجملة. وكما كفَّت «ما» «بعد» عن العمل (الإضافة)، كذلك تكفّ «لعلّ» من العمل في المفرد، فتُستأنف بعدها الجملة.

بمنزلة «لكنْ» حين خفَّفها، وألزمها اللامَ لئلاّ تَلتبس بـ «إن» التي هي بمنزلة «مَا» التي يُنْفَى بها.

ومثل ذلك: ﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْها حافِظٌ﴾[1]، إنّما هي: لَعَلَيْها حَافظٌ.

وقال تعالى: ﴿وإنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ﴾[2] إنَّما هي: لَجميعٌ، و «ما» لَغْوٌ.

وقال تعالى: ﴿وإنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُم لَفَاسِقينَ﴾[3]، ﴿وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكاذبينَ﴾[4].

وحدَّثنا من نثق به، أنَّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ﴾[5] يخفِّفون وينصبون، كما قالوا:

كــأنْ ثَــدْيَيْــه حُقّــانِ[6]

وذلك لأنَّ الحرفَ بمنزلة الفعل، فلمّا حُذف من نفسه شيءٌ، لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ «لَمْ يَكُ» و «لَمْ أُبَلْ» حين حُذف. وأمّا أكثرهم فأَدخلوها في حروفِ الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضَمُّوا إليها «مَا».

(١) الطارق: ٤.
(٢) يس: ٣٢.
(٣) الأعراف: ١٠٢.
(٤) الشعراء: ١٨٦.
(٥) هود: ١١١.
(٦) انظر الشاهد الرقم ٣٩٨.

هذا باب ما يحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة

لإضمارك ما يكون مستقرّاً لها وموضعاً، لو أَظهرتَه، وليس هذا المضمَرُ بنفس المظهَر. وذلك: «إنّ مالاً»، و «إنّ وَلَداً»، و «إنَّ عَدَداً»، أي: إنَّ لهم مالاً. فالذي أَضمرتَ «لَهُمْ».

ويقول الرجل للرجل: «هل لكم أحدٌ إنَّ الناسَ أَلْبٌ عليكم»، فيقول: «إنَّ زيداً»، و «إنَّ عمراً»، أي: إنَّ لنا[1]. وقال الأعشى [من المنسرح]:

٤٠٤ ـ إنّ محَلاًّ وإنّ مُرْتَحَلاَ وإنَّ في السَّفْرِ ما مَضَى مَهَلاَ

(١) قال السيرافي: قال الفراء: إنما تحذف مثل هذا إذا كرّرت «إنّ» ليعرف أنّ أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف. ويحكى أن أعرابياً قيل له: «الزبابة الفأرة»، فقال: «إنَّ الزبابة وإنَّ الفأرةَ»، أي: إنّ هذه مخالفة لهذه.

٤٠٤ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢، ٤٥٩؛ والخصائص ٢/ ٣٧٣؛ والدرر ٢/ ١٧٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥١٧؛ والشعر والشعراء ص ٧٥؛ ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ (رحل)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٩؛ والمقتضب ٤/ ١٣٠؛ والمقرب ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٧؛ ورصف المباني ص ٢٩٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٨، ٢/ ٦١٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٠؛ ولسان العرب ١١/ ١٦٣ (جلل).

اللغة: محلاّ: مصدر ميمي من حلّ أي أقام، ومرتحلا: مصدر ميمي من ارتحل، أي سافر. السفر: المسافرين. مهلاّ: تأخيراً وتمهّلاً.

المعنى: إن حللنا وأقمنا، وإن ارتحلنا ومتنا، فإن في المسافرين قبلنا عبرة وإمهالاً لنا لنتّعظ.

الإعراب: **إن**: حرف مشبه بالفعل. **محلاً**: اسم (إن) منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف، بتقدير (إن =

وتقول: «إنّ غيرَها إبلاً وشاءً» كأنّه قال: «إنّ لنا غيرَها إبلاً وشاءً»، أو عندنا غيرَها إبلاً وشاءً. فالذي يُضمْر هذا النحوُ وما أشبهه. وانتَصب «الإبلُ» و «الشاء» كانتصاب «فارسٍ»، إذا قلت: «ما في الناس مثلُه فارساً».

ومثل ذلك قول الشاعر [من الرجز]:

٤٠٥ - يــا لَيْــتَ أيّــامَ الصِّبَــا رَواجِعَــا

فهذا كقوله: «ألَا ماءً بارداً»، كأنّه قال: «ألا ماءَ لنا بارداً»، وكأنه قال: «يا ليت لنا أيام الصبا»، وكأنه قال: «يا ليت أيام الصبا أقبلتْ رَوَاجِعَ».

= محلاً مقدّر لنا). **وإن**: الواو: للعطف، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. **مرتحلاً**: اسم (إن) منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف، بتقدير (إن مرتحلاً مقدّر لنا). **وإن**: الواو: للعطف، «إن»: حرف مشبه بالفعل. **في السفر**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (إن) المتقدّم على اسمها (مهلا). **ما مضى**: «ما»: موصولية بمعنى الذي في محل جرّ صفة «السفر». «مضى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). **مهلاً**: اسم (إن) مؤخّر منصوب بالفتحة.

وجملة «إنّ محلاً مقدّر لنا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إن مرتحلاً...»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «وإنّ مهلاً...»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «مضوا»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً» حيث حذف خبر «إن» لعلم السامع به.

٤٠٥ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في شرح المفصل ١/ ١٠٤؛ وليس في ديوانه، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٢؛ والجنى الداني ص ٤٩٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤، ٢٣٥؛ والدرر ٢/ ١٧٠؛ ورصف المباني ص ٢٩٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٤؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤.

المعنى: ليت الزمان يعود بي القهقرى إلى أيام الشباب ولكن هيهات، هيهات.

الإعراب: **يا ليت**: «يا»: حرف تنبيه ودعاء، و «ليت»: حرف مشبه بالفعل. **أيام**: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **الصبا**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر. **رواجعاً**: خبر «كان» المقدّرة مع اسمها، منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «ليت أيام الصبا رواجعا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كن رواجعاً»: خبر (ليت) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «ليت أيام **الصبا** رواجعاً» فقد نصبت ليت الاسم والخبر - كما قيل - على لغة تميم، وقيل بل الخبر ليس للحرف المشبه بل لفعل الكون المحذوف والتقدير «ليت أيام الصبا، كن رواجعاً».

وتقول: «إنّ قريباً منك زيداً»، إذا جعلتَ «قريباً منك» موضعه. وإذا جعلت الأوّلَ هو الآخِر، قلت: «إنّ قريباً منك زيدٌ».

وتقول: «إنّ بعيداً منك زيدٌ»، والوجهُ إذا أردتَ هذا أن تقول: إنّ زيداً قريبٌ منك أو بعيد، لأنّه اجتَمع معرفةٌ ونكرةٌ. وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

٤٠٦ ـ وإنّ شِفـــاءً عَبْــرَةٌ مُهَــراقــةٌ فهــل عنــد رَسْـمٍ دارِسٍ مــن مُعَـوَّلِ

فهذا أحسنُ لأنهما نكرة.

وإنْ شئت، قلت: «إنّ بعيداً منك زيداً». وقلّما يكون «بعيداً منك» ظرفاً وإنّما قلّ هذا لأنّك لا تقول: «إن بُعْدَكَ زيداً»، وتقول: «إن قُرْبَك زيد». فالدُّنُوُّ أَشَدُّ تمكُّناً في الظرف من البُعْد.

وزعم يونُس أنّ العرب تقول: «إنّ بَدَلَك زيداً»، أي: إنَّ مكانَك زيداً. والدليل على هذا قولُ العرب: «هذا لك بَدَلَ هذا»، أي: هذا لك مكان هذا. وإنْ جعلت البَدَل بمنزلة

---

٤٠٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٩؛ وخزانة الأدب ٣/٤٤٨، ٥/٢٧٧، ٢٨٠، ١١/٢٩٢؛ والدرر ٥/١٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٥٧، ٢٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٨٥ (عول)، ٧٠٩ (هلل)؛ والمنصف ٣/ ٤٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٧٤، ١١/ ٢٩؛ والدرر ٦/ ١٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٧، ١٤٠.

اللغة: عبرة: دمعة. مهراقة: مصبوبة، مثل مراقة. رسم: آثار الديار أو الأطلال. دارس: اسم فاعل من درس، ودرس الرسم إذا عفا وانمحى. معول: بكاء أو عويل.

المعنى: إن دمعي هو ملجئي الوحيد عندما أرى آثار الديار وأتذكر الأهل والأحبة، وأتذكر أنه لا فائدة من البكاء لأنه لا يرد حبيباً ولا يشفي قلب المحب.

الإعراب: **وإن**: الواو: حرف استئناف، «إن»: حرف مشبه بالفعل. **شفاء**: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة. عبرة: خبر إن مرفوع. **مهراقة**: صفة لعبرة مرفوعة مثلها. **فهل**: الفاء: عاطفة، و «هل»: حرف استفهام. **عند**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مقدم. **رسم**: مضاف إليه مجرور. **دارس**: صفة للرسم مجرورة. من: حرف جر زائد. **معول**: اسم مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

وجملة «إن شفاءً عبرة» استئنافية لا محل لها. وجملة «هل عند... معول»: معطوفة على جملة لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وإن شفاءً عبرة» حيث جاء اسم «إن» نكرة، وكذلك خبرها، وفي رواية «وإن شفائي» فلا شاهد فيه هنا.

البَديل، قلت: «إنَّ بَدَلك زيدٌ»، أي: إن بديلَك زيدٌ.

وتقول: «إنَّ أَلْفاً في دراهمك بِيضٌ»، و «إنّ في دراهمك أَلْفاً بِيضٌ». فهذا يَجري مجرى النكرة في «كانَ» و «ليس»؛ لأنَّ المخاطَب يَحتاج إلى أن تُعلِمه ههنا كما يَحتاج إلى أنْ تُعلِمه في قولك: «ما كان أحدٌ فيها خيراً منك». وإنْ شئت، جعلت «فيها» مستقرًّا وجعلت «البيض» صفةً.

واعلم أنَّ التقديم والتأخير والعنايةَ والاهتمامَ ههنا، مثلُه في باب «كان»، ومثل ذلك قولك: «إنَّ أَسداً في الطريق رابضاً»، و «إنَّ بالطريق أسداً رابضٌ». وإنْ شئت جعلت «بالطريق» مستقَرًّا ثم وَصفْتَه بـ «الرابض»، فهذا يَجري ههنا مجرى ما ذكرتُ من النكرة في باب «كانَ».

هذا باب ما يكون محمولاً على «إنّ» فيشاركُه فيه الاسمُ الذي وَليَها، ويكون محمولاً على الابتداء

فأمّا ما حُمل على الابتداء فقولك: «إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرٌو»، و «إنَّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ»، فـ «عمرو» و «سعيدٌ» يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حَسَنٌ، والآخر ضعيف.

فأَمَّا الوجْه الحسن فأنْ يكونَ محمولاً على الابتداء، لأنَّ معنى «إنّ زيداً منطلقٌ»: زيدٌ منطلقٌ، و «إنَّ» دخلتْ توكيداً، كأنه قال: «زيدٌ منطلقٌ وعمرو». وفي القرآن مثلُه: ﴿إنَّ الله بَريءٌ مِنَ المُشْرِكينَ ورَسُولُه﴾[1].

وأمّا الوجه الآخَر الضعيف فأنْ يكونَ محمولاً على الاسم المضمَر في «المنطلق» و «الظريف»، فإذا أردتَ ذلك، فأَحَسنُه أن تقول: «منطلقٌ هو وعمرٌو»، و «إنَّ زيدًا ظريفٌ هو وعمرٌو».

وإنْ شئت، جعلت الكلامَ على الأوّل، فقلت: «إنَّ زيداً منطلقٌ وعمراً ظريفٌ»، فحملته على قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْ أنَّ ما في الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ والبَحْرَ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[2]. وقد رفعه قومٌ على قولك: «لو ضربتَ عبد الله وزيدٌ قائمٌ ما ضَرَّكَ»، أي: لو ضربتَ عبد الله وزيدٌ في هذه الحال؛ كأنه قال: ولو أنَّ ما في الأرض من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ هذا أمرُهُ، ما نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ[3].

---

(١) التوبة: ٣.

(٢) لقمان: ٢٧.

(٣) قال السيرافي: إنّما أحوج سيبويه إلى أن يفسّر رفع «البحر» بالحال، لأنّ حمل رفع «البحر» على موضع «أن» لا يحسن، لأنّ «لو» لا يليها الابتداء.

وقال الراجز، وهو رؤبة بن العَجّاج [من الرجز]:

٤٠٧ - إنَّ الـربيـعَ الجَـوْدَ والخَـريفَـا   يَـدَا أبـي العبّـاسِ والصُّيـوفَـا

و «لكنَّ» المثقَّلَةُ في جميع الكلام بمنزلة «إنّ».

وإذا قلت: «إنَّ زيداً فيها وعمرٌو»، جرى «عمرٌو» بعد «فيها» مجراه بعد «الظريف»؛ لأنَّ «فيها» في موضع الظريف، وفي «فيها» إضمارٌ. ألَا ترى أنّك تقول: «إنَّ قومك فيها أجمعون»، و «إنَّ قومك فيها كلُّهم»، كما تقول: «إنَّ قومك عَرَبٌ أجمعون»، وفي «فيها» اسمٌ مضمَرٌ مرفوع كالذي يكون في الفعل، إذا قلت: «إنَّ قومكَ يَنطلقون أجمعون». وقال جرير [من الكامل]:

٤٠٨ - إن الخِـلافَـةَ والنُّبـوةَ فيهـمُ   والمَكْـرُمـاتُ وسـادةٌ أَطْهـارُ

---

٤٠٧ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٦٨؛ وشرح التصريح ١/٢٢٦؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٦١؛ وللعجّاج في الدرر ٦/١٨١؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/١١١؛ وهمع الهوامع ٢/١١٤.

اللغة: الجود: المطر الغزير. أبو العباس: هو أبو العباس السفّاح، أوّل خليفة عباسي.

المعنى: إنّ يدَي الخليفة أبي العباس السفّاح كأمطار الربيع والخريف والصيف في الجود والنفع.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**الربيع**»: اسم «إنّ» منصوب. «**الجود**»: نعت «الربيع» منصوب. «**والخريفا**»: الواو: حرف عطف، «الخريفا»: معطوف على «الربيع»، والألف: للإطلاق. «**يدا**»: خبر «إنّ» مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف. «**أبي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**العباس**»: مضاف إليه مجرور. «**والصيوفا**»: الواو: حرف عطف، «الصيوفا»: معطوف على «الربيع» منصوب، والألف: للإطلاق.

وجملة «إن الربيع..»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «إنّ الربيع... والصيوفا» حيث عطف «الصيوفا» على «الربيع» بعد أن جاء بخبرها، ولو رفعه حملاً على الموضع أو على الابتداء وإضمار الخبر لجاز.

٤٠٨ - **التخريج**: البيت لجرير في تخليص الشواهد ص ٣٦٩؛ وشرح المفصل ٨/٦٦؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٦٣؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

اللغة: الأطهار: جمع طاهر كـ «أصحاب» جمع صاحب، وأشهاد جمع شاهد.

المعنى: واضح.

الإعراب: «**إنَّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**الخلافة**»: اسم (إنَّ) منصوب بالفتحة. «**والنبوة**»: الواو: حرف عطف، «النبوة»: معطوف على «الخلافة». «**فيهم**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (إنّ). «**والمكرمات**»: =

وإذا قلت: «إن زيداً فيها»، و «إنَّ زيداً يقول ذاك»، ثم قلت: «نَفْسَه»، فالنصبُ أحسنُ. وإنْ أردتَ حمله على المضمَر، فعلى: «هو نفسُه».

وإذا قلت: «إنّ زيداً منطلقٌ لا عمرٌو»، فتفسيرُه كتفسيره مع الواو. وإذا نصبتَ، فتفسيرُه كنصبه مع الواو، وذلك قولك: «إنَّ زيداً منطلقٌ لا عمراً».

واعلم أَنَّ «لَعَلَّ» و «كأَنَّ» و «لَيْتَ» ثلاثهنّ يجوز فيهنّ جميعُ ما جاز في «إنَّ»، إلاّ أنَّه لا يُرْفَعُ بعده شيءٌ على الابتداء، ومن ثَمَّ اختار الناسُ «ليتَ زيداً منطلقٌ وعمرًا»[1] وقَبُحَ عندهم أن يَحملوا «عمراً» على المضمر حتى يقولوا: هُوَ، ولم تكن «ليتَ» واجبةً ولا «لَعَلَّ» ولا «كأنَّ»، فقبُح عندهم أنْ يُدخلوا الواجبَ في موضع التَّمَنِّي فيَصيروا قد ضمّوا إلى الأوَّل ما ليس على معناه بمنزلة «إن».

و «لكنّ» بمنزلة «إنّ».

وتقول: «إنَّ زيداً فيها لا بل عَمْرٌو». وإن شئت، نصبتَ. و «لا بَلْ» تَجري مجرى الواو و «لا».

= الواو: حرف عطف، «المكرمات»: معطوف على محل (الخلافة) لأنها بمعنى المبتدأ. «**وسادة**»: الواو: حرف عطف، «سادة»: معطوف على «المكرمات»، أو على محل «الخلافة» لأنها بمعنى المبتدأ. «**أطهارٌ**»: صفة لـ «سادة».

والشاهد فيه: رفع (المكرمات) حملاً على موضع «إنَّ» وما عملت فيه، لأنها بمنزلة المبتدأ، ويجوز أن تكون معطوفة على المضمر الفاعل في النية، والتقدير: استقرًا فيهم هما والمكرمات، ويجوز أن تكون مبتدأ، والتقدير: والمكرمات موجودة فيهم.

(١) قال السيرافي: حَمْل المعطوف على هذه الحروف على الابتداء يغيِّر المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمنّي والتشبيه والترجّي، فلذلك لم يحملوه على الابتداء. ألا ترى أنّا لو قلنا: «ليت زيداً منطلق وعمرو مقيم» على عطف جملة على جملة، كان «عمرو مقيم» خارجاً عن التمنّي؟

هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة

وذلك قولك: «إنَّ زيداً منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ». فـ«العاقل اللبيب» يرتفع على وجهين: على الاسم المضمَر في «منطلق»، كأنَّه بدلٌ منه، فيصيرُ كقولك: «مررتُ به زيدٌ» إذا أردت جوابَ «بمـــن مررتَ»؟ فكأنَّه قيل له: «منْ ينطلق»؟ فقال: «زيدٌ العاقلُ اللبيبُ». وإن شاءَ، رَفَعَه على: «مررتُ به زيدٌ»، إذا كان جوابَ «مَنْ هو»؟ فتقولُ: «زيدٌ»، كأنه قيل له: «مَنْ هو»؟ فقال: «العاقلُ اللبيبُ».

وإنْ شاءَ، نَصَبَه على الاسم الأوّل المنصوب.

وقد قرأَ الناسُ هذه الآية على وجهين: ﴿قُلْ إنَّ رَبِّي يَقْذِف بالحّقِ عَلاَّمُ الغُيُوبِ﴾[1]، و ﴿عَلاَّمَ الغُيُوبِ﴾.

---

(١) سبأ: ٤٨؛ وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقراءة النصب هي قراءة عيسى وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وطلحة، وغيرهم.
انظر معجم القراءات القرآنية ٥/ ١٦٧؛ والبحر المحيط ٧/ ٢٩٢؛ وتفسير القرطبي ١٤/ ٣١٣؛ والكشاف ٣/ ٢٩٥.

هذا بابٌ ينتصب فيه الخَبرُ بعد الأحرف الخمسة انتصابَه إذا صار ما قبله مبنيًّا على الابتداء

لأنَّ المعنى واحدٌ في أنّه حالٌ، وأنَّ ما قبله قد عَمِلَ فيه، ومَنَعَهُ الاسمُ الذي قبله أن يكون محمولاً على «إنّ». وذلك قولك: «إنَّ هذا عبدُ الله منطلقاً»، وقال تعالى: ﴿إنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[1]. وقد قرأ بعضُهم: ﴿أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ واحِدَةٌ﴾[2]، حَمَل «أمتكم» على «هذه»، كأنّه قال، إنَّ أمَّتكم كلَّها أمّةٌ واحدة.

وتقول: «إنَّ هذا الرجلَ منطلقٌ»، فيجوز في «المنطلق» هنا ما جاز فيه حين قلت: «هذا الرجلُ منطلقٌ»، إلاّ أنَّ «الرجلَ» هنا يكون خبراً للمنصوب وصفةً له، وهو في تلك الحال يكون صفةً لمبتدأ أو خبراً له.

وكذلك إذا قلت: «ليتَ هذا زيدٌ قائماً»، و «لَعَلَّ هذا زيدٌ ذاهباً»، و «كأنَّ هذا بِشْرٌ منطلقاً». إلاّ أنَّ معنى «إنَّ» و «لكِنَّ» لأنَّهما واجبتان كمعنى «هذا عبدُ الله منطلقاً»، وأنت في «لَيْتَ» تَمَنَّاه في الحال، وفي «كأَنَّ» تشبِّهه إنساناً في حال ذَهابِه كما تمنيتَه إنساناً في حال قيام. وإذا قلت: «لَعَلَّ» فأنتَ تَرجوه أو تَخافَه في حال ذهابٍ. فـ «لعلَّ» وأخواتُها قد عَمِلْنَ فيما بعدهنَّ عملين: الرفَع والنصب، كما أنَّك حين قلت: «ليس هذا عمرًا» و «كان هذا بشراً»، عَملتا عملين، رَفعتا ونَصبتا، كما أنك إذا قلت: «ضَرَبَ هذا زيداً»، فـ «زيداً» انتصب بـ «ضَرَب»، و «هَذَا» ارتفعَ بـ «ضَرَب» ثمَّ قلت: «أَلَيْسَ هذا زيداً منطلقاً»، فانتَصب

---

(١) الأنبياء: ٩٢.

(٢) هذه القراءة هي قراءة الحسن.

انظر: معجم القراءات القرآنية ٤/ ١٤٩؛ والبحر المحيط ٦/ ٣٣٧؛ والكشاف ٢/ ٥٨٣.

«المنطلق» لأنّه حال وَقَعَ فيه الأمرُ، فانَتصب كما انتصب في «إنَّ»، وصار بمنزلة المعمول الذي تَعَدَّىٰ إليه فعلُ الفاعل بعدما تعدَّى إلى مفعولٍ قبله، وصار كقولك: «ضَرَبَ عبدُ الله زيداً قائماً»، فهو مثلُه في التقدير، وليس مثلَه في المعنى.

وتقول: «إنّ الذي في الدار أخوك قائماً»[1]، كأنّه قالَ: «من الذي في الدار»؟ فقال: «إنّ الذي في الدار أخوك قائماً»، فهو يَجري في «أنّ» و «لكنَّ» في الحُسن والقُبح، مجراه في الابتداء: إنْ قَبُحَ في الابتداء أن تذكر «المنطلق» قَبُحَ ههنا، وإن حَسُن أنْ تذكر «المنطلق» حُسن ههنا، وإنْ قَبُحَ أن تذكر «الأخ» في الابتداء قَبُحَ ههنا، لأنَّ المعنى واحد، وهو من كلامٍ واجب.

وأمّا في «لَيْتَ»، و «كأنَّ»، و «لَعَلَّ»، فيَجري مجرى الأوّل.

ومن قال: «إنَّ هذا أخاك منطلقٌ»، قال: «إنَّ الذي رأيتُ أخاك منطلقٌ». ولا يكون «الأخُ» صفةً لِـ «الذي»، لأنَّ «أخاك» أخصُّ من «الذي»، ولا يكون له صفةً من قِبَلِ أنَّ «زيداً»، لا يكون صفةً لشيء.

وسألتُ الخليل عن قوله، وهو لرجل من بني أسد [من الرجز]:

٤٠٩ - إنّ بهــا أكْتَــلَ أو رِزامَــا خُــوَيْــرِبَيْــنِ يَنْقُفــانِ الهَــامَــا

فزعم أنّ «خويربين» انتَصبا على الشّتم، ولو كان على «إنّ» لقال: «خُوَيرباً»، ولكنه

---

(١) قال السيرافي: هذا لا يجوز إذا أردت به أخوّة النسب، لأنك إن نصبت «قائماً» بـ «أخوك»، لم يجزْ كما لا يجوز: «زيد أخوك قائماً» في النسب، وإن نصبت «قائماً» بالظرف، صار «قائماً» في صلة «الذي»، ولم يجز أن يفصل بين الصلة والموصول بـ «أخوك»، وهو خبر. وإن جعلت «أخوك» في معنى المؤاخاة، وجعلته هو العامل في «قائماً»، جاز.

٤٠٩ - **التخريج**: الرجز للأسدي في الأزهية ص ١١٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٥؛ ولسان العرب ١/ ٣٤٩ (حزب)، ١١/ ٥٨٢ (كتل)، ١٤/ ٥٥ (أوا).

اللغة: الأكتل: اللص. الرزام: الشديد الصعب؛ ويجوز أن يكون (أكتل) و (رزام) اسمين لشخصين معروفين. خويربين: مثنى خويرب الذي هو مصغر خارب وهو سارق الإبل. ينقفان: يكسران الرأس حتى يظهر الدماغ.

المعنى: إن في الطريق لصين معروفين هما أكتل ورزام، أو إن فيها لصًّا ورجلاً شديداً صعباً، يسرقان الإبل، ويكسران رؤوس المسافرين. =

انتَصب على الشتم، كما انتَصب ﴿حَمالة الحطب﴾[1]، و «النازلينَ بكلّ معترَكٍ»[2] على المدح والتعظيم. وقال [من الطويل]:

٤١٠ ـ أمِنْ عَمَلِ الجَرَّافِ أمْسِ وظُلْمِهِ وعُدوانِه أعْتَبْتُمونا براسِمِ
أمِيرَي عداءٍ إنْ حَبَسْنا عليهما بهائِمَ مالٍ أوْدَيا بالبَهائِمِ

نصبَهما على الشتم؛ لأنّك إن حملتَ الأميرين على الإعتاب، كان مُحالاً، وذلكَ لأنّه لا يحمل صفةُ الاثنين على الواحد، ولا يحمل الذي جَرّ الإعتابُ على الذي جَرّ الظلمُ، فلمّا اختلَف الجرّانِ واختَلطت الصفتانِ، صار[3] بمنزلة قولك: «فيها رجلٌ وقد أتاني آخَرُ كريمَيْنِ»، ولو ابتدأ فرَفَعَ، كان جيّداً.

= **الإعراب**: **إن**: حرف مشبه بالفعل. **بها**: جار ومجرور متعلّقان بخبر (إن) المحذوف بتقدير (إن اللصين موجودان بها). **أكتل**: اسم (إن) منصوب بالفتحة. **أو رزاما**: «أو»: للعطف، «رزاما»: معطوف على (أكتل) منصوب مثله بالفتحة. **خويربين**: مفعول به لفعل محذوف تقديره (احذر، أو اشتم)، منصوب بالياء لأنه مثنى. **ينقفان**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **الهاما**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «إن بها أكتل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «اشتم خويربين»: في محلّ نصب حال من (أكتل) أو (رزام). وجملة «ينقفان»: في محلّ نصب صفة لـ (خويربين).

والشاهد فيه قوله: «خويربين» حيث نصبها بتقدير فعل قبلها، إذ لا يجوز نصبها على الحالية من أكتل ورزام، لوجود «أو».

(١) المسد: ٣.

(٢) انظر الشاهد الرقم ١٨١.

(٣) أي: صار الكلام.

٤١٠ ـ **التخريج**: البيتان لعبد الرحمن بن جهيم في خزانة الأدب ٢/١٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٣٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٩/٢٦، ٢٧ (جرف).

اللغة: الجَرَّاف: اسم رجل كان والياً ظالماً، وكذلك (راسم). الإعتاب: الإرضاء بإزالة الشكوى. العَداء (بفتح العين): الظلمُ والجَوْر.

المعنى: أبسبب جور الجرَّاف هذا الوالي الظالم استبدلتم به والياً لا يقل عنه جَوْراً وظلماً وهو راسم، فكلا الرجلين جائر ظالم، إذا وَلي النعمة أساء التصرف بها.

الإعراب: الهمزة: حرف استفهام، «**من عمل**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أعتبتمونا». «**الجرَّاف**»: مضاف إليه مجرور. «**أمْسِ**»: اسم مبني على الكسر في محل نصب على الظرفية الزمانية. «**وظلمه**»: الواو: حرف عطف، «ظلمه»: معطوف على (عمل)، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**وعدوانه**»: الواو: حرف عطف، «عدوانه»: معطوف على (عمل) وهو مثل (ظلمه). «**أعتبتمونا**»: فعل =

ومما يَنتصب على المدح والتعظيم قولُ الفرزدق [من الطويل]:

٤١١ ـ ولكنَّني استبقيتُ أَعْراضَ مازنٍ وأيّامَها مِنْ مُسْتَنيرٍ ومُظْلِمِ
أُناساً بثَغْرٍ لا تَزالُ رماحُهمْ شَوارعَ مِنْ غيرِ العَشيرةِ في الدمِ

= ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، والميم: علامة جمع الذكور العقلاء، والواو: إشباع لضمة الميم، و «نا»: مفعول به محله النصب. «**براسم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أعْتبَ». «**أميري**»: مفعول به منصوب بفعل محذوف والتقدير: أشتم أميري، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى. «**عَداءٍ**»: مضاف إليه مجرور. «**إنْ**»: حرف شرط جازم. «**حبسْنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون و «نا»: فاعل محله الرفع. «**عليهما**»: جار ومجرور متعلقان بـ (حبس). «**بهائم**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**مالٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أوديا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: فاعل محله الرفع. «**بالبهائم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أوديا».

وجملة «أعتبتمونا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أشتم أميري عداءٍ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إن حبسنا... أوديا»: صفة لـ «أميري عَدَاء» محلها النصب. وجملة «حبسنا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. والفعل (حَبَس) في محل جزم. وجملة «أوديا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها، والفعل (أوديا) في محل جَزم.

والشاهد فيهما: نصب (أميري عداءٍ) على الشتم، ولا يجوز نصبه على الحال، ولا جرُّه على البدل من الاسمين، لاختلاف العامل فيهما، فالجرَّاف مجرور بالإضافة، وراسم مجرور بالباء، فلهذا نصب (أميري) على القطع.

٤١١ ـ **التخريج**: البيتان للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٦.

اللغة: الرماح الشوارع: التي ترد إلى الدماء، أي تدخل في الأبدان.

المعنى: استبقيتُ أعراض مازن ولم أهجها، لأنها أعراض قوم كرام، ولهم أيام وآثار بيِّنة، وهم يطعنون أعداء عشيرتهم.

الإعراب: «**ولكنني**»: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف مشبَّه بالفعل، والنون: حرف للوقاية، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب اسم «لكنّ». «**استبقيت**»: فعل وفاعل. «**أعراضَ**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**مازن**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وأيامها**»: الواو: حرف عطف، «أيام»: اسم معطوف منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة. «**من مستنير**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة أو حال لِـ «أيامها». «**ومظلم**»: الواو: حرف عطف، «مظلم»: اسم معطوف مجرور. «**أناساً**»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني، أو نحوه. «**بثغر**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لِـ «أناساً». «**لا**»: حرف نفي. «**تزالُ**»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة. «**رماحهم**»: اسم «تزال» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و «هم»: ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة. «**شوارع**»: خبر «تزال» منصوب بالفتحة. «**من غير**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لِـ «شوارع». «**العشيرة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**في الدم**»: جارّ ومجرور متعلقان بـ «شوارع». =

وممّا يَنتصب على أنه عَظّمَ الأمرَ قوله، وهو لعمرو بن شأْس الأسديّ [من الطويل]:

٤١٢ ـ ولَـمْ أرَ لَيْلَـى بعـد يَـوْمٍ تَعَـرَّضَـتْ لنـا بيـن أثْـوَابِ الطِّـرافِ مـن الأدَمْ
كِـلابيَّـةً وَبْـريَّـةً حبتَـريَّـةً نَـأَتْـكَ وخـانـتْ بـالمـواعيـدِ والـذِمَـمْ
أُنـاسـاً عِـدًى عُلِّقْـتُ فيهـمْ وليتنـي طلبتُ الهَوَى في رأس ذي زَلَقٍ أَشَمّ

= وجملة «ولكنني...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «استبقيت»: في محلّ رفع خبر «لكن». وجملة «أعني أناساً»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا تزال رماحهم»: في محلّ نصب نعت لـ «أناساً».

والشاهد فيهما: نصب «أناساً» بإضمار فعل، وقد رُوي «أناس» بالرفع، على تقدير: هم أناس.

٤١٢ ـ **التخريج:** الأبيات مع نسبتها في شرح أبيات سيبويه ١/٤٥٣ ـ ٤٥٤.

اللغة: تعرَّضت: بدَت وظهرت. والطراف: قبة من أدم، وهي لأهل الثروة والغنى، وأراد بأثوابها الستور. الأدَم بالتحريك جمع أَديم، وهو الجلد ما كان، وقيل الأحمر، وقيل المدبوغ. وكلابية: نسبة إلى قبيلتها، وكذلك وَبْرية. أما (حبترية) وروى: حبثرية فنسبة إلى حيِّها. عُلِّقت فيهم: أحببتُهم. ذو زلق أشم: جبل ذو رأس عال شاهق يُعرِّضُ من يعلوه إلى السقوط عنه.

المعنى: لم أشاهد ليلى منذ أن بدَت لي بين الستور منذ زمن. إنها المخلاف التي لا ترعى حرمة وَعْدٍ، وإنه حظي السيىء الذي أوقعني في حب قوم أعداءٍ لي وكم أفضِّل أن لو كان حبي في قمة جبل عال يعرض مرتقيه للخطر على أن يكون حبي في هؤلاء القوم.

الإعراب: «**ولم**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «**أر**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون الظاهر، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**ليلى**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**بعد**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «أرى» منصوب بالفتحة. «**يوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تعرَّضت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هي). «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ «تعرضتْ». «**بيْن**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بـ (تعرضت) منصوب بالفتحة. «**أثواب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الطراف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من الأدَم**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (أثواب الطراف). «**كلابية**»: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: «أعظّم كلابيةً». «**وبريةً**»: بَدَل من (كلابية) وكذلك «**حبترية**»، «**نأتك**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر. «**وخانت**»: الواو: حرف عطف، «خانت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**بالمواعيد**»: جار ومجرور متعلقان بـ «خانت» على تضمينه معنى (غَدر). «**والذمم**»: الواو: حرف عطف، «الذمم»: معطوف على «المواعيد». «**أناساً**»: مفعول به منصوب لفعل محذوف والتقدير: أخصُّ أناساً. «**عِدى**»: صفة لـ «أناساً» منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظاً لا رسماً لالتقاء الساكنين. «**عُلِّقتُ**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على السكون، والتاء: نائب فاعل محله الرفع. «**فيهم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «عُلقت». «**وليتني**»: الواو: استئنافية، «ليتني»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: اسم (ليت) محله النصب. «**طلبتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: =

وقال الآخر [من الطويل]:

٤١٣ - ضَنِنْتُ بنفسي حِقْبةً ثم أصبحتْ لبنتِ عطاءٍ بَيْنُها وجميعُها
ضِبابيَّةً مُرِّيَّةً حابِسيَّةً مُنيفاً بنَعْفِ الصَّيْدَلَيْنِ وَضيعُها

فاعل محله الرفع. «الهوى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «في رأس»: جار ومجرور متعلقان بـ «طلبتُ». «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنَّه من الأسماء الستة. «زلقٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أشم»: صفة لـ «ذي زلق» مجرور بالكسرة وسكّن للضرورة.

وجملة «لم أر»: بحسب الواو. وجملة «تعرَّضت»: صفة لـ «يوم» على تنوين «يوم». وفي هذه الحالة يجب أن نقدر ضميراً يعود على الموصوف، والتقدير: «يوم تعرضت فيه»، ويجوز عروضياً عدم تنوين «يوم» فتكون جملة «تعرَّضت» مضاف إليها محلها الجر، ولا حاجة في هذه الحالة إلى تقدير ضمير. وجملة «أعظِّم كلابية»: استئنافية لا محل لها. وجملة «نأتك»: صفة لـ «كلابية» محلها النصب. وجملة «خانَتْ»: معطوفة على جملة «نأتْك». وجملة «أخصُّ أناساً»: استئنافية لا محل لها. وجملة «عُلِّقْتُ»: صفة لـ «أناساً». وجملة «ليتني طلبت»: استئنافية لا محل لها. وجملة «طلبتُ» خبر (ليت) محلها الرفع.

والشاهد فيها: نصب (كلابية) وما بعدها على التعظيم، ونصْب (أناساً) على الاختصاص.

٤١٣ - **التخريج**: البيتان بلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٣٧٨ (صول).

اللغة: جميعها: أي الجمع، والمراد من (بينها وجميعها) أي كلُّ نفسي لهذه البنت. وضبابية، ومرِّية، وحابسية نسبة لهذه المرأة. والمنيف: المُشرفُ. والنَّعفُ: أصل الجبل. والصيدلان: جبل بعينه.

المعنى: ملكتُ نفسي عن تتبع هذه المرأة مدة طويلة ثم غلبني هَوَاها فأبحت نفسي كلَّها لها، وإنها لامرأة شريفة القوم، فوضيعهم مُشْرف المحل، فكيف رفيعهم؟!

الإعراب: «ضننتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محلها الرفع. «بنفسي»: جار ومجرور متعلقان بـ «ضننتُ»، وياء المتكلم: مضاف إليها محله الجر. «حقبة»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «ضننتُ». «ثم»: حرف عطف. «أصبحت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، واسم (أصبح) مستتر جوازاً تقديره (هي). «لبنت»: جار ومجرور متعلقان بخبر (أصبح). «عطاء»: مضاف إليه مجرور. «بينها»: بدل من اسم (أصبح)، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «وجميعها»: الواو: حرف عطف، «جميعها»: معطوف على (بينها) فهي مثلها. «ضبابية»: مفعول به لفعل محذوف. «مريةً»: بدل من (ضبابية) وكذلك (حابسية). «منيفاً»: صف لـ «ضبابية» منصوبة بالفتحة. «بنعف»: جار ومجرور متعلقان بـ «منيف». «الصيدلين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «وضِيعها»: فاعل لـ «منيف» مرفوع بالضمة، وها: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «ضننت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أصبحت لبنت عطاءٍ بينها وجميعها»: معطوفة على جملة «ضننتُ». وجملة «أعظم ضبابية»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيهما: نصب (ضبابية) وما بعدها على التعظيم.

فكلُّ هذا سمعناه ممّن يرويه من العرب نصباً.

ومما يدلّك على أنَّ هذا ينتصب على التعظيم والمدح، أنّك لو حملت الكلامَ على أن تجعله حالاً، لمّا بنيتَه على الاسم الأوّل، كان ضعيفاً. وليس ههنا تعريفٌ ولا تنبيهٌ، ولا أرادَ أن يوقع شيئاً في حالٍ، لقبحه ولضعف المعنى.

وزعم يونُس أنَّه سمع رؤبة يقول [من الرجز]:

٤١٤ - أنــا ابــنُ سَعْــدٍ أكْــرَمَ السَّعْــدِينــا

نَصَبَه على الفخر.

وقال الخليل: «إنَّ من أَفْضَلِهم كانَ زيدًا»، على إلغاءِ «كانَ»، وشبَّهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق [من الوافر]:

٤١٥ - فكيــف إذا رأيــتَ ديــارَ قــومٍ وجِيــرانٍ لنــا كــانــوا - كِــرامِ

---

٤١٤ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٩١؛ وشرح المفصل ١/ ٤٧؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الأعراب ص ٤٦٠؛ وشرح المفصل ١/ ٤٦؛ والمقتضب ٢/ ٢٢٣.

الإعراب: «**أنا**»: مبتدأ محله الرفع. «**ابنُ**»: خبر مرفوع بالضمة. «**سعدٍ**»: مضاف إليه مجرور. «**أكرمَ**»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أُعظم أكْرم. «**السعدينا**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

وجملة «أنا ابن سعد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أعظِّم أكرم السعدين»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (أكرمَ) على التفخيم والفخر.

٤١٥ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠؛ والأزهيّة ص ١٨٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كنن)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٢؛ والمقتضب ٤/ ١١٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ١٣٦؛ والأشباه والنظائر ١/ ١٦٥؛ وأوضح المسالك / ٣٥٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦١؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٦٧ (كون)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٧.

المعنى: يتساءل الشاعر كيف يستطيع أن يمنع دموعه من الانهمار وقد تذكّر جيرانه الكرام.

الإعراب: «**فكيف**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «**كيف**»: اسم استفهام مبنيّ في محلّ نصب حال من فاعل فعل محذوف تقديره: «كيف أكون» أو خبر لفعل ناقص محذوف مع اسمه تقديره: «كيف أكون». «**إذا**»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بجوابه. «**رأيت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**ديار**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**قوم**»: مضاف إليه مجرور. «**وجيران**»: الواو: حرف عطف، «جيران»: معطوف على «قوم» مجرور بالكسرة. «**لنا**»: جار

وقال: «إنَّ من أفضلهم كان رجلاً يَقبح»؛ لأنَّك لو قلت: «إنّ من خيارهم رجلاً»، ثم سكتَّ، كان قبيحاً حتى تعرِّفه بشيء، أو تقول: «رجلاً من أمره كذا وكذا».

وقال: «إنَّ فيها كانَ زيدٌ»، على قولك: «إنَّه فيها كانَ زيدٌ»، وإلاَّ فإنّه لا يجوز أن يَحمل الكلامَ على «إنّ».

وقال: «إنّ أفضلَهم كان زيدٌ وإنَّ زيداً ضربتُ»، على قوله: «إنّه زيداً ضربتُ، وإنّه كان أفضلَهم زيدٌ». وهذا فيه قُبْحٌ، وهو ضعيف، وهو في الشعر جائز. ويجوز أيضاً على: «إنّ زيداً ضربتُه»، و«إن أفضلَهم كانَهُ زيدٌ»، فتنصبَهُ على «إنّ»، وفيه قُبْحٌ كما كان في «إنَّ».

وسألتُ الخليل، رحمه الله تعالى، عن قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ﴾[1] وعن قوله: ﴿وَيْكأَنَّ الله﴾[2] فزعم أنَّها[3] مفصولةٌ من «كأنّ»، والمعنى: على أنَّ القوم انتبهوا فتكلّموا على قَدر علمهم، أو نُبّهوا، فقيل لهم: أما يُشْبِه أنْ يكون ذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم.

وأمّا المفسّرون، فقالوا: أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله[4].

وقال القُرَشيُّ، وهو زيد بن عمرو بن نُفَيْلٍ [من الخفيف]:

٤١٦ ـ سَالَتَاني الطَّلاقَ أنْ رَأَتَاني ... قَلَّ مالي، قد جِئْتُماني بِنُكْرِ

وَيْ كأنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْـ ... ـبَبْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

= ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «جيران». «كانوا»: زائدة. «كرام»: نعت «جيران» مجرور بالكسرة.

وجملة «رأيت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «كيف أكون»: بحسب ما قبلها في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «وجيران لنا كانوا كرام» حيث زاد «كانوا» بين الموصوف وهو «جيران» والصفة وهي «كرام».

(١) القصص: ٨٢.

(٢) القصص: ٨٢.

(٣) أي: كلمة «ويّ».

(٤) قال السيرافي: في «ويكأن الله» ثلاثة أقوال: أحدها قول الخليل: تكون «وي» كلمة تندّم يقولها المتندّم، ويقولها المندِّم غيره، ومعنى «كأنّ» التحقيق. الثاني قول الفرّاء: تكون «ويك» موصولة بالكاف، و«أن» منفصلة، ومعناها عنده تقرير، كقولك: «أما ترى»؟ والقول الثالث يذهب إلى أن «ويك» بمعنى «ويلك»، وجعل «أن» مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قال: ويلك اعلمْ أنَّ الله.

٤١٦ ـ **التخريج**: البيتان لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب ١/ ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠؛ والدرر =

واعلم أنَّ ناساً من العرب يَغلَطون فيقولون: «إنّهم أجمعون ذاهبون»[٢]، و «إنّك وزيدٌ ذاهبان»؛ وذاك أنَّ معناه معنى الابتداء، فيُرَى أنّه قال: هُمْ، كما قال [من الطويل]:

= ٥/ ٣٠٥؛ وذيل سمط اللآلي ص ١٠٣؛ ولنبيه بن الحجاج في الأغاني ١٧/ ٢٠٥؛ وشرح أبيات سبيويه ٢/ ١١؛ ولسان العرب ١٥/ ٤١٨ (ويا)، ٤٩٠ (وا)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٣؛ والخصائص ٣/ ٤١، ١٦٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٦؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٨٩؛ والمحتسب ٢/ ١٥٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٦.

اللغة: وي: اسم فعل مضارع بمعنى: أعجب. النشب: المال.

المعنى: طلبتا مني طلاقهما حين صرت فقيراً، وما أعجب من هذه الدنيا، فالناس تحب صاحب المال والجاه، أما الفقير فهو منبوذ يعيش عيشة همٍّ وضر.

الإعراب: «**سالتاني**»: فعل ماضي مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. «**الطلاق**»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. «**أن**»: حرف مصدري. «**رأتاني**»: تعرف إعراب (سألتاني)، والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل نصب على الظرفية الزمانية بتقدير (مدة رؤيتي). «**قلّ**»: فعل ماض مبني على الفتح. «**مالي**»: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**قد**»: حرف تحقيق وتقريب. «**جئتماني**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، وتما: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به. «**بنكر**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (جئتماني). «**وي**»: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، فاعله: ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا). «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل مخفّف من (كأنّ) مهمل. «**من**»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «**يكن**»: فعل مضارع ناقص مجزوم (فعل الشرط). «**له**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (يكن) المقدّم المحذوف. «**نشب**»: اسم (يكن) مرفوع. «**يحبب**»: (جواب الشرط) فعل مضارع مجزوم مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «**ومن**»: الواو: للعطف، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «**يفتقر**»: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط) وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). «**يعش**»: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط) وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). «**عيش**»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «ضر»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «سألتاني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قلّ مالي»: في محل نصب مفعول به ثان. وجملة «قد جئتماني»: استئنافية لا محل لها. وجملة «من يكن... يحبب»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يكن له نشب»: لا محلّ لها من الإعراب (فعل الشرط). وجملة «يحبب»: لا محلّ لها من الإعراب (جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بإذا). وجملتا فعل الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر المبتدأ (من). وقل مثل ذلك في جملة (ومن يفتقر يعش) المعطوفة على جملة «من يكن».

والشاهد فيه قوله: «وي كأن» حيث جاءت (وي) منفصلة عن (كأن).

(٢) نتحفَّظ على كلام سيبويه، فكيف يكون هؤلاء الناس من العرب ويغلطون؟ أليسوا هم أصحاب اللغة؟ وهل نستطيع تخطيء العرب أو بعضهم بقواعد هي نفسها مستقرأة من كلام العرب؟ وهل يجوز أن نخطِّىء قوماً من العرب مستندين على لغة قوم آخرين؟

ولا سـابـقٍ شيئـاً إذا كـان جـائيـاً[1]

على ما ذكرتُ لك.

وأمّا قوله عزَّ وجل: ﴿والصَّابِئُونَ﴾[2]، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله ﴿والصَّابِئُونَ﴾ بعدما مضى الخبرُ.

وقال الشاعر بشر بن أبي خازم [من الوافر]:

٤١٧ ـ وإلاّ فـاعلمـوا أنّـا وأنتـم بُغـاةٌ مـا بقينـا فـي شِقـاقِ

كأنه قال: بُغاةٌ ما بقينا وأنتم.

---

(١) تقدم بالرقم ١٢٤.

(٢) المائدة: ٦٩، وتمام الآية: ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾.

٤١٧ ـ **التخريج**: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٦٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٩٣، ٢٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٩.

اللغة: البغاة: جمع باغ وهو الذي يعدل عن الحقّ ويميل. الشقاق: الاختلاف والفرقة.

المعنى: سنبقى ـ نحن وأنتم ـ جائرين وبعيدين عن الحقّ ما بقينا على اختلاف وفرقة، لم نجتمع على رأي واحد.

الإعراب: «**وإلا**»: الواو: بحسب ما قبلها، «إلا»: مؤلفة من «إن»: حرف شرط جازم، و«لا»: نافية، وفعل الشرط محذوف دلّ عليه كلام سابق. «**فاعلموا**»: الفاء: استئنافية، «اعلموا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**أنّا**»: «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سد مسد مفعولي «اعلموا». «**وأنتم**»: الواو: حرف عطف، «أنتم»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «**بغاة**»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمّة. «ما»: مصدرية زمانية. «**بقينا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالخبر. «**في شقاق**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «بقينا».

وجملة «إلاّ فاعلموا» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «فاعلموا»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء فهي في محل جزم. وجملة «أنتم بغاة» في محل نصب معطوفة على محل «أنا بغاة». وجملة: «بقينا» صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أنا وأنتم بغاة» حيث جاء الضمير المنفصل الذي في محلّ رفع بعد اسم «أنّ»، وقبل خبرها، وعلى هذا يحتاج لتقدير خبر إما للأول وإمّا للثاني (فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة).

هذا باب «كَمْ»[1]

اعلم أنّ لِـ «كَمْ» موضعينِ: فأحدُهما الاستفهامُ، وهو الحرفُ المستفهَمُ به، بمنزلة «كيفَ» و «أيْنَ». والموضع الآخَر: الخبر، ومعناها معنى «رُبَّ».

وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً، ويُبْنَى عليها، إلاَّ أنَّها لا تَصَرَّفُ تصرّف «يوم» و «ليلة»، كما أنّ «حيثُ» و «أَيْنَ» لا يتَصرفان تصرُّف «تَحْتك» و «خَلْفَك»، وهما موضعان بمنزلتهما، غير أنّها حروفٌ لم تتمكَّن في الكلام، إنَّما لها مواضعُ تَلزمها في الكلام. ومثلُ ذلك في الكلام كثير، وقد ذكرنا فيما مضى، وستراه فيما تستقبل إن شاء الله.

أمَّا «كَمْ» في الاستفهام إذا أُعملتْ فيما بعدها، فهي بمنزلة اسم يَتصرّفُ في الكلام منوَّنٍ، قد عَمِلَ فيما بعده لأنَّه ليس من صفته، ولا محمولاً على ما حُمل عليه. وذلك الاسم «عشرون» وما أشبَهها نحو: «ثلاثين» و «أربعين».

وإذا قال لك رجلٌ: «كم لك»؟ فقد سأَلك عن عَدَدٍ؛ لأنَّ «كَمْ» إنَّما هي مسألة عن عدد ههنا، فعلى المجيب أن يقول: «عشرون» أو ما شاء، ممَّا هو أسماء لعدّةٍ. فإذا قال لك: «كم لك درهماً»؟ أو «كم درهماً لك»؟ ففسَّر ما يَسأل عنه، قلتَ: «عشرون درهماً»، فعَملتْ «كَمْ» في «الدرهم» عَمَلَ «العشرين» في «الدرهم»، و «لَكَ» مبنيّةٌ على «كَمْ».

واعلم أنَّ «كَمْ» تَعمل في كل شيءٍ حَسُنَ لِـ «العشرين» أنْ تعَمل فيه، فإذا قَبُحَ لِـ «العشرين» أنْ تَعمل في شيء، قَبُحَ ذلك في «كَمْ»؛ لأنَّ «العشرين» عدد منوَّنٌ وكذلك «كَمْ» هو منوَّنٌ عندهم، كما أنَّ «خَمْسَةَ عَشَرَ» عندهم بمنزلة ما قد لَفَظوا بتنوينه، لولا ذلك، لم يقولوا: «خمسةَ عشرَ درهماً»، ولكنّ التنوين ذهب منه كما ذهب ممّا لا يَنصرف،

---

(١) انظر مبحث «كم» في مغني اللبيب ص ١٨٣ ـ ١٨٧؛ والجنى الداني ص ٢٦١.

وموضعُه موضع اسم منوّن. وكذلك «كَمْ» موضعُها موضع اسم منوَّنٍ، وذهبتْ منها الحركةُ كما ذهبت من «إذْ»؛ لأنَّهما غيرُ متمكِّنين في الكلام.

وذلك أنّك لو قلت: «كم لك الدرِهـمَ»؟ لم يجز كما لم يجز في قولك: «عشرون الدرهمَ»، لأنَّهم إنما أرادوا: «عشرين من الدراهم». وهذا معنى الكلام، ولكنَّهم حذفوا الألفَ واللام، وصيَّروه إلى الواحد، وحذفوا «مِن» استخفافاً كما قالوا: «هذا أوّلُ فارسٍ في الناس»، وإنما يريدون: هذا أوّلُ من الفُرْسان، فحُذف الكلامُ.

وكذلك «كَمْ»، إنَّما أرادوا: كم لك من الدراهم، أو: كم من الدراهم لك.

وزعم أنَّ «كم درهماً لك»؟ أقوى من «كم لك درهماً»؟ وإنْ كانت عربيةً جيدة. وذلك أنَّ قولك: «العشرون لك درهماً» فيها قبح، ولكنَّها جازت في «كَمْ» جوازاً حسناً، لأنّه كأنَّه صار عوضاً من المتمكّن في الكلام، لأنَّها لا تكون إلا مبتدأةً ولا تؤخَّر فاعلةً ولا مفعولةً. لا تقول: «رأيتَ كم رجلاً»، وإنّما تقول: «كم رأيتَ رجلاً»؟ وتقول: «كم رجلٍ أتاني»؟ ولا تقول: «أتاني كم رجلٍ». ولو قال: «أتاكَ ثلاثون اليومَ درهماً»، كان قبيحاً في الكلام، لأنه لاَ يقوى قوّةَ الفاعل وليس مثل «كَمْ» لما ذكرتُ لك. وقد قال الشاعر [من المتقارب]:

٤١٨ ـ علـى أنَّنـي بعـدَ مـا قَـدْ مَضَـى ثـلاثـون للهَجْـرِ حَـوْلاً كَميـلا
يُـذَكِّـرُنيـكِ حَنِيـنُ العَجـولِ ونَـوْحُ الحمـامَـةِ تَـدْعُـو هَـديـلا

---

٤١٨ ـ **التخريج**: البيتان للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦؛ وأساس البلاغة (كمل)؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٩؛ والدرر ٤/ ٤٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٦٧، ٤٧٠، ٨/ ٢٥٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٢؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٠؛ ولسان العرب ١١/ ٥٩٨ (كمل) (البيت الأول فقط)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٩٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٢؛ والمقتضب ٣/ ٥٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٤.

اللغة: حولاً: عاماً. كميلاً: كاملاً. العجول: الناقة التي ذبح ولدها أو مات. الهديل: صوت الحمام، أراد به هنا الفرخ الذي صاده طير جارح على عهد نوح فاستمرت كلّ الحمام بالبكاء عليه.

المعنى: وها أنذا بعد مضي ثلاثين عاماً كاملاً على فراقنا أتذكّرك يا حلوتي كلّما اشتاقت ناقة لوليدها، أو صوتت حمامة تبكي فرخها المفقود.

الإعراب: «على»: حرف جر. «أنني»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «أنّ»، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار =

و «كم رجلاً أتاك»؟ أقوى من «كم أتاك رجلاً»؟ و «كَمْ» ههنا فاعلة. و «كم رجلاً ضربتَ»؟ أقوى من «كم ضربتَ رجلاً»؟ و «كَمْ» ههنا مفعولة.

وتقول: «كم مثلَه لك»؟ و «كم خيراً منه لك»؟ و «كم غيرَه لك»؟ كلُّ هذا جائزٌ حسنٌ؛ لأنه يجوز بعد «عشرين» فيما زعم يونس. تقول: «كم غيرَه مثلَه لك»، انتَصب «غير» بـ «كم» وانتصب «المِثل» لأنّه صفةٌ له.

ولم يُجزْ يونسُ والخليلُ، رحمهما الله «كم غِلْماناً لك»؟ لأنَّك لا تقول: «عشرونَ ثِياباً لك»، إلاّ على وجهِ «لك مائةٌ بيضاً»، و «عليك راقُودٌ خلاًّ». فإنْ أردتَ هذا المعنى، قلت: «كم لك غِلماناً»؟ ويَقبح أن تقول: «كم غِلماناً لك»؟ لأنّه قبيح أن تقول: «عبدُ الله قائماً فيها»، كما قبُح أن تقول: «قائماً فيها زيدٌ». وقد فسّرنا ذلك في بابه.

وإذا قلت: «كم عبدُ الله ماكث»؟ فـ «كم» أيّامٌ و «عبدُ الله» فاعلٌ. وإذا قال: «كم عبدُ الله عندك»؟ فـ «كَمْ» ظرفٌ من الأيام، وليس يكون «عبدُ الله» تفسيراً لِـ «الأيام» لأنّه ليس منها. والتفسيرُ: «كم يوماً عبدُ الله ماكثٌ»؟ أو «كم شهراً عبدُ الله عندك»؟ فـ «عبد الله» يَرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت: «كم رجلاً ضَرَبَ عبدُ الله»؟

فإذا قلت: «كم جَريباً أرضُك»؟ فـ «أرضك» مرتفعةٌ بـ «كَمْ» لأنَّها مبتدأَةٌ، و «الأرضُ»

= والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: «هذا كائن». «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «يذكر». «ما»: اسم موصول في محلّ جرٍّ بالإضافة. «قد»: حرف تحقيق. «مضى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «ثلاثون»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. «للهجر»: جار ومجرور متعلّقان بـ (مضى). «حولاً»: تمييز منصوب بالفتحة. «كميلاً»: صفة منصوبة بالفتحة. «يذكرنيك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أوّل، والكاف: في محل نصب مفعول به ثانٍ. «حنين»: فاعل مرفوع بالضمّة. «العجول»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ونوح»: الواو: للعطف، «نوح»: معطوف على مرفوع، مرفوع مثله بالضمّة. «الحمامة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تدعو»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). «هديلاً»: مفعول به منصوب بالفتحة.

والجملة الاسمية المحذوفة: «هذا كائن» ابتدائية لا محل لها. وجملة: «مضى...»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «يذكرنيك حنين...»: في محلّ رفع خبر (أنني). وجملة «تدعو»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ثلاثون للهجر حولاً كميلاً» حيث فصل بين العدد «ثلاثون» وبين تمييزه «حولاً»، مما يقوّي حجّة الفصل بين (كم) وبين تمييزها.

مبنيّة عليها، وانتَصب «الجريب» لأنّه ليس بمبنيّ على مبتدأ، ولا مبتدأ، ولا وصفٍ، فكأنك قلت: «عشرون درهماً خيرٌ من عشرةٍ».

وإن شئت، قلت: «كم غلمانٌ لك»؟ فتجعلُ «غلمان» في موضع خبر «كَمْ»، وتجعلُ «لَكَ» صفةً لهم[١].

وسألتُه عن: «على كَمْ جِذْعٍ بيتُك مبنيٌّ»؟ فقال: القياسُ النصبُ وهو قولُ عامَّةِ الناس[٢]. فأمَّا الذين جَرُّوا فإنَّهم أرادوا معنى «مِنْ»، ولكنَّهم حذفوها ههنا تخفيفاً «على» اللسان، وصارتْ عَلى عوضاً منها.

ومثل ذلك: «اللَّهِ لاَ أَفعلُ»، وإذا قلتَ: «لاها الله لا أَفعلِ»، لم يكن إلاّ الجَرُّ، وذلك أنَّه يريد: «لا والله»، ولكنَّه صار «ها» عوضاً من اللفظ بالحرف الذي يَجرّ وعاقبَهُ.

ومثل ذلك: «آللَّهِ لتفعلنَّ»؟ إذا استفهمتَ، أضمروا الحرفَ الذي يَجرُّ وحذفوا، تخفيفاً على اللسان، وصارت ألفُ الاستفهام بدلاً منه في اللفظ معاقباً.

واعلم أنَّ «كَمْ» في الخبر بمنزلة اسمٍ يتصَرَّفُ في الكلام غير منوَّنٍ، يَجرّ ما بعده إذا أُسقط التنوينُ، وذلك الاسمُ نحو «مائَتَيْ درهمٍ»، فانجَرَّ «الدَّرهم» لأنَّ التنوين ذهب ودخل فيما قبله. والمعنى معنى «رُبَّ»، وذلك قولك: «كم غُلامٍ لك قد ذَهَبَ»؟

فإن قال قائل: ما شأْنُها في الخبر صارت بمنزلة اسمٍ غير منوَّنٍ؟ فالجواب فيه أن تقول: جعلوها في المسألة[٣] مثل «عشرين» وما أشْبَهَها، وجُعلت في الخبر بمنزلة «ثلاثة» إلى «العشرة»، تجرّ ما بعدها، كما جرّت هذه الحروفُ ما بعدها. فجاز ذا في «كَمْ» حين اختَلَف الموضعان، كما جاز في الأسماء المتصرِّفة التي هي للعدد.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: التقدير: كم غلاماً غلمان، فتكون «كم» مبتدأ، و «غلمان» خبره، و «لك» صفة. و «كم» في الاستفهام تنصب لا غير، أما إذا قلت: «كم غلماناً لك»؟ لم يجز. لأنك إن نصبت «غلماناً» على التمييز، لم يجز، لأن «كم» في الاستفهام لا يميّز إلاّ بواحد كـ «عشرين»، وإن نصبتها على الحال، لم يجزْ، لأن العامل «لك»، وهي مؤخّرة، فإن قدمت «لك»، جاز كما يجوز «عبد الله فيها قائماً»، وتقديره: كم مماليكك في حال ما هم غلمان؟ كما تقول: «كل مئة بيضاً»، أي: في حال ما هي بيض.

(٢) أي: معظمهم.

(٣) أي: السؤال، يعني الاستفهام.

واعلم أنَّ «كَمْ» في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تَعمل فيه «رُبَّ»، لأنَّ المعنى واحدٌ، إلاَّ أنَّ «كَمْ» اسمٌ و «رُبَّ» غيرُ اسم، بمنزلةِ «مِنْ». والدليل عليه أنّ العرب تقول: «كم رجلٍ أفضلُ منك»؟ تجعلُه خبرَ «كَمْ». أخبرَنَاه يونُس عن أبي عمرو.

واعلم أنّ ناساً من العرب يُعْمِلونها فيما بعدها في الخبر كما يُعمِلونها في الاستفهام، فيَنْصِبون بها كأنَّها اسمٌ منوَّنٌ. ويجوز لها أن تَعمل في هذا الموضع في جميع ما عَملتْ فيه «رُبَّ» إلاَّ أنها تَنصب، لأنّها منوّنةٌ، ومعناها منوّنةً وغير منونةٍ سواءٌ؛ لأنَّه لو جاز في الكلام أو اضطُرَّ شاعرٌ، فقال: «ثلاثةٌ أَثْواباً»، كانَ معناه معنى ثلاثة أَثْوابٍ. وقال يزيد بن ضَبَّةَ [من الوافر]:

إذا عاشَ الفَتَى مائتَيْنِ عامًا ... فقد ذَهَب المَسَرَّةُ والفتاءُ[1]

وقال الآخر [من الرجز]:

أنْعَتُ عَيْراً من حَميرِ خَنْزَرَهْ ... في كلِّ عَيْرٍ مائتَان كَمَرَهْ[2]

وبعضُ العرب يُنشِد قولَ الفرزدق [من الكامل]:

كم عَمَّةً لكَ يا جريرُ وخالةً ... فَدْعاء قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري[3]

وهم كثيرٌ، منهم الفرزدق والبيتُ له.

وقد قال بعضهم: «كَمْ» على كلّ حالٍ منوّنةٌ، ولكنّ الذين جرُّوا في الخبر أَضمروا «مِنْ» كما جاز لهم أن يُضمِروا «رُبَّ».

وزعم الخليلُ أنّ قولهم: «لاهِ أبوك» و «لقيتُه أَمْسِ»، إنما هو على: «لله أبوك»، و «لقيتُه بالأمسِ»، ولكنَّهم حذفوا الجارّ والألفَ واللام تخفيفاً على اللسان. وليس كلُّ جارٍّ يُضَمر؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثَمّ قبُح، ولكنّهم قد يُضمِرونه ويَحذفونه فيما كثر في كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أَكثروا استعماله أَحْوَجُ. وقال الشاعر العَنْبري [من الطويل]:

---

(١) تقدم بالرقم ١٧٨.

(٢) تقدم بالرقم ١٧٩.

(٣) تقدم بالرقم ٣٦٢.

٤١٩ ـ وجَـدَّاء مـا يُـرْجَـى بهـا ذو قـرابـةٍ   لعَطْـفٍ ومـا يَخْشَـى السُّمـاةَ ربيبُهـا

وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

٤٢٠ ـ ومثلـك بِكْـراً قـد طَـرَقْـتُ وثيِّبـاً   فـأَلْهَيْتُهـا عـن ذي تمـائـمَ مُغْيَـلِ

أي: رُبَّ مثلِك. ومن العرب من يَنصبه عن الفعل.

---

٤١٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١١٠ (جدد)، ١٤/ ٤٠٠ (سما).

اللغة: الجدَّاء: الفلاة لا ماء فيها. والسُّماة: جمع سامٍ، وهو الذي يسمو لصيد الوحش في سموم الحرِّ عند كنوسها. والربيب: ما تربَّب من الوحش فيها.

المعنى: هي فلاة لا ماء فيها ولا عمران فلا يخاف وحوشُها الصيادين لأنَّهم لا يدلفون إلى هذه الفلاة.

الإعراب: «**وجدَّاء**»: الواو: واو (رب)، «**جدَّاء**»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير (تجاوزتها). «**ما**»: حرف نافٍ لا محل له من الإعراب. «**يُرجى**»: فعل مضارع مبني للمجهول. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بـ«يُرجى». «**ذو**»: نائب فاعل مرفوع بالواو لأنَّه من الأسماء الستة. «**قرابة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لعطف**»: جار ومجرور متعلقان بـ«يُرْجى». «**وما**»: الواو: حرف عطف، «ما»: نافية لا محل لها. «**يخشى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**السّماة**»: مفعول به مقدم منصوب بالفتحة. «**ربيبها**»: فاعل مرفوع بالضمة، وها: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «جداء مع الخبر المحذوف»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يُرجى ذو قرابة بها»: صفة لـ«جدَّاء» محلُّها الرفع على المحل، أو الجر على اللفظ. وجملة «يخشى السُّماة ربيبها»: معطوفة على جملة «يُرجى».

والشاهد فيه: خفض جدَّاء على إضمار (ربَّ)، واعتبره دليلاً على جواز الحذف للتخفيف فيما كثر من كلامهم.

٤٢٠ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢؛ والأزهية ص ٢٤٤؛ والجنى الداني ص ٧٥؛ وجواهر الأدب ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٤؛ والدرر ٤/ ١٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٢، ٤٦٣؛ ولسان العرب ٨/ ١٢٦، ١٢٧ (رضع)، ١١/ ٥١١ (غيل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٦؛ وتاج العروس (غيل)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧٣؛ ورصف المباني ص ٣٨٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٦، ١٦١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦؛ وتاج العروس (باب الألف اللينة «الفاء»).

اللغة والمعنى: طرقت: جئت ليلاً. التمائم: معاذات تعلّق على الصبيّ؛ وذو التمائم: كناية عن طفل المرأة. المغْيَل: وهو الطفل الرضيع وأمّهُ حبلى. والشاعر يخاطب صاحبته مفتخراً بأنه صاحب مغامرات، وأنّ النساء، حتى الأبكار والمتزوجات منهنّ معجبات به.

الإعراب: «**ومثلك**»: الواو: حرف استئناف، «**مثل**»: اسم مجرور لفظاً بـ«رب» المحذوفة، =

وقال الشاعر [من الطويل]:

٤٢١ ـ ومِثْلِكِ رَهْبَى قد تركتُ رَذيَّةً   تُقَلِّبُ عينيْها إذا مَرَّ طائرُ

= مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وهو مضاف، **والكاف**: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. **«بكراً»**: مفعول به منصوب مقدّم. **«قد»**: حرف تحقيق. **«طرقتُ»**: فعل وفاعل. **«وثيّباً»**: حرف عطف، واسم معطوف على «بكراً» منصوب بالفتحة. **«فألهيتها»**: حرف عطف وفعل ماض، وفاعله، ومفعول به. **«عن»**: حرف جرّ. **«ذي»**: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلّقان بـ«ألهيتها». **«تمائم»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«مغيل»**: نعت «ذي» مجرور بالكسرة.

وجملة «فمثلك حبلى...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد طرقت»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «مثلك». وجملة «فألهيتها»: معطوفة على «طرقت» في محلّ رفع.

والشاهد فيه قوله: «ومثلك» حيث حذف حرف الجرّ «ربّ» وبقي عمله، وهذا على رواية الجرّ، وعلى رواية نصب «فمثلك» لا شاهد فيه. وحذف «ربّ» بعد الفاء قليل بل نادر، ومنه هذا البيت الشاهد، على رواية، وقول آخر [من الوافر]:

فحُورٍ قدْ لهوتُ بهنَّ عينٍ   نواعِمَ في المروطِ وفي الرياطِ

٤٢١ ـ التخريج: البيت للجون المحرزي في خزانة الأدب ٦/ ٨٥؛ ولأبي الربيس التغلبي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧٢؛ وبلا نسبة في البيان والتبيين ٣/٣٠٧؛ والحيوان ٣/ ٤١٥؛ ولسان العرب ١/ ٤٣٨ (رهب).

اللغة: الرهبى: الناقة المهزولة جداً. الرذيّة: الناقة الهزيلة من السير، أو المريضة حتى لا تستطيع مغادرة مكانها.

المعنى: قد تركتك، أو تركت مثلك، وتركت خيراً منك، بعدما أتعبتها مسافراً حتى صارت ضعيفة تقلّب عينيها مع طيران كل طائر خوفاً من أن يأكل منها.

الإعراب: **«ومثلك»**: تقدّم إعرابها في الشاهد السابق. **«رهبى»**: صفة منصوبة بفتحة مقدّرة على الألف. **«قد»**: حرف تقريب وتحقيق. **«تركت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون. والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «رذيّة»: صفة ثانية، أو بدل منصوب بالفتحة. **«تقلب»**: فعل مضارع مرفوعب الضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). **«عينيها»**: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنّى، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «إذا»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب مفعلو فيه، متعلق بـ (تقلب). «مرّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«طائر»**: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة: «مثلك تركت» ابتدائية لا محل لها. وجملة «تركت»: في محل رفع خبر للمبتدأ (مثلك). وجملة «تقلّب عينيها»: في محلّ نصب صفة. وجملة «مرّ طائر»: في محلّ جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «مثلك» حيث نصبها بالفعل المتأخر عنها (تركت).

سمعنا ذلك ممَّن يَرويه عن العرب.

والتفسيرُ الأوَّل في «كَمْ» أقوى؛ لأنّه لا يُحْمَلُ على الاضطرار، والشاذّ إذا كان له وجهٌ جيّدٌ.

ولا يَقوى قولُ الخليل في «أَمْسِ»، لأنك تقول: «ذَهَبَ أَمْسِ بما فيه».

وقال: إذا فصلتَ بين «كَمْ» وبين الاسم بشيء، استَغنى عليه السكوتُ أو لم يَستغنِ، فاحملْه على لغةِ الذين يجعلونها بمنزلة اسمٍ منوَّنٍ، لأنه قبيحٌ أن يُفصل بين الجارّ والمجرور، لأن المجرور داخل في الجارّ، فصارا كأنّهما كلمة واحدة. والاسمُ المنوَّن يُفصَل بينه وبين الذي يَعمل فيه، تقول: «هذا ضاربٌ بك زيداً»، ولا تقول: «هذا ضاربُ بك زيدٍ». وقال زهير [من المتقارب]:

٤٢٢ - تَـــؤُمُّ سنـــانـــاً وكَـــمْ دُونَـــه ... مِـــن الأرضِ مُحْـــدَودِبـــاً غـــارُهـــا

وقال القطاميُّ [من البسيط]:

---

٤٢٢ - **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح المفصل ٤/ ١٣١؛ وليس في ديوانه؛ وللأعشى في المحتسب ١/ ١٣٨؛ وليس في ديوانه؛ ولزهير أو لكعب أو للأعشى في شرح شواهد الإيضاح ص ١٩٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٥؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢٩؛ ولسان العرب ٥/ ٣٥ (غور).

اللغة: تؤمّ: تقصد. سنان: اسم الحصن الرّومي الذي قصده. الغار: كلّ ما اطمأن من الأرض.

المعنى: إن ناقتي تقصد حصن سنان رغم ما يفصلها عنه من مسافات من الأرض المحدودبة المختلفة التضاريس.

الإعراب: «**تؤمُّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «**سنانًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وكم**»: الواو: واو الحال، «كم»: اسم كناية في محلّ رفع مبتدأ. «**دونه**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف خبر «كم»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**من الأرض**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «كم». «**محدودباً**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**غارها**»: فاعل لاسم الفاعل (محدودب) مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «تؤم سناناً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «وكم محدودب غارها»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كم دونه من الأرض محدودباً» حيث فصل بين (كم) و (محدودباً) بالظرف والجار والمجرور، فوجب نصبه وامتنع الجر في رأي البصريين.

٤٢٣ - كَمْ نالَني منهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحْتَمِلُ

وإن شاءَ رَفَعَ فجعل «كَم» المِرارَ التي ناله فيها «الفضلُ»، فارتَفع «الفضل» بـ «نالني»، كقولك: «كم قَدْ أتاني زيدٌ»، فـ «زيد» فاعلٌ، و «كَمْ» مفعولٌ فيها، وهي المِرارُ التي أتاه فيها، وليس زيدٌ من المرار. وقد قال بعض العرب [من الكامل]:

كَمْ عَمَّةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ فَدْعاء قد حَلَبتْ عليَّ عِشارِي[1]

فجعل «كم» مراراً، كأنّه قال: كم مرَّةً قد حلبْت عشاري عمَّتُك وقال ذو الرمة، ففصل بين الجارّ والمجرور [من البسيط]:

كأنّ أصواتَ، مِنْ إيغالِهِنَّ بنا، أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ[2]

وقال الآخر [من الوافر]:

---

٤٢٣ - **التخريج**: البيت للقطامي في ديوانه ص ٣٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣؛ والدرر ٤/ ٤٩؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣١؛ واللمع ص ٢٢٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٨، ٤/ ٤٩٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٨٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٦٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٥؛ والمقتضب ٣/ ٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٥.

اللغة: على عدم: على فقر وحاجة. الإقتار: الفقر. أحتمل: أرتحل طالباً رزقاً.

المعنى: كثيراً ما أفضلوا علي عندما كنت محتاجاً، حتى أكاد لا أرتحل طلباً للرزق من شدة فقري وحاجتي.

الإعراب: «كم»: اسم كناية في محلّ رفع مبتدأ. «**نالني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**منهم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نالني». «**فضلاً**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**على عدم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «**نالني**». «**إذ**»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بـ «نال». «**لا**»: حرف نفي. «**أكاد**»: فعل مضارع ناقص، واسمها: ضمير مستتر تقديره (أنا). «**من الإقتار**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (أحتمل). «**أحتمل**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا).

وجملة «كم نالني»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «نالني»: في محلّ رفع خبر لـ (كم). وجملة «لا أكاد أحتمل»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «أحتمل»: في محلّ نصب خبر (أكاد).

والشاهد فيه قوله: «كم نالني منهم فضلاً» حيث فصل بين (كم) الخبرية وبين تمييزها (فضلاً) بالفعل (نالني منهم)، فنصبه وجوباً في رأي البصريين.

(١) تقدم بالرقم ٣٦٢.
(٢) تقدم بالرقم ١٤٥.

٤٢٤ ـ فكم قد فاتَني بَطَلٌ كَمِيٌّ ويَاسِرُ فِتيةٍ سَمْحٌ هَضومُ

وقد يجوز في الشعر أن تَجرّ وبينها وبين الاسم حاجزٌ، فتقول: «كم فيها رجلٍ»، كما قال الأعشى [من مجزوء الكامل]:

إلاَّ عُلالَةَ أو بُدا هَةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارَه[1]

فإن قال قائلٌ: أُضمرُ «مِنْ» بعدَ «فيها»، قيل له: ليس في كلّ موضعٍ يضمَرُ الجارُّ، ومع ذلك إنّ وقوعَها بعد «كَمْ» أكثرُ. وقال: يجوز على قول الشاعر [من الرمل]:

٤٢٥ ـ كم بجودٍ مُقْرِفٌ نال العُلَى وكريمٌ بُخْلُه قد وَضَعَهْ

---

٤٢٤ ـ **التخريج**: البيت للأشهب بن رميلة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧٥؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٦٢.

اللغة: الكميُّ: المتغطي بالسلاح، والياسر: الداخل في الميسر لكرمه وسماحته، والهضوم: الذي يهضم ماله للصديق والجار السائل.

المعنى: كثيراً ما أفقدني الموتُ رجالاً هذه صفاتُهم.

الإعراب: «**فكم**»: حرف استئناف، «كم»: خبرية اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**قد**»: حرف تحقيق. «**فاتني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محلّه النصب. «**بطَلٌ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**كميٌّ**»: صفة لـ «بَطل» مرفوع بالضمة. «**ويasر**»: الواو: حرف عطف، «ياسر»: معطوف على «كمي». «**فتيةٍ**»: مضاف إليه محله الجر. «**سمحٌ**»: صفة ثانية لـ «بطل». «**هضوم**»: صفة ثالثة.

وجملة «كم فاتني بطل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد فاتني» في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه: وقوع (كم) لتكثير المِرَار، والتقدير: كثيرة هي المرات التي فاتني بَطَلٌ.

(١) تقدم بالرقم ١٤٤.

٤٢٥ ـ **التخريج**: البيت لأنس بن زنيم في ديوانه ص١١٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧١؛ والدرر ٤/ ٤٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٣؛ ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/ ١٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/ ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٤؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٢؛ والمقتضب ٣/ ٦١؛ والمقرب ١/ ٣١٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٥، ٢/ ١٥٦.

اللغة: المقرف: النذل اللئيم الأب. وضعه: جعله وضيعاً منحطًا.

المعنى: إن الجود والكرم يرفع الدنيء اللئيم، والبخل يحطّ من منزلة السيد الشريف.

الإعراب: «كم»: اسم كناية في محلّ رفع مبتدأ. «**بجود**»: جار ومجرور متعلّقان بـ(نال). =

الجرُّ والرفع والنصب على ما فسّرناه، كما قال [من الكامل]:

٤٢٦ - كم فيهم مَلِكٍ أَغَرَّ وسُوقةٍ   حَكَمٍ بأَرْدِيةِ المَكارمِ مُحْتَبِي

وقال [من الكامل]:

٤٢٧ - كم في بني سَعْد بن بَكْر سَيِّدٍ   ضَخْمِ الدَّسيعة ماجِدٍ نَفّاعِ

= «مقرف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). «العلى»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. «وكريم»: الواو: للعطف، «كريم»: معطوف على مجرور، مجرور مثله. «بخله»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «قد»: حرف تحقيق «وضعه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «كم مقرف نال العلى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نال العلى»: في محلّ رفع خبر لـ (كم) الخبرية. وجملة «بخله قد وضعه»: في محلّ جرٍّ صفة لـ «كريم». وجملة «قد وضعه»: في محلّ رفع خبر لـ (بخله).

والشاهد فيه قوله: «كم بجود مقرف» حيث جاء بـ «كم» الخبرية التي تدلّ على التكثير في محل رفع مبتدأ، و «مقرف» تمييزاً لـ «كم» بالجر على الأصل، لم يمنعها عن الجر بالإضافة وجود فاصل هو الجار والمجرور (بجود). ويجوز أن يكون (مقرف) مبتدأ، و (كم) لإفادة التكثير، وخبره (نال العُلى)، ويجوز أن يكون (مقرفاً) على التمييز.

٤٢٦ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٣.

اللغة: الأغرُّ: المشهور. والسوقة: من ليس بملك. والحكم: الذي يُقنع بكلامه. وأردية المكارم: الأفعال الكريمة. والاحتباء: أن ينتطق المرء بردائه، أو بحمائل سيفه، وقد يكون الاحتباء باليدين.

المعنى: فيهم الكثير من الملوك، والكثير من السادة المحكَّمين بشؤون الناس ومن ذوي المكارم.

الإعراب: «كَمْ»: تكثيرية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ. «فيهم»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «مَلِكٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أغرَّ»: صفة لـ «ملك» مجرورة بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «وسوقة»: الواو: حرف عطف، «سوقة»: معطوفة على (ملك). «حكم»: صفة لـ «سوقة» مجرورة بالكسرة. «بأردية»: جار ومجرور متعلقان بـ «محْتبِ». «المكارم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «محتبي»: صفة ثانية لـ «سوقة» مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، والياء الظاهرة هي إشباع للكسرة.

وجملة «كم فيهم ملك»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: خفض «مَلِك» بـ «كم» مع الفَصْل بالمجرور ضرورة، والوجه النصب على التمييز، وذلك لقبح الفصل بين المضاف (كم) والمضاف إليه (مَلِكٍ).

٤٢٧ - **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٦/ ٤٧٦؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٢؛ والمقاصد =

وتقول: «كم قد أتاني لا رجلٌ ولا رجلان»، و «كم عبدٍ لك لا عبدٌ ولا عبدانِ». فهذا محمولٌ على ما حُمل عليه «كَمْ» لا على ما عمل فيه «كَمْ»، كأنك قلت: «لا رجلٌ أتاني ولا رجلان»، و «لا عبدٌ لك ولا عبدان». وذاك لأنَّ «كَمْ» تفسِّر ما وقعتْ عليه من العدد بالواحد المنكورِ، كما قلت: «عشرون درهماً»، أو بجمع منكورٍ، نحو: «ثلاثة أثوابٍ». وهذا جائزٌ في التي تَقع في الخبر. فأمّا التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلاّ ما جاز في «العشرين».

ولو قلت: «كم لا رجلاً ولا رجلينِ»، في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز، لأنّه ليس هكذا تفسيرُ العدد، ولو جاز ذا، لقلتَ: «له عشرون لا عبداً ولا عبدينِ»، فـ «لا رجلٌ ولا رجلان» توكيدٌ لـ «كَمْ» لا للذي عَمل فيه، لأنّه لو كان عليه، كان محالاً، وكان نقضاً.

ومثل ذلك قولك للرجل: «كم لك عبداً»؟ فيقولُ: «عبدانِ أو ثلاثةُ أعْبُدٍ»، حَمَلَ الكلامَ على ما حَمل عليه «كَمْ»، ولم يُردِ من المسؤول أن يفسِّر له العددَ الذي يَسأل عنه، إنَّما على السائل أن يفسِّر العددَ حتّى يجيبَه المسؤول عن العدد، ثم يفسِّرُه بعدُ إن شاء، فيُعْمِلَ في الذي يفسِّر به العددَ كما أعمل السائلُ «كَمْ» في «العبد»، ولو أراد المسؤول عن ذلك أن يَنصب «عبداً» أو «عبدين» على «كم»، كان قد أحال، كأنّه يريد أن يجيب السائلَ بقوله: «كم عبداً»، فيصيرُ سائِلاً[1].

= النحوية ٤/٤٩٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٤٦٩؛ وشرح المفصل ٤/١٣٠؛ واللمع ص ٢٢٩؛ والمقتضب ٣/ ٦٢.

اللغة: الدسيعة: العطيّة، أو الجفنة. نفاع: صيغة مبالغة من النفع.

المعنى: كُثُرٌ هم السادة في بني سعد بن بكر، الكرماء الأسخياء الشرفاء.

الإعراب: «كم»: اسم كناية في محلّ رفع مبتدأ. «**في بني**»: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، متعلّقان بخبر (كم) المحذوف. «سعد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بن**»: صفة (سعد) مجرورة بالكسرة. «**بكر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**سيد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة (تمييز كم). «**ضخم**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**الدسيعة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ماجد**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**نفاع**»: صفة مجرورة بالكسرة

والشاهد فيه قوله: «كم في بني سعد بن بكر سيدٍ» حيث فصل بين «كم» الخبرية وبين تمييزها «سيدٍ» بالجار والمجرور «في بني سعد بن بكر».

(١) قال السيرافي: أي على السائل أن يفسّر فيقول: «كم درهماً أو ديناراً لك»؟ فيقول المسؤول: «عشرون» أو «ثلاثون»، وإن شاء، ذكر المعدود فقال: «ثلاثون درهماً أو ديناراً»، وإن شاء، لم يفسّر النوع لأن السائل قد ذكره، فلا اضطرار بالمجيب إلى ذكره. =

ومع هذا أنه لا يجوز لك أن تُعمِلَ «كمْ» وهي مضمَرةُ في واحدٍ من الموضعين، لأنه ليس بفعلٍ ولا اسم أُخذ من الفعل، ألاَ ترى أنّه إذا قال المسؤولُ «عبدينِ» أو «ثلاثةَ أعبدٍ» فنَصَبَ على «كَمْ»، أنّه قد أضمر «كَمْ».

وزعم الخليل، رحمه الله، أنه يجوز أن تقول: «كم غلاماً لك ذاهبٌ»؟ تَجعل «لكَ» صفةً لِـ «الغلام»، و «ذاهباً» خبراً لـ «كَمْ».

ومن ذلك أن تقول: «كم منكم شاهدٌ على فلان»؟ إذا جعلت «شاهداً» خبراً لِـ «كمْ»، وكذلك هو في الخبر أيضاً، تقول: «كم مأخوذٌ بك»؟ إذا أردتَ أن تَجعل «مَأخوذاً بك» في موضع «لكَ» إذا قلت: «كم لك»؟ لأنّ «لكَ» لا تَعمل فيه «كَمْ»، ولكنّه مبنيٌّ عليها، كأنك قلت: «كم رجلٍ لك»؟ وإن كان المعنيان مختلفينِ، لأنّ معنى «كم مأخوذٌ بك»؟ غير معنى «كم رجلٍ لك»؟ ولا يجوز في «رُبَّ» ذلك، لأنَّ «كَمْ» اسمٌ و «رُبَّ» غيرُ اسم، فلا يجوز أن تقول: «رُبَّ رجلٌ لك».

= ومعنى قوله: «ولو أراد المسؤول عن ذلك أن ينصب عبداً. . .» إلخ يعني أن المسؤول لو نصب، خرج عن حدّ الجواب، فصار سائلاً. لأنه إذا نصب، فإنّما ينصبه بـ «كم»، والذي تلفظ بـ «كم» هو سائل. وإن أظهرها فقال في جوابه: «كم لا عبداً ولا عبدين»، فقد أحال، لأنه سأله وحقّه أن يجيب. وإن لم يظهر «كم»، فلا بدّ من أن يقدرها مضمرة فيشارك من أظهرها، ويزيد عليه في إعمال «كم» مضمرة، وهي وأمثالها لا تضمر لضعفها.

هذا باب ما جرى مجرى «كَمْ» في الاستفهام

وذلك قولك: «له كذا وكذا درهماً»، وهو مبهَمٌ في الأشياء بمنزلة «كَمْ»، وهو كِنايةٌ للعدد، بمنزلة «فلان»، إذا كَنيتَ به في الأسماء، وكقولك: «كانَ من الأمر ذَيَّةَ وذَيَّةَ»، و «ذَيْتَ وذَيْتَ»، و «كَيْتَ وكيْتَ». صار ذا بمنزلة التنوين؛ لأنَّ المجرور بمنزلة التنوين.

وكذلك «كأَيِّنْ رجلاً قد رأيتُ»، زعم ذلك يونسُ، و «كأَيِّنْ قد أتاني رجلاً». إلاّ أنّ أكثر العرب إنَّما يَتكلَّمون بها مَعَ «مِن»؟! قال عزّ وجلّ: ﴿وكأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾[1]. وقال عمرو بن شأس [من الطويل]:

٤٢٨ ـ وكـائِـنْ رَدَدْنَـا عنكُـمْ مِـنْ مُـدَجَّـجٍ يجـيءُ أَمـامَ الأَلْـفِ يَـرْدِي مُقَنَّعَـا

---

(١) الحج: ٤٨؛ والطلاق: ٨.

٤٢٨ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن شأس في الدرر ٤/ ٥٢؛ وسرّ صناعة الأعراب ١/ ٣٠٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٧؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢٥٦.

اللغة: المدجَّجُ: اللابس السلاح تاماً. ويردي: يمشي الرديان، وهو مشي فيه تبخترٌ. والمقنَّعُ: المتغطي بسلاحه.

المعنى: كثيراً ما دفعنا عنكم الأبطال المدجَّجين بالسلاح.

الإعراب: «**وكائن**»: الواو: حسب ما قبلها، «كائن»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «رددْنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون و «نا»: فاعل محله الرفع. «**عنكم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «رددْنا». «**من مُدَجَّجٍ**»: جار ومجرور متعلقان بصفة من «كائن». «**يجيءُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**أمامَ**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بـ (يجيء) منصوب بالفتحة، «**الألف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يردي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**مقنَّعا**»: حال منصوب بالفتحة. =

فإنّما ألزموها «مِنْ» لأنّها توكيد، فجُعلت كأنها شيءٌ يَتمُّ به الكلامُ، وصار كالمَثَل.
ومثل ذلك[1]: «ولا سِيَّما زيدٍ»، فرُبَّ توكيدٍ لازمٌ حتَّى يَصير كأنَّه من الكلمة.

و «كأَيِّنْ» معناها معنى «رُبَّ»[2]. وإن حذفتَ «مِنْ» و «مَا» فعربيٌّ[3].

وقال: إنْ جَرَّها أحدٌ من العرب فعسى أن يَجرَّها بإضمارِ «مِنْ» كما جاز ذلك فيما ذكرنا في «كَمْ».

وقال: «كذَا» و «كأَيِّنْ» عمَلتا فيما بعدهما كعمل «أَفْضَلهم» في «رجل» حين قلتَ: أفضلُهم رجلاً، فصار «أَيٌّ» و «ذا» بمنزلة التنوين، كما كان «هُمْ» بمنزلة التنوين.

وقال الخليل، رحمه الله، كأنّهم قالوا: «له كالعدد درهماً»، و «كالعدد من قريةٍ». فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلَّم به.

وإنّما تجيء الكافُ للتشبيه، فتصيرُ وما بعدها بمنزلة شيءٍ واحد. من ذلك قولُك: «كأن»، أَدخلتَ الكافَ على «أنّ» للتشبيه.

= وجملة «ردَدْنا»: بحسب الواو التي في بداية البيت. وجملة «يجيء»: صفة لـ «مدجَّج» محلُّها الرفع. وجملة «يرْدي»: حال من فاعل (يجيء)، محلُّها الرفع.

والشاهد فيه قوله: (كائن) ومعناها معنى (كم) والإتيان بـ «من» الجارة بعد (كائن).

(١) أي: في لزوم «ما» الزائدة للتوكيد.

(٢) قال السيرافي: مذهب الفرّاء أن معناها «كم» لأنّ النحويين، بصريين وكوفيين، كثر تفسيرهم لها بـ «كم». وما ذهب إليه سيبويه أصحّ لأنّ الكاف حرف دخوله على بعده كدخول «ربّ». و «كم» اسم في نفسها، وتقول: «كم لك»؟ ولا تقول: «كأيّ لك»؟

(٣) أي: إن حذفت «من» من «كأيّن» و «ما» من «لا سيّما» يبقى التعبير عربيًّا صحيحاً.

هذا باب ما ينصِبُ نصْب «كَمْ»
إذا كانت منوّنة في الخبر والاستفهام

وذلك ما كان من المقَادير، نحو قولك: «ما في السماء موضعُ كَفٍّ سحاباً»، و «لي مِثْلُه عبداً»، و «ما في الناسِ مِثْلُه فارساً»، و «عليها مِثْلُها زُبْداً».

وذلك أنّك أردت أن تقول: «لي مثلُه من العبيد»، و «لي مِلْؤُه من العسل»، و «ما في السماء موضعُ كفٍّ من السحاب»، فحذَفَ ذلك تخفيفاً كما حذفه في «عشرين» حين قال: «عشرون درهماً»، وصارت الأسماءُ المضافُ إليها المجرورةُ بمنزلة التنوين، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حُمِلت عليه، فانتصب بـ «ملءِ كَفٍّ»، ومِثْلِه، كما انتَصب «الدِّرهم» بـ «العشرين»؛ لأن «مثْل» بمنزلة «عشرين»، والمجرور بمنزلة التنوين، لأنه قد مَنَعَ الإضافةَ كما مَنَعَ التنوينَ.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ المجرور بدلٌ من التنوين، ومع ذلك أنّك إذا قلت: «لي مثلُه»، فقد أَبهمتَ، كما أَنّك إذا قلت: «لي عشرون» فقد أبهمت الأنواعَ، فإذا قلت: «درهماً»، فقد اختصصتَ نوعاً، وبه يُعْرَفُ من أيّ نوع ذلك العددُ. فكذلك «مِثْلُه» هو مبهَمٌ يقع على أَنواعٍ: على الشجاعة، والفروسَة، والعبيد. فإذا قال: «عَبْداً» فقد بيَّن من أيّ أنواعِ «المِثْلُ». و «العبدُ» ضَرْب من الضروب التي تكون على مقدار «المِثْل»، فاستَخرج على المقدار نوعاً، والنوعُ هو المِثْل ولكنّه ليس من اسمه، و «الدرهم» ليس من «العشرين» ولا من اسمه، ولكنه ينصب كما يُنصب «العشرون»، ويُحذَف من النّوع كما يُحذَف من نوع «العشرين»، والمعنى مختلِفٌ.

ومثل ذلك: «عليه شَعَرُ كَلْبَيْنِ دَيْناً»، الشَّعرُ مقدارٌ. وكذلك: «لِي مِلْءٌ الدارِ خيراً

منك»، و «لي خيرٌ منك عبداً»، و «لي مِلءُ الدارِ أَمثالَك»، لأنَّ «خيراً منك» نكرةٌ، و «أَمثالك» نكرةٌ.

وإن شئت، قلت: «لي مِلْءُ الدارِ رَجُلاً»، وأنت تريد: جميعاً، فيجوز ذلك، ويكون كمنزلته في «كَمْ» و «عشرين».

وإن شئت، قلت: «رِجالاً»، فجاز عنده في «كَمْ» حين دخل فيها معنى «رُبَّ»؛ لأن المقدار معناه مخالِفٌ لمعنى «كم» في الاستفهام، فجاز في تفسيره الواحدُ والجميعُ كما جاز «كَمْ» إذْ دخلها معنى «رُبَّ»، كما تقول: «ثلاثةٌ أثواباً»، أي من ذا الجنس، تجعله بمنزلة التنوين.

ومثل ذلك: «لا كزيدٍ فارساً»، إذا كان الفارسُ هو الذي سَمَّيته، كأنك قلت: «لا فارسَ كزيد فارساً». وقال كعب بن جُعَيْلٍ [من الطويل]:

٤٢٩ ـ لنا مِرْفَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مُدَجَّجٍ فهل في مَعَدٍّ فوق ذلك مِرْفَدَا

كأنه قال: فهل في معدٍّ مرفدٌ فوق ذلك مرفداً.

ومثل ذلك: «تَاللَّهِ رجلاً»، كأنَّه أضمر «تاللَّهِ ما رأيتُ كاليوم رجلاً»، و «ما رأيتُ مثلَهُ رجلاً».

---

٤٢٩ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه ٢/١٩؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/١١٤.

اللغة: المِرْفد: الجيش. والمدجَّج: اللابس السلاح.

المعنى: يفتخر بقوة قومه، فيقول: عندنا جيش مترامي الأطراف كثير السلاح والمقاتلين فهل في معدٍّ مثل هذ الجيش.

الإعراب: «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم. «**مرفَدٌ**»: مبتدأ مؤخَّر مرفوع. «**سبعون**»: صفة لـ (مرفد) مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**ألف**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**مدجَّج**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فهل**»: الفاء: استئنافية، «هل»: حرف استفهام. «**في معدٍ**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدَّم المحذوف. «**فوق**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلقة بصفة المبتدأ المحذوف، والتقدير فهل مِرفَدٌ كائن فوق ذلك. «**ذلك**»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالإضافة، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب. «**مرفداً**»: تمييز لنوع الاسم المبهم المشار إليه بـ «ذلك».

وجملة «لنا مرفد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هل في معدٍّ فوق ذلك مرفدا»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (مرفداً) على التمييز لنوع الاسم المبهم المشار إليه وهو (ذلك).

هذا باب ما ينتصب انتصابَ الاسم بعدَ المقادير

وذلك قولك: «وَيْحَهُ رجلاً»، و «لله دَرُّه رجلاً»، و «حَسْبُك به رجلاً»، وما أشبه ذلك[1]. وإن شئت، قلت: «وَيْحَهُ من رجلٍ»، و «حَسْبُك به من رجل»، و «لله درُّه مِن رجل»، فتدخُل «مِنْ» ههنا كدخولها في «كَمْ» توكيداً. وانتَصب «الرجلُ» لأنَّه ليس من الكلام الأوّل، وعَمل فيه الكلامُ الأوّل، فصارت الهاءُ بمنزلة التنوين.

ومع هذا أيضاً أنَّك إذا قلت: «وَيْحَه»، فقد تعجّبتَ وأبهمتَ، من أيّ أمور الرجلِ تعجّبتَ، وأيِّ الأنواعِ تعجّبتَ منه. فإذا قلت: «فارساً» و «حافِظاً» فقد اختَصصتَ ولم تُبهِم، وبيّنتَ في أيِّ نوعٍ هو.

ومثل ذلك قول عبّاس بن مرداس [من الطويل]:

٤٣٠ ـ ومُـرَّةُ يحميهـمْ إذا مـا تَبـدَّدوا ويَطْعُنُهـم شَـزْراً فـأَبْـرحـتَ فـارِسـا

فكأنه قال: «فكفى بك فارساً»، وإنَّما يريد: «كَفيتَ فارساً». ودخلتْه هذه الباءُ توكيداً.

---

(١) قال السيرافي: جميع ما ذكر في هذا الباب من الهاءات إنّما هو ضمير ما قد ذكره. وإنّما يجري ذكر رجل فيثنى عليه، ويذكر اللفظ الذي يستحقّ به المدح فيقال: «ويحه رجلاً»، فإذا قلت ذلك، دللت على أنه محمود في الرجال، متعجَّب من فضله، وكذلك إذا قلت: «فارساً»، أو «حافظاً»، أو نحو ذلك.

٤٣٠ ـ **التخريج**: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٧١؛ وخزانة الأدب ٣/٣٠٢، ٣٠٧؛ والدرر ٥/٢٣٣؛ وسمط اللآلي ص ٣٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٠٧؛ وهمع الهوامع ٢/٩٠؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/١٥١.

اللغة: تبدَّدوا: تفرَّقوا. والطعن الشزر: الطعن في الجانب، وهو أشدّ من الطعن المستقيم. وأبرحتَ: من البراح، وهو المتَّسع من الأرض المنكشف، أي تبيَّن فضلك تَبَيُّن البراح من الأرض.

=

ومن ذلك قول الأعشى [من المتقارب]:

٤٣١ ـ تقـول ابنتـي حيـن جَـدَّ الـرَّحيـلُ   فـأَبـرحـتَ ربًّـا وأَبـرحـتَ جـاراَ

ومثله: «أَكرِمْ به رجلاً».

= **المعنى**: إذا تبدَّدت الخيْل وفرسانها، لَمْلَمَهُم مرَّة وطعنهم في جوانبهم طعن خبير بفنون القتال ومقاتل الإنسان.

الإعراب: «**ومرة**»: الواو: بحسب ما قبلها، «مرة»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**يحميهم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وهم: مفعول به محله النصب. والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**إذا**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، متعلق بـ(يحميهم). «ما»: زائدة. «**تبدَّدوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «**ويطعنهم**»: الواو: حرف عطف، «يطعنهم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وهم: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو. «**شزراً**»: نائب مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**فأبرحت**»: الفاء: استئنافية، «أبرحت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**فارساً**»: منصوب على التمييز.

وجملة «يحميهم»: بحسب الواو. وجملة «تبدَّدوا»: مضاف إليها محلها الجر، وعطف عليها جملة «يطعنهم». وجملة «أبرحت»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (فارس) على التمييز للنوع الذي أوجب فيه المدح، والمعنى أبرحت من فارس.

٤٣١ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٩؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦، ٢٧٥؛ وخزانة الأدب ٣/٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦؛ وسمط اللآلي ص ٣٨٨؛ وشرح التصريح ١/٣٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٦٣؛ ولسان العرب ٢/٤١١ (برح)؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٦٧، ٤٠٤؛ والفاخر ص ٢٨٠.

اللغة: جدّ الرحيل: تحقّق. أبرح: عظم. الربّ: هنا الملك الذي يقصده.

المعنى: تقول ابنة الشاعر لأبيها الذي ارتحل إلى ممدوحه: ما أعظم هذا الملك الذي تقصده، فإنّه سينسيك المشقّة والعذاب بكثير رفده وعطائه.

الإعراب: «**تقول**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: هي. «**ابنتي**»: فاعل مرفوع، والياء: مضاف إليه. «**حين**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ«تقول»، وهو مضاف. «**جدّ**»: فعل ماضٍ. «**الرحيل**»: فاعل مرفوع. «**فأبرحت**»: الفاء: زائدة، «أبرحت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «ربًّا»: تمييز منصوب. «**وأبرحت جاراً**»: معطوفة على «أبرحت ربّاً» وتعرب إعرابها.

وجملة: «تقول ابنتي»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**جدّ الرحيل**»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أبرحت ربًّا»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أبرحت جاراً»: معطوفة على جملة «أبرحت ربّاً».

الشاهد فيه قوله: «ربًّا» و «جاراً» حيث نصبا على التمييز للنوع.

هذا باب ما لا يَعمل في المعروف إلاّ مضمَراً

وذلك لأنَّهم بَدؤوا بالإضمار لأنَّهم شرطوا التفسيرَ وذلك نَوَوْا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا، كما جرتْ «إنَّ» بمنزلة الفعل الذي تقدَّمَ مفعولُه قبل الفاعل، فَلَزِمَ هذا هذه الطريقَة في كلامهم، كما لزمت «إنّ» هذه الطريقة في كلامهم.

وما انتَصب في هذا الباب، فإنه يَنتصب كانتصاب ما انتَصب في باب «حَسْبُك به»، وذلك قولهم: «نِعْمَ رَجُلاً عبدُ الله»، كأنك قلت: «حَسْبُك به رجلاً عبدُ الله»؛ لأنَّ المعنى واحد[1].

ومثل ذلك: «رُبَّهُ رجلاً»، كأنّك قلت: «وَيْحَه رجلاً»، في أنَّه عَمِلَ فيما بعده، كما عَملَ «وَيْحَه» فيما بعده لا في المعنى. و «حَسْبُك به رجلاً» مثلُ «نِعْمَ رجلاً» في العمل وفي المعنى؛ وذلك لأنَّهما ثناءٌ في استيجابِهما المنزلةَ الرفيعةَ.

ولا يجوز لك أن تقول: «نِعْمَ» ولا «رُبَّهُ» وتَسكت، لأنَّهم إنَّما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنَّما هو إضمارٌ مقدَّمٌ قبل الاسم، والإضمارُ الذي يجوز عليه السكوتُ نحو: «زيدٌ ضربتُه» إنَّما أَضمرَ بعدما ذَكَرَ الاسمَ مظهَراً، فالذي تقدَّمَ من الإضمار لازمٌ له التفسيرُ حتَّى يبيِّنه، ولا يكونُ في موضع الإضمار في هذا الباب مظهَرٌ.

ومما يضمَرُ لأنَّه يفسِّرُه ما بعده، ولا يكون في موضعه مظهَرٌ قولُ العرب: «إنّه كِرامٌ

(١) قال السيرافي ما ملخصه: «نعم» و «بئس» فعلان ماضيان موضوعان للمدح العام والذمّ العامّ، ومبناهما على «فَعِل» في الأصل، وفي كلّ واحد منهما أربع لغات. ويلزم باب «نعم» و «بئس» ذكر شيئين: أحدهما الاسم الذي يستحقّ به المدح أو الذمّ، والآخر الممدوح أو المذموم، وذلك قولك: «نعم الرجل زيد»، و «بئس الخادم غلامك»، فالاسم الذي يستحقّ به المدح هو الاسم الذي تعمل فيه «نعم» و «بئس».

قومُك»، و «إنَّه ذاهبةٌ أَمَتُك». فالهاء إضمارُ الحديث الذي ذكرتَ بعد الهاء، كأنَّه في التقدير ـ وإنْ كان لا يُتكلّم به ـ قال: «إنَّ الأمرَ ذاهبةٌ أَمَتُك»، و «فاعلةٌ فُلانةٌ»، فصار هذا الكلامُ كلُّه خبراً للأمر، فكذلك ما بعد الهاء في موضع خبره.

وأمَّا قولهم: «نعْمَ الرجلُ عبدُ الله»، فهو بمنزلة: «ذَهَبَ أخوه عبدُ الله»، عَمِلَ «نِعْمَ» في «الرجل» ولم يَعمل في «عبدُ الله».

وإذا قال: «عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ»، فهو بمنزلة: «عبدُ الله ذهبَ أخوه»، أو كأنّه قال: «نِعْمَ الرجلُ»، فقيل له: مَنْ هو؟ فقال: «عبدُ الله». وإذا قال «عبدُ الله»، فكأنَّه قيل له: ما شأنه؟ فقال: «نِعْمَ الرجلُ».

فـ «نِعْمَ» تكون مرّةً عاملةً في مضمَرٍ يفسِّرُه ما بعده، فتكونُ هي وهو بمنزلةِ «وَيْحَه» و «مِثْلَه»، ثُمَّ يَعملان في الذي فسَّر المضمَرَ عَمَلَ «مِثْله» و «وَيْحَه» إذا قلت: «لي مِثْلُه عبداً». وتكونُ مرّةً أخرى تعمل في مظهَرٍ لا تجاوِزُه. فهي مرّةً بمنزلة «رُبَّهُ رجلاً»، ومرَّةً بمنزلة «ذَهَبَ أخوه»، فتَجري مجرى المضمَر الذي قُدّم لما بعده من التفسير وسَدَّ مكانَه، لأنَّه قد بيَّنه، وهو نحو قولك: «أَزيداً ضربتَه».

واعلم أنَّه محال أن تقول: «عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ»، و «الرجلُ»، غيرُ «عبد الله»، كما أنَّه محال أن تقول «عبدُ الله هو فيها»، وهو غيرُه.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول: «قومُك نِعْمَ صِغارُهم وكِبارُهم»، إلاّ أن تقول: «قومُك نِعْمَ الصغارُ ونِعْمَ الكبارُ»، و «قومُكِ نِعْمَ القومُ»؛ وذلك لأنَّك أردت أن تَجعلهم من جماعاتٍ ومن أُمَمٍ كلهم صالحٌ، كما أنَّك إذا قلت: «عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ»، فإنَّما تريد أن تَجعله من أُمَّةٍ كلُّهم صالحٌ، ولم ترد أن تعرِّف شيئاً بعينه بالصلاح بعد «نِعْمَ».

ومثل ذلك قولك: «عبدُ الله فارِهُ العبدِ فارهُ الدابّة»، فـ «الدابة» لِـ «عبد الله» ومن سببه، كما أنّ «الرجل» هو «عبدُ الله» حين قلت: «عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ»، ولستَ تريد أن تُخْبِر عن عبدٍ بعينه ولا عن دابّةٍ بعينها، وإنّما تريد أن تقول: إنَّ في مِلْكِ زيدٍ العبدَ الفارِهَ والدابَّةَ الفارهة؛ إذا لم ترد عبداً بعينه ولا دابّةً بعينها. فالاسمُ الذي يَظهر بعد «نِعْمَ» إذا كانت «نِعْمَ» عاملةً فيهِ الاسمُ الذي فيه الألفُ واللام، نحو: «الرجل»، وما أُضيف إليه وما أَشبَهَه نحو: «غلام الرجل»، إذا لم ترد شيئاً بعينه، كما أنَّ الاسم الذي يَظهر في «رُبَّ» قد يُبْدأُ بإضمارِ رجل قبله حين قلت: «رُبَّه رجلاً» لِما ذكرتُ لك، وتَبدأُ بإضمار رجل في «نِعْمَ» لِما ذكرتُ

لك. فإنَّما مَنَعَكَ أن تقول: «نِعْمَ الرجلَ» إذا أَضمرتَ أنّه لا يجوز أن تقول: «حَسْبُك به الرجلَ»، إذا أردت معنى: حسْبُك به رجلاً.

ومنْ زعم أنّ الإضمار الذي في «نِعْمَ» هو عبدُ الله، فقد ينبغي له أن يقول: «نِعْمَ عبدُ الله رجلاً»، وقد ينبغي له أن يقول: «نِعْمَ أنت رجلاً»، فتَجعلُ «أَنْتَ» صفةً للمضمَر.

وإنَّما قَبُح هذا المضمَرُ أن يوصَف لأنه مبدوءٌ به قبل الذي يفسِّره، والمضمَرُ المقدَّمُ قبل ما يفسِّره لا يوصَف، لأنَّه إنما ينبغي لهم أن يبيِّنوا ما هو.

فإنْ قال قائلٌ: هو مضمَرٌ مقدَّمٌ، وتفسيرُه عبدُ الله بَدَلاً منه محمولاً على «نِعْمَ»، فأنت قد تقول: «عبد اللَّهِ نِعْمَ رجُلاً»، فتَبدأُ به، ولو كان «نِعْمَ» يَصيرُ لِـ «عبد الله» لَمَا قلتَ: «عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ» فترفعُه، فـ «عبد الله» ليس من «نِعْمَ» في شيءٍ، والرجلُ هو عبدُ الله ولكنه منفِصلٌ منه كانفصال الأخ منه إذا قلت: «عبدُ الله ذَهَبَ أخوه». فهذا تقديرُهُ، وليس معناه كمعناه.

ويدلّك على أنَّ «عبد الله» ليس تفسيراً للمضمَر أنّه لا يَعمل فيه «نِعْمَ» بنصبٍ ولا برفعٍ ولا يكون عليها أبداً في شيء.

واعلم أنّ «نِعْمَ» تؤنَّثُ وتذكَّر، وذلك قولك: «نِعْمتِ المرأةُ»، وإن شئت قلت: «نعْمَ المرأةُ»، كما قالوا: «ذَهَبَ المرأةُ». والحذفُ في «نَعْمَتْ» أكثرُ[1].

واعلم أنّك لا تُظْهِرُ علامةَ المضمرينَ في «نِعْمَ»، لا تقول: «نِعْمُوا رجالاً، يَكتفون بالذي يفسِّره كما قالوا: «مررتُ بكلٍّ». وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَكُلٌّ أَتَوهُ داخِرِينَ﴾[2]، فحذفوا علامةَ الإضمار وأَلزموا الحذفَ، كما أَلزموا «نِعْمَ» و «بِئْسَ» الإسكانَ، وكما أَلزموا «خُذِ» الحذَف، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم.

وأصلُ «نِعْمَ» و «بِئْسَ»: نَعِم وبئِسَ، وهما الأصلان اللذانِ وُضعا في الرَّداءة

(١) قال السيرافي: إنّما كان حذف التأنيث منهما أحسن لنقصان تمكنهما في الأفعال، وبطلان استعمال المستقبل منهما، فإن قيل: لِمَ لم يكن لهما مستقبل، والأفعال لا تمتنع من الاستقبال إذا أريد بها الاستقبال؟ قيل: المانع من الاستقبال أنهما وُضِعا للمدح والذمّ، وهما لا يكونان إلاّ بما قد وجد وثبت في الممدوح والمذموم.

(٢) النمل: ٨٧.

والصلاح، ولا يكونُ منهما فِعْلٌ لغير هذا المعنى.

وأمّا قولهم: «هذه الدارُ نِعْمَتِ البَلَدُ»، فإنه لمّا كان البلدُ الدارَ، أقحموا التاءَ، فصار كقولك: «مَنْ كانت أُمَّك»، و «ما جاءتْ حاجتَك».

ومن قال: «نِعْمَ المرأةُ»، قال: «نِعْمَ البلدُ»، وكذلك: «هذا البلدُ نِعْمَ الدارُ»، لمّا كانت «البَلد» ذُكِّرَتْ. فلزِم هذا في كلامهم لكثرته، ولأنه صار كالمَثل، كما لزِمت التاء في «ما جاءتْ حاجتَك»؟

ومثل ذلك قول الشاعر، وهو لبعض السَّعْديِّين [من الرجز]:

٤٣٢ ـ هل تَعرفُ الدارَ يُعَفِّيها المُورْ والدَّجْنُ يوماً والعَجاجُ المَهْمورْ
لكلِّ ريحٍ فيه ذَيْلٌ مَسْفُورْ

فقال: «فيه» لأنَّ الدارَ مكانٌ، فحمَله على ذلك.

---

٤٣٢ ـ **التخريج**: الرجز لحميد الأرقط في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٩٤ (بلد)، ١١/ ٢٦٠ (ذيل)؛ والمنصف ١/ ٢٨٩.

اللغة: يُعَفِّيها: يطمُس آثارها. والموْر: ما طيَّرته الرياح من التراب. والدُّجن: إلباس الغيم للسماء. والمهمور: المُنسكب. والمسفور: المنكوس. وكان الوجه أن يقول: سافر، لأنَّ الذيل يسفر التراب، ولكنه بناه على مفعول للقافية، ويمكن حمله على مجرور ومكنوس به.

المعنى: هل تعرف دياراً عبثت بها الرياح من كل جانب، وسفت عليها الرمال فمحت معالمها؟ لا شك أنه من الصعب معرفة هذه الدار.

الإعراب: «هل»: حرف استفهام. «**تعرف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**الدار**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**يعفيها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وها: مفعول به محله النصب. «**المور**»: فاعل مرفوع بالضمة، وسكّن لضرورة القافية. «**والدجن**»: الواو: حرف عطف، «الدجن»: معطوف على (المور). «**يوماً**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «يُعَفِّي» منصوب بالفتحة. «**والعجاج**»: الواو: حرف عطف، «العجاج»: معطوف على (المورُ). «**المهمور**»: صفة لـ «العجاج» مرفوع بالضمة، وسكّن للضرورة. «**لكل**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**ريحٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فيه**»: جار ومجرور متعلقان بـ «مسفور». «**ذيلٌ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**مسفور**»: صفة لـ «ذيل» مرفوع بالضمة.

وجملة «تعرف»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يعفيها المورُ»: حال من (الدار) محلها النصب. وجملة «لكل ريح فيه ذيل»: حال ثانية من الدار محلها النصب.

والشاهد فيه: تذكير الضمير في قوله (فيه) علماً أنها عائد على (الدار) لأنها بمعنى المنزل أو المكان، فكأنَّه قال: هل تعرف المنزل.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ «حَبّذا» بمنزلة: حَبَّ الشيء، ولكنَّ «ذا» و «حَبَّ» بمنزلة كلمة واحدة، نحو: «لَوْلاَ»، وهو اسم مرفوع كما تقول: «يا ابنَ عَمَّ»، فـ «العمّ» مجرورٌ، ألاَ ترى أنك تقول للمؤنّث: «حَبَّذا» ولا تقول: «حَبَّذِهِ»، لأنه صار مع «حَبَّ» على ما ذكرتُ لك، وصار المذكَّرُ هو اللازمُ، لأنه كالمَثَل.

وسألتُه عن قوله، وهو الراعي [من الطويل]:

٤٣٣ ـ فأَومأْتُ إيماءً خَفِيًّا لحَبْتَرٍ ... ولِلّهِ عَيْنا حَبْتَرٍ أيُّما فَتى

فقال: «أيُّما» تكون صفةً للنكرة، وحالاً للمعرفة، وتكون استفهاماً مبنيًّا عليها ومبنيّة على غيرها، ولا تكون لتبيِّن العددَ، ولا في الاستثناء نحو قولك: «أَتَوْني إلاّ زيداً». ألا ترى أنّك لا تقول: «له عشرون أيّما رجلٍ»، ولا «أتَوْني إلاّ أيّما رجلٍ»، فالنصبُ في: «لي مثلُه رجلاً»، كالنصب في «عشرين رجلاً».

فـ «أيّما» لا تكون في الاستثناء، ولا تختص بها نوعاً من الأنواع، ولا تُفسِّر بها عدداً.

و «أيُّما فَتًى» استفهامٌ. ألا ترى أنّك تقول: «سُبْحانَ اللّهِ مَنْ هو وما هو»! فهذا استفهام فيه معنى التعّجب. ولو كان خبراً، لم يجزْ ذلك، لأنّه لا يجوز في الخبر أن تقول: «مَنْ هو» وتَسكتُ.

وأمّا «أَحَدٌ»، و «كَرّابٌ»، و «أَرَمٌ»، و «كتيعٌ»، و «عَريبٌ»، وما أشبه ذلك، فلا يقعن

---

٤٣٣ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميريّ في ديوانه ص ٣؛ وتذكرة النحاة ص ٦١٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٠، ٣٧١؛ والدرر ١/ ٣٠٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٢؛ ولسان العرب ١/ ٢٤٦ (ثوب)، ٤/ ١٦٢ (حبتر)، ١٤/ ٥٩ (أيا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٨، ٢/ ٣١٨.

اللغة: أومأ: أشار. حبتر: اسم رجل.

الإعراب: «**فأومأت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أومأت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «**إيماء**»: مفعول مطلق. «**خفياً**»: نعت «إيماء» منصوب. «**لحبتر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أومأ». «**ولله**»: الواو: استئنافية. «**لله**»: جار ومجرور في محلّ رفع خبر المبتدأ. «**عينا**»: كبتدأ مؤخّر، وهو مضاف. «حبتر»: مضاف إليه مجرور. «**أيّما**»: اسم استفهام مبني على الضم، في محل رفع خبر مقدم، والمبتدأ محذوف والتقدير: «أيّما فتى هو»، «ما»: الزائدة، وهو مضاف. «**فتى**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «أومأت»: بحسب ما قبلها. وجملة «لله عينا حبتر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أيّما فتى» حيث جاءت «أيّما» استفهاماً فيه معنى التعجب.

واجباتٍ ولا حالاً ولا استثناءً، ولا يُستخرج به نوعٌ من الأنواع، فيعَملَ ما قبله فيه عَمَلَ «عشرين» في «الدرهم» إذا قلت: «عشرون درهماً»، ولكنَّهن يَقعن في النفي مبنيًّا عليهن ومبنيّة على غيرهنّ. فمن ثَمّ تقول: «ما في الناس مِثْلُه أَحَدٌ»، حملتَ «أحداً» على مِثل ما حملتَ عليه «مِثْلاً». وكذلك «ما مررتُ بمثْلِك أحدٍ»، وقد فسَّرنا لِمَ ذلك. فهذه حالُها كما كانت تلك حالَ «أيّما».

فإذا قلت: «له عَسَلٌ مِلْء جَرَّةٍ»، و «عليه دَيْنٌ شَعَرُ كَلْبينِ»، فالوجهُ الرفعُ، لأنَّه وصفٌ. والنصبُ يجوز كنصب «عليه مائةٌ بِيضاً» بعد التَّمام.

وإن شئت، قلت: «لي مِثْلُه عبدٌ»، فرفعتَ. وهي كثيرةٌ في كلام العرب. وإنْ شئت، رفعتَه على أنه صفةٌ، وإن شئت، كان على البدل.

فإذا قلت: «عليها مِثْلُها زُبدٌ»، فإنْ شئت، رفعتَ على البدل، وإن شئت، رفعت على قوله: ما هو؟ فتقولُ: «زبدٌ»، أي: هو زبدٌ. ولا يكون «الزبد» صفةً لأنه اسمٌ. والعبد يكون صفةً، وتقول: «هذا رجلٌ عبدٌ». وهو قبيحٌ لأنَّه اسمٌ.

هذا باب النِّداء[1]

اعلم أنَّ النداء، كلُّ اسمٍ مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرَدُ رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب.

وزعمَ الخليلُ، رحمه الله، أنَّهم نصبوا المضافَ نحو: «عبدَ الله» و «يا أخانا»، والنكرةَ حين قالوا: «يا رجلاً صالحاً»، حين طالَ الكلام، كما نصبوا: «هو قَبْلَكَ»، وهو «بَعْدَكَ». ورفعوا المفرَدَ كما رفعوا «قَبْلُ» و «بَعْدُ» وموضعُهما واحدٌ، وذلك قولك: «يا زيد»، و «يا عمرو». وتركوا التنوين في المفرَد كما تركوه في «قَبْلُ».

(١) قال السيرافي: باب النداء مخالف لغيره من الألفاظ، وذلك لأنّ الألفاظ في الأغلب، إنّما هي عبارة عن أشياء غيرها من الأعمال، أو أشياء غيرها من الألفاظ، كقولك: «أكرمتُ زيداً» و «قال زيدٌ قولاً جميلاً». ولفظ النداء لا يُعبّر به عن شيء آخر، وإنّما هو لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل. ولمّا كان لفظاً احتاج إلى إجرائه على ما لا بُدّ للفظ عنه من إعراب أو بناء، وليس معه شيء من العوامل، فيوجب ضرباً من الإعراب. وقد تكلّمت العرب في المنادى بما انتهى النحو إلى استعماله على اللفظ الذي استعملته العرب. واختلفوا في علّته؛ فسيبويه وسائر البصريّين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به، وجعلوا الأصل في كلّ منادى النّصب، واستدلّوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونعوتها. وقد ذكروا أن ما يقدّر ناصباً هو «أدعو» أو «أُنادي»، ولكنّ ذلك على جهة التمثيل والتقريب؛ لأنهم أجمعوا أن النّداء ليس بخبر.

ومذهب السيرافي في هذا، أنه لمّا احتاج المنادى إلى عطف المنادى على نفسه واستدعائه، احتاج إلى حرف يصله باسمه ليكون تصويتاً به وتنبيهاً له، وهو «يا» وأخواتها، فصار المنادى كالمفعول بتحريك المنادى له وتصويته، والمنادى كالفاعل، ولا لفظَ له، وصار بمنزلة الفعل الذي يذكره الذاكر فيصله بمفعول ظاهر وفاعل مُضمر. وعبّر سيبويه عن هذا بأنه فعل لا يستعمل إظهاره. ثم عرض في المفرد ما أوجب ضمّه وإن كان أصله النصب، لأنه مخاطب وسبيله أن يعبّر عنه بالمكنى من الأسماء كـ «أنت» و «إيّاك».

قلتُ: «أرأيتَ قولهم»: «يا زيدُ الطويلَ»، عَلاَمَ نصبوا «الطّويلَ»؟

قال: نُصب لأنّه صفةٌ لمنصوب. وقال: وإن شئت، كان نصباً على «أَعنِي».

فقلتُ: أرأيتَ الرفعَ على أيّ شيءٍ هو إذا قال: «يا زيدُ الطويلُ»؟

قال: هو صفةٌ لمرفوع.

قلتُ: ألستَ قد زعمتَ أنَّ هذا المرفوع في موضع نصبٍ، فلمَ لا يكون كقوله: «لقيتُه أَمْسِ الأَحْدثَ»؟

قال: من قِبَل أنَّ كل اسمٍ مفرَدٍ في النداء مرفوعٌ أبداً، وليس كلُّ اسم في موضع «أَمْسِ» يكون مجروراً، فلمّا اطَّرد الرفعُ في كلّ مفرَد في النداء، صار عندهم بمنزلة ما يَرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفَه إذا كان مفرَداً بمنزلته.

قلتُ: أَفرأيتَ قول العرب كلِّهم [من الطويل]:

٤٣٤ ـ أزيـدُ أخـا وَرْقـاءَ إن كنـتَ ثـائـراً فقـد عَـرَضَـتْ أَحْنـاءُ حَـقٍّ فخـاصـمِ

---

٤٣٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٠٤ (حنا)؛ واللمع ص ١٩٣.

اللغة: ورقاء: حيٌّ من قيس. الثائر: طالب الثأر. أَحْناء الأمور: أطرافها ونواحيها، ومفرده حنو.

المعنى: إن كنتَ طالباً لثأرك فقد أمكنك ذلك فاطلبه وخاصم فيه.

الإعراب: «أزيد»: الهمزة: حرف نداء، «زيد»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. **«أخا»**: بدل من «زيد» منصوب على المحل ويجوز فيه الموضعية. **«ورقاء»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«كنتَ»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، و «التاء»: اسم (كان) محله الرفع. **«ثائراً»**: خبر (كان) منصوب بالفتحة. **«فقد»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «قد»: حرف تحقيق. **«عَرضتْ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«أحناء»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«حقٍّ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«فخاصم»**: الفاء: حرف عطف، «خاصم»: فعل أمر مبني على السكون، وحرِّك بالكسر للضرورة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت).

وجملة «أزيد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن كنت ثائراً فقد عرضت أحناءُ حق»: استئنافية لا محل لها. وجملة «كنت ثائراً»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها، والفعل (كنت) محله الجزم. وجملة «عرضت أحناء حقٍّ» جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «خاصِم»: معطوفة على جملة «عرضت أحناء» ولا وجه هنا للاعتراض بأن «خاصِمْ» إنشاء، و«عرضت» خبر، ولا يعطف الخبر على الإنشاء، لأن الموقع الذي وقعت فيه (عرضت) يقع فيه الإنشاء والخبر، بل إن الخبر هنا من قبيل إقامة السبب مقام المسبب، فعروض الأحناء سببٌ للخصام، ومن لا يجز العطف في هذه الحالة، فعليه جعل الفاء =

لأيِّ شيءٍ لم يجز فيه الرفعُ كما جاز في «الطويلُ»؟

قال: لأنَّ المُنادَى إذا وُصف بالمضاف، فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا، لقلتَ: «يا أخُونا»، تريد أن تجعله في موضع المفرد؛ وهذا لحنٌ. فالمضافُ إذا وُصف به المُنادَى، فهو بمنزلته إذا ناديتَه، لأنّه هنا وصفٌ لمنادًى في موضع نصبٍ، كما انتَصب حيث كان منادًى لأنَّه في موضع نصب، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله.

وقال الخليل، رحمه الله: كأنَّهم لمّا أضافوا، ردُّوه إلى الأصل. كقولك: «إنّ أَمْسَك قد مَضَى».

وقال الخليل، رحمه الله، وسألتُه عن «يا زيدُ نفسَه»، و «يا تميمُ كلَّكم»، و «يا قيسُ كُلّكم»، فقال: هذا كلُّه نصبٌ، كقولك: «يا زيدُ ذا الجُمّةِ». و «أمَّا يا تميمُ أَجْمعون» فأنتَ فيه بالخيار، إنْ شئت قلت: «أجمعون»، وإن شئت قلت: «أجمعينَ»، ولا ينتصب على «أعْنِي»، من قبلِ أنّه محالٌ أن تقول: «أَعْنِي أجمعين». ويدلُّك على أنّ «أجمعين» يَنتصب لأنه وصفٌ لمنصوب قولُ يونس: المعنى في الرفع والنَّصب واحدٌ. وأمّا المضاف في الصِّفة فهو ينبغي له أن لا يكونَ إلاّ نصباً إذا كان المفردُ ينتصب في صفته.

قلتُ: أرأيتَ قول العرب: «يا أخانا زيداً أقبل»؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب، فصار نصباً مثلَه، وهو الأصلُ، لأنَّه منصوبٌ في موضع نصبٍ وقال قوم: «يا أخانا زيدُ».

وقد زعم يونس أنّ أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا: «يا زيد»، كما كان قولُه: «يا زيدُ أخانا» بمنزلة «يا أخانا»، فيُحمَلُ وصفُ المضاف إذ كان مفرَداً بمنزلته إذا كان منادًى. و «يا أخانا زيداً» أكثرُ في كلام العرب؛ لأنَّهم يردّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادًى، كما ردُّوا «ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ» إلى أصله، وكما ردّوا أَتقول حين جَعَلوه خبراً إلى أصله. فأمَّا المفرد إذا كان منادًى فكلُّ العرب تَرْفعه بغير تنوين، وذلك لأنَّه كثُر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو «حَوْبِ» وما أشبَهه.

= في «فخاصم» استئنافية، وبذلك تكون (خاصم) استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أخا ورقاء» ونصبه جرياً على موضع المنادى المفرد لأنه في موضع النصب كما لاحظنا.

وتقول: «يا زيدُ زيدُ الطويلُ»، وهو قول أبي عمرو. وزعم يونس أنَّ رؤبة كان يقول: «يا زيدُ زيداً الطَّويل». فأما قول أبي عمرو، فعلى قولك: «يا زيدُ الطويلُ»، وتفسيرُه كتفسيره. وقال رؤبة [من الرجز]:

٤٣٥ ـ إنِّـــي وأَسْطـــارٍ سُطِـــرْنَ سَطْـــرَا　　　لَقَـــائِـــلٌ: يـــا نَصْـــرُ نَصْـــراً نَصْـــرا

وأمّا قول رؤبة، فعلى أنه جعل «نَصْراً» عَطْفَ البيانِ ونَصَبَه، كأنَّه على قوله: «يا زيدُ زيداً». وأمّا قول أبي عمرو فكأنَّه استأنف النداء. وتفسيرُ «يا زيدُ زيدُ الطويلُ» كتفسير «يا زيدُ الطويلُ»، فصار وصفُ المفرَد إذا كان مفرداً بمنزلته لو كان منادًى. وخالَفَ وصفَ «أَمْسِ» لأنَّ الرفع قد اطّرد في كلّ مفرَدٍ في النداء. وبعضُهم يُنشِد:

يـــا نَصْـــرُ نَصْـــرُ نَصْـــرَا

وتقول: «يا زيدُ وَعمرُو»، ليس إلاَّ أنهما قد اشتَركا في النداء في قوله: «يَا». وكذلك

---

٤٣٥ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ٢/٢١٩؛ والخصائص ١/٣٤٠؛ والدرر ٤/٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٣؛ وشرح المفصّل ٢/٣؛ ولسان العرب ٥/٢١١ (نصر)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٧؛ والأشباه والنظائر ٤/٨٦؛ والدرر ٦/٢٦؛ ولسان العرب ٤/٣٦٣ (سطر)؛ ومغني اللبيب ٢/٣٨٨؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٠٩؛ والمقتضب ٤/٢٠٩؛ وهمع الهوامع ١/٢٤٧، ٢/١٢١.

اللغة: الأسطار: ج السطر. نصر: هو نصر بن سيّار. ونصر (الثاني): حاجبه.

المعنى: أقسم بأسطار سُطِرْن سطراً بأنّه سينادي نصراً ليعطيه ويساعده على حاجبه نصر الذي منعه من الدخول.

الإعراب: «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**وأسطار**»: الواو: للقسم حرف جرّ، «**أسطار**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف تقديره: «أقسم». «**سُطرن**»: فعل ماضٍ للمجهول، والنـــون: نائب فاعل. «**سطراً**»: مفعول مطلق منصوب. «**لقائل**»: اللام: المزحلقة، «**قائل**»: خبر «إنّ» مرفوع. «**يا**»: حرف نداء. «**نصر**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب على النداء. «**نصراً**»: اسم منصوب على الإغراء، أي عاقب نصراً. «**نصراً**»: عطف بيان على «نصر» باعتبار المحلّ.

وجملة «إنّي وأسطار. . .» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة «. . . أسطار» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة «سطرن سطراً» الفعليّة: في محلّ جرّ نعت لـ «أسطار». وجملة «يا نصر. . .» الفعليّة: في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «يا نصر نصراً نَصْراً»، فإنَّ قوله: «نصر» الأوّل منادى، وقوله: «نصر» الثاني نصب على الإغراء، وقوله: «نصراً» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محلّه.

«يا زيدُ وعبدَ الله»، و «يا زيدُ لا عمرُو»، و «يا زيدُ أو عمرُو»؛ لأنَّ هذه الحروف تُدخل الرفعَ في الآخِر كما دخل في الأوّل، وليس ما بعدها بصفةٍ، ولكنه على «يَا».

وقال الخليل، رحمه الله: من قال: «يا زيدُ والنَّضْرَ» فنَصَب، فإنّما نصب لأنَّ هذا كانَ من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيءُ إلى أصله. فأمّا العرب فأكثرَ ما رأيناهم يقولون: «يا زيدُ والنضرُ»[1]. وقرأ الأعْرَجُ: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ﴾[2]. فرفَعَ.

ويقولون: «يا عمرُو والحارثُ»، وقال الخليل، رحمه الله: هو القياس، كأنّه قال: «ويا حارثُ». ولو حَمَلَ «الحارثُ» على «يا»، كان غيرَ جائز ألبتةَ؛ نَصَبَ أو رَفَعَ، من قِبَل أنّك لا تنادِي اسماً فيه الألفُ واللام بـ «يا»، ولكنّك أَشركت بين «النضر» والأوّل في «يا»، ولم تَجعلها خاصَّةً لـ «النضر»، كقولك: «ما مررتُ بزيدٍ وعمرٍو»، ولو أردتَ عملينِ، لقلت: «ما مررتُ بزيد ولا مررتُ بعمرو».

وقال الخليل، رحمه الله: ينبغي لمن قال: «النَّضْرَ»، فنَصَبَ، لأنه لا يجوز «يا النضرُ»، أنْ يقول: «كلُّ نَعْجَةٍ وسَخْلتَها بدرهمٍ» فينصبَ، إذا أراد لغة من يَجرّ، لأنّه محال أن يقول: كلُّ سَخْلتها، وإنّما جَرّ لأنه أراد: وكلُّ سخلةٍ لها. ورفَعَ ذلك لأنّ قوله: «والنضرُ» بمنزلة قوله: «ونضرُ»، وينبغي أن يقول [من الطويل]:

أيُّ فَتى هَيْجاءَ أنتَ وجارَها[3]

لأنّه محالٌ أن يقول: «وأيُّ جارِها».

وينبغي أن يقول: «رُبَّ رَجُلٍ وأخاه». فليس ذا من قبل ذا، ولكنّها حروفٌ تُشرِك الآخِرَ فيما دخل فيه الأوّلُ. ولو جاءت تَلي ما وَليه الاسمُ الأوّل، كان غيرَ جائزٍ؛ لو قلت:

(١) قال السيرافي ما ملخصه: فالرفع اختيار الخليل. وذكر أبو العباس أنك إذا قلت: «يا زيد والرجل»، فالنصب هو الاختيار. وفرق بينه وبين «النضر» حيث جعل الاختيار فيه الرفع، بأنّ «النضر» و «نضر» علمان، وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان في «نضر». والألف واللام في «الرجل» قد أفادت معنى، وهو معاقبة الإضافة، فلما كان الواجب في المضاف النصب، كان الاختيار فيما هو بمنزلة الإضافة النصب.

(٢) سبأ: ١٠، وكذلك هي قراءة عاصم، نصر، وابن أبي عبلة، وعبيد بن عمير، وغيرهم.

انظر: معجم القراءات القرآنية ٥/١٤٦؛ وإتحاف الفضلاء ص ٣٥٨؛ والكشاف ٣/ ٢٨١؛ والبحر المحيط ٧/ ٢٦٣.

(٣) تقدم بالرقم ٣٤٩.

«هذا فَصيلُها» لم يكن نكرةً كما كان «هذه ناقةٌ وفَصيلُها». وإذا كان مؤخَّراً، دخل فيه الأوّلُ.

وتقول: «يا أيُّها الرجُل وزيدُ»، و «يا أيُّها الرجلُ وعبدَ الله»؛ لأن هذا محمولٌ على «يا»، كما قال رؤبة [من الرجز]:

٤٣٦ ـ يـــا دارَ عَفْـــراءَ ودارَ الْبَخـــدَنِ

وتقول: «يا هذا ذا الجمّة»، كقولك: «يا زيدُ ذا الجمّة»، ليس بين أحدٍ فيه اختلافٌ.

---

٤٣٦ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٤٧ (بخدن).

اللغة: البخدَن: اسم امرأة، وفيه فتح الباء وكسرها.

المعنى: واضح.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«دارَ»**: منادى مضاف منصوب. **«عفراء»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«ودار»**: الواو: حرف عطف، **«دار»**: معطوف على (دار عفراء). **«البخدن»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا دار عفراء»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب المعطوف المضاف على المنادى المضاف، وحمله على مثل ما حُمِل عليه الأول.

هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلاَّ رفعاً ولا يَقع في موقعه غيرُ المفرَد

وذلك قولك: «يا أيُّها الرجلُ»، و «يا أيّها الرجلان»، و «يا أيُّها المرأتان»[1].

فـ «أيّ» ههنا فيما زعم الخليل، رحمه الله، كقولك: «يا هذا»، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفاً لـ «هذا». وإنّما صار وصفُه لا يكون فيه إلاّ الرفعُ لأنك لا تستطيع أن تقول: «يا أَيُّ» ولا «يا أيُّها» وتسكتَ، لأنَّه مبهَمٌ يلزمه التفسيرُ، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحد، كأنك قلت: «يا رجلُ».

واعلم أنَّ الأسماء المبهمَةَ التي توصَف بالأسماء التي فيها الألفُ واللام تُنْزَل بمنزلةَ «أَيّ»، وهي «هذَا» و «هؤُلاءِ»، و «أُولئِكَ» وما أشبههما[2]، وتوصَف بالأسماء وذلك قولك: «يا هذا الرجلُ»، و «يا هذانِ الرجلان». صار المبهَمُ وما بعده بمنزلة اسمٍ واحد.

وليس ذا بمنزلة قولك: «يا زيدُ الطويلُ»، من قِبَل أنك قلت: «يا زيدُ»، وأنت تريد أن تَقِف عليه، ثم خِفْتَ أن لا يُعْرَفَ فنعَتَّه بـ «الطويل». وإذا قلت: «يا هذا الرجلُ»، فأنت لم تردْ أن تَقف على هذا، ثم تَصِفَه بعد ما تَظنّ أنَّه لم يُعرَف، فمن ثمَّ وُصفتْ بالأسماء التي

---

(١) قال السيرافي: الأصل في دخول: «يا أيها الرجل» أنّهم أرادوا نداء «الرجل»، فلم يمكن نداؤه، من أجل الألف واللاّم، وكرهوا نزعهما، وتغيير اللفظ فأدخلوا «أي» وصلةً إلى نداء الرجل على لفظه، وجعلوه الاسمَ المنادى، وجعلوا «الرجل» نعتاً له، وألزموها «ها» لتكون دلالة على خروجها عمّا كانت عليه في الكلام، وعوضاً عن المحذوف منها. والذي حُذِفَ منها الإضافة، كقولك: «أي الرجلين وأيّ القوم»؟.. وقال سيبويه: جعلوا «ها» فيها بمنزلة «يا» وأكّدوا التنبيه.

(٢) قال السيرافي: أراد عدّ «أولئك» في المبهمات لا فيما ينادى، لأن الكاف للمخاطب، و «أولاء» غير الذي له الكاف، فكيف ينادي من ليس بمخاطب؟

فيها الألفُ واللام، لأنها والوصفَ بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: «يا رجلُ».

فهذه الأسماء المبهَمةُ إذا فسَّرتَها، تَصيرُ بمنزلِةِ «أَيّ»، كأنّك إذا أردت أن تفسِّرها، لم يجزْ لك أن تَقفَ عليها. وإنّما قلت: «يا هذا ذا الجمّة»، لأنَّ «ذا الجمّة» لا توصَف به الأسماء المبهمَةُ، إنّما يكون بدلاً أو عَطْفاً على الاسم، إذا أردتَ أن تؤكِّد، كقولك: «يا هؤلاء أجمعون»، وإنَّما أكّدتَ حين وقفتَ على الاسم. والألفُ واللام والمبهَمُ يصيران بمنزلة اسم واحد، يدلّك على ذلك أنّ «أَيّ» لا يجوز لك فيها أن تقول: «يا أَيُّها ذا الجُمّة». فالأسماء المبهمةُ توصَف بالألف واللام ليس إلاّ، ويفسَّر بها، ولا توصَف بما يوصَف به غيرُ المبهمة، ولا تفسَّر بما يفسَّر به غيرُها إلاّ عَطْفاً. ومثل ذلك قول الشاعر، وهو ابن لَوْذانَ السَّدوسيّ [من الكامل]:

٤٣٧ ـ يـا صـاحِ يـا ذا الضـامِـرُ العَنْـسِ والـرَّحْـلِ ذي الأَنْسـاعِ والحِلْـسِ

ومثله قول ابن الأبرص [من الكامل]:

---

٤٣٧ ـ **التخريج**: البيت لخالد بن مهاجر في الأغاني ١٠/١٠٨، ١٠٩، ١٣٦؛ ولخزز بن لوذان في خزانة الأدب ٢/٢٣٠، ٢٣٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/٣٠٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٠؛ وشرح المفصل ٢/٨؛ ومجالس ثعلب ١/٣٣٣، ٢/٥١٣؛ والمقتضب ٢/٥٤، ٤/٢٢٣؛ والمقرب ١/١٧٩.

اللغة: الضامر: قليل اللحم، وفي المطيّ كناية عن كثرة الأسفار. العنس: الناقة الشديدة. الرحل: ما يوضع على ظهر المطيّة لتركب. الأنساع: ج النسع، وهو سير يربط به الرحل. الحلس: كساء يوضع على ظهر المطيّة تحت البرذعة.

المعنى: يا صاحبي، يا صاحب الناقة الشديدة التي أهزلها السفر الطويل والترحال المتواصل، والرحل المشدود بسير عريض فوق الحلس.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**صاح**»: منادى مرخّم، أصله «صاحبُ» مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «**يا**»: حرف نداء. «**ذا**»: اسم إشارة منادى مبنيّ في محلّ نصب. «**الضامر**»: نعت «ذا» ويجوز فيه الرفع إتباعاً له على اللفظ، أو النصب إتباعاً له على المحلّ الإعرابي، وهو مضاف. «**العنس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والرّحل**»: الواو: حرف عطف، «الرحل»: معطوف على «**العنس**» مجرور بالكسرة. «**ذي**»: نعت «الرحل» مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**الأنساع**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والحلس**»: الواو: حرف عطف، «الحلس»: معطوف على «الأنساع» مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «يا ذا **الضامر العنس**» فإنّ «ذا» منادى مبنيّ، و «**الضامر العنس**» نعت مقترن بـ «أل»، وقد روي بالرفع والنصب، فدلّ مجموع الروايتين على أنّ النعت إذا كان بهذه المنزلة جاز فيه الوجهان.

٤٣٨ ـ يـا ذا المُخـوِّفُـنـا بمَقْتَـلِ شَيْخِـه حُجْـرٍ تَمَنِّـيَ صـاحـبِ الأحْـلامِ

ومثله «يا ذا الحَسَنُ الوجهِ». وليس ذا بمنزلة «يا ذا ذا الجُمّةِ»، من قبل أنَّ «الضامِرِ العَنْسِ» و «الحَسَنَ الوجهِ» كقولك: «يا ذا الضامِرُ» و «يا ذا الحَسَنُ»، وهذا المجرورُ ها هنا بمنزلة المنصوب، إذا قلت: «يا ذا الحَسَنُ الوجهَ»، و «يا ذا الحسنُ وجهاً». ويدلّك على أنّه ليس بمنزلة «ذي الجُمّة»، أنّ «ذَا» معرفةٌ بـ «الجمّة» و «الضامِرُ» و «الحَسَن» ليس واحدٌ منهما معرفةً بما بعده، ولكنَّ ما بعده تفسيرٌ لموضع الضُّمورِ والحُسْن، إذا أردت أن لا تُبهمهما. فكلُّ واحد من المواضع من سبب الأوّل، لا يكونان إلاّ كذلك. فإذا قلتَ: «الحَسَنُ»، فقدَ عمَّمتَ. فإذا قلت: «الوجهِ»، فقد اختصصتَ شيئاً منه. وإذا قلت: «الضامرُ»، فقد عَمَّمتَ، وإذا قلت: «العَنْسِ»، فقد اختصصتَ شيئاً من سببه، كما اختصصتَ ما كان منه، وكأنّ العنسَ شيءٌ منه، فصار هذا تبييناً لموضع ما ذكرتَ كما صار «الدرهمُ» يبيِّنُ به مِمَّ «العشرون»، حين قلت: «عشرون درهماً».

ولو قلت: «يا هذا الحَسَنَ الوجهِ»، لقلت: «يا هؤلاءِ العشرين رَجُلاً»، وهذا بعيد، فإنّما هو بمنزلة الفعل، إذا قلت: «يا هذا الضاربُ زيدًا»، و «يا هذا الضاربُ الرجلَ»، كأنك قلت: «يا هذا الضاربُ»، وذكرتَ ما بعده لتبيّن موضع الضرب ولا تبهمَ، ولم يُجعَل معرفةً بما بعده. ومن ثمَّ كان الخليل يقول: «يا زيدُ الحَسَنُ الوجهِ»، قال: هو بمنزلة قولك: «يا

---

٤٣٨ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٣٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٥.

اللغة: واضحة.

المعنى: يخاطب الشاعر امرأ القيس بن حِجر، وكان امرؤ القيس قد توعَّد بني أسد الذين قتلوا أباه يقول: ما تمنيته لن يقع فهو أضغاث أحلام.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**ذا**»: اسم إشارة مبني على السكون في اللفظ، ولو كان معرباً لبُني على الضم كالمفرد محله النصب. «**المخوِّفنا**»: صفة لـ «ذا» لأنه في الأصل مبني على الضم، و «نا»: مضاف إليه محله الجر، هذا توجيه سيبويه ومن وافقه، ففي (المخوفنا) أقوال أخرى عرضها البغدادي في الخزانة ٢/ ٢١٢، ٢٢٩ ـ ٢٣٠، «**بمقتل**»: جار ومجرور متعلقان بـ «المخوِّف». «**شيخه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**حجر**»: بدل من «شيخه». «**تمنِّي**»: مفعول مطلق لفعل (تتمنىٰ) المحذوف. «**صاحب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الأحلام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا ذا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تتمنى تمنِّي صاحب الأحلام»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: وصف المنادى المبني على الضم بالمضاف بعْدَه مع رفع المضاف.

زيدُ الحَسَنُ». ولو لم يجز فيما بعد «زيد» الرفعُ، لمَا جاز في هذا، كما أنّه إذا لم يَجز «يا زيدُ ذو الجمّة»، لم يَجز: «يا هذا ذو الجمّة».

وقال الخليل، رحمه الله: إذا قلت: «يا هذا»، وأنت تريد أن تَقف عليه، ثُمّ تؤكدَه باسمٍ يكونُ عطفاً عليه، فأنت فيه بالخيار: إن شئت نصبت، وإن شئت رفعت، وذلك قولك: «يا هذا زيدٌ»، وإن شئت قلت: «زيداً»، يَصير كقولك: «يا تميمُ أجمعون وأجمعين». وكذلك: «يا هذان زيدٌ وعمرٌو»، وإنْ شئت قلت: «زيداً وعمرًا»، فتُجرِي ما يكون عطفاً على الاسم مُجْرى ما يكون وصفاً، نحو قولك: «يا زيدُ الطويلُ»، و «يا زيدُ الطويلَ».

وزعم لي بعضُ العرب أنّ «يا هذا زيدٌ» كثيرٌ في كلام طَيِّىء.

ويقوّي: «يا زيدُ الحَسَنُ الوجه» - ولا تَلتفِتْ فيه إلى الطول - أنّكَ لا تَستطيع أن تُنادِيَه فتجعلَه وصفاً مثْلَه منادى.

واعلم أنَّ هذه الصفات التي تكون والمبهمَةَ بمنزلة اسمٍ واحد، إذا وُصفتْ بمضاف أو عُطف على شيءٍ منها، كان رفعاً، من قبل أنّه مرفوع غيرُ مُنادى. واطَّردَ الرفعُ في صفات هذه المبهمة كاطّرادِ الرفع في صفاتها، إذا ارتَفعتْ بفعلٍ أو ابتداءٍ، أو تُبْنَى على مبتدأ، فصارت بمنزلةِ صفاتها إذا كانت في هذه الحال. كما أنَّ الذين قالوا: «يا زيدُ الطويلُ»، جعلوا «زيدًا» بمنزلة ما يَرتفع بهذه الأشياء الثلاثة. فمن ذلك قول الشاعر [من الرجز]:

٤٣٩ - يــا أيُّهــا الجــاهــلُ ذو التَّنَــزِّي

---

٤٣٩ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧١؛ وشرح المفصل ٦/ ١٣٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ١٦٩؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢٥؛ والمقتضب ٤/ ٢١٨.

اللغة: التنزِّي هنا خفة الجهل، وأصل التنزِّي الوثب.

المعنى: واضح.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أيها»: «أي»: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: للتنبيه. «الجاهل»: عطف بيان مرفوع. «ذو»: صفة لـ «الجاهل» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. «التنزِّي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل.

وجملة «يا أيها الجاهل»: ابتدائية لا محل لها.

=

وتقول: «يا أيُّها الرجلُ زيدٌ أقبلْ»، وإنَّما تنوّن لأنه موضعٌ يَرتفع فيه المضافُ، وإنَّما يُحذف منه التنوينُ إذا كانَ في موضعٍ ينتصب فيه المضافُ[1].

وتقول: «يا زيدُ الطويلُ ذو الجمّة»، إذا جعلته صفةً لِـ «الطويلِ»، وإن حملَته على «زيد»، نصبتَ. فإذا قلت: «يا هذا الرجلُ»، فأردتَ أن تَعطف «ذا الجمّة» على هذا، جاز فيه النصبُ، ولا يجوز ذلك في «أَيّ» لأنّه لا تَعطف عليه الأسماء. ألا ترى أنّك لا تقول: «يا أيُّها ذا الجمّة»، فمن ثم لم يكن مثلَه.

وأمّا قولك: «يا أيُّها ذَا الرجلُ»، فإنّ «ذا» وصفٌ لِـ «أيّ» كما كان الألفُ واللام وصفاً لأنه مبهَمٌ مثلُه، فصار صفةً له كما صار الألفُ واللام وما أضيف إليهما صفةً للألف واللام؛ وذلك نحو قولك: «مررتُ بالحَسَنَ الجَميلِ»، و «بالحَسَن ذي المال». وقال ذو الرمة [من الطويل]:

٤٤٠ ـ أَلا أيُّهـا ذا المَنـزِلُ الـدارِسُ الـذي   كـأنّـك لـم يَعْهَـد بـك الحَيَّ عـاهِـدُ

ومن قال: «يا زيدُ الطويلَ»، قال: «ذا الجُمّة»، لا يكون فيه غيرُ ذلك إذا جاء بها من بعد «الطويل». وإنْ رَفَعَ «الطويلَ» وبعده «ذو الجمّةِ»، كان فيه الوجهان.

وتقول: «يا زيدُ النَّاكِي العَدُوَّ وذا الفضل»، إن حملتَ «ذا الفضل» على «زيد»،

= **والشاهد فيه**: نعت (الجاهل) بـ (ذو التنزي) مرفوعة مع أنها مضافة لأنَّ الجاهل غير منادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل.

(١) قال السيرافي: يريد تنوّن ما ينصرف لأنه قد خرج من أن يكون مبنيًّا، وتدع التنوين فيما ينتصب فيه المضاف.

٤٤٠ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٨٦، ٤٨٧؛ وبلا نسبة في المفصل ٢/٧؛ والمحتسب ٢/٦٩؛ والمقتضب ٤/٢١٩، ٢٥٩.

اللغة والمعنى: كأنّ هذا المنزل لدروسه وتغيُّر آثاره لم يقم فيه أحدٌ، ولا عهدَ به لأحد.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**أيها**»: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: زائدة للتنبيه. «**ذا**»: صفة لـ «أيّ» مرفوع بالضمة المقدرة، أو منصوب بالفتحة المقدرة. «**المنزل**»: عطف بيان على (ذا) مرفوع وعلامة رفعه الضمة. «**الدارسُ**»: صفة لـ «المنزل» مرفوعة بالضمة. «**الذي**»: صفة ثانية مبني على السكون محله الرفع. «**كأنّك**»: حرف مشبه بالفعل، وكاف الخطاب: اسم (كأنَّ) محله النصب، «**لم**»: حرف جازم. «**يعهد**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون. «**بك**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يعهد». «**الحيَّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**عاهد**»: فاعل مرفوع بالضمة. =

نصبتَ، لأنه وصفٌ لمنادى وهو مضافٌ. وإن حملتَه على غير «زيد»، انتَصب على «يَا» كأنك قلت: «ويا ذا الفضل».

= وجملة «يا أيها ذا المنزل»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كأنك لم يعهد عاهد» صلة الموصول لا محل لها. وجملة «لم يعهد عاهِدٌ»: خبر (كأنّ) محلُّها الرفع.

والشاهد فيه: وصف (أيُّ) باسم الإشارة، وهو مثله في الإبهام، وأجرى المنزل على (هذا) لأنه مفرد مثله.

هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفاً للأوّل ولا عطفاً عليه

وذلك قولك: «يا أيُّها الرجلُ وعبدَ الله المسلَمَيْنِ الصالَحين». وهذا بمنزلة قولك: «اصْنَعْ ما سَرَّ أباك وأحَبَّ أخوك الرجلينِ الصالحين». فإنّ قلت: «يا زيدُ وعمرُو»، ثم قلت: «الطويلَيْنِ»، فأنت بالخيار إن شئت نصبتَ وإن شئت رفعت؛ لأنَّه بمنزلة قولك: «يا زيدُ الطويلُ».

وتقول: «يا هؤلاء وزيدُ الطِّوالُ والطِّوالَ»؛ لأنه كلَّه رفعٌ، و «الطوالُ» هاهنا رفعٌ عطفٌ عليهم.

وتقول: «يا هذا ويا هذان الطِّوالَ»، وإنْ شئت، قلت: «الطِّوالُ»، لأنّ هذا كلَّه مرفوعٌ و «الطوالُ» ههنا عطفٌ، وليس «الطوالُ» بمنزلة «يا هؤلاء الطوالُ»، لأنّ هذا إنَّما هو من وصف غير المبهمَةِ.

وإنَّما فرقوا بين العطف والصفة، لأنّ الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام، كأنك إذا قلت: «مررتُ بزيدٍ أخيك»، فقد قلت: «مررتُ بزيدٍ» الذي تَعلم. وإذا قلت: «مررتُ بزيدٍ هذا»، فقد قلت: «بزيدٍ الذي تَرى أو الذي عندك».

وإذا قلت: «مررتُ بقومك كلِّهم»، فأنت لا تريد أن تقول: «مررتُ بقومك الذين من صفتهم كذا وكذا»، ولا «مررتُ بقومك الهَنينَ».

وعلى هذا المثال «جاء مررتُ بأخيك زيد»، فليس «زيدٌ» بمنزلة الألف واللام. وممَّا يدلّك على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنَّه معرفةٌ بنفسه لا بشيءٍ دخل فيه ولا بما بعده. فكلُّ شيء جاز أن يكون هو والمبهَمُ بمنزلة اسم واحد هو عطفٌ عليه. وإنَّما جرت المبهمَةُ

هذا المجرى لأنَّ حالها ليس كحال غيرها من الأسماء.

وتقول: «يا أيُّها الرجلُ وزيدُ الرجليْنِ الصالحيْنِ»، من قِبَلِ أنَّ رفعهما مختلفٌ؛ وذلك أنّ «زيداً» على النداء و «الرجل» نعتٌ، ولو كان بمنزلته، لقلت: «يا زيدُ ذو الجُمَّة»، كما تقول: «يا أيُّها الرجلُ ذو الجمّة». وهو قول الخليل رحمه الله[1].

واعلم أنّه لا يجوز لك أن تُنادِيَ اسماً فيه الألفُ واللام ألبتَّةَ؛ إلاَّ أنَّهم قد قالوا: «يا أللَّهُ اغْفِرْ لنا»، وذلك من قبل أنه اسمٌ يَلزمه الألفُ واللام لا يُفارقانِه، وكثُر في كلامهم، فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة، وليس بمنزلة الذي قال ذلك، من قِبَلِ أنّ الذي قال ذلك وإن كان لا يُفارقُه الألفُ واللام ليس اسماً بمنزلة «زيد» و «عمرو» غالِباً. ألاَ ترى أنك تقول: «يا أيُّها الذي قال ذاك»، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة «زيد» و «عمرو»، لم يجز ذا فيه، وكأنّ الاسم، واللَّهُ أَعلم: إلٰهٌ، فلمّا أُدخل فيه الألفُ واللام، حذفوا الألفَ، وصارت الألفُ واللامُ خَلَفاً منها. فهذا أيضاً ممَّا يقوِّيه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

ومثل ذلك «أُناسٌ»، فإذا أدخلتَ الألفَ واللام، قلت: «الناس»؛ إلاّ أنَّ «الناس» قد يُفارقُهم الألفُ واللام ويكون نكرةً، و «الله» لا يكون فيه ذلك تعالى ذكره.

وليس «النَّجْمُ» و «الدَّبَرانُ» بهذه المنزلة؛ لأنَّ هذه الأشياء الألفُ واللام فيها بمنزلتها في «الصَّعقِ»، وهي في اسم الله تعالى بمنزلة شيء غيرِ منفصِل في الكلمة، كما كانت الهاءُ في «الجَحاجِحةِ»[2] بدلاً من الياء، وكما كانت الألفُ في «يمانٍ» بدلاً من الياء.

وغيَّروا هذا لأنَّ الشيء إذا كثُر في كلامهم، كان له نَحْوٌ ليس لغيره ممّا هو مثلُه. ألاَ ترى أنك تقول: «لَمْ أَكُ» ولا تقول «لم أَقُ»، إذا أردت: أَقُلْ. وتقول: «لا أدرِ» كما تقول: «هذا قاضٍ»، وتقول: «لم أُبَلْ» ولا تقول: «لم أُرَمْ» تريد: لم أُرامِ. فالعربُ ممَّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره.

---

(١) قال السيرافي: لا يجوز نعت «الرجل» و «زيد» بنعت واحد، لأن «الرجل» معرب مرفوع، و «زيد» مبنيّ على الضمّ، فالطريق فيما أوجب ضمّهما مختلف، فوجب حمل الصفتين على فعل مضمر ينصبهما، أو على: هما الرجلان الصالحان. واستدلّ على اختلاف الضمّ في «الرجل» وفي «يا زيد» أنك لا تقول: «يا زيد ذو الجمّة» كما يقال: «يا أيها الرجل ذو الجمّة».

(٢) الجحاجحة: جمع جحجاح، وهو السيِّد السمح. (لسان العرب ٢/ ٤٢٠ (جحجح)).

وقال الخليل، رحمه الله: «اللهمَّ»: نداءٌ، والميمُ ها هنا بدلٌ من «يَا»، فهي هاهنا فيما زعم الخليل، رحمه الله، آخِرَ الكلمة بمنزلة «يا» في أوّلها، إلاّ أنّ الميم هاهنا في الكلمة كما أنَّ نونُ «المسلمين» في الكلمة بُنيت عليها. فالميمُ في هذا الاسم حرفان أوّلُهما مجزومٌ، والهاءُ مرتفِعةٌ لأنَّه وقع عليها الإعرابُ.

وإذا ألحقتَ الميم، لم تَصف الاسمَ، من قِبَلِ أنَّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: «يا هَناهْ».

وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿اللهمَّ فاطِرَ السَّمَواتِ والأَرْضِ﴾[1]، فعلى «يَا»، فقد صرَّفوا هذا الاسمَ على وُجوه لكثرته في كلامهم، وأنَّ له حالاً ليست لغيرِه.

وأمّا الألف والهاء اللتان لَحِقتا «أَيّ» توكيداً، فكأنّك كَرّرت «يَا» مرّتين إذا قلت: «يا أيُّها»، وصار الاسمُ بينهما كما صار هُوَ بين «هَا» و «ذَا» إذا قلت: «ها هو ذا». وقال الشاعر [من الوافر]:

٤٤١ ـ مِـنَ اَجْلِـكِ يـا الـتي تَيَّمْـتِ قلبـي وأنـــتِ بخيلـــةٌ بـــالـــوُدِّ عَنِّـــي

---

(١) الزمر: ٤٦.

٤٤١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠؛ والأشباه والنظائر ٢/١٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٢/٢٩٣؛ والدرر ٣/٣١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٢/٨؛ واللامات ص ٥٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٤٠ (لتا)؛ والمقتضب ٤/٢٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

اللغة: تيّمته: ذلّلته لكثرة عشقه لها. الودّ: الحب.

المعنى: أفديك بروحي يا من ذلّلت قلبي العاشق لك، بالرّغم من أنّك تبخلين بالمحبّة عليّ.

الإعراب: «**من أجلك**»: جار ومجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق، أو بفعل مقدّر (أحيا) مثلاً، والكاف: في محلّ جر مضاف إليه. ويروى «فديتك» مكان «من أجلك». «**يا**»: حرف نداء. «**التي**»: اسم موصول مبني على السكون، منادى معرفة في محلّ نصب على النداء. «**تيّمت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**قلبي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**وأنت**»: «**الواو**»: حالية، «**أنت**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**بخيلة**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**بالود**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر. «**عني**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر.

وجملة «أحيا من أجلك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تيّمت قلبي»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «وأنت بخيلة»: في محل نصب حال.

=

شَبّهه بيَا الله.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنَّ الألف واللام إنّما مَنَعَهما أن يدخلا في النداء من قبل أنّ كلَّ اسم في النداء مرفوع معرفةٌ. وذلك أنّه إذا قال: «يا رجُل»، و «يا فاسقُ»، فمعناه كمعنى «يا أيُّها الفاسِقُ»، و «يا أيُّها الرجلُ»، وصار معرفةً لأنّك أَشرت إليه وقَصدت قصدَه، واكتَفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو: «هذَا»، وما أشبه ذلك، وصار معرفةً بغير ألفٍ ولام، لأنّك إنّما قصدت قصدَ شيءٍ بعينه. وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستُغني به عنهما كما استَغنيتَ بقولك: «اضربْ» عن «لِتَضربْ»، وكما صار المجرورُ بدلاً من التنوين، وكما صارت الكافُ في «رَأَيْتك» بدلاً من «رأيتُ إيّاكَ».

وإنّما يُدخِلون الألفَ واللام ليعرّفوك شيئاً بعينه قد رأيتَه أو سمعتَ به، فإذا قصدوا قصدَ الشيء بعينه دون غيره وعَنَوْه، ولم يَجعلوه واحداً من أُمّةٍ، فقد استَغنوا عن الألف واللام. فمن ثمَّ لم يُدخلوهما في هذَا ولا في النداء.

وممَّا يدلّك على أنّ «يا فاسقُ» معرفةٌ قولُك: «يا خَباثِ»، و «يا لَكاعِ»، و «يا فَساقِ»، تريد: يا فاسقةُ، ويا خبيثةُ، ويا لَكْعاء[1]، فصار هذا اسماً لهذا كما صارت «جَعارِ» اسماً للضَّبُع، وكما صارت «حَذامِ» و «رَقاشِ» اسماً للمرأة، و «أبو الحارث» اسماً للأسد.

ويدلّك على أنّه اسمٌ للمنادَى أنّهم لا يقولون في غير النداء جاءتْني خَباثِ ولَكاعِ، ولا لكَعِ ولا فُسَقُ. فإنّما اختُصّ النداء بهذا الاسم أنَّ الاسم معرفةٌ، كما اختصّ الأسدُ بـ «أبي الحارث» إذ كان معرفةً. ولو كان شيءٌ من هذا نكرةً، لم يكن مجروراً؛ لأنها لا تُجَرّ في النكرة.

ومن هذا النحو أسماءٌ اختُصّ بها الاسمُ المنادَى لا يجوز منها شيءٌ في غير النداء، نحو: «يا نَوْمانُ»، و «يا هَناه»، و «يا فُلُ».

ويقوّي ذلك كلّه أنّ يونس زَعم أنه سمِع من العرب من يقول: «يا فاسقُ الخَبيثُ».

= **والشاهد فيه قوله**: «يا الّتي» حيث دخلت «يا» على «التي»، ودخول حرف النداء على ما فيه «أل» لا يجوز عادة، ودخولها هنا ضرورة، وقيل بتقدير (أيتها).

(١) اللّكعاء: الحمقاء.

ومما يقوّي أنه معرفةٌ تركُ التنوين فيه، لأنه ليس اسمٌ يُشبِه الأصواتَ، فيكونَ معرفةً إلاّ لم ينوّن، وينوَّنُ إذا كان نكرةً. ألا ترى أنهم قالوا: «هذا عَمْرَوَيْهِ وعَمْرَوَيهٍ آخَرُ».

وقال الخليل رحمه الله: إذا أردتَ النكرة فوصفتَ أو لم تَصف، فهذه منصوبةٌ؛ لأنَّ التنوين لحقها فطالتْ، فجُعلت بمنزلة المضاف لمَّا طال، نُصبَ وردُّ إلى الأصل، كما فُعل ذلك بـ «قَبْلُ» و «بَعْدُ».

وزعموا أنَّ بعض العرب يَصرف «قَبْلاً» و «بَعْداً» فيقولُ: «ابْدَأ بهذا قَبْلاً»، فكأنَّه جعلها نكرةً.

فإنَّما جعل الخليل، رحمه الله، المنادى بمنزلة «قبل» و «بعد»، وشبَّهه بهما مفردين إذا كان مفرَداً، فإذا طال وأضيف، شبَّهه بهما مضافين إذا كان مضافاً، لأنَّ المفرَدَ في النداء في موضع نصبٍ، كما أنَّ «قبْلُ» و «بعْدُ» قد يكونان في موضع نصبٍ وجرٍّ ولفظُهما مرفوعٌ، فإذا أضفتهما، رددَتهما إلى الأصل. وكذلك نداء النكرة لمّا لحقَها التنوينُ وطالت، صارت بمنزلة المضاف. وقال ذو الرمة [من الطويل]:

٤٤٢ ـ أَداراً بحُــزْوَى هِجْــتِ للعيــنِ عَبْــرةً فمــاءُ الهَــوَى يَــرْفَــضُّ أَو يَتَــرَقْــرَقُ

---

٤٤٢ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ٤٥٦؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٦، ٥٧٩؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١١٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٣.

اللغة: حزوى: اسم موضع. هجت: حرّكت. العبرة: الدمعة. يرفضّ: يسيل متناثراً. يترقرق: يظهر في العين دون أن ينحدر.

الإعراب: «أداراً»: الهمزة: للنداء، «داراً»: منادى منصوب لأنّه شبيه بالمضاف. «**بحزوى**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «داراً». «**هجت**»: فعل ماض، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**للعين**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «هجت». «**عبرة**»: مفعول به منصوب. «**فماء**»: الفاء: استئنافية، «ماء»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**الهوى**»: مضاف إليه مجرور. «**يرفضّ**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**أو**»: حرف عطف. «**يترقرق**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو.

وجملة «أداراً»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هجت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ماء الهوى...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يرفضّ»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة: «يترقرق» معطوفة على جملة: «يرفضّ».

الشاهد فيه قوله: «أداراً» حيث نصب المنادى النكرة المقصود بالنداء، والقياس فيه البناء على الضمّ، ومسوّغ نصبه أنه منكور في اللفظ لاتصافه بالمجرور، ووقوعه موقع صفته، فكأنّه قال: أداراً مستقرّةً بحزوى، فجرى لفظه على التنكير، وإن كان مقصوداً بالنداء.

وقال الآخر، تَوْبَةُ بن الحَمَيِّر [من الطويل]:

٤٤٣ ـ لعلّكَ يا تَيْساً نَزَا في مريرةٍ   مُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَراني أزورُها

وقال عبدُ يَغوثَ [من الطويل]:

٤٤٤ ـ فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فبَلِّغَنْ   نداماي من نجرانَ أنْ لا تلاقِيا

---

٤٤٣ ـ **التخريج**: البيت لتوبة بن الحميّر في شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٣؛ ونوادر أبي زيد ص ٧٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٠٣.

اللغة: نزا: وثب. المريرة: الحبل المفتول بإحكام.

المعنى: يتوعّد توبة زوج ليلى الأخيلية لمنعه من زيارتها، فيشبّهه بتيس أراد السفاد، ولكنه مربوط بحبل متين، ويعلمه أنّ عدم زيارته لليلى عذاب لها.

الإعراب: «لعلّك»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير في محلّ نصب اسمها. «يا تيسا»: «يا»: حرف نداء. «تيساً»: منادى نكرة مقصودة منصوب بالفتحة. «نزا»: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

«في مريرة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (نزا).

معذّب: خبر (لعلّك) مرفوع بالضمة، وهو مضاف.

«ليلى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذر.

«أن»: حرف مصدرية ونصب.

«تراني»: فعل مضارع منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل جرّ بحرف جر محذوف، والتقدير: «لرؤيتك».

«أزورها»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

وجملة «لعلك معذب ليلى»: ابتدائية، أو بحسب ما قبلها. وجملة «يا تيسا»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «نزا»: في محل نصب صفة للتيس.

والشاهد فيه قوله: «يا تيساً نزا» حيث نصب «تيساً» وهو نكرة موصوفة بالفعل، فصارت كالنكرة المقصودة.

٤٤٤ ـ **التخريج**: البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧؛ وشرح اختيارات المفضّل ص ٧٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٧؛ وشرح المفصّل ١/ ١٢٨؛ والعقد الفريد ٥/ ٢٢٩؛ ولسان العرب ٧/ ١٧٣ (عرض)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٦؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤١٣، ٩/ ٢٢٣؛ ورصف المباني ص ١٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٥؛ وشرح قطر الندى ص ٢٠٣؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٤.

اللغة: عرضت: أتيت العَروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما. ندامای: ج ندمان، وهو النديم، أي الجليس إلى الخمر. نجران: مدينة بالحجاز.

=

وأمّا قول الطِّرمّاح [من السريع]:

٤٤٥ - يــا دارُ أقْــوَت بعــدَ أصــرامِهــا عــامــاً ومــا يَعنيــكَ مــن عــامِهــا

= **المعنى**: يقول الشاعر لراكب: إذا أتيت العروض فبلّغ أصحابي بأنّني لن ألتقي بهم بعد اليوم، لأنّه سيفارق الحياة.

الإعراب: «**فيا**»: الفاء: حسب ما قبلها، «**يا**»: حرف نداء. «**راكباً**»: منادى منصوب. «**إمّا**»: إنْ: حرف شرط جازم، «ما»: زائدة. «**عرضت**»: فعل ماض مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. وهو فعل الشرط. «**فبلّغن**»: **الفــاء**: رابطة لجواب الشرط، «**بلّغن**»: فعل أمر مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل: أنت. والنــون: للتوكيد. «**نداماي**»: مفعول به أوّل، وهو مضاف، **واليــاء**: في محلّ جرّ بالإضافة. «من»: حرف جرّ. «**نجران**»: اسم مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف حال من «ندامى». «**أن**»: مخفّفة من «أنّ»، واسمها ضمير الشأن المحذوف تقديره: «أنّه»، أي الحال والشأن. «**لا**»: النافية للجنس. «**تلاقيا**»: اسم مبنيّ على الفتح في محلّ نصب اسم «لا». «**والألف**»: للإطلاق. وخبر «لا» محذوف تقديره: «أن لا تلاقي حاصل لنا».

وجملة (فيا راكباً) الفعليّة على تقدير «أدعو راكباً»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «**عرضت**»: في محل جزم فعل الشرط. وجملة «فبلّغن»: الفعليّة في محلّ جزم جواب الشرط. والجملة المصدريّة من (أن وما بعدها) في محلّ نصب مفعول به ثانٍ. وجملة «لا تلاقيا»: الاسميّة في محل رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «أيا راكباً» حيث نصب المنادى، لأنّه نكرة غير مقصودة.

٤٤٥ - التخريج: البيت للطرماح في ديوانه ص ٤٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦٨؛ ولسان العرب ١٢/٣٣٨ (صرم).

اللغة: أقوت: خلت من أهلها. الأصرم جمع: صِرْم بالكسر، وهو الجماعة القليلة من الناس.

المعنى: يتحسَّر الشاعر على دار خلت من أهلها عاماً بعد أن كان فيها جماعات من الناس، ويرى أنّه ليس في هذه الديار ما ينفعه.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «**دار**»: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب. «**أقوت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوف لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «**بعد**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «أقوت». «**أصرامها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وها: مضاف إليه محله الجر. «**عاماً**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلِّق بـ «أقوت»، ويجوز في «عاماً» البدل من «بعد» على ضعف لأن كلاً من الظرفين جيء به لغرض لم يؤت بنظيره من أجله، «**وما**»: الواو للاستئناف، و «ما»: حرف استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**يعنيك**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وكاف الخطاب: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**من عامها**»: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل (يعني)، وها: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «يا دار»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أقوت»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ما يعنيك»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يعنيك»: خبر المبتدأ «ما» محلها الرفع. =

فإنّما تَرَكَ التنوينَ فيه لأنّه لم يَجعل «أَقْوَتْ» من صفة «الدار»، ولكنه قال: «يا دارُ»، ثم أقبلَ بعدُ يحدِّث عن شأنها، فكأنه لمّا قال: «يا دارُ»، أَقبَلَ على إنسان فقال: «أقوتْ وتَغيّرتْ»، وكأنّه لما ناداها، قال: إنها أَقْوَتْ يا فلانُ. وإنّما أردتُ بهذا أن تَعلم أن «أَقْوَتْ» ليس بصفة.

ومثل ذلك قول الأحوص [من الكامل]:

٤٤٦ - يا دارُ حسَّرها البِلَى تَحْسيرَا ... وسَفَتْ عليها الريحُ بعدكَ مُورا

وأمّا قول الشاعر [من الوافر]:

٤٤٧ - أَلاَ يا بيتُ بالعَلْياءِ بيتُ ... ولولا حُبُّ أَهْلِكَ ما أَتَيْتُ

= **والشاهد فيه**: رفع (دارُ)، لأنها لم توصف بما بعدها، وإنّما جاء ما بعدها استئنافاً وإخباراً.

٤٤٦ - **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٣٠؛ وللحارث بن خالد المخزومي في الأغاني ١١/١٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٢٣.

اللغة: حسَّرها: غيَّرها، وأخفى آثارها. والبلى: القِدَم. وسفتْ: طيَّرت. والمورُ: ما تطيره الريح من التراب.

المعنى: يتحسَّر الشاعر على دارٍ أبلاها القِدَمُ، وما سفته عليها الرياح من الأتربة.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «دارُ»: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب. «حسَّرها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وها: مفعول به محله النصب. «البلى»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «تحسيراً»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، «وسفَتْ»: الواو: حرف عطف، «سَفَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والتاء: للتأنيث. «عليها»: جار ومجرور متعلقان بـ «سَفَتْ». «الريحُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «بعدك»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر. «مورا»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «يا دارُ» ابتدائية لا محل لها. وجملة «حسَّرها البلى»: استئنافية لا محل لها. وجملة «سفتْ عليها الريح»: معطوفة على جملة «حسَّرها البلى».

والشاهد فيه: رفع (دارُ) مبنياً على الضم لأنه منادى نكرة مقصودة، وما بعدها استئناف، وليس وصفاً لها كما في الشاهد السابق.

٤٤٧ - **التخريج**: البيت لعمرو بن قعاس (أو: قنعاس) المرادي في شرح أبيات سيبويه ١/٥٢٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٢١٥؛ ولسان العرب ٤/٩٤ (تمر)؛ وبلا نسبة في المحتسب ١/٢٥٠. =

فإنَّه لم يَجعل «بالعَلْياءِ» وصفاً، ولكنَّه قال: بالعلياءِ لي بيتٌ، وإنَّما تركتُه لك أيَّها البيتُ لحبِّ أهله.

وأمَّا قول الأحوص [من الوافر]:

٤٤٨ - سـلامُ اللَّـهِ يـا مَطَـرٌ عليهـا　　　وليـس عليـكَ يَـا مطَـرُ السـلامُ

= **المعنى**: يا بيت الحبيبة لي بيتٌ سواك في العلياء، ولولا أني أحبُّ أهلك ما قصدتُك.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**يا**»: حرف نداء. «**بيتُ**»: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب. «**بالعلياء**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**بيت**»: مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالضمة. «**ولولا**»: الواو: حرف عطف، «لولا»: حرف شرط غير جازم. «**حبٌّ**»: مبتدأ مرفوع خبره محذوف وجوباً تقديره: كائنٌ. «**أهلك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والكاف: ضمير في محلّ جرّ مضاف إليه. «ما»: نافية لا محل لها. «**أتيتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع.

وجملة «يا بيت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «بالعلياء بيت»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لولا حب أهلك ما أتيت»: معطوفة على جملة «بالعلياء بيتُ». وجملة «حبُّ أهلك موجودٌ» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «ما أتيتُ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع البيت لأنَّه قَصَد بيتاً بعينه، لذا بناه على الضم لأنه نكرة مقصودة.

٤٤٨ - **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ١٥/ ٣٣٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٥٠، ١٥٢، ٦/ ٥٠٧؛ والدرر ٣/ ٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٠٥، ٢/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٦؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ١٦٤؛ والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣؛ والإنصاف ١/ ٣١١؛ وأوضح المسالك ٤/ ٢٨؛ والجنى الداني ص ١٤٩؛ والدرر ٥/ ١٨٢؛ ورصف المباني ص ١٧٧، ٣٥٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٧؛ ومجالس ثعلب ص ٩٢، ٥٤٢؛ والمحتسب ٢/ ٩٣.

اللغة: مطر: اسم رجل تزوج امرأة يهواها الأحوص.

الإعراب: «**سلام**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**الله**»: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. «**يا**»: حرف نداء. «**مطر**»: منادى مفرد علم مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على النداء. «**عليها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. «**وليس**»: **الواو**: حرف عطف، «**ليس**»: فعل ماضٍ ناقص. «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليس». «**يا**»: حرف نداء. «**مطر**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على النداء. «**السلام**»: اسم «**ليس**» مرفوع.

وجملة «سلام الله. . .»: الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «يا مطر»: الفعليّة على تقدير: «أدعو مطراً» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة «**ليس عليك**. .» الفعليّة: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا مطر» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «يا مطرٌ»، والقياس: يا مطرُ بالبناء على الضمّ، لأنه منادى مفرد علم، ولكنّ الشاعر نوّنه اضطراراً لإقامة الوزن.

فإنّما لحِقه التنوينُ كما لحِق ما لا يَنصرف، لأنّه بمنزلة اسمٍ لا ينصرف، وليس مثلَ النَّكرة؛ لأنَّ التنوين لازمٌ للنكرة على كل حال والنصبَ. وهذا بمنزلة مرفوعٍ لا يَنصرف يَلحقه التنوينُ اضطراراً؛ لأنّك أردتَ في حال التنوين في «مطرٍ» ما أردت حين كان غيرَ منوّن، ولو نصبتَه في حال التنوين، لنصبتَه في غير حال التنوين، ولكنَّه اسمٌ اطَّرد الرفعُ في أمثاله في النداء، فصار كأنه يُرْفَعُ بما يَرفعُ من الأفعال والابتداء، فلمَّا لحقه التنوينُ اضطراراً، لم يغيَّر رفعُه كما لا يغيَّر رفعُ ما لا يَنصرف إذا كان في موضعِ رفع، لأنَّ «مطراً» وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا يَنتصب ما هو في موضع رفع [كذلك] لا يَنتصب هذا.

وكان عيسى بن عمر يقول: «يا مَطَراً»، يشبِّهه بقوله: «يا رجلاً»، يجعله إذا نُوّن وطال كالنكرة. ولم نَسمع عربيًّا يقوله، وله وجهٌ من القياس إذا نُوّن وطال كالنكرة.

و «يا عشرين رجلاً» كقوله: «ضارِباً رجلاً».

هذا باب ما يكون الاسمُ والصفة فيه بمنزلة اسم واحد

يَنضمّ فيه قبل الحرف المرفوع حرفٌ، ويَنكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي يَنضمّ قبل المرفوع، ويَنفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرفُ. وهو «ابْنُمٌ»، و «امْرُؤٌ». فإن جررتَ، قلت: «في ابنِمٍ وامرِىءٍ»، وإن نصبت، قلت: «ابنَماً وامرَأً»، وإن رفعت، قلت: «هذا ابنُمٌ وامرُؤٌ».

ومثل ذلك قولك: «يا زيدَ بنَ عمرٍو». وقال الراجز، وهو من بني الحِرْماز [من الرجز]:

٤٤٩ ـ يـا حَكَـمَ بـنَ المُنْـذِرِ بـنِ الجـارُودْ

---

٤٤٩ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ وللكذاب الحرمازي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٢؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٨٩؛ ولرؤبة أو للكذاب الحرمازي في شرح التصريح ٢/ ١٦٩؛ ولسان العرب ١٠/ ١٥٨ (سردق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٢٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٢.

اللغة: حكم بن المنذر: أحد أمراء البصرة في عهد هشام بن عبد الملك. الجارود: من الجَرد، لُقّب به جدّ الممدوح لإغارته على قوم، فشبّهوه بالسيل.

المعنى: يمدح الراجز الحكم بن المنذر بأنّه عالي المنزلة، وسامي القدر، وميمون الطلعة.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «**حكم**»: منادى منصوب. «**بن**»: نعت «حكم» منصوب، وهو مضاف. «**المنذر**»: مضاف إليه مجرور. «**بن**»: نعت «المنذر» مجرور، وهو مضاف. «**الجارود**»: مضاف إليه مجرور، وسكّن للضرورة الشعريّة.

وجملة النداء «يا حكم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: بناء «حكم» على الفتح اتباعاً لحركة «ابن»، لأن النعت والمنعوت كاسم ضُمَّ إلى اسم معه مع كثرة الاستعمال.

وقال العجّاج [من الرجز]:

٤٥٠ ـ يـــا عُمَـــرَ بــــنَ مَعْمَـــرٍ لا مُنْتَظَـــرْ

وإنَّما حَمَلَهم على هذا أنهم أنزلوا الرَّفعة التي في قولك: «زيد» بمنزلة الرَّفعة في راء «امرىء»، والجرّ بمنزلة الكسر في الراء والنصبَة كفتحة الراء وجعلوه تابعاً لِـ «ابن». ألاَ تراهم يقولون: «هذا زيدُ بنُ عبد الله»، ويقولون: «هذه هِنْدُ بنتُ عبد الله» فيمن صرف[1]، فتركوا التنوين هاهنا لأنَّهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لمَّا كثُر في كلامهم، فكذلك جعلوه في النِّداء تابعاً لِـ «ابن».

وأمّا مَن قال: «يا زيدُ بنَ عبد الله»، فإنّه إنّما قال: «هذا زيدُ بن عبد الله» وهو لا يجعله اسماً واحداً، وحَذَفَ التنوينَ لأنه لا يَنجزم حرفان[2].

فإن قلتَ: هَلاّ قالوا: «هذا زيدُ الطويلُ»؟ فإنَّ القول فيه أن تقول جُعل هذا لكثرته في كلامهم بمنزلة قولهم: «لَدُ الصلاة»[3]، حَذفَها لأنَّه لا يَنجزم حرفان ولم يحرِّكْها. واختُصّ هذا الكلامُ بحذف التنوين لكثرته كما اختُصَّ «لا أدرِ» و «لم أُبَلْ» لكثرتهما. ومن جَعَلَه

---

٤٥٠ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٧١.

اللغة: عُمَر هو عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي. ولا منتظر: لا انتظار. يحثه على أن يعطيه، ويسرِّحه.

المعنى: لا وقت للانتظار فأعطني ويسِّر أمري.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**عُمَرَ**»: منادى مفرد علم، الأصل أن يبنى على الضم، ولكنه بُني على الفتح إتباعاً لحركة الصفة، وهي (ابنَ)، «**ابنَ**»: صفة منصوبة بالفتحة. «**معمَر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لا**»: نافية للجنس. «**منتظر**»: اسم (لا) مبني على الفتح، وسُكِّن للضرورة، والخبر محذوف، تقديره: **لا** منتظر كائن.

وجملة «يا عمر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا منتظر كائن»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: بناء (عمرَ) على الفتح اتباعاً لحركة الابن، لأن النعت والمنعوت كاسم ضُمَّ إلى اسمٍ آخر.

(١) أي: فيمن صرف «هنداً»، لأن «هنداً»، وكذلك كلّ علم أنثى ثلاثيّ ساكن الوسط يجوز فيه الصرف وعدمه.
(٢) أي: لا يلتقي حرفان ساكنان.
(٣) الأصل: لَدُن الصلاة.

بمنزلة «لَدُنْ»، فحذفه لالتقاء الساكنينِ ولم يجعله بمنزلة اسمٍ واحد، قال: «هذه هِنْدٌ بنتُ فلانٍ».

وزعم يونس أنَّها لغةٌ كثيرة في العرب جيّدة.

وأمّا «يا زيدُ ابنَ أخينا»، فلا يكونُ إلاّ هكذا، من قبل أنّك تقول: «هذا زيدٌ ابنُ أخينا»، فلا تَجعلُه اسماً واحداً كما تقول: «هذا زيدٌ أخونا». و «زيدٌ» في قولك: «يا زيدُ بنَ عمرو» في موضع نصب، كما أنَّ «الأُمّ» في موضع جرٍّ في قولك: «يا ابنَ أُمَّ»، ولكنّه لفظُه كما ذكرتُ لك، وهو على الأصل[1].

---

(١) قال السيرافي: «أمّ» في «يا ابن أمّ» مبنيّ على الفتح، وهو في موضع جرّ، ولكن كثر في الكلام، فأتبعوا فتحة الميم فتحة النون، وحركة النون إعراب، وحركة الميم بناء، ومثله يا ابن عمّ، وهو عكس «يا زيد بن عمرو»، لأن الأول في «يا زيد بن عمرو» إتباع للثاني، وفي «يا ابن أمّ» و «يا ابن عمّ» إتباع للأوّل.

باب ما يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأوّلُ بمنزلة الآخر

وذلك قولك: «يا زيدَ زيدَ عمرٍو»، و «يا زيدَ زيدَ أخِينا»، و «يا زيدَ زيدَنا».

زعم الخليل، رحمه الله، ويونس أنَّ هذا كلَّه سواءٌ، وهي لغة للعرب جيّدةٌ. وقال جرير [من البسيط]:

يـا تَيْـمَ تَيْـمَ عَـدِيٍّ لا أبـا لكـمُ ... لا يُلْقِيَنَّكُـمُ فـي سَـوءةٍ عُمَـرُ[1]

وقال بعض ولَد جرير [من الرجز]:

٤٥١ ـ يـا زيـدَ زيـدَ اليَعْمَـلاتِ الـذُّبَّـلِ ... [تطـاوَلَ الليـلُ عليـكَ فـانْـزِلِ]

---

(١) تقدم بالرقم ٣٩.

٤٥١ ـ **التخريج**: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٢، ٣٠٤؛ والدرر ٦/ ٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣، ٢/ ٨٥٥؛ ولبعض بني جرير في شرح المفصل ٢/ ١٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤؛ واللامات ص ١٠٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٦ (عمل)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٠؛ والممتع في التصريف ١/ ٩٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

اللغة: اليعملات: الإبل القويّة على العمل. الذبّل: الضامرة.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «زيد»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، أو منادى منصوب لأنّه مضاف إلى متلو الثاني كما قال سيبويه. «زيد»: منادى منصوب، وهو مضاف. «اليعملات»: مضاف إليه. «الذبّل»: نعت «اليعملات» مجرور. «تطاول»: فعل ماضٍ. «الليل»: فاعل مرفوع. «عليك»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تطاول». «فانزل»: الفاء استئنافيّة، «انزل»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت».

وجملة النداء «يا زيد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تطاول...»: استئنافية لا محل لها =

وذلك لأنَّهم قد عَلموا أنهم لو لم يكرِّروا الاسمَ، كان الأوّلُ نصباً، فلما كرّروا الاسمَ توكيداً، تركوا الأوّل على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا[1].

وقال الخليل، رحمه الله: هو مثل «لا أبا لك»، قد عَلِم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة، قال: «أَباكَ»، فتركه على حاله الأولى؛ واللامُ هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: «يا تيمَ تيمَ عديٍّ»، وكذلك قول الشاعر إذا اضُطرّ [من مجزوء الكامل]:

٤٥٢ - يـــا بـــؤسَ للحَـــرْبِ [التـــي وَضَعَـــتْ أراهِـــطَ فـــاستـــراحـــوا]

= من الإعراب. وجملة «فانزل»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «يا زيد زيد اليعملات» حيث أقحم «زيد» الثانية بين المضاف «زيد» الأولى والمضاف إليه «اليعملات» فوجب نصب الثانية، وجاز في الأولى النصب أو البناء على الضمّ.

(١) قال السيرافي ما ملخصه: مذهب سيبويه أن «زيداً» الأول هو المضاف إلى «اليعملات»، والثاني توكيد للأول لا تأثير له في المضاف إليه. ومذهب أبي العباس أنّ الأول مضاف إلى محذوف، والثاني مضاف إلى المذكور، وإنّما حذف الأول اكتفاءً بالثاني. وعندي وجه ثالث، وذلك أن تجعل الثاني نعتاً للأوّل، مثل قولنا: «يا زيدُ بن عمرو» ثم تتبع حركة الأول المبنيّ حركة الثاني المعرب.

٤٥٢ - **التخريج**: البيت لسعد بن مالك في خزانة الأدب ١/٤٦٨، ٤٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢، ٦٥٧؛ والمؤتلف والمختلف ١٣٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣٠٧؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٢٦؛ والجنى الداني ص ١٠٧؛ وجواهر الأدب ص ٢٤٣؛ والخصائص ٣/١٠٢؛ ورصف المباني ص ٢٤٤؛ وشرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥، ٤/٣٦، ٥/٧٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٨؛ ولسان العرب ٧/٣٠٥ (رهط)؛ والمحتسب ٢/٩٣.

اللغة: وضعتهم: صغّرت مكانتهم، أذلّتهم. الأراهط: جمع أرهط، وأرهط: جمع (رهط)، ورهط الرجل: قومه (الرجال دون النساء).

المعنى: بئس القوم الذين أذلّتهم الحرب، فاستكانوا إلى الخمول والراحة، ولم ينهضوا لاستعادة عزّهم وكرامتهم.

الإعراب: **يا بؤس**: «يا»: حرف نداء، «بؤس»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **للحرب**: اللام: زائدة، «الحرب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **التي**: اسم موصول في محلّ جرّ صفة للحرب. **وضعت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). **أراهط**: مفعول به منصوب بالفتحة. **فاستراحوا**: الفاء: عاطفة، «استراحوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق.

وجملة «يا بؤس الحرب»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «وضعت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «فاستراحوا»: معطوفة على جملة (وضعت).

والشاهد فيه قوله: «يا بؤس للحرب» حيث زيدت (اللام) بين المضاف (بؤس) والمضاف إليه (الحرب).

إنّما يريد: «يا بؤسَ الحربِ». وكأنّ الذي يقول: «يا تيمَ تيمَ عديٍّ» لو قاله مضطَرًّا على هذا الحدّ في الخبر، لقال: «هذا تيمُ تيمُ عديٍّ».

قال: وإن شئت قلتَ: «يا تيمُ تيمُ عديٍّ»، كقولك: «يا تيمُ أخانا»، لأنّك تقول: «هذا تَيْمٌ تَيْمُ عديٍّ»، كما تقولُ: «هذا تيمٌ أخونا».

وزعم الخليل، رحمه الله، أن قولهم: «يا طَلْحَةَ أَقبِلْ»، يُشبِه: «يا تيمَ تيمَ عديٍّ»، من قبل أنّهم قد علموا أنهم لو لم يَجيئوا بالهاء، لكان آخِرُ الاسم مفتوحاً، فلمّا ألحقوا الهاء، تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يُلحِقوا الهاء. وقال النابغة الذُّبياني [من الطويل]:

٤٥٣ - كِلِيني لهمٍّ يا أُمَيْمةَ ناصِبِ ... وليلٍ أُقاسِيه بَطيءِ الكَواكِبِ

فصار «يا تيمَ تيمَ عديّ» اسماً واحداً، وكانَ الثاني بمنزلة الهاء في «طَلْحَة»، يحذف مرة ويجاء به أخرى. والرفعُ في «طلحةَ»، و «يا تيمُ تيمَ عديّ» القياسُ.

واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن تُذهِب التنوينَ من الاسم الأوّل، لأنّهم جعلوا

---

٤٥٣ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٠؛ والأزهية ص ٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢١، ٣٢٥، ٣/ ٢٧٢، ٤/ ٣٩٢، ٥/ ٧٤، ٧٥، ١١/ ٢٢؛ والدرر ٣/ ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٥؛ وكتاب اللامات ص ١٠٢؛ ولسان العرب ١/ ٧٢١ (كوكب)، ٧٥٨ (نصب)، ٦/ ٦ (أسس)، ٨/ ١٧٢ (شبع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٣؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢١؛ وجمهرة اللغة ص ٣٥٠، ٩٨٢؛ ورصف المباني ص ١٦١؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٧.

اللغة: كليني: دعيني. ناصب: متعب. أميمة: اسم امرأة. أقاسيه: أكابده.

المعنى: دعيني يا أميمة لهذا الهم المتعب، ومقاساة الليل الطويل البطيء الكواكب حتى كأنّ راعيها ليس براجع.

الإعراب: «كليني»: فعل أمر، والياء: ضمير في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: الثانية: في محلّ نصب مفعول به. «لهمّ»: جار ومجرور متعلقان بـ«كليني». «يا»: حرف نداء. «أميمة»: منادى مبني في محل نصب. «ناصب»: نعت «همّ» مجرور. «وليل»: الواو: حرف عطف، و «ليل»: معطوف على «همّ» مجرور. «أقاسيه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «بطيء»: نعت «ليل» مجرور، وهو مضاف. «الكواكب»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «كليني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أقاسيه»: في محلّ نعت «ليل».

والشاهد فيه قوله: «يا أميمة» حيث نصب المنادى على أصله، ولم ينوّن لأنّه ممنوع من الصرف. وقيل: هو مبنيّ. وقال بعضهم: إنّه مرخّم ثم أقحمت التاء غير معتدّ بها.

الأوّل والآخِر بمنزلة اسم واحد، نحو: «طلحةَ» في النداء، واستَخفُّوا بذلك لكثرة استعمالهم إيّاه [في النداء]، ولا يُجْعَلُ بمنزلة ما جُعل من الغايات كالصوت في غير النداء، لكثرته في كلامهم. ولا يُحذَف هاءُ «طلحةَ» في الخبر فيجوزَ هذا في الاسم مكرَّراً، [يعني طرح التنوين][1] في «تيمٍ تيمِ عديٍّ» في الخبر. يقول: لو فُعل هذا بطلحةَ، جاز هذا.

وإنّما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم، ولأنّ أوّل الكلام أبداً النداء، إلاّ أنْ تَدَعَه استغناءً بإقبال المخاطَب عليك، فهو أوّلُ كلِّ كلام لك به تَعطف المكلَّمَ عليك، فلما كثُر وكان الأوّلَ في كلِّ موضع، حذفوا منه تخفيفاً؛ لأنّهم مما يغيِّرون الأكثر في كلامهم، حتَّى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكِّنة، ويَحذفون منه، كما فعلوا في «لم أُبَلْ». وربَّما ألحقوا فيه، كقولهم: «أُمَّهاتٌ»[2].

ومِن قال: «يا زيدُ الحَسَنُ» قال: «يا طلحةَ الحَسَنُ»، لأنّها كفتحةَ الحاء إذا حذفتَ الهاء. ألا ترى أنّ من قال: «يا زيدُ الكريمُ» قال: «يا سَلَمَ الكريمُ»[3].

---

(١) ما بين المعكَّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

(٢) قال السيرافي: يعني زادوا في النداء كما زادوا الهاء في «أمهات»، والذي زادوا فيه نحو: «يا أبت»، و «يا أُمَّة»، والترخيم لا يُغيِّر نعت المرخَّم عما كان عليه قبل الترخيم، لأنه ليس بتغيير لموضع الذي قدّر له الإعراب فيه، فلذلك قالوا: «يا سَلَمَ الكريم».

(٣) سَلَم: ترخيم «سَلَمة».

هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك

اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت في النداء كما لم يَثبت التنوينُ في المفرَد لأنّ ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين، لأنَّها بدلٌ من التنوين، ولأنه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم، كما أنَّ التنوين إذا لم يكن فيه، لا يكون كلاماً، فحُذف وتُرك آخِرُ الاسم جرًّا ليُفصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفُها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء. ولم يكونوا ليُثبِتوا حذْفَها إلاّ في النداء ولم يكن لَبْسٌ في كلامهم لحذفها، فكانت الياء حقيقةً بذلك لما ذكرتُ لك، إذْ حذفوا ما هو أقلُّ اعتلالاً في النداء[1]، وذلك قولك: «يا قَوْمِ لا بأْسَ عليكم»، وقال الله جلّ ثناؤه: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[2].

وبعض العرب يقول: «يا رَبُّ اغفِرْ لي»، و «يا قومُ لا تَفعلوا». وثباتُ الياءِ فيما زعم يونس في الأسماء.

واعلم أن بُقْيانَ الياء لغةٌ في النداء في الوقف والوصل، تقول: «يا غلامِي أَقبلْ». وكذلك إذا وقفوا.

وكان أبو عمرو يقول: ﴿يا عِبَادِي فاتَّقُون﴾[3]. وقال الراجز، وهو عبد الله بن عبد الأَعْلَى القُرَشيّ:

---

(١) أي: ياء المتكلم.

(٢) الزمر: ١٦.

(٣) الزمر: ١٦. وهذه قراءة رويس.

انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/ ١٢؛ وإتحاف الفضلاء ص ٣٧٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ١٤٠، ١٤١.

٤٥٤ ـ وكنتَ إذْ كنتَ إلهي وَحْدَكَا   لم يَكُ شيءٌ يا إلهي قَبْلَكَا

وقد يُبدلون مكانَ الياء الألفَ لأنَّها أخفُّ، وسنبيِّن ذلك إن شاء الله، وذلك قولك: «يا ربَّا تجاوَزْ عنّا»، و «يا غُلامَا لا تَفعل». فإذا وقفتَ، قلت: «يا غُلاماهْ». وإنَّما أَلحقتَ الهاء ليكون أوضحَ للألف؛ لأنَّها خفيَّةٌ. وعلى هذا النحو يجوز: «يا أَباهْ»، و «يا أُمَّاهْ».

وسألتُ الخليل، رحمه الله، عن قولهم: «يا أَبَهْ»، و «يا أَبَتِ لا تفعلْ»، و «يا أَبتَاهْ» و «يا أُمَّتَاهْ»، فزعم الخليل، رحمه الله، أنّ هذه الهاء مثلُ الهاء في «عَمّة» و «خالة»[1].

وزعم الخليل، رحمه الله، أَنه سمع من العرب من يقول: «يا أُمَّةُ لا تَفعلي». ويدلّك على أنَّ الهاء بمنزلة الهاء في عمّة [«وخالة»] أنك تقول في الوقف: «يا أُمَّهْ»، و «يا أَبَهْ»، كما تقول: «يا خالَهْ». وتقول: «يا أُمَّتَاهْ» كما تقول: «يا خالَتَاهْ». وإنّما يُلْزِمون هذه الهاءَ

---

٤٥٤ ـ **التخريج**: الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ في الدرر ٥/ ٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨١؛ وشرح المفصل ٢/ ١١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٧؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧٩؛ والمقتضب ٤/ ٢٤٧؛ والمنصف ٢/ ٢٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠.

الإعراب: «**وكنت**»: الواو: بحسب ما قبلها، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «**إذ**»: ظرف زمان مبنيّ في محل نصب مفعول فيه، متعلّق بـ «كان» الناقصة. «**كنت**»: فعل ماضٍ تام، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**إلهي**»: منادى منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**وحدكا**»: خبر «كان» منصوب، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة، والألف: للإطلاق. «**لم**»: حرف جزم. «**يك**»: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون على آخره المحذوف. «**شيء**»: اسم «**يك**» مرفوع. «**يا**»: حرف نداء. «**إلهي**»: منادى منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**قبلكا**»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بمحذوف خبر «**يك**»، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جر بالإضافة، والألف: للإطلاق. وقيل: «**يك**»: فعل مضارع تام، و «**شيء**»: فاعله، والظرف متعلّق بـ «يك».

وجملة «كنت إذا كنت»: بحسب ما قبلها. وجملة «كنت وحدكا»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة النداء «إلهي»: اعتراضية. وجملة النداء الثانية: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يك شيء»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «يا إلهي» اعتراضية.

الشاهد فيه قوله: «يا إلهي» حيث أثبت الياء على الأصل، وحذفها أكثر في كلام العرب.

(١) قال السيرافي: الأصل في نداء «الأب» و «الأم» قبل دخول علامة التأنيث فيهما أن يقال: «يا أبِ»، و «يا أمِّ» بالكسر من غير ياء، وبالياء: «يا أبي»، و «يا أمي»، وبالألف مكان الياء: «يا أبا»، و «يا أما».

في النداء، إذا أَضفتَ إلى نفسك خاصَّةً، كأنَّهم جعلوها عوضاً من حذفِ الياء، وأرادوا أن لايخلُّوا بالاسم حين اجتمع فيه حذفُ الياء، وأنّهم لا يَكادون يقولون: «يا أَباهْ»، و «يا أُمّاهْ»، [وهي قليلة في كلامهم][1] وصار هذا محتَملاً عندهم لمَا دخل النداءَ من التغيير والحذف، فأرادوا أن يعوِّضوا هذين الحرفين كما قالوا: «أَيْنُقٌ»[2] لمّا حذفوا العينَ، جعلوا الياءَ عوضاً، فلمَّا ألحقوا الهاءَ في «أَبَهْ» و «أُمَّهْ»، صيَّروها بمنزلة التي تَلزم الاسم في كلّ موضع، نحو «عمّة» و «خالة». واختُصّ النداءُ بذلك لكثرته في الكلام كما اختُصّ النداء بـ «يا أيُّها الرجلُ».

ولا يكونُ هذا في غير النداء، لأنَّهم جعلوها تنبيهاً فيها بمنزلة «يا». وأكَّدوا بها التنبيه حين جعلوا «يَا» مع «هَا»، فمن ثَمَّ لم يجز لهم أن يَسكتوا على «أَيّ»، ولزمه التفسير.

قلتُ: فلمَ دخلت الهاءُ في «الأب» وهو مذكَّرٌ.

قال: قد يكون الشيءُ المذكَّرُ يوصَف بالمؤنّث ويكون الشيء المذكَّر له الاسمُ المؤنَّث نحو: «نَفْس»، وأنت تعني الرجل به. ويكون الشيء المؤنَّث يوصَف بالمذكَّر، وقد يكون الشيءُ المؤنَّث له الاسمُ المذكَّرُ. فمن ذلك: «هذا رجُلٌ رَبْعةٌ وغلامٌ يَفَعَةٌ». فهذه الصفاتُ.

والأسماءُ قولُهم: «نَفْسٌ»، و «ثلاثةُ أَنفسٍ»، وقولهم: «ما رأيتُ عَيْناً»، يعني: عينَ القومِ. فكأَنَّ «أَبَه» اسمٌ مؤنَّثٌ يَقع للمذكَّر، لأنهما والدان كما يقع «العين» للمذكَّر والمؤنَّث لأنَّهما شخصان. فكأنَّهم إنّما قالوا: «أَبوانِ» لأنهم جمعوا بين «أَبٍ» و «أبةٍ»، إلاّ أنَّه لا يكون مستعملاً إلاّ في النداء إذا عنيتَ المذكَّرَ. واستغنوا بالأم في المؤنَّث عن «أَبةٍ»، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا، فمن ثمَّ جاؤوا عليه بالأبوين؛ وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد، وكأنّ مؤنَّثه «أَبَةٌ» كما أَنَّ مؤنَّث الوالد: الوالدة.

ومن ذلك أيضاً قولك للمؤنَّث: «هذه امرأةٌ عَدْلٌ». ومن الأسماء «فَرَسٌ»، هو للمذكَّر، فجعلوه لهما، وكذلك «عَدْل» وما أشبه ذلك.

وحدّثنا يونس أنّ بعض العرب يقول: «يا أَمَّ لا تَفعلي»، جعلوا هذه الهاءَ بمنزلة هاءِ طلحةَ إذْ قالوا: «يا طَلْحَ أَقبلْ»؛ لأنهم رأَوْها متحرِّكةً بمنزلة هاءِ «طلحة» فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير «الأمّ» من المضاف.

---

(١) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

(٢) أينـق: جمـع نـاقـة.

وإنّما جازت هذه الأشياء في «الأب» و «الأمّ» لكثرتهما في النداء، كما قالوا: «يا صاح» في هذا الاسم. وليس كلُّ شيء يَكثر في كلامهم يغيَّر عن الأصل، لأنه ليس بالقياس عندهم، فكرِهوا ترك الأصل.

هذا باب ما تُضيف إليه ويكون مضافاً إليك [قبل المضاف إليه][1]

وتَثبت فيه الياءُ، لأنه غيرُ منادًى، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء.

فذلك قولك: «يا ابنَ أخي»، و «يا ابنَ أبي»، يَصير بمنزلته في الخبر. وكذلك: «يا غلامَ غلامِي». وقال الشاعر أبو زُبيد الطائيّ [من الخفيف]:

٤٥٥ - يـا ابـنَ أُمـي ويـا شُقَيِّـقَ نَفْسِـي   أنـتَ خَلَّيْتَنـي لـدهـرٍ شَـديـدِ

وقالوا: «يا ابنَ أُمَّ»، و «يا ابنَ عَمَّ»، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأنَّ هذا أكثرُ في

---

(١) ما بين المعكَّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

٤٥٥ - التخريج: البيت لأبي زبيد في ديوانه ص ٤٨؛ والدرر ٥/ ٥٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧٩؛ ولسان العرب ١٠/ ١٨٢ (شقق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٧؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٤.

اللغة: شقيّق: تصغير شقيق وهو الأخ. خلّفتني: تركتني خلفك.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**ابن**»: منادى منصوب، وهو مضاف. «**أمّي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**ويا**»: الواو: حرف عطف، «يا»: حرف نداء. «**شقيّق نفسي**»: تعرب إعراب «ابن أمّي». «**أنت**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**خلّيتني**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**لدهر**»: اللّام: حرف جرّ، «دهر»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «خلّف». «**شديد**»: نعت «دهر» مجرور بالكسرة.

وجملة «خلّيتني» في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «أنت خلّيتني»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «يا ابن أمّي» حيث أثبت ياء المتكلّم في «أمّي» وهذا قليل، فالعرب لا تكاد تثبتها إلاّ في الضرورة.

كلامهم من «يا ابنَ أبي»، و «يا غلامَ غلامي». وقد قالوا أيضاً: «يا ابنَ أُمٍّ»، و «يا ابنَ عَمٍّ»، كأنّهم جعلوا الأوّل والآخر اسماً، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك: «يا أَحَدَ عَشَرَ أَقبِلوا». وإن شئت قلتَ: حذفوا الياءَ لكثرة هذا في كلامهم[1].

وعلى هذا قال أبو النجم [من الرجز]:

٤٥٦ ـ يـا ابْنَـةَ عَمَّـا لا تلـومـي واهْجَعـي

واعلم أنَّ كلّ شيء ابتدأناه في هذين البابينِ أوّلاً هو في القياس. وجميعُ ما وصفْناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل، رحمه الله، ويونسَ عن العرب.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: فيهما أربعة أوجه: فتح «أمّ» و «عمّ» إتباعاً لنون «ابن»، وموضعهما خفض بالإضافة، ويجوز فيهما الكسر لأنهما لما جُعلا كاسم واحد حذفت الياء وبقيت الكسرة، كما يفعل في الاسم الواحد. والوجه الثالث: أن تثبت الياء، وإثباتها على وجهين: أحدهما أن تثبتها كما تثبتها في «غلامي»، والآخر، وهو الأجود: أن تثبتها في «يا ابن أخي»، و «يا غلام غلامي». والرابع: أن تجعل مكان الياء ألفاً.

٤٥٦ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ١/ ٣٦٤؛ والدرر ٥/ ٥٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧٩؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٢٤ (عمم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤١؛ ورصف المباني ص ١٥٩؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٤.

اللغة: يا ابنة عمّا: أي يا ابنة عمّي، فقلبت الياء ألفاً. اهجعي: نامي، أو اسكتي.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «**ابنة**»: منادى منصوب، وهو مضاف. «**عمّا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء المقلوبة ألفاً، وهو مضاف، والياء المقلوبة ألفاً: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**لا**»: حرف نهي. «**تلومي**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**واهجعي**»: الواو: حرف عطف «اهجعي»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل.

والشاهد فيه قوله: «يا ابنة عمّا» والأصل: «يا ابنة عمي» حيث قلب الياء ألفاً كراهة لاجتماع الكسرة والياء.

هذا باب ما يكون النداءُ فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة

وذلك في الاستغاثة والتعجُّبِ، وذلك الحرفُ اللامُ المفتوحةُ، وذلك قولُ الشاعر، وهو مهلهِلٌ [من المديد]:

٤٥٧ - يـا لَبَكْـرٍ أَنْشِـروا لـي كُلَيْبـاً يـا لَبَكْـرٍ أَيْـنَ أَيْـنَ الفِـرارُ

فاستغاث بهم لأن ينشروا له كُليباً. وهذا منه وَعيدٌ وتهدُّدٌ. وأمّا قوله: «يا لبَكرٍ أين أينَ الفرارُ» فإنّما استغاثَ بهم لهم، أي: لِمَ تَفرّون؟! استطالةً عليهم ووَعيداً.

---

٤٥٧ - **التخريج**: البيت للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب ٢/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٦؛ واللامات ص ٨٧؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦١، ٥٦٣ (لوم)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٢٩.

اللغة: بكر: هو بكر بن وائل، وهم إخوة تغلب بن وائل، وكان جسَّاسٌ بن مرَّة بن ذهل بن شيبان قتل كليباً أخا مُهْلهِلٍ، وأنشروا: أحيوا.

المعنى: يتهدَّد أعداءه بالثأر لأخيه لأنه ليس بمقدورهم إحياء الميت.

الإعراب: «**يا**»: للنداء. وهنا للاستغاثة أيضاً. «**لبكر**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يا» أصالة، أو نيابةً عن فعل (أدعو) أو بـ «أدعو» المقدَّر. «**أنشروا**»: فعل أمر مبني على حذف النون، وواو: الجماعة فاعل، والألف: فارقة. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أنشروا». «**كليباً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**يا لبكر**»: مثل السابق. «**أين**»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بالخبر المحذوف. «**أين**»: الثانية توكيد لفظي للأولى. «**الفرارُ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضم.

وجملة «**يا لبكر**»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أنشروا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يا لبكر»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أين الفرارُ»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: إدخال «لام» الاستغاثة على (بكر) مفتوحةً للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله، وكانت أولى بالفتح لوقوع المنادى موقع الضمير، ولام الجر تُفتح مع الضمائر.

وقال أميّة بن أبي عائذ الهذليّ [من المتقارب]:

٤٥٨ ـ أَلا يـا لَقَـوْمِ لطَيـفِ الخَيـا ل أَرَّقَ مِـنْ نـازِحٍ ذي دَلالِ

وقال قيس بن ذَريحٍ [من الوافر]:

٤٥٩ ـ تَكَنَّفَنـي الـوُشـاةُ فـأَزْعَجـونـي فيَـا للنّـاسِ لِلْـواشـي المطـاعِ

---

٤٥٨ ـ **التخريج**: البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب ٢/٤٢٩، ٤٣٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦٧؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/٤٩٤؛ ولسان العرب ١/٧٨٩ (هيب)، ٩/٢٢٨ (طيف)، ١١/٧١٢ (هول)؛ ولأبي أميّة في المقاصد النحوية ٤/٦٣؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص ١١٤.

اللغة: الطَّيْف: ما يطيفُ بالإنسان في النوم من خيال مَنْ يُحب. وأرَّق: منع النوم. والنازحُ: البعيد، وذكَّره لأنه أراد الشخص، ولو طابق لقال: نازحة. والدلال: الجرأة في غنج.

المعنى: إنّه لأمرٌ عجيب أمرُ طيف ذلك الحبيب البعيد الذي طرقني ليلاً فأبْعَد النومَ عن عيني.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**يا**»: حرف نداء واستغاثة هنا. «**لقوم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يا» أصالةً لتضمنها معنى الفعل، أو نيابة عن الفعل الذي تتضمن معناه، أو بالفعل نفسه مقدَّراً. «**لِطيف**»: مثل (لقوم). «**الخيال**»: مضاف إليه مجرور. «**أرّق**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره: هو عائد علَى «الطيف». «**من نازح**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «طيف الخيال». «**ذي**»: صفة لـ «نازح» مجرورة بالياء لأنه من الأسماء الستة. «**دلال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا لقوم لطيف الخيال»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أرّق»: صفة لـ «طيف» محلُّها الجر.

والشاهد فيه: فتح اللام الأولى، وكسر الثانية فَرْقاً بين المستغاث به، والمستغاث له.

٤٥٩ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن ذريح في ديوانه ص ١١٨؛ والأغاني ٩/١٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٣١؛ والشعر والشعراء ٢/٦٣٣؛ واللامات ص ٨٨؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٥٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٠٣؛ ورصف المباني ص ٢١٩؛ وشرح المفصل ١/١٣١؛ ولسان العرب ١٢/٥٦٣ (لوم)؛ والمقرب ١/١٨٣.

اللغة: تكنّفه: أحاط به. الوشاة: النمّامون.

المعنى: لقد أحاط النمّامون والحاسدون بي، ووعدوني وهدّدوني، ولا أدري كيف أطعتهم أيها الناس.

الإعراب: «**تكنّفني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**الوشاة**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**فأزعجوني**»: الفاء: حرف عطف، «أزعج»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**فيا**»: الفاء: للاستئناف، «يا»: حرف نداء واستغاثة هنا. «**للناس**»: جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف. «**للواشي**»: جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف. «**المطاع**»: صفة (الواشي) مجرورة بالكسرة.

=

وقالوا: يا للَّهِ، يا للنَّاس، إذا كانت الاستغاثةُ به. فالواحدُ والجميعُ فيها سواءٌ. وقال الآخرَ [من الخفيف]:

٤٦٠ ـ يـا لَقـومِ مَـنْ للعُلَـى والمَسـاعِـي يـا لقـومِ مَـنْ لِلنَّـدَى والسَّمـاحِ
يـا لَعَطّـافِنـا ويـا لَـريـاحِ وأبـي الحَشْـرَجِ الفَتَـى النَّفَـاحِ

ألا تراهم كيف سَوَّوْا بين الواحد والجميع.

وأمّا في التعجُّب فقولُه، وهو فرّار[1] الأسديّ [من الطويل]:

٤٦١ ـ لَخُطّـابُ لَيْلَـى يـا لَبُـرْثُـنَ مِنْكُـمُ أَدَلُّ وأَمْضَـى مـن سُلَيْـكِ المقـانِـبِ

= وجملة «تكنّفني»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فأزعجوني»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة الاستغاثة: استئنافية لا محلّ لها، وهي «ياللناس للواشي».

والشاهد فيه قوله: «ياللناس للواشي» حيث فتح لام المستغاث به «للناس» وكسر لام المستغاث من أجله «للواشي».

٤٦٠ ـ **التخريج**: البيتان وهما، أو الثاني منهما بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ١٥٥؛ والدرر ٣/ ٤٣؛ وشرح المفصل ١/ ١٣١؛ وكتاب اللامات ص ٨٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٨؛ والمقتضب ٢/ ٢٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.

اللغة: عطاف ورياح وأبو الحشرج: أسماء رجال. النفاح: الكثير العطاء.

الإعراب: **يا**: حرف نداء واستغاثة. **لعطّافنا**: اللام للاستغاثة حرف جرّ زائد، «عطافنا»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أدعو»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **ويا**: الواو: حرف عطف، «يا»: حرف نداء واستغاثة. **لرياح**: معطوف على «عطاف» مجرور لفظاً منصوب محلاً. **وأبي**: الواو: حرف عطف، «أبي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أدعو»، وهو مضاف. **الحشرج**: مضاف إليه مجرور. **الفتى**: بدل من «أبي» مجرور باعتبار اللفظ. **النفّاح**: نعت «الفتى» مجرور.

الشاهد فيه: قوله: «يا لعطّافنا» حيث دخلت اللام مفتوحة على المستغاث.

(١) قوله: «فرار» تصحيف «قران».

٤٦١ ـ **التخريج**: البيت لقران الأسدي في الأغاني ٢٠/ ٣٥٤؛ وشرح أبيات «سيبويه ١/ ٦٠٤؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٤٣ (سلك)؛ ومعجم الشعراء ص ٣٢٦؛ وللمجنون في ديوانه ص ٦١؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٠ (برثن)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٦٣؛ وجمهرة اللغة ص ٣٧٤؛ وشرح المفصل ١/ ١٣١؛ والمقرب ١/ ١٨٣.

اللغة: بُرثن: قوم ليلى زوجة الشاعر، وكانوا قد أفسدوها عليه، فقال لهم هذا متعجباً من فعلهم، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها والتلطف في تغييرها عليه واستمالتها أهدى من السُّليك بن السلكة في الفلوات، وهو أحد عدّائي العرب المشهورين. والمقانب: جمع مفردها مِقْنب، والمقنب الجماعة من الإبل.

وقالوا: «يا لَلْعَجَبِ»، و «يا لَلْفَليقةِ»؛ كأنَّهم رأوا أمراً عَجَباً، فقالوا: «يا لَبُرْثُنَ»، أي: مِثْلُكم دُعيَ للعَظائم.

وقالوا: «يا لَلْعَجَبِ» و «يا لَلْماءِ»، لمَّا رأوا عجباً أو رأوا ماءً كثيراً، كأنه يقول: «تعالَ يا عجبُ»، أو «تعالَ يا ماء» فإنّه من أيّامك وزمانك.

ومثل ذلك قولهم: «يا لَلدَّواهي»، أي: تَعالَيْنَ فإنَّه لا يُستنكر لَكُنّ، لأنه من أحيانِكُنّ.

وكلُّ هذا في معنى التعجّب والاستغاثة، وإلاّ لم يَجُز. ألا ترى أنك لو قلت: «يا لزيدٍ» وأنت تحدّثه، لم يَجُزْ.

ولم يَلزم في هذا الباب إلاّ «يَا» للتنبيه؛ لئلاَّ تَلتبس هذه اللامُ بلام التوكيد كقولك: «لَعمرٌو خيرٌ منك». ولا يكونُ مكانَ «يَا» سِواها من حروف التنبيه نحو: «أيْ» و «هَيَا» و «أَيَا»؛ لأنَّهم أرادوا أن يميِّزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجّب.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ هذه اللام بدلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أَضفتَ، نحو قولك: «يا عَجَباهْ»، و «يا بَكْراهْ»، إذا استَغَثْتَ أو تَعجّبتَ. فصار كلُّ واحد منهما يعاقِبُ صاحبَه، كما كانت هاءُ «الجحاجحة» معاقِبةً ياءَ «الجحاجيح»، وكما عاقبت الألفُ في «يمانٍ» الياءَ في «يَمَنّي».

ونحو هذا في كلامهم كثير، وستراه إن شاء الله عزّ وجلّ.

= **المعنى**: اتَّضح في الفقرة السابقة.

الإعراب: «**لخطّاب**»: اللام: لام الابتداء للتوكيد، «خطاب»: مبتدأ مرفوع. «**ليلى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «يا»: حرف نداء وتعجُّب هنا. «**لبُرثن**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يا» أصالة لتضمنها معنى (أدعو)، أو نيابةً عن هذا الفعل، أو به مقدراً على اختلاف بين النحاة، وعلامة جرّ (بُرثن) الفتح لأنه ممنوع من الصرف. «**منكم**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (برثن) أو بخبر محذوف لمبتدأ محذوف والتقدير: تعجبي منكم. «**أدلُّ**»: خبر للمبتدأ. «**وأمضى**»: الواو: حرف عطف، «أمضى»: معطوف على «أدلُّ» مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**من سُليك**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أمضى». «**المقانب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لخطاب ليلى أدلُّ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يا لبرثُن»: اعتراضية اعترضت بين المبتدأ والخبر.

والشاهد فيه: إدخال لام الاستغاثة على برثن متعجباً منهم لا مستغيثاً بهم.

هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنّه مَدعوٌّ له هاهنا وهو غيرُ مَدْعوٍّ[1]

وذلك قول بعض العرب: «يا لِلْعجبِ» و «يا لِلْماء»، وكأنه نبّه بقوله: «يَا» غيرَ الماءِ للماءِ. وعلى ذلك قال أبو عمرو: «يا وَيْلٌ لك»، و «يا وَيْحٌ لك» كأنَّه نبَّه إنساناً ثم جعَل الوَيْل له. وعلى ذلك قال قيس بن ذَريحٍ [من الوافر]:

فيـــا للنّـــاسِ لِلْـــواشِـــي المُطـــاعِ[2]

و [من الخفيف]:

٤٦٢ ـ يـــا لقـــومِ لِفـــرْقـــةِ الأَحبْـــابِ

كَسَروها لأنَّ الاسم الذي بعدها غيرُ منادًى، فصار بمنزلته إذا قلت: «هذا لِزيدٍ». فاللامُ المفتوحةُ أَضافت النداءَ إلى المنادَى المخاطَب، واللامُ المكسورةُ أضافت المدعُوَّ إلى ما بعده لأنه سببُ المَدعوّ. وذلك أنَّ المدعوّ إنّما دُعي من أجل ما بعده، لأنَّه مَدْعوٌ له.

وممَّا يدلّك على أنّ اللام المكسورةَ ما بعدها غيرُ مَدْعوّ قوله [من البسيط]:

---

(١) إن قيل: لِمَ كان فتح لام المدعو له، قيل: لأن المدعوّ له لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة، لأنك إذا قلت: «يا للمظلوم» فمعناه: أدعوكم للمظلوم، فهو على منهاجه، والمدعو في دخول اللام عليه خارج عن القياس، لأن المنادى لا يحتاج إلى لام، فكان تغيير لامه أَوْلى.

(٢) انظر الشاهر الرقم ٤٦٦.

٤٦٢ ـ **التخريج**: الشطر بلا نسبة في الدرر ٣/ ٤٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.

الإعراب: «انظر إعراب الشاهد الرقم ٤٦٠.

والشاهد فيه: كسر اللام الثانية لأنّها لام المدعوّ له، أي: المستغاث له.

٤٦٣ - يـا لَعْنـةُ اللّـهِ والأقـوامِ كلِّهـمُ   والصـالحيـنَ علـى سِمْعـانَ مـن جـارِ

فيَا لغير اللعنة.

وتقول: «يا لَزيدٍ ولعمرٍو» وإذا لم تجيء بـ «يا» إلى جنب اللام، كسرتَ ورددتَ إلى الأصل.

---

٤٦٣ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٨؛ والجنى الداني ص ٣٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٢٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧؛ والدرر ٣/ ٢٥، ٥/ ١١٨؛ ورصف المباني ص ٣، ٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٤، ٤٠؛ واللامات ص ٣٧؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤، ٢/ ٧٠.

المعنى: يطلب من الله - جلّ وعزّ - أن يصيب بلعنته جاره سمعان، ولا يكتفي بطلب لعنة الله، بل يضيف إليها طلب لعنة الصالحين والأقوام كلّهم.

الإعراب: «يا»: حرف نداء، والمنادى محذوف والتقدير: «يا هؤلاء» أو: «يا قوم». «**لعنة**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**الله**»: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والأقوام**»: الواو: للعطف، «الأقوام»: اسم معطوف على «الله» مجرور بالكسرة. «**كلهم**»: توكيد مجرور بالكسرة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**والصالحين**»: الواو: للعطف، «الصالحين»: اسم معطوف على «الأقوام» مجرور بالياء لأنه جمع مذكّر سالم. «**على سمعان**»: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. «من جار»: جار ومجرور مبدلان من سابقيهما.

وجملة «يا هؤلاء» ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لعنة الله منصبّة»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «يا لعنة الله» حيث حذف المدعو لدلالة النداء عليه، ورفع ما بعده على الابتداء

هذا باب الندبة

اعلم أنَّ المندوبَ مَدعوٌّ ولكنه متفجَّعٌ عليه، فإن شئت، ألحقتَ في آخِر الاسم الألفَ، لأنَّ الندبة كأنهم يَترنَمون فيها؛ وإنْ شئت، لم تُلحِق كما لم تُلحق في النداء[1].

واعلم أنَّ المندوب لا بُدَّ له من أن يكون قبل اسمه «يَا» أو «وا»، كما لزم «يَا» المستغاثَ به والمتعجَّبَ منه.

واعلم أنَّ الألف التي تَلحق المندوبَ تُفْتَح كلُّ حركة قبلها مضمومة كانت أو مكسورة لأنها تابعةٌ للألف، ولا يكون ما قبل الألف إلاّ مفتوحاً.

فأما ما تَلحقه الألفُ فقولك: «وا زيداه»، إذا لم تُضِفْ إلى نفسك، وإن أضفتَ إلى نفسك، فهو سواءٌ، لأنَّك إذا أضفتَ «زيداً» إلى نفسك، فالدالُ مكسورةٌ وإذا لم تُضِف، فالدالُ مضمومةٌ، ففتحتَ المكسورَ كما فتحت المضمومَ. ومن قال: «يا غلامي» وقرأَ: «يا عِبَادي» قال: «وا زيدِيا» إذا أضاف؛ من قبل أنه إنّما جاء بالألف فألحقها الياءَ وحرّكها في لغة من جَزم الياءَ؛ لأنه لا ينجزم حرفان، وحرّكها بالفتح لأنّه لا يكون ما قبل الألف إلاّ مفتوحاً.

وزعم الخليل أنّه يجوز في النُّدبة «وا غُلامِيَهْ»؛ من قبل أنّه قد يجوز أن أقول «وا

---

(١) قال السيرافي: الندبة تفجّع ونوح من حزن وغمّ يلحق النادب على المندوب عند فقده، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشِّدَّة التي لحقته لفقده، كما يدعو المستغاث به لإزالة الشِّدة التي قد رهقته. ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع، احتيج إلى غاية بعد الصوت، فألزموا أوّله «يا» أو «وا»، وآخره الألف، في الأكثر من الكلام، لأنّ الألف أبعد للصوت، وأمكن للمدّ.

غُلاَمِيَ» فَأُبيِّنَ الياءَ كما أبيِّنُها في غير النداء، وهي في غير النداء مبيَّنَةً فيها لغتان: الفتحُ والوقف. ومن لغةِ مَنْ يفتح أن يُلحِق الهاءَ في الوقف حين يبيِّن الحركةَ، كما أُلحقت الهاءُ بعد الألف في الوقف لأنْ يكونَ أوضحَ لها في قولك: «يا ربّاهُ». فإذا بيّنتَ الياءَ في النِّداء كما بينتَها في غير النداء، جاز فيها ما جاز إذا كانت غيرَ نداءٍ. قال الشاعر، وهو ابن قيس الرُّقَيَّاتِ [من الكامل]:

٤٦٤ ـ تَبكيهِـمُ دَهْمَـاءُ مُعْـوِلَـةً　　　وتقـول سَلْمـى وا رَزِيَّتِيَـهْ

وإذا لم تُلحِق الألفَ قلت: «وا زيدُ» إذا لم تُضِف، و «وا زيدِ» إذا أضفتَ، وإن شئت قلت: «وا زيدِي». فالإلحاق وغيرُ الإلحاق عربيٌّ فيما زعم الخليل، رحمه الله، ويونس.

وإذا أضفتَ المندوبَ وأضفتَ إلى نفسك المضافَ إليه المندوبُ، فالياء فيه أبداً بيّنةٌ، وإن شئت ألحقت الألف، وإن شئت، لم تُلحِق. وذلك قولك: «وا انقطاع ظَهْرِيَاهْ»، و «وَا انقطاعَ ظهري». وإنما لزِمْته الياءُ لأنه غير منادًى(١).

---

٤٦٤ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٧٤؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٧٢.

اللغة: الدّهماء: السوداء، وهي العدد الكثير من الناس. والمعولة: الباكية. والرزيّة: المصيبة، وروي مكان (الدهماء) أسماء.

المعنى: يبكي الشاعر أهله الذين قُتلوا في المدينة فيقول إنَّ الناس يبكونهم.

الإعراب: «**تبكيهم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وهم: فاعل محله الرفع. «**دهماء**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**مُعولة**»: حال منصوبة مؤكدة وهي حال من (دهماء) والملاحظ أنَّ الحال جاءت هنا من النكرة المحضة وعلى رواية (أسماء مُعولة) فتكون الحال من المعرفة المحضة. «**وتقول**»: الواو: حرف عطف، «تقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «**سلمى**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**وا**»: حرف نداء يفيد معنى الندبة. «**رزيتيه**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر، والهاء: للسكت لا محل لها.

وجملة «**تبكيهم دهماء**»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «**تقول سلمى**»: معطوفة على جملة «**تبكيهم دهماء**». وجملة «وا رزيتيه»: مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه: إلحاق هاء السكت بالمندوب لبيان الحركة في الوقف.

(١) قال السيرافي: القياس إذا أُدخِلَت الألف على ياء المتكلّم في الاسم المندوب، وهي ساكنة أنه يكون فيها التحريك لاجتماع الساكنين، ولم يذكر سيبويه سقوطهما لاجتماع الساكنين في المندوب، ولا في الاسم المضاف إليه المندوب. وأمّا أبو العباس، فقد ذكر سقوطهما في المندوب فيمن أثبت الياء قبلها ساكنة، نحو: «يا غُلامي»، و «يا صاحبي». ولم يذكُرْ سقوطهما في: «وا انقطاع ظهري»، و «يا صاحبَ غلامي» والقياس فيهما واحد، وهو جواز سقوطهما لاجتماع الساكنين».

واعلم أنَّك إذا وَصلتَ كلامَك، ذهبتْ هذه الهاءُ في جميع الندبة، كما تذهب في الصلة إذا كانت تبيِّنُ بها الحركةُ.

وتقول: «وا غلامَ زيداه»، إذا لم تُضفْ «زيداً» إلى نفسك. وإنّما حذفتَ التنوين لأنه لا ينجزم حرفان. ولم يحرِّكوها في هذا الموضع في النداء إذْ كانت زيادةً غيرَ منفصلة من الاسم، فصارت تعاقب، وكان أخفَّ عليهم، فهذا في النداء أَحْرَى، لأنَّه موضعُ حذفٍ. وإن شئت قلت: «وا غلامَ زيدٍ»، كما قلت: «وا زيدُ».

وزعموا أنّ هذا البيت يُنشَد على وجهين، وهو قول رؤبة [من الرجز]:

٤٦٥ ـ فهـي تـرثـي بـأبـي وابْنِيمَـا

ويروى: «بأَبَا وابنَاما»، فـ «ما» فضْلٌ[١]، وإنّما حَكى نُدبتَها.

واعلم أنّه إذا وافقت الياءُ الساكنةُ ياءَ الإضافة في النداء، لم تُحذفَ أبداً ياءُ الإضافة ولم يُكسَر ما قبلها، كراهيةً للكسرة في الياء، ولكنهم يلْحِقون ياءَ الإضافة ويَنصبونها لئلاّ ينجزم حرفان. وإذا ندبتَ، فأنتَ بالخيار: إن شئت أَلحقت الألفَ وإن لم تُلحق جاز كما جاز ذلك في غيره. وذلك قولك: «وا غلامَيَّاهْ» و «وا قاضِيّاهْ»، و «وا غلامَيَّ» و «وا قاضِيَّ»، يَصير مجراه هاهنا كمجراه في غير الندبة، إلاّ أنَّ لك في الندبة أن تُلحِق الألفَ. وكذلك الألف إذا أضفتها إليك مجراها في الندبة كمجراها في الخبر إذا أضفت إليك.

---

٤٦٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٠٩ (رشا)؛ وبلا نسبة في اللمع ص ١٩٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٧٢.

اللغة: ابنيما: ابني.

المعنى: يحكي ما تقوله هذه المرأة في رثاء قريبها، فإنها تفدِّيه بأبيها وابنها.

الإعراب: «فهي»: الفاء: حسب ما قبلها، والظاهر مما قبلها أنها استئنافية، «هي»: مبتدأ محلُّه الرفع. «ترثي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «بأبي»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أفدي) المحذوف، أو بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: بأبي أنت. وياء المتكلم: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وابنيما»: الواو: حرف عطف، «ابنيما»: معطوف على (أبي)، و «ما»: زائدة.

والشاهد فيه: أنَّ المندوب المضاف لياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى غير المندوب من قلب الياء ألفاً، أو تركها على أصلها.

(١) أي: زائدة.

وإذا وافقت ياءُ الإضافة ألفاً لم تحرَّك الألفُ، لأنها إنْ حرِّكتْ، صارت ياءً، والياء لا تَدْخلها كسرةٌ في هذا الموضع. فلمّا كان تغييرُهم إيّاها يَدعوهم إلى ياءٍ أخرى وكسرة، تركوها على حالها كما تُركتْ ياءُ «قاضِي»، إذْ لم يخافوا التباساً وكانت أخفّ، وأَثبتوا ياءَ الإضافة ونصبوها لأنّه لا ينجزم حرفان. فإذا ندبتَ، فأنت بالخيار: إن شئت أَلحقت الألف كما ألحقتها في الأوّل وإن شئت لم تُلحِقها، وذلك قولك: «وا مُثنّايَاهْ» و «وا مثنّاي». فإنْ لم تُضِف إلى نفسك قلت: «وامُـثنـاهْ»، وتَحذف الأولى[1] لأنه لا ينجزم حرفان ولم يخافوا التباساً، فذهبتْ كما تَذهب في الألف واللام، ولم يكن كالياء لأنّه لا يَدخلها نصبٌ.

---

(١) أي: الألف.

هذا باب تكونُ ألفُ الندبة فيه تابعةً لما قبلها

إن كان مكسوراً فهي ياءٌ، وإن كان مضموماً فهي واو.

وإنَّما جعلوها تابعةً ليفرقوا بين المؤنّث والمذكر، وبين الاثنين والجميع، وذلك قولك: «وا ظَهرَهُوهْ»، إذا أَضفتَ «الظَّهر» إلى مذكَّرٍ، وإنَّما جعلتَها واواً لتَفرقَ بين المذكَّر والمؤنَّث إذا قلت: «وا ظهرَهَاهْ».

وتقول: «وا ظهرَهُمُوهْ»، وإنّما جعلتَ الألفَ واواً لتفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت: «وا ظهرَهُماهْ».

وإنّما حذفتَ الحرف الأوّل لأنّه لا ينجزم حرفان، كما حذفتَ الألف الأولى من قولك: «وامُثنّـاهْ».

وتقول: «وا غلامَكِيهْ»، إذا أضفتَ «الغلام» إلى مؤنث. وإنّما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين المذكّر إذا قلت: «وا غُلامَكاهْ».

وتقول: «وا انقطاعَ ظهرِهُوهُ»، في قول من قال: «مررتُ بظهرِهُو قبلُ». وتقول: «وا انقطاعَ ظهرِهِيهْ». في قول من قال: «مررتُ بظهرِهِي قبلُ».

وتقول: «وا أبا عَمْرِياهْ» وإنْ كنت إنّما تندب «الأب»، وإيّاه تضيف إلى نفسك لا «عَمْراً»، من قبَل أنَّ «عَمْراً» مجراه هنا كمجراه لو كان لك، لأنّه لا يستقيم لك إضافة «الأب» إليك حتَّى تَجعل «عَمْراً» كأنه لك، لأنَّ ياء الإضافة عليه تقع، ولا تَحذفها لأنَّ «عَمْراً» غيرُ منادًى. ألاَ ترى أنّك تقول: «يا أبا عَمْرِي».

ومما يدلُّك على أنَّ «عَمْراً» هاهنا بمنزلته لو كان لك، أنّه لا يجوز أن تقول: «هذا أبو النَّضْرِكَ»، ولا «هذه ثلاثةُ الأثوابِكَ»، إذا أردت أن تضيف «الأب» و «الثلاثة»، من قبل أنه لا يَسوغ لك ولا تَصل إلى أن تضيف الأوّلَ حتى تَجعل الآخِر مضافاً إليك كأنه لك(١).

(١) قال السيرافي: «إذا أضاف المتكلّم إلى نفسه اسماً مضافاً إلى شيء، فإنّ حقّ اللفظ في ذلك أن يصير الأخير مضافاً إلى اسمك الذي هو الياء، وإن كان القصد إلى إضافة الاسم الذي قبله، ويصير الاسم الأخير كأنّه مضاف إليك منفرداً. وكذلك لو كان اسم مضاف إلى منكور، وأردت تعريفه، عرّفت الثاني، كأنّك أردت تعريفه منفرداً، ويكون تعريفه تعريفاً للأوّل، وذلك نحو قولك: «هذه مئة درهم»، فإن أضفت «مئة» إلى نفسك، قلت: «هذه مئة درهمي» لم تُرِدْ أن تضيف «درهماً» إلى نفسك، إنّما قصدك إلى إضافة «مئة» إليك دون غيرها. وعلى هذا إذا أضفت إلى نفسك «أبا عمرو» كنية رجل، وليس اسم شخص تقصد إليه، فإذا أضفت «عمراً» كأنه لك، كما كان «درهم» في «مئة درهم» كأنّه درهم لك».

هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب

وذلك قولك: «وا زيدُ الظريفُ والظريفَ». وزعم الخليل، رحمه الله، أنه مَنَعه من أن يقول: «الظريفاهْ» أنَّ «الظريف» ليس بمنادًى، ولو جاز ذا، لقلت: «وا زيدُ أنت الفارسُ البَطَلاهْ»؛ لأنّ هذا غيرُ نداء كما أنّ ذلك غيرُ نداء.

وليس هذا كقولك: «وا أميرَ المؤمنيناهْ»، ولا مثل: «وا عبدَ قَيْسَاهْ»؛ من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرِد، والمضافُ إليه هو تمامُ الاسم ومقتضاه، ومن الاسم. ألاَ ترى أنّك لو قلت: «عبداً» أو «أميراً»، وأنت تريد الإضافة لم يجزْ لك. ولو قلت: «هذا زيدٌ» كنتَ في الصِّفة بالخيار، إن شئت وصفتَ وإن شئت لم تَصف. ولستَ في المضاف إليه بالخيار، لأنه من تمام الاسم، وإنّما هو بدلٌ من التنوين. ويدلّك على ذلك أنَّ ألف الندبة إنّما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرَدِ، ولا تقع على المضاف، والموصوفُ إنّما تقع ألفُ الندبة عليه لا على الوصف.

وأما يونس فيُلحِق الصِّفة الألف، فيقول: «وا زيدُ الظريفاهْ»، «وَا جُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْنَاهْ»[1].

وزعم الخليل، رحمه الله، أنَّ هذا خطأ.

---

(١) قال السيرافي: «ندبة الصفة قول يونس والكوفيين، والذي حكاه سيبويه عن يونس لست أدري: ألحاق علامة الندبة له من قياس يونس، أو ممّا حكاه عن العرب، فيحتجّ به له؟» وقد احتجّ الخليل لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر. وقال من يخالفه ليس الخبرُ مثلَ الصفة، لأنّ الخبرَ منقطعٌ عن المندوب، والصفةَ من تمامه.

وتقول: «واقِنّسْروناهْ»، لأنّ هذا اسم مفرَدٌ. وكذلك رجلٌ سُمِّي بـ «اثني عشَرَ» تقول: «وا اثنَا عشرَاهْ»، لأنّه اسمٌ مفردٌ بمنزلة «قِنّسرينَ».

وإذا ندبت رجلاً يسمَّى «ضَربُوا» قلت: «وَا ضَربُوهْ». وإن سُمِّي «ضَرَباً»، قلت: «وا ضربَاهْ». فهذه بمنزلة «وا غلامَهُوه»، و «وا غلامَهَاهْ»، جعلت ألف الندبة تابعةً لتفرق بين الاثنين والجميع.

ولو سمّيتَ رجلاً بـ «غلامهم» أو «غُلامهما» لم تحرِّف واحداً منهما عن حاله قبل أن يكون اسماً، ولتَركتَه على حاله الأولى في كل شيء. فكذلك «ضرَبَا» و «ضربُوا»، إنّما تَحكي الحال الأولى قبل أن يكونا اسمين، وصارت الألفُ تابعةً لهما كما تبعتِ التثنيةَ والجمع قبل أن يكونا اسمين، نحو: «غلامهما» و «غلامهم»، لأنهما كما لم يتغيّروا في سائر المواضع، لم يتغيّرا في الندبة.

هذا باب ما لا يجوز أن يُندَب

وذلك قولك: «وا رَجُلاهْ» و «يا رَجُلاهْ». وزعم الخليل، رحمه الله، ويونس أنه قبيح، وأنَّه لايقال. وقال الخليل، رحمه الله: إنّما قَبُح لأنك أبهمت. ألا ترى أنك لو قلت: «وا هذاهْ»، كان قبيحاً، لأنك إذا ندبت، فإنَّما ينبغي لك أن تَفَجَّعَ بأَعْرَفِ الأسماءِ، وأن تختص فلا تُبهِم؛ لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا، لجاز «يا رجلا ظريفا»، فكنتَ نادباً نكرةً. وإنَّما كرهوا ذلك أنَّه تفاحَشَ عندهم أن يَحْتلطوا[1] وأن يتفجَّعوا على غير معروف. فكذلك تفاحشَ عندهم في المبهَم لإبهامه؛ لأنك إذا ندبت، تُخِبر أنَّك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيمٌ من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهم.

وكذلك: «وا مَنْ في الداراهْ»، في القبح.

وزعم أنه لا يَستقبح «وا مَن حَفَر زَمْزماهْ»[2]؛ لأن هذا معروف بعينه، وكأن التبيين في الندبة عُذْرٌ للتفجّع. فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب. ولو قلت هذا، لقلت: «وا منْ لا يعنيني أَمْرُهوهْ». فإذا كان ذا، تُرِك لأنه لا يُعذَر على أن يُتفجَّع عليه، فهو لا يُعذَر بأن يتفجّع ويُبهِم، كما لا يُعذَر على أن يتفجّع على من لا يعنيه أمره.

---

(١) يحتلطوا: يغضبوا ويضجروا.

(٢) أي: وا من حفر بئر زمـــزم، وقد حفرها عبد المطلب بعد النبيّ إسماعيل.

هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول وآخرُ الاسمينِ مضمومٌ إلى الأول بالواو

وذلك قولك: «وا ثلاثةً وثلاثينَاه». وإن لم تندب، قلت: «يا ثلاثةً وثلاثين»، كأنك قلت: «يا ضارباً رجلاً».

وليس هذا بمنزلة قولك: «يا زيدُ وعمرُو»، لأنّك حين قلت: «يا زيدُ وعمرُو»، جمعت بين اسمينِ كلٌّ واحد منهما مفرَدٌ يُتوهّم على حِياله، وإذا قلت: «يا ثلاثةً وثلاثين» فلم تُفرِد «الثلاثة» من «الثلاثين» لتُتوهّم على حيالها، ولا «الثلاثين» من «الثلاثة». ألا ترى أنك تقول: «يا زيدٌ» و «يا عمرُو»، ولا تقول: «يا ثلاثة» و «يا ثلاثون»، لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله، فصار بمنزلة قولك: «ثلاثةَ عَشَرَ»، لأنّك لم ترد أن تفصل «ثلاثةً» من «العشرة» ليتوهّموها على حيالها. ولزمها النصبُ كما لزِم «يا ضارباً رجلاً»، حين طال الكلام.

وقال: «يا ضارباً رجلاً» معرفة كقولك: «يا ضاربُ»، ولكن التنوين إنّما يثبت لأنّه وسَطُ الاسم، و «رَجُلاً» من تمام الاسم، فصار التنوينُ بمنزلة حرف قبل آخِر الاسم. ألا ترى أنّك لو سَمَّيت رجلاً «خيراً منك»، لقلت: «يا خيراً منك»، فألزمته التنوينَ وهو معرفةٌ، لأنّ الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه، فصار بمنزلة «الذي»، إذا قلت: هذا الذي فَعَلَ. فكما أنّ «خيراً منك» لزمه التنوينُ وهو معرفةٌ، كذلك لزِم «ضارباً رجلاً»، لأنّ الباء ليست منتهى الاسم، وإنما يُحذف التنوين في النداء من آخر الاسم. فلمّا لزمَتِ التنوينةُ وطال الكلام، رجع إلى أصله. وكذلك «ضاربُ رجلٍ» إذا ألقيت التنوين تخفيفاً، لأنّ «الرجل» لا يجعل «ضارباً» نكرةً إذا أردت معنى التنوين، كما لا يجعله معرفةً في غير النداء، إذا أردت معنى التنوين وحذفته، نحو قولك: «هذا ضاربُك قاعداً». ألاَ ترى أنّ حذف التنوين كثباته لا

يغيِّر الفاعل إذا كنتَ تحذفه وأنت تريد معناه.

وأمّا قولك: «يا أخا رجل»، فلا يكون «الأخ» هاهنا إلاّ نكرةً، لأنه مضاف إلى نكرة، كما أنّ الموصوف بالنكرة لا يكون إلاّ نكرةً، ولا يكون «الرجل» ههنا بمنزلته إذا كان منادًى، لأنه ثَمّ يَدخله التنوينُ، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما وهو هنا غيرُ منادًى وهو نكرةٌ، فجُعل ما أضيف إليه بمنزلته.

هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو

فأمّا الاسم غيرُ المندوب فينبَّه بخمسة أشياء: بـ «يا»، و «أَيَا»، و «هَيَا»، وَ «أَيْ»، وبالألف[1]. نحو قولك: «أَحارِ بنَ عمرٍو». إلاَّ أنّ الأربعةَ غير الألف قد يَستعملونها إذا أرادوا أن يمدُّوا أصواتَهم للشيء المتراخِي عنهم، أو للإنسان المُعرِض عنهم، الذي يرَوْنَ أنه لا يُقبِل عليهم إلاّ باجتهاد، أو النائم المستثقَل. وقد يَستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدّون فيها. وقد يجوز لك أن تَستعمل هذه الخمسةَ غير «وا» إذا كان صاحبُك قريباً منك، مقبِلاً عليك، توكيداً.

وإن شئت حذفتَهن كلَّهن استغناءً كقولك: «حار بنَ كعبٍ»، وذلك أنّه جعلهم بمنزلة مَنْ هو مقبِلٌ عليه بحضرته يخاطِبُه.

---

(١) انظر مبحث «يا» في الجنى الداني ص ٣٥٤ ـ ٣٥٨؛ ورصف المباني ص ٤٥١ ـ ٤٥٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٤١٣ ـ ٤١٤؛ وجواهر الأدب ص ٢٨٨ ـ ٢٩١؛ وموسوعة الحروف ص ٥٤٠ ـ ٥٤٢.
وانظر مبحث «أيا» في الجنى الداني ص ٤١٩؛ ورصف المباني ص ١٣٦ ـ ١٣٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤؛ وموسوعة الحروف ص ١٨٠ ـ ١٨١.
وانظر مبحث «هيا» في الجنى الداني ص ٥٠٧؛ ورصف المباني ص ١٣٦ ـ ١٣٧؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤؛ وموسوعة الحروف ص ٤٩٩.
وانظر مبحث «أَيْ» في الجنى الداني ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤؛ ورصف المباني ص ١٣٤ ـ ١٣٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٠ ـ ٨٤؛ وجواهر الأدب ص ٢١٨ ـ ٢٢٠؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٨ ـ ١٧٩.
وانظر مبحث «الألف» في الجنى الداني ص ١٧٥ ـ ١٨٠؛ وحروف المعاني ص ١٩؛ ورصف المباني ص ١٠ ـ ٣٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٥١ ـ ٧٢٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٥ ـ ١٤؛ وجواهر الأدب ص ١٠٥ ـ ١١٠؛ وموسوعة الحروف ص ٩ ـ ٣٢.

ولا يَحسن أن تقول: «هذا، ولا رَجُلُ»، وأنت تريد: «يا هذا، ويا رجلُ»، ولا تقول ذلك في المبهَم؛ لأنَّ الحرف الذي ينبّه به لزِم المبهَمَ كأنه صار بدلاً من «أَيٍّ» حين حذفتَه، فلم تقل: «يا أيُّها الرجلُ»، ولا «يا أَيُّهذا»، ولكنك تقول إن شئت: «مَنْ لا يَزَال مُحْسِناً أَفعلْ كذا وكذا»؛ لأنَّه لا يكون وصفاً لـ «أيّ».

وقد يجوز حذفُ «يَا» من النكرة في الشعر[1]، وقال العجّاج [من الرجز]:

٤٦٦ - جــارِيَ لا تستنكِـــري عَــذِيــري

يريد يا جاريةُ: وقال في مَثَل: «افتَدِ مخنوقُ»[2]، و «أصبِحْ ليلُ»[3]، و «أَطرِقْ

---

(١) قال السيرافي: «قال أبو العباس: قد أخطأ في هذا كلّه خطأً فاحشاً. يعني أنّ هذه الأشياء معارف بالنّداء، وقد جعلها سيبويه نكرات. قال أبو سعيد: ادّعاء أبي العباس الخطأ هو الخطأ. والعجب منه كيف ذهب ذلك عليه؛ أترى سيبويه يعتقد أن «مخنوق»، و «ليل» نكرتان، وهو يضمّهما بغير تنوين، وإنّما يعني ما كان نكرةً قبل النداء، فورد النداء، فصار معرفةً من أجله وبه. ومثلُ هذا كثير في الكلام».

٤٦٦ - **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٦، ٢٠؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٨ (عذر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٧٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٦٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٦.

اللغة: جاري: أي جارية. استنكر الشيء: وجده غريباً. العذير: ما يُعذر عليه الإنسان إذا فعله.

المعنى: يقول مخاطباً الجارية: لا تعتبري ما أحاوله أمراً منكراً، فأنا فيه معذور.

الإعراب: «**جاري**»: منادى بحرف نداء محذوف، مرخّم مبنيّ على الضم في محلّ نصب. «**لا**»: حرف نهي. «**تستنكري**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**عذيري**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة النداء «... جاري»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تستنكري»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «جاري» حيث حذف حرف النداء ضرورة من «جاري» وهو اسم نكرة قبل النداء لا يتعرف إلاّ بحرف النداء وإنما يطرد حذفه في المعارف. ويقصد سيبويه بالنكرة هنا ما كان نكرة قبل النداء فصار معرفة بعده.

(٢) ورد المثل في المستقصى ١/ ٢٦٥؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٧٨.
يضرب في الحثّ على تخليص الرجل نفسه من الأدنى والشدة.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ١٢٣؛ وجمهرة الأمثال ١/ ١٩٢؛ والمستقصى ١/ ٢٠٠؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٠٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٩٧ (نوم).
أصله، كما قيل، أنّ أمرأ القيس بن حُجْر تزوّج امرأةً فَفركَتْه (كرهته). وكان مُفَرّكاً تبغضه النساء، =

كَرَا»[1]. وليس هذا بكثير ولا بقويٍّ.

وأمّا المستغاث به فـ «يا» لازمةٌ له؛ لأنه يَجتهد، وكذلك المتعجَّبُ منه، وهو قولك: «يا للنَاسِ» و«يا لَلْماء». وإنّما اجتَهَدَ لأنَّ المستغاث عندهم متراخ أو غافلٌ والتعجّبُ كذلك. والندبةُ يَلزمها «يَا» و«واو»؛ لأنهم يَحْتلطون ويَدْعون من قد فات وبُعد عنهم. ومع ذلك أنَّ النُّدبة كأنهم يترنّمون فيها، فمن ثم ألزموها المدّ، وألحقوا آخرَ الاسم المدَّ مبالغةً في الترنُّم.

= وكرهته امرأته من ليلته، فجعلت تقول: يا خيرَ الفتيان أصبحْتَ، فيرفع رأسه، فيرى اللَّيل على حاله، فينام، فتقول المرأة: «أصبح لَيْلُ»، فلمّا أكْثرت، قال: ما تكرهين منِّي؟ قالت: أكره مِنك أنّك خفيف العُجُز، ثقيل الصدر، سريع الإراقة، بطيء الإفاقة (الاستيقاظ)، فلمّا سمع ذلك منها، طلَّقها، وذهب قولها: «أَصْبِحْ لَيْلُ»، مثلاً.

يقال ذلك للَّيلة الشديدة التي يطول فيها الشّرّ.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة اللغة ص ٧٥٧؛ وزهر الأكم ٢/٣٨؛ ولسان العرب ١٠/٤٧ (حزق)، ١٠/٢١٩ (طرق)، ١١/٣١٤ (زول). ويروى «أَطْرِقْ كَرا إنَّ النَّعامة (أو: النَّعامَ) في القُرى. وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/١٩٤، ٣٩٥؛ وخزانة الأدب ٢/٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦؛ ولسان العرب ١٠/٢١٩ (طرق)، ١٥/٢٢٠ (كرا)؛ والمستقصى ١/٢٢١؛ ومجمع الأمثال ١/٤٣١.
الإطراق أنْ يُطأْطِيء عنقَه ويُسجد بصره إلى الأرض. كرا: مرخَّم الكَروان، وهو ذَكَر الحُبارى. وقيل: هو طائر شبيه البطَّة لا ينام باللَّيل، فسُمِّي بضدّه من الكرى. يُقال له ذلك إذا أُريد اصطياده، والمعنى اخفضْ عنقك للصيَّد، فإنَّ أكبر منك وأطول أعناقاً، وهي النعام، قد اصطيدت، وحُمِلت من الصَّحراء إلى القرى.
يضرب لمن يتكبَّر، وقد تواضَع من هو أشرف منه، أو يضرب للرجل يُتَكَلَّم عنده فيظنُّ أنَّه المراد بالكلام، فيقول المتكلّم ذلك، أي اسكتْ فإنّي أُريد من هو أنبل منك. وقيل: يُضرب مثلاً للرَّجل الحقير إذا تكلَّم في الموضع الجليل لا يتكلّم فيه أمثاله.

هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له

وليس بمنادًى ينبِّهُه غيرُه، ولكنه اختُصَّ كما أنَّ المنادَى مختَصٌّ من بين أُمّته، لأمرك أو نهيك أو خَبَرِك. فالاختصاصُ أجرى هذا على حرف النداء، كما أنّ التَّسوية أجرت ما ليس باستخبارٍ ولا استفهامٍ على حرف الاستفهام؛ لأنّك تسوِّي فيه كما تسوّي في الاستفهام. فالتسويةُ أجرته على حرفِ الاستفهام، والاختصاصُ أَجرى هذا على حرف النداء.

وذلك قولك: «ما أَدْري أَفَعَلَ أم لم يفعل». فجرى هذا كقولك: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو»؟ و «أزيدٌ أفضلُ أم خالدٌ»؟ إذا استفهمتَ؛ لأنَّ عِلْمك قد استوى فيهما كما استَوى عليك الأمران في الأوّل. فهذا نظيرُ الذي جرى على حرف النداء.

وذلك قولك: «أمّا أنا فأَفعلُ كذا وكذا أيُّها الرجل»، و «نَفعلُ نحن كذا وكذا أيُّها القومُ»، و «على المُضارِبِ الوَضيعةُ أيُّها البائعُ»، و «اللهمّ اغفِرْ لنا أيّتُها العِصابة»[1]، وإنما أردت أن تَختصّ ولا تُبْهِمَ حين قلت: «أَيَّتُها العصابةُ» و «أَيُّها الرجلُ»، أراد أن يؤكّد لأنه قد اختَصّ حين قال: أَنَا، ولكنّه أكّد كما تقولُ للذي هو مقبلٌ عليه بوجهه مستمِعٌ مُنْصِتٌ لك: «كذا كان الأمرُ يا أبا فلان»، توكيداً. ولا تُدْخِل «يا» هاهنا لأنك لست تنبّه غيرَك.

---

(١) قال السيرافي: والذي عندي أن «أيّها الرجل» و «أيتها العصابة» في موضع اسم مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، فكأنه قال: العصابة المذكورة، أو الرجل المذكور، من أريد، أو من أريد العصابة أو الرجل المذكور، لأنه لا يقدر فيه حرف النداء.

هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء

فيجيء لفظُه على موضع النداء نصباً لأنَّ موضع النداء نصبٌ، ولا تَجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يُجروها على حروف النداء، ولكنَّهم أجروها على ما حمل عليه النداء.

وذلك قولك: «إنّا مَعْشَرَ العرب نَفعل كذا وكذا»، كأنه قال، أَعْنِي، ولكنه فِعْلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداءِ؛ لأنَّهم اكتَفوا بعِلْمِ المخاطَب، وأنَّهم لا يريدون أن يَحملوا الكلامَ على أَوّله، ولكنَّ ما بعده محمولٌ على أوّله. وذلك نحو قوله، وهو عمرو بن الأَهْتَمَ [من البسيط]:

٤٦٧ ـ إنّا بني مِنْقَرٍ قَومٌ ذَوْو حَسَبٍ فينا سَراةُ بني سَعْدٍ ونادِيَها

---

٤٦٧ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن الأهتم في الدرر ٣/ ١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧١.

اللغة: بنو منقر: حي من بني سعد. والسَّراة السادة، واحدهم سري. النادي: المجلس.

المعنى: نحن بني منقر قوم لنا حسب كريم، ومنَّا سادة بني سعد، وأشرافهم.

الإعراب: «إنَّا»: حرف مشبه بالفعل، و «نا»: اسم (إنَّ) محله النصب. «بني»: اسم منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: أعني بني. . «منقرٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قومٌ»: خبر (إنَّ) مرفوع بالضمة. «ذوو»: صفة لـ «قوم» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «حَسَبٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فينا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «سراة»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «سعدٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وناديها»: الواو: حرف عطف، «ناديها»: معطوف على (سراة) مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وها: مضاف إليه محله الجر. =

وقال الفرزدق [من المتقارب]:

٤٦٨ ـ أَلَــمْ تَــرَ أَنّــا بنــي دارِمٍ   زُرارةُ منّــا أبــو مَعْبَــدِ

فإنَّما اختُصَّ الاسمُ هُنا ليُعرَف بما حُمل على الكلام الأوّل. وفيه معنى الافتخار.
وقال رؤبة [من الرجز]:

بنــا تَميمــاً يُكْشَــفُ الضَّبــابْ[1]

وقال: «نحن العُرب أَقْرَى الناس لضَيْفٍ»، فإنّما أدخلتَ الألف واللام لأنّك أَجريت الكلام على ما النداء عليه، ولم تُجره مجرى الأسماء في النداء. ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: «يا العربَ»، وإنّما دخل في هذا الباب من حروف النداء «أَيُّ» وحدَها، فجرى مجراه في النداء.

= وجملة «إنا قومٌ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فينا سراة»: معطوفة على «قومٌ» محلها الرفع. وجملة «أعني بني منقر»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (بني منقر) على الاختصاص والفخر، وذكر هذا في باب النداء لأنَّ العامل فيه وفي المنادى فعل لا يجوز إظهاره مع اشتراكهما في معنى الاختصاص والفخر.

٤٦٨ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٧٣.

اللغة: زرارة هذا من بني عبد الله بن دارم، وفيه، وفي ولده شَرفهم، وكنيته أبو معبد.

المعنى: واضحٌ.

الإعراب: «**ألم**»: الهمزة: حرف استفهام، «لم»: حرف جازم. «**تر**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: «أنت». «**أنَّا**»: حرف مشبه بالفعل، و «نا»: اسم (أنَّ) محله النصب، والمصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها سدَّ مسدَّ مفعولي (تر). «**بني**»: مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره (أعني) وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**دارم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**زرارة**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**مِنَّا**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر (كائن). «**أبو**»: بدل من (زُرارة) مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة. «**معبدِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ترَ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «زرارة منا»: خبر «أنَّ» محلها الرفع.

والشاهد فيه: نصب (بني دارم) على الاختصاص والفخر كما هو الحال في الشاهد السابق.

(١) تقدم بالرقم ٣٦٧.

وأَمّا قول لبيد [من الرجز]:

٤٦٩ - نحــن بنــو أمِّ البنيــنَ الأربَعَــه ونحــن خيــرُ عــامــر بــن صَعْصَعَــهْ

فلا يُنشِدونه إلاّ رفعاً، لأنه لم يرِد أن يجعلَهم إذا افتَخروا أنْ يُعرَفوا بأنّ عدَّتهم أربعةٌ، ولكنَّه جَعل «الأربعَة» وصفاً. ثم قال: المُطْعِمون الفاعِلون، بعدما حَلاَّهم[1] ليُعرَفوا[2].

وإذا صغّرتَ الأمرَ، فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب، وذلك قولك: «إنّا معشرَ الصَّعاليكِ لا قوّةَ بنا على المُرُوّة».

---

٤٦٩ - **التخريج**: الرجز للبيد في ديوانه ص ٣٤١؛ والأغاني ١٥/ ٢٩٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٩١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٥١؛ وسمط اللآلي ص ١٩١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥١٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦١؛ ولسان العرب ١/ ٧٤ (خضع)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦٨؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٢/ ٤٤٢، ٤٤٩.

اللغة والمعنى: الشاعر يخبرنا بنسب قومه وعدتهم، وأراد الخمسة، لأنهم خمسةٌ معروفون، فاضطرته القافية إلى الأربعة.

الإعراب: «**نحن**»: مبتدأ محله الرفع. «**بنو**»: خبر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**أمّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**البنين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**الأربعة**»: صفة لـ (بنو) مرفوعة بالضمة المقدرة على التاء المقلوبة هاء ساكنة للضرورة. «**ونحن**»: الواو: حرف عطف، «نحن»: مبتدأ محله الرفع. «**خيرُ**»: خبر مرفوع بالضمة. «**عامر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بن**»: صفة لـ «عامر» مجرورة بالكسرة. «**صعصعة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على التاء المقلوبة هاءً ساكنة للضرورة.

وجملة «نحن بنو أمِّ...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نحن خيرُ عامر...»: معطوفة على جملة (نحن بنو أم).

والشاهد فيه: رفع (بنو) لأنَّ (الأربعة) ليس فيها معنى الفخر ولا التعظيم، ليكون ما قبلها منصوباً على الاختصاص، وإنّما هو مخبر بنسبهم.

(١) أي: وصفهم.

(٢) قال السيرافي: يجيز أبو العباس في:

* نحــن بنــو أمّ البنيــن الأربعــة *

النصب على وجهين: أحدهما أن «أم البنين» امرأة شريفة، وبنوها الأربعة كلهم سيد، والخبر:

* المطعمــون الجفنــةَ المــدعَــدَعــه *

فنصبه على الفخر. والوجه الآخر: أنه لم يردْ معنى الفخر، ونصبه على «أعني» بلا مدح ولا ذمّ. ثم ردّ السيرافيّ هذا التجويز، وقال: إنّ قول سيبويه أقرب.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ قولهم: «بك اللَّهَ نَرجو الفَضْلَ»، و «سُبْحانَك اللَّهَ العظيمَ»، نَصْبُه كنصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم. وزعمَ أنّ دخول «أيّ» في هذا الباب يدلّ على أنه محمول على ما حُمل عليه النداء، [يعني «أيَّتها العصابة»][1] فكانَ هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه «يَا»، ولكنهم خَزلوها وأسقطوها حين أجروه على الأصل.

واعلم أنّه لا يجوز لك أن تُبهِم في هذا الباب، فتقولَ: «إنّي هذا أَفعلُ كذا وكذا»، ولكن تقول: «إنّي زيداً أَفعلُ». ولا يجوز أن تذكر إلاّ اسماً معروفاً؛ لأنَّ الأسماء إنّما تُذكر هاهنا توكيداً وتوضيحاً للمضمَر وتذكيراً، وإذا أبهمتَ، فقد جئت بما هو أشكلُ من المضمَر. ولو جاز هذا، لجازت النكرةُ فقلتَ: «إنّا قوماً»، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهَمِ، ولكنْ هذا موضعُ بيانٍ كما كانت الندبةُ موضعَ بيان، فقَبُح إذا ذكروا الأمرَ توكيداً لِما يعظّمون أمرَه أن يذكروه مبهَماً.

وأكثرُ الأسماء دُخولاً في هذا الباب «بنو فُلان»، و «مَعْشَر» مُضافةً، و «أهلُ البيت»، و «آلُ فلانٍ». ولا يجوز أن تقول: «إنّهم فعلوا أيّتُها العصابةُ»، إنّما يجوزُ هذا للمتكلّم والمكلَّم المنادَى، كما أنّ «هذا» لا يجوز إلاّ لحاضِرٍ[2].

وسألتُ الخليل، رحمه الله، ويونس عن نصبِ قول الصَّلَتانِ العَبْدِيِّ [من الطويل]:

٤٧٠ ـ أيا شاعراً لا شاعرَ اليوْمَ مِثْلَهُ جَريرٌ ولكنْ في كُلَيْبٍ تَواضُعُ

---

(١) ما بين المعكَّفين أخذناه من طبعة عبد السلام هارون.

(٢) أي: لا يُشار بـ «هذا» إلاّ لحاضر.

٤٧٠ ـ **التخريج**: البيت للصلتان العبدي في خزانة الأدب ٢/ ١٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٥، ٥٦٨؛ والشعر والشعراء ١/٥٠٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٨؛ ولسان العرب ١/ ٧١٣ (كرب)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٤٥؛ ومعاهد التنصيص ١/١١٩؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢١٥.

اللغة: كليب: اسم قبيلة عربية.

المعنى: يريد أن جريراً شاعر ونابغة في قبيلة وضيعة.

الإعراب: «أيا»: : حرف نداء. «**شاعراً**»: منادى شبيه بالمضاف منصوب بالفتحة. «**لا**»: حرف نفي يعمل عمل (إن). «**شاعر**»: اسم (لا) منصوب بالفتحة. «**اليوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «لا» لما فيها من معنى النفي، أو بـ «مثله» لما فيها من معنى التشبيه. «**مثله**»: خبر (لا) مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**جرير**»: خبر لمبتدأ محذوف. «**ولكن**»: الواو:

فزعما أنه غيرُ منادًى، وإنما انتَصب على إضمارٍ كأنه قال: يا قائلَ الشِّعْرِ شاعِراً، وفيه معنى: حَسْبُك به [شاعراً].

كأنه حيث نادَى قال: «حسبُك به»، ولكنه أَضمرَه كما أضمروا في قوله: «تالله رجلاً» وما أشبَهه، ممَّا ستَجده في الكتاب، إن شاء الله عزّ وجلّ.

وممّا جاء وفيه معنى التعجُّب كقولك: «يا لَكَ فارساً»، قولُ شريح بن الأحوص [من الوافر]:

٤٧١ - تَمَنَّاني لِيَلْقاني لَقيطٌ أعامِ لك بن صَعْصَعَة بن سَعدِ

= استئنافية، «لكن»: حرف استدراك. «في كليب»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف. «تواضع»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة، بتقدير (تواضع موجود في كليب).

وجملة «أيا شاعراً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا شاعر مثله»: في محلّ نصب صفة لـ (شاعراً). وجملة «تواضع موجود في كليب»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هو جرير»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أيا شاعراً» حيث نصب «شاعراً» مع أنه يريد شاعراً معروفاً، وليس نكرة غير مقصودة، وقيل: المنادى قوم أو هؤلاء، وجاء بـ (الشاعر) منصوباً على الاختصاص.

٤٧١ - **التخريج**: البيت للأحوص بن شريح في المقاصد النحوية ٤/ ٣٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٣/ ٥٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨١.

اللغة والمعنى: كان لقيط بن زرارة قد توعَّد الشاعر، فقال هذا متعجباً لقومه بني عامر من تمنيه لقتله وتوعده إياه، والمعنى يا عامر بن صعصعة بن سعدٍ دعائي لك، والمعنى على الدعاء والتعجب.

الإعراب: «تمنّاني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محلّه النصب. «ليلقاني»: اللام: حرف تعليل وجرّ، «يلقاني»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد لام التعليل، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب، والمصدر المؤول من (أن) المقدرة، والفعل (يلقى) مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تمنّى). «لقيطٌ»: فاعل للفعل (تمنّى) أو لفعل (يلقى) وفاعل الآخر محذوف لدلالة الفاعل المذكور عليه، وهو ما يُسمَّى بالتنازع. «أعام»: الهمزة: حرف نداء، «عام»: منادى مرخم مفرد علم مبني على الضم أو الفتح المقدر على الراء المحذوفة للترخيم. «لك»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: دعائي كائن لك. «بن»: صفة لـ «عامر» منصوبة بالفتحة الظاهرة على آخره. «صعصعة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «بن»: صفة لـ (صعصعة) مجرور بالكسرة. «سعد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تمنّاني لقيط»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يلقاني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «دعائي لك»: اعتراضية لا محل لها اعترضت بين الصفة والموصوف.

والشاهد فيه قوله: «لك» أي دعائي لك، والمعنى معنى تَعَجُّبٍ.

وإنَّما دعاهم لهم تعجُّباً، لأنه قد تبيَّن لك أنّ المنادَى يكون فيه معنى «أفْعِلْ به»، يعني: يا لَكَ فارساً.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ هذا البيت مثلُ ذلك؛ للأخطل [من البسيط]:

٤٧٢ ـ أَيامَ جُمْلٍ خَليلاً لو يخافُ لها صُرماً لَخُولِط منه العَقْلُ والجَسَدُ

وقال في قول الشاعر [من الرجز]:

٤٧٣ ـ يا هِنْدُ هِنْدٌ بين خِلْبٍ وكَبِدْ

---

٤٧٢ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في شرح أبيات سيبويه ١/٥١١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/٥٠٨.

اللغة: الصُّرم (بضم الصاد وفتحها): القطيعة والهجران. وخُولِط: اختلَّ وتغيَّر.

المعنى: إني أتذكر هذه الدار أيام تعلُّق خليل جُمل بها كان تعلُّقاً شديداً يُجنُّ معه هذا الخليلُ إذا ما أخلفته جمل وعدها، أو صرمته.

الإعراب: «**أيام**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «أراها» المذكور في بيت سابق من أبيات الشاهد. «**جمل**»: مضاف إليه، والتقدير: أيام حالِ جُملٍ. «**خليلا**»: اسم منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً، أو تمييز، والتقدير: أيام جملٍ أكرم بها، أو أعجب بها خليلاً. «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**يخاف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: (هو) يعود على (خليلاً). «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بحال متقدمة من (صُرماً). «**صُرماً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**لخولط**»: اللام: رابطة لجواب الشرط، «خولط»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على الفتح. «**منه**»: جار ومجرور متعلقان بحال متقدمة من (العقل) على جعل الهاء في منه عائدة على الخليل، وجعل (من) في (منه) للبيان، وهذا هو الأنسب للمعنى السياقي، ومتعلقان بالفعل (خُولط) إذا جعلت (من) دالة على السببية، وجُعلت الهاء عائدة على الخوف أو الصُّرم. «**العقل**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «**والجسد**»: الواو: حرف عطف، «الجسد»: معطوف على «**العقل**».

وجملة «**أكرم بها خليلاً**»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لو يخاف لها صرماً لخولط منه **العقل**»: صفة لـ (خليلاً) محلها النصب. وجملة «يخاف»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «خولط منه **العقل**»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه: نصْبه (خليلاً) على الاختصاص والتعجُّب أي: أعجب بها خليلاً، أو أكرم بها خليلاً.

٤٧٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٠٣، ١١٦٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥١٩؛ ولسان العرب ١/٣٦٤ (خلب)، ٣/٨٤ (برد).

اللغة: الخِلب: لحمة تصل ما بين الكبد وزيادتها، وقيل الخِلب: حجاب القلب.

المعنى: يا هند إنّ منزلتك في نفسي بمنزلة العضو الذي لا يستغني عنه جسدي. =

[أنّه أراد: أنتِ بين خِلْبٍ وكِبد][1]، فجعلها نكرةً.

وقد يجوز أن تقول بعد النداء مقبلاً على مَنْ تحدِّثُه: هندٌ هذه بين خِلْبٍ وكَبِدٍ، فيكونُ معرفةً.

= **الإعراب**: «يا»: حرف نداء. «هند»: منادى مبني على الضم في محل نصب، لأنه منادى مفرد علم. «هندٌ»: خبر لمبتدأ محذوف، أي أنت هند بين خِلْبٍ وكبد على تنكير (هند). «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلّق بصفة هند على تنكيرها كما أشرنا. «خلب»: مضاف إليه مجرور. «وكبد»: الواو: حرف عطف، «كبد»: معطوف على (خلبٍ) مجرور مثله، وسُكِّن لضرورة القافية.

وجملة «يا هند»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أنت هندٌ بين خلب وكبد»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع (هندٌ) الثانية على إضمار مبتدأ، وتقديرها نكرة موصوفة بما بعدها، والتقدير: أنت هند مستقرة بين خِلْبٍ وكبد.

(١) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

هذا باب الترخيم

والترخيمُ حذفُ أواخِرِ الأسماء المفرَدَةِ تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً، وقد كتبناه فيما مضى، وستراه فيما بقي إن شاء الله تعالى.

واعلم أنّ الترخيم لا يكون إلاّ في النداء إلاّ أن يُضطَّر شاعرٌ، وإنَّما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوينَ، وكما حذفوا الياء من «قَوْمِي» ونحوه في النداء.

واعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنَّهما غيرُ منادَيينِ، ولا ترخم مضافاً ولا اسماً منوناً في النداء؛ من قبل أنّه جرى على الأصل وسَلِمَ من الحذف، حيث أُجري مجراه في غير النداء إذا حملته على ما يَنـصب. ومع ذلك إنَّه إنَّما ينبغي أن تَحذف آخِرَ شيءٍ في الاسم، ولا تحذف قبل أن تنتَهي إلى آخِره، لأنَّ المضاف إليه من الاسم الأوّل بمنزلة الوَصْل من «الذِي» إذا قلت الذي قال، وبمنزلة التنوين في الاسم.

ولا ترخِّمُ مستغاثاً به إذا كان مجروراً، لأنه بمنزلة المضاف إليه. ولا ترخِّمُ المندوب لأن علامته مستعملةٌ، فإذا حذَفوا، لم يَحْملوا عليه مع الحذف الترخيمَ.

وإذا ثنّيتَ، لم ترخِّم؛ لأنّها كالتنوين.

واعلم أنّ الحرف الذي يَلي ما حذفتَ ثابتٌ على حركته التي كانت فيه قبل أن تَحذف، إن كان فتحاً، أو كسراً، أو ضمًّا، أو وَقْفاً؛ لأنّك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء وغير النداء، ولكنّك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع، وبقي الحرفُ الذي يَلي ما حُذف على حاله، لأنه ليس عندهم حرفَ الإعراب. وذلك قولك في

«حارِث»: «يا حارِ»، وفي «سَلَمَة»: «يا سَلَمَ»، وفي «بُرْثُن»: «يا بُرْثُ»، و «في هِرقْلَ»: «يا هِرَقْ».

هذا باب ما أواخِرُ الأسماء فيه الهاءُ

اعلم أنّ كلّ اسم كانَ مع الهاء ثلاثةَ أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسماً خاصًّا غالباً، أو اسماً عامًّا لكلِّ واحد من أُمّة، فإنّ حذف الهاء منه في النداء أكثرُ في كلام العرب. فأمَّا ما كان اسماً غالباً فنحوُ قولك: «يا سَلَمَ أقبلْ». وأمّا الاسم العامّ فنحو قول العجّاج [من الرجز]:

جــارِيَ لا تَستنكــري عَــذِيــري[1]

إذا أردت: «يا سَلَمةُ»، و «يا جاريةُ».

وأمّا ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء، فنحو قولك: «يا شَا ٱدْجُنِي»[2] و «يا ثُبَ أقبِلي»[3]، إذا أردت: شاةً وثُبَةً.

واعْلم أنَّ ناساً من العرب يُثْبِتون الهاءَ فيقولون: «يا سَلَمةُ أَقبلْ»، وبعضُ مَن يُثبِت يقول: «يا سلمةَ أقبلْ».

واعلم أنّ العرب الذين يَحذفون في الوصل إذا وقفوا، قالوا: «يا سَلَمَهْ»، و «يا طَلْحَهْ». وإنّما ألحقوا هذه الهاءَ ليبيّنوا حركةَ الميم والحاء، وصارت هذه الهاءُ لازمةً كما لزِمت الهاءُ في «قِهْ» و «ارْمِهْ»، ولم يجعل المتكلِّم بالخيار وحذف الهاء عند الوقف وإثباتها، من قبل أنّهم جعلوا الحذف لازماً لهاء التأنيث في الوصل، كما لزِم حذفُ الهاء من

---

(١) تقدم بالرقم ٤٦٦.

(٢) الشاة الداجن: المقيمة في البيوت.

(٣) الثُبَة: الجماعة من الناس، أو من الفرسان.

«ارْمِهْ» في الوصل، وكأنهم ألزموا هذه الهاء في «ارْمِهْ» في الوقف ولم يجعلوها بمنزلتها إذا بيَّنَتَ حركة ما لمْ يحذَف بعده شيءٌ نحو: «عَلَيَّهْ»، و «إلَيَّهْ»، ولكنها لازمة كراهيةَ أن يجتمع في «ارْمِه» حذفُ الهاء وتركُ الحركة، فأرادوا أن تثبت الحركةُ على كلّ حال، ليكون ثباتُها عوضاً من الحذف للياء والهاء، فبُيِّنت الحركةُ بالهاء في السكوت ليكون ثباتُها في الاسم على كلّ حال؛ لئلاّ يُخلّوا به.

واعلم أنَّ الشعراء إذا اضطُرُّوا، حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنَّهم يجعلون المدّةَ التي تَلحق القوافي بدلاً منها.

وقال الشاعر، ابن الخَرِع [من المتقارب]:

٤٧٤ ـ كـــادت فَـــزارةُ تَشقَـــى بنـــا   فـــأَوْلَـــى فـــزارةُ أَوْلَـــى فَـــزارا

وقال القُطامي [من الوافر]:

٤٧٥ ـ قِفــي قبــل التفــرُّق يــا ضُبَــاعــا   [ولا يــكُ مــوقـفٌ منـك الـوداعـا]

---

٤٧٤ ـ **التخريج**: البيت لعوف بن عطية في شرح أبيات سيبويه ٢/٢١؛ وبلا نسبة في الصاحبي ص ٢٢٩.

اللغة: أولى لك عبارة تهديد ووعيد. وتشقى بنا: أي نُوقع بها فتشقى.

المعنى: يقول: كدنا نُوقع بفزارة فتشقى بنا لولا فرارهم وتحصنهم منا.

الإعراب: «**كادَت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**فزارة**»: اسم (كاد) مرفوع بالضمة. «**تشقى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هي). «**بنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ (تشقى). «**فأولى**»: الفاء: استئنافية، «**أولى**»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والخبر محذوف، والتقدير: فأولى كائن لك يا فزارة. «**فزارة**»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «**أولى فزارا**»: توكيد لفظي لـ (أولى فزارة) الأولى. والأصل (فزارة) بالوقف على الهاء، ولكنه رخَّم ووقف على الألف للضرورة.

وجملة «كادت فزارة تشقى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تشقى بنا»: خبر (كاد) محلها النصب. وجملة «أولى لك»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يا فزارة»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: ترخيم (فزارة) والوقف عليها بالألف عوضاً من الهاء، لأنهم إذا رخَّموا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليه، ردُّوا الهاء للوقف فلما لم يمكنه ردُّ الهاء هنا، جعل الألف عوضاً منها.

٤٧٥ ـ **التخريج**: البيت للقطاميّ في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ٢/٣٦٧؛ والدرر ٣/٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٩؛ ولسان العرب ٨/٢١٨ (ضبع)، ٣٨٥ (ودع)؛ واللمع ص ١٢٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٩٥؛ والمقتضب ٤/٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب =

وقال هُدْبةُ [من الرجز]:

٤٧٦ ـ عُوجي علينا وارْبَعي يا فاطِمَا

وإنما كان الحذفُ للهاءات ألزمَ في الوصل، وفيها أكثرَ منه في سائر الحروف في النداءِ، من قِبل أنّ الهاء في الوصل في غير النداء تُبدَل مكانَها التاءُ، فلمّا صارت الهاءُ في موضع يُحذَف منه لا يُبدَل منها شيءٌ تخفيفاً، كانَ ما يُبدَل ويتغيّر أَولى بالحذف، وهو له

= ٩/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٩١.

اللغة: ضباعا: اسم علم لفتاة.

المعنى: تمهلي يا ضباعاً لأملأ نظري منك ولا تجعلي فراقنا هذا آخر عهدي بك.

الإعراب: **قفي**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **قبل**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل (قفي) وهو مضاف. **التفرق**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. **يا ضباعا**: «يا»: للنداء، «ضباعا»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر في محلّ نصب. **ولا يك**: الواو: عاطفة «لا»: ناهية جازمة، «يك»: فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف. **موقف**: اسم «**يك**» مرفوع بالضمة الظاهرة. منك: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. **الوداعا**: خبر «يك» منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «قفي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا يك موقف منك الوداعا»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (يا ضباعا) حيث رخّم «ضباعة» فحذف التاء، وأبقى الفتحة دلالة عليها، ثم جعل الفتحة مدّة.

٤٧٦ ـ **التخريج**: الرجز لزيادة بن زيد في خزانة الأدب ٩/ ٣٣٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٠؛ ولهدبة بن الخشرم في الشعر والشعراء ٢/ ٦٩٥؛ وليس في ديوانه.

اللغة: عوجي: من عاج يعوج، إذا مال إلى القوم لينزل بهم. اربعي: انزلي في ربعنا.

الإعراب: «عوجي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعـل. «**علينا**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (عوجي). «**واربعي**»: الواو: حرف عطف، «اربعي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**يا فاطما**»: «يا»: حرف نداء، «فاطما»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب على النداء والضم مقدّر على الهاء المنقلبة ألفاً.

وجملة «عوجي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «اربعي»: معطوفة على جملة لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «يا فاطما» حيث استغنى الشاعر عن الهاء في «فاطمة» للترخيم، ثم قلب الفتحة ألفاً.

ألزمُ، وجعلوا تغييرَه الحذفَ في موضع الحذف إذْ كان متغيّراً لا محالةَ[1].

وسمعنا الثقة من العرب يقول: «يا حَرْمَلْ»، يريد: يا حَرْمَلَهْ، كما قال بعضهم: «إرْمْ»، يقفون بغير هاء.

واعلم أنَّ هاء التأنيث إذا كانت بعد حرفٍ زائد، لو لم تكن بعده، حُذف، أو بعد حرفين، لو لم تكن بعدهما، حُذفا زائدين، لم يحذَف، من قبل أن الحروف الزوائد قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف وذلك قولك في «طائفيَّةٍ»: «يا طائفيَّ أَقبلي»، وفي «مَرجانة»: «يا مرجانَ أقبِلي». وفي «رَعْشَنَةٍ»: «يا رَعْشَنَ أَقبلي»، وفي «سِعْلاةٍ»: «يا سِعْلاَ أقبلي». ولو حذفتَ ما قبل الهاء كحذفك إياه وليس بعده هاءٌ، لقلت في رَجُل يسمَّى «عُثْمانةَ»: «يا عُثْمَ أقبلْ»، لأنَّ الهاء لو لم تكن ههنا، لقلت: «يا عُثْمَ أَقبلْ»؛ فإنَّما الكلامُ أن تقول: «يا عُثْمانَ أَقبل». فأَجْرِ ترخيمَ هذا بعد الزوائد مجراه إذا كان بعدما هو من نفس الحَرف.

ومَن حذَف الزوائدَ مع الهاءِ فإنَّه ينبغي له أن يقول في «فاطمة»: «يا فاطِ لا تفعلي»، من قبل أنَّ الهاء لو لم تكن بعد الميم، لقلت: «يا فاطِ» كما تقول: «يا حارِ»، فأنت قد تَحذف ما هو من نفس الحرف كما تَحذف الزوائدَ، فإذا ألحقتها الزوائدَ، لم تحذفها مع الزوائد. فكذلك الزوائد، إذا ألحقتَها مع الزوائد لم تَحذفها معها.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: إنما كان الترخيم أكثر فيما آخره هاء التأنيث لعلتين: إحداهما أنّ هاء التأنيث شيء مضاف إلى الاسم ليس من بنيته، لأنها لا تعود في جمع مكسر ولا جمع سالم كما تعود ألف التأنيث. والعلة الأخرى أنها هاء في الوقف وتاء في الوصل. وهذا التغيير لازم لها ودخولها على الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث، فكان حذفها أولى، لأنها إذا حُذفت، لم يختلّ الاسم لحذفها.

هذا بابٌ يكون فيه الاسمُ بعدما يُحذَف منه الهاءُ بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام لم تكن فيه هاءٌ قطُّ

وذلك قول بعض العرب، وهو عنترةُ العَبْسيُّ [من الكامل]:

٤٧٧ - يَـدْعُـونَ عَنْتَـرُ، والـرِّمـاحُ كـأنَّهـا　　أَشْطـانُ بِئـرٍ فـي لَبـانِ الأدْهَـمِ

جعلوا الاسم عنتراً وجعلوا الراء حرف الإعراب.

وقال الأسودُ بن يَعفُرَ تصديقاً لهذه اللغة [من الطويل]:

---

٤٧٧ - **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٦؛ والأغاني ٩/ ٢١٢؛ والدرر ٣/ ٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٠٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨١، ٢/ ٨٣٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٣٧ (شطن)، ١٤/ ٢٥٨ (دعا)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٤؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٠ (عنتر)؛ والمحتسب ١/ ١٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٤.

اللغة: شطن: الحبل الذي يدلى في البئر لنزح الماء. لَبان: باطن العنق. الأدهم: الحصان الأسود.

المعنى: ينادونني في حومة الميدان والرماح تنهال علي في صعود وهبوط كحبل في بئر ينزح الماء منها.

الإعراب: يدعون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **عنتر**: منادى مرخم بتاء محذوفة مبني على الضم في محل نصب. **والرماح**: الواو: حالية، «الرماح»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **كأنها**: «كأن»: حرف مشبه بالفعل، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **أشطان**: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. بئر: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **في لبان**: جار ومجرور متعلقان بحال من «أشطان بئر»، و«لبان» مضاف. **الأدهم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

جملة «يدعون»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الرماح كأنها...»: في محل نصب حال. وجملة «كأنها أشطان بئر»: في محل رفع خبر الرماح. وجملة «عَنْتَرُ»: مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «عنترُ» إذ بني على الضم على اعتباره منادى مفرد علم، ولم يجعل الفتحة دليلاً على التاء المحذوفة للترخيم.

ألا هـل لهـذا الـدَّهـرِ مـن مُتَعَلَّـلِ عن الناس، مَهْمَا شاءَ بالناس يَفْعَلِ

ثم قال [من الطويل]:

٤٧٨ - وهــذا رِدائِــي عنــده يَستعيــرُه لِيَسْلبَنـي نفسـي أَمـالِ بـنَ حَنْظَـلِ

وذلك لأنّ الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء، فلمّا رخَّم، جعَل الاسمَ بمنزلة اسمٍ ليست فيه هاءٌ. وقال رؤبة [من الرجز]:

٤٧٩ - إمَّـا تَـرَيْنـي اليـومَ أُمَّ حَمْـزِ قـاربـتُ بيـن عَنَقِـي وجَمْـزِي

---

٤٧٨ - **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٥٦؛ وسمط اللآلي ص ٩٣٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦٤؛ وشرح التصريح ٢/١٩٠؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٩، ١٦٠؛ وبلا نسبة في المقرب ١/١٨٨.

اللغة: ردائي عنده: شبابي بيد الزمن. أمال بن حنظل: أراد: يا مالك بن حنظلة.

المعنى: إن شبابي وقوتي كرداء يستعيره الزمان مني متى شاء، ويسلبني حياتي متى شاء يا قوم مالك بن حنظلة.

الإعراب: «**وهذا**»: الواو: استئنافية، «هذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. «**ردائي**»: بدل من (هذا) مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**عنده**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بالخبر المحذوف (وهذا ردائي موجود عنده)، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه. «**يستعيره**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). «**ليسلبني**»: اللام: حرف تعليل وجر، «يسلب»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام، وعلامة نصبه الفتحة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل «يسلب» مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يستعيره». «**نفسي**»: مفعول به ثانٍ منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**أمال**»: الهمزة: حرف نداء، «مال»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على الكاف المحذوفة للترخيم. «**بن**»: صفة (مالك) منصوبة بالفتحة. «**حنظل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة (الظاهرة، أو المقدّرة على التاء المحذوفة).

وجملة «هذا ردائي عنده»: استئنافيَّة. وجملة «يستعيره»: في محل نصب حال. وجملة «أن يسلبني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة النداء: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أمال بن حنظل» حيث حذف الكاف من «مالك» ترخيماً بعد النداء، وحذف «التاء» من «حنظلة» ترخيماً بدون نداء، وأظهر عليه حركة الجرّ بالإضافة.

٤٧٩ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٥٨؛ وشرح المفصل ٩/٦؛ والمقتضب ٤/٢٥١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤٠.

=

وإنّما أراد: أمَّ حمزة. وأما قول ذي الرمة [من البسيط]:

ديـــارَ مَيَّــــةَ إذْ مَـــيٌّ تُســـاعِفُنـــا ولا يَـــرى مِثْلَهـــا عُجْـــمٌ ولا عَرَبُ[1]

فزعم يونس أنه كان يسمِّيها مرّة «ميّةَ» ومرّة «ميّ»، ويَجعل كل واحدٍ من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره.

وعلى هذا المثال قال بعضُ العرب إذا رخَّموا: «يا طَلْحُ»، و «يا عَنْتَرُ». وقد يكون قولهم: «يَدعون عنترُ» بمنزلة «مَيَّ»؛ لأن ناساً من العرب يسمونه عنتراً في كل موضع. ويكون أن تجعله بمنزلة «مَيّ» بعد ما حذفتَ منه، وقد تكون «مَيٌّ» أيضاً كذلك، تجعلها بمنزلة ما ليس فيه هاءٌ بعد ما تحذف الهاءَ.

وأما قول العرب: «يا فُلُ أَقبلْ»، فإنَّهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يَثبت فيه في غير النداء، ولكنَّهم بَنوا الاسمَ على حرفين، وجعلوه بمنزلة «دَمٍ». والدليل على ذلك أنَّه ليس أحدٌ يقول: «يا فلا» فإنْ عنَوا امرأةً قالوا: «يا فُلَةُ»: وهذا اسم اختُصّ به النداءُ، وإنَّما بُنِيَ على حرفين لأنَّ النداءَ موضعُ تخفيف، ولم يجزْ في غير النِّداء لأنه جُعل اسماً لا يكون

= **اللغة**: العنق والجمز: نوعان من السير السريع، ولكن الجمز أشد، فهو أقرب إلى الوثب منه إلى السير. أمّ حمز: ترخيم أمّ حمزة.

المعنى: إنك تريني اليوم ـ يا أمّ حمزة ـ وقد اختلطت خطواتي بسبب الكبر.

الإعراب: «إمّا»: مؤلفة من: «إن»: حرف شرط جازم، و «ما»: زائدة. «تريني»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، واليـــاء الأخيرة: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة. «أمّ»: منادى مضاف بحرف نداء محذوف منصوب بالفتحة. «حمز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على التاء المحذوفة للترخيم. «قاربت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «قاربت». «عنقي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «وجمزي»: الواو: للعطف، «جمزي»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «إما تريني. . .» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «قاربت»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أمّ حمز» حيث رخّم المركّب الإضافي بحذف آخر المضاف إليه. انظر الشاهدين قبله.

(١) تقدم بـالـرقـم ٢١٦.

إلاّ كنايةً لمنادًى، نحو: «يا هَنَاهْ»، ومعناه: يا رجُلُ. وأمّا «فُلانٌ» فإنّما هو كنايةٌ عن اسمٍ سُمّي به المحدّث عنه، خاصّ غالب. وقد اضُطرَّ الشاعرُ فبناه على حرفين في هذا المعنى. قال أبو النجم [من الرجز]:

٤٨٠ ـ فـي لَجَّـةٍ أَمْسِـكْ فُـلانـاً عَـنْ فُـلِ

---

٤٨٠ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص ٤٠٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٩؛ والدرر ٣/ ٣٧؛ وسمط اللآلي ص ٢٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠؛ وشرح المفصّل ٥/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ٢٢٩؛ والطرائف الأدبيّة ص ٦٦؛ ولسان العرب ٢/ ٣٥٥ (لجج)، ١٣/ ٣٢٤، ٣٢٥ (فلن)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢٧؛ وشرح المفصل ١/ ٤٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٨؛ والمقرب ١/ ١٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٧.

اللغة: اللجّة: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

الإعراب: «**في لجة**»: جار ومجرور متعلقان بـ«تضلّ» في البيت السابق. «**أمسك**»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «**فلاناً**»: مفعول به منصوب. «**عن فل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أمسك».

وجملة «أمسك...»: في محلّ نصب مفعول به لفعل القول المحذوف الواقع نعتاً لـ «لجّة»، والتقدير: «في لجة مقول في شأنها: أمسك...».

الشاهد فيه قوله: «عن فل» حيث استعمل «فل» استعمال «فلان» في غير النداء، وجرّها بحرف الجرّ للضرورة، وقيل: الأصل «فلان»، وحذفت الألف والنون للضرورة.

هذا باب إذا حذفتَ منه الهاءَ
وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء،
أبدلتَ حرفاً مكان الحرف الذي يلي الهاءَ

وإن لم تجعلْه بمنزلة اسمٍ ليس فيه الهاء، لم يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أن تحذف.

وذلك قولك في «عَرْقُوَةٍ» و «قَمَحْدُوَةٍ» إن جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن فيه هاء على حالٍ: «يا عَرْقِي» و «يا قَمَحْدِي»؛ من قبل أنه ليس في الكلام اسمٌ آخره كذا. وكذلك إن رخَّمْتَ «رَعُومٌ» وجعلته بهذه المنزلة، قلت: «يا رَعِي».

وإن رخَّمْت رجلاً يسمّى «قَطَوانَ» فجعلته بهذه المنزلة، قلت: «يا قَطَا أقبلْ». فإن رخَّمْت رجلاً اسمُه «طُفاوةُ» قلت: «يا طُفاءُ أقبلْ»، من قبَل أنه ليس في الكلام اسمٌ هكذا آخِرُه يكون حرفَ الإعراب، يعني الواو والياء إذا كانت قبلهما ألفٌ زائدةٌ ساكنةٌ، لم يَثبتا على حالهما، ولكنْ تُبدَل الهمزة مكانَهما. فإن لم تجعلهُما حروفَ الإعراب، فهي على حالها قبل أن تَحذف الهاءَ، وذلك قولك: «يا طُفاوَ أقبلْ»، إذا لم ترد أن تجعله بمنزلة اسم ليست فيه الهاءُ.

واعلم أن ما يُجعَل بمنزلة اسم ليست فيه هاءٌ أقلُّ في كلام العرب، وتركُ الحرف على ما كان عليه قبل أن تُحذف الهاءُ أكثرُ؛ من قبل أن حَرف الإعراب في سائر الكلام غيرُه. وهو على ذلك عربيٌّ.

وقد حملهم ذلك على أن رخَّموه حيثُ جعلوه بمنزلة ما لا هاءَ فيه. قال العجّاج [من الرجز]:

٤٨١ ـ فقد رأى الراؤونَ غيرَ البُطَّلِ أنَّك يا مُعاوِ يا ابنَ الأفْضَلِ

يريد: يا مُعاوية.

وتقول في «حَيْوَةَ»: «يا حَيْوَ أقبلْ»، فإن رفعتَ الواو، تركتها على حالها لأنه حرف أُجري على الأصل وجُعل بمنزلة «غَزْوٍ»، ولم يكن التغييرُ لازماً وفيه الهاءُ.

واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقيةَ بمنزلة اسمٍ ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصًّا غالباً، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك، التبس المؤنَّثُ بالمذكَّر. وذلك أنّه لا يجوز أن تقول للمرأة: «يا خبيثُ أقبلي». وإنّما جاز في الغالب لأنّك لا تذكِّر مؤنّثاً ولا تؤنّث مذكَّراً.

واعلم أن الأسماء التي ليس في أواخرها هاءٌ أن لا يُحْذف منها أكثرُ، لأنّهم كرهوا أن يُخِلُّوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يَتغيّر في الوصل ولا يزول.

وإنْ حذفتَ، فحسنٌ. وليس الحذف لشيءٍ من هذه الأسماء أَلْزَمَ منه لِـ «حارث»

---

٤٨١ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٥١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٧٨؛ والدرر ٣/ ٥٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٤.

اللغة: البُطَّل جمع مفرده باطل.

المعنى: أي لقد رأى الراؤون رؤية الحق، وهي أنك يا معاوية ثابت القدم في المعركة إذا ما خارت قوى الآخرين.

الإعراب: **«فقد»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. **«رأى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **«الراؤون»**: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. **«غيرَ»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **«البُطل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أنّك»**: حرف مشبه بالفعل، وكاف الخطاب: اسم (أن) محلها النصب. **«يا»**: حرف نداء. **«معاو»**: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر على التاء المحذوفة للترخيم. **«يا»**: حرف نداء. **«ابن»**: منادى منصوب بالفتحة. **«الأفضل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «رأى الراؤون»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه: إدخال الترخيم على الترخيم في قوله: يا معاوِ، وذلك أنَّ الهاء قد اطرد حذفها للترخيم وكثر، فكأنَّ الاسم لم تكن فيه (هاء) ثم أدخل عليه حرف النداء، والياء آخرُه، فحذفها للترخيم، وهذا من أقبح الضرائر.

و «مالك» و «عامر»، وذلك لأنّهم استعملوها كثيراً في الشعر، وأَكثروا التسميةَ بها للرجال. قال مُهَلْهِلُ بن ربيعةَ [من الكامل]:

٤٨٢ ـ يا حارِ لا تَجْهَلْ على أَشياخِنا ... إنّا ذَوُو السَّوْراتِ والأَحْلامِ

وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

٤٨٣ ـ أَحارِ تَرى بَرْقاً أُريكَ ومِيضَهُ ... كلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبيٍّ مُكَلَّلِ

---

٤٨٢ ـ **التخريج**: البيت للمهلهل بن ربيعة في شرح المفصل ٢/ ٢٢؛ وله أو لشرحبيل بن مالك في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦.

اللغة: السوْرات: جمع سورة، وهي الحِدَّة والخفة عند الغضب.

المعنى: يا حارث لا تعامل شيوخنا بجهل وَطيش ففينا ذو الحدة والعنف عند الغضب، وإن كنا حلماء حكماء وادعين.

الإعراب: «يا حارِ»: «يا»: حرف نداء، «حار»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر على التاء المحذوفة للترخيم. «لا»: ناهية جازمة. «**تجهل**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**على أشياخنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ «تجهل»، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. «**إنَّا**»: «إنّ»: حرف مشبه بالفعل، و «نا»: اسم «إنَّ» محله النصب. «**ذوو**»: خبر (إنَّ) مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**السورات**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والأحلام**»: الواو: حرف عطف، «الأحلام»: معطوف على «السورات» مجرور بالكسرة.

وجملة «أحارِ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا تجهلْ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إنَّا ذوو السَّوْرات»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: ترخيم (حارث) وعلته في الترخيم غلبته لكثرة استعماله في التسمية.

٤٨٣ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٥، ١١/ ١٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٩؛ ولسان العرب ٧/ ٢٥٢ (ومض)، ١١/ ٥٩٦ (كلل)، ١٤/ ١٦٢ (حبا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٦٩؛ ورصف المباني ص ٥٢؛ والمحتسب ٤/ ٢٣٤.

اللغة: الوَميض: اللمع. الحَبيّ: السحاب المعترض بالأفق. المكلل: المتراكب بعضه فوق بعض.

المعنى: يا صاحبي هلا رأيت برقاً بلمعانه الأخاذ الذي بزغ من بين السحب الكثيفة في قبة السماء.

الإعراب: «**أحار**»: الهمزة: حرف نداء للقريب، «حار»: منادى مبني على الضم المقدّر على الثاء المحذوفة للترخيم. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**برقًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**أريك**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به أوّل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**وميضه**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**كلمع**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل أريك. «**اليدين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**في** =

وقال الأنصاريّ [من المنسرح]:

٤٨٤ ـ [إنَّ بُجيراً عبدٌ لغيركم] يا مالِ والحقُّ عنده فقِفُوا

وقال النابغة الذُّبياني [من البسيط]:

٤٨٥ ـ فصالِحونا جميعاً إن بَدَا لكمُ ولا تَقولوا لنا أمثالَها عامِ

= **حبي»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أريك). «**مكلّل**»: صفة مجرورة بالكسرة.

وجملة «أحار»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ترى برقًا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أريك وميضه»: في محل نصب صفة برقًا.

والشاهد فيه قوله: «أحار» حذف الثاء من «أحارثُ» للترخيم، وأبقى الكسرة دلالة عليها، والأصل أن يقول: أحارثُ.

٤٨٤ ـ التخريج: البيت لعمرو بن امرىء القيس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٩٢.

اللغة: مالِ: ترخيم مالك.

المعنى: يا مالك بن العجلان ارض بما قُضيَ لك بينك وبين خَصمك.

الإعراب: «**إن**»: حرف مشبه بالفعل. «**بجيراً**»: اسم «إنّ» منصوب. «**عبد**»: خبر «إنّ» مرفوع. «**لغيركم**»: جار ومجرور متعلقان بـ«عبد»، و«كم»: مضاف إليه. «**يا**»: حرف نداء. «**مالِ**»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر على الكاف المحذوفة للترخيم. «**والحقُّ**»: الواو: حرف استئناف، «الحقُّ»: مبتدأ مرفوع برواية الضم. «**عنده**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلّق بـ«قفوا»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**فقفوا**»: الفاء: زائدة في الخبر لأنه جملة إنشائية، «قفوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأنّ مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل محله الرفع، والألف: فارقة.

وجملة «إن بجيراً عبد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا مالِ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «الحقُّ قفوا عنده»: استئنافية لا محل لها. وجملة «قفوا عنده»: خبرية محلها الرفع.

والشاهد فيه: ترخيم (مالك) وهو اسم شخص أو قبيلة، وهذا الترخيم كثير في الشعر.

٤٨٥ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٣٣.

اللغة والمعنى: يقول هذا لبني عامر بن صعصعة، وكانوا قد عرضوا على النابغة وقومه مقاطعة بني أسد، ومخالفتهم دونهم فقال لهم: صالحونا وإياهم، وإن شئتم لا تعرضوا علينا مصالحتكم دونهم فإنا لا نرضى بدلاً بهم.

الإعراب: «**فصالحونا**»: الفاء: بحسب سياق أبيات الشاهد استئنافية، «صالحونا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل، محله الرفع، و«نا»: مفعول به محله النصب. «**جميعاً**»: حال منصوب بالفتحة. «**إنْ**»: حرف شرط جازم. «**بَدَا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على المصدر (الصلح) المفهوم من السياق. «**لكم**»: جار ومجرور متعلقان بـ«بَدا». «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «**لا**»: ناهية جازمة. =

وهو في الشِّعر أكثرُ من أن أُحصِيَه.

وكلُّ اسم خاصٍّ رخّمتَه في النّداء فالترخيمُ فيه جائزٌ وإن كان في هذه الأسماء الثلاثةِ أكثرَ. فمن ذلك قولُ الشاعر [من الطويل]:

٤٨٦ ـ فقُلتمْ تَعالَ يا يَزِي بنَ محزّم فقلتُ لكُمْ إنّي حَليفُ صُداءِ

= «تقولوا»: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع، والألف: فارقة. «لنا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم على رواية رفع (أمثالُها) لأن الأمثال مبتدأ مؤخر، ومتعلقان بالمفعول الثاني لـ «تقولوا» لأنها بمعنى (ظنَّ) كما في لغة بني سليم على رواية «أمثالها» بنصب الأمثال على المفعول به لـ (تقولوا)، وها: في «أمثالها» مضاف إليه محلُّها الجرّ. «عام»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر على «الراء» المحذوفة للترخيم، إذ التقدير: يا عامر.

وجملة «صالحونا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إن بَدَا لكم»: مع الجواب المحذوف حال من فاعل (صالحوا) محلها النصب. وجملة «بدا لكم»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. والفعل (بَدَا) محله الجزم. وجملة جواب الشرط المحذوفة وجوباً محلها الجزم لأن التقدير: إن بدا لكم فصالحونا. وجملة «لنا أمثالُها»: مقول القول محلها النصب. وجملة «يا عامِ»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (عام) وهي ترخيم (عامر)، وهو علم كثير الاستعمال.

٤٨٦ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن مخرم في خزانة الأدب ٢/٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/٤٥٧ (صدى).

اللغة: صُداء: اسم حيٍّ، وقيل: هو اسم فرس الشاعر.

المعنى: دُعي الشاعر إلى حلف، وكان حليف صُداء، فأبى أن ينقض حلفه لصداء ويحالف غيرهم، وقيل: صداء اسم فرسه، فالمعنى على ذلك أنّه لا يحتاج مع فرسه هذه إلى أن يحالف أحداً اعتزازاً بقوة هذه الفرس.

الإعراب: «**فقلتم**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتم: فاعل محله الرفع. «**تعال**»: اسم فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**يا**»: حرف نداء. «**يزي**»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر على الدال المحذوفة للترخيم، لأنَّ الأصل: يا يزيد. «**بن**»: صفة لـ «يزيد» منصوبة بالفتحة على المحل. «**مُحزَّم**»: مضاف إليه محله الجر. «**فقلت**»: «الفاء»: حرف عطف، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**لكم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «قلتُ». «**إني**»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسم «إنَّ» محله النصب. «**حليف**»: خبر «إنَّ» مرفوع. «**صداء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «قلتم»: بحسب الفاء. وجملة «تعالَ»: مقول القول محلها النصب. وجملة «يا يزي»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «قُلت»: معطوفة على جملة «قُلتم». وجملة «إني حليف»: مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه: ترخيم (يزيد)، وعلته في الترخيم غلبته لكثرة استعماله بالتسمية.

وهو يزيدُ بن محزّم.

وقال مجنون بني عامر [من الوافر]:

٤٨٧ ـ أَلَا يــا لَيْــلَ إن خُيِّــرتِ فينــا بنفســي فــانْظُــري أيــنَ الخِيــارُ

يريد في الأول: يزيد، وفي الثاني: لَيْلى.

وقال أَوْسُ بن حَجَرٍ [من الطويل]:

٤٨٨ ـ تَنَكَّرْتِ منّـا بعـدَ مَعْـرفـةٍ لَمِـي [وبعـد التصـابـي والشبـاب المكـرمِ]

---

٤٨٧ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص٩٦؛ والأغاني ٢/ ١٥؛ وللبختري الجعدي في لسان العرب ١١/ ١٥٥، ١٥٦ (حظل)؛ وللمجنون أو للبختري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٢.

اللغة: بنفسي أي أفديك بنفسي، أو أنتِ بنفسي.

المعنى: يقول: إن خُيِّرت فيَّ وفي غيري للنكاح فاختاريني، ونفسي فداؤكِ يا ليلى.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**يا**»: حرف نداء. «**ليل**»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة للترخيم. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**خيِّرت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم، والتاء: نائب فاعل محله الرفع. «**فينا**»: جار مجرور متعلقان بـ «خيِّرت». «**بنفسي**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: بنفسي أنت أو بفعل محذوف، والتقدير: أفديك بنفسي. «**فانظري**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «انظري»: فعل أمر مبني على حذف النون لأنَّ مضارعه من الأفعال الخمسة، وياء المخاطبة: فاعل محله الرفع. «**أين**»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بالخبر المحذوف. «**الخيار**»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وخبره محذوف تقديره: كائن.

وجملة «يا ليلَ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إن خيرت فانظري»: استئنافية لا محل لها. وجملة «خُيِّرت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «انظري»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «بنفسي أنت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أين الخيار»: مفعول به للفعل (انظري) محلها النصب.

والشاهد فيه: ترخيم (ليلى) وحذف ألفها كما تحذف الهاء في مثل (مية).

٤٨٨ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ١١٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٥٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٩؛ وله أو لعبيد بن الأبرص في ذيل سمط اللآلى ص ٦٥.

اللغة: تنكّرت: تغيّرت وصددت عنّا. لمي: أي لميس، وهو اسم امرأة. التصافي: الصفاء.

المعنى: إنّك يا لميس قد تغيّرت عن سابق عهدك، بعد المعرفة التي كانت بيننا في عهد الشباب، والحياة الحلوة التي قضيناها سويّة.

الإعراب: «**تنكّرت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. =

يريدُ: لمَيسَ.

واعلم أن كلَّ شيءٍ جاز في الاسم الذي في آخِره هاءٌ بعد أن حذفتَ الهاء منه في شعرٍ أو كلام، يجوز فيما لا هاءَ فيه بعدُ أن يحذف منه. فمنْ ذلك قول امرىء القيس [من الطويل]:

٤٨٩ ـ لَنِعْـمَ الفَتَـى تَعْشُـو إلـى ضَـوْءِ نـارِه طريفُ بنُ مالٍ ليلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ

جَعل ما بقي بعد ما حذف، بمنزلة اسمٍ لم يُحذَف منه شيءٌ، كما جَعل ما بقي بعد

= «منا»: «من»: حرف جرّ، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تنكر». «بعد»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بالفعل «تنكّر»، وهو مضاف. «معرفة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لمي»: منادى مرخّم مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «وبعد»: الواو: حرف عطف، «بعد»: معطوف على «بعد» الأولى وتعرب إعرابها، وهو مضاف. «التصابي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة. «والشباب»: الواو: حرف عطف، «الشباب»: معطوف على «التصابي» مجرور بالكسرة الظاهرة. «المكرّم»: نعت «الشباب» مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «لمي» وأصله «لميس» حيث رخّمه بحذف آخره وحده لأنّ الحرف الذي يسبقه ـ وهو الياء ـ غير مسبوق إلاّ بحرفين فقط.

٤٨٩ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٤٢؛ وتذكرة النحاة ص ٤٢٠؛ والدرر ٣/ ٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٣٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨١.

شرح المفردات: تعشو: تنظر إلى ناره ليلاً. ابن مال: أي ابن مالك. الخصر: شدّة البرد.

المعنى: يمدح الشاعر طريف بن مالك بأنّه رجل كريم يستضاء بناره ويقصد إذا ما اشتدّ الجوع والبرد.

الإعراب: «لنعم»: اللام: موطئة للقسم، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «الفتى»: فاعل مرفوع. «تعشو»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «إلى ضوء»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعشو»، وهو مضاف. «ناره»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «طريف»: مبتدأ مؤخّر مرفوع أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». «بن»: نعت «طريف» مرفوع، وهو مضاف. «مال»: مضاف إليه مرخّم مجرور. «ليلة»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «تعشو»، وهو مضاف. «الجوع»: مضاف إليه مجرور. «والخصر»: الواو: حرف عطف، «الخصر»: معطوف على «الجوع»، وسكّن للضرورة الشعريّة.

وجملة «نعم الفتى»: في محلّ رفع خبر مقدّم للمبتدأ. وجملة «تعشو»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «مالِ» حيث رخّم من غير أن يكون منادى، وذلك للضرورة، وقد جعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فلذلك جرّه بالإضافة.

حذف الهاء بمنزلة اسمٍ لم تكن فيه الهاء.

وقال رجلٌ من بني مازنٍ [من الطويل]:

٤٩٠ ـ عليَّ دماءُ البُدْنِ إن لم تُفارِقي أبا حَردَبٍ ليلاً وأصحابَ حَرْدَبِ

وقال، وهو مصنوعٌ على طَرَفَةَ، وهو لبعض العِباديِّينَ [من المتقارب]:

٤٩١ ـ أَسَعْدَ بنَ مالٍ ألم تعلموا وذو الرأي مَهْما يَقُلْ يَصْدُقِ

---

٤٩٠ ـ **التخريج**: البيت لمالك بن الريب في ديوانه ص ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٢٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/٣٠٨ (حردب).

اللغة: البُدْن: جمع بدنة، وهي الناقة تتخذ للنَّحْر.

المعنى: يخاطب ناقته ويأمرها بمفارقة اللصّ أبي حرْدبةٍ الذي كان الشاعر من أصحابه، فتاب ورغب في التخلي عن أبي حردبة، وعن أصحاب أبي حردبة فحذف (أبي) ضرورة، ونذر أن يذبح ناقة بمكة إن لم يتخل عن أبي حردبة وأصحابه، وخاطب الشاعر ناقته وهو يريد نفسه اتّساعاً ومجازاً.

الإعراب: «عليَّ»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف، والتقدير: دماءُ البُدن كائنة عليَّ. «دماء»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «البدن»: مضاف إليه مجرور. «إنْ»: حرف شرط جازم. «لم»: حرف نفي وجزم. «تفارقي»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: فاعل محلها الرفع. «أبا»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة. «حردبٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ليلاً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ«تفارقي». «وأصحاب»: الواو: حرف عطف، «أصحاب»: معطوف على (أبا) منصوب بالفتحة. «حردبٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «عليَّ دماء البدن»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن لم تفارقي مع الجواب المحذوف»: حالية محلها النصب. وجملة «تفارقي»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة جواب الشرط الجازم المحذوفة وجوباً محلها الجزم، والتقدير: إنْ لم تفارقي فعلي دماء البدن».

والشاهد فيه: ترخيم «حردبة» في غير النداء ضرورة، وإجراؤه بعد الترخيم مجرى غير المرخَّم في الإعراب.

٤٩١ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٨؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

اللغة: سعد بن مالك حي من بكر بن وائل، وهم رهط طرفة.

المعنى: يا بني مالك ألا تعلمون ما بيني وبينكم، وذو العقل الراجح صادقٌ في كل ما يقول.

الإعراب: «أَسَعْدَ»: الهمزة: حرف نداء، «سعد»: منادى مفرد علم مبني على الفتح اتباعاً لصفته المنصوبة. «بن»: صفة لـ«سعد» منصوبة بالفتحة. «مال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ألم»: «الهمزة»: حرف استفهام، و«لم»: حرف نفي وجزم. «تعلموا»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل محله الرفع، والألف: فارقة. «وذو»: الواو: حرف استئناف، «ذو»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. «الرأي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مهما»: اسم شرط جازم =

واعلم أنَّ كلّ اسمٍ على ثلاثة أحرف لا يُحذَف منه شيءٌ إذا لم يكن آخِرَه الهاءُ. فزعم الخليل، رحمه الله، أنهم خفَّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرُها الهاءَ ليَجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة. فإنَّما أرادوا أن يقرّبوا الاسمَ من الثلاثة أو يصيِّروه إليها، وكان غايةَ التخفيف عندهم؛ لأنَّه أخفُّ شيء عندهم في كلامهم ما لم يُنتقص، فكرهوا أن يَحذفوا إذْ كان قُصاراهم أن يَنتهوا إليه.

واعلم أنَّه ليس من اسمٍ لا تكون في آخِره الهاء يُحذَف منه شيءٌ إذا لم يكن اسماً غالباً نحو: «زيد» و «عمرٍو»، من قبل أنّ المعَارف الغالبةَ أكثرُ في الكلام وهم لها أكثرُ استعمالاً، وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النداء، نحو قولك: «هذا زيدُ بنُ عَمْرٍو»، ولم يقولوا: «هذا زيدُ ابنُ أخيك»(١).

ولو حذفتَ من الأسماء غير الغالبة، لقلت في «مُسْلِمينَ»: «يا مُسْلِمُ أَقبِلوا» وفي «راكبٍ»: «يا راكِ أقبلْ». إلاَّ أنهم قد قالوا: «يا صاحِ»، وهم يريدون «يا صاحِبُ»؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرفَ، فحذفوا كما قالوا: «لم أُبَلْ»، و «لم يَكُ»، و «لا أَدْرِ».

= مبني على السكون في محل نصب على المفعولية المطلقة. «يقل»: فعل مضارع مجزوم بـ «مهما» وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «يصدق»: مثل «يقل» ولكنه حُرِّك بالكسر للضرورة.

وجملة «أسعد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تعلموا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ذو الرأي مهما يقُل يصدُق»: استئنافية لا محل لها. وجملة «مهما يقل يصدُق»: خبرية محلها الرفع. وجملة «يَقُل»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يصدق»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها.

والشاهد فيه: ترخيم (مالك) في غير النداء ضرورة وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيءٌ، فلذلك جرّه بالإضافة لفظاً، وهذا حكم ما رُخِّم في غير النداء ضرورة عند أكثر النحويين.

(١) قال السيرافي: «أهل البصرة كلّهم، ومعهم الكسائيّ ومتّبعوه من أهل الكوفة، مجمعون على أنّ الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف، وليس الحرف الثالث هاء تأنيث لم يرخّم، سواءٌ تحرّك الوسط أو سكن، كرجل اسمه «بَكْر» أو «عَمرو»، أو «قَدَم» أو «حَجَر». ثم قال: وقال الفرّاء: يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها متحرّك. تقول في نحو «حَجَر» و «قَدم»: يا «حَجَ»، ويا «قَدَ». وكذلك في «عُنُق»: «يا عُنُ». وفي «كَتِف»: «يا كَتِ». قال لأنّ في الأسماء نحو: «يَدٍ» و «دَمٍ».

هذا باب ما يُحذف من آخره حرفان لأنهما زيادةٌ واحدة بمنزلة حرف واحد زائد

وذلك قولك في «عُثْمانَ»: «يا عُثْمَ أقبلْ»، وفي «مَرْوانَ»: «يا مَرْوَ أقبلْ»، وفي «أَسْماءَ»: «يا أسْمَ أقبلي».

وقال الفرزدق [من الكامل]:

٤٩٢ - يـا مَـرْوَ إنّ مَطيتـي مَحْبـوسـةً ... تَـرْجُـو الحِبـاءَ وربُّهـا لـم يَيْـأَسِ

٤٩٢ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٥؛ وشرح التّصريح ٢/ ١٨٦؛ واللمع ص ١٩٩؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢٩٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٦٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٧٢؛ وشرح المفصّل ٢/ ٢٢.

اللغة: يا مرو: أي يا مروان. المطيّة: الدابة التي تركب. محبوسة: أي واقفة بالباب. الحباء: العطاء. ربّها: صاحبها.

المعنى: يخاطب الشاعر مروان قائلاً له: إنّ مطيّتي طال وقوفها ببابك يقيّدها عطاؤك، وإنّ صاحبها لا يزال يؤمّل العطف عليه.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «مرو»: منادى مرخّم مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب بفعل النداء المحذوف. «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «مطيّتي»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «محبوسة»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة. «ترجو»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «الحباء»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وربّها»: الواو: حالية، «ربها»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «لم»: حرف جزم. «ييأس»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر مراعاة للرويّ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة: «يا مرو...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ترجو...»: في محلّ رفع خبر ثان لـ «إنّ». وجملة «ربّها لم ييأس»: حالية. وجملة «لم ييأس»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

وقال آخر [من الرجز]:

٤٩٣ ـ يـا نُعْـمَ هـل تَحْلـفُ لا تَـدينُهَـا

وقال لبيد [من البسيط]:

٤٩٤ ـ يا أَسْمَ صَبْراً على ما كان من حَدَثٍ إن الحَـوادِثَ مَلْقـيٌّ ومُنْتَظَـرُ

= **والشاهد فيه قوله**: «يا مرو» الذي أصله «يا مروان» حيث رخّمه بحذف النون، وحذف الألف قبلها، لأنّ قبلها ثلاثة أحرف.

٤٩٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٣٨٤.

اللغة: تدينها: تجازيها.

المعنى: يريد هل تقسم إنك لا تجازيها بما فَعَلَتْ.

الإعرا: «يا»: حرف نداء، «**نُعْمَ**»: منادى مرخم مبني على الضم المقدر على النون المحذوفة للترخيم. «هل»: حرف استفهام لا محل لها. «**تحلف**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوباً تقديره «أنت». «لا»: نافية لا عمل لها. «**تدينها**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوباً تقديره «أنت»، و «ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

وجملة «يا نعمَ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تحلف» استئنافية لا محل لها. وجملة «تدينها»: جواب قسم لا محل لها.

والشاهد فيه: ترخيم (نعمان) حيث قال «نُعْمَ» والتقدير: «يا نعمان».

٤٩٤ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٤؛ ولأبي زبيد الطائيّ في ملحق ديوانه ص ١٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٥؛ وللبيد أو لأبي زبيد في شرح التصريح ٢/١٨٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٨٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٧٢.

اللغة: أسم: مرخم أسماء، وهو اسم امرأة. الملقيّ: المفاجىء. المنتظر: المرتقب.

المعنى: يخاطب الشاعر أسماء بقوله: اصبري على مصائب الأيام ونوازلها، فإنّ منها ما يفاجىء الإنسان ومنها ما هو مرتقب.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «**أسم**»: منادى مرخّم مبني على الضمّ في محلّ نصب. «صبراً»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: «اصبري». «**على ما**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «صبراً». «**كان**»: فعل ماضٍ تام، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**من حدث**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «كان». «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**الحوادث**»: اسم «إنّ» منصوب. «**ملقي**»: خبر «إنّ» مرفوع. «**ومنتظر**»: الواو: حرف عطف، «مَنتظر»: معطوف على «مُلقيّ» مرفوع.

وجملة «يا أسم»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اصبري صبراً»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان من حدث»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إنّ الحوادث ملقيّ» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. =

وإنَّما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادةٍ واحدة من قبَل أنَّك لم تُلْحِق الحرفَ الآخِرَ أربعةَ أحرفٍ رابعهُن الألفُ، من قبلْ أن تَزيد النونَ التي في «مَرْوانَ»، والألفَ التي في «فَعْلاء»، ولكنَّ الحرف الآخرَ الذي قبلَه زِيدا معاً، كما أنّ ياءي الإضافة وقعتا معاً. ولم تُلحق الآخرَةَ بعدما كانت الأولى لازمةً، كما كانت ألفُ «سَلْمَى» إنَّما لحقتْ ثلاثة أحرف ثالثُها الميم لازمةً، ولكنَّهما زيادتان لحِقَتا معاً، فحُذفتا جميعاً كما لحقتا جميعاً.

وكذلك ترخيم رجلٍ يقال له «مسْلِمونَ»، تُحذف الواو والنون جميعاً من قبل أنَّ النون لم تَلحق واواً ولا ياءً قد كانت لَزمت قبل ذلك. ولو كانت قد لزَمت حتَّى تكون بمنزلة شيءٍ من نفس الحرف، ثم لحقتها زائدةٌ لم تكن حرفَ الإعراب.

وكذلك رجلٌ اسمُه «مُسْلِمان»: تحذف الألف والنون.

وأما رجل اسمُه «بَنُونَ» فلا تُطْرَح منه إلاّ النونُ، لأنَّك لا تصيِّر اسماً على أقلَّ من ثلاثة أحرف. ومَن جعل ما بقي من الاسم بعد الحذف بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام، لم تكن فيه زيادةٌ قطُّ قال: «يا بَني»، لأنه ليس في الكلام اسمٌ يَتصرّف آخِرُه كآخِر «بَنُو».

= **الشاهد فيه قوله**: «يا أسم» حيث رخّم اسم العلم بحذف آخره وهو الهمزة مع حرف المدّ الذي هو الألف، والأصل: «يا أسماء».

هذا بابٌ يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً

وذلك قولك في «مَنْصورٍ»: «يا مَنْصُ أقبلْ»، وفي «عَمّارٍ»: «يا عَمَّ أقبلْ»، وفي رجل اسمُه «عَنْتَريسٌ»: «يا عَنْتَرِ أَقبلْ». وذلك لأنّك حذفتَ الآخِر كما حذفت الزائد، وما قبلَه ساكنٌ بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائداً، فهو زائد كما كان ما قبل النون زائداً، ولم يكنْ لازماً لما قبله من الحروف ثم لحَقه ما بعده، لأنَّ ما بعده ليس من الحروف التي تُزاد. فلمَّا كانت حالُ هذه الزيادة حالَ تلك الزيادة وحُذفت الزائدة وما قبلها، حُذف هذا الذي من نفس الحرف[1].

(١) وقال السيرافي: «يريد لمّا كانت حال الحرف الأصلي في «منصور» و «عمّار»، و «عنتريس»، وهو الرّاء في «منصور» و «عمّار»، والسّين في «عنتريس»، قد وجب حذفه لأنها طرف الأسماء، صارت هذه الحروف الأصليّة في الحذف كالزائد الثاني من الزائدين، والزائد الأوّل من الزائدين بمنزلة الزائد الذي قبل الحرف الأصليّ، وقد ساوى الزائدان الزائدَ والأصلي، وقد وجب حذف الزائدين، فوجب حذف الزائد الأصليّ».

هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف

وذلك قولك في «قَنَوَّرٍ»[1]: «يا قَنَوَّ أَقبلْ»، وفي رجل اسمه «هَبَيَّخٌ»[2]: «يا هَبَيَّ أَقبلْ»؛ لأنَّ هذه الواو التي في «قنوَّر» والياءَ التي في «هبيَّخ»، بمنزلة الواو التي في «جَدْوَلٍ»، والياء التي في «عِثْيَرٍ».

وإنَّما لحقتا لتُلحق ما كان على ثلاثة أحرف ببنات الأربعة، ولتصير بمنزلة حرفٍ من نفس الحرف؛ كفاءِ «جَعْفَرٍ» في هذا الاسم.

ويدلّك على أنّها بمنزلتها أنّ الألف التي تجيء لتُلْحق الثلاثةَ بالأربعة منوَّنةٌ كما ينوَّن ما هو من نفس الحرف، وذلك نحو مِعْزًى. ومع ذلك أن الزيادة تلحقها كما تَلحق ما ليس فيه زيادةٌ، نحو: «جِلْواخٍ»[3] و «جِرْيالٍ»[4] و «قِرْواحٍ»[5]، كما تقول: «سِرْداحٌ»[6]. وتَقَدَّمُ

---

(١) القنوَّر: الشديد الضخم من كل شيء، وكلّ فظّ غليظ (لسان العرب ٥/ ١٤٠ (قنور)).

(٢) الهبيَّخ: الأحمق المسترخي (لسان العرب ٣/ ٦٥ (هبخ)).

(٣) الجلواخ: التلعة التي تعظم حتى تصير مثل نصف الوادي أو ثلثيه، وما بان من الطريق ووضح. (لسان العرب ٣/ ١٢ (جلخ)).

(٤) الجريال: الخمر الشديدة الحمرة (لسان العرب ١١/ ١٠٨ (جرل)).

(٥) القرواح: الأرض لا نبت فيها ولا شجر (لسان العرب ٢/ ٥٦١ (قرح)).

(٦) السِّرداح: الأرض اللِّينة، أو البعيدة. (لسان العرب ٢/ ٤٨٢ (سردح)).

قبل هذه الزيادة الياءُ والواو زائدتين كما تَقَدَّمُ الحرفَ الذي من نفس الحرف في «فَدَوْكَسٍ»[1] و «خَفَيْدَدٍ»[2]، وهي الواوُ التي في «قَنوَّرٍ» الأولى، والياءُ التي في «هَبَيَّخٍ» الأولى بمنزلة ياء «سَمَيْدَعٍ»[3]، فصار «قَنوّرٌ» بمنزلة «فَدَوْكَس»، و «هَبَيَّخٌ» بمنزلة «سَمَيْدَع»، و «جَدْوَلٌ» بمنزلة «جَعْفَرَ»، فأَجْرَوْا هذه الزوائدَ بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فكرهوا أن يَحذفوا إذْ لم يحذفوا ما شبَّهوها به وما جعلوها بمنزلته. ولو حذفوا من «سَمَيْدَع» حرفين، لحذفوا من «مُهاجِرٍ» حرفينِ فقالوا: «يا مُهَا»، وهذا لا يكون، لأنَّه إخلالٌ مُفرِطٌ بما هو من نفس الحرف.

(١) الفدوكس: الشديد، والغليظ الجافي، والأسد، وحيّ من تغلب. (لسان العرب ٦/ ١٥٩ (فدكس)).

(٢) الخفيدد: السريع، والظليم الخفيف. (لسان العرب ٣/ ١٦٣ (خفد)).

(٣) السميدَع: الكريم السيِّد الجميل الجسم المُوَطَّأ الأكتاف. (لسان العرب ٨/ ١٦٨ (سمدع)).

هذا باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف

وذلك قولك في رجل اسمُه «حَوْلَايا» أو «بَرْدَرَايا»: «يا بَرْدراي أقبلْ»، و «يا حَوْلايَ أَقبلْ»[(١)]؛ من قبَل أنَّ هذه الألف لو جيءَ بها للتأنيث والزيادةُ التي قبلها لازمةٌ لها تقعان معاً، لكانت الياء ساكنةً وما كانت حيّةً، لأنَّ الحرف الذي يُجعَل وما بعده زيادةً واحدةً ساكنٌ لا يَتحرّك، ولو تَحرّك، لصار بمنزلة حرفٍ من نفس الحرف، ولَجاء بناءٌ آخَرُ. ولكنَّ هذه الألف بمنزلة الهاء التي في «دِرْحاية»[(٢)] وفي «عُفاريَة»[(٣)]، لأنَّ الهاء إنَّما تَلحق للتأنيث، والحرفُ الذي قبلها بائنٌ منها قد لزِم ما قبلَه قبل أن تَلحق.

وكذلك الألفُ التي تجيء للتأنيث إذا جاءت وحدَها، لأنَّ حال الحرف الذي قبلها كحال الحرف الذي قبل الهاء، والهاءُ لا تكون أبداً مع شيء قبلها زائد بمنزلة زيادة واحدة وإن كان ساكناً نحوَ ألفِ «سِعْلاةٍ»[(٤)]. ولو كانت بمنزلة زيادة واحدة لم تقل: «سُعَيْلِيَةٌ»، ولكانت في التحقير ياءً مجزومةً كالياء التي تكون بدلَ ألف «سِرْحان» إذا قلت: «سُرَيْحِينٌ»، أو بمنزلة «عُثْمانَ» إذا قلت: «عُثيمان»، ولكنَّها لحقتْ حرفاً جِيء به ليُلحِقَ الثلاثة ببنات الأربعة. وكذلك ألف التأنيث إذا جاءت وحدَها، يدلّك على ذلك تحرُّكُ ما قبلها وحَياتُه.

---

(١) قال السيرافي: هذا الباب إلى آخره في أن الألف الأخيرة في «حولايا» و «بردرايا» بمنزلة الهاء في «درحاية» و «عفارية»، وأنا إذا رخَّمنا «حولايا» و «بردرايا»، لا نحذف غير الألف وإن كان ما قبلها زائداً، كما لا نحذف ما قبل الهاء وإن كان ما قبلها زائداً.

(٢) الدرحاية: الكثير اللحم، القصير السمين، الضخم البطن اللئيم الخلقة. (لسان العرب ٢/ ٤٣٤ (درح)).

(٣) العُفارية: الخبيث المنكر الداهية، (لسان العرب ٤/ ٥٨٦ (عفر)).

(٤) السِّعلاة: الغول، وقيل: هي ساحرة الجن. (لسان العرب ١١/ ٣٣٦ (سعل)).

وإنّما كانت هذه الأحرفُ الثلاثة الزوائد: الياء والواو والألف، وما بعدها، بمنزلة زيادة واحدة لسكونها وضعِفها، فجعلتْ وما بعدها بمنزلة حرف واحد، إذْ كانت مَيِّتَةً خَفِيّةً.

ويدلّك على أنّ الألف التي في «حَوْلايا» بمنزلة الهاء أنّك تقول: «حولاييٌّ» كما تقول: «درحاييٌّ». ولو كانت وما قبلها بمنزلة زيادةٍ واحدة، لم تَحذف الألف، كما لا تَحذفها إذا قلت: «خُنْفَساويٌّ».

هذا باب ما إذا طُرحت منه الزائدتان اللّتان بمنزلة زيادة واحدةٍ رَجْعتَ حرفاً

وذلك قولك في رجل اسمُه «قاضُونَ»: «يا قاضِي أقبلْ»، وفي رجل اسمُه «ناجِيٌّ»: «يا ناجي أقبلْ»، أَظهرتَ الياءَ لحذف الواو والنون، وفي رجل اسمُه «مُصْطَفون»: «يا مُصْطَفَى أقبلْ».

وإنَّما ردَدتَ هذه الحروف، لأنَّك لم تَبْن الواحدَ على حذفها كما بُنيتْ «دَمٌ» على حذف الياء، ولكنَّك حذفتَهنّ لأنه لا يَسكن حرفان معاً، فلمّا ذهب في الترخيم ما حذفتَهن لمكانه، رجَعَتهنّ. فحذفُ الواو والنون ههنا كحذفها في «مُسْلِمينَ»؛ لأنَّ حذفها لم يكن إلاَّ لأنه لا يَسكن حرفان معاً، والياء والألف في «قاضِي» و «مُصْطَفى» تَثبتان كما تثبت الميمُ في «مُسْلِمينَ».

ومثل ذلك: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾[1]. [وهذا قول الخليل، رحمه الله][2]. فإذا لم تَذكر «الصيد» قلت: «مُحلّي».

(١) المائدة: ١.

(٢) ما بين المعكَّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

هذا بابٌ يُحرَّك فيه الحرفُ الذي يَليه المحذوفُ لأنه لا يلتقي ساكنان

وهو قولك في رجل اسمُه «رادٌّ»: «يا رادِ أقبلْ». وإنَّما كانت الكسرةُ أولى الحركات به لأنه لو لم يُدغَم، كان مكسوراً، فلمّا احتجتَ إلى تحريكه، كان أَولى الأشياء به ما كان لازماً له لو لم يُدغَم. وأمّا «مَفَرٌّ» فإذا حذفتَ منه وهو اسم رجل، لم تحرَّك الراء لأنّ ما قبلها متحرِّك[١]. وإن حذفتَ من اسم «مُحْمارّ» أو «مُضارٍّ»، قلت: «يا مُحْمارِ»، و «يا مُضارِ»، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل، كأنّك حذفت من «مُحْمارِرٍ»، حيث لم يَجز لك أن تُسْكِن الراءَ الأُولى. ألا ترى أنّك إذا احتَجت إلى تحريكها والراءُ الآخِرةُ ثابتةٌ، لم تحرِّك إلاّ على الأصل، وذلك قولك: «لم يَحْمارِرْ»، فقد احتَجت إلى تحريكها في الترخيم كما احتجت إليه ههنا حين جزمتَ الراء الآخِرة.

وإنْ سميته بـ «مضارّ» وأنت تريد المفعول قلت: «يا مُضارَ أقبلْ»، كأنك حذفت من «مُضَارَرٍ».

وأمّا «مُحْمَرٌّ» إذا كان اسمَ رجل، فإنّك إذا رخّمَته، تركتَ الراء الأولى مجزومةً، لأنَّ ما قبلها متحرِّك فلا تَحتاج إلى حركتها. ومَن زعم أنّ الراء الأُولى زائدةٌ كزيادة الواو والياء والألف، فهو لا ينبغي له أن يَحذفها مع الراء الآخِرة، من قبَل أنّ الحرف ليس من حروف الزيادة[٢]، وإنما يُزادُ في التضعيف، فأَشبهَ عندهم المضاعَفَ الذي لا زيادة فيه نحو: «مُرْتَدٍّ»

(١) قال السيرافي: الفرّاء لا يُجيز سكون الحرف الأخير في الترخيم، فيردّ «مفرّ» إلى «مفرر»، فيحذف الراء الآخرة، وتبقى التي قبلها مفتوحة.

(٢) قال السيرافي: يعني أن الذي يجعل الراء الأولى من «محمرّ» زائدة، لا يحذفها مع حذف الراء التي بعدها، كما حذف واو «منصور» مع الراء، لأنّ الراء وما جانسها لا تجري مجرى حروف المدّ واللين في الحذف، كما لم تجرِ مجراها في التصغير.

و «مُمْتَدٍّ»، حين جرى مجراه ولم يَجِئْ زائداً غيرَ مضاعَف، لأنَّه ليس عندهم من حروف الزيادة، وإنَّما جاء زائداً في التضعيف، لأنَّه إذا ضوعِف، جرى مجرى المضاعَف الذي ليس فيه زيادةٌ.

ولو جعلتَ هذا الحرف بمنزلة الياءِ والألف والواو، لثبتت في التحقير والجمع الذي يكون ثالثُه ألفاً. ألاَ ترى أنَّه صار بمنزلة اسم على خمسة أحرف ليس فيه زيادةٌ نحو «جِرْدَحْلٍ»[1] وما أشبه ذلك.

وأمّا رجلٌ اسمُه «إِسحارٌّ»[2] فإنَّك إذا حذفت الراء الآخِرة، لم يكن لك بُدٌّ من تحريك الراء الساكنة لأنه لا يَلتقي ساكنان. وتحريكه الفتحة، لأنه يَلِي الحرفَ الذي منه الفتحةُ، وهو الألف. ألا ترى أنَّ المضاعَف إذا أُدغم في موضع الجزم، حُرِّك آخِرُ الحرفين لأنه لا يلتقي ساكنان، وجُعل حركتُه كحركة أقربِ المتحرِّكات منه. وذلك قولك: «لم يَرُدُّ»، و «لم يَرتَدَّ»، و «لم يَفِرّ»، و «لم يَعَضَّ». فإذا كان أقربَ من المتحرّك إليه الحرفُ الذي منه الفتحة ولا يكون ما قبله إلاّ مفتوحاً، كان أَجدرَ أن تكون حركته مفتوحةً، لأنَّه حيث قرُب من الحرف الذي منه الفتحةُ وإن كان بينهما حرفٌ كان مفتوحاً، فإذا قرُب منه هو كان أجدرَ أن تَفتحه، وذلك لم يُضارَّ.

وكذلك تقول: «يا إِسحارَّ أَقبلْ»، فعلتَ بهذه الراء ما كنتَ فاعلاً بالراء الآخِرة لو ثَبت الراءان ولم تكن الآخرة حرفَ الإعراب، فجرى عليها ما كان جارياً على تلك كما جرى على ميم «مُدُّ» ما كان بعد الدال الساكنة، و «امْدُدْ» هو الأصلُ. وإن شئتَ، فتحتَ اللامَ إذا أَسكنتَ على فتحة «انْطَلْقَ»، و «لم يَلْدَه»[3] إذا جَزموا اللام. وزعم الخليل، رحمه الله، أنّه سمع العرب يقولون، وهو قول رجلٍ من أَزْدِ السَّراةِ [من الطويل]:

---

(١) الجِردحل: الغليظ الضخم. (لسان العرب ١١/١٠٩ (جردحل)).

(٢) الإِسْحارّ والأَسْحارّ: بَقْل يسمن عليه المال، واحدته إسحارّة وأَسْحارَّة. (لسان العرب ٤/٣٥٢ (سحر)).

(٣) قال السيرافي ما ملخصه: شبّهوا «طَلِق»، و «يَلِد»، بـ «فَخِذ»، فأسكنوا الحرف المكسور استثقالاً للكسرة، فاجتمع ساكنان، ففتحوا القاف والدّال؛ وفي فتحهم ثلاثة أوجه: أحدها الحملُ على الطّاء والياء، والساكن غير حاجز حصين؛ والثاني أنهم حملوه على الأخفّ وهي الفتحة؛ والثالث أنهم في التسكين إنّما هربوا من الكسرة، فكرهوا التحريك بما قد هربوا منه».

٤٩٥ - أَلَا رُبَّ مَولُودٍ وليس له أبٌ   وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ

جعلوا حركتَه كحركة أقربِ المتحرّكاتِ منه. هذه كـ «أين» و «كَيْفَ».

وإنما مَنَع «إِسحارًّا» أن يكون بمنزلة «مُحْمارٍّ» أنّ أصل «محمارٍّ»: «مُحْمارِرٌ»، يدلّك على ذلك فِعْلُه إذا قلت: «لم يَحْمارِرْ». وأمّا «إسحارٌّ» فإنّما هو اسمٌ وقع مُدَّغماً آخِرُهُ، وليس لرائه الأُولى في كلامهم نَصيبٌ في الحركة، ولا تقع إلاّ ساكنةً، كما أنّ الميم الأُولى من «الحُمَّر»[1]، والراءَ الأُولى من «شَرّابٍ» لا تقعان إلاّ ساكنَين، ليستا عندهم إلاّ على الإسكان في الكلام وفي الأصل.

وسنبيّنِ ذلك في باب التصريف إنْ شاء الله.

---

٤٩٥ - **التخريج**: البيت لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ٢/ ١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢؛ وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب ٢/ ٣٨١؛ والدرر ١/ ١٧٣، ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٩؛ والجنى الداني ص ٤٤١؛ والخصائص ٢/ ٣٣٣؛ والدرر ٤/ ١١٩؛ ورصف المباني ص ١٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨؛ وشرح المفصل ٤/ ٤٨، ٩/ ١٢٦؛ والمقرب ١/ ١٩٩؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤، ٢/ ٢٦.

اللغة: مولود ليس له أب: ربّما عيسى ابن مريم. ذو ولد لم يلده أبوان: هو آدم أبو البشر، وقيل: القوس لأنّها تؤخذ من شجرة معيّنة.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح، أو تنبيه. «رب»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**مولود**»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. «**وليس**»: الواو: زائدة، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «**له**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس». «**أب**»: اسم «**ليس**» مرفوع. «**وذي**»: الواو: حرف عطف، «ذي»: معطوف على «مولود» مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وهو مضاف. «**ولد**»: مضاف إليه مجرور. «**لم**»: حرف جزم. «**يلده**»: فعل مضارع مجزوم، ونقلت السكون إلى اللام وفتحت الدال للضرورة الشعرية، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**أبوان**»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنّى.

وجملة «ألا ربّ مولود...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليس له أب»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «مولود». وجملة «ذي ولد...»: معطوفة على جملة «رب ولد». وجملة «لم يلده أبوان»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «ذي».

الشاهد فيه قوله: «لم يلْده»، حيث أن الأصل: «لم يلِدْه»، وسكّن الشاعر اللام للضرورة الشعريّة، فالتقى ساكنان، فحرَّكَ الساكن الثاني بالفتح لأنّه أخفّ.

(١) الحُمَّر: ضرب من العصافير. (لسان العرب ٤/ ٢١٤ (حمر)).

هذا باب الترخيم في الأسماء التي كلُّ اسم منها من شيئين كانا بائنين فضُمّ أحدُهما إلى صاحبه فجُعلا اسماً واحداً بمنزلة «عَنْتَريسٍ»[1] و «حَلَكُوكٍ»[2]

وذلك مثل «حَضْرَمَوْتَ»، و «مَعْدِي كَرِبَ»، و «بُخْتَ نَصَّرَ»، و «مارَ سَرْجِسَ»، ومثلُ رجلٍ اسمُه «خمسةَ عشرَ»، ومثلُ «عَمْرَوَيْهِ». فزعم الخليل، رحمه الله، أنه يُحذف الكلمةَ التي ضُمّت إلى الصدر رأساً، وقال: أُراه بمنزلة الهاء. ألا ترى أنّي إذا حقّرتُه، لم أُغيّر الحرف الذي يَليه كما لم أُغيِّر الذي يَلي الهاءَ في التحقير عن حاله التي كان عليها قبل أن يُحقَّر، وذلك قولك في «تَمْرَةٍ»: «تُمَيْرَةٌ»، فحالُ الراء واحدةٌ. وكذلك التحقيرُ في «حَضْرَمَوْتَ» تقول: «حُضَيْرَمَوْتُ»، وقال: أُراني إذا أضفتُ إلى الصدر، وحذفتُ الآخِرَ، فأقولُ في «مَعْدِي كَرِبَ»: «مَعْدِيٌّ»، وأقول في الإضافة إلى «أربعةَ عشرَ»: «أَرْبَعِيٌّ»، فحذفُ الاسم الآخِر بمنزلة الهاء، فهو في الموضع الذي يُحذَف فيه ما يَثبت في الإضافة أَجدرُ أن يحذَف إذا أردت أن ترخِّم[3].

وهذا يدلّ على أنّ الهاء تُضَمُّ إلى الأسماء كما يُضَمُّ الاسمُ الآخِر إلى الأوّل. ألا ترى أنها لا تُلْحِق بناتِ الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعةِ بالخمسة، كما أنَّ هذه الأسماء الآخِرةَ لم

---

(١) العنتريس: الداهية، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجواد الجريئة. (لسان العرب ٦/ ١٣٠ (عترس)).

(٢) الحلكوك: الشديد السواد. (لسان العرب ١٠/ ٤١٥ (حلك)).

(٣) قال السيرافي: وذلك أنا إذا كنّا نحذف في الإضافة ـ وهي النسبة ـ الاسم الثاني إذا قلنا: «معديّ» و «أربعيّ»، كان الاسم الثاني في الترخيم أولى بالحذف إذ كنّا نحذف في الترخيم ما لا نحذف في الإضافة التي هي النسبة، وذلك قولك في النسبة إلى «جعفر»: «جعفريّ»، وتقول في ترخيمه: يا جعفَ.

تُضَمَّ إلى الصدر لتُلْحِق الصَّدرَ ببنات الأربعة، ولا لِتُلْحِقه ببنات الخمسة، وذلك لأنَّها ليست زيادات في الصدور، ولا هي منها، ولكنها موصولةٌ بها وأُجريتْ مجرى «عَنْتَريسٍ» ونحوه، ولا يغيَّر لها بناءٌ كما لا يغيّر لياء الإضافة أو ألف التأنيث أو لغيرهما من الزيادات. وسترى ذلك في موضعه إن شاء الله عزّ وجل ذكره.

كما أنَّ الأسماء الآخِرة لم تغيِّر بناءَ الأولى عن حالها قبل أن تُضَمَّ إليها، لم تغيّر «خَمْسة» في «خَمْسة عشر» عن حالها. فالهاءُ وهذه الأسماءُ الآخرةُ مضمومةٌ إلى الصَّدْر كما يُضَمّ المضاف إليه إلى المضاف لأنَّهما كانا بائنينِ وُصل أحدُهما بالآخر، فالآخِرُ بمنزلة المضاف إليه في أنه ليس من الأول ولا فيه، وهما من الإعراب كاسم واحد لم يكن آخِرُه بائناً من أوله.

وإذا رخّمت رجلاً اسمُه «خمسةَ عشرَ» قلت: «يا خمسةَ أَقبلْ»، وفي الوقف تبيِّن الهاء - يقول: لا تجعلْها تاءً[1] - لأنها تلك الهاءُ التي كانت في «خمسة» قبل أن تُضَمّ إليها «عشرَ». كما أنَّك لو سمَّيت رجلاً «مُسلِمينَ» كنت قائلاً في الوقف: «يا مُسْلِمَهْ»؛ لأنّ الهاء لو أبدلتَ منها تاءَ لتُلحِق الثلاثةَ بالأربعة، لم تحرِّك الميمَ.

وأما «اثْنا عشرَ» فإذا رخّمتَه، حذفت «عشرَ» مع الألف، لأنّ «عشر» بمنزلة نون «مُسْلِمينَ»، والألفُ بمنزلة الواو، وأمرُه في الإضافة والتحقير كأمر «مُسْلِمينَ». يقول: تُلقي «عشَر» مع الألِف كما «تُلْقِي» النون مع الواو.

واعلم أنَّ الحكاية لا ترخَّمُ، لأنَّك لا تريد أن ترخِّم غيرَ منادًى، وليس مما يغيِّره النداء، وذلك نحو: «تأبَّطَ شرًّا»، و «بَرَقَ نَحْرُه»، وما أشبه ذلك. ولو رخَّمت هذا، لرخمت رجلاً يسمَّى بقولِ عنترة [من الكامل]:

٤٩٦ - يـا دار عَبْلَـةَ بـالجِـواءِ تَكَلَّمـي [وعِمِي صَباحـاً دارَ عَبْلَـةَ واسلمـي]

---

(١) هذا تعليق من أبي الحسن الأخفش أو غيره.

٤٩٦ - التخريج: البيت لعنترة في ديوانه ص ١٨٧؛ والأغاني ٢/ ٢١٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٠، ٦/ ١٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥١٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٠؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١٨٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٠٦.

اللغة: الجواء: وادٍ في ديار عبس وأسد. وعمي: عِمْ صباحاً: تحية عند العرب، وكأنه من نعم ينعم حذفت النون شذوذاً لكثرة الاستعمال. =

هذا باب ما رخمت الشعراءُ في غير النداء اضطراراً

قال الراجز:

٤٩٧ - وقـد وسَطْـتُ مـالِكـاً وحَنْظَـلاَ

وقال ابن أحمر [من الوافر]:

= **المعنى**: يستنطق الشاعر ديار حبيبته عبلة، ويحييها حُبّاً وشوقاً.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «دارَ»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «عبلة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «بالجواء»: جار ومجرور متعلقان بحال من «دار عبلة». «تكلمي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأنَّ مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: فاعل محله الرفع. «وعمي»: الواو: حرف عطف، «عمي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. صباحاً: مفعول فيه ظرف زمان منصوب. دار: منادى مضاف منصوب بالفتحة. عبلة: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. واسلمي: الواو: حرف عطف، «اسلمي»: مثل «تكلمي».

وجملة «يا دارَ عبلة»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملتي «عمي» و «اسلمي». وجملة «تكلمي»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: يشير سيبويه إلى أنه لا يرخَّم ما سُمِّي به على الحكاية، ولو رُخِّم ذلك لرُخِّم اسم رجل مسمًّى بقول عنترة المذكور.

٤٩٧ - **التخريج**: الرجز لغيلان بن حريث في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٩؛ ولسان العرب ٧/ ٤٢٩ (وسط)؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٠٥؛ ومجالس ثعلب ص ٣٠٦.

اللغة: وسطتُ: توسطتُ هؤلاء في الشرف، ومالك هو مالك بن حنظلة بن تميم.

المعنى: لقد نزلتُ من الشرف منزلة رفيعة لتوسطي في ذلك هؤلاء القوم.

الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «وسطت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «مالكاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وحنظلاً»: الواو: حرف عطف، =

٤٩٨ - أبــو حَنَـشٍ يــؤرِّقُنــا وطَلْــقٌ وعَمّـــارٌ وآوِنـــةً أُثـــالا

وقال جرير [من الوافر]:

٤٩٩ - أَلا أَضْحـتْ حِبـالُكُـم رِمـامَـا وأَضحـتْ منـكَ شـاسِعـةً أُمـامـا
يَشُـقُّ بهـا العَسـاقِـلَ مُـؤْجَـداتٌ وكـلُّ عَـرَنْـدَسٍ يَنْفِـي اللُّغـامَـا

«حنظلا»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على التاء المحذوفة للترخيم، والألف: للإطلاق، أو بالفتحة الظاهرة على لغة مَنْ لا ينتظر.

وجملة «وسطت»: بحسب الواو التي قبلها.

والشاهد فيه: ترخيم (حنظلة) في غير النداء للضرورة.

٤٩٨ - **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٢٩؛ والحماسة البصرية ١/ ٢٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٧؛ ولسان العرب ٦/ ٢٨٩ (حنش)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢١؛ وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٤٠؛ والإنصاف ١/ ٣٥٤؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٥؛ والخصائص ٢/ ٣٧٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٣.

اللغة: أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثال: أعلام رجال، وهم رفقاء الشاعر. يؤرّقني: يسهّدني.

الإعراب: «أبو»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «حنش»: مضاف إليه مجرور. «**يؤرّقنا**»: فعل مضارع مرفوع، و«نا»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «وطلق»: الواو: حرف عطف، «طلق»: معطوف على «أبو». «**وعمار**»: الواو: حرف عطف، «عمار»: معطوف على «أبو». «**وآونة**»: الواو حرف عطف، «آونة»: ظرف زمان منصوب، متعلق بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: «يؤرقني آونة أثالا». «**أثالا**»: معطوف على «أبو»، وحذفت تاؤه للترخيم، تقديره: «أثالة».

وجملة «أبو حنش...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يؤرقني»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «أثالاً»: حيث رخم الشاعر اسم صديقه (أثالة) فحذف منه التاء وأبقى الفتحة دلالة على التاء المحذوفة.

٤٩٩ - **التخريج**: البيت الأوّل، وهو موضع الشاهد، لجرير في ديوانه ص ٢٢١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٩٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٢؛ ونوادر أبي زيد ص ٣١؛ وبلا نسب في أسرار العربيّة ص ٢٤٠؛ والإنصاف ١/ ٣٥٣؛وأوضح المسالك ٤/ ٧٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٣.

اللغة: الحبال (هنا): أواصر الألفة. الرمام: البالية أو المقطّعة. **الشاسعة**: البعيدة. أماما: أي: أمامة.

المعنى: إنّ أواصر المحبّة والألفة قد رمّت، وأصبحت أمامة بعيدة عنك بعداً شاسعاً، لا سبيل إلى عودتها.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح أو تنبيه. «**أضحت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. =

وقال زهير [من الطويل]:

٥٠٠ ـ خُذوا حَظَّكمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذكُرُوا أَواصِرَنا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

= «**حبالكم**»: اسم «أضحى» مرفوع، وهو مضاف، «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**رماما**»: خبر «أضحى» منصوب بالفتحة. «**وأضحت**»: الواو: حرف عطف، «أضحت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. «**منك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «شاسعة». «**شاسعة**»: خبر «أضحى» منصوب. «**أماما**»: اسم «أضحى» مرفوع بالضمّة على الحرف المحذوف للترخيم. . .

وجملة «ألا أضحت. . .»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «أضحت منك. . .»: معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: «أماما» حيث رخّم في غير النداء للضرورة، وترك الميم على لفظها مفتوحة على لغة من ينتظر، وهي في غير موضع الرفع.

٥٠٠ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤؛ وأسرار العربية ص ٢٣٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠؛ والدرر ٣/ ٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٠؛ ولسان العرب ٣/ ٣٣٣ (فرد)، ٤/ ٥٤٩ (عذر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٧٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٣٣ (رحم)، ١٢/ ٤١٦ (عكرم)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨١.

اللغة: آل عكرم: بنو عكرمة بن خصفة. الأواصر: جمع آصرة وهي كلّ ما يعطفك على آخر. الرحم: القرابة.

المعنى: نالوا حظّكم من مودّتنا ـ يا آل عكرمة ـ وانتبهوا لما يجمعنا من علاقات، فالقرابة تذكر بالغيب.

الإعراب: «**خذوا**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**حظّكم**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «كم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**يا آل**»: «يا»: حرف نداء، «آل»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**عكرم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على التاء المحذوفة للترخيم، والفتحة عوضاً عنها. «**واذكروا**»: الواو: للعطف، «اذكروا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**أواصرنا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**والرحم**»: الواو: استئنافية، «الرحم»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**بالغيب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (تذكر). «**تذكر**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «خذوا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يا آل كرم»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «اذكروا»: معطوفة على (خذوا) لا محلّ لها. وجملة «الرحم تذكر»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «**تذكر**»: في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «آل عكرم» حيث رخّم المضاف إليه بحذف آخره، فالأصل «آل عكرمة»، وهو دليل على جواز ترخيم المركب الإضافي المنادى بحذف آخر المضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه صارا بمنزلة الاسم الواحد. وعد البصريون ذلك شاذًّا.

وقال آخر، وهو ابن حَبْناء التميميّ [منَ البسيط]:

٥٠١ - إنّ ابــنَ حــارِثَ إنْ أَشْتَــقْ لــرُؤْيَتِــه أو أمتــدحْــه فــإنَّ النــاسَ قــد عَلِمــوا

وأما قول الأسود بن يَعْفُرَ [من البسيط]:

٥٠٢ - أَوْدَى ابــنُ جُلْهُــمَ عَبّــادٌ بصــرمتِــه إنّ ابــن جُلْهُــمَ أَمْسَــى حَيّــةَ الــوادِي

---

٥٠١ - **التخريج**: البيت لابن حبناء (أوس بن حبناء أو المغيرة بن حبناء) في الدرر ٣/٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٢٧؛ وشرح التصريح ٢/١٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٨٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤١؛ وشرح الأشموني ٢/٤٧٧؛ والمقرب ١/١٨٨؛ وهمع الهوامع ١/١٨١.

المعنى: إذا اشتقت لرؤية ابن حارثة، وإذا مدحته فإن الناس تعلم بما أفعل.

الإعراب: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**ابن**»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «**حارث**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على التاء المحذوفة للترخيم. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**أشتق**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا). «**لرؤيته**»: جار ومجرور متعلّقان بـ(أشتق)، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. «**أو أمتدحه**»: «أو»: للعطف، «أمتدحه»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، عطفاً على فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا)، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**فإنّ**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**الناس**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**علموا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل.

وجملة «إن ابن حارث...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فعل الشرط وجوابه»: في محل رفع خبر «إن». وجملة «أمتدحه»: معطوفة على جملة فعل الشرط. وجملة «فإن الناس...»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «علموا»: في محلّ رفع خبر «إن».

والشاهد فيه قوله: «ابن حارث» حيث رخّم (حارثة) فحذف تاءها، وهو هنا غير منادى، وذلك لضرورة الشعر.

٥٠٢ - التخريج: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٣٣؛ ولسان العرب ١٢/١٠٤ (جلهم)، ١٥/٣٨٥ (ودي)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/٣٢٩، ٣٤٥.

اللغة: جلهم: اسم امرأة، وجلهمة: اسم رجل. أودى بصرمته: ذهب بقطيع إبله الذي تعداده ما بين الثلاثين إلى الأربعين. حيّة الوادي: كناية عن حمايته لحماه كما تحمي الحية واديها.

المعنى: أذهب عباد بن جلهمة قطيعه بسبب كرمه ونجدته، لكنه صار حامياً لحماه يهابه الجميع.

الإعراب: «أودى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «**ابن**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**جلهم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على التاء المحذوفة للترخيم. «**عباد**»: بدل من (ابن) مرفوع بالضمّة. «بصرمته»: جار ومجرور متعلّقان بـ(أودى)، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**إن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**ابن**»: اسم (إنّ) منصوب بالفتحة. «**جلهم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على التاء المحذوفة للترخيم. «**أمسى**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمها: ضمير مستتر تقديره (هو). =

فإنّما أراد أمَّه جُلْهَم. والعرب يسمُّون المرأة «جُلهمَ» والرجلَ «جُلْهُمَةَ».

وأمّا قوله، وهو رجل من بني يَشْكُرَ [من البسيط]:

٥٠٣ - لهـا أشـاريـرُ مـن لَحْـمٍ تُتَمِّـرُهُ   مـن الثَّعـالِـي ووَخْـزٌ مـن أرانِيهَـا

فزَعم أنّ الشاعر لما اضطُرَّ إلى الياء، أَبدلها مكانَ الباء، كما يُبدِلها مكانَ الهمزة.

وقال أيضاً [من الرجز]:

٥٠٤ - ومَنْهَـلٍ ليـس لـه حَـوازِقُ   ولِضَفـادِي جَمِّـهِ نَقـانِـقُ

= «حية»: خبر (أمسى) منصوب بالفتحة. «الوادي»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الياء.

وجملة «أودى ابن جلهمة»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إنّ ابن جلهم...»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أمسى حيّة الوادي»: في محل رفع خبر (إنّ).

والشاهد فيه قوله: «ابن جلهمَ» حيث رخّم المركّب الإضافي فحذف «التاء» من آخر المضاف إليه، من غير أن يكون منادى، وذلك لضرورة الشعر.

٥٠٣ - **التخريج**: البيت لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري في الدرر ٣/ ٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٣؛ ولأبي كاهل اليشكري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٣؛ ولسان العرب ١/ ٤٣٣ (رنب)، ٤/ ٩٣ (تمر)، ٤٠١ (شرر)، ٥/ ٤٢٨ (وخز)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٩٥، ١٢٤٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٢؛ وشرح المفصّل ١٠/ ٢٤؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠٧؛ وكتاب الصناعتين ص ١٥١؛ ولسان العرب ١/ ٢٣٧ (ثعب)، ١١/ ٨٤ (ثعل)، ١٢/ ٦٦ (تلم)؛ والمقتضب ١/ ٢٤٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٦٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨١، ٢/ ١٥٧.

اللغة: الأشارير: قطع قديد من اللحم. تمّر: جفّف. الثعالي: الثعالب. الوخز: الشيء القليل. الأراني: الأرانب.

الإعراب: «**لها**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. «**أشارير**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**من لحم**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «أشارير». «**تتمره**»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «**من الثعالي**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «أشارير». «**ووخز**»: الواو: حرف عطف، «وخز»: معطوف على «أشارير» مرفوع. «**من أرانيها**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة (وخز)، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «لها أشارير»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تتمّره»: في محلّ جرّ نعت «لحم».

والشاهد فيه قوله: قوله: «الثعالي» و «أرانيها» حيث أبدل الباء بياء، وأصلهما: «الثعالب»، و «أرانب».

٥٠٤ - **التخريج**: الرجز لخلف الأحمر في الدرر ٦/ ٢٢٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤٣٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٢؛ وشرح المفصل ١٠/ ٢٤؛ والمقتضب =

وإنما أراد الضفادع، فلما اضطُرّ إلى أن يقف آخر الاسم، كره أن يقف حرفاً لا يَدخله الوقفُ في هذا الموضع، فأَبدل مكانَه حرفاً يوقَفُ في الرفع والجرّ. وليس هذا لأنَّه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه؛ لو كان ذلك لعَوّضتَ «حارثاً» الياء حيث حذفتَ الثاء وجعلتَ البقيّةَ بمنزلة اسم يَتصرف في الكلام على ثلاثة أحرف، وذلك حين قلت: «يا حارُ». ولو قلت هذا، لقلت «يا مَرْوِي» إذا أردت أن تَجعل ما بقي من «مَرْوانَ» بمنزلة ما بقي من «حارِث»، حيث قلت: «يا حارُ».

= ١/ ٢٤٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٧٦.

اللغة: المنهل: المورد. الحوازق: ج الحزيقة، وهي الجماعة. الضفادي: الضفادع. الجم: معظم الماء. النقانق: صوت الضفادع.

المعنى: هو منهل قفر لا تؤمّه الجماعات، وليس فيه إلاّ الضفادع.

الإعراب: «**ومنهل**»: الواو: واو رب حرف جرّ، «منهل»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «**له**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. «**حوازق**»: اسم «ليس» مرفوع. «**ولضفادي**»: الواو: حرف عطف، «لضفادي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم، وهو مضاف. «**جمّه**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**نقانق**»: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة «ومنهل...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليس له...»: في محلّ رفع صفة لـ (منهل)، وعطف عليها جملة (لضفادي جمه نقانق)، وخبر المبتدأ (منهل) محذوف تقديره: (وَرَدته).

والشاهد فيه قوله: «لضفادي» حيث أبدلت الياء من «العين»، والأصل: «ضفادع».

هذا باب النفي بـ «لا»[1]

و «لاَ» تَعمل فيما بعدها فتَنصبُه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب «إنَّ» لما بعدها.

وتركُ التنوين لما تَعمل فيه لازمٌ، لأنها جُعلت وما عَمِلت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: «خمسةَ عشرَ»؛ وذلك لأنّها لا تُشبِه سائرَ ما يَنصب مما ليس باسم، وهو الفِعْل وما أُجري مجراه، لأنها لا تَعمل إلاّ في نكرة، و «لاَ» وما تعمل فيه في موضع ابتداءٍ، فلمّا خولف بها عن حال أخواتها، خولف بلفظها كما خولف بـ «خمسة عشرَ». فـ «لا» لا تَعمل إلاّ في نكرة كما أن «رُبَّ» لا تعمل إلاّ في نكرة، وكما أن «كَمْ» لا تعمل في الخبر والاستفهام إلاّ في النكرة، لأنك لا تذكر بعد «لا» إذا كانت عاملة شيئاً بعينه كما لا تذكر ذلك بعد «رُبّ»، وذلك لأنّ «رُبَّ» إنّما هي للعدّة بمنزلة «كَمْ»، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتِها كما خولف بـ «أيُّهم» حين خالفت «الذي»، وكما قالوا: «يا أللّهُ» حين خالفت ما فيه الألفُ واللام، وسترى أيضاً نحو ذلك إن شاء الله عزّ وجلّ.

فجعلتْ وما بعدها كـ «خمسة عشر» في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: «يا ابن أُمَّ»، فهي مثلُها في اللفظ وفي أنّ الأوّل عاملٌ في الآخِر. وخولف بـ «خمسة عشرَ» لأنَّها إنّما هي: خمسةٌ وعشرةٌ.

---

(١) انظر مبحث «لا» في الأزهية ص ١٤٩ ـ ١٦٢؛ والجنى الداني ص ٢٩٠ ـ ٣٠٣؛ وحروف المعاني ص ٨، ٣١؛ ورصف المباني ص ٢٥٧ ـ ٢٧٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٢ ـ ٢٨٠؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٤ ـ ٢٥٤؛ وموسوعة الحروف ص ٣٨٢ ـ ٣٩١.

فـ «لا» لا تعمل إلاّ في نكرة من قبل أنها جوابٌ، فيما زعم الخليل، رحمه الله لقوله: «هل من عبدٍ أو جاريةٍ»؟ فصار الجوابُ نكرةً كما أنّه لا يقع في هذه المسألة[1] إلاّ نكرةً[2].

واعلم أنَّ «لاَ» وما عَمِلَتْ فيه موضع ابتداءٍ، كما أنّك إذا قلت: «هل من رجلٍ» فالكلامُ بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك: «ما من رجلٍ»، و «ما من شيء»، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكانٍ، ولكنك تُضمِره، وإن شئتَ أظهرته. وكذلك «لا رجلَ» و «لا شيء»، إنّما تريد: لا رجلَ في مكان، ولا شيءَ في زمان.

والدليلُ على أنّ «لاَ رجلَ» في موضع اسم مبتدأ، و «ما من رجلٍ» في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قولُ العرب من أهل الحجاز: «لا رجلَ أفضل منك».

وأخبرَنا يونس أنّ من العرب من يقول: «ما من رجلٍ أفضلُ منك»، و «هل من رجلٍ خيرٌ منك»؟ كأنه قال: «ما رجلٌ أفضلُ منك»، و «هل رجلٌ خيرٌ منك»؟

واعلم أنّك لا تَفصل بين «لاَ» وبين المنفيّ، كما لا تَفصل بين «مِنْ» وما تَعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: «لا فيها رجلٌ»، كما أنّه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: «هل مِنْ فيها رجلٍ». ومع ذلك أنّهم جعلوا «لاَ» وما بعدها بمنزلة «خمسةَ عشرَ»، فقَبُح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يَفصلوا بين «خمسة» و «عشر» بشيءٍ من الكلام؛ لأنها مشبَّهة بها.

---

(١) المسألة: السؤال.

(٢) قال السيرافي: «لا رجُل في الدّار»، جواب: هل من رجلٍ في الدار؟ وذلك أنه إخبار، وكلّ إخبار يصِحُّ أن يكون جواب مسألة، ولمّا كان: «لا رَجُلَ في الدّار» نفياً عامّاً، كانت المسألة عنْه مسألةً عامّة، ولا يتحقّق لها العموم إلاّ بإدخال «من»؛ وذلك أنه لو قال في مسألته: «هل رجُلٌ في الدار؟» جاز أن يكون سائلاً عن رجل واحد، كما تقول: «هل عبد الله في الدار»؟ فالذي يوجب عموم المسألة دخول «من» لأنها لا تدخل إلاّ على واحد منكور في معنى الجنس».

هذا باب المنفيّ المضاف بلام الإضافة

اعلم أنّ التنوين يقع من المنفيّ في هذا الموضع إذا قلت: «لا غلامَ لك» كما يقع من المضاف إلى المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: «لا مِثْلَ زيدٍ». والدليلُ على ذلك قولُ العرب: «لا أَبا لك»، و «لا غلامَيْ لك»، ولا «مُسلِميْ لك».

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ النون إنّما ذهبتْ للإضافة، ولذلك ألحقت الألفَ التي لا تكون إلاّ في الإضافة.

وإنّما كان ذلك من قَبل أنّ العرب قد تقول: «لا أَباك»، في معنى «لا أبا لك»، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام، لكان التنوينُ ساقطاً كسقوطه في «لا مِثْلَ زيدٍ»، فلمّا جاؤوا بلام الإضافة، تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللامُ إذا كان المعنى واحداً، وصارت اللامُ بمنزلة الاسمِ الذي ثُنِّي به في النداء، ولم يغيِّروا الأوّلَ عن حاله قبل أن تجيء به[1]، وذلك قولك: «يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ»، وبمنزلة الهاء إذا لحقَتْ «طَلْحَة» في النداء، لم يغيّروا آخِر «طلْحَةَ» عمّا كان عليه قبل أن تَلحق، وذلك قولهم [من الطويل]:

كِلينـي لَهـمٍّ يـا أُميمـةَ نـاصِـبِ [ولَيـلٍ أقـاسيـه بطـيءِ الكواكبِ][2]

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: إذا كان بعد الاسم المنفيّ لام الإضافة، ففي الاسم وجهان: أحدهما أن يُبْنى الاسم الأول مع «لا»، وتكون اللاّم في موضع النعت للاسم، أو في موضع الخبر. وهذا هو الأصل والقياس، وتكون منزلةُ اللام كمنزلة سائر حروف الجرّ؛ والوجه الآخر أن يكون الاسم الذي بعد «لا» مضافاً إلى الاسم الذي بعد اللاّم، وتكون اللاّم زائدةً مؤكِّدةً للإضافة، و «لا» عاملة في الاسم الأوّل، وغير مبنية معه، وذلك قولك: «لا أبا لزيدٍ» و «لا مُسْلمي لك». وعلم بثبات الألف وسقوط النون أنّه مضاف، وزيادة اللاّم شاذّة، ولا تُزاد إلاّ في «لا» وفي النداء.

(٢) تقدم بالرقم ٤٥٣.

ومثلُ هذا الكلام قولُ الشاعر إذا اضطُرَّ، للنابغة [من البسيط]:

٥٠٥ ـ [قالَتْ بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ]   يــا بُــؤسَ للجَهْــلِ ضَــرّاراً لأقــوامِ

حملوه على أنَّ اللام لو لم يجيءْ لقلت: «يا بؤسَ الجهل».

وإنّما فُعل هذا في المنفيّ تخفيفاً، كأنّهم لم يذكروا اللام كما أنّهم إذ قالوا: «يا طلحةَ أقبلْ» فكأنهم لم يَذكروا الهاء، وصارت اللامُ من الاسم بمنزلة الهاء من «طلحة» لا تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تَلحق، كما لا تغيِّر الهاءُ الاسمَ عن حاله قبل أن تَلحق، فالنفيُ في موضع تخفيف كما أنّ النداء في موضعُ تخفيف، فمن ثَمَّ جاء فيه مثلُ ما جاء في النداء.

وإنما ذهبتِ النونُ في «لا مُسْلِمَيْ لك» على هذا المثال، جعلوه بمنزلة ما لو حُذفت بعده اللامُ، كان مضافاً إلى اسم، وكان في معناه إذا ثبتتْ بعده اللامُ، وذلك قولك: «لا أباك»؛ فكأنّهم لو لم يجيئوا باللام، قالوا: «لا مُسْلِمَيْك» فعلى هذا الوجه حذفوا النون في

---

٥٠٥ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٢؛ وتذكرة النحاة ص ٦٦٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٣٠ ـ ١٣٢، ١١/ ٣٣، ٣٥؛ والدرر ٣/ ١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٣٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٥٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠١؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٩ (خلا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١١٥، ٢٨٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨؛ والخصائص ٣/ ١٠٦؛ ورصف المباني ص ١٦٨، ٢٤٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٨٣؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٨، ٥/ ١٠٤؛ واللامات ص ١٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٣.

اللغة: خالوا: قاطعوا واتركوا.

المعنى: قالت قبيلة عامر: قاطعوا بني أسد، فما أجهلهم، والجهل يضرّ الناس كثيراً.

الإعراب: «**قالت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «**بنو**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. «**عامر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**خالوا**»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**بني**»: مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. «**أسد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يا**»: حرف نداء للتعجب. «**بؤس**»: منادى شبيه بالمضاف منصوب بالفتحة. «**للجهل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «بؤس». «**ضراراً**»: حال منصوبة بالفتحة. «**لأقوام**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضراراً».

وجملة «قالت بنو عامر»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «خالوا»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة «يا بؤس»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «يا بؤس للجهل ضراراً» حيث استشهد به في زيادة اللام بين المضاف (بؤس) والمضاف إليه (الجهل) فكأنك قلت «يا بؤس الجهل».

«لا مُسْلِمَيْ لك»، وذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلّم بـ «لا مسلِمَيْكَ». قال مِسْكينٌ الدارميُّ [من الطويل]:

٥٠٦ ـ وقد ماتَ شَماخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ وأيُّ كريمٍ لا أَباكَ يُمتَّعُ

ويُرْوَى: «مخلَّدُ».

وتقول: «لا يَدَيْنِ بها لَكَ»، و «لا يدينِ اليومَ لك»، إثباتُ النون أحسنُ، وهو الوجهُ. وذلك أنّك إذا قلت: «لا يَدَيْ لك» و «لا أبالك»، فالاسمُ بمنزلة اسمٍ ليس بينه وبين المضاف إليه شيءٌ؛ نحو: «لا مِثْلَ زيد»؛ فكما قبُح أن تقول «لا مِثْلَ بها زيدٍ» فتَفصلَ، قُبح أن تقول: «لا يَدَيْ بها لك»، ولكن تقول: «لا يَدَيْنِ بها لك»، و «لا أبَ يومَ الجمعة لك»، كأنك قلت: «لا يَدينِ بها ولا أَبَ يومَ الجمعة»، ثم جعلتَ «لَكَ» خبراً، فراراً من القبح.

وكذلك إن لم تجعل «لَكَ» خبراً ولم تفصل بينهما، وجئت بـ «لك» بعد أن تُضمِر في مكان أو زمان كإضمارك إذا قلت: «لا رجلَ». و «لا بأْس»، وإن أَظهرتَ، فحسنٌ. ثم تقول: «لَكَ» لتبيِّن المنفيَّ عنه، وربَّما تركتَها استغناءَ بعلم المخاطب، وقد تذكرها توكيداً وإنْ عُلم من تَعني. فكما قَبح أن تَفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه، قبُح أن تَفصل

---

٥٠٦ ـ **التخريج**: البيت لمسكين الدارميّ في ديوانه ص ٣١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٢؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٥؛ وكتاب اللامات ص ١٠٣؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢ (أبي)؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٥.

اللغة: الشماخ: شاعر معروف، ومُزرِّد هو أخو الشماخ.

المعنى: لن يخلد أحدٌ فسيموت الغني والفقير، والمشهور والمغمور.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «**مات**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**شمّاخ**»: فاعل مرفوع. «**ومات**»: الواو: حرف عطف، «مات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**مزرِّدٌ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**وأيُّ**»: الواو: حرف استئناف، «أيُّ»: اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ. «**كريم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لا**»: نافية للجنس. «**أباك**»: اسم «لا» منصوب بالألف، لأنه من الأسماء الستة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**يمتّع**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره: (هو).

وجملة «مات شمَّاخ»: بحسب الواو. وجملة «مات مزرِّدٌ»: معطوفة على جملة «مات شماخٌ». وجملة «أيُّ كريم يمتّع»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يمتَّعُ»: خبر المبتدأ (أي) محلها الرفع. وجملة «لا أباك مع الخبر المحذوف»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه: حذف اللام الجارة، إذ الشائع في الاستعمال أن يقال: لا أبالك، وقد قيل في البيت (لا أباك) شذوذاً عمّا هو شائع.

بين «لَكَ» وبين المنفيّ الذي قبله؛ لأنّ المنْفيّ الذي قبله إذا جعلَته كأنّه اسمٌ، لم تَفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء، قبُح فيه ما قبُح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئاً؛ لأنَّ اللام كأنها ههنا لم تُذْكَر.

ولو قلت «هذا»، لقلت: «لا أَخَا هذينِ اليومين لك». وهذا يجوز في الشعر؛ لأنَّ الشَّاعر إذا اضطُرَّ، فصَلَ بين المضاف والمضاف إليه. قال الشاعر، وهو ذو الرمة [من البسيط]:

كأنّ أصواتَ مِنْ إيغالِهنّ بنا أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ(١)

وإنما اختير الوجهُ الذي تُثبت فيه النونُ في هذا الباب كما اختير في «كَمْ» إذا قلت: «كم بها رجلاً مُصاباً»، وأنت تُخْبِرُ، لغة من يَنصب بها، لئلاّ يُفَصل بين الجارّ والمجرور: ومن قال: «كم بها رجلٍ مصابٍ» فلم يُبال القبحَ، قال: «لا يَدَيْ بها لك»، و «لا أَخَا يومَ الجمعة لك»، و «لا أبا فاعلمْ لك».

والجرُّ في «كم بها رجلٍ مصابٍ»، وتركُ النون في «لا يَديْ بها لك»، قولُ يونس، واحتجّ بأنّ الكلام لا يَستغني إذا قلت: «كم بها رجلٍ». والذي يَستغني به الكلامُ وما لا يَستغني به قبحُهما واحدٌ، إذا فصلتَ بكلّ واحد منهما بين الجارّ والمجرور. ألا ترى أنّ قبحَ «كم بها رجلٍ مصابٍ»، كقبح «رُبَّ فيها رجلٍ»، فلو حسُن بالذي لا يَستغني به الكلامُ، لحُسن بالذي يَستغني به، كما أنّ كل مكان حسُن لك أن تَفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يَحسن عليه السكوت، حسُن لك أن تَفصل فيه بينهما بما يَقبح عليه السكوتُ. وذلك قولك: «إنّ بها زيداً مصابٌ»، و «إنّ فيها زيداً قائمٌ»، و «كان بها زيدٌ مصاباً»، و «كان فيها زيدٌ مصاباً». وإنما يُفْرَقُ بين الذي يَحْسُن عليه السكوتُ وبين الذي لا يَحْسُن عليه في موضعٍ غير هذا(٢).

وإثباتُ النون قولُ الخليل، رحمه الله.

---

(١) تقدم بالرقم ١٤٥. وقال السيرافي: أضاف أصوات إلى «أواخر الميس»، وفصل بما بينهما من الكلام، ولا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلاّ بالظروف وحروف الجرّ. وقد استقبح سيبويه الفصل بما يتم به الكلام وبما لا يتمّ، وأجازه يونس بما لا يتم.

(٢) قال السيرافي: يعني نحو قوله: «في الدار زيدٌ قائم وقائماً»، لأنّ الكلام يتم بقولك: «في الدار». ولا تقول: «بعمرو زيد كفيلاً»، لأنك لا تقول: «بزيد عمرو» وتسكت.

وتقول: «لا غلامَيْنِ ولا جاريتَيْ لك»، إذا جعلتَ الآخِر مضافاً ولم تجعله خبراً له، وصار الأوّلُ مضمَراً له خبرٌ، كأنك قلت: «لا غلامين في مِلْكك ولا جاريتيْ لك»، كأنك قلت: «ولا جاريَتَيكَ» في التمثيل، ولكنهم لا يتكلّمون به.

فإنّما اختُصّتْ «لاَ» في «الأب» بهذا كما اختُصّ «لَدُنْ» مع «غُدْوةَ» بما ذكرتُ لك.

ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعملونه في كلامهم، نحو قولهم: «مَلامحُ ومَذاكيرُ»، لا يَستعملون لا «مَلْمَحةً» ولا «مِذْكاراً»؛ وكما جاء «عَذيرك» على مثال ما يكون نكرةً ومعرفةً نحوَ: «ضَرْباً» و «ضَرْبَكَ»، ولا يُتكلّم به إلاّ معرفةً مضافاً. وسترى نحو هذا إن شاء الله. ومنه ما قد مضى.

وإن شئت قلت: «لا غلامَين ولا جاريتَين لك»، إذا جعلتَ «لَكَ» خبراً لهما، وهو قولُ أبي عمرو. وكذلك إذا قلت: «لا غلامينِ لك» وجعلتَ «لَكَ» خبراً، لأنه لا يكون إضافةً وهو خبرٌ، لأنّ المضاف يَحتاج إلى الخبر مضمَراً أو مظهَراً. ألا ترى أنه لو جازَ «تَيْمُ تَيْمُ عديٍّ» في غير النداء، لم يَستقم لك إلاّ أن تقول: «ذاهبونَ». فإذا قلت: «لا أبا لك» فهاهنا إضمارُ مكانٍ، ولكنه يترك استخفافاً واستغناءً[1]. قال الشاعر، وهو نَهارُ بن تَوْسِعةَ اليَشْكُريُّ فيما جعله خبراً [من الوافر]:

٥٠٧ - أَبـي الإسـلامُ لا أبَ لـي سِـواهُ   إذا افتخـروا بقَيْـسٍ أو تَميـمِ

---

(١) قال السيرافي: «إن قيل: ذكرتم أنّ قول القائل «لا أخا لك» تقديره: لا أخاك، واللام زائدة، فإذا قال: «لا أخا لي»، وجُعلت اللام زائدة، بقي «لا أخاي»، وليس في الكلام: «رأيتُ أخاي». فالجواب: أنّ الأصل أن يُقال: «رأيْتُ أخِيَّ»، لكنّهم استثقلوا تشديد الياء، فحذفوا لام الفعل، وشبّهوها بما حُذف لامه، نحو: «يدي»، و «دمي»، فإذا فَصَلوا بينهما باللاّم، رجع الحرفُ إلى أصله ونُطِق به على قياسه في «لا أخا لك»، وغيره».

٥٠٧ - **التخريج**: البيت لنهار بن توسعة في الدرر ٢/ ٢١٨؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٤٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٥.

اللغة: واضحة.

المعنى: يقول إذا اعتزى غيري إلى قومه وانتمى في الشرف إليهم فأنا معتزٍ إلى الإسلام منتمٍ في الشرف إليه.

الإعراب: «**أبي**»: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**الإسلامُ**»: خبر مرفوع بالضمة. «**لا**»: نافية للجنس. «**أبَ**»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**سواه**»: اسم منصوب على الاستثناء، وعلامة =

وإذا تركَ التنوينَ، فليس الاسمُ مع «لاَ» بمنزلة «خمسةَ عشرَ»، لأنه لو أراد ذلك، لجَعلَ «لَكَ» خبراً وأظهر النونَ، أو أضمر خبراً ثم جاء بعدها بـ «لك» توكيداً، ولكنَّه أجراه مجرى ما ذكرتُ لك في النداء، لأنَّه موضعُ حذف وتخفيف، كما أنَّ النداء كذلك.

وتقول أيضاً إن شئت: «لا غلامينِ ولا جاريتينِ لك»، و «لا غلامين وجاريتينِ»، كأنّك قلت: «لا غلامين ولا جاريتينِ في مكانِ كذا وكذا لك»، فجاء بـ «لك» بعد ما بَنَى على الكلام الأوّل في مكانِ كذا وكذا، كما قال: «لا يَديْنِ بها لَكَ»، حين صيَّره كأنه جاء بـ«لك» فيه بعد ما قال: «لا يَدينِ بها في الدُّنيا».

واعلم أنّ المنفيّ الواحدَ إذا لم يَلِ «لَكَ» فإنَّما يُذهب منه التنوينُ كما أُذهب من آخِرِ «خمسةَ عشرَ»، كما أُذهب من المضاف. والدليلُ على ذلك أنَّ العرب تقول: «لا غلامينِ عندك»، و «لا غلامين فيها»، و «لا أبَ فيها»؛ وأثبتوا النون لأنَّ النون لا تُحذَف من الاسم الذي يُجعَل وما قبله [أوْ] وما بعده بمنزلة اسمٍ واحد. ألا تراهم قالوا: «الّذينَ في الدار»، فجعلوا «الّذينَ» وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جُعلا اسماً واحداً، ولم تُحذف النونَ لأنها لا تجيء على حدّ التنوين. ألا تراها تَدخل في الألف واللام وما لا يَنصرف.

وإنّما صارت الأسماء حين وَلِيَتْ «لَكَ» بمنزلة مضاف، لأنَّهم كانوا ألحقوا اللام بعد اسمٍ كان مضافاً، كما أنك حين قلت: «يا تيمَ تيمَ عديٍّ»، فإنَّما ألحقتَ الاسمَ اسماً كان مضافاً، ولم يغيِّر الثاني المعنى كما أنّ اللام لم تغيّر معنى «لا أَباكَ». وإذا قلت: «لا أَبَ فيها»، فليست «في» من الحروف التي إذا لحقتْ بعد مضاف، لم تغيِّر المعنى الذي كان قبل أن تَلحق. ألا ترى أنَّ اللام لا تغيِّر معنى المضاف إلى الاسم، إذا صارت بينهما، كما أنَّ

= نصبه الفتحة المقدرة على الألف، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «إذا»: اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلِّق بخبر (لا)، أو بها لما فيها من معنى النفي. «افتخروا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: فاعل، والألف: فارقة. «بقيس»: جار ومجرور متعلقان بـ «افتخروا». «أو»: حرف عطف. «تميم»: معطوف على «قيسٍ» مجرور بالكسرة.

جملة «أبي الإسلام»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا أب لي سواه»: استئنافية لا محل لها. وجملة «افتخروا»: مضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه: جعله الجار والمجرور خَبر (لا) في قوله: لا أبَ لي ولو كان قاصداً للإضافة وتوكيدها باللام الزائدة لقال: لا أبالي فاحتاج إلى إضمار الخبر.

الاسم الذي يثنَّى به لا يغيِّر المعنى إذا صار بَيْنَ الأوّل والمضاف إليه، فمن ثَمَّ صارت اللامُ بمنزلة الاسم يثنَّى به.

وتقول: «لا غلامَ وجاريةً فيها»، لأنّ «لاَ» إنَّما تُجعل وما تَعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تَفصل «خمسةً» من «عشرَ»، كذلك لم يَستقم هذا لأنه مشبَّهٌ به، فإذا فارقَه، جرى على الأصل. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٠٨ - لا أَبَ وابناً مِثْلُ مَروانَ وابنِهِ إذا هو بالمَجْدِ ارتَدَى وتأَزَّرَا

---

٥٠٨ - **التخريج**: البيت لرجل من عبد مناة في تخليص الشواهد ص ٤١٣، ٤١٤؛ وخزانة الأدب ٦٧/٤، ٦٨؛ وشرح التّصريح ٢٤٣/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٧؛ والمقاصد النحويّة ٣٥٥/٢؛ وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة في الدرر ١٧٢/٦؛ وبلا نسب في أمالي ابن الحاجب ٤١٩/١، ٥٩٣/٢، ٨٤٧؛ وأوضح المسالك ٢٢/٢؛ وجواهر الأدب ص ٢٤١؛ وشرح الأشموني ١٥٣/١؛ وشرح المفصّل ١٠١/٢، ١١٠؛ واللامات ص ١٠٥؛ واللمع ص ١٣٠؛ والمقتضب ٣٧٢/٤؛ وهمع الهوامع ١٤٣/٢.

اللغة: مروان: هو مروان بن الحكم، وابنه: هو عبد الملك بن مروان. ارتدى بالمجد: أي ظهر بمظاهر العظمة والشرف. تأزّر: لبس الإزار.

المعنى: ما من أب وابن يشبهان مروان بن الحكم وابنه عبد الملك لحرصهما على المجد والشهرة.

الإعراب: «**لا**»: نافية للجنس. «**أب**»: اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. «**وابناً**»: الواو: حرف عطف، و «ابناً»: معطوف على محل اسم «لا» منصوب بالفتحة، ويجوز فيه الرفع على أنّه معطوف على محلّ «لا» مع اسمها أي في محلّ رفع مبتدأ. «**مثل**»: خبر «لا»، وهو مضاف. «**مروان**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. «**وابنه**»: الواو: حرف عطف، و «ابنه»: معطوف على «مروان» مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بجوابه، ويجوز أن تكون بمعنى «إذ» الدالة على التعليل. «**هو**»: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، أو توكيد لفظي للضمير المستتر في الفعلِ المقدّر الذي يفسّره الفعل الظاهر. «**بالمجد**»: الباء حرف جرّ، و «المجد»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «ارتدى». «**ارتدى**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. «**وتأزّرا**»: الواو: حرف عطف، «تأزّرا»: معطوف على «ارتدى»، فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، وفاعله: هو، والألف للإطلاق.

وجملة «فلا أبا...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ارتدى هو»: المحذوفة في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ارتدى بالمجد»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**تأزّر**»: معطوفة على جملة «ارتدى».

والشاهد فيه قوله: «فلا أب وابناً» حيث عطف على اسم «لا» النافية للجنس ولم يكرّرها، وجاء =

وتقول: «لا رجلَ ولا امرأةً يا فتى» إذا كانت «لاَ» بمنزلتها في «لَيْسَ» حين تقول: «ليس لك لا رجلٌ ولا امرأةٌ فيها». وقال رجل من بني سُليم، وهو أَنسُ بن العبَّاس [من السريع]:

٥٠٩ - لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلّةً اتَّسعَ الخَرْقُ على الراتقِ

وتقول: «لا رجلَ ولا امرأةَ فيها»، فتُعيدُ «لاَ» الأُولى كما تقول: «ليس عبدُ الله وليس أخوه فيها»، فتكونُ حالُ الآخِرة في تثنيتها كحال الأُولى. فإنْ قلت: «لا غلامين ولا جاريتين لك»، إذا كانت الثانيةُ هي الأُولى، أثبتَّ النون، لأنّ «لَكَ» خبرٌ عنهما، والنون لا تَذهب إذا جعلَتهما كاسم واحد، لأنّ النون أقوى من التنوين، فلم يُجْروا عليها ما أَجرَوْا على التنوين في هذا الباب؛ لأنه مفارِقٌ للنون، ولأنّها تَثبت فيما لا يَثبت فيه.

واعلم أنَّ كلّ شيء حَسُن لك أن تُعمِل فيه «رُبَّ» حَسُن لك أن تُعمِل فيه «لاَ».

وسألتُ الخليلَ، رحمه الله، عن قول العرب: «ولا سيَّمَا زيدٍ»، فزعم أنه مثل قولك:

= بالمعطوف منصوباً، لأنّه عطفه على محلّ اسم «لا»، وهو مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. ويجوز فيه الرفع على أنّه معطوف على محلّ «لا» مع اسمها، فإنّهما معاً في محلّ رفع مبتدأ.

٥٠٩ - **التخريج**: البيت لأنس بن العباس بن مرداس في الدرر ٦/ ١٧٥، ٣١٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠١؛ ولسان العرب ٥/ ١١٥ (قمر) ١٠/ ٢٣٨ (عتق)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٥١؛ وله أو لشقران مولى سلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨٣، ٥٨٧؛ ولأبي عامر جدّ العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ص ٣٧؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٢؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥١؛ وتخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٥، ٩٦٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢؛ وشرح المفصّل ٢/ ١٠١، ١٣٥، ٩/ ١٣٨؛ واللمع في العربيّة ص ١٢٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤، ٢١١.

اللغة: الخلّة: الصداقة. الخرق: الفجوة بين شقّين. الراتق والراقع: المصلح.

لم يعد بالإمكان إصلاح ذات البين، لأنّ الخطب قد تفاقم، فلا يفيد هذا نسب ولا صداقة.

الإعراب: «**لا**»: النافية للجنس. «**نسب**»: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. «**اليوم**»: ظرف متعلّق بمحذوف خبر «لا». «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «**لا**»: زائدة لتأكيد النفي. «**خلّة**»: معطوفة على محلّ اسم «لا». «**اتّسع**»: فعل ماضٍ. «**الخرق**»: فاعل مرفوع. «**على الراتق**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «اتّسع».

وجملة (لا نسب اليوم) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (اتّسع الخرق...) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «ولا خُلَّة» على تقدير «لا» زائدة، و«خلّة» منوّنة معطوفة بالواو على محل «نسب».

«ولا مثِل زيدٍ» و «ما» لَغْوٌ. وقال: «ولا سِيَّما زيدٌ» كقولهم: «دَعْ ما زيدٌ»، وكقوله: ﴿مَثَلًا مَا بَعوضةٌ﴾[1]؛ فـ «سِيّ» في هذا الموضع بمنزلة «مِثْل»، فمن ثَمَّ عَملتْ فيه «لاَ» كما تعمل «رُبَّ» في «مِثْل»، وذلك قولك: «ربّ مِثْلِ زيدٍ»، وقال أبو مِحْجن الثقفي [من الكامل]:

يــا رُبَّ مِثْلِــكِ فــي النســاءِ غــريــرةٍ بيضـــاءَ قـــد مَتَّعْتُهـــا بطَــلاقِ[2]

(١) البقرة: ٢٦.

(٢) تقدم بالرقم ٣١٥.

هذا باب ما يثبت فيه التنوينُ من الأسماء المنفيّة

وذلك من قبل أنَّ التنوين لم يَصر منتهَى الاسم، فصار كأنّه حرفٌ قبل آخِر الاسم، وإنّما يُحذَف في النفي والنداء منتهى الاسم. وهو قولك: «لا خيراً منه لك»، و «لا حَسَناً وجهُه لك»، و «لا ضارباً زيداً لك»؛ لأنّ ما بعد «حَسَنٍ» و «ضاربٍ» و «خيرٍ» صار من تمام الأسماء، فقَبُح عندهم أن يَحذفوا قبل أن يَنتهوا إلى منتهى الاسم؛ لأنَّ الحذف في النفي في أواخر الأسماء. ومثل ذلك قولك: «لا عشرين درهماً لك».

وقال الخليل، رحمه الله: كذلك «لا آمِراً بالمعروف لك»، إذا جعلت «بالمعروف» من تمام الاسم وجعلَته متّصِلاً به، كأنك قلت: «لا آمِراً معروفاً لك». وإن قلت: «لا آمِرَ بمعروفٍ»، فكأنك جئت «بمعروفٍ» بعدما بَنيتَ على الأوّل كلاماً[1]. كقولك: «لا آمِرَ في الدار يومَ الجمعة». وإنْ شئت جعلته كأنك قلت: «لا آمِرَ يومَ الجمعة فيها»؛ فيَصيرُ المبنيُّ على الأوّل مؤخَّراً، ويكون المُلْغَى مقدَّماً. وكذلك «لا داعياً إلى الله لك»، و «لا مُغِيراً على الأعداءِ لك»، إذا كان الآخِرُ متَّصِلاً بالأوّل كاتّصال «مِنْكَ» بـ «أفعل». وإنْ جعلَته منفصِلاً من الأوّل كانفصال «لَكَ» من «سَقْيا لك»، لم تنوّن، لأنه يَصير حينئذ بمنزلة «يوم الجمعة». وإن شئت قلت: «لا آمراً يومَ الجمعة» إذا نفيتَ الآمِرينَ يومَ الجمعة لا مَن سواهم من الآمرين، فإذا قلت: «لا آمِرَ يومَ الجمعة»، فأنت تنفي الآمرينَ كلَّهم، ثم أَعْلَمتَ في أيّ حينٍ. وإذا قلت: «لا ضارباً يومَ الجمعة»، فإنّما تَنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه أو في يوم غيره، وتَجعلُ «يوم الجمعة» فيه منتهى الاسم. وإنّما نوّنت لأنه صار منتهى الاسم اليوم،

(١) قال السيرافي: إنّ الباء ليست في صلة «آمر»، كأنك قلت: «لا آمر» وسكت، وأضمرتَ خبره، ثم جئت بالباءَ للتبيين، كأنك قلت: أعني بمعروف، كما تقول: «سقياً»، ثم تجيء بـ «كل»، على «أعني».

كما صار ما ذكرتُ منتهى الاسم، وصار التنوينُ كأنَّه زِيادةٌ في الاسم قبل آخِره نحو واو «مضروب» وألف «مُضارِب»، فنوّنت كما نوّنت في النداء كلَّ شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه.

فَنَوِّنْ في هذا ما نوّنتَهُ في النداء ممّا ذكرتُ لك إلاّ النكرةَ فإنّ النكرةَ، في هذا الباب، بمنزلة المعرفة في النداء. ولا تَعمل «لاَ» إلاّ في النكرة، تُجعَل معها بمنزلة «خمسةَ عشرَ»، فالنكرةُ هنا كالمعرفةِ هناك.

هذا باب وصف المنفيّ

اعلم أنّك إذا وصفت المنفيّ، فإن شئت، نوّنتَ صفة المنفيّ، وهو أكثرُ في الكلام، وإن شئت، لم تنوّنِ. وذلك قولك: «لاَ غلامَ ظَرِيفاً لك»، و «لا غلامَ ظَرِيفَ لك»[1].

فأمّا الذين نوّنوا، فإنّهم جعلوا الاسم و «لا» بمنزلة اسمٍ واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير المنفي.

وأمّا الذين قالوا: «لا غلامَ ظريفَ لك»، فإنّهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد.

فإذا قلت: «لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك»، فأنت في الوصف الأوّل بالخيار، ولا يكون الثاني إلاّ منوَّناً؛ من قبل أنّه لا تكون ثلاثةُ أشياءَ منفصلةٍ بمنزلة اسم واحد.

ومثل ذلك: «لا غلامَ فيها ظريفاً»، إذا جعلتَ «فيها» صفةً أو غيرَ صفة.

وإنْ كررتَ الاسمَ، فصار وصفاً، فأنت فيه بالخيار، إن شئت، نوّنْتَ، وإنْ شئت، لم تنوّن. وذلك قولك: «لا ماءَ ماءً بارداً»، و «لا ماءَ ماءَ باردأ». ولا يكون «بارِداً» إلاّ منوّناً، لأنه وصفٌ ثانٍ.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: إن قيل: لِمَ بُني الاسم والصفة، وقد دخلت عليهما «لا» وهي تبنى مع ما بعدها فيصير ثلاثة أشياء كشيء واحد؟ فالجواب أنهما بُنيا لأن الموضع الذي وقعا فيه موضع تغيير وبناء يُبنى مع غيره، فإذا كان قد بني فيه الاسم مع حرف، فبناء اسم مع اسم أولى، فإذا أدخلنا «لا» على الاسم والصفة وقد بني أحدهما مع الآخر، كانت هي غير مبنيّة معهما، بل تكون عاملة في موضعهما.

هذا بابٌ لا يكون الوصفُ فيه إلاّ منوَّناً

وذلك قولك: «لا رجلَ اليومَ ظريفاً»، و «لا رجلَ فيها عاقلاً»، إذا جعلتَ «فيها» خبراً أو لَغْواً، و «لا رجلَ فيك راغباً»، من قِبَل أنه لا يجوز لك أن تَجعل الاسم والصفة بمنزلة اسمٍ واحد وقد فصلتَ بينهما، كما أنَّه لا يجوز لك أن تَفصل بين «عشر» و «خمسة» في «خمسةَ عشرَ».

وممّا لا يكون الوصفُ فيه إلاّ منوّناً قوله: «لا ماءَ سماءٍ لك بارداً»، و «لا مِثْلَه عاقلاً»، من قبل أنّ المضاف لا يُجعَل مع غيره بمنزلة «خمسةَ عشرَ»، وإنّما يَذهب التنوينُ منه كما يَذهبُ منه في غير هذا الموضع، فمن ثَمَّ صار وصفُه بمنزلته في غير هذا الموضع. ألا تَرى أنَّ هذا لو لم يكن مضافاً، لم يكن إلا منوَّناً كما يكون في غير باب النفي؛ وذلك قولك: «لا ضارباً زيداً لك»، و «لا حَسناً وجهَ الأخ فيها». فإذا كففتَ التنوين، وأضفتَ «كان» بمنزلته في غير هذا الباب كما كان كذلك غيرَ مضاف، فلمّا صار التنوينُ إنّما يُكَفُّ للإضافة، جرى على الأصل. فإذا قلت: «لا مَاءَ ولا لَبَنَ»، ثم وصفتَ اللبن، فأنت بالخيار في التنوين وتركِهِ. فإن جعلتَ الصفة للماء، لم يكن الوصفُ إلاّ منوّناً؛ لأنه لا يُفصَل بين الشيئين اللَّذَيْنِ يُجَعلان بمنزلة اسم واحد مضمَراً أو مظهَراً، لأنَّهما قد صارا اسماً واحداً بمنزلة «زيد»، ويحتاجان إلى الخبر مضمَراً أو مظهَراً. ألا ترى أنه لو جاز «تَيْمُ تَيْمُ عديّ» لم يستقم لك إلاّ أن تقول: «ذاهِبونَ». فإذا قلت: «لا أبا لَكَ»، فهاهنا إضمارُ مكانٍ.

هذا بابُ لا يسقط فيه النونُ وإنْ وَلِيتْ: «لك»

وذلك قولك: «لا غلامينِ ظريفينِ لك»، و«لا مُسْلِمينِ صالحينِ لك»، من قبل أن «الظريفينِ» و«الصالحينِ» نعتٌ للمنفيّ ومن اسمه، وليس واحدٌ من الاسمينِ وَلِي «لا» ثَمَّ وَلِيَتْه «لكَ»، ولكنه وصفٌ وموصوفٌ، فليس للموصوف سبيلٌ إلى الإضافة. ولم يجئْ ذلك في الوصف لأنّه ليس بالمنفيّ، وإنّما هو صفة، وإنّما جاز التخفيفُ في النفي فلم يَجز ذلك إلاّ في المنفيّ، كما أنه يجوز في المنادَى أشياءُ لا تَجوز في وصفه، من الحذف والاستخفاف. وقد بُيّنَ ذلك.

هذا باب ما جرى على موضع المنفيّ
لا على الحرف الذي عَمل في المنفيّ

فمن ذلك قول ذي الرُّمّة [من الطويل]:

٥١٠ - بهـا العِيـنُ والآرَامُ لا عِـدَّ عنـدَهـا ولا كَـرَعٌ إلاّ المَغـاراتُ والـرَّبْـلُ

وقال رجل من بني مَذحِجٍ [من الكامل]:

---

٥١٠ - **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٦١٩؛ وأساس البلاغة ص ٣٩٠ (كرع)؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٥.

اللغة: العِينُ: جمع عَيْناء كبِيض جمع بَيْضاء، والعَيْناءُ واسعة العين. والآرامُ: جمع مفردها رئْمٌ، وهو الظبي الأبيض. والكَرَعُ: الماء الذي يشرب من موضع اجتماعه. والعِدُّ: الماء الذي له مادة لا تنقطع. والمغارات: جمع مغارة، وهو ما يغور فيه ماء السماء. والرَّبلُ: النبات الذي ينبت في آخر الصيف.

المعنى: يصف فلاةً تجاوزها في طريقه إلى الممدوح، فهي فلاة ليس فيها إلا الحيوانات وليس فيها ماء ولا نبات إلا نباتات تكاد تموت من قلة الماء.

الإعراب: «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**العين**»: مبتدأ مرفوع. «**والآرام**»: الواو: حرف عطف، «**الآرام**»: معطوف على «العين» مرفوع بالضمة. «**لا**»: نافية للجنس. «**عدَّ**»: اسم «لا» مبني على الفتح محله النصب. «**عندها**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بخبر (لا) على رأي، ومتعلق بصفة لـ «عِدَّ» والخبر محذوف، و «ها »: مضاف إليه محله الجر. «**ولا**»: الواو للعطف، و «لا» زائدة لتوكيد النفي. «**كرعٌ**»: معطوف على محل «عدَّ» فهي في موضع المبتدأ. «**إلاّ**»: حرف استثناء. «**المغارات**»: مبتدأ مرفوع محذوف الخبر أي إلا المغارات موجودة في هذه الفلاة. «**والربل**»: الواو: حرف عطف، «الربل»: معطوف على (المغارات).

وجملة «بها العينُ»: صفة لاسم منصوب ذُكر قبْلاً محلُّها النصب. وجملة «المغارات والربل موجودة»: مستثناة بـ «إلا» محلها النصب، واستئنافية لا محل لها على رأي آخر يرى أنَّ المعنى: لكنْ المغارات والربل فيها». وجملة «لا عِدَّ عندها»: صفة لـ «العينُ» محلها الرفع.

والشاهد فيه: رفع (كَرَعٌ) عطفاً على موضع الاسم المنصوب بـ (لا).

٥١١ ـ هــذا لعَمْــرُكــم الصَّغــارُ بعينِــهِ   لا أُمَّ لــــي إن كـــان ذاك ولا أبُ

فزعم الخليل، رحمه الله، أنّ هذا أجري على الموضع لا على الحرف الذي عَمل في

---

٥١١ ـ **التخريج**: البيت من أكثر الشواهد النحويّة المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢؛ وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، ٤٠؛ وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي جساس ابني مرَّة في تخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرَّة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩؛ وهو لرجل من بني عبد مناف، أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرَّة، أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٦/ ١٧٥؛ وهو لهنيّ بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ (حيس)؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن الأحمر، أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح ١/ ٢٤١؛ ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف ص ٣٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٩؛ ولرجل من مذحج أو لهمّام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص ٩٢١؛ ولهمام بن مرَّة في الحماسة الشجريّة ١/ ٢٥٦؛ ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرّة الكنانيّ في حماسة البحتري ص ٧٨؛ ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ص ٢٨٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤١، ٢٤٥؛ والأشباه والنظائر ٤/ ١٦٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٥٩٣، ٨٤٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ١٦؛ ورصف المباني ص ٢٦٧؛ وشرح الأشموني ص ١٥١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٩٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٦؛ واللمع في العربية ص ١٢٩؛ ومغني اللبيب ص ٥٩٣؛ والمقتضب ٤/ ٣٧١.

اللغة والمعنى: الصغار: الذلّ والضيم.

يقول: أقسم بحياتكم أنّ هذا الأمر [تفضيل أحد علي] هو الذلّ بعينه؛ وإن كان ذلك حاصلاً فلا أمّ لي ولا أب؛ أي ساقط الحسب والنسب.

الإعراب: هذا: ها: للتنبيه، و «ذا»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **لعمركم**: **اللام**: حرف ابتداء، **عمر**: مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف تقديره «قسمي». و «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **الصغار**: خبر المبتدأ «ذا» مرفوع. **بعينه**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. وقيل: **الباء**: حرف جر زائد، **عين**: تأكيد لـ «الصغار». وهو مضاف. **الهاء**: ضمير في محلّ جر بالإضافة. **لا**: النافية للجنس. **أمَّ**: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. **لي**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». **إنْ**: حرف شرط. **كان**: فعل ماض تام. **ذاك**: اسم إشارة في محلّ رفع فاعل. **ولا**: الواو: حرف عطف، **لا**: زائدة لتأكيد النفي. **أب**: معطوف على محلّ «لا» مع اسمها.

وجملة (هذا لعمركم...) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (لعمركم قسمي) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة (لا أمّ لي) الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة (إن كان ذاك مع جواب الشرط المحذوف) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «ولا أبُ» حيث جاء «أب» مرفوعاً بالابتداء بعد «لا» النافية غير العاملة التي تلت «لا» النافية للجنس.

الاسم، كما أنّ الشاعر حين قال [من الوافر]:

فَلسْنَــــا بــــالجبــــال ولا الحَــــديــــدَا

أجراه على الموضع.

ومثل ذلك أيضاً قول العرب: «لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ»، رفعوه على الموضع.

ومثل ذلك أيضاً قول العرب: «لا مِثْلَه أحدٌ»، و «لا كزيد أحدٌ». وإن شئت حملتَ الكلام على «لا»، فنصبتَ.

وتقول: «لاَ مثلَهُ رجلٌ»، إذا حملتَه على الموضع، كما قال بعضُ العرب: «لا حَوْلَ ولا قوةٌ إلا بالله». وإن شئت حملته على «لا»، فنوّنتَه ونصبته. وإن شئت قلت: «لا مثلَه رجلاً»، على قوله: «لي مِثْلُه غلاماً». وقال ذو الرمّة [من الطويل]:

٥١٢ ـ هــي الــدارُ إذ مَــيٌّ لأهْلِــكِ جيــرةٌ   لَيــالــيَ لا أمثــالَهــنّ ليــاليــا

وقال الخليل، رحمه الله: يدلّك على أنَّ «لا رجلَ» في موضع اسمٍ مبتدأ مرفوع، قولُك: «لا رجلَ أَفضلُ منك»، كأنك قلت: «زيدٌ أفضل منك». ومثل ذلك: «بحَسْبك قولُ

---

(١) انظر الشاهد الرقم ٤٩.

٥١٢ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٠٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨١؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٤٠؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٤.

اللغة: إذْ مَيٌّ على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: إذ أهل مَيٍّ.

المعنى: هذه الدار كانت لمية زمن المرتبع وتجاور الأحياء، فَضَّل تلك الليالي لما نال فيها من التنعُّم بالوصال واجتماع الشَّمْلِ.

الإعراب: «هي»: مبتدأ محله الرفع. «**الدارُ**»: خبر مرفوع بالضمة. «**إذْ**»: اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلّق بما في قوله (هي الدار) من معنى التعظيم والإعجاب والتحبُّب. «**ميٌّ**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**لأهلك**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (جيرة)، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**جيرةٌ**»: خبر مرفوع. «**ليالي**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلِّق بـ«جيرةٌ» لما فيها من معنى الاقتراب. «**لا**»: نافية للجنس. «**أمثالَهُنَّ**»: اسم (لا) منصوب بالفتحة، و «هُنَّ»: مضاف إليه محله الجرّ. «**ليالي**»: تمييز منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «هي الدار»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ميٌّ جيرةٌ»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «لا أمثالهن موجود»: صفة لـ «لياليَ» الأولى محلها النصب.

والشاهد فيه: نصب (أمثالهن) بـ«لا» النافية للجنس، ونصب (لياليَ) الثانية على التمييز، وفي نصبه على التمييز قبح، لأن حكم التمييز أن يكون واحداً يؤدي عن الجميع.

السَّوْء»، كأنك قلت: «حَسْبك قولُ السَّوْء».

وقال الخليل، حين مثّله: كأنك قلت: «رجلٌ أفضلُ منك».

وأما قول الشاعر، وهو جرير [من الكامل]:

٥١٣ - يـا صـاحبَـيّ دَنَـا الـرَّواحُ فِسيـرَا   لا كَـالعشيّـةِ زائـراً ومَـزورا

فلا يكون إلاّ نصباً؛ من قِبَل أنّ «العشية» ليست بالزائر، وإنّما أراد: لا أرى كالعشيّة زائراً، كما تقول: «ما رأيتُ كاليوم رجلاً»، فـ «كاليوم» كقولك: «في اليوم»، لأنّ الكاف ليست باسم. وفيه معنى التعجب، كما قال: «تاللّهِ رجلاً»، و «سُبْحانَ الله رجلاً»، وإنما أراد: «تاللّهِ ما رأيت رجلاً»، ولكنه يَترك إظهار الفعل استغناءً، لأنّ المخاطَب يعلم أنّ هذا الموضع إنما يُضمَر فيه هذا الفعل، لكثرة استعمالهم إيّاه.

وتقول: «لا كالعشيّة عشيّةٌ»، و «لا كزيدٍ رجلٌ»؛ لأنَّ الآخِر هو الأوّلُ، ولأنَّ «زيداً» رجلٌ، وصار «لا كزيد» كأنك قلت: «لا أحدَ كزيد»، ثم قلت: «رجلٌ»، كما تقول: «لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ»، على الموضع. قال الشاعر، امرؤ القيس [من البسيط]:

---

٥١٣ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٩٥، ٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٦؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٤؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٣٢١؛ والمقتضب ٢/ ١٥٢.

اللغة: الرَّواح: السير بالعشيِّ.

المعنى: لقد حان وقت المسير في هذه العشية التي لم أر زائراً ولا مزوراً يشبه مَنْ رأيتُه فيها.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «صاحبي»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه مثنى، والياء: الثانية مضاف إليه محلها الجر. «دَنَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «الرَّواحُ»: فاعلٌ مرفوع بالضمة. «فسيرا»: الفاء: استئنافية، «سيرا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل. «لا»: نافية لا عمل لها. «كالعشية»: جار وجرور متعلقان بحال مقدم من «زائراً». «زائراً»: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: لا أرى زائراً كزائر العشية. «ومزوراً»: الواو: حرف عطف، «مزوراً»: معطوف على «زائراً»، ويمكن أن تكون الكاف في «كالعشية» اسماً بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب حال من (زائراً) والأصل أن يكون صفةً له، ولكنه تقدم على الموصوف، فصار حالاً له.

وجملة «يا صاحبي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «دنا الرُّواح»: استئنافية لا محل لها. وجملة «سيرا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لا أرى كالعشية زائراً»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (زائراً) بفعل مضمر والتقدير: لا أرى كالعشية زائراً، وحذف اختصاراً لعلم السامع.

٥١٤ ـ ويْلِمِّهــا فــي هــواء الجَــوِّ طــالِبــةً ولا كهـذا الـذي فـي الأرض مَطْلـوبُ

كأنه قال: ولا شيءٌ كهذا، ورفَعَ على ما ذكرتُ لك[1]. وإن شئت نصبته على نَصْبِهِ: [من الطويل]:

فهـــل فـــي مَعَـــدٍّ فـــوقَ ذلـــك مِـرْفَـدا[2]

كأنه قال: «لا أحدَ كزيدٍ رجلاً»، وحمَلَ «الرجل» على «زيد»، كما حَمل «المرفد» على ذلك. وإنْ شئتِ، نصبتَه على ما نصبتَ عليه «لا مالَ له قليلاً ولا كثيراً».

ونظيرُ «لا كزيدٍ» في حذفهم الاسمَ قولُهم: «لا عليك»، وإنَّما تريدُ: «لا بأْسَ عليك»، و «لا شيءَ عليك»، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إيّاه.

---

٥١٤ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٩٠، ٩١، ٩٢؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٣٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٩٨؛ ورصف المباني ص ٤٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤١٨ (ويا).

اللغة: ويلمِّها. الأصل: ويلُ أمها، فحذفت الهمزة تخفيفاً، ثم أتبع حركة الميم حركة اللام.

المعنى: وصف عُقاباً تتبع ذئباً لتصيده فتعجب منها في شدة طلبها، ومنه في سرعته، وشدّة هروبه.

الإعراب: «ويلمِّها»: «ويل»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة المقدرة لاشتغال آخره بحركة الإتباع، وهي الكسرة، و «أمها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«في هَوَاء»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «ها» في (ويلمِّها). **«الجو»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«طالبة»**: تمييز منصوب بالفتحة. **«ولا»**: الواو: حرف استئناف، «لا»: نافية للجنس. **«كهذا»**: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب اسم (لا)، و «هذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالإضافة. **«الذي»**: اسم موصول مبني على السكون في محل جر صفة لـ (هذا). **«في الأرض»**: جار ومجرور متعلقان بفعل جملة الصلة المحذوف، والتقدير: الذي استقرَّ في الأرض. **«مطلوب»**: صفة للكاف اسم (لا) النافية للجنس على المحل، وقيل إن (مطلوب) مرفوع على أنه مبتدأ. **«لا»**: مهملة. **«كهذا»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف.

وجملة «ويلمِّها مع عامله المحذوف»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا كهذا مطلوب»: استئنافية لا محل لها. وجملة «استقرَّ في الأرض»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع (مطلوب) حَمْلاً على موضع الكاف، لأنها في تأويل (مثل) وموضعها موضع رفع.

(١) قال السيرافي: يعني رفع على موضع «لا» وما عملت فيه.

(٢) تقدم بالرقم ٤٢٩.

هذا باب ما لا تُغيِّر فيه «لاَ» الأسماءَ عن حالها التي كانت عليها قبل أن تَدخل «لاَ»

ولا يجوز ذلك إلاّ أن تُعيد «لاَ» الثانيةَ؛ من قِبَل أنّه جواب لقوله: «أغلامٌ عندك أم جاريةٌ»؟ إذا ادَّعيتَ أنّ أحدهما عنده. ولا يَحسن إلاّ أن تُعيد «لاَ»، كما أنَّه لا يَحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه «أَمْ» إلاّ أن تذكرها مع اسم بعدها.

وإذا قال: «لا غلامَ»، فإنّما هي جوابٌ لقوله: «هل من غلام»؟ وعَملتْ «لا» فيما بعدها وإن كان في موضع ابتداء، كما عملت «مِنْ» في «الغلام» وإنْ كان في موضع ابتداء.

فممَّا لا يَتَغير عن حاله قبل أن تَدخل عليه «لا» قولُ الله عزّ وجلّ ذكره: ﴿لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]. وقال الشاعر، الراعي [من البسيط]:

٥١٥ ـ ومـا صَـرَمْتُـكِ حتّـى قلـتِ مُعْلِنـةً   لا نـاقـةٌ لِـيَ فـي هـذا ولا جَمَـلُ

---

(١) البقرة: ٣٨، وغيرها كثير.

٥١٥ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٩٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤١؛ وشرح المفصل ٢/ ١١١، ١١٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٥٤ (لقا)؛ ومجالس ثعلب ص ٣٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٥٢؛ واللمع ص ١٢٨.

اللغة: صرمتك: أي قطعت حبل ودّك، ويروى «هجرتك».

المعنى: ما قطعت حبل ودّك حتى تبرّأت منّي معلنة أنّ الأمر لا يهمّك.

الإعراب: «**وما**»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي. «**صرمتك**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، والكاف: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**حتّى**»: حرف جرّ وتعليل. «**قلت**»: فعل ماض مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة بعد «حتى» وما بعدها في محل جر بحرف الجر «حتى»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «صرمتك». «معلنة»: حال منصوبة. «**لا**»: حرف نفي، أو عاملة عمل «ليس». «**ناقة**»: مبتدأ =

وقد جُعلتْ، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة «لَيْسَ».

وإن جعلتها بمنزلة «ليس»، كان حالُها كحال «لاَ»، في أنَّها في موضع ابتداءٍ، وأنَّها لا تَعمل في معرفة. فمن ذلك قول سَعْد بن مالك [من مجزوء الكامل]:

مَــــنْ صَــــدَّ عَــــنْ نيــــرانِهــــا　　　فــــأنــــا ابــــنُ قَيْــــسٍ لا بَراحُ[1]

واعلم أنَّ المعارف لا تَجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأنَّ «لاَ» لا تعمل في معرفة أبداً. فأمّا قول الشاعر [من الرجز]:

٥١٦ ـ لا هَيْثَــــمَ الليلــــةَ للمَطِــــيِّ　　　[ولا فتًــى مثــلَ ابــنِ خيبَــرِيِّ]

= أو اسم «لا» مرفوع. «لي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر «لا». «في هذا»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر «لا». «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «جمل»: معطوف على «ناقة».

وجملة «ما صرمتك»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا ناقة لي»: في محلّ نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «لا ناقة لي في هذا ولا جَملُ» حيث تكرَّرت «لا»، فرفع الاسم بعد «لا» الأولى إما لأنَّه مبتدأ، وهي نافية غير عاملة، وإمّا لأنّه اسمها، وهي عاملة عمل «ليس»، ورفع الاسم بعد «لا» الثانية، إمّا لأنَّ «لا» الثانية زائدة، والاسم بعدها معطوف على الاسم الذي بعد «لا» الأولى، وإما لأنَّ «لا» الثانية مهملة والاسم بعدها مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة «لا» ومعموليها أو على جملة المبتدأ والخبر، وإمّا لأن «لا» الثانية عاملة عمل «ليس»، فالاسم بعدها مرفوع على أنه اسمها، وخبرها محذوف، والجملة معطوفة على الجملة.

(١) تقدم بالرقم ٤١.

٥١٦ ـ **التخريج**: الرجز لبعض بني دبير في الدرر ٢/٢١٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٥٠؛ والأشباه والنظائر ٣/٨٢، ٨/٩٨؛ وتخليص الشواهد ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٤/٥٧، ٥٩؛ ورصف المباني ص ٢٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٥٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٥؛ وشرح المفصل ٢/١٠٢، ٤/١٢٣؛ والمقتضب ٤/٣٦٢؛ وهمع الهوامع ١/١٤٥.

اللغة: هيثم: اسم رجل، وهو هيثم بن الأشتر اشتهر بحسن حدائه للإبل. ابن خيبريّ: هو جميل بن عبد الله بن معمر، وكان شجاعاً يحمي أدبار الإبل من الأعداء؛ وقيل المراد به علي بن أبي طالب.

الإعراب: «لا»: نافية للجنس. «هيثم»: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. «الليلة»: ظرف زمان متعلّق بمحذوف خبر «لا». «للمطيّ»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «لا». «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: نافية للجنس. «فتى»: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. «مثل»: خبر لا مرفوع، وهو مضاف. «ابن»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «خيبري»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «لا هيثم...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا فتى...»: معطوفة على سابقتها. =

فإنّه جعله نكرةً كأنه قال: «لا هَيْثَمَ من الهَيْثَمِينِ». ومثل ذلك: «لا بَصْرةَ لكم». وقال ابن الزَّبير الأسديّ [من الوافر]:

٥١٧ - أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ

وتقول: «قَضِيَّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ»، تجعله نكرة. قلتُ: فكيف يكون هذا وإنما أراد عَلِيًّا عليه السلام فقال[1]: لأنه لا يجوز لك أن تُعمِل «لا» في معرفة، وإنّما تُعمِلها في النكرة فإذا جعلتَ «أبا حسنٍ» نكرةً، حسُن لك أن تُعمِل «لاَ»، وعلم المخاطَبُ أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ، وأنه قد غُيِّبَ عنها.

فإن قلت: إنه لم يُرِدْ أن ينفيَ كلَّ من اسمه عليٌّ؟ فإنّما أراد أن ينفيَ منكورينَ كلُّهم في قضيَّتِه مثلُ عليٍّ كأنه قال: لا أَمثالَ عليٍّ لهذه القضية، ودلَّ هذا الكلام على أنه ليس لها عليٌّ، وأنّه قد غُيِّبَ عنها.

والشاهد فيه قوله: «لا هيثم» حيث عملت «لا» النافية للجنس في معرفة «هيثم»، وهو اسم علم.

٥١٧ - **التخريج**: البيت لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٦١، ٦٢؛ والدرر ٢/ ٢١١؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، ١٠٤؛ ولفضالة بن شريك في الأغاني ١٢/ ٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٦١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٩؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٢؛ والمقرب ١/ ١٨٩.

اللغة: أبو خبيب: عبد الله بن الزبير بن العوام. نكدن: من النكد، وهو ضيق العيش وتعسّره. أميّة: أي بني أميّة.

المعنى: إنّ حياة أبي خبيب أضحت متعسّرة، لأنّه لم يمنحه ما أراد، فلا يستطيع أن يعطي السائلين كما يفعل بنو أميّة الذين يعطون بلا حساب.

الإعراب: **«أرى»**: فعل مضارع، والفاعل: أنا. **«الحاجات»**: مفعول به أول منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. **«عند»**: ظرف متعلق بمحذوف حال من «الحاجات»، وهو مضاف. **«أبي»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **«خبيب»**: مضاف إليه مجرور. **«نكدن»**: فعل ماضٍ، والنون: فاعل. **«ولا»**: الواو: حالية، **«لا»**: نافية للجنس. **«أميّة»**: اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محل نصب. **«بالبلاد»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا».

وجملة «أرى الحاجات..» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «نكدن» الفعليّة: في محلّ نصب مفعول به ثان لـ «أرى». وجملة «لا أميّة بالبلاد» الاسميّة: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ولا أميّة» حيث وقع اسم «لا» النافية للجنس معرفة، وأوّل على تقدير: ولا أمثال أميّة.

(١) لعله الخليل.

وإنْ جعلته نكرةً ورفعته كما رفعت «لا براحُ»، فجائزٌ. ومثله قول الشاعر، مُزاحِم العُقَيْليّ [من الطويل]:

٥١٨ - فَـرَطْـنَ فـلا رَدٌّ لمـا بُـتَّ وانقضـى ولكـنْ بغـوضٌ أن يقـالَ عـديـمُ

وقد يجوز في الشعر رَفْعُ المعرفة، ولا تثنّي «لا». قال الشاعر [من الطويل]:

٥١٩ - بكَتْ جَزَعاً واسترجعتْ ثم آذنتْ ركـائبُهـا أن لا إلينـا رُجُـوعُهـا

---

٥١٨ - **التخريج**: البيت لمزاحم العقيلي في لسان العرب ٧/ ١٢١ (بغض)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٥.

اللغة: فرطن: ذهبن، وتقدمْنَ. وبُتَّ: قُطع. وانقضى: وقع وحصل. وبغُوضٌ: مكروه. وعديمٌ: أي معدوم الشباب.

المعنى: وصف كبرَه وذهاب فتوته، فقال: لا رَدَّ لما فات من الشباب ومع ذلك مُبَغَّض إلى المرء أن يُقال له أنت عديم الشباب.

الإعراب: «فَرطْن»: فعل ماضٍ مبني على السكون، ونون النسوة: فاعل. «فلا»: الفاء: استئنافية، «لا»: نافية. «ردٌّ»: مبتدأ مرفوع. «لما»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (ردٌّ). «بُتَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (ما) في قوله: (لما)، «وانقضى»: الواو: حرف عطف، «انقضى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود إلى ما عاد إليه نائب الفاعل في (بُتَّ). «ولكنْ»: الواو: حرف استئناف، «لكنْ»: حرف استدراك. «بغوضٌ»: خبر مقدم، والمصدر المؤول من (أن) و (يقال) مبتدأ مؤخر، والتقدير: ولكن القولُ: هو عديم بَغُوضٌ، ويمكن أن يكون المصدر نائب فاعل سادًّا مسدَّ الخبر، وذلك على أن يكون (بغوض) فعُولاً بمعنى مفعول، وأن يكون (بغوضٌ) هذا مبتدأ رافعاً المصدر (القول) على النيابة عن الفاعل. «أن»: حرف ناصب. «يقال»: فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب. «عديمٌ»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنت عديم.

وجملة «فَرطْنَ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا ردٌّ» مع الخبر المحذوف: استئنافية لا محل لها. وجملة «بُتَّ»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «انقضى»: معطوفة على جملة «بُتَّ». وجملة «بغوضٌ القولُ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يقال»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «أنت عديمٌ»: نائب فاعل للفعل (يُقال) محلها الرفع.

والشاهد فيه: رفع (ردٌّ) على الابتداء، وعدم إعمال «لا».

٥١٩ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٤؛ والدرر ٢/ ٢٣٣؛ ورصف المباني ص ٢٦١؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٢؛ والمقتضب ٤/ ٣٦١؛ والمقرب ١/ ١٨٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٨.

اللغة: الجزع: الخوف. استرجعت: طلبت الرجوع من الرحيل لصعوبة فراق الأحبّة. آذنت: أعلمت. الركائب: المطيّ.

=

واعلم أنك إذا فصلت بين «لا» وبين الاسم بحَشْو لم يَحسن إلاّ أن تُعِيد «لاَ» الثانية، لأنه جُعل جَواب: «أَذَا عندكَ أم ذا»؟ ولم تُجعل «لا» في هذا الموضع بمنزلة «لَيْسَ»؛ وذلك لأنهم جعلوها، إذا رفعتْ، مثلها إذا نصبتْ، لا تَفصل لأنها ليست بفعل.

فمما فُصل بينه وبين «لاَ» بحَشْوٍ قوله جل ثناؤه: ﴿لاَ فيهَا غَوْلٌ ولاَ هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ﴾[1]. ولا يجوز «لا فيها أحدٌ» إلاّ ضعيفاً، ولا يَحسن «لا فيك خيرٌ»؛ فإنْ تكلّمْتَ به، لم يكن إلاّ رفعاً؛ لأنَّ «لا» لا تعمل إذا فُصل بينها وبين الاسم، رافعةً ولا ناصبةً، لما ذكرتُ لك.

وتقول: «لا أحد أفضلُ منك»، إذا جعلته خبراً، وكذلك: «لا أحدَ خيرٌ منك»: قال الشاعرِ [من البسيط]:

٥٢٠ ـ وردَّ جازِرُهم حَرْفاً مُصَرَّمةً ... ولا كريمَ من الوِلْدان مصبوحُ

= **المعنى**: يصوّر الشاعر جزع محبوبته التي فارقته، وبكاءها وتردّدها لفراقه.

الإعراب: «**بكت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «**جزعاً**»: مفعول لأجله، أو مفعول مطلق، أو حال تقديره «جازعة» منصوب. «**واسترجعت**»: الواو: حرف عطف، «استرجعت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «**ثمّ**»: حرف عطف. «**آذنت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**ركائبها**»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**أن**»: تفسيريّة أو مخفّفة من «أنّ» واسمها ضمير الشأن. ««**لا**»»: حرف نفي. «**إلينا**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. «**رجوعها**»: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «بكت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «استرجعت»: معطوفة على سابقتها. وجملة «آذنت»: معطوفة أيضاً على الجملة السابقة. وجملة «لا إلينا رجوعها»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لا إلينا رجوعها» حيث دخلت «لا» على الخبر «إلينا» ولم تتكرّر، وهذا شاذّ.

(١) الصافات: ٤٧.

٥٢٠ ـ **التخريج**: البيت لحاتم بن عبد الله الطائيّ في ملحق ديوانه ص ٢٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧٣؛ ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين ص ١٣٠٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٥؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٧؛ ولرجل جاهليّ من بني النبيت في المقاصد النحويّة ٢/ ٣٦٨، ٣٦٩ (وقد خطّأ العيني نسبته إلى حاتم وإلى أبي ذؤيب)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٢٢؛ ورصف المباني ص ٢٦٦، ٢٦٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٤؛ ولسان العرب ٤/ ٤٥٢ (صرر)؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٠.

اللغة: الجازر: ناحر الإبل. الحرف: الناقة العظيمة الصلبة. المصرمة: المقطوعة اللبن لقلة المرعى مصبوح: مسقيّ الصبوح، والصبوح شرب الصباح. =

لَمّا صار خبراً، جرى على الموضع؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على «لا»، فجرى مجرى: «لا أحدَ فيها إلاّ زيدٌ». وإن شئت قلت: «لا أحدٌ أفضلَ منك»، في قول من جعلها كـ «لَيس» ويُجريها مجراها ناصبة في الموضع، وفيما يجوز أن يُحمَل عليها. ولم تُجعَل «لاَ» التي كـ «ليس» مع ما بعدها كاسمٍ واحد، لئلاّ يكون الرافعُ كالناصب. وليس أيضاً كلُّ شيء يخالِفُ بلفظه يَجري مجرى ما كان في معناه.

= **الإعراب**: «ورد»: الواو: بحسب ما قبلها، «ردّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**جازرهم**»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و «هم»: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. **حرفاً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **مصرمة**: صفة منصوبة بالفتحة. «**ولا**»: الواو: حالية، و «لا»: نافية للجنس. «**كريم**»: اسم «لا». «**من الولدان**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «كريم». «**مصبوح**»: خبر «لا» مرفوع.

وجملة «إذا اللقاح غدت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «غدت اللقاح»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «غدت»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ولا كريم...»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه رفع «مصبوح» **على** خبر «لا»، لأنّها وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ، ويجوز أن يكون «مصبوح» نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع به، وتقديره: موجود، أو نحوه.

هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلاّ أن تُحمَل على الموضع لأنَّه لا يجوز لِـ «لا» أن تعمل في معرفة، كما لا يجوز ذلك لِـ «ربّ»

فمن ذلك قولك: «لا غلام لك ولا العَبّـاسُ». فإن قلت: أحْمِلُه على «لاَ» فإنّه ينبغي لك أن تقول: «رُبَّ غلامٍ لك والعباسِ»، وكذلك «لا غلام لك وأخوه».

فأمّا من قال: «كلَّ نعجة وسَخْلتهـا بدرهم»، فإنه ينبغي له أن يقول: «لا رجلَ لك وأخاه»، لأنّه كأنه قال: «لا رجلَ لك وأخاً له».

هذا باب ما إذا لحقته «لا» لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تَلحق

وذلك لأنّها لحقت ما قد عمِل فيه غيرُها، كما أنها إذا لَحقت الأفعالَ التي هي بدلٌ منها، لم تغيِّرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تَلحق. ولا يلزمك في هذا الباب تثنيةُ «لا»، كما لا تثنّي «لاَ» في الأفعال التي هي بدلٌ منها.

وذلك قولك: «لا مَرحَباً ولا أَهْلاً»، و «لا كَرامةً»، و «لا مَسَرَّةً»، و «لا شَلَلاً»، و «لا سَقْياً ولا رَعْياً»، و «لا هَنيئاً ولا مرِيئاً»، صارت «لا» مع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه «لاَ»، لأنها أُجريت مجراها قبل أن تَلحق «لاَ».

ومثل ذلك: «لا سلامٌ عليك»، لم تغيِّر الكلام عمّا كان عليه قبل أن تلحق.

وقال جرير [من الطويل]:

٥٢١ ـ ونُبِّئْتُ جَوَّاباً وسَكْناً يَسُبُّني ... وعَمرَو بنَ عَفْرا لا سلامٌ على عَمْرِو

---

٥٢١ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٤٢٥؛ ولسان العرب ١٣/٢١٨ (سكن)؛ وللفرزدق في خزانة الأدب ٥/٢٣٨؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٨١.

اللغة: جوّاب وسكن: اسما شخصين تعرّضا لجرير؛ وكذلك عمرو بن عفرى.

المعنى: لقد أخبروني بهجاء جواب وسكن وعمرو بن عفرى، وسبابهم التافه لي، فلا سلام لهم، ولا راحة أتركهم فيها.

الإعراب: «**ونبئت**»: الواو: بحسب ما قبلها، «نبئت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. «**جوّاباً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وسكناً**»: الواو: حرف عطف، «سكناً»: معطوف على (جوّاباً) منصوب بالفتحة. «**يسبني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره =

فلم يَلزمك في ذا تثنيةُ «لاَ» كما لم يَلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه، وذلك «لا سلَّم اللَّهُ عليه». فدخلتْ في ذا الباب لتَنفيَ ما كان دُعاءً كما دخلتْ على الفعل الذي هو بدلٌ من لفظه.

ومثلُ «لا سلامٌ على عمرٍو»: «لا بك السَّوْءُ»؛ لأنَّ معناه: لا ساءَك اللَّهُ.

وممّا جرى مجرى الدعاء مما هو تطلُّقٌ عند طلب الحاجة وبَشاشةٌ، نحو: «كرامةً ومَسَرّةً ونُعْمَةَ عَيْن». فدخلتْ على هذا كما دخلتْ على قوله: «ولا أُكْرِمُك ولا أَسُرُّك، ولا أُنْعِمُك عيناً». ولو قبُح دخولُها هنا، لقبُح في الاسم، كما قبُح في «لا ضَرْباً»، لأنّه لا يجوز: «لا اَضربْ»، في الأمر.

وقد دخلتْ في موضعٍ غيرِ هذا، فلم تغيّره عن حاله قبل أن تَدخله، وذلك قولهم: «لا سَواءٌ». وإنّما دخلت «لاَ» هنا لأنّها عاقبت ما ارتفعتْ عليه سواء. ألا تَرى أنّك لا تقول: «هذانِ لا سَواءٌ»، فجاز هذا كما جاز: «لا ها اللّه ذا»، حين عاقبتْ ولم يَجز ذكرُ الواو.

وقالوا: «لا نَوْلَكَ أن تَفعل»؛ لأنهم جعلوه معاقِباً لقوله: «لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا»، وصار بدلاً منه، فدخَلَ فيه ما دخل في «يَنْبَغِي»، كما دخل في «لا سلامٌ» ما دخل في «سَلَّم».

واعلم أنّ «لاَ» قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحد هي والمضافُ إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: «أخذتَه بلا ذَنْبٍ»، و «أخذتَه بلا شيءٍ»، و «غَضِبتَ مِن لا شيءٍ»، و «ذهبتَ بلا عتَادٍ»؛ والمعنى معنى «ذهبت بغيرِ عتادٍ»، و «أخذتَه بغير ذنبٍ»، إذا لم ترد أن تَجعل «غيراً» شيئاً أخَذَه به يَعتدّ به عليه[1].

= (هو). «وعمرو»: الواو: للعطف، «عمرو»: معطوف على (سكناً) منصوب بالفتحة. «بن»: صفة (عمرو) منصوبة بالفتحة. «**عفرا**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «**لا**»: حرف نفي. «**سلام**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**على عمرو**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (سلام) المحذوف.

وجملة «نبئت»: استئنافية بحسب الواو. وجملة «يسبني»: في محلّ نصب حال. وجملة «لا سلام على عمرو»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «لا سلام على عمرو» حيث اعتبر (لا سلام) بمنزلة الاسم المبتدأ، أي أن (لا) لم تغيّره عن حاله بعد دخولها عليه؛ ولكنّ رواية الديوان واللسان بالفتح.

(١) قال السيرافي: «لا» بمعنى «غير» وإنّما استُعملت في معنى «غير» لِمَا بينهما من الاشتراك في الجحد؛ لأن «غير» مسلوب عنها ما أضيفت إليه، فإذا قلت: «مَرَرْتُ بغير صالحٍ» فـ «غير» هو الذي مَرَرْت به،

ومثل ذلك قولك للرجل: «أجئتَنا بغير شيءٍ»، أي: رائقاً.

وتقول إذا قلّلتَ الشيءَ أو صغَّرتَ أمره: «ما كان إلاّ كَلاَشيءٍ»، و «إنك ولا شيئاً سَواءٌ». ومن هذا النحو قولُ الشاعر [من البسيط]:

٥٢٢ ـ تَركْتَني حينَ لا مالٍ أَعيشُ به ... وحينَ جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلِبا

والرفعُ عربيٌّ على قوله [من الرجز]:

٥٢٣ ـ [بي الجحيم] حينَ لا مُسْتَصْرَخُ

و:

= و «صالح» لم تمرَّ به، وقد سُلِب من «غير» الصلاح، فإذا قلت: «أخَذْته بلا ذَنْب»، فمعناه: أخذته بغير ذنب. و «لا» حرف لا يقع عليه حرف الخفض، فوقع حرف الخفض على ما بعد «لا». ومعنى قوله: «جئت بغير شيء»، لا يُراد به: «جئتُ بشيء هو غيْرُ شيء»، وإنّما يُراد به: «جئت خالياً من شيء معك». وهذا معنى قوله «رائقاً»، لأنّ «الرّائق»: الخالي.

٥٢٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي الطفيل عامر بن واثلة في خزانة الأدب ٤/ ٣٩، ٤٠، ٤١؛ والدرر ٣/ ١٤٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢١٨.

اللغة: جُنَّ الزمان: اشتدَّ، وكذلك كَلِبَ.

المعنى: يخاطب الشاعر ابنه الذي خطفته يد المنون، فيقول: لقد فارقتني في وقت لا أجد فيه ما أعيش به.

الإعراب: «تركتني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محله النصب، والتاء: فاعل محله الرفع. «حينَ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «تركتني». «لا»: نافية مهملة. «مالٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أعيش»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنا). «به»: جار ومجرور متعلقان بـ (أعيش). «وحينَ»: الواو: حرف عطف، «حينَ»: معطوف على (حينَ) الأولى. «جُنَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «زمانُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «الناس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أو»: حرف عطف. «كَلِبا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو)، والألف: للإطلاق.

وجملة «تركتني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أعيشُ»: صفة لـ «مالٍ»، محلها الجر. وجملة «جُنَّ زمانُ الناس»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «كَلِب»: معطوفة على جملة (جُنَّ).

والشاهد فيه: إضافة (حينَ) إلى (مالٍ) وإلغاء (لا) وزيادتها في اللفظ على حَدِّ قولهم: جئتُ بلا زادٍ.

٥٢٣ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ١٧٣؛ ولسان العرب ٣/ ٤٦ (فنخ)؛ ولرؤبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٩٠؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الدرر ٢/ ١١٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٦؛ ولسان العرب ٣/ ٣٧ (طبخ)، ٦/ ٢٨٤ (حشش)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٥.

المعنى: إنني أخشى من نار جهنم وملائكتها الموكلين بنارها، يوم القيامة، حيث لا منجد حينئذ. =

لا بَـــــــــــــــرَاحُ[1]

والنصبُ أجودُ وأكثر من الرفع؛ لأنّك إذا قلت: «لا غلامَ» فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة «لَيْسَ». قال الشاعر [من الرجز]:

٥٢٤ ـ حَنَّتْ قَلُوصي حينَ لا حينَ مَحَنّ

وأمّا قول جرير [من البسيط]:

٥٢٥ ـ ما بالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْمِ والدين ... وقد عَلاكَ مَشيبٌ حينَ لا حِينِ

= **الإعراب**: «بي»: الباء: حرف جر، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بحرف الجر، متعلّقان بـ (تحش). «الجحيم»: مفعول به منصوب بالفتحة. «حين»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «تحش». «لا»: حرف نفي عامل عمل (ليس). «مستصرخ»: اسم (لا) مرفوع بالضمّة، و «خبرها»: محذوف تقديره (موجوداً).

وجملة: «لا مستصرخ»: في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «لا مستصرخ» حيث اعتبر (لا) عاملة عمل ليس فرفعت اسمها (مستصرخ)، وخبرها محذوف تقديره (موجوداً هناك).

(١) انظر الشاهد الرقم ٤١.

٥٢٤ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٤٥، ٤٦، ٤٩؛ والمقتضب ٤/ ٣٥٨.

اللغة والمعنى: الحنين: صوت الناقة شوقاً إلى أصحابها. القلوص: الناقة الشابة. يقول: إنّ ناقته الشابة حنَّتْ إلى أهلها، ولا سبيل إليهم.

الإعراب: «حنَّتْ»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «قلوصي»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «حين»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ (حنَّتْ)، وهو مضاف. «لا»: نافية للجنس. «حين»: اسم (لا) منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «محن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة منع من ظهورها حركة القافية.

وجملة «حنت قلوص»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «حين لا حين محن» حيث نصب «حين» بـ «لا» التبرئة، وأضاف «حين» إلى الجملة، وخبر «لا» محذوف، والتقدير: حين لا حين لها. أي: حنَّت في غير وقت الحنين.

٥٢٥ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٥٥٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٠٥، ٤/ ٤٧؛ والدرر ٣/ ٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٩٧.

اللغة: الجهل: نقيض الحلم، والحلم: كمال العقل وطول الأناة. حين لا حين: حين وجوبه وحدوثه.

المعنى: ما لي أراك جاهلاً في وقت الوقار والتدين، ولست صبيًّا يغتفر له الطيش وحدوث الجهل.

الإعراب: «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. =

فإنّما هو: حينَ حينٍ، و «لاَ» بمنزلة «مَا» إذ أُلغيتْ.

واعلم أنه قبيحٌ أن تقول: «مررتُ برجل لا فارسٍ»، حتى تقول: «لا فارسٍ ولا شجاعٍ». ومثلُ ذلك: «هذا زيدٌ لا فارساً»، لا يَحسن حتى تقول: «لا فارساً ولا شجاعاً». وذلك أنه جوابٌ لمن قال، أو لمن تَجعله ممّن قال: «أَبرجلٍ شجاعٍ مررتَ أم بفارسٍ»؟ وكقولِه: «أفارسٌ زيدٌ أم شجاعٌ»؟

وقد يجوز على ضعفه، في الشعر. قال رجلٌ من بني سَلولٍ [من الطويل]:

٥٢٦ - وأنـتَ امـرُؤٌ مِنّـا خُلقـتَ لغيـرِنـا حَيـاتُـك لا نَفْـعٌ ومـوتُـك فـاجِـعُ

«بالُ»: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف.
«جهلك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والكاف: ضمير فى محل جرٍّ بالإضافة.
«بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف.
«الحلم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
«والدين»: الواو: حرف عطف، «الدين»: معطوف على (الحلم) مجرور بالكسرة.
«وقد»: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق.
«علاك»: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، والكاف: ضمير في محلّ نصب مفعول به.
«مشيب»: فاعل مرفوع بالضمة.
«حين»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف.
«لا»: زائدة.
«حين»: مضاف إلى (حين) السابقة مجرور بالكسرة.
وجملة «ما بال جهلك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «قد علاك مشيب»: في محلّ نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «حين لا حين» حيث أضاف (حين) إلى (حين) على اعتبار (لا) زائدة لا عمل لها.

٥٢٦ - التخريج: البيت للضحاك بن هنّام في الاشتقاق ص ٣٥٠؛ وخزانة الأدب ٤/٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢١؛ ولأبي زبيد الطائي في حماسة البحتري ص ١١٦؛ وبلا نسبة في الأزهيَّة ص ١٦٢؛ والدرر ٢/ ٢٣٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٢؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٨.

اللغة: منّا: أي: من نسبنا. خلقت لغيرنا: أي أنّ نفعك لسوانا.

المعنى: نَسَبُك من نسبنا غير أنّ نفعك لغيرنا لعدم مشاركتك لنا، فحياتك لا تنفعنا، ولكنّ موتك يفجعنا لأنّك واحد منّا.

الإعراب: «وأنت»: الواو: بحسب ما قبلها، و «أنت»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «امرؤ»: خبر المبتدأ مرفوع. «منّا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «امرؤ». «خلقت»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. «لغيرنا»: جار ومجرور متعلقان بـ «خلقت»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «حياتك»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «لا»: حرف نفي. «نفع»: خبر المبتدأ مرفوع، وقيل مبتدأ مرفوع خبره محذوف تقديره «كائن فيها»، وجملة المبتدأ والخبر في محلّ رفع خبر المبتدأ. «وموتك»: =

فكذلك هذه الصفاتُ وما جعلته خبراً للأسماء، نحوَ: «زيدٌ لا فارسٌ ولا شجاعٌ».

واعلم أنّ «لاَ» في الاستفهام تَعملِ فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قوله، البيتُ لحَسَّان بن ثابت [من البسيط]:

٥٢٧ - أَلاَ طِعانَ ولا فُرْسانَ عادِيةً ... إلاّ تَجَشُّؤُكم عند التَّنانِيرِ

وقال في مثل: «أفلا قِماصَ بالعَير»[1].

= الواو: حرف عطف، «موتك»: مبتدأ مرفوع وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «فاجع»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «أنت امرؤ منّا»: بحسب ما قبلها. وجملة «خلقت...»: في محل رفع نعت «امرؤ». وجملة «حياتك لا نفع»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «موتك فاجع»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «حياتك لا نفع» حيث دخلت «لا» على المبتدأ ولم تتكرّر، والقياس أن يقال: «حياتك لا نفع ولا ضرر» مثلاً.

٥٢٧ - **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في ديوانه ص ١٧٩ (الحاشية)؛ وتخليص الشواهد ص ٤١٤؛ والجنى الداني ص ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٦٩، ٧٧، ٧٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٠؛ والكتاب ٢/ ٣٠٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٢؛ ولخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨٨؛ ولحسّان أو لخدّاش في الدرر ٢/ ٢٣٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧.

اللغة: الطعان: الضرب بالرمح. الفرسان العادية: المقاتلون الظالمون، أو كثيرو العدو وسريعوه. التجشؤ: معروف، صوت يصدر عن امتلاء المعدة. التنانير: جمع تنور وهو الموقد الذي كانوا يخبزون فيه.

المعنى: ليس لكم قتال ولا مقاتلون أشدّاء، بل أنتم كسالى تجلسون متراخين أمام المواقد، شبعانين كالبهائم.

الإعراب: **ألا**: «الهمزة»: حرف استفهام لا محلّ له، «لا»: نافية للجنس تعمل عمل «إن». **طعان**: اسم (لا) منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف. **ولا فرسان**: مثل إعراب لـ(لا طعان). **عادية**: صفة (فرسان) منصوبة بالفتحة. **إلا**: حرف حصر. **تجشؤكم**: بدل من (طعان) على المحل، مرفوع بالضمّة، و«الكاف»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه، والميم علامة جمع الذكور العقلاء. **حول**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالمصدر (تجشؤ). **التنانير**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ألا طعان»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ولا فرسان»: معطوفة لا حلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ألا»: حيث جاء بها للتوبيخ والإنكار، ودخول الهمزة على (لا) النافية للجنس، لم يغيّر من عملها.

(١) ورد المثل بهذه الرواية في لسان العرب ٧/ ٨٢ (قمص)؛ وهو برواية «ما بالعير من قماص» في جمهرة الأمثال ٢/ ٣٣٧؛ وكتاب الأمثال ص ١٢٢؛ ولسان العرب ٧/ ٨٢ (قمص)؛ والمستقصى ٢/ ٣١٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٦٨. وهو برواية «أما بالعير من قماص» في جمهرة الأمثال ٢/ ٢٣٧؛ وكتاب الأمثال ص ١٢٢. =

ومن قال: «لا غلامٌ ولا جاريةٌ»، قال: «ألاَ غلامٌ وألاَ جاريةٌ».

واعلم أن «لاَ» إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنّي، عملتْ فيما بعدها فنصبَتْه، ولا يَحسن لها أن تَعمل في ذا الموضع إلاّ فيما تَعمل فيه في الخبر، ويسقطُ النونُ والتنوين في التمنيّ كما سقط في الخبر[1]. فمن ذلك: «أَلا غلامَ لي» و «ألا ماءَ بارداً». ومن قال: «لا ماءَ باردَ» قال: «ألا ماء باردَ».

ومن ذلك: «أَلا أبا لي»، و «ألا غلامَيْ لي».

وتقول: «ألا غلامين وجاريتينِ لك» كما تقول: «لا غلامينِ وجاريتينِ لك».

وتقول: «ألا ماءَ ولَبَناً»، كما قلت: «لا غلامَ وجاريةً لك»، تُجريها مجرى «لاَ» ناصبةً في جميع ما ذكرتُ لك.

وسألتُ الخليل رحمه الله عن قوله [من الوافر]:

٥٢٨ ـ ألا رجــلاً جــزَاه اللّـــهُ خيـــراً   يَـــدلُّ علـــى مُحَصّلـــةٍ تَبيـــتُ

= وقمصت الدابّة قِماصاً وقُماصاً، والكسر أفصح: نفرتْ وضربتْ برجليها، أو عدت في مرح ونشاط. يُضرب للضعيف الذي لا حراك به.

(١) قال السيرافي ما ملخصه: مذهب سيبويه أنّ الألف الداخلة على «لا» إذا كانت استفهاماً جاز فيما بعد «لا» من الرفع والنصب ما جاز فيه قبل دخول الألف، وأما إذا كانت بمعنى التمنّي فمذهبه وجوب النصب. ثم قال: وعلى قول المازني أن الحروف الدواخل على «لا» لا تغيّر حكم اللفظ فيما بعد «لا»، ولها خبر مظهر أو مضمر كما كان لها قبل دخول الألف، والجملة يراد بها التمني كما يراد بالاستفهام التقرير.

٥٢٨ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن قعاس (أو قعناس) المرادي في خزانة الأدب ٣/ ٥١، ٥٣؛ والطرائف الأدبية ص ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٢١٤، ٢١٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤؛ وإصلاح المنطق ص ٤٣١؛ وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٧، ٤١٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤١٥؛ وتذكرة النحاة ص ٤٣؛ والجنى الداني ص ٣٨٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/ ١٩٣؛ ورصف المباني ص ٧٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٧؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠١؛ ولسان العرب ١١/ ١٥٥ (حصل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٦، ٣/ ٣٥٢؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٦.

اللغة: يدلّ: يرشد ويشير. المحصِّلة: المرأة التي تخلّص الذهب من شوائبه.

المعنى: أتمنى أن أجد رجلاً يرشدني إلى امرأة تعرف قيمتي، وتنام عندي (أي تغدو زوجتي)، وجزاه الله عني خيراً. =

فزعَمَ أنه ليس على التّمنّي، ولكنه بمنزلة قول الرجل: «فهلاَّ خيراً من ذلك»، كأنه قال: «ألا تُرونني رجلاً جَزاه الله خيراً».

وأمّا يونس فزعم أنه نوّن مضطَرًا، وزعم أن قوله: [من السريع]:

لا نَسَـــبَ اليــــومَ ولا خُلَّةً[1]

على الاضطرار. وأمّا غيره فوجَّهَه على ما ذكرتُ لك. والذي قال مذْهَبٌ.

ولا يكون الرفعُ في هذا الموضع، لأنه ليس بجوابٍ لقوله: «أَذا عندك أم ذا»؟ وليس في ذا الموضع معنى «لَيْسَ».

وتقول: «ألا ماءَ وعَسلاً بارداً حُلْواً»، لا يكون في الصِّفة إلاّ التنوين، لأنك فصلت بين الاسم والصفة حينَ جعلتَ البَرْدَ للماء، والحلاوةَ للعسل.

ومن قال: «لا غلامَ أفضلُ منك»، لم يَقُل في «ألا غلامَ أفضلَ منك» إلاّ بالنصب؛ لأنه دخل فيه معنى التمنّي، وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء «اللهمَّ غلاماً»، ومعناه: اللهمَّ هَبْ لي غلاماً.

= **الإعراب**: **ألا**: حرف عرض وتحضيض لا محلّ له. **رجلاً**: مفعول به لفعل محذوف، منصوب بالفتحة، بتقدير (ألا تُرونني رجلاً). **جزاه**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **الله**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. **خيراً**: مفعول به ثانٍ لـ (جزى) منصوب بالفتحة. **يدلّ**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). **على محصلة**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يدلّ). **تبيت**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «ألا ترونني رجلاً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جزاه الله خيراً»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «يدلّ»: في محلّ نصب صفة لـ (رجلاً). وجملة «تبيت»: في محل جرّ صفة لـ (محصلة).

والشاهد فيه قوله: «ألا رجلاً» حيث جاءت (ألا) للعرض والتحضيض، وهي تختص بالجملة الفعلية، لذا قدّروا فعلاً محذوفاً نصب «رجلاً».

(١) تقدم بالرقم ٥٠٩.

هذا باب الاستثناء

فحرفُ الاستثناء «إلاَّ»[1]. وما جاء من الأسماء فيه معنى «إلاَّ» فـ «غير»، و «سوى». وما جاء من الأفعال فيه معنى «إلاَّ» فـ «لا يَكُونُ»، و «ليسَ»، و «عَدَا»[2]، و «خَلاَ»[3]. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فـ «حاشى»[4] و «خلا» في بعض اللغات.

وسأبيّن لك أحوالَ هذه الحروف إن شاء الله عزّ وجلّ الأوّلَ فالأوّلَ.

(١) انظر مبحث «إلاّ» في الأزهية ص ١٧٣ ـ ١٧٨؛ والجنى الداني ص ٥١٠ ـ ٥٢٢؛ وحروف المعاني ص ٧؛ ورصف المباني ص ٨٥ ـ ٩٣؛ ومغني اللبيب ص ٧٧؛ وجواهر الأدب ص ٣٨٩ ـ ٣٩٢؛ وموسوعة الحروف ص ١٠٩ ـ ١١٨.

(٢) انظر مبحث «عدا» في الجنى الداني ص ٤٦١؛ ورصف المباني ص ٣٦٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٨١ ـ ٣٨٣؛ وموسوعة الحروف ص ٢٥٤.

(٣) انظر مبحث «خلا» في الجنى الداني ص ٤٣٦ ـ ٤٣٨؛ ورصف المباني ص ١٨٥ ـ ١٨٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٨١ ـ ٣٨٣؛ وموسوعة الحروف ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٤) انظر مبحث «حاشى» في الجنى الداني ص ٥٥٨؛ ورصف المباني ص ١٧٨ ـ ١٨٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٩ ـ ١٣١؛ وجواهر الأدب ص ٤٢٦ ـ ٤٢٨؛ وموسوعة الحروف ص ٢٣٧ ـ ٢٣٩.

هذا باب ما يكون استثناءً بـ «إلاّ»[1]

اعلم أنّ «إلاّ» يكون الاسمُ بعدها على وجهين:

فأحدُ الوجهين أن لا تغير الاسمَ عن الحال التي كان عليها قبل أن تَلحق، كما أنّ «لاَ» حين قلت: «لا مَرْحباً ولا سَلامٌ»، لم تغيّر الاسمَ عن حاله قبل أن تَلحق، فكذلك «إلاّ»، ولكنها تجيء لمعنًى كما تجيء «لا» لمعنى.

والوجهُ الآخر أن يكون الاسمُ بعدها خارجاً ممّا دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تَعمل «عِشْرونَ» فيما بعدها إذا قلت: «عشرون درهماً».

فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تَلحق «إلاّ»، فهو أن تُدخل الاسمَ في شيءٍ تَنفي عنه ما سِواه، وذلك قوله: «ما أتاني إلاّ زيدٌ»، و «ما لقيتُ إلاّ زيداً»، و «ما مررتُ إلا بزيدٍ»، تُجري الاسمَ مجراه إذا قلت: «ما أتاني زيدٌ»، و «ما لقيتُ زيداً»، و «ما مررتُ بزيدٍ»، ولكنّك أدخلت «إلاّ» لتوجِب الأفعالَ لهذه الأسماء ولتَنفِيَ ما سِواها، فصارت هذه الأسماء مُستثناةً. فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجهٌ سِوَى أن تكون على حالها قبل أن تَلحق «إلاّ»؛ لأنّها بعد «إلاّ» محمولةٌ على ما يَجُرّ ويَرفع ويَنصب، كما كانت محمولةً عليه قبل أن تَلحق «إلاّ»، ولم تَشغل عنها قبل أن تَلحق «إلاّ» الفعلَ بغيرها.

---

(١) قال السيرافي: أفرد هذا الباب بالاسم الذي تدخل عليه «إلاّ»، فلا تغيّره عمّا كان عليه. وذلك في كلّ ما كان فيه ما قبل «إلاّ» محتاجاً إلى ما بعده، نحو: «ما أتاني إلاّ زيد». فإن قيل: كيف سُمّي استثناءً ولم يذكر المُستثنى منه؟ يجاب بأنّ هذا، وإنْ حُذف واعتمد لفظ ما قبل حرف الاستثناء على الاسم الذي بعده في العمل، فلا يخرجه ذلك من معنى الاستثناء، كما أنّ الفعل إذا حُذف فاعله، وبُني للمفعول فرُفع به، لَمْ يُخرجه من أن يكون مفعولاً.

هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً ممّا نفى عنه ما أُدخل فيه

وذلك قولك: «ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ»، و«ما مررتُ بأحدٍ إلا عمرٍو»، و«ما رأيتُ أحداً إلاّ عَمْراً»، جعلتَ المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت: «ما مررتُ إلا بزيدٍ»، و«ما أتاني إلاّ زيدٌ»، و«ما لقيتُ إلاّ زيداً». كما أنّك إذا قلتَ: «مررت برجلٍ زيدٍ»، فكأنك قلت: «مررتُ بزيدٍ». فهذا وجهُ الكلام أن تَجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنك تُدخِله فيما أخرجتَ منه الأوّل.

ومن ذلك قولك: «ما أتاني القومُ إلاّ عمرو»، و«ما فيها القومُ إلاّ زيدٌ»، و«ليس فيها القومُ إلاّ أخوك»، و«ما مررتُ بالقوم إلا أخيك». فـ«القوم» ههنا بمنزلة «أحد».

ومن قال: «ما أتاني القومُ إلاّ أباك»، لأنه بمنزلة قوله: «أتاني القومُ إلاّ أباك»، فإنّه ينبغي له أن يقول: ﴿ما فَعَلُوه إلاَّ قَليلاً مِنْهُمْ﴾[1].

وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجهُ «ما أتاني القومُ إلاّ عبدُ الله». ولو كان هذا بمنزلة «أتاني القومُ» لما جاز أن تقول: «ما أتاني أحدٌ»، كما أنه لا يجوز «أتاني أحدٌ»، ولكن المستثنَى في ذا الموضع مبدَلٌ من الاسم الأول، ولو كان من قِبَل الجماعة لَما قلت: ﴿ولَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهداءُ إلاّ أَنْفُسُهُمْ﴾[2] ولكان ينبغي له أن يقول: «ما أتاني أحدٌ إلاّ قد قال ذاك إلاّ زيدٌ»، لأنه ذَكَرَ واحداً.

---

(١) النساء: ٦٦، وهذه قراءة أبيّ، وعيسى بن عمر، وابن عامر، وأنس.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ١٤٣؛ والبحر المحيط ٣/ ٢٨٥؛ وتفسير الطبري ٨/ ٥٢٨؛ وتفسير القرطبي ٥/ ٢٧٠؛ والكشاف ١/ ٢٧٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٠.

(٢) النور: ٦.

ومن ذلك أيضاً: «ما فيهم أحدٌ اتَّخذت عنده يداً إلاّ زيدٌ»، و «ما فيهم خيرٌ إلاّ زيدٌ»، إذا كان «زيد» هو الخير.

وتقول: «ما مررتُ بأحدٍ يقول ذاك إلاّ عبدِ الله»، [و «ما رأيت أحداً يقول ذاك إلاّ عبد الله»][1]، و «ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً». هذا وجهُ الكلام. وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل، فقلت: «ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدٌ»، [ورفعت فجائزٌ حسن. وكذلك «ما علمت أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً». وإن شئت رفعت][2] فعربيٌّ. قال الشاعر، وهو عَدِيّ بن زيد [من المنسرح]:

٥٢٩ - فــي ليلــةٍ لا نَــرى بهــا أحــداً ... يَحكــي علينــا إلاّ كــواكبُهَــا

وكذلك «ما أظنُّ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً». وإن رفعت فجائزٌ حسنٌ. وكذلك «ما علمتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً»، وإن شئت، رفعت.

وإنّما اختير النصبُ هنا لأنّهم أرادوا أن يَجعلوا المستثنَى بمنزلة المبدَل منه، وأن لا يكون بدلاً إلاّ من منفيّ، فالمبدَلُ منه منصوبٌ منفيّ ومضمَرُه مرفوعٌ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه لأنه هو المنفيّ، وهذا وصفٌ أو خبرٌ وقد تكلّموا بالآخَر، لأنّ معناه النفيُ

(١) (٢) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

٥٢٩ - التخريج: البيت لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٤؛ والدرر ٣/ ١٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٦، ١٧٧؛ ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني ص ٤١٧؛ ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/ ٣١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٤٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥.

المعنى: سهرنا في ليلة أنس حلوة، لم يكن فيها رقيب ينمُّ علينا، نام الجميع، وغفلوا عنّا عدا كواكب ونجوم السماء.

الإعراب: **في ليلة**: جار ومجرور بدل من (إذا) في بيت سابق. **لا نرى**: «لا»: نافية، «نرى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (نحن). «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (نرى). **أحداً**: مفعول به منصوب بالفتحة. **يحكي**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). علينا: جار ومجرور متعلّقان بـ (يحكي). **إلا**: حرف يفيد الحصر. **كواكبها**: بدل من فاعل (يحكي) مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «لا نرى»: في محلّ جرّ صفة لـ (ليلة). وجملة «يحكي»: في محلّ نصب صفة لـ (أحداً).

والشاهد فيه قوله: «إلاّ كواكبُها» حيث رفع «كواكبها» بدلاً من الضمير في «يحكي» لأنه منفيّ في المعنى.

إذا كان وصفاً لمنفيّ، كما قالوا: «قد عرفتُ زيدٌ أبو مَنْ هو»، لِما ذكرتُ لك، لأن معناه معنى المستفهَم عنه.

وقد يجوز: «ما أَظنُّ أحداً فيها إلاَّ زيدٌ»، و «لا أحدَ منهم اتَّخذتُ عنده يداً إلاَّ زيدٍ»، على قوله: «إلاَّ كواكبُهَا»[1].

وتقول: «ما ضربتُ أحداً يقول ذاك إلاَّ زيداً»، لا يكون في ذا إلاّ النصبُ، وذلك لأنَّك أردت في هذا الموضع أن تُخبِر بموقوعِ فعلِك، ولم ترد أن تُخبِر أنَّه ليس يقول ذاك إلاَّ زيدٌ، ولكنَّك أَخبرت أنك ضَربت ممّن يقول ذاك زيداً. والمعنى في الأوّل[2] أنَّك أردت أنه ليس يقول ذاك إلاَّ زيدٌ، ولكنَّك قلت: «رأيتُ» أو «ظننتُ» أو نحوَهما لتَجعل ذلك فيما رأيتَ وفيما ظننتَ. ولو جعلتَ «رأيتُ» رؤيةَ العين كان بمنزلة «ضربتُ». قال الخليل رحمه الله: ألا ترى أنك تقول: «ما رأيتُه يقول ذاك إلاَّ زيدٌ»، و «ما أظنّه يقوله إلاَّ عمرٌو». فهذا يدلُّك على أنك إنَّما انتَحيت على القول ولم ترد أن تَجعل «عبد الله» موضعَ فِعْل كـ «ضربتُ» و «قتلتُ»، ولكنه فعلٌ بمنزلة لَيْسَ يَجيء لمعنًى، وإنّما يدلّ على ما في علمك.

وتقول: «أَقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ»، لأنه صار في معنًى: ما أحدٌ فيها إلاَّ زيدٌ[3].

وتقول: «قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ»، فليس «زيدٌ» بدلاً من الرجل في «قَلَّ»، ولكنّ «قَلَّ رجلٌ» في موضع «أقلُّ رجل»، ومعناه كمعناه. و «أقلُّ رجلٍ» مبتدأٌ مبنيٌّ عليه، والمستثنَى بدلٌ منه؛ لأنك تُدخله في شيء يخرج منه من سواه.

وكذلك «أقلُّ من يقول ذلك»، و «قلَّ من يقول ذاك»، إذا جعلتَ «مَنْ» بمنزلة رَجُلٍ. حدّثنا بذلك يونس عن العرب، يجعلونه نكرةً، كما قال [من الخفيف]:

رُبَّ مَـا تَكْـرَهُ النُّفـوسُ مِـنْ الأَ مْـرِ لَـهُ فَـرْجَـةٌ كَحـلِّ العِقـالِ[4]

فجعل «مَا» نكرةً.

---

(١) انظر الشاهد الرقم ٥٣٧.

(٢) أي في المثل: «ما أظن أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً».

(٣) قال السيرافي: لا يصحّ البدل من لفظه، لأنّا إن أبدلنا «زيداً» من «أقلّ رجل»، اطّرحناه في التقدير، فبقي «يقول ذاك إلاَّ زيدٌ»، وهذا لايصحّ، ولكنّا نردّه إلى معناه، ونفصله بما يصحّ معه البدل. و «أقلّ» يُستعمل على معنيين: أحدهما، النّفي العام؛ والآخر، ضدّ الكثرة؛ فإذا أُريد النفي العام، فتقديره: «ما رَجُلٌ يقول ذاك إلاَّ زيدٌ»؛ وإن أُريد الثاني، فتقديره: «ما يقول ذاك كثير إلاَّ زيدٌ»، ومعناهما يؤوّل إلى شيء واحد.

(٤) تقدم بالرقم ٣٨٦.

هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم ولكنّ الاسم وما عَمل فيه في موضع اسمٍ مرفوع أو منصوب

وذلك قولك: «ما أتاني مِن أحدٍ إلاّ زيدٌ»، و «ما رأيتُ مِن أحدٍ إلاّ زيداً»[1].

وإنما مَنَعَك أن تحمل الكلام على «مِنْ» أنه خَلْفٌ أن تقول: «ما أتاني إلاّ زيدٍ»، فلمَّا كان كذلك حَمَله على الموضع فجَعله بدلاً منه كأَنه قال: «ما أتاني أحدٌ إلاّ فلانٌ»؛ لأنّ معنى «ما أتاني أحدٌ»، و «ما أتاني من أحدٍ» واحدٌ، ولكنّ «مِنْ» دخلَتْ هنا توكيداً، كما تدخل الباءُ في قولك: «كَفَى بالشيب والإسلام»، وفي: «ما أنت بفاعلٍ»، و «لستَ بفاعلٍ».

ومثل ذلك: «ما أنت بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعْبأُ به»، من قَبلِ أن «بَشيءٍ» في موضع رفع في لغة بني تميم، فلمَّا قبُح أن تَحمله على الباء، صار كأَنه بدلٌ من اسم مرفوع، و «بِشْيءٍ» في لغة أهل الحجاز في موضع منصوبٍ، ولكنّك إذا قلت: «ما أنت بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعْبَأ به»، استوت اللغتان، فصارت[2] على أَقيس الوجهين[3]؛ لأنك إذا قلت: «ما أنت بشيءٍ إلاّ

---

(١) قال السيرافي: ما كان من الحروف يختصّ بالجحد، فلا يجوز دخولُه على الموجب، ولا تعليقُ الموجب به. فإذا قلت: «ما أتاني مِنْ أحدٍ إلاّ زيدٌ»، لم يَجُز خفضُ «زيد»، لأن خفضه معلّق بـ «من»، ولو كانت «من» التي تدخل على المنفيّ والموجب، لجاز خفض ما بعد «إلاّ» بها، كقولك: «ما أخذت من أحد إلاّ زيدٍ»، ومثل الأوّل: «ما أنت بشيء إلاّ شيءٌ لا يُعبأ به»، لأنَّ هذه الباء لا تدخل إلاّ على منفيّ الجحد، فلا يجوز: «ما أنتَ بشيء إلاّ شيءٍ» أي بالجرّ. وقال الكوفيّون: يجوز فيما بعد «إلاّ» الخفض في النكرة، ولا يجوز في المعرفة؛ فأجازوا: «ما أتاني من أحدٍ إلاّ رجُلٌ»، ولم يجيزوا «إلاّ زيدٍ» أي بالجرّ فيهما».

(٢) أي: ما.

(٣) أي وجه الإهمال، وهو لغة بني تميم.

شيءٌ لا يُعَبأ به» فكأنك قلت: «ما أنت إلاَّ شيءٌ لا يُعْبَأ به».

وتقول: «لستَ بشيءٍ إلاَّ شيئاً لا يُعْبَأ به»، كأنك قلتَ: «لستَ إلاَّ شيئاً لا يُعْبَأ به»، والباءُ ههنا بمنزلتها فيما قال الشاعر [من الكامل]:

٥٣٠ - يــا ابْنَــيْ لُبَيْنَــى لَسْتُمَــا بيَــدٍ إلاَّ يَــداً ليســت لهــا عَضُــدُ

ومما أُجْرِي على الموضع لا على ما عَمل في الاسم: «لا أحَدَ فيها إلاَّ عبدُ الله»، فـ «لا أَحَدَ» في موضع اسم مبتدأ، وهي ههنا بمنزلة «من أَحَد» في «ما أتاني». ألا ترى أنّك تقول: «ما أتاني من أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ»، من قبَل أنه خَلْفٌ أن تَحمل المعرفةَ على «مِنْ» في ذا الموضع، كما تقول: «لا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمرٌو»؛ لأنّ المعرفةَ لا تُحْمَلُ على «لاَ»؛ وذلك أنّ هذا الكلام جوابٌ لقوله: «هل مِنْ أحدٍ»؟ أو «هل أتاك من أحد»؟

وتقول: «لا أحدَ رأيتُه إلاَّ زيدٌ»، إذا بنيتَ «رأيتُه» على الأوّل، كأنك قلت: «لا أحَدَ مَرْئِيٌّ». وإن جعلت «رأيتُه» صفةً، فكذلك؛ كأنك قلت: «لا أحدَ مَرْئِيًّا».

وتقول: «ما فيها إلاَّ زيدٌ»، و «ما علمتُ أنّ فيها إلاَّ زيداً». فإنْ قلبتَه فجعلتَه يَلي «أنّ» و «ما» في لغة أهل الحجاز، قبُح ولم يَجز؛ لأنّهما ليسا بفعل فيُحتمَل قلبُهما، كما لم يَجز

---

٥٣٠ - **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٦٨؛ ولطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٥؛ وشرح المفصل ٢/٩٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤١؛ والمقتضب ٤/٤٢١.

اللغة: ابني لبينى: لعلّهما ابنا امرأة بعينها، وبنو لبينى قوم من بني أسد بن وائلة. العضد (بكسر الضاد وضمّها): ما بين المرفق والكتف. والمعين: الناصر.

المعنى: أنتم لستم يداً يعتمد عليها، بل يداً مشلولة لا عضد لها، أي لا ناصر لكم ولا معين.

الإعراب: «يا ابني»: «يا»: حرف نداء، «ابني»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنّه مثنى. «لبينى»: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدّرة على الألف. «لستما»: «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، و «تما»: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (ليس). «بيد»: الباء: حرف جرّ زائد، «يد»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر (ليس). «إلا يداً»: «إلا»: حرف استثناء، «يداً»: بدل من (يد) على المحلّ، منصوب بالفتحة. «ليست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. «لها»: جار ومجرور متعلّقان بخبر (ليس) المحذوف. «عضد»: اسم (ليس) مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لستما بيد»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ليست لها عضد»: في محلّ نصب صفة لـ (يداً).

والشاهد فيه قوله: «إلا يداً» حيث أبدل على محلّ «يد» المجرورة لفظاً بالباء الزائدة.

فيهما التقديمُ والتأخيرُ، ولم يَجز «ما أنت إلاَّ ذاهباً»، ولكنه لمَّا طال الكلامُ، قَوِيَ واحتُمل ذلك، كأشياء تَجوز في الكلام، إذا طال، وتَزدادُ حُسْناً. وسترى ذلك إن شاء الله، ومنها ما قد مضى[1].

وتقول: «إنّ أحداً لا يقولُ ذاك»، وهو ضعيفٌ خبيث، لأنّ «أحداً» لا يُستعمل في الواجب، وإنَّما نفيتَ بعد أنْ أَوجبتَ، ولكنه قد احتُمل حيث كان معناه النفيَ، كما جاز في كلامهم: «قد عرفتُ زيدٌ أبو مَن هو»، حيث كان معناه: أبو مَن زيدٌ. فمن أجاز هذا، قال: «إنّ أحداً لا يقول هذا إلاَّ زيداً»، كما أنه يقول على الجواز: «رأيْتُ أحداً لا يقول ذاك إلاَّ زيداً»، يَصير هذا بمنزلة: ما أَعلمُ أنّ أحداً يقول ذاك، كما صار هذا بمنزلة: «ما رأيتُ» حيث دخله معنى النفي. وإنْ شئت قلت: «إلاّ زيدٌ»، فحملتَه على «يقولُ»، كما جاز [من المنسرح]:

يَحكــــي علينـــا إلاَّ كَـــواكِبُهَــا[2]

وليس هذا في القوّة كقولك: «لا أحدَ فيها إلاَّ زيدٌ»، و «أقلُّ رجلٍ رأيتُه إلاَّ عمرٌو»؛ لأن هذا الموضع إنّما ابتُدىء مع معنى النفي، وهذا موضعُ إيجابٍ، وإنَّما جِيءَ بالنفي بعد ذلك في الخبر، فجاز الاستثناءُ أن يكون بدلاً من الابتداء، حين وقع منفيًّا. ولا يجوز أن يكون الاستثناء أوّلاً، لو لم يَقل «أقلُّ رجلٍ» و «لا رجلَ»، لأنَّ الاستثناء لا بُدَّ له هاهنا من النفي. وجاز أن يُحمَل على «إنّ» هاهنا، حيث صارت «أحد» كأنها منفيَّةٌ.

---

(١) قال السيرافي: إنما جاز ذلك لأنّك تقول: «ما علِمْتُ فيها زيداً»، و «ما علمْتُ أنّ فيها زيداً» بمعنى واحد. فمن حيث جاز: «ما عَلِمْتُ فيها إلاّ زيداً»، جاز: «ما عَلِمْتُ أنّ فيها إلاّ زيدٌ» لأنّ «أنّ» للتوكيد، والناصب لـ «زيد» في «ما عَلِمْت فيها إلاّ زيداً»: «عَلِمْتُ» وفي: «ما علِمْتُ أنّ فيها إلاّ زيداً»: «أنّ». ولو قلت: «ما عَلِمْت أنّ إلاّ زيداً فيها»، لَمْ يَجُزْ، لأنّ الاستثناء لا يجوز أن يكون في أوّل الكلام، وكذلك لا يجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على جملة، ولا يلي الحرف «إلاّ».

(٢) تقدم بالرقم ٥٢٩.

هذا باب النصب فيما يكون مستثنًى مبدَلاً

حدّثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنّ بعض العرب الموثُوقَ بعربيته يقول: «ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً»، و «ما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً». وعلى هذا: «ما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً»، فتَنصبُ «زيداً» على غير «رأيتُ»؛ وذلك أنّك لم تَجعل الآخِر بدلاً من الأوّل، ولكنّك جعلته منقطعاً مما عَمل في الأوّل. والدليلُ على ذلك أنّه يجيء على معنى: «ولكنّ زيداً»، و «لا أعْني زيداً». وعمل فيه ما قبله كما عَمِل «العشرون» في «الدرهم» إذا قلت: «عشرون درهماً».

ومثلُه في الانقطاع مِن أوّله: «إنّ لِفُلانٍ والله مالاً إلاّ أنّه شَقِيٌّ»؛ فـ «أنّه» لا يكون أبداً على «إنّ لِفلانٍ»، وهو في موضع نصبٍ وجاء على معنى: و «لكنه شقيٌّ».

هذا بابٌ يختار فيه النصبُ لأنَّ الآخِر ليس من نوع الأول

وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: «ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً»، جاؤوا به على معنى: ولكنّ حماراً، وكرهوا أن يُبدِلوا الآخِر من الأوّل، فيصيرَ كأنه من نوعه، فحُمل على معنى «ولكِنَّ»، وعمِل فيه ما قبله كعمل «العشرين» في «الدرهم».

وأمّا بنو تميم فيقولون: «لا أحدَ فيها إلاّ حمارٌ»، أرادوا: ليس فيها إلاّ حمارٌ[1]، ولكنّه ذَكر «أحداً» توكيداً لأنْ يُعْلم أنْ ليس فيها آدمِيٌّ، ثم أبدلَ، فكأنه قال: «ليس فيها إلاّ حمارٌ». وإن شئت جعلته إنسانها[1]. قال الشاعر، وهو أبو ذُؤيب الهذلي [من الطويل]:

٥٣١ ـ فإنْ تُمْسِ في قبرٍ برَهْوَةَ ثاوِياً ... أَنِيسُك أصداءُ القُبورِ تَصيحُ

(١) قال السيرافي: رفع المستثنى عندهم في هذا على تأويلين ذكرهما سيبويه، وقال المازني: إنّ فيه وجهاً ثالثاً وهو أنّه خلط ما يعقل بما لا يعقل، فعبّر عن جماعة ذلك بـ «أحد»، ثمّ أبدل «حماراً» من لفظ مشتمل عليه، وعلى غيره. ونظيره قولُه تعالى: ﴿والله خلق كلّ دابّةٍ من ماء، فمنهم من يمشي على بطنه﴾ [النور: ٤٥]. لمّا خلط ما يعقل، وهم بنو آدم، بما لا يعقل، وهو الحيّة. والبهائم خبّر عنها كلّها بلفظ ما يعقل، وهو: «منهم»، و «من»، ولو كان ما لايعقل، لقال: «فمنها ما يمشي».

(١) أي نزلته منزلة الإنسان، أي: العاقل.

٥٣١ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٣/ ٣١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٦؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٥٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٤٤ (رها)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣.

اللغة: رهوة: اسم موضع. أصداء: جمع صدى وهو ذكر البوم، أو طائر كانت العرب تعتقد أنه يصيح عند قبر المقتول حتى يؤخذ بثأره.

المعنى: إذا ما قتلت، ودفنت في قبر بموضع رهوة، صار الصوت المؤنس لك في وحدتك هو نعيب البوم، أو طيور الصدى تحوم حول القبور وتصيح.

=

فجعلَهم أنيسَه. ومثل ذلك قوله: «ما لي عِتابٌ إلاّ السيفُ»، جَعله عِتابَه. كما أنّك تقول: ما أنت إلاّ سَيْراً، إذا جعلته هو السيرَ. وعلى هذا أنشدتْ بنو تميم قولَ النابغة الذُّبياني [من البسيط]:

٥٣٢ - يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ ... أقْوَتْ وطال عليها سالِفُ الأبَدِ

وقفتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائلُها ... عَيَّتْ جواباً وما بالرَّبعِ من أَحَدِ

إلاّ أَواريَّ لأْياً ما أبيِّنُها ... والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلومةِ الجَلَدِ

وأهل الحجاز يَنصبون.

= **الإعراب**: «فإن»: الفاء: حسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «**تمس**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). «**في قبر**»: جار ومجرور متعلقان بـ(**تمس**). «**برهوة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ثاويا» أيضاً. «**ثاوياً**»: حال منصوبة بالفتحة. «**أنيسك**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**أصداء**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**القبور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تصيح**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «تمس»: جملة فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «جواب الشرط»: في بيت لاحق. وجملة «أنيسك أصداء»: في محل نصب حال. وجملة «تصيح»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أنيسك أصداء القبور» حيث جعل «أصداء القبور» هي (الأنيس)، على المجاز والاتساع.

٥٣٢ - **التخريج**: الأبيات أو بعضها للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤ - ١٥؛ والأغاني ١١/ ٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٢٢، ١١/ ٣٦؛ والدرر ١/ ٢٧٤، ٣/ ١٥٩، ٦/ ٢٥٧، ٣٢٦؛ وجمهرة اللغة ص ٩٣٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٥، ٥٧٨؛ والمحتسب ١/ ٢٥١؛ والمقتضب ٤/ ٤١٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٥٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٣؛ وشرح التصريح ١/ ١٤٠؛ ولسان العرب ٣/ ٢٢٣ (سند)، ٣٥٥ (قصد)، ١٤/ ١٤١ (جرا)، ١٥/ ٤٩١ (يا)؛ وشرح المفصل ٨/ ١٢٩.

اللغة: ميَّة: اسم حبيبة الشاعر. العلياء: المكان العالي. السند: بين القمة والوادي، أي: السفح. أقوتْ: أقفرت، خلت.

أصيلاناً: تصغير أصيل وهو وقت ما قبل الغروب. عيّت جواباً: عجزت عنه. الأواري: جمع آريّ وهو حبل تشدّ به الدّابة في محبسها. لأياً: بعد وقت. النؤي: ما يحفر حول الخيمة ليمنع دخول المطر إليها. المظلومة: الفلاة التي حفر فيها حوض لغير إقامة. الجلد: الصلبة.

المعنى: يخاطب الشاعر دار الحبيبة بلهفة قائلاً: إنّها خلت من ساكنيها، وامّحتْ معالمها، وقست عليها الأيام، ثمّ يقول: توقّفت أسائلها عند الغروب، ولم يكن في الدار أحد، وقد عجزت عن جوابي، أما =

ومثل ذلك قوله [من الرجز]:

وبَلْدَةٍ ليس بها أنِيسُ ... إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العِيسُ[1]

= مرابط الدوابّ فلم أتبيّنها إلا بعد وقت، والحفر التي كانت حول الخيم صارت كالحوض الذي حفر في فلاة صلبة.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**دار**»: منادى منصوب، وهو مضاف. «**ميّة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. «**بالعلياء**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «دار ميّة». «**فالسند**»: الفاء حرف عطف، «**السند**»: معطوف على «العلياء». «**أقوت**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هي)، والتاء للتأنيث. «**وطال**»: الواو حرف عطف، «طال»: فعل ماض. «**عليها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«طال». «**سالف**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**الأبد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «**وقفت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**فيها**»: جاء ومجرور متعلّقان بـ(وقفت). «**أصيلاناً**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«وقفت». «**أسائلها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا)، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**عيت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدّرة على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «**جواباً**»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. «**وما**»: الواو: للاستئناف، «ما»: حرف يعمل عمل «ليس». «**بالربع**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (ما)، والتقدير (ما أحدٌ موجوداً بالربع). «**من**»: حرف جر زائد. «**أحد**»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه اسم (ما). «**إلا**»: حرف استثناء. «**أواري**»: بدل من محل «أحد» مرفوع بالضمة. «**لأياً**»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب بالفتحة. «**ما**»: نافية لا عمل لها. «**أبينها**»: فعل مضارع مرفوع، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا). «**والنؤي**»: الواو: عاطفة، «النؤي»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**كالحوض**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل رفع خبر لـ«النؤي»، و«الحوض»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**بالمظلومة**»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من (الحوض). «**الجلد**»: صفة (المظلومة) مجرورة بالكسرة.

وجملة «يا دار ميّة»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «**أقوت**»: في محل نصب حال من «دار». وعطف عليها جملة «طال».

وجملة «وقفت»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «**أسائلها**»: في محل نصب حال. وجمل «عيت»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ما بالربع من أحد»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ما أبينها»: في محلّ نصب حال. وجملة «النؤيْ كالحوض»: معطوفة على جملة «ما بالربع من أحد» فهي مثلها لامحل لها.

والشاهد فيه: رفع «أواري» على البدل من الموضع، والتقدير: ما بالربع أحد إلاّ أواريّ على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعاً ومجازاً، ويجوز النصب على الاستثناء المنقطع.

(١) تقدم بالرقم ٢٠٧.

جعلَها أنيسها. وإن شئتَ كان على الوجه الذي فسّرته في «الحمار»[1] أوّل مرّة.

وهو على كِلاَ المعنيين، إذا لم تنصبْ، بدلٌ.

ومن ذلك من المصادر: «ما له عليه سُلْطانٌ إلاّ التكلّف»، لأنّ التكلف ليس من السلطان. وكذلك: إلاّ أنه يتكلّف، هو بمنزلة التكلُّف. وإنّما يجيء هذا على معنى «وَلكنْ». ومثل ذلك قوله عزّ وجل: ﴿ما لَهُمْ به مِن عِلْمٍ إلاَّ اتِّباعَ الظَّنِّ﴾[2]، ومثله: ﴿وإنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلاَ صَرِيخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذونَ. إلا رَحمةً منَّا﴾[3]. ومثل ذلك قول النابغة [من الطويل]:

٥٣٣ ـ حَلفتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنويّةٍ ولا عِلْمَ إلا حُسْنَ ظَنٍّ بصاحبِ

وأمّا بنو تميمٍ، فيرفعون هذا كلّه، يَجعلون اتّباع الظنّ علمهم، وحُسْنَ الظنّ علمَه،

---

(١) أي في قول بني تميم: «ليس فيها إلاّ حمار».

(٢) النساء: ١٥٧.

(٣) يس: ٤٣ ـ ٤٤.

٥٣٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤١؛ وخزانة الأدب ٣/٣٢٣، ٣٣٠، ٦/٢٨٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٥١؛ واللمع في العربية ص ١٥١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٢٢٨.

اللغة: مثنوية: استثناء، يقال: حلف يميناً ليس فيها ثَنِيَّة ولا مثنويّة، أي ليس فيها استثناء.

المعنى: لقد أقسمت يميناً لا تراجع عنه، ولا استثناء فيه، وليس ذلك عن علم، بل عن حسن ظنٍّ بصديقي يبلغ ما يكفي لأحلف.

الإعراب: «**حلفت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**يميناً**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**غير**»: صفة (يميناً) منصوبة بالفتحة. «**ذي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. «**مثنويّة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولا**»: الواو: للاستئناف، «**لا**»: حرف نفي يعمل عمل (إنّ). «**علم**»: اسم (لا) منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف بتقدير (لا علم موجود). «**إلا**»: حرف استثناء. «**حسن**»: مستثنى منصوب بالفتحة. «**ظنٍّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بصاحب**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (ظن).

وجملة «حلفت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجمل «ولا علم»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «إلا حسن ظنٍّ» حيث نصب (حسن) على الاستثناء المنقطع.

والتكلُّفَ سلطانه. وهم يُنشدون بيت ابن الأيْهَم التغلبيّ رفعاً [من الخفيف]:

٥٣٤ - ليس بيني وبين قَيْسٍ عِتابُ   غيرُ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ

جعلوا ذلك[1] العتاب.

وأهلُ الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا.

وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله [من الوافر]:

٥٣٥ - وخيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ   تَحِيّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجيعُ

---

٥٣٤ - التخريج: البيت لعمرو (أو عمير) بن الأيهم في حماسة البحتري ص ٣٢؛ وسمط اللآلي ص ١٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧؛ ومعجم الشعراء ص ٢٤٢؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٨٠؛ والمقتضب ٤/ ٤١٣.

اللغة: قيس: اسم قبيلة عربية.

المعنى: حصلت القطيعة والعداوة مع أفراد قبيلة قيس، فليس بيني وبينهم عتاب الأحبة، بل قتال فيه ضرب الرقاب بالسيوف، وطعن الأجواف بالرماح.

الإعراب: «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «بيني»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، متعلّق بخبر (ليس) المقدّم المحذوف، والياء: ضمير متصل في محلّ جر مضاف إليه. «وبين»: الواو: حرف عطف، «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة معطوف على «بيني». «قيس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عتاب»: اسم (ليس) مرفوع بالضمّة. «غير»: صفة لـ«عتاب» مرفوعة بالضم. «طعن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الكلى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. «وضرب»: الواو: للعطف، «ضرب»: معطوف على (طعن) مجرور بالكسرة. «الرقاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ليس عتاب بيني...»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب»، فجعل طعن الكلى وضرب الرقاب من أنواع العتاب على المجاز والاتساع.

(١) أي: الطعن والضرب.

٥٣٥ - التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٠؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥؛ والخصائص ١/ ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٠؛ والمقتضب ٢/ ٢٠، ٤/ ٤١٣.

اللغة: دلفت لها: تقدّمت إليها.

=

جعل الضرب تحيَّتَهم، كما جعلوا اتِّباعَ الظن علمَهم. وإن شئتَ، كانت على ما فسّرتُ لك في «الحمارِ» إذا لم تَجعله أنيسَ ذلك المكان. وقال الحارث بن عُبادٍ [من مجزوء الكامل]:

٥٣٦ ـ والحَـــرْبُ لا يَبْقـــى لِجَـــا حِمهـــا التَّخَيُّـــلُ والمِـــراحُ
إلاّ الفَتَـــى الصَّبَّـــارُ فـــي الـ ـنَّجَـــداتِ والفَـــرَسُ الـــوَقـــاحُ

المعنى: كثيراً ما تقدّمت إلى الخيول المهاجمة بخيول مهاجمة، وفرسان قادرين على تحيّة أعدائهم بضرب مؤلم ومميت.

الإعراب: «وخيل»: الواو: واو ربّ، «خيل»: مبتدأ مرفوع محلاًّ، مجرور لفظاً بربّ المحذوفة. «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «دلفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «لها»: جار ومجرور متعلقان بـ (دلفت). «بخيل»: جار ومجرور متعلقان بـ (دلفت). «تحية»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «بينهم»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «هم»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «ضرب»: خبر مرفوع بالضمّة. «وجيع»: صفة (ضرب) مرفوعة بالضمّة.

وجملة «وخيل قد دلفت لها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «دلفت»: في محلّ رفع خبر لـ (خيل). وجملة «التحية ضرب»: في محلّ جرّ صفة لـ (خيل).

والشاهد فيه قوله: «تحية بينهم ضرب وجيع» حيث جعل الضرب الوجيع هي التحية بينهم، على المجاز. **وشاهد ثان في البيت هو قوله**: «تحية» حيث حذف (الـ) التعريف مع إرادتها.

٥٣٦ ـ التخريج: البيتان للحارث بن عباد في خزانة الأدب ١/ ٤٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٦٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣١٧؛ ولسان العرب ١٢/ ٨٥ (جحم) البيت الأول (فقط).

اللغة: جاحِم الحرب: معظمها وأشدها. والتخيُّل: من الخيلاء والتكبر. والمراحُ: من المرح واللعب. والنجدات: الشدائد. والوَقاح: الصلب الحافر، وإذا صلب حافره صلب سائره.

المعنى: لا يصمد في لجة الحرب العبثُ واللهو والكبرياء، بل يصمد فيها الفتى الشجاع في الشدائد والفرس القوي الصلب.

الإعراب: «والحرب»: الواو: بحسب ما قبلها، «الحرب»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «لا»: نافية. «يبقى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «لجاحمها»: جار ومجرور متعلقان

وقال [من الرجز]:

٥٣٧ ـ لـم يغْـذُهَـا الـرِّسْـلُ ولا أيسـارُهـا إلاّ طَـرِيُّ اللّحْـمِ واستجـزارُهَـا

وقال [من الطويل]:

٥٣٨ ـ عَشِيّـةَ لا تُغْنِـي الـرِّمـاحُ مكـانَهـا ولا النَّبْـلُ إلاّ المشـرَفِـيُّ المُصَمِّـمُ

= بـ«يبقى»، وها: مضاف إليه محلها الجر. «التخيُّل»: فاعل مرفوع بالضمة. «والمراحُ»: الواو: حرف عطف، «المراحُ»: معطوف على (التخيُّل). «إلا»: حرف استثناء. «الفتى»: بدل من (التخيُّل) مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «الصَّبارُ»: صفة لـ (الفتى) مرفوعة بالضمة. «في النجدات»: جار ومجرور متعلقان بـ«الصَّبار». «والفرسُ»: الواو: حرف عطف، «الفرسُ»: معطوف على (الفتى) مرفوع بالضمة. «الوَقاحُ»: صفة لـ (الفرس) مرفوعة بالضمة.

وجملة «الحرب لا يبقى لجاحمها التخيُّل»: بحسب الواو. وجملة «لا يبقى لجاحمها التخيل»: خبر للمبتدأ (الحرب) محلها الرفع.

والشاهد فيه: إبدال (الفتى) وما بعده من (التخيُّل والمِراح) على الاتساع والمجاز، وذلك لأنَّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه.

٥٣٧ ـ **التخريج**: الرجز لغيلان بن حريث في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٠.

اللغة: الرِّسل: اللبـن. والأيسار: لحم الجزور المتَّخذُ للميسر. وطَرِيُّ اللحم: اللحم الذي يصاد عند الحاجة إليه. واستجزار الذبيحة: تقطيع لحمها.

المعنى: وصف عقاباً وفراخها، فقال إنَّ هذا الضرب من الطيور لا تتغذى باللبن، ولا بلحم الجزور المعدَّة للميسر، بل تتغذَّى باللحم الذي تصطاده بنفسها عند حاجتها إليه.

الإعراب: «لم»: حرف نفي وجزم. «يغذها»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف العلة، والهاء: مفعول به محله النصب. «الرسلُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «أيسارها»: معطوف على «الرسلُ» مرفوع بالضمة، وها: مضاف إليه محله الجر. «إلاّ»: حرف استثناء. «طريُّ»: بدل من «الرسل» مرفوع بالضم. «اللحم»: مضاف إليها مجرور. «واستجزارها»: الواو: حرف عطف، «استجزارها»: معطوف على (طريُّ اللحم) مرفوع بالضمة، وها: مضاف إليه محلها الجر.

وجملة «لم يغذها الرسل»: صفة لاسم مرفوع ذكر قبلاً، فمحلُّها الرفع.

والشاهد فيه: إبدال (طريُّ اللحم) من «الرسل»، وإن لم يكن من جنسه اتساعاً ومجازاً.

٥٣٨ ـ **التخريج**: البيت لضرار بن الأزور في تذكرة النحاة ص ٣٣٠؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٩؛ وللحصين بن الحمام في شرح اختيارات المفضَّل ١/ ٣٢٩ (وفيه «المُصمما» مكان «المصممُ»).

اللغة: تغني: تقوم مقام. النبل: السهام. المشرفيّ: السيف المنسوب إلى مشارف، وهي قرى من =

وهذا يقوّي: «ما أتاني زيدٌ إلاّ عمرٌو»، و«ما أعانه إخوانُكم إلاّ إخوانه»، لأنها معارفُ ليست الأسماءُ الآخرةُ بها ولا منها.

= أرض العرب قريبة من الريف، في العراق، واليمن، والشام. المصمّم: القاطع والذي يمضي في العظم.

المعنى: يصف الشاعر شدّة الحرب والتقاء الفريقين، والمجالدة بالسيوف التي حلّت مكان التراشق بالسهام والنبال.

الإعراب: «**عشيّة**»: بدل من «عشية» في البيت السابق. «**لا**»: حرف نفي. «**تغني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة. «**الرماح**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**مكانها**»: ظرف مكان، متعلق بـ«تغني»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**النبل**»: معطوف على «الرماح» مرفوع بالضمّة. «**إلاّ**»: حرف استثناء. «**المشرفيّ**»: بدل من «الرماح» مرفوع. «**المصمّم**»: نعت «المشرفيّ» مرفوع بالضمّة.

وجملة «لا تغني...»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إلاّ المشرفيّ المصمّم» حيث أبدل «**المشرفي**» من «الرماح» مع أنّه ليس من نوعه، وذلك على لغة بني تميم، بينما أهل الحجاز يوجبون النصب على الاستثناء.

هذا باب ما لا يكون إلاّ على معنى «ولكنَّ»

فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿لا عاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ﴾[1] أي ولكنّ من رحم. وقولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَلْولاَ كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فنفعها إيمانُهَا إلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لمَّا آمنُوا﴾[2] أي: ولكنّ قوم يونس لمّا آمنوا. وقوله عزّ وجلّ: ﴿فلَوْلاَ كانَ مِنَ القُرُونِ مِنْ قَبْلِكُم أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهونَ عَنِ الفَسادِ في الأَرْضِ إلاَّ قليلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[3]، أي: ولكنّ قليلاً ممن أنجينا منهم. وقوله عزّ وجلّ: ﴿أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إلاَّ أَنْ يَقولوا ربُّنا اللَّهُ﴾[4]، أي: ولكنّهم يقولون: ربُّنا الله.

وهذا الضربُ في القرآن كثيرٌ.

ومن ذلك من الكلام: «لا تكوننَّ من فلانٍ في شيءٍ إلاَّ سَلاماً بسلامٍ».

ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدَّثنا أبو الخطاب: «ما زاد إلاّ ما نَقَصَ وما نَفَعَ إلاّ ما ضَرَّ». فـ «ما» مع الفعل بمنزلة اسم، نحو: «النُّقْصان» و «الضَّرَر»[5]. كما أنك إذا قلت: «ما أَحسنَ ما كلَّم زيداً»، فهو «ما أحسنَ كلامَ زيدٍ»؟ ولولا «مَا»، لم يَجز الفعلُ بعدَ «إلاَّ»

---

(١) هود: ٤٣.

(٢) يونس: ٩٨.

(٣) هود: ١١٦.

(٤) الحج: ٤٠.

(٥) قال السيرافي: كأنه قال: «ما زاد إلاَّ النقصان»، و «لا نفع إلاَّ الضرر». وفي «نفع» و «زاد» ضمير فاعل جرى ذكره، كأنه قال: «ما زاد النهر إلاّ النقصان»، و «ما نفع زيد إلاّ الضرر» على معنى: ولكنّه، وتقديره: ولكن النقصان أمر، فـ «النقصان» مبتدأ، والخبر محذوف، وهو أمره.

في ذا الموضع كما لا يَجوز بعد «ما» أحسنَ بغير «مَا»، كأنَّه قال: ولكنه ضرٌّ، وقال: ولكنه نَقص. هذا معناه.

ومثل ذلك من الشعر قولُ النابغة [من الطويل]:

٥٣٩ - ولا عَيْبَ فيهم غَيْرَ أنَّ سيُوفهم   بهنَّ فلولٌ من قِراعِ الكتائِبِ

أي: ولكنَّ سيوفهم بهن فلولٌ. وقال النابغة الجَعديّ [من الطويل]:

٥٤٠ - فتًى كَمُلتْ خَيْراتُه غيرَ أنه   جَوَادٌ فلا يُبْقِي من المالِ باقِيا

---

٥٣٩ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٤؛ والأزهية ص ١٨٠؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٤؛ والدرر ٣/ ١٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٤٩؛ ومعاهد التنصيص ٣/ ١٠٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٢؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧؛ ولسان العرب ٨/ ٥٦٥ (قرع)، ١١/ ٥٣٠ (فلل).

اللغة: الفلول: الكسور في حدّ السيف. القراع: المضاربة. الكتائب: جمع كتيبة وهي الفرقة من الجيش.

المعنى: لن تجد عيباً لهؤلاء الرجال، لكن سيوفهم قد تكسر حدّها وصارت بحاجة إلى شحذ، لكثرة ما قاتلوا بها جيوشاً إثر جيوش، وهذا مديح بما يشبه الذم.

الإعراب: **ولا**: الواو: للاستئناف، «لا»: نافية للجنس تعمل عمل (إنّ). **عيب**: اسم (لا) منصوب بالفتحة. **فيهم**: جار ومجرور متعلّقان بخبر (لا) المحذوف، بتقدير (لا عيب موجود فيهم). **غير**: اسم منصوب على الاستثناء المنقطع. **أنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **سيوفهم**: اسم (أنّ) منصوب بالفتحة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **بهن**: جار ومجرور متعلقان بخبر (فلول) المقدّم المحذوف، بتقدير (موجود بهن فلول) والمصدر المؤول من (أن) ومعموليها مضاف إليه محله الجر. **فلول**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. **من قراع**: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ (فلول). **الكتائب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ولا عيب فيهم»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «موجود بهنّ فلول»: في محلّ رفع خبر (أنّ).

والشاهد فيه قوله: «غير أنّ» حيث اعتبر أن «غير» منصوبة على الاستثناء المنقطع بمعنى: ولكن سيوفهم موجود بهنّ فلول...

٥٤٠ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٧٣؛ والأزهية ص ١٨١؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٦٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٣٤، ٣٣٦؛ والدرر ٣/ ١٨٢؛ وديوان المعاني ١/ ٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٤؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٩٩؛ ولسان العرب ٢/ ٦٣١ (وصح)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٩٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٤.

كأنه قال: ولكنَّه مع ذلك جَوادٌ. ومثل ذلك قولُ الفرزدق [من الطويل]:

٥٤١ ـ وما سَجَنوني غيرَ أنّي ابنُ غالبٍ وأنـي مـن الأثْـرَيْـنَ غيـرِ الـزَّعـانِـفِ

كأنه قال: ولكنّي ابنُ غالب. ومثل ذا في الشعر كثيرٌ. ومثل ذلك قوله، وهو قولُ

= **المعنى**: هو فتى كامل الأوصاف، بل إنَّه جوادٌ لا يُبقي على شيء مما لديه من المال.

الإعراب: «**فتى**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو). «**كمُلت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**خيراته**»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**غير**»: اسم منصوب على الاستثناء. «**أنَّه**»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: اسم (أنَّ) محلها النصب. «**جوادٌ**»: خبر (أنّ) مرفوع بالضمة، والمصدر المؤول من (أنّ)، واسمها، وخبرها مضاف إليه مجرور، والتقدير: غير جوده. «**فلا**»: الفاء: حرف عطف، «**لا**»: نافية. «**يُبقي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو. «**من المال**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (باقيا). «**باقياً**»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «هو فتى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كملت خيراته»: صفة لـ «فتى» محلها الرفع. وجملة «يُبقي»: معطوفة على (جوادٌ) محلها الرفع.

والشاهد فيه: نصب (غير) على الاستثناء المنقطع، وأسلوب البيت مدح بما يشبه الذمّ.

٥٤١ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/١٠؛ والأزهية ص ١٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٠٢.

اللغة: الأثْرين: جمع أثرى، وهو الأكثر عدداً. والزعانف: الأدعياء الملصقون بالصميم، وأصل الزعانف أجنحة السمك، واحدتها زِعنفة بالكسر.

المعنى: المعروف أنَّ الشاعر سُجِنَ، ولكنه يجعل سجنه غير معدود عنده سجناً لأنَّه لم ينقصه، ولا حَطَّ من قدْره وشرفه ولا أذلَّه، لأنَّه من كان منتمياً إلى مثل قومه لا يبالي ما جَرَى عليه من سجن وغيره.

الإعراب: «**وما سجنوني**»: الواو: حرف عطف كما يُفهم من سياق أبيات الشاهد، «**ما**»: نافية، و «سجنوني»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محلُّه النصب. «**غير**»: اسم منصوب على الاستثناء منصوب بالفتحة. «**أني**»: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسم (أنّ) محله النصب. «**ابنُ**»: خبر (أنّ) مرفوع بالضمة. «**غالب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والمصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها مضاف إليه مجرور بالكسرة، والتقدير: غير انتسابي. . «**وأني**»: الواو: حرف عطف، «أنيّ»: مثل الأولى. «**من الأثرين**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (أنَّ) المحذوف، و «الأثرين»: مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «**غير**»: صفة لـ «**الأثرين**» مجرورة بالكسرة. «**الزعانف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «سجنوني»: معطوفة على جملة محلُّها الجزم لأنها جواب شرط جازم مقترن بالفاء، فلجملة «سجنوني» حكمها.

والشاهد فيه: نصب (غيرَ) على الاستثناء المنقطع.

بعض بني مازن يقال له عَنْزُ بن دَجاجة [من الكامل]:

٥٤٢ ـ من كانَ أَشْرَكَ في تفرُّقِ فالجٍ فلَبُونه جَرِبَتْ معاً وأغَدَّتِ
إلاّ كناشِرَةَ الذي ضَيَّعْتُم كالغُصْن في غُلَوائه المُتَنَبِّتِ

---

٥٤٢ ـ **التخريج**: البيتان لعنز (أو لعتر) أو لمعاوية بن كاسر المازني في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٢؛ ولشهاب المازني في الأزهية ص ١٧٦؛ ولكابية بن حرقوص بن مازن في خزانة الأدب ٦/ ٣٦٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٠٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٠٢؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٥٣٧؛ ولسان العرب ٢/ ٩٥ (نبت)، (وفي ٢/ ٣٤٩ (فلج) البيت الأول فقط)؛ والمقتضب ٤/ ٤١٦؛ والثاني بلا نسبة في الحيوان ٦/ ٥٠٠.

اللغة: فَالجٌ هذا هو فالج بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، أساء إليه بعض بني مازن، فدعا الشاعر عليهم مستثنياً منهم رجلاً يدعى (ناشرة) لأنه لم يرض عن إساءة بني مازن لفالج. واللبون: ذوات اللبن، وتقع للواحدة وللجمع. وأغدَّتْ: صارت فيها الغدة وهي كالذبحة تعتري البعير. والغُلواء: النماء والارتفاع. والمُتَنَبِّتُ: المنمَّى والمُغذىٰ.

المعنى: دعا على من شارك في الإساءة لفالج بأن تجرب نوقُه ذوات الحليب، وأن تُصاب بِداء الغدة، واستثنى من دعائه هذا ناشرة الذي لم يشارك في تفرق فالج، والذي أضاعوه في ريعان الشباب.

الإعراب: «من»: اسم موصول بمعنى الذي في محلّ رفع مبتدأ. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه مستتر جوازاً تقديره (هو). «**أشرك**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**في تفرّق**»: جار ومجرور متعلقان بـ(أشرك). «**فالج**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فلبونه**»: الفاء: رابطة لشبه الشرط أي زائدة في خبر المبتدأ (مَنْ) لما فيه من العموم والشمول، «لبونه»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محلها الجر. «**جربَتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «**معاً**»: حال منصوب بالفتحة. «**وأغدّت**»: الواو: حرف عطف، «**أغدَّتْ**»: مثل (جربت)، «**إلا**»: حرف استثناء. «**كناشرة**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب على الاستثناء المنقطع، و«ناشرة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**الذي**»: اسم موصول مبني على السكون في محل جرٍّ صفة لـ«ناشرة». «**ضيَّعْتُم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«تم»: فاعل. «**كالغصن**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب حال، والمعنى: الذي ضيعتموه شاباً، و«الغصن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**في غُلوائه**»: جار ومجرور متعلقان بحال أو صفة لـ«**الغصن**» لأنه نكرة غير محضة لاقترانه بأل التعريف الجنسية، والهاء: في (غلوائه) مضاف إليه محلها الجر. «**المُتَنبِّتِ**»: صفة لـ«الغصن» مجرورة بالكسرة.

وجملة «من كان.. لبونُه جربتْ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كان أشرك»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «أشرك»: خبر (كان) محلها النصب. وجملة «لبونُه جربَتْ»: خبر المبتدأ «من» محلُّها الرفع. وجملة «جَربت»: خبر المبتدأ (لبون) محلُّها الرفع. وجملة «أغدَّت»: معطوفة على جملة «جربت». وجملة «ضيَّعتم»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيهما: نصب الكاف في (كناشرة) على الاستثناء المنقطع.

كأنه قال: ولكن هذا كناشرةَ. وقال [من الكامل]:

٥٤٣ - لولا ابنُ حارثةَ الأميرُ لقد ... أغْضَيْتَ مِنْ شَتْمي على رَغْمِ
إلا كمُعْرِضٍ المحسِّرِ بكْرَه ... عَمْداً يسبِّبُني على الظُّلْمِ

---

٥٤٣ - **التخريج**: البيتان للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢٣٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٠٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٠٢؛ ولسان العرب ١/ ٤٥٥ (سبب)، ٤/ ١٨٨ (حسر)، ٧/ ١٨٤ (عرض)؛ والمقتضب ٤/ ٤١٧.

اللغة: أغضيتَ: أسْبَلتَ جفنك على عينيك خجلاً مما أَلَمَّ بك. والرَّغْم: الإذلال. والمحسِّر: من التحسير، وهو الإتعابُ. والبكر: الفتيُّ من الإبل. وسببه: أكثر سَبَّه.

المعنى: يقول لأحدهم: لولا هذا الأمير ومنزلتك عنده لشتمتُك فأغضيت من شتمي على ذُلٍّ وهَوانٍ، أمَّا مُعرضٌ المتعِب إبله والمُكثر من سَبِّي، فمباح لي أن أسبَّه.

الإعراب: **«لولا»**: حرف شرط غير جازم. **«ابنُ»**: مبتدأ محذوف الخبر. **«حارثة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«الأمير»**: بدل من (ابنُ حارثة) وتجوز فيه الوصفيّة، مرفوع بالضمة. **«لقد»**: اللام: رابطة لجواب الشرط، «قد»: حرف تحقيق. **«أغضيتَ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«من شتمي»**: جار ومجرور متعلقان بـ«أغضيتَ»، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر. **«على رَغْم»**: جار ومجرور متعلقان بـ(أغضيت). **«إلا»**: حرف استثناء. **«كمُعرضٍ»**: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب على الاستثناء. **«مُعْرض»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«المحسِّر»**: صفة لـ(معرضٍ) مجرورة بالكسرة. **«بكره»**: مفعول به لاسم الفاعل (مُحَسِّر) منصوب بالفتحة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«عمداً»**: حال منصوب بالفتحة. **«يسبِّبني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). **«على الظلم»**: جار ومجرور متعلقان بـ(يسببني).

وجملة «لولا ابن حارثة لقد أغضيت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ابن حارثة موجودٌ» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «أغضيتَ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «يسبِّبني»: حال من (مُعرض) محلُّها النصب.

والشاهد فيهما قوله: (كمُعْرِض) حيث نصب الكاف على الاستثناء المنقطع.

هذا باب ما تكون فيه «أَنَّ» و «أَنْ» مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء

وذلك قولك: «ما أتاني إلاّ أنّهم قالوا: كذا وكذا»، فـ «أنّ» في موضع اسم مرفوع كأنه قال: «ما أتاني إلاّ قولُهم كذا وكذا».

ومثل ذلك قولهم: «ما مَنَعَني إلاّ أنْ يَغضب عليّ فلانٌ».

والحُجّةُ على أنّ هذا في موضع رفع أنّ أبا الخطّاب حدّثنا أنّه سمِع من العرب الموثوق بهم، مَن يُنْشِد هذا البيت رفعاً [من البسيط]:

٥٤٤ ـ لَمْ يَمْنَع الشُّرْبَ منها غيرُ أنْ نَطَقتْ حمامةٌ في غُصونٍ ذات أَوْقالِ

---

٥٤٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٦؛ وخزانة الأدب ٣/٤٠٦، ٤٠٧؛ والدرر ٣/١٥٠؛ ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٥٨؛ وشرح المفصل ٣/٨٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٦٥، ٢١٤، ٥/٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٦/٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٠٧؛ وشرح التصريح ١/١٥؛ وشرح المفصل ٣/٨١، ٨/١٣٥؛ ولسان العرب ١٠/٣٥٤ (نطق)، ١١/٧٣٤ (وقل)؛ ومغني اللبيب ١/١٥٩؛ وهمع الهوامع ١/٢١٩.

اللغة: الأوقال: جمع الوَقْل وهو شجر المقل.

المعنى: لم يمنع الشاربين من ورود الماء سوى حمامة صوّتت على غصون الشجر، فأهاجت الحنين والذكريات.

الإعراب: «**لم**»: حرف جزم ونفي وقلب. «**يمنع**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحُرّك بالكسر منعاً لالتقاء ساكنين. «**الشرب**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**منها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (يمنع). «**غير**»: اسم مبني على الضم في محلّ رفع فاعل. «**أن**»: حرف مصدري. «**نطقت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «**حمامة**»: فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل جر بالإضافة. «**في غصون**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ (حمامة). «**ذات**»: صفة (غصون) مجرورة بالكسرة. «**أوقال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

=

وزعموا أنّ ناساً من العرب يَنصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل، رحمه الله: هذا كنصب[1] بعضهم «يَومَئذٍ» في كلّ موضع، فكذلك «غيرَ أن نطقَتْ». وكما قال النابغة [من الطويل]:

٥٤٥ ـ على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ

كأنه جَعل «حينَ» و «عاتبتُ» اسماً واحداً.

= وجملة «لم يمنع...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نطقت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «غير» حيث جاء بـ (غير) مبنيّة على الضم في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤول في محل جرٍّ بالإضافة، ويروى بفتح (غير) فيكون المصدر المؤول فاعل.

(١) المقصود: بناء.

٥٤٥ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢؛ والأضداد ص ١٥١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣؛ والدرر ٣/ ١٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٨٣؛ ولسان العرب ٨/ ٣٩٠ (وزع)، ٩/ ٧٠ (خشف)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، ٣/ ٥٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٧؛ وشرح المفصّل ٣/ ١٦، ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧؛ ومغني اللبيب ص ٥٧١؛ والمقرب ١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦؛ والمنصف ١/ ٥٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

اللغة: على حين: أي في حين. المشيب: الشيب. الصّبا: الميل إلى الهوى. أصحو: أفيق. الوازع: الرادع.

لمّا حلّ المشيب وارتحل الصِّبا عاتبت نفسي قائلاً: أما تصحين من سكرك، أي تماديك في المعاصي، ويمنعك الشيب؟

الإعراب: «**على حين**»: جار ومجرور متعلقان بـ «كفكفت» في بيت سابق، و «حين» مبني على الفتح في محل جر، وهو مضاف. «**عاتبت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. «**المشيب**»: مفعول به منصوب. «**على الصبا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «عاتبت». «**وقلت**»: الواو: حرف عطف، «قلت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون. والتاء: فاعل. «**ألمّا**»: الهمزة: للاستفهام الإنكاري، «لمّا»: حرف جزم ونفي وقلب. «**أصح**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل: «أنا». «**والشيب**»: الواو: حالية، «الشيب»: مبتدأ مرفوع. «**وازع**»: خبر مرفوع.

وجملة (عاتبت...) الفعليّة: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة (قلت...): معطوفة على الجملة السابقة. وجملة (ألمّا أصح) الفعليّة: في محل نصب مفعول به. وجملة (الشيب وازع) الاسميّة: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «على حين»، حيث يجوز في «حين» الإعراب وهو الأصل، والبناء لأنه أُضيف إلى مبنيّ، وهو الفعل الماضي «عاتب».

هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً

لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلتَ فيه غيرَه، فعمل فيه ما قبله كما عمل «العشرون» في «الدرهم» حين قلت: «له عشرون درهماً». وهذا قول الخليل، رحمه الله، وذلك قولك: «أتاني القومُ إلاّ أباك»، و «مررتُ بالقوم إلاّ أباك»، و «القوم فيها إلاّ أباك»، وانتَصب «الأب» إذْ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً، وكانَ العاملُ فيه ما قبله من الكلام؛ كما أنَّ «الدرهم» ليس بصفة لِـ «العشرين» ولا محمولٍ على ما حُملتْ عليه وعمل فيها.

وإنّما مَنَعَ «الأبَ» أن يكون بدلاً من «القوم» أنّك لو قلت: «أتاني إلاّ أبوك» كان مُحالاً. وإنَّما جاز «ما أتاني القومُ إلاّ أبوك»، لأنه يَحسن لك أن تقول: «ما أتاني إلاّ أبوك». فالمبَدلُ إنَّما يجيء أبداً كأنه لم يُذْكَر قبله شيءٌ لأنّك تُخْلِي له الفعلَ وتَجعله مكانَ الأوّل. فإذا قلت: «ما أتاني القومُ إلاّ أبوك»، فكأنك قلت: «ما أتاني إلاّ أبوك».

وتقول: «ما فيهم أحدٌ إلاّ قد قال ذلك إلاّ زيداً»، كأنه قال: «قد قالوا ذلك إلاّ زيداً».

هذا باب ما يكون فيه «إلاّ» وما بعده وصفاً بمنزلة «مِثْلٍ» و «غَيْرٍ»

وذلك قولك: «لو كان مَعَنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لَغُلِبْنا».

والدليلُ على أنّه وصفٌ أنك لو قلت: «لو كان معنا إلاّ زيدٌ لَهَلَكْنا»، وأنت تريد الاستثناء لكنتَ قد أحَلْتَ[1]. ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿لو كانَ فِيهما آلِهَة إلاّ اللّهُ لَفَسدتا﴾[2].

ونظير ذلك من الشعر قوله، وهو ذو الرمّة [من الطويل]:

٥٤٦ ـ أُنِيخَتْ فألْقَتْ بَلْدَةً فوقَ بَلْدَةٍ قليلٌ بها الأصواتُ إلاّ بُغامُهَا

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: «لا يكون في «لو» بدل بعد «إلاّ» لأنّها في حكم اللفظ تجري مجرى الموجب، وذلك أنها شرط بمنزلة «إنْ» ولو قلت: «إنْ أتاني رجل إلاّ زيدٌ خرجتُ»، لم يجز، لأنه يصير في التقدير: «إن أتاني إلاّ زيدٌ خرجت» كما لا يجوز «أتاني إلاّ زيدٌ» فهذا وجه من الفساد فيه، وفيه وجه آخر ذكره سيبويه بقوله: «والدليل على أنه وصف» إلخ أي أنّه لا يصير في المعنى: «لو كان معنا زيدٌ لهلكنا»، لأنّ البدل بعد «إلاّ» في الاستثناء موجب وكذلك: ﴿لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، لو كان على البدل، لكان التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا؛ وهذا فاسد».

(٢) الأنبياء: ٢٢.

٥٤٦ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٠٤؛ وخزانة الأدب ٣/٤١٨، ٤٢٠، والدرر ٣/١٦٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٢؛ ولسان العرب ٣/٩٥ (بلد)، ١٢/٥١ (بغم)؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ١/٢١٨، ٣٩٤، ٢/٧٢٩؛ والمقتضب ٤/٤٠٩؛ وهمع الهوامع ١/٢٢٩.

اللغة: أنيخت الناقة: أبركت. البلدة: الصدر، والأرض. البغام: صوت همهمة غير مفهومة.

المعنى: بركت هذه الناقة وألقت بصدرها فوق الأرض، التي لا يسمع فيها من الأصوات غير همهمة هذه الناقة.

=

كأنه قال: قليلٍ بها الأصواتُ غيرُ بغامها، إذا كانت «غيرُ» غيرَ استثناءٍ.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنينَ غَيْرُ أُولي الضَّرَرِ﴾[1]، وقوله عزّ وجلّ ذكره: ﴿صِرَاطَ الّذينَ أَنْعَمتَ علَيْهِمْ غيرِ الْمَغْضُوبِ علَيْهِمْ﴾[2]. ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة [من الرمل]:

٥٤٧ ـ وإذا أُقْرِضْتَ قرضاً فاْجْزِهِ إنَّما يَجْزي الفَتَى غيرُ الجَمَلْ

= **الإعراب**: **أنيخت**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). **فألقت**: الفاء: للعطف، «ألقت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). **بلدة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **فوق**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (ألقت). **بلدة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **قليل**: خبر (الأصوات) مقدّم مرفوع بالضمّة. **بها**: جار ومجرور متعلّقان بـ (قليل). **الأصوات**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. **إلا**: اسم بمعنى (غير) في محلّ رفع صفة لـ (الأصوات). **بغامها**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الميم، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالضم المنقول إليها من (إلا)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «أنيخت»: في محلّ رفع صفة لـ (سفينةُ برٍّ) المذكورة سابقاً. وجملة «فألقت»: معطوفة عليها في محلّ رفع صفة. وجملة «الأصوات قليل»: في محل جرٍّ صفة لـ (بلدة).

والشاهد فيه قوله: «إلا بغامها» حيث وقعت (إلا) اسماً بمعنى (غير)، وهي وصف لجمع شبيه بالنكرة لأنه مقترن بـ (أل) الجنسية.

(١) النساء: ٩٥.

(٢) الفاتحة: ٧.

٥٤٧ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٧٩؛ والأزهية ص ١٨٢، ١٩٦؛ وخزانة الأدب ٢٩٦/٩، ٢٩٧، ٣٠٠، ١١/ ١٩٠، ١٩١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٥؛ ومجالس ثعلب ص ١٦٩، ٥١٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٦؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٤١٠.

اللغة: أقرضت قرضاً: أي سُلّفت إحساناً أو إساءة، وهنا المعروف. فاجزه: كافئه بمثله. الفتى: الإنسان اللبيب. الجمل: الجاهل.

الإعراب: «وإذا»: الواو: بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**أقرضت**»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: ضمير في محلّ نائب فاعل. «**قرضاً**»: مفعول مطلق. «**فاجزه**»: الفاء: رابطة جواب الشرط، «اجزه»: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلّة، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «**إنّما**»: حرف حصر. «**يجزي**»: فعل مضارع مرفوع. «**الفتى**»: فاعل مرفوع. «**غير**»: صفة «الفتى» مرفوعة. «**الجمل**»: مضاف إليه مجرور، وسكّن للضرورة الشعريّة.

وجملة «إذا أقرضت... فاجزه»: الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة «أقرضت...»: في محلّ جرّ =

وقال أيضاً [من البسيط]:

٥٤٨ ـ لو كان غيري سُلَيْمَى اليومَ غَيَّرَهُ   وَقْعُ الحوادثِ إلاّ الصارِمُ الذَّكَرُ

كأنه قال: «لو كان غيري غيرُ الصارم الذَّكَر، لغيَّره وقعُ الحوادث»، إذا جعلتَ «غيراً» الآخِرة صفةً للأُولى. والمعنى أنه أراد أن يُخبر أنّ الصارم الذكر لا يغيِّره شيءٌ.

وإذا قال: «ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ»، فأنت بالخيار إن شئت، جعلت «إلاّ زيدٌ» بدلاً، وإن شئت، جعلته صفةً. ولا يجوز أن تقول: «ما أتاني إلاّ زيدٌ»، وأنت تريد أن تَجعل الكلام بمنزلة «مِثْل»، وإنّما يجوز ذلك صفةً[1].

= بالإضافة. وجملة «اجزه»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يجزي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «الفتى غير الجمل» حيث وصف «الفتى» بكلمة «غير».

٥٤٨ ـ **التخريج:** البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ (إلاّ)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٩٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٢٤.

اللغة: الحوادث: المصائب، جمع حادثة. الصارم: القاطع. الذكر: المصنوع من الحديد الفولاذي.

المعنى: لو غيرت حوادث الدّهر ومصائبه غيري من الناس والأشياء، لما غيّرتني، ولما غيّرت السيف الفولاذي القاطع، يريد أنه والسيف هذا لا يتغيّران.

الإعراب: لو: حرف امتناع لامتناع. **كان:** فعل ماضٍ ناقص. **غيري:** اسم (كان) مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **سليمى:** منادى مفرد علم مبني على الضم المقدّر على الألف في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. **اليوم:** مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل (غَيَّر). غيّره: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **وقع:** فاعل مرفوع بالضمّة. **الحوادث:** مضاف إليه مجرور بالكسرة. **إلا:** اسم بمعنى (غير) في محل رفع صفة لـ (غيري). **الصارم:** مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الميم، منع من ظهورها اشتغال المحل بانتقال الضمّة من (إلا). **الذكر:** صفة لـ (الصارم) مرفوعة مثلها (على اللفظ) بالضمّة.

وجملة «لو كان غيري»: بحسب ما قبلها. وجملة «أنادي سليمى»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «غيّره»: لا محلّ لها (جواب شرط غير جازم).

والشاهد فيه قوله: «إلا الصارم» حيث جاءت (إلا) اسماً بمعنى (غير) وهي صفة لـ (غيري) الذي هو جمع، ومعرّف بإضافته إلى الضمير، ولكنه يشبه النكرة من حيث شموله لكلّ ما ومن عدا المتكلم.

(١) قال السيرافي: يريد أنّ «إلاّ» وما بعدها إنّما تكون صفة إذا كان قبلها اسم موصوف مذكور، كما أن «أجمعين» لا يكون إلاّ تابعاً للأسماء المذكورة قبله، ولا يقام مقام المنعوت، كما يقام «مثل» وغيره مقام =

ونظير ذلك من كلام العرب «أَجْمَعُونَ»، لا يَجري في الكلام إلاّ على اسم، ولا يَعمل فيه ناصبٌ ولا رافعٌ ولا جارٌّ.

وقال عمرو بن معدي كرب [من الوافر]:

٥٤٩ - وكــــلُّ أخٍ مُفــــارِقُـــه أخـــوه لَعَمْـــرُ أبيـــك إلاّ الفَـــرْقَـــدانِ

كأنه قال: وكلُّ أخ غيرُ الفرقدينِ مفارِقُه أخوه، إذا وصفتَ به «كُلاًّ»، كما قال الشمّاخ [من الطويل]:

= المنعوت في قولك: «مررت بمثل زيدٍ، وبغير زيدٍ» تريد برجلٍ مثل.. إلخ، لأنَّ «مثلاً» و «غيراً» اسمان يُنْعت بهما، وهما يتصرّفان تصرّف الأسماء. والأحرف إنّما يُنعت بها حَمْلاً على «غير» لأنّ «غير» قد حُمِل عليه في الاستثناء. فلمّا كان نفس «غير» إذا لم يكن قبلها اسم، لم تكن نعتاً، لم يكن المشبّه به نعتاً، وليس باسم يلحقه ما يلحق الأسماء من دخول حرف الجرّ عليه، فلم يَجُزْ «ما مررتُ بإلاّ زيدٍ» كما جاز: «ما مَرَرْت بزَيْدٍ» و «بِغير زَيْدٍ».

٥٤٩ - **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٧٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ (ألا)؛ والممتع في التصريف ١/ ٥١؛ ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص ٩٠؛ وحماسة البحتري ص ١٥١؛ والحماسة البصرية ٢/ ٤١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٦؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٥؛ ولعمرو أو لحضرمي في خزانة الأدب ٣/ ٤٢١؛ والدرر ٣/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٨٠؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٨٨؛ والجنى الداني ص ٥١٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢١، ٣٢٢؛ ورصف المباني ص ٩٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٤؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٩؛ والعقد الفريد ٣/ ١٠٧، ١٣٣؛ وفصل المقال ص ٢٥٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٢؛ والمقتضب ٤/ ٤٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٩.

اللغة: الفرقدان: نجمان يهتدى بهما.

المعنى: أقسم بعمر أبيك أن لا بدّ للأخ أن يفارق أخاه يوماً، وكذلك الفرقدان سيتفارقان يوماً.

الإعراب: «**وكل**»: الواو: بحسب ما قبلها، «كل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**أخ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مفارقه**»: خبر مقدّم مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**أخوه**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**لعمر**»: اللام: للتوكيد، «عمر»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وخبره محذوف وجوبًا تقديره: (قسمي). «**أبيك**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستّة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**إلا**»: حرف حصر. «**الفرقدان**»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وخبره مفهوم من السياق بتقدير: إلا الفرقدان مجتمعان.

وجملة «وكل أخ مفارقه أخوه»: بحسب ما قبلها. وجملة «لعمر...»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «مفارقه أخوه»: في محل رفع خبر لـ «كلّ». وجملة «إلا الفرقدان»: في محل رفع صفة لـ (كلّ أخ).

والشاهد فيه قوله: «إلا الفرقدان»: حيث جاءت «إلا» بمعنى (غير) وصفاً لـ (كلّ).

وكــلُّ خَليــلٍ غيــرُ هــاضِــم نفسِــه لَــوصْــلِ خَليــلٍ صــارِمٌ أو مُعــارِزُ[1]

ولا يجوز رفع «زيد» على «إلاّ أن يكونَ»، لأنّك لا تُضمِر الاسمَ الذي هذا من تمامه، لأنَّ «أنْ» يكونُ اسماً[2].

(١) تقدم بالرقم ٣٩٥.
(٢) يعني أنّ «أنْ» تؤوّل مع ما بعدها بمصدر.

هذا باب ما يقدَّمُ فيه المستثنى

وذلك قولك: «ما فيها إلاّ أباك أحدٌ»، و «ما لي إلاّ أباك صَديقٌ».

وزعم الخليل، رحمه الله، أنَّهم إنَّما حملهم على نصب هذا أنّ المستثنَى إنَّما وجهُه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكونَ مبدَلاً منه؛ لأنّ الاستثناء إنَّما حدُّه أن تَتَداركَه بعد ما تَنفي فتُبْدِلَه، فلَّما لم يكن وجهُ الكلام، هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز، إذا أَخّرتَ المستثنَى، كما أنَّهم حيث استَقبحوا أن يكون الاسمُ صفةً في قولهم: «فيها قائماً رجلٌ»، حملوه على وجهٍ قد يجوز لو أخّرتَ الصفة، وكانَ هذا الوجهُ أَمثلَ عندهم من أن يَحملوا الكلام على غير وجهه. وقال كعب بن مالك رضي الله عنه [من البسيط]:

٥٥٠ ـ النَّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ، ليس لنا ... إلاَّ السيُّوفَ وأَطْرافَ القَنَا وَزَرُ

---

٥٥٠ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٠٦؛ وتذكرة النحاة ص ٧٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٥؛ ولكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٠٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٧٩؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٩٧.

اللغة: أَلَبَ إليه القوم: أتوه من كلّ جانب. القنا: الرماح. الوزر: الملجأ.

المعنى: اجتمع الناس ضدّنا بسببك، وليس لنا ملجأ يحمينا منهم سوى السيوف والرماح.

الإعراب: «**الناس**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**ألب**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**علينا**»: جار ومجرور متعلقان بـ (ألب). «**فيك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (ألب). «**ليس**»: فعل ماض ناقص. «**لنا**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر (ليس) المحذوف. «**إلا**»: حرف استثناء. «**السيوف**»: مستثنى منصوب بالفتحة. «**وأطراف**»: الواو: حرف عطف، «**أطراف**»: معطوف على منصوب، منصوب مثله. «**القنا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. «**وزر**»: اسم (ليس) مؤخر مرفوع بالضمّة.

وجملة «الناس ألب»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ليس لنا وزر»: استئنافية لا محلّ لها. =

سمعناه ممّن يَرويه عن العرب الموثوق بهم، كراهيةَ أن يَجعلوا ما حدُّ المستثنَى أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنَى.

ومثل ذلك: «ما لي إلاّ أباك صديقٌ».

فإن قلت: «ما أَتاني أحدٌ إلاّ أبوك خيرٌ من زيدٍ»، و «ما مررتُ بأحدٍ إلاّ عمرٌو خيرٍ من زيد» و «ما مررتُ بأحدٍ إلاّ عمرٍو خيرٍ من زيد»، كان الرفعُ والجرُّ جائزين[1]، وحسُن البدلُ لأنّك قد شغَلت الرافعَ والجارَّ، ثم أبدلَته من المرفوع والمجرور، ثم وصفتَ بعد ذلك.

وكذلك: «مَن لي إلاّ أبوك صديقاً»؛ لأنك أخليت «مَنْ» لِـ «الأب» ولم تُفرِده لأنْ يَعملَ كما يَعمل المبتدأ[2].

وقد قال بعضهم: «ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً خيرٍ منه»، وكذلك «مَن لي إلا زيداً صديقاً»، و «ما لي أحدٌ إلاّ زيداً صديقٌ»؛ كرهوا أن يقدّموه وفي أنفسهم شيءٌ من صفته إلاّ نصبًا، كما كرهوا أن يقدَّم قبل الاسم إلا نصباً.

وحدّثنا يونس أنَّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: «ما لي إلاّ أبوك أحدٌ»، فيَجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: «ما مررتُ بمِثْلِه أحد»، فجعلوه بدلاً. وإن شئت قلت: «ما لِي إلاّ أبوك صديقاً»، كأنك قلت: «لي أبوك صديقاً»، كما قلت: «مَن لي إلاّ أبوك صديقاً» حين جعلَته مِثْلَ: «ما مررتُ بأحدٍ إلاّ أبيك خيراً منه». ومثله قول الشاعر، وهو الكَلْحَبَة [من الطويل]:

= **والشاهد فيه قوله**: «إلا السيوف وزر» حيث قدّم المستثنى على المستثنى منه، ولو جاء بالكلام حسب المعتاد لقال: «ليس لنا وزر إلا السيوف» عندئذ يصحّ نصب «السيوف» على الاستثناء، أو رفعها بدلاً من اسم (ليس).

(١) في الطبعة التي أعتمدها «جائزاً».

(٢) قال السيرافي: أعرب أبو العباس محمد بن يزيد هذا المثال، فقال: إنّ «مَنْ» مبتدأ و «أبوك»: خبره؛ ومثّله بقوله: «ما زيدٌ إلاّ أخوك»، و «صديقاً»: حال. قال السيرافي: والوجه عندي أن «مَنْ»: مبتدأ و «لي»: خبره، و «أبوك»: بدل مِنْ «مَنْ»، كأنّه قال: «أَلي أحَدٌ إلاّ أبوك»، وقوله: «لأنك أخليتَ «من» للأب ولم تُفرده»، أي: أَبْدلتَ الأب منه، ولم تفرد «من» لأن «لي» خبرها، وقد فَسّر مِثلَ ما فسّرت غيرُ أبي العبّاس من مفسّري كلام سيبويه.

٥٥١ ـ أمــرتُكُــمُ أمــري بمنقطَــعِ اللِّــوَى ولا أمْــرَ للمَعْصِــيِّ إلا مضيَّعَــا

كأنَّه قال: «للمَعصيِّ أمرٌ مضيّعاً»، كما جاز «فيها رجلٌ قائماً». وهذا قول الخليل، رحمه الله. وقد يكون أيضاً على قوله: «لا أحدَ فيها إلاّ زيداً».

---

٥٥١ ـ **التخريج**: البيت للكلحبة العريني في خزانة الأدب ١/ ٣٨٨، ٣٩٢، ٣/ ٣٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥٦؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٤٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٠٣؛ وللأسود بن يعفر أو لكلحبة في المقاصد النحوية ٣/ ٤٤٢.

اللغة: اللِّوى: مسترقَ الرمل.

المعنى: لقد أخلصت في نصحي وإرشادي لكم في ذلك المكان، ولكن لا رأي لمن لا يُطاع.

الإعراب: «أمرتُكُم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، و «كم»: مفعول به محلُّه النصب. «**أمري**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر. «**بمنقطع**»: جار ومجرور متعلقان بـ (أمرتُ). «**اللوى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولا**»: الواو: حرف استئناف، «لا»: نافية للجنس. «**أَمْرَ**»: اسم لا. «**للمعصيِّ**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (لا). «**إلا**»: حرف استثناء، أو حصر. «**مضيعاً**»: حال على جعل (إلا) حاصرةً، ومنصوب على الاستثناء على جعل (إلا) حرف استثناء.

وجملة «أمرتكم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا أمر مع الخبر المحذوف»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (مُضيَّعاً) على الحال من الأمر، وهو حال من نكرة، وفيه ضعف، لأن الأصل في الحال أن تكون للمعرفة، ويجوز نصبه على الاستثناء، والتقدير: إلا أمراً مضيعاً، وفيه قُبح لوضع الصفة موضع الموصوف.

هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار

وذلك قولك: «ما لي إلاَّ زيداً صديقٌ وعمراً وعمرٌو»، و «مَن لي إلاَّ أباك صديقٌ وزيداً وزيدٌ».

أما النَّصب، فعلى الكلام الأول، وأمَّا الرفع، فكأنه قال: «وعمرٌو لي»، لأنَّ هذا المعنى لاينَقضُ ما تريد في النصب. وهذا قول يونسَ والخليل، رحمهما الله.

هذا باب تثنية[1] المستثنى

وذلك قولك: «ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عمرًا». ولا يجوز الرفعُ في «عمرو»، من قِبَل أنَّ المستثنَى لا يكون بدلاً من المستثنى. وذلك أنَّك لا تريد أن تُخرِجَ الأوّلَ من شيء تُدخِل فيه الآخِرَ.

وإن شئت قلت: «ما أتاني إلاّ زيدًا إلا عمرٌو»، فتَجعل الإتيانَ لِـ«عمرو» ويكون «زيد» منتصِباً من حيث انتَصب «عمرو»، فأنت في ذا بالخيار إنْ شئت، نصبتَ الأول ورفعت الآخِر، وإن شئت، نصبتَ الآخِر ورفعتَ الأوّل.

وتقول: «ما أتاني إلاّ عمرًا إلاّ بِشْراً أحدٌ»، كأنك قلت: «ما أتاني إلاّ عمرًا أحدٌ إلاّ بِشْرٌ»، فجعلتَ «بشــراً» بدلاً من «أحد» ثم قدّمتَ «بشرًا»، فصار كقولك: «ما لي إلاّ بشراً أحدٌ»؛ لأنّك إذا قلت: «ما لي إلاّ عمراً أحدٌ إلاّ بِشرٌ»، فكأنّك قلت: «ما لي أحدٌ إلاّ بشرٌ»[2].

والدليل على ذلك قول الشاعر، وهو الكُمَيْتُ [من الطويل]:

---

(١) أي: تكرير.

(٢) قال السيرافي: الاسمان المُسْتثنيان وإن اختلف إعرابهما، فهما مشتركان في معنى الاستثناء، وإنّما رفع أحدهما، ونصب الآخر على ما يوجبه تصحيح اللفظ؛ فإذا قلت: «ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً» فلا بُدّ من رفع أحد الاسمين، لأنّ الفعل المنفيّ لا فاعل معه. وإذا جعلنا المرفوع زيداً لم يجز رفع «عمرو» لأنّ المرفوع بعد «إلاّ»، إمّا أن يُرفع إذا فرّغ له الفعل، أو يجعل بدلاً من المرفوع الذي قبله. وممّا يدل على أنّهما مُستثنيان جميعاً أنّك لو أخّرت المستَثْنى منه، وقدّمتهما، نَصَبتهما، كقولك: «ما لي إلاّ عَمْراً إلاّ بِشْراً أَحَدٌ».

٥٥٢ ـ فما لِيَ إلاّ اللَّهُ لا ربَّ غيرَه وما لي إلاّ اللَّهَ غيرَكَ ناصِرُ

فـ «غيرك» بمنزلة «إلاّ زيداً».

وأمّا قوله، وهو حارثة بن بدر الغُداني [من البسيط]:

٥٥٣ ـ يا كَعْبُ صَبْراً على ما كان من حَدَثٍ يا كعبُ لم يَبْقَ منّا غيرُ أجسادِ
إلاّ بقيّاتُ أنفاسٍ نُحَشْرِجُها كراحلٍ رائحٍ أو باكِرٍ غادِي

---

٥٥٢ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ١/ ١٦٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٣؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٤٢٤.

اللغة والمعنى: واضحان.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «**إلا**»: حرف حصر. «**الله**»: مبتدأ مؤخر. «**لا**»: نافية للجنس. «**ربَّ**»: اسم (لا) مبني على الفتح. «**غيره**»: صفة لـ (ربّ) منصوبة بالفتحة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**وما**»: الواو: حرف عطف، «ما»: نافية. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدَّم. «**إلاّ**»: حرف حصر. «**الله**»: بدل من (ناصر) ولكنه نُصِب لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه. «**غيرك**»: اسم منصوب على الاستثناء، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر «**ناصر**»: مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالضمة.

وجملة «ما لي إلا الله»: بحسب الفاء. وجملة «لا ربَّ غيره»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «ما لي ناصر»: معطوفة على (ما لي إلا الله).

والشاهد فيه: تكرير المستثنى بـ (إلا) و (غير)، والتقدير: مالي ناصرٌ إلا الله غيرك، فاللَّهُ بدل من (ناصر)، وغيرك نصب على الاستثناء، فلما قُدِّما لزما النصب لأن البدل لايقدم على المبدل منه.

٥٥٣ ـ **التخريج**: البيت لحارثة بن بدر الغداني في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٤.

اللغة: نحشرجها: نردِّدها في حلوقنا. والرائح: العائد. الغادي: المنطلق صباحاً.

المعنى: اصبر يا كعب على ما حصل، فلم يبق منا سوى جلودنا، وسوى أنفاس تضطرب في حلوقنا اضطراب الرائح الغادي.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**كعب**»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «**صبراً**»: مفعول مطلق لفعل محذوف. «**على**»: حرف جر. «**ما**»: اسم موصول بمعنى الذي في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ (اصبر) المحذوف. «**كان**»: فعل ماضٍ تام مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (ما). «**من حَدث**»: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل (كان). «**يا كعب**»: مثل الأولى. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**يبقَ**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة. «**منّا**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (غيرُ). «**غير**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**أجساد**»: مضاف إليه. «**إلا بقياتُ**»: بدل من (غيرُ). «**أنفاس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نُحشرجها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (نحن)، وها: مفعول به محلُّه النصب. «**كراحل**»: الكاف: اسم =

فإنّ «غَيْر» ههنا بمنزلة «مِثْل»، كأنك قلت: «لم يَبق منّا مثلُ أجسادٍ إلاّ بقياتُ أنْفاسٍ».

وعلى ذا أَنشدَ بعضُ الناس هذا البيتَ رفعاً للفرزدق [من البسيط]:

٥٥٤ ـ ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروانا

جعلوا «غَيْر» صفةً بمنزلة «مِثْل»، ومَن جعله استثناء، لم يكن له بُدٌّ من أن يَنصب أحدَهما، وهو قول ابن أبي إسحاق.

وأمّا «إلاّ زيدٌ» فإنه لا يكون بمنزلة «مِثْل» إلاّ صفةً.

ولو قلت: «ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ أبو عبد الله»، كانَ جيداً، إذا كان أبو عبد الله زيداً ولم يكن غيرَه، لأنَّ هذا يكرَّر توكيداً، كقولك: «رأيتُ زيداً زيداً».

= بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، والتقدير: نحشرجها حشرجة مِثْل حشرجة راحل رائح، و «راحلٍ»: مضاف إليه مجرور. «**رائح**» صفة لـ (راحلٍ) مجرورة بالكسرة. «**أو**»: حرف عطف. «**باكرٍ**»: معطوف على (راحلٍ) مجرور بالكسرة. «**غادي**»: صفة لـ (باكرٍ) مجرورة وعلامة جرها الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة، فالياء الظاهرة إشباع للكسرة.

وجملة «يا كعبُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «اصبر صبراً»: استئنافية لا محل لها. وجملة «كان»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «يا كعب»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لم يبق غيرُ أجساد»: استئنافية لا محل لها. وجملة «نحشرجها»: صفة لـ (أنفاس) محلها الجر، أو لـ (بقيات) محلّها الرفع.

والشاهد فيه: إبدال (إلا) وما بعدها من قوله (غيرُ أجساد)، لأنه أنزل (غير) منزلة (مثل) في وضعها للإخبار بها، ولم يقصد بها معنى الاستثناء فينصبها لتقدمها.

٥٥٤ ـ **التخريج**: لم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٩٦؛ والجنى الداني ص ٥١٩؛ والمقتضب ٤/ ٤٢٥.

اللغة: مروان هو مروان بن الحكم.

المعنى: ما بالمدينة دار خليفة إلاّ دارٌ واحدة هي دار مروان.

الإعراب: «**ما**»: نافية. «**بالمدينة**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم. «**دارٌ**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة. «**غير**»: صفة لـ «دار» مرفوع بالضمة. «**واحدةٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**دارُ**»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي دار الخليفة. «**الخليفة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إلا**»: حرف استثناء. «**دارُ**»: بدل مرفوع. «**مروانا**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والألف: للإطلاق.

وجملة «ما بالمدينة دارٌ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «**هي دارُ الخليفة**»: اعتراضية اعترضت بين البدل والمبدل لا محل لها.

والشاهد إجراء (غير) على (دارٌ) نعتاً لها، فلذا رفع ما بعد (إلا) على البدلية.

وقد يجوز أن يكون غيرَ زيد على الغلط والنسيان، كما يجوز أن تقول: «رأيتُ زيداً عمراً»، لأنّه إنما أراد «عمراً»، فنَسي، فتدارَكَ.

ومثلُ «ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ أبو عبد الله»، إذا أردت أن يُبيِّن ويُوضِحَ قولُه [من الرجز]:

٥٥٥ - مـا لَـكَ مـن شَيْخِـك إلاّ عَمَلُـهْ   إلاّ رَسيمُـــهُ وإلاّ رَمَلُـــهْ

---

٥٥٥ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٦٧؛ ورصف المباني ص ٨٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٢؛ وشرح التصريح ١/ ٣٥٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣١١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١١٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٧.

اللغة: الرسيم والرمل: نوعان من السير.

المعنى: لا ينفعك من شيخك إلاّ عمله، والسير بك سيراً رفيقاً لبلوغ هدفك.

الإعراب: «**ما**»: حرف نفي. «**لك**»: جاز ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. «**من شيخك**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «**إلاّ**»: حرف حصر. «**عمله**»: مبتدأ مؤخّر، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**إلاّ**»: حرف زائد. «**رسيمه**»: بدل من «عمله» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وإلاّ**»: الواو: حرف عطف، «إلا»: حرف زائد. «**رمله**»: معطوف على «رسيم» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه: أن «رسيمه ورمله» بدل تفصيل من «عمله» وتبيين له، و «إلاّ» مؤكدة.

هذا باب ما يكون مبتدأ بعد «إلاّ»

وذلك قولك: «ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه»، كأنك قلت: «مررتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم»، إلاّ أنّك أدخلت «إلاّ» لتجعل «زيداً» خيراً من جميع مَن مررتَ به.

ولو قال: «مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم»، لجاز أن يكون قد مَرَّ بناس آخَرينَ هم خيرٌ من زيدٍ، فإنّما قال: «ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه» ليُخبِر أنه لم يَمرّ بأحدٍ يَفضل «زيداً».

ومثل ذلك قول العرب: «واللّهِ لأفعلن كذا وكذا إلاّ حِلٌّ ذلك أن أَفعلَ كذا وكذا». فـ «أَنْ أفعلَ كذا وكذا» بمنزلة: فِعْل كذا وكذا، وهو مَبنيٌّ على «حِلّ»، و «حِلّ» مبتدأٌ، كأنّه قال: ولكنْ حِلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا.

وأمّا قولهم: «واللّهِ لا أفعلُ إلاّ أن تَفعل»، فـ «أنْ تَفعلَ» في موضع نصب، والمعنى: حتَّى تَفعل، أو كأنّه قال: أو تَفعلَ. والأولُ مبتدأٌ ومبنيٌّ عليه.

هذا باب «غَيْرٍ»

اعلم أنَّ «غَيْراً» أبداً سِوَى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى «إلاّ» فيُجْرَى مُجرى الاسم الذي بعد «إلاّ»، وهو الاسمُ الذي يكون داخلاً فيما يَخرج منه غيرُه وخارجاً ممّا يَدخل فيه غيرُه.

فأمّا دخوله فيما يَخرج منه غيرُه فـ «أتاني القومُ غيرَ زيدٍ»، فغيرُهم الذين جاؤوا ولكن فيه معنى «إلاّ»، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد «إلاّ».

وأمّا خروجه ممّا يَدخل فيه غيرُه فـ «ما أتاني غيرُ زيدٍ». وقد يكون بمنزلة «مِثْل» ليس فيه معنى «إلاّ».

وكلُّ موضع جاز فيه الاستثناء بـ «إلاّ» جاز بـ «غير»، وجرى مجرى الاسم الذي بعد «إلاّ»، لأنه اسمٌ بمنزلته وفيه معنى «إلاّ». ولو جاز أن تقول: «أتاني القومُ زيداً»، تريد الاستثناءَ ولا تَذكر «إلاّ» لَمَا كان إلاّ نصباً.

ولا يجوز أن يكون «غَيْر» بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ بعد «إلاّ»؛ وذلك أنهم لم يَجعلوا فيه معنًى «إلاّ» مبتدأً، وإنّما أَدخلوا فيه معنى الاستثناء في كلِّ موضع يكون فيه بمنزلة «مِثْل»، ويُجْزِىء من الاستثناء. ألا ترى أنّه لو قال: «أتاني غيرُ عمرٍو»، كان قد أخبَر أنه لم يأته وإن كان قد يَستقيم أن يكون قد أتاه، فقد يُستغَنى به في مواضع من الاستثناء. ولو قال: «ما أتاني غيرُ زيد»، يريد بها منزلة «مِثْل»، لكان مُجْزئاً من الاستثناء، كأنه قال: «ما أتاني الذي هو غيرُ زيدٍ»، فهذا يُجْزِىءُ من قوله: «ما أتاني إلاّ زيدٌ»[1].

---

(١) قال السيرافي: «بيَّن سيبويه أنّ «غيراً» تجزىء من الاستثناء، وإن لم تكن للاستثناء؛ ليقوى الاستثناء بها في الموضع الذي جعلت فيه بمنزلة «إلاّ». وذلك قولك: «أتاني غيرُ عمرٍو»، و «غيرُ» فاعل «أتاني». ولا يكون بمعنى «إلاّ» لأنك لا تقول: «أتاني إلاّ عمرٍو»، وقد أغنى عن الاستثناء لأنّ الذي يفهم به أنّ «عمراً» ما أتاك، فخرج «عمرو» عن الإتيان كخروجه بالاستثناء. وقد يستقيم في حقيقة اللفظ أن يكون «عمرو» أتاه، لأنّ قوله: «أتاني غيرُ عمرو»، ظاهر اللفظ أنّ غير «عمرو» أتاه، وليس في إتيان غير «عمرٍو» نفيٌ لإتيان «عمرٍو»، كما قالوا: «أتاني عدوّ زيدٍ»، لم يكن فيه دلالةٌ على أنّ «زيداً» لم يأْتِه».

هذا باب ما أُجري على موضع «غَيْر»
لا على ما بعد «غَيْر»

زعم الخليل، رحمه الله، ويونس جميعاً أنّه يجوز: «ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو». فالوجهُ الجرُّ. وذلك أنَّ «غير زيد» في موضع «إلاّ زيدٌ» وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال [من الوافر]:

فلسنـــا بـــالجبـــال ولا الحَـــديـــدا[1]

فلمّا كان في موضع «إلاّ زيدٌ»، وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع.

والدليل على ذلك أنّك إذا قلت: «غيرُ زيدٍ»، فكأنك قد قلت: «إلاّ زيدٌ». ألا ترى أنك تقول: «ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلاّ عمرٌو»، فلا يَقبح الكلامُ، كأنك قلت: «ما أتاني إلاّ زيد وإلاّ عمرٌو».

(١) انظر الشاهد الرقم ٥١.

هذا بابٌ يُحذف المستثنى فيه استخفافاً

وذلك قولك: «ليس غَيْرُ» و«ليس إلاّ» كأنه قال: ليس إلاَّ ذاك، وليس غيرُ ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطَب ما يَعني.

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: «ما منهما مات حتّى رأيتُه في حال كذا وكذا»، وإنّما يريد: ما منهما واحدٌ مات. ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وإنْ مِنْ أَهْلِ الكِتابِ إلاَّ لَيُؤمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾[1]. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة [من الوافر]:

٥٥٦ ـ كأنّك من جِمال بني أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْه بِشَنِّ

(١) النساء: ١٥٩.

٥٥٦ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢٦؛ وخزانة الأدب ٥/٦٧، ٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٥٨؛ وشرح المفصل ٣/٥٩؛ ولسان العرب ٦/ ٣٧٣ (وقش)، ٨/٢٨٦، ٢٨٧ (قعع)، ١٣/ ٢٤١ (شنن)؛ والمقاصد النحوية ٤/٦٧؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٤؛ وشرح المفصل ١/ ٦١؛ ولسان العرب ٤/ ٢٣١ (خدر)، ٦/ ٢٦٤ (أقش)، ١٤/ ٢٧٢ (دنا)؛ والمقتضب ٢/ ١٣٨.

اللغة: قعقع: صات. الشنّ: القربة اليابسة.

المعنى: أنت جبان وضعيف تنفر كما تنفر جمال بني أقيش إذا ما سمعت صوت الشنّ وقعقعته.

الإعراب: «**كأنّك**»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متّصل في محلّ نصب اسم «كأنّ»، وخبرها محذوف. «**من**»: حرف جرّ. «**جمال**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف نعت خبر «كأنّ»، وهو مضاف. «**بني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**أقيش**»: مضاف إليه مجرور. «**يقعقع**»: فعل مضارع للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). «**خلفَ**»: ظرف مكان متعلّق بـ «يقعقع»، وهو مضاف. «**رجليه**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**بشنّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يقعقع».

=

أي: كأنك جَمَلٌ من جمال بني أقيش.

ومثل ذلك أيضاً قوله [من الرجز]:

٥٥٧ - لو قلتَ ما في قومها لم تَيْثَمِ يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

يريد: ما في قومها أحدٌ، فحذفوا هذا كما قالوا: لو أنّ زيداً ههنا، وإنّما يريدون: لَكان كذا وكذا. وقولُهم: «ليس أحدٌ» أي: ليس ههنا أحدٌ. فكلُّ ذلك حُذف تخفيفاً،

= وجملة «كأنك...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يقعقع»: في محلّ رفع نعت خبر كأنّ المحذوف.

والشاهد فيه قوله: «كأنك من جمال بني أقيش» حيث حذف المنعوت «جمل» وأبقى النعت، والتقدير: «كأنّك جمل من جمال بني أقيش»، وهذا للضرورة.

٥٥٧ - **التخريج**: الرجز لحكيم بن معيّة في خزانة الأدب ٥/ ٦٢، ٦٣؛ وله أو لحميد الأرقط في الدرر ٦/ ١٩؛ ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٣/ ٥٩، ٦١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٧١؛ ولأبي الأسود الجمالي (وهذا تصحيف) في شرح التصريح ٢/ ١١٨؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٧٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠.

اللغة: لم تيثم: أي لم تقع في الإثم أي الخطأ والكذب. يفضلها: يزيدها بالفضل. الحسب: الشرف. الميسم: الجمال.

المعنى: لو قلت إنّها تفوق بنات قومها في الحسن والجمال لم تخطىء، فهي في الحقيقة تفوقهنّ حسباً وجمالاً.

الإعراب: «لو»: حرف شرط غير جازم. «**قلت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «ما»: حرف نفي. «**في قومها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «ما في قومها أحد...»، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**لم**»: حرف جزم. «**تيثم**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة. «**يفضلها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. «**في حسب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يفضلها». «**وميسم**»: الواو: حرف عطف، «ميسم»: معطوف على «حسب» مجرور بالكسرة.

وجملة «لو قلت...»: الشرطية ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**ما في قومها**»: في محلّ نصب مقول القول. وجملة «**يفضلها**»: في محل رفع نعت المبتدأ المحذوف. وجملة «**لم تيثم**»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ما في قومها يفضلها» حيث حذف المنعوت، وأبقى النعت وهو جملة «يفضلها»، وأصل الكلام: «لو قلت ما في قومها أحد يفضلها».

واستغناءً بعلم المخاطَب بما يَعني[1].

ومثل البيتينِ الأوّلين قول الشاعر، وهو ابن مُقْبِل [من الطويل]:

٥٥٨ ـ وما الدهرُ إلاّ تارتانِ فمنهما أموتُ وأُخرى أبتغي العيشَ أكْدَحُ

إنّما يريد: فمنهما تارةٌ أموتُ وأُخرى.

ومثل قولهم: «ليس غَيْرُ»: «هذا الذي أمْسِ»، يريد: الذي فعلَ أمس.

وقولُه، وهو العجاج [من الرجز]:

---

(١) قال السيرافي: الحذف الذي استعملوه بعد «إلاّ» و «غير» إنّما يُستعمل إذا كانت «إلا» و «غير» بعد «ليس»، ولو كان مكان «ليس» غيرُها من ألفاظ الجحد، لم يجز الحذف؛ لا تقول بدل «ليس إلاّ»: «لم يكن إلاّ»، ولا: «لم يكن غير».

٥٥٨ ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٣٨؛ وحماسة البحتري ص ١٢٣؛ والحيوان ٣/٤٨؛ وخزانة الأدب ٥/٥٥؛ والدرر ٦/١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١١٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٣٤؛ والكتاب ٢/٣٤٦؛ ولسان العرب ٢/٥٦٩ (كدح)؛ ولعجير السلولي في سمط اللآلي ص ٢٠٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/١٧٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٧؛ ولسان العرب ٤/٩٧ (تور)؛ والمحتسب ١/٢١٢؛ والمقتضب ٢/١٣٨؛ وهمع الهوامع ٢/١٢٠.

المعنى: الحياة مرحلتان، مرحلة أموت فيها ومرحلة أعمل للعيش وللكسب.

الإعراب: «**وما**»: الواو استئنافية. «ما»: نافية غير عاملة.

«**الدهر**»: مبتدأ مرفوع بالضمة.

«**إلاّ**»: حرف حصر.

«**تارتان**»: خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

«**فمنهما**»: الفاء: استئنافية. «منهما» جار ومجرور متعلقان بالفعل «أموت».

«**أموت**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

«**وأخرى**»: الواو: حرف عطف، «أخرى»: صفة لـ «تارة» المحذوفة المقدّرة، مرفوعة بالضمة المقدرة على الألف.

«**أبتغي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

«**العيش**»: مفعول به منصوب بالفتحة. =

٥٥٩ ـ بعـــد اللَّتيَّــا واللَّتيَّــا والّتِـــي

فليس حذفُ المضاف إليه في كلامهم بأشدَّ من حذف تمام الاسم.

= «أكدح»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

وجملة «الدهر تارتان»: استئنافية لا محل لها.

وجملة «أموت»: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنا منهما أموت.

وجملة «أنا منهما أموت»: استئنافية لا محل لها.

وجملة «أبتغي»: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وتارة أخرى منها أبتغي.

وجملة «أكدح»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «منهما أموت» و «منها أبتغي» حيث حذف «تارة» لدلالة الكلام عليها.

٥٥٩ ـ التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٣؛ ولسان العرب ٥/ ٢٤٠ (لتا)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٥٤، ١٥٥؛ وشرح المفصل ٥/ ١٤٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٦ (تا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨١؛ والمقتضب ٢/ ٢٨٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٢.

الإعراب: **بعد**: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بمحذوف يقدر بما يناسب السياق، وهو مضاف. **اللتيا**: اسم موصول في محل جر بالإضافة. **واللتيا**: «الواو»: عاطفة، و «اللتيا»: اسم موصول معطوف في محل جر. **والتي**: الواو: عاطفة، «التي»: اسم موصول معطوف في محل جر.

والشاهد فيه قوله: (بعد اللتيا واللتيا...) فقد حذفت صلة الاسمين الموصولين، ومن النحاة من قال لتصغير التحقير، ومنهم من قال لتصغير التحجب والتعظيم، وجملة الصلة لا محل لها.

هذا باب «لا يَكونُ» و «لَيْسَ» وما أشبههما

فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء، فإنّ فيهما إضماراً، على هذا وقَعَ فيهما معنى الاستثناء، كما أنّه لا يَقع معنى النهي في «حَسْبك» إلاَّ أن يكون مبتدأً.

وذلك قولك: «ما أتاني القومُ ليس زيداً»، و «أتوني لا يكونُ زيداً»، و «ما أتاني أحدٌ لا يكون زيداً»، كأنَّه حين قال: «أتوني»، صار المخاطَبُ عنده قد وَقَعَ في خَلَده أنّ بعض الآتِينَ زيدُ، حتَّى كأنه قال: «بعضُهم زيدٌ»، فكأنه قال: «ليس بعضُهم زيداً». وتَركَ إظهارَ بَعضٍ استغناءً، كما تَرَكَ الإظهارَ في «لاَتَ حينَ».

فهذه حالُهما في حال الاستثناء، وعلى هذا وقَع فيهما الاستثناء؛ فأَجْرهما كما أجروهما.

وقد يكون صفةً، وهو قول الخليل، رحمه الله. وذلك قولك: «ما أتاني أحدٌ ليس زيداً»، و «ما أتاني رجلٌ لا يكونُ زيداً» إذا جعلت «لَيْسَ» و «لا يَكونُ» بمنزلة قولك: «ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك»، إذا كان «لاَ يَقُولُ» في موضع «قائلٌ ذاك».

ويدلُّك على أنّه صفةٌ أنّ بعضَهم يقول: «ما أتتْني امرأةٌ لا تكونُ فُلانةَ»، و «ما أتتْني امرأةٌ ليست فلانةَ». فلو لم يجعلوه صفةً، لم يؤنِّثوا لأنَّ الذي لا يَجيء صفةً فيه إضمارُ مذكَّرٍ. ألا تراهم يقولون: «أتَيْنني لا يكون فلانةَ وليس فلانة»، يريد: ليس بعضُهن فلانةَ، فالبعض مذكَّرٌ.

وأمَّا «عَدَا» و «خَلاَ»، فلا يكونان صفةً، ولكن فيهما إضمارٌ كما كان في «لَيْسَ» و «لا يكونُ». وذلك قولك: «ما أتاني أحدٌ خَلاَ زيداً»، و «أتاني القومُ عَدَا عمراً»، كأنك قلت:

«جاوَزَ بعضُهم زيداً». إلاّ أنَّ «خَلاَ» و «عَدَا» فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرت «جاوز» لأمثّل لك به، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع[1].

وتقول: «أتاني القومُ ما عدا زيداً»، و «أتوني ما خلا زيداً». فـ «ما» هنا اسمٌ، و «خَلاَ» و «عَدَا» صلةٌ له كأنَّه قال: «أتوني ما جاوَزَ بعضُهم زيداً». و «ما هم فيها عدا زيداً»، كأنه قال: «ما هم فيها ما جاوَزَ بعضُهم زيداً»، وكأنه قال: إذا مثّلتَ «ما خلا»، و «ما عدا»، فجعلته اسماً غيرَ موصول، قلت: «أتوني مجاوَزَتهم زيداً»، مثّلتَه بمصدرِ ما هو في معناه، كما فعلتَه فيما مضى. إلاّ أنَّ «جاوَزَ» لا يقع في الاستثناء.

وإذا قلتُ: «أتوني إلاّ أن يكون زيدٌ»، فالرفعُ جيّدٌ بالغ، وهو كثير في كلامهم، لأنَّ «يكونُ» صلةٌ لِـ «أَنْ» وليس فيها معنى الاستثناء، و «أنَ يكونَ» في موضع اسم مستثنى كأنك قلت: «يأْتونك إلاّ أن يأتيك زيدٌ».

والدليل على أنّ «يكُونُ» ليس فيها ههنا معنى الاستثناء أنَّ «لَيْسَ» و «عَدَا» و «خَلاَ» لا يقعن ههنا.

ومَثَلُ الرفعِ قولُ الله عزّ وجلّ: ﴿إلاّ أنْ تكُونَ تِجَارةٌ عن تَراضٍ مِنْكُم﴾[2]. وبعضُهم يَنصب[3]، على وجه النصب في «لاَ يكُونَ»، والرفع أكثر.

وأمّا «حاشا» فليس باسمٍ، ولكنه حرفٌ يجرّ ما بعده كما تجرّ «حتّى» ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: «ما أتاني القومُ خَلاَ عبدِ الله»، فجعل «خَلاَ» بمنزلة «حاشَا». فإذا قلت: «ما خَلاَ»، فليس فيه إلاّ النصبُ، لأنّ «ما» اسمٌ ولا تكون صلتُها إلاّ الفعل هاهنا، وهي «ما» التي في قولك: «أفْعَلُ ما فعلتَ». ألا ترى أنك لو قلت: «أتوني ما حاشَا زيداً»، لم يكن كلاماً.

---

(١) قال السيرافي: إن قيل: لِمَ لم يُسْتثنَ بـ «جاوز» كما استُثني بـ «عدا» و «خلا»، و «جاوز» أَبيَنُ وأجْلى في المعنى، وإليه ردّ سيبويه «عدا» و «خلا» لمّا مثلهما؟ فالجواب أنّ اللفظين قد يجتمعان في معنى ثم يختصّ أحدهما بموضع لا يشاركه فيه الآخر كـ «العُمَر» (أي: بالضمّ)، و «العَمْر» (أي: بالفتح) في البقاء، ثم يختص المفتوح باليمين. وله نظائر كثيرة تجري هذا المجرى.

(٢) النساء: ٢٩.

(٣) قراءة النصب هي القراءة المثبتة في المصحف، وقرأ بالرفع نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/١٢٦؛ والبحر المحيط ٣/٢٣١؛ وتفسير الطبري ٨/٢١٩؛ وتفسير القرطبي ٥/١٥٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٤٩.

وأمَّا «أتاني القومُ سِواك»، فزعم الخليل، رحمه الله، أنّ هذا كقولك: «أتاني القوم مكانك»، و «ما أتاني أحدٌ مكانك»، إلاّ أنّ في «سِوَاكَ» معنى الاستثناء.

هذا باب مجرى علاماتِ المضمرينَ وما يجوز فيهن

وسنبيِّن ذلك إن شاء الله.

هذا باب علامات المضمرين المرفوعين

اعلم أنَّ المضمَر المرفوع، إذا حدَّث عن نفسه، فإنَّ علامته «أنا»، وإن حدَّث عن نفسه وعن آخر، قال: «نَحْنُ»، وإن حدَّث عن نفسه وعن آخرينَ، قال: «نَحْنُ».

ولا يقع «أنَا» في موضع التاء التي في «فَعَلْت»، لا يجوز أن تقول: «فَعَلَ أنا»، لأنَّهم استَغنوا بالتاء عن «أنَا». ولا يقع «نَحْنُ» في موضع «نَا» التي في «فَعَلْنَا»، لا تقول: «فَعَلَ نَحْنُ».

وأمّا المضمَر المخاطَبُ، فعلامتُه إن كان واحداً: «أنتَ»، وإن خاطبتَ اثنين، فعلامتُهما: «أَنْتُمَا»، وإن خاطبتَ جمعاً، فعلامتُهم: «أَنْتُمْ».

واعلم أنَّه لا يَقع «أَنْتَ» في موضع التاء التي في «فَعَلْتَ»، ولا «أَنْتُمَا» في موضع «تُمَا» التي في «فَعَلْتُمَا». ألا ترى أنك لا تقول: «فَعَل أَنْتُمَا». ولا يقع «أَنْتُمْ» في موضع «تُمْ» التي في «فَعَلْتُمْ»، لو قلت: «فَعَلَ أَنْتُمْ»، لَم يجز. ولا يقع «أنْتَ» في موضع التاء في «فَعَلتَ»، ولا يقع «أَنْتُنَّ» في موضع «تُنَّ» التي في «فَعَلْتُنَّ»، لو قلت: «فَعَلَ أَنْتُنَّ»، لم يجز.

وأمَّا المضمَر المحدَّث عنه، فعلامتُه: «هُوَ»، وإن كان مؤنَّثاً، فعلامته: «هِيَ»، وإن حدَّثتَ عن اثنين، فعلامتُهما: «هُمَا». وإن حدَّثتَ عن جميع، فعلامتُهم: «هُمْ»، وإن كان الجميع جمع مؤنث، فعلامتُه: «هُنَّ».

ولا يقَعَ «هو» في موضع المضمَر الذي في فَعَلَ، لو قلت: «فَعَلَ هُوَ»، لم يجز إلاَّ أن يكون صفةً[1]. ولا يجوز أن يكون «هُمَا» في موضع الألف التي في «ضَرَبَا»، والألف التي

(١) أي: توكيداً.

في «يَضْرِبانِ»، لو قلت: «ضَرَبَ هُمَا» أو «يضربُ هُمَا»، لم يجز.

ولا يقع «هُمْ» في موضع الواو التي في «ضَرَبُوا»، ولا الواو التي مع النون في «يَضْرِبون». لو قلت: «ضَرَبَ هُمْ»، أو «يَضْرِبُ هُمْ»، لم يجز. وكذلك «هِيَ»، لا تقع موضع الإضمار الذي في «فَعَلَتْ»، لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامةٌ. ولا يقع «هُنَّ» في موضع النون التي في «فَعَلْنَ» و «يَفْعلْنَ»، لو قلت: «فعل هُنَّ»[1]، لم يجز إلاّ أن يكون صفةً، كما لم يجز ذلك في المذكَّر؛ فالمؤنَّث يجري مجرى المذكَّر.

فأَنَا، وأَنْت، ونَحْنُ، وأَنْتُما، وأَنْتُمْ، وأَنْتُنَّ، وهُوَ، وهِيَ، وهُمَا، وهُمْ، وهُنَّ لا يقع شيءٌ منها في موضع شيءٍ من العلامات ممّا ذكرنا ولا في موضع المضمَر الذي لا علامةَ له، لأنّهم استَغنوا بهذا، فأَسقطوا ذلك.

(١) في الطبعة التي اعتمدها «فعلت هي»، والتصحيح عن طبعة عبد السلام هارون.

هذا باب استعمالهم علامةَ الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع موقعه

فمن ذلك قولهم: «كيف أنت»؟ و «أينَ هو»؟ من قبل أنَّك لا تقدر على التاء ههنا، ولا على الإضمار الذي في «فَعَلَ». ومثل ذلك: «نحن وأنتم ذاهبون»؛ لأنك لا تَقدر هنا على التاء والميم التي في «فعلْتُم» كما لا تقدر في الأوّل على التاء التي في «فَعَلْتَ». وكذلك «جاء عبدُ الله وأنت»؛ لأنك لا تقدر على التاء التي تكون في الفعل. وتقول: «فيها أنتم»، لأنك لا تقدر على التاء والميم التي في «فَعَلْتُمْ» هاهنا. و «فيها هم قياماً»، بتلك المنزلة؛ لأنك لا تقدر هنا على الإضمار الذي في «فَعَلَ».

ومثل ذلك: «أمَّا الخبيثُ فأَنتَ، وأمَّا العاقل فهو»؛ لأنك لا تَقدر هنا على شيء ممّا ذكرنا. كذلك: «كنّا وأنتم ذاهبينَ»، وكذلك «أهو هو»؟ وقال الله عزّ وجل: ﴿كأنَّهُ هُوَ وأُوتِينَا العِلم﴾[1]؛ فوقع «هُوَ» هاهنا لأنك لا تَقدر على الإضمار الذي في «فَعَل». وقال الشاعر [من الكامل]:

٥٦٠ ـ فكأنَّها هي بعد غِبِّ كَلالِها ... أو أسْفَعُ الخَدَّيْنِ شاةُ إرانِ

---

(١) النمل: ٤٢؛ وفي الطبعة التي اعتمدها: «وأوتين العلم»، وهذا تحريف.

٥٦٠ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٤٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٢٥؛ ولسان العرب ١٣/ ١٤ (أرن)، ٥٠٩ (شوه).

اللغة: غبّ كلالها: بعد كلالها. الكَلالُ: التعب. وأسفع الخدين: الثور. السفعة: سوادٌ يضرب إلى الحمرة. الشاة: تقع على الثور الوحشي، وعلى البقرة. الإرانُ: النشاط.

المعنى: شبَّه ناقته بسفينة ذُكرت في بيتين قبله، يقول ناقتي تشبه من حيث نشاطها بعد التعب هذا السفينة، أو تشبه ثوراً وحشياً نشيطاً.

=

وتقول: «ما جاء إلاَّ أنا». قال عمرو بن معدي كرب [من السريع]:

٥٦١ ـ قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجاراتُها ... ما قطَّر الفارِسَ إلاَّ أَنَا

وكذلك «ها أنا ذا»، و «ها نحن أُولاء»، و «ها هو ذاك»، و «ها هما ذانك»، و «ها هم أُولئك»، و «ها أنت ذا»، و «ها أنتما ذانِ»، و «ها أنتم أُولاء»، و «ها أنتنَّ أُولاء»، و «ها هنَّ أولئك»[1].

= **الإعراب**: «**فكأنها**»: الفاء: استئنافية، «كأنَّ»: حرف مشبه بالفعل، و «ها»: اسم «كأن» محلُّه النصب. «هي»: خبر (كأنّ) محله الرفع. «**بعْدَ**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلِّق بـ (كأن) لما فيه من معنى (أشبِّه) أو (تشبه). «**غب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كلالها**»: مضاف إليها مجرور بالكسرة، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «أو»: حرف عطف. «**أسفع**»: معطوف على (هي) مرفوع بالضمة. «**الخدين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنَّه مثنى. «**شاة**»: بدل من (**أسفع**) مرفوع بالضمة. «**إران**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «كأنها هي»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: إظهار (هي) لأن (كأنّ) حرف لا يستكن فيه ضمير الرفع كما يستكن في الفعل.

٥٦١ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٦٧؛ والأغاني ١٥/١٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤١١؛ وله أو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٢/٧١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٢٤٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٨٤؛ وشرح المفصل ٣/١٠١، ١٠٣؛ ولسان العرب ٥/١٠٦ (قطر).

اللغة: قطره: قتله.

المعنى: قد علمت سلمىٰ وصويحباتها أنني قاتل الفارس ومجندله.

الإعراب: **قد علمت**: «قد»: حرف تحقيق، «علمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة والتاء: للتأنيث. **سلمى**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **وجاراتها**: الواو: عاطفة، «جارات»: اسم معطوف على سلمى مرفوع بالضمة الظاهرة، و «ها»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. ما قطر: «ما»: نافية، و «قطر»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **الفارس**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **إلا أنا**: «إلا»: حرف حصر، «أنا»: ضمير رفع منفصل في محل رفع فاعل.

وجملة «قد علمت سلمى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ما قطر الفارس»: في محل نصب سد مسد مفعولي علمت.

والشاهد فيه قوله: «ما قطر الفارس إلا أنا» حيث فصلت (إلا) الضمير الذي كان يجب أن يكون متصلاً.

(١) قال السيرافي: إنما يقول القائل: ها أنا ذا، إذا طُلِب رجُلٌ، لم يَدْرِ أحاضِرٌ هو أم غائب، فقال المطلوبُ: «ها أناذا»، أي: الحاضر عندك أنا. وإنّما يقع جواباً لقول القائل: «أين من يقوم بالأمر»؟ فيقول له الآخر: «أنا ذا»، أو «ها أنت ذا»، أي: أنا في الموضع الذي التمستَ فيه من التمستَ، أو أنت =

وإنّما استُعملت هذه الحروفُ هنا لأنّك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامةً في الفعل، ولا على الإضمار الذي في «فَعَلَ».

وزعم الخليل، رحمه الله، أنّ «هَا» هنا هي التي مع «ذَا» إذ قلت: «هذا»، وإنّما أرادوا أن يقولوا: «هذا أنتَ»، ولكنّهم جعلوا «أنتَ» بين «هَا» و «ذا»؛ وأرادوا أن يقولوا: «أنا هذا»، و «هذا أنا»، فقدَّموا «هَا» وصارتْ «أنا» بينهما.

وزعم أبو الخطاب أنّ العرب الموثوقَ بهم يقولون: «أنا هذا»، و «هذا أنا».

ومثل ما قال الخليل، رحمه الله، في هذا قولُ الشاعر [من الطويل]:

٥٦٢ ـ ونحن اقتَسمنا المالَ نِصْفينِ بيننا   فقلتُ: لهم هذا لها ها وذا ليا

كأنه أراد أن يقولُ: «وهذا لي»، فصيَّر الواو بين «هَا» و «ذا».

= في ذلك الموضع. ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الوجه فقال: هذا أنت، وهذا أنا؛ يريد أن يعرّفه نفسه، كان محالاً لأنّه إذا أشار له إلى نفسه، فالإخبار عنه ثابت لا فائدة فيه، لأنّك إنّما تعلمه أنّه ليس غيره، ولو قلت: «ما زيدٌ غيرُ زيدٍ»، كان لغواً لا فائدةَ فيه.

٥٦٢ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦١؛ والدرر ١/ ٢٣٩؛ وشرح المفصل ٨/ ١١٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٩٤، ١٩٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٤٤؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦.

اللغة والمعنى: واضحان.

الإعراب: «**ونحن**»: الواو: بحسب ما قبلها، «نحن»: مبتدأ محلُّه الرفع. «**اقتسمنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: فاعل محلُّه الرفع. «**المالَ**»: مفعول به، منصوب بالفتحة. «**نصفين**»: حال منصوب بالياء لأنَّه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**بيننا**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، و «نا»: مضاف إليه محله الجر، والظرف متعلق بـ (اقتسمنا). «**فقلتُ**»: الفاء: استئنافية، «قلتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**لهم**»: جار ومجرور متعلقان بـ (قلت). «**هذا**»: «ها»: للتنبيه، و «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر، و «ها»: حرف تنبيه. «**وذا**» الواو: حرف عطف، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «ليا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر، والألف: للإطلاق.

وجملة «نحن اقتسمنا»: بحسب الواو. وجملة «اقتسمنا»: خبر المبتدأ (نحن) محلُّها الرفع. وجملة «قُلتُ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هذا لها»: مقول القول محلُّها النصب. وجملة «ذا لي»: معطوفة على جملة «هذا لها».

والشاهد فيه قوله: «ها وذاليا» حيث فصل بين (ها) و (ذا) بالواو، والتقدير: وهذا لي.

وزعم أنَّ مثل ذلك: «إي ها اللّهِ ذا»، إنما هو «هَذَا».

وقد تكون «هَا» في «هَا أنتَ ذا» غيرَ مقدَّمة، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في «هَذَا»؛ يدلّك على هذا قولُه عزّ وجلّ: ﴿هَا أَنْتُمْ هؤُلاءِ﴾[1]، فلو كانت «هَا» هاهنا هي التي تكون أوّلاً إذا قلت: «هؤلاء»، لم تُعَد «هَا» ها هنا بعد «أَنْتُمْ».

وحدّثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطَّاب، أنَّ العرب تقول: «هذا أنت تقول كذا وكذا»، لم يرِد بقوله: «هذا أنتَ»، أن يعرّفه نفسَه، كأنّه تُريد أنْ تُعَلمه أنه ليس غيرَه. هذا مُحالٌ، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضرُ عندنا أنت، والحاضرُ القائلُ كذا وكذا أنت.

وإن شئت لم تقدِّم «هَا» في هذا الباب، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاء تَقْتُلونَ أنْفُسَكُمْ﴾[2].

---

(١) آل عمران: ٦٦، ١١٩؛ والنساء: ١٠٩؛ ومحمد: ٣٨.

(٢) البقرة: ٨٥.

هذا باب علامة المضمَرِين المنصوبينَ

اعلْم أنَّ علامة المضمَرينَ المنصوبين «إيَّا» ما لم تقدَر على الكاف التي في «رأيتُكَ»، و «كُمَا» التي في «رأيتُكما»، و «كُمْ» التي في «رأيتُكم»، و «كُنَّ» التي في «رأيتُكنّ»، والهاء التي في «رأيتُه»، والهاء التي في «رأيتُها»[1]، و «هُمَا» التي في «رأيتُهما»، و «هُمْ» التي في «رأيتُهم»، و «هُنَّ» التي في «رأيتُهنّ»، و «ني» التي في «رأيتَني»، و «نا» التي في «رأيتَنا».

فإنْ قدَرتَ على شيءٍ من هذه الحروف في موضع لم تُوقع «إيَّا» ذلك الموضعَ لأنّهم استغنوا بها عن «إيَّا»، كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع على «أنتَ» وأخواتها.

---

(١) عبَّر سيبويه عن «ها» بلفظ الهاء معتبراً أنّ الضمير هو الهاء فقط وأنّ الألف زائدة. وقال ابن مالك وغيره إنّ الضمير هو «ها». انظر: همع الهوامع ١/٥٨.

هذا باب استعمالهم «إيَّا» إذا لَم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا

فمن ذلك قولهم: «إيَّاك رأيتُ وإيَّاك أعْنِي»، فإنّما استعملتَ «إيَّاكَ» هاهنا من قبَل أنَّك لا تَقدر على الكاف. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وإنَّا أَوْإيَّاكُمْ لَعَلى هُدًى أَوْ في ضَلالٍ مُبينٍ﴾(١) من قبل أنَّك لا تَقدر على «كُمْ» ههنا. وتقول: «إنّي وإيَّاك منطلقان»، لأنك لا تقدر على الكاف. ونظير ذلك قوله تعالى جدُّه: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إلاَّ إيَّاه﴾(٢).

فلو قدرتَ على الهاء التي في «رأيته»، لم تقل: «إيَّاهُ». وقال الشاعر [من البسيط]:

٥٦٣ ـ مُبَرَّأٌ من عُيوبِ الناس كلِّهم ... فاللَّهُ يَرْعَى أبا حَرْبٍ وإيَّانا

---

(١) سبأ: ٢٤.

(٢) الإسراء: ٦٧.

٥٦٣ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٢٥؛ والدرر ١/ ٢٠١؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٣.

اللغة والمعنى: واضحان.

الإعراب: **«مُبرَّأٌ»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو مُبرَّأ. **«من عيوب»**: جار ومجرور متعلقان بـ (مبرّأ). **«الناس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«كلِّهم»**: توكيد معنوي لـ (الناس) مجرور بالكسرة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«فالله»**: الفاء: استئنافية، **«الله»**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«يرعى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). **«أبا»**: مفعول به منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستة. **«حربٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وإيَّانا»**: الواو: حرف عطف، «إيانا»: معطوف على (أبا)، وهو ضمير نصب منفصل، و «نا»: حرف يدل على الجماعة المتكلمة، أي أن ضمير النصب هو (إيا) وحده على خلافهم في ذلك.

وجملة «هو مُبرَّأ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الله يرعى»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يرعى»: خبر المبتدأ (الله) محلُّها الرفع. =

لأنه لا يَقدر على «نَا» التي في «رأيتَنا». وقال الآخر [من الوافر]:

٥٦٤ ـ لعمُرك ما خشيتُ على عديٍّ سُيوفَ بني مقيِّدة الحمارِ
ولكنّي خشيتُ على عديٍّ سُيوفَ القوم أو إيَّاك حارِ

ويُرْوى: «رماح القوم»؛ لأنه لَم يقدر على الكاف.

وتقول: «إنَّ إيَّاك رأيتُ»، كما تقول: «إيَّاك رأيتُ»؛ مِنْ قِبَل أنك إذا قلت: «إنّ أَفضلَهم لقيتُ» فـ «أفضلهم» منتصب بـ «لقيت».

هذا قولُ الخليل، وهو في هذا غيرُ حَسَنٍ في الكلام، لأنّه إنّما يريد: إنّه إياك لقيتُ، فترَك الهاء، وهذا جائز في الشعر.

= **والشاهد فيه**: استعمال ضمير النصب المنفصل (إيا) حيث لم يقدر على استعمال المتصل.

٥٦٤ ـ التخريج: البيتان لفاختة بنت عدي في الأغاني ١١/ ١٩٠؛ ولنائحة بنت عدي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٨؛ وبلا نسبة في الحيوان ١/ ٣٥١، ٦/ ٢١٩؛ ولسان العرب ٢/ ٤٥٣ (رمح)، ٣/ ٣٧٢ (قيد)، ٤/ ٢١٢ (حمر)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٦٤٢.

اللغة: بنو مقيدة الحمار: يُريد أنَّ أمهم راعية، وقيل: مقيدة الحمار: الحرة من الأرض. وسيوف القوم: المقصود بالقوم الجن، وسيوفهم الطاعون.

المعنى: والله لا أخشى على عدي من أبناء الوضيعة راعية الحمير، ولكني أخشى عليه من الطاعون، أو منك يا حارث.

الإعراب: «**لعمرك**»: اللام: للابتداء والتوكيد، «عمرك»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والكاف: مضاف إليه محلُّه الجر، والخبر محذوف تقديره: قَسَمي. «**ما**»: نافية. «**خشيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**على عدي**»: جار ومجرور متعلقان بـ (خشيت). «**سيوف**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**مقيّدة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الحمارِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولكني**»: الواو: حرف استئناف، «لكني»: حرف مشبَّه بالفعل، والياء: اسم (لكن) محله النصب. (خشيت على عدي سيوف): مثل (خشيت على عدي... سيوف). «**القوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أو**»: حرف عطف. «**إياك**»: ضمير نصب منفصل في محل نصب لأنه معطوف على المفعول به (سيوف القوم)، والكاف: في (إياك) حرف خِطاب. «**حار**»: منادى مرخم مفرد علم مبني على الضم المقدّر على الثاء المحذوفة للترخيم، لأنَّ التقدير: يا حارث.

وجملة «**لعمرك** مع الخبر المحذوف «قَسَمي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «خشيتُ»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لكني خشيتُ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «خشيتُ»: خبر «لكن» محلها النصب. وجملة «يا حارِ»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: استعماله (إياك) ضمير النصب المنفصل لأنه لم يقدر على الإتيان بالمتصل هنا.

فإن قلت: «إن أفضلهم لقيتُ»، فنصبت[1] بـ «إنّ» فهو قبيح حتّى تقول: «لقيتُه»، وقد بُيِّنَ وجه ذلك، وقد بيّناه في باب «إنّ» وأخواتها. واستُعملت «إيّاك» لقبح الكاف والهاء هاهنا.

وتقول: «عَجِبْتُ من ضَرْبي إيَّاك». فإن قلت: لِمَ وقد تقع الكافُ هاهنا وأخواتُها، تقول: «عجبتُ من ضَرْبِيك ومن ضَرْبِيهِ ومن ضَرْبِيكُمْ»؟ فالعربُ قد تَكَلّم[2] بهذا، وليس بالكثير.

ولم تَستحكم علاماتُ الإضمار التي لا تَقع «إيّا» مواقَعها كما استَحكمت في الفعل، لا يقال: «عجبت من ضَرْبِكَني» إن بدأت به قبل المتكلِّم، ولا «من ضَرْبِهِيك» إن بدأت بالبعيد قبل القريب. فلمّا قبُح هذا عندهم، ولم تَستحكم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع، صارت «إيّا» عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيءٌ من هذه الحروف.

ومثل ذلك: «كان إيّاه»، لأنَّ «كَانَهُ» قليلةٌ، ولم تَستحكم هذه الحروفُ هاهنا، لا تقول: «كَانَنِي» و «لَيْسَنِي»، ولا «كَانَك». فصارت «إيّا» ههنا بمنزلتها في «ضَرْبي إيّاك».

وتقول: «أتوني ليس إيّاك ولا يكون إيّاه»؛ لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء هاهنا، فصارت «إيَّا» بدلاً من الكاف والهاء في هذا الموضع.

قال الشاعر [من مجزوء الرمل]:

٥٦٥ ـ لَيْتَ هذا الليلَ شَهْرٌ لا نرى فيه عَرِيبَا
ليس إيَّايَ وإيَّاكِ ولا نَخْشَى رقيبَا

---

(١) أي: نصبت «أفضلهم».

(٢) أي: تتكلم.

٥٦٥ ـ **التخريج**: البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٨٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٢؛ والدرر (برقم ١٦٥، وقد سقط منه)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ٧٥، ١٠٧؛ ولسان العرب ٦/ ٢١٢ (ليس)؛ والمقتضب ٣/ ٩٨؛ والمنصف ٣/ ٦٢.

المعنى: يتمنى أن تطول هذه الليلة شهراً، لا يرون فيها لائماً، وأن لا يوجد سواهما، وأن يأمنا شرّ المراقب.

الإعراب: «ليت»: حرف مشبّه بالفعل. «هذا»: اسم اشارة مبني في محل نصب اسم (ليت). **الليل**: =

وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: «لَيْسَني» وكذلك «كَانِني».

وتقول: «عجبتُ من ضَرْب زيد أنتَ، ومن ضَرْبِك هو»، إذا جعلت «زيداً» مفعولاً، وجعلت المضمَر الذي علامتُه الكافُ فاعِلاً[1] فجاز «أنتَ» ههنا للفاعل كما جاز «إيّا» للمفعول، لأن «إيّا» و «أنت» علامتا الإضمار، وامتناعُ التاء يقوّي دخول «أنتَ» ههنا.

وتقول: «قد جرّبتُك فوجدتُك أنتَ أنتَ»، فـ «أنت» الأولى مبتدأةٌ والثانيةُ مبنيةٌ عليها، كأنك قلت: «فوجدتُك وجهُك طليقٌ». والمعنى أنّك أردت أن تقول: «فوجدتُك أنتَ الذي أعرفُ».

ومثل ذلك: «أنت أنتَ»، و «إن فعلتَ هذا فأنتَ أنت»، أي: فأنت الذي أعرفُ، أو أنتَ الْجواد والْجَلدُ، كما تقول: «الناسُ الناسُ»، أي: الناسُ بكلِّ مكان وعلى كلّ حالٍ كما تَعرف.

وإن شئت قلت: «قد وليتَ عَمَلاً فكنتَ أنتَ إياك»، و «قد جرّبتُك فوجدتُك أنت إيّاك»، جعلتَ «أنتَ» صفةً وجعلتَ «إيّاك» بمنزلة «الظريف» إذا قلتَ: «فوجدتُك أنتَ الظريف». والمعنى أنك أردت أن تقول: «وجدتُك كما كنتُ أعرفُ». وهذا كلّه قول الخليل، رحمه الله، سمعناه منه.

= بدل من اسم الاشارة منصوب بالفتحة. «**شهر**» خبر (ليت) مرفوع بالضمة. «**لا نرى**»: «**لا**»: نافية، «نرى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر تقديره (نحن). «**فيه**»: جار ومجرور متعلقان بـ (نرى). عريباً: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**ليس**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمها: ضمير مستتر. «**إياي**»: ضمير منفصل في محلّ نصب خبر (ليس)، والياء: حرف للمتكلم. «**وإياك**»: الواو: حرف عطف، «إيا»: ضمير منفصل معطوف على سابقه، والكاف: حرف للخطاب. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، و «لا»: نافية. «**نخشى**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (نحن). «**رقيبا**»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «ليت هذا الليل شهراً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا نرى»: في محل رفع صفة لـ (شهرا). وجملة «ليس غريب إلا إياي وإياك»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «ولا نخشى»: معطوفة على جملة «لا نرى»: في محل رفع.

والشاهد فيهما قوله: «ليس إياي وإياك» حيث جاء بالخبر ضميراً منفصلاً، وليست هكذا رواية ديوان عمر، فهي (**ليس** إلاني وإياها).

(١) في الطبعة التي اعتمدتها: «مفعولاً»، وهذا خطأ.

وتقول: «أنتَ أنتَ»، تكرّرها، كما تقول للرجل: «أنتَ»، وتسكتُ، على حد قوله: «قال الناسُ زيدٌ». وعلى هذا الحد تقول: «قد جُرِّبْتَ فكنتَ كنتَ»، إذا كرّرتها توكيداً، وإن شئتَ، جعلتَ «كنتَ» صفةً، لأنك قد تقول: «قد جُرِّبْتَ فكنت»، ثم تَسكتُ.

هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل

وذلك «إنَّ»، و «لَعَلّ»، وَ «لَيْتَ» وأخواتها، و «رُويد»، و «رُويدك»، [و«عَلَيكَ»]، و «هَلُمَّ»، وما أشبه ذلك. فعلاماتُ الإضمار حالُهنّ هاهنا كحالهن في الفعل، لا تَقوى أن تقول: «عليك إيَّاه»، ولا «رُوَيْدَ إيَّاه»؛ لأنك قد تقدر على الهاء، تقول: «عَلَيْكَهُ»، و «رُوَيْدَهُ» ولا تقول: «عليك إيَّايَ»، لأنك قد تقدر على «نِي»[1].

وحدّثني يونس أنه سمع من العرب من يقول: «عَلَيْكَني»، من غير تلقينٍ، ومنهم من لا يَستعمل «نِي» ولا «نَا» في ذا الموضع استغناءً بـ «عليك بي» و «عليك بنا» عن «نِي» و «نَا»، و «إيَّاي» و «إيَّانَا».

ولو قلت: «عليك إيّاه»، كان هاهنا جائزاً في «عَلَيْكَ» وأخواتها، لأنَّه ليس بفعل وإن شبِّه به. ولم تَقو العلاماتُ هاهنا كما قويت في الفعل، فهي مضارعةٌ في ذلك للأسماء.

واعلم أنه قبيحٌ أن تقول: «رأيتُ فيها إياك»، و «رأيتُ اليوم إياه»؛ من قبَل أنَّك قد تجد الإضمارَ الذي هو سِوَى «إيَّا»، وهو الكاف التي في «رأيتُك» فيها، والهاء التي في «رأيتُه اليوم»، فلمّا قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بـ «إياك»، استغنوا بهذا عن «إيَّاك»، «إيَّاهُ». ولو جاز هذا، لجاز «ضَرَبَ زيدٌ إياه» و «إنَّ

---

(١) قال السيرافي: ما في هذا الباب على ثلاثة أضرب في الاتصال والانفصال؛ فأقواها فيهما: «إنّ» وأخواتها، لأنهن أُجرين مجرى الفعل الماضي في فتح الآخر، وفي لزوم الاسم المنصوب المشبّه بالمفعول، والخبر المرفوع المشبّه بالفاعل؛ ثم: «رويد»، تقول: «رويد زيدٍ»، و «رويدك زيداً»؛ وبعدهما: «عَلَيْك»، وهي أقوى في الفصل. يجوز «عَلَيْكَهُ»، و «عليكني»، و «عليك إيّاي»، لأنّه بالإضافة إلى الكاف، قد أشبه المصدر المضاف الذي جاز فيه الفصل.

فيها إيَّاك»، ولكنهم لمّا وجدوا «إنَّك فيها» و «ضَرَبَهُ زيدٌ»، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا: «إن فيها إيَّاك»، و «ضَرَب زيدٌ إيَّاه» استغنوا به عن «إيَّا».

وأمَّا «ما أتاني إلاَّ أنتَ»، و «ما رأيتُ إلاَّ إيَّاكَ»، فإنَّه لا يدخل على هذا؛ من قبل أنه لو أخَّرَ «إلاَّ»، كان الكلامُ محالاً. ولو أَسقطَ «إلاَّ»، لانقلب المعنى وصار الكلامُ على معنًى آخر.

هذا باب ما يجوز في الشعر من «إيَّا» ولا يجوز في الكلام

من ذلك قول الشاعر [من الرجز]:

٥٦٦ - [أَتَتْـــكَ عَنْـــسٌ تَقْطَـــعُ الأراكَـــا] إليـــكَ حتَّـــى بَلَغَـــتْ إيَّـــاكَـــا

وقال بعض اللُّصوص [من الهزج]:

كـــأنَّـــا يـــومَ قُـــرَّى إنْـ ـنَمـــا نَقتـــلُ إيَّـــانَـــا[1]

قتلْنـــا منهـــمُ كـــلَّ فتًـــى أبيـــضَ حُسَّـــانَـــا

---

٥٦٦ - **التخريج**: الرجز لحميد الأرقط في تخليص الشواهد ص ٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٠، ٢٨١؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠١، ١٠٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٩؛ وتخليص الشواهد ص ٨٥؛ والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٤؛ ورصف المباني ص ١٣٨؛ واللمع في العربية ص ١٨٩.

المعنى: لقد جاهدت هذه الناقة في مسيرها حتى وصلت إليك وتنعمّت بقربك.

الإعراب: «**أتتك**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**عنس**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**تقطع**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هي). «**الأراكا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «**إليك**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تقطع». «**حتى**»: حرف جر وغاية. «**بلغت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. «**إياكا**»: ضمير نصب منفصل في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من أن المضمرة وجملة بلغت في محلّ جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تقطع).

وجملة «أتتك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تقطع»: في محل رفع صفة لـ (عنس). وجملة «بلغت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بلغت إياك» مجيء الضمير المنفصل في المكان الذي يكون فيه الضمير المتصل، وكان من حق العربية على الشاعر أن يقول «حتى بلغتك».

(١) تقدم بالرقم ٣٩٠.

هذا باب علامة إضمار المجرور

اعلم أنَّ «أنْتَ» وأخواتها لا يكنَّ علاماتٍ لمجرور، من قبل أنّ «أنتَ» اسمٌ مرفوع، ولا يكون المرفوعُ مجروراً. ألا ترى أنّك لو قلت: «مررتُ بزيدٍ وأنت»، لم يجز. ولو قلت: «ما مررتُ بأَحدٍ إلاّ أنت»، لم يجز. ولا يجوز «إيّا» أن تكون علامةً لمضمَرٍ مجرور، من قبَل أنّ «إيّا» علامةٌ للمنصوب، فلا يكون المنصوبُ في موضع المجرور، ولكنَّ إضمار المجرور علاماتُه كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعَهن «إيّا»، إلاّ أن تضيف إلى نفسك نحو قولك: «بِي»، و «لِي» و «عِنْدِي»[1].

وتقول: «مررتُ بزيدٍ وبك»، و «ما مررتُ بأحدٍ إلاّ بك»، أعدتَ مع المضمَر الباءَ من قبَل أنهم لا يَتكلّمون بالكاف وأخواتها منفرِدةً، فلذلك أعادُوا الجارَّ مع المضمَر. ولم توقع «إيّا» ولا «أنتَ» ولا أخواتها ههنا من قبل أن المنصوب والمرفوع لا يَقعان في موضع المجرور.

(١) قال السيرافي: المجرور لا يتقدّم على عامله، ولا يُفْصل بينه وبين عامله بشيء، لأنّ الجرّ إنما يكون بإضافة اسم إلى اسم، أو دخول حرف جرّ على اسم، ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ولا الفصل بين المضاف والمضاف إليه. ومن أجل ذلك لم يكن ضميره إلاّ متّصلاً بعامله. فإن عرض أن يُعطفَ على المجرور أو يُبْدل منه في الاستثناء، اقتضى حرف العطف وحروف الاستثناء الضمير المنفصل؛ وليس للجرّ ضمير منفصل، ولا يكون ضميره إلاّ مع عامله. فأعادوا الضمير مع العامل، كقولك: «مَرَرْتُ بزيدٍ وبك»، و «ما نظرتُ إلى أحدٍ إلاّ إليك».

هذا باب إضمار المفعولَيْنِ اللذينِ تَعَدَّى إليهما فعلُ الفاعل

اعلم أنّ المفعول الثاني قد تكون علامتُه إذا أُضمر في هذا الباب العلامةَ التي لا تَقعُ «إيَّا» موقَعها، وقد تكون علامتُه إذا أُضمِرَ «إيَّا».

فأمّا علامة الثاني التي لا تقع «إيَّا» موقعها، فقولك: «أَعْطانِيهِ» و «أَعْطانِيكَ»، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلِّمُ بنفسه. فإن بدأ بالمخاطَب قبل نفسه فقال: «أَعْطاكَنِي»، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: «قد أَعْطَاهُونِي»، فهو قبيح لا تكلَّمُ به العربُ، ولكنّ النحويّين قاسُوه.

وإنّما قبُح عند العرب كراهيةَ أن يَبدأ المتكلّمُ في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقولُ: «أعطاك إيَّايَ»، و «أعطاه إيَّايَ»، فهذا كلام العرب، وجعلوا «إيَّا» تقع هذا الموقع إذْ قبُح هذا عندهم كما قالوا: «إيَّاك رأيتُ»، و «إيَّايَ رأيتَ»، إذْ لم يجز لهم «نِي رأيتَ» ولا «كَ رأيتُ».

فإذا كان المفعولان اللَّذان تَعَدَّى إليهما فعلُ الفاعل مخاطَباً وغائباً فبدأتَ بالمخاطَب قبل الغائب، فإنّ علامة الغائب العلامةُ التي لا تقع موقعها «إيَّا»، وذلك قوله: «أعطيتُكَهُ» و «قد أعطاكَهُ»، وقال عزّ وجلّ: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وأَنْتُمْ لَهَا كارهُونَ﴾[1]. فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطَب قبل الغائب.

وإنّما كان المخاطَب أولى بأن يُبدأ به من قِبَل أنّ المخاطَبَ أقربُ إلى المتكلّم من

---

(١) هود: ٢٨.

الغائب، فكما كان المتكلِّم أولى بأن يَبْدأَ بنفسه قبل المخاطَب، كان المخاطَبُ الذي هو أقرب من الغائب أَولى بأن يُبدأ به من الغائب.

فإنْ بدأتَ بالغائب فقلت: «أعطاهُوكَ»، فهو في القبح وأنّه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطَب إذا بُدىء بهما قبل المتكلِّم، ولكنَّك إذا بدأتَ بالغائب، قلتَ: «قد أَعطاه إيَّاك».

وأمّا قول النحويين: «قد أَعطاهُوكَ وأعطاهُوني»، فإنَّما هو شيءٌ قاسوه لم تَكلّمْ[1] به العربُ، فوضعوا الكلام في غير موضعه، وكانَ قياسُ هذا لو تُكلّمَ به، كان هَيِّناً.

ويَدخل على مَن قال هذا أن يقول الرجلُ إذا منحته نفسَه: «قد منحتَنِيني». ألاَ ترى أنّ القياس قد قَبُح إذا وضعتَ «نِي» في غير موضعها، فإن ذكرتَ مفعولينِ كلاهما غائبٌ، فقلت: «أَعْطاهُوهَا» و «أَعْطاهَاهُ»، جاز وهو عربيّ. ولا عليك بأَيّهما بدأتَ، من قبل أنَّهما كلاهما غائبٌ.

وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثرُ في كلامهم: «أَعْطاهُ إيَّاه». على أنه قد قال الشاعر [من الطويل]:

٥٦٧ ـ وقد جَعلتْ نفسي تطيبُ لضَغْمةٍ لضَغمِهِماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُهَا

---

(١) أي: لم تتكلّم.

٥٦٧ ـ **التخريج**: البيت لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد ص ٩٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٣٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٨١؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٥٧ (ضغم).

اللغة: جعلت هنا: بمعنى شرعت. وتطيب: تتسامح. والضغمة: العضة، والمقصود هنا الشدة.

المعنى: أخذت نفسي في مسامحة هذين الرجلين، والتخلي عن النيل منهما بسبب شدة ألمت بهما بلغت عظمهما بفتكها.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: استئنافية، «قد»: حرف تحقيق. «**جعلت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**نفسي**»: اسم جعلت، والياء: مضاف إليه محلُّها الجر. «**تطيبُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**لضغمة**»: جار ومجرور متعلقان بـ (جعلت). «**لضغمهماها**»: جار ومجرور متعلقان بـ (يقرع)، وهما: مضاف إليه في اللفظ محلها الجر، ومفعول به في المعنى، وذلك على إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل محذوف، والمعنى لضغمي إياهما الضغمة، وعلى ذلك «ها» في (لضغمهماها) في محل نصب على المفعولية المطلقة، كالهاء في قوله تعالى: ﴿إن هذا لمكر مكرتموه في المدينة﴾ [الأعراف: ١٢٣]. «**يقرعُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «**العظم**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**نابُها**»: فاعل مرفوع بالضمة، و «ها»: مضاف إليه محلُّه الجر. =

ولم تَستحكم العلاماتُ هاهنا كما لم تَستحكم في: «عجبتُ من ضَرْبِي إيَّاك»، ولا في «كانَ إيّاه»، ولا في «ليس إيّاه».

وتقول: «حَسِبْتُكَ إيّاه»، و «حَسِبْتُني إيَّاه»؛ لأنَّ «حَسِبْتُنِيهِ» و «حَسِبْتُكَه» قليلٌ في كلامهم؛ وذلك لأنَّ «حَسِبْتُ» بمنزلة «كانَ»، إنَّما يَدخلان على المبتدأ والمبنيِّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حال.

ألا ترى أنَّك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا يقتصر عليه مبتدأ. والمنصوبان بعد «حَسِبْتُ» بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد «لَيْسَ» و «كَانَ». وكذلك الحروف التي بمنزلة «حَسِبْتُ» و «كان»؛ لأنهما إنَّما يَجعلان المبتدأ والمبنيَّ عليه فيما مضى يَقِيناً أو شكًّا أو عِلْماً، وليس بفعل أَحدثتَه منك إلى غيرك كـ «ضَربتُ» و «أعْطَيْتُ»، إنَّما يجعلان الأمرَ في علمك يقيناً أو شكًّا فيما مضى.

ولا يجوز أن تقول: «ضربتُني» ولا «ضربتُ إيَّايَ»، لا يجوز واحدٌ منهما لأنَّهم قد استغنوا عن ذلك بـ «ضربتُ نفسي» و «إيَّايَ ضربتُ».

= وجملة «جعلت نفسي تطيب»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تطيب»: خبر (جعل) محلُّها النصب. وجملة «يقرع العظم نابُها»: صفة لـ (ضغمةٍ) محلُّها الجر.

والشاهد في المجيء بالضمير المتصل في قوله (لضغمهماها) والوجه أن يُقال: لضغمهما إياها.

هذا باب لا تجوز فيه علامةُ المضمَر المخاطَب ولا علامةُ المضمَر المتكلِّم، ولا علامةُ المضمَر المحدَّث عنه الغائب

وذلك أنَّه لا يجوز لك أن تقول للمخاطَب: «اضْرِبْكَ»، ولا «اقْتُلْكَ» ولا «ضَربْتَكَ»، لمَّا كان المخاطبُ فاعلاً وجعلتَ مفعولَه نفسَه، قبُح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم «اقتُلْ نفسَك» و «أهلكتَ نفسَك»، عن الكاف هاهنا وعن «إيَّاكَ»[1].

وكذلك المتكلِّمُ، لا يجوز له أن يقول: «أهْلكتُنِي» ولا «أُهْلِكُني» لأنَّه جعلَ نفسَه مفعولَه، فقبُح؛ وذلك لأنَّهم استغنوا بقولهم: «أنْفَعُ نفسي» عن «ني»، وعن «إيَّايَ».

وكذلك الغائبُ لا يجوز لك أن تقول: «ضَرَبَهُ» إذا كان فاعلاً، وجعلت مفعولَه نفسَه؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن «إيَّاهُ» بقولهم: «ظَلَم نفسَه»، و «أهْلَكَ نفسَه»، ولكنه قد يجوز ما قبُح هاهنا في «حَسِبْتُ» و «ظَنَنْتُ»، و «خِلْتُ»، و «أُرَى»، و «زَعَمْتُ»، و «رأيتُ» إذا لم تَعْنِ رؤيةَ العين، و «وَجَدتُ» إذا لم تُرِدْ وِجْدانَ الضالّة، وجميع حروف الشكِّ، وذلك قولك: «حَسِبتُني»، و «أراني» و «وجدتُني فعلتُ كذا وكذا»، و «رأيتُني لا يَستقيم لي ذلك». وكذلك ما أشبه هذه الأفعال، تكون حالُ علامات المضمَرين المنصوبينَ فيها إذا

---

(١) قال السيرافي: «اعتمد المبرِّد وغيره من أصحابنا في إبطال «اضْرِبْك» ونحوه على أنّ الفاعل بكليته لا يكون مفعولاً بكلّيته، فأبطلوا من أجله «ضَرَبْتُني»، و «ضَرَبْتَك»، وما أشبهه. وهذا كلام إذا فُتّش وسُبر، لم يثبت؛ وذلك لأن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعله وأخرجه من العدم إلى الوجود، نحو: خلق الله للأشياء وما يفعله الإنسان من القعود والقيام. ولا يجوز أن يكون الفاعل موجوداً في ذلك مفعولاً، لأنّه لا بُدّ من أن يكون الفاعل موجوداً قبل وجود المفعول؛ إلى أن قال: فإذا قلنا: «ضرب زيدٌ عَمْراً»، فالذي فعله زيد إنّما هو الضرب، وهذا شيء يحيط به العلم بأنّ زيداً لم يفعل عمراً. وإطلاق النحويين أنّه مفعول مجاز».

جعلتَ فاعليهم أنفسَهم كحالها إذا كان الفاعلُ غير المنصوب.

ومما يثبت علامات المضمَرينَ المنصوبين هاهنا أنَّه لا يَحسن إدخالُ النفس هاهنا. لو قلت: «تظنّ نفسك فاعله» أو «أظنُّ نفسي تفعل» على حدّ «تظنّك» و «أظنني» ليُجْزِىء ذاك من ذا، لم يُجْزِىء كما أَجْزَأ «أهلكتَ نفسَك» عن «أهلكتك»، فاستُغني به عنه.

وإنَّما افترقتْ «حَسبْتُ» وأخواتُها والأفعالُ الأُخَرُ لأنَّ حَسِبْتُ وأخواتها إنّما أدخلوها على مبتدأ ومبنيٍّ على مبتدأ، لتجعل الحديثَ شَكَّاً أو علْماً. ألا ترى أنّك لا تَقتصر على المنصوب الأوّل كما لا تَقتصر عليه مبتدأ، والأفعالُ الأُخَر إنَّما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنيّةٌ عليها. ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم كما تَقتصر على المبنيّ على المبتدأ، فلمَّا صارت حَسبْتُ وأخواتُها بتلك المنزلة، جُعلتْ بمنزلة «إنّ» وأخواتها إذا قلتَ: «إنَّني» و «لَعَلَّني» و «لَكِنَّني» وَ «لَيْتَني»، لأنَّ «إنّ» وأخواتها لا يُقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها لأنَّها إنما أُدخِلَتْ على مبتدأ ومبني على مبتدأ.

وإذا أردتَ بـ «رَأَيْتُ» رؤيةَ العين، لم يَجز «رأيتُني»؛ لأنها حينئذ بمنزلة «ضَرَبْتُ». وإذا أردتَ التي بمنزلة «عَلِمْتُ»، صارت بمنزلة «إنّ» وأخواتها، لأنهنّ لسن بأفعال، وإنما يَجِئْنَ لمعنًى. وكذلك هذه الأفعالُ إنَّما جِئنَ لِعلْمٍ أو شكٍّ، ولم يُرِدْ فعلاً سلَفَ منه إلى إنسان يبتدئه.

هذا باب علامة إضمار المنصوب المتكلِّم والمجرور المتكلِّم

اعلم أنّ علامة إضمار المنصوب المتكلِّم «نِي»، وعلامة إضمار المجرور المتكلِّم الياء. ألا ترى أنك تقول إذا أضمرتَ نفسَك وأنت منصوبٌ: «ضَرَبَني» و «قَتَلَني»، و «إنَّني» وَ «لَعَلَّني».

وتقول إذا أضمرتَ وأنت مجرور: «غلامي»، و «عِنْدي»، و «مَعِي».

فإن قلتَ: ما بالُ العربِ قد قالت: «إني»، و «كأنِّي»، و «لَعَلِّي»، و «لكِنِّي»؟ فإن زعم أنَّ هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يَستثقلون في كلامهم التضعيفَ، فلمَّا اجتمع كثرة استعمالهم إيَّاها وتضعيف الحروف، حذفوا التي تَلِي الياءَ.

فإن قلتَ: «لَعَلِّي»، ليس فيها نونٌ. فإنَّه زعم أنّ اللام قريبة من النون، وهي أقربُ الحروف من النون. ألا ترى أنّ النون قد تُدْغَمُ مع اللام حتى تُبْدَلَ مكانَها لامٌ، وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النون كما يَحذفون ما يَكثر استعمالُهم إيَّاه.

وسألتُه، رحمه الله، عن «الضاربي» فقال: هذا اسمٌ، ويدخله الجرُّ، وإنَّما قالوا في الفعل: «ضَرَبَنِي» و «يَضْرِبُنِي»، كراهيةَ أن يدخلوا الكسرة [في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله][1] كما مُنِع الجر[2].

---

(١) ما بين المعكَّفين سقط من الطبعة التي أعتمدها، وقد أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

(٢) قال السيرافي: ذكر الكوفيون في فصل التعجب إسقاط النون، نحو: «ما أقربي منك»! و «ما أحسني»! و «ما أجملي»! وهم يعنون: «ما أحسنني»! و «ما أجملني»! ولم يذكر البصريون من هذا شيئاً، ولست أدري: أعن العرب حكوا هذا، أو قاسوه على مذهبهم في «ما أفْعَل زيداً»! لأنه اسم عندهم في الأصل.

فإن قلت: قد تقول: «اضرِب الرجلَ»، فتكسرُ، فإنّك لم تكسرها كسراً يكون للأسماء، إنّما يكون هذا لالتقاء الساكنين. وقد قال الشاعر حيث اضطرّ: «ليتي»، كأنّهم شبَّهوه بالاسم حيثُ قالوا «الضارِبي» والمضمَرُ منصوبٌ. قال الشاعر زيد الخيل [من الوافر]:

٥٦٨ ـ كمُنيــة جــابــرٍ إذ قــال لَيْتــي أُصــادِفُــه وأفقــدُ جُــلَّ مــالِــي

وسألتُه، رحمه الله، عن قولهم: «عَنِّي» و «قَدْني»، و «قَطْنِي» و «مِنِّي» و «لَدُنِّي»، فقلت: ما بالهم جعلوا علامةَ إضمار المجرور هاهنا كعلامة إضمار المنصوب؟ فقال: ليس في الدنيا حرف تَلحقه ياءُ الإضافة إلاَّ كانَ متحرِّكاً مكسوراً، ولم يريدوا أن يحرِّكوا الطاء التي في «قَطْ» ولا النونَ التي في «مِنْ»، فلم يكن لهم بُدٌّ من أن يَجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرِّكٍ إذْ لم يريدوا أن يحرِّكوا الطاء ولا النونات؛ لأنَّها لا تُذكَرُ أبداً إلاَّ وقبلها حرفٌ متحرِّك مكسورٌ. وكانت النونُ أوْلى لأنّ من كلامهم أن تكون النونُ والياءُ علامة المتكلم؛

---

٥٦٨ ـ **التخريج**: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ٨٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٥/٣٧٥، ٣٧٧؛ والدرر ١/٢٠٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٧؛ وشرح المفصل ٣/١٢٣؛ ولسان العرب ٢/٨٧ (ليت)؛ والمقاصد النحوية ١/٣٤٦؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٥٣؛ ورصف المباني ص ٣٠٠، ٣٦١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠؛ وشرح الأشموني ١/٥٦؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٩؛ والمقتضب ١/ ٢٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٤.

اللغة: المنية: ما يتمنّاه المرء. جابر: رجل من غطفان كان يتمنّى لقاء زيد، ولمّا لقيه قهره زيد. جلّ: معظم.

الإعراب: «كمنية»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لمنعوت محذوف تقديره: «تمنى تمنياً مشابهاً لمنية جابر»، وهو مضاف. «جابر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إذ»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه. «قال»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «ليتي»: حرف مشبّه بالفلع، والياء ضمير في محل نصب اسم «ليت». «أصادفه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا»، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «وأفقد»: الواو: حالية، «أفقد»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا». «جلّ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «مالي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «قال...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ليتي أصادفه»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أصادفه»: في محلّ رفع خبر «ليت». وجملة «أتلف»: في محلّ رفع خبر المبتدأ المحذوف تقديره: «أنا أتلف». وجملة «أنـا أتلف»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ليتي» حيث حذف نون الوقاية، وهذا الحذف نادر.

فجاؤوا بالنون لأنّها إذا كانت مع الياء لم تَخرج هذه العلامةُ من علامات الإضمار وكرهوا أن يَجيئوا بحرف غير النون، فيَخرجوا من علامات الإضمار.

وإنّما حملهم على أن لا يحرّكوا الطاء والنونات كراهيةُ أن تُشْبِه الأسماء نحو: «يَدٍ» و «هَنٍ»[1]. وأمّا ما تحرّك آخِرُهُ فنحوُ «مَعَ» و «لَدُ» كتحريك أواخر هذه الأسماء؛ لأنه إذا تحرّك آخِرُه فقد صار كأواخر هذه الأسماء. فمن ثَمَّ لم يجعلوها بمنزلتها. فمن ذلك قولك: «مَعِي»، و «لَدِي» في «لَدُ».

وقد جاء في الشعر: «قَطِي» و «قَدِي». فأمّا الكلام فلا بُدَّ فيه من النون، وقد اضطُرَّ الشاعرُ فقال: «قَدِي»، شبّهه بـ «حسبي»؛ لأنّ المعنى واحد. قال الشاعر [من الرجز]:

٥٦٩ - قَـدْنِـيَ مِـن نَصْـر الخُبَيْبَيْـنِ قَـدِي ... لَيـس الإمـامُ بـالشَّحِيـح المُلْحِـدِ

---

(١) قال السيرافي: لأن الاسم الذي آخره متحرك بإعراب أو بناء، إذا اتصل به ياء المتكلّم، كُسر آخره، و «يد» و «هن» من الأسماء المعربة المتحركة الأواخر، وهن عبارة عن كل اسم منكور، كما أنّ قولنا: «فلان» عبارة عن كلّ اسم علم ممّا يعقل.

٥٦٩ - **التخريج**: الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢؛ والدرر ١/ ٢٠٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٧؛ ولسان العرب ١/ ٣٤٤ (خبب)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٧؛ ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣/ ٣٨٩ (لحد)؛ وليس في ديوانه؛ ولأبي بحدلة في شرح المفصل ٣/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٤١؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٨؛ والجنى الداني ص ٢٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٦، ٧/ ٤٣١؛ ورصف المباني ص ٣٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧٠؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٠٥.

اللغة: قدني: يكفيني، حسبي. الخبيبان: هما: عبد الله بن الزبير وابنه خبيب، وقيل مصعب بن الزبير أيضاً. ويروى «الخبيبين» بالجمع فيعني عبد الله وشيعته. الشحيح: البخيل.

الإعراب: «قدني»: اسم بمعنى «حسب» مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، والنون: للوقاية، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «من نصر»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف. «الخبيبين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى. قدي: توكيد لفظي، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «ليس»: فعل ماض ناقص. «الإمام»: اسم «ليس» مرفوع. «بالشحيح»: الباء: حرف جرّ زائد، «الشحيح»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس». «الملحد»: نعت «الشحيح» مجرور بالكسرة.

وجملة «قدني...» الاسمية: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليس الإمام...» الاسميّة: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «قدي» حيث حذف نون الوقاية منه لتشبيهه إيّاه بـ «بحسبي». وهذا الحذف للضرورة.

لمَّا اضطُرَّ شبّهه بـ «حسبي» و «هَنِي»؛ لأنَّ ما بعد «هَنٍ» و «حَسْب» مجرور كما أنَّ ما بعد «قَدْ» مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيها سَواءً، كما قال: «لَيْتي» حيث اضطُرَّ فشبّهه بالاسم نحو «الضاربي»؛ لأنّ ما بعدهما في الإظهار سواءٌ، فلمَّا اضطُرَّ جُعل ما بعدهما في الإضمار سواءً.

وسألناه، رحمه الله، عن «إلَى» و «لَدَى» و «عَلى» فقلنا: هذه الحروفُ ساكنةٌ، ولا نَرى النونَ دخلتْ فيها. فقال: من قبل أنّ الألف في «لَدَى» والياء في «عَلى» اللّذين قبلهما حرفٌ مفتوحٌ لا تَحرَّك[1] في كلامهم واحدةٌ منهما لياء الإضافة، ويكون التحريكُ لازماً لياء الإضافة، فلّما علموا أنَّ هذه المواضع ليس لياء الإضافة عليها سبيلٌ بتحريك، كما كان لها السبيلُ على سائر حروف المُعْجم، لم يجيئوا بالنون، إذ علموا أنّ الياء في ذا الموضع والألفَ ليستا من الحروف التي تحرَّكُ لياء الإضافة.

ولو أضفتَ إلى الياء الكاف التي تَجرُّ بها، لقلت: «ما أنت كِي»، والفتحُ خطأٌ وهي متحركةٌ كما أن أواخر الأسماء متحرِّكة، وهي تَجرّ كما أنَّ الأسماء تَجرّ، ولكنَّ العرب قلَّما تكلّموا بذا.

وأمّا «قَطْ»، و «عَنْ»، و «لدُنْ» فإنهن تَباعَدْنَ من الأسماء، ولزِمهن ما لا يدخل الأسماءَ المتمكّنة، وهو السكونُ، وإنّما يَدخل ذلك على الفعلِ نحو: «خُذْ»، و «زِنْ». فضارعت الفعلَ وما لا يُجَرُّ أبداً، وهو ما أشبه الفعل، فأُجريتْ مجراه ولم يحرِّكوه.

---

(١) أي: تتحرّك.

هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحوّلاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسمُ

وذلك «لَوْلَاكَ»، و «لَوْلايَ»، إذا أضمرتَ الاسم فيه، جُرَّ، وإذا أظهرت، رُفع. ولو جاءت علامةُ الإضمار على القياس، لقلت: «لولا أنتَ»، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(١)؛ ولكنَّهم جعلوه مضمَراً مجروراً.

والدليلِ على ذلك أنّ الياء والكاف لا تكونان علامةَ مضمَر مرفوع. قال الشاعر، يَزيد بن أم الحَكَم [من الطويل]:

٥٧٠ ـ وكَمْ مَوطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوى ... بأجْرامه من قُلّةِ النِّيقِ مُنْهوِي

---

(١) سبأ: ٣١.

٥٧٠ - **التخريج**: البيت ليزيد بن الحكم في الأزهية ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ٥/٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢؛ والدرر ٤/١٧٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٩٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٢؛ وشرح المفصل ٣/١١٨، ٩/٢٣؛ ولسان العرب ١٢/٩٢ (جرم)، ١٥/٣٧٠ (هوا)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٩١؛ والجنى الداني ص ٦٠٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٧؛ وخزانة الأدب ١٠/٣٣٣؛ ورصف المباني ص ٢٩٥؛ وشرح الأشموني ٢/٢٨٥؛ ولسان العرب ١٥/٤٧٠ (إمّا لا)؛ والممتع في التصريف ١/١٩١؛ والمنصف ١/٧٢.

اللغة: طحت: أهلكت. هوى: سقط. الأجرام: ج الجرم، وهو الجسد. القلة والقنّة: الرأس. النيق: أعلى موضع في الجبل. المنهوي: الساقط.

المعنى: يعاتب الشاعر أحد أنسبائه بقوله: كم معركة كنت فيها منتصراً بفضل جهودي، حيث كانت الأجساد تتساقط فيها كتساقط الأجسام من رؤوس الجبال.

الإعراب: «**وكم**»: الواو: بحسب ما قبلها، «كم»: الخبريّة في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف. «**موطن**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. والخبر محذوف تقديره: «كم موطن كنت فيه». «**لولاي**»: حرف جرّ أو حرف شرط غير جازم، والياء: ضمير في محلّ جرّ بحرف الجرّ (حسب رأي سيبويه)، وفي محلّ رفع =

وهذا قول الخليل، رحمه الله، ويونس.

وأمّا قولهم: «عَساكَ» فالكافُ منصوبةٌ. قال الراجز، وهو رؤبة:

٥٧١ - يـــا أَبَتَـــا عَلَّـــكَ أو عســـاكَـــا

والدليل على أنها منصوبة أنّك إذا عنيتَ نفسَك، كانت علامتُك «ني». قال عِمْران بن حِطّان [من الوافر]:

= مبتدأ (حسب رأي الأخفش)، وخبره محذوف وجوباً. «**طحت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**كما**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب مفعول مطلق، «ما»: المصدريّة. «**هوى**»: فعل ماضٍ. «**بأجرامه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «هوى»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**من قلة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «هوى»، وهو مضاف. «**النيق**»: مضاف إليه مجرور. «**منهوي**»: فاعل «هوى» مرفوع، والياء: للإطلاق. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة.

وجملة «كم منزل...»: بحسب ما قبلها. وجملة «طحت»: في محل جرّ نعت «موطن». وجملة «هوى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لولاي» حيث اتّصلت الياء بـ «لولا» على خلاف ما زعم المبرّد.

٥٧١ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٠، ٧/ ١٢٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦؛ والجنى الداني ص ٤٤٦، ٤٧٠؛ والخصائص ٢/ ٩٦؛ والدرر ٢/ ١٥٩؛ ورصف المباني ص ٢٩، ٢٤٩، ٣٥٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٠٦، ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٣، ٢/ ٤٥٨؛ وشرح المفصّل ٢/ ١٢، ٣/ ١١٨، ١٢٠، ٨/ ٨٧، ٩/ ٣٣؛ واللامات ص ١٣٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٤٩ (روي)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠؛ والمقتضب ٣/ ٧١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥١، ٢/ ٦٩٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٢.

المعنى: لعلّك يا أبتي تفرح، أو عساك تنجح.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**أبتا**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة، والتـاء: عوض عن الياء المحذوفة التي هي ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة (يا أبي). «**علّك**»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها، وخبرها محذوف تقديره (علّك مرتاح). «**أو**»: حرف عطف. «**عساكا**»: فعل ماضٍ ناقص، والكاف: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها، وخبرها محذوف تقديره (عساك مرتاحاً).

وجملة «يا أبتا علّك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «عساك»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «عساك» حيث وضع ضمير النصب بعد «عسى» موضع ضمير الرفع تشبيهاً بـ «لعل» لأنها في معناها.

٥٧٢ ـ ولـــي نفـــسٌ أقـــولُ لهـــا إذا مـــا تُنـــازِعُنـــي لَعَلّـــي أو عســـانـــي

فلو كانت الكافُ مجرورة، لقال: «عَسايَ»، ولكنَّهم جعلوها بمنزلة «لَعَلَّ» في هذا الموضع.

فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذه الحالُ كما كان لِـ «لَدُن» حالٌ مع «غَدوةً» ليست مع غيرها، وكما أن «لاَت» إن لم تُعمِلها في الأحْيان، لم تعملها فيما سِواها، فهي معها بمنزلة «لَيسَ» فإذا جاوزتْها، فليس لها عملٌ. ولا يستقيم أن تقول: وافقَ الرفعُ الجرَّ في «لَوْلاَيَ»، كما وافقَ النصبُ الجرَّ حين قلت: «مَعَكَ» و «ضَرْبَكَ»؛ لأنَّك إذا أضفت إلى نفسك، اختلَفا، وكان الجرُّ مفارِقاً للنَّصب في غير الأسماء. تقول: وافَقَ الرفعُ النصبَ في «عَسَانِي» كما وافَقَ النصبُ الجرَّ في «ضَرْبَكَ» و «مَعَكَ»، لأنَّهما مختلِفان، إذا أضفتَ إلى نفسك كما ذكرتُ لك.

---

٥٧٢ ـ **التخريج**: البيت لعمران بن حطان في تذكرة النحاة ص ٤٤٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٧، ٣٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٣؛ وشرح المفصل ٣/ ١٢٠، ٧/ ١٢٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٩٥؛ والجنى الداني ص ٤٦٦؛ والخزانة ٥/ ٣٦٣؛ والخصائص ٣/ ٥؛ ورصف المباني ص ٣٤٩؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠، ١١٨؛ والمقتضب ٣/ ٧٢؛ والمقرب ١/ ١٠١.

اللغة: تنازعني: تخاصمني، أو تزيّن لي الدنيا ومحبّتها والخوف من الموت. لعلّي أو عساني: أي لعلّي أبلغ الهدف، أو أموت فأنال الشهادة في الحرب.

الإعراب: «**ولي**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لي»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مبتدأ محذوف. «**نفس**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**أقول**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: أنا. «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أقول». «**إذا**»: ظرف زمان متعلق بـ «أقول». «**ما**»: زائدة. «**تنازعني**»: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله: هي. «**لعلّي**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «لعلّ»، وخبره محذوف. «**أو**»: حرف عطف. «**عساني**»: حرف بمعنى «لعلّ»، والنون للوقاية، والياء ضمير في محل نصب اسم «عسى»، وخبره محذوف.

وجملة «لي نفس»: بحسب ما قبلها. وجملة «أقول لها»: في محل رفع نعت «نفس». وجملة «تنازعني»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «لعلي»: في محل نصب مفعول به. وجملة «عساني»: معطوفة على «لعلي».

الشاهد فيه قوله: «عساني» حيث اتصل ضمير النصب بـ «عسى» ودخلت عليها نون الوقاية، وهذا دليل على أن الكاف في «عساك في الشاهد السابق» في موضع نصب لا جر، لأن النون والياء علامة المنصوب للمتكلم.

وزعم ناسٌ أنّ الياء في «لولايَ» و «عساني» في موضع رفعٍ، جعلوا «لولايَ» موافِقةً للجرِّ، و «ني» موافِقةً للنصب، كما اتفق الجرّ والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجهٌ رَديءٌ لما ذكرتُ لكَ، ولأنك لا ينبغي لك أن تَكسر البابَ وهو مطَّرِد تجد له وجهاً. وقد يوجَّه الشيءُ على الشيء البعيد، إذا لم يوجَد غيرُه. وربَّما وقع ذلك في كلامهم، وقد بُيّن بعضُ ذلك وستراه فيما تَستقبل إن شاء الله.

هذا باب ما تَردّه علامةُ الإضمار إلى أصله

فمن ذلك قولك: «لعبد الله مالٌ»، ثم تقول: «لَكَ مالٌ ولهُ مالٌ»، فتَفتح اللامَ، وذلك أنّ اللامَ لو فتحوها في الإضافة، لالْتَبَستْ بلام الابتداء إذا قال: «إنّ هذا لفلانٍ» و «لَهذا أَفضلُ منك»، فأرادوا أن يميِّزوا بينهما، فلمَّا أضمروا، لم يخافوا أن تَلتَبِس بها، لأنّ هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجرّ[1]. ألا تراهم قالوا: «يا لَبَكْرٍ»، حين نادوه؛ لأنهم قد علموا أن تلك اللام لا تَدخل هاهنا.

وقد شبَّهوا به قولهم: «أَعْطَيْتُكُمُوه»، في قول من قال: «أَعطيتُكُمْ ذلك»، فيَجزم، ردَّه بالإضمار إلى أصله، كما ردَّه بالألف واللام، حين قال: «أعطيتُكم اليومَ»، فشبَّهوا هذا بـ «لك» و «له» وإن كان ليس مثلَه، لأنَّ من كلامهم أن يشبِّهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثلَه. وقد بيّنّا ذلك فيما مضى، وستراه فيما بقي.

وزعم يونس أنه يقول: «أَعطيتُكُمْه» و «أَعطيتُكُمْها»، كما يقول في المظهَر. والأوّلُ أكثرُ وأعرفُ.

---

(١) قال السيرافي: إنما كسروا اللاّم مع الظاهر وفتحوها مع المُضْمَر، لأنّ حروف الظاهر وصيغتها لا تتغيّر بتغيّر الإعراب، ولا تدلّ على مواضعه من الرفع والنصب والجرّ. وحروف المضمرات بأنفسها تدلّ على مواضعها من الإعراب؛ فلذلك كسروا اللاّم مع الظّاهر لأنهم لو فتحوها، لم يُعلم أهي لام الإضافة والمِلْك، أم لام التوكيد. إلى أن قال: وإنما كان أصلُها الفتحةَ، لأنّ الباب في الحروف المفردة، أن تُبنى على الفتح، فإذا وصَلْتَها بالمكنى، عادت إلى أصلها.

هذا بابُ ما يحسن أن يَشْرك المظهَرُ المضمَرَ فيما عَمل وما يَقبح أن يشرك المظهَرُ المضمَرَ فيما عمل فيه

أمّا ما يُحسن أن يَشركه المظهَرُ فهو المضمَر المنصوب، وذلك قولك: «رأيتُك وزيداً»، و «إنّك وزيداً منطلقان».

وأمّا ما يقْبح أن يَشركه المظهَرُ فهو المضمر في الفعل المرفوعُ وذلك قولك: «فعلتُ وعبدُ الله»، و «أَفعلُ وعبدُ الله».

وزعم الخليل أنّ هذا إنّما قَبُح من قبَل أنّ هذا الإضمار يُبْنَى عليه الفعلُ، فاستقبحوا أن يَشرك المظهَرُ مضمَراً يغيّر الفعلَ عن حاله إذا بعُد منه.

وإنّما حسن شِرْكته المنصوبَ، لأنه لا يغيَّر الفعلُ فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمَر، فأَشبه المظهَرَ وصار منْفصلاً عندهم بمنزلة المظهر، إذ كان الفعلُ لا يتغيّر عن حاله قبل أن تُضمر فيه.

وأمّا «فَعَلْتُ»، فإنّهم قد غيّروه عن حاله في الإظهار، أُسكنتْ فيه اللامُ، فكرهوا أن يَشرك المظهَرُ مضمَراً يُبْنَى له الفعلُ غيرَ بنائه في الإظهار حتّى صار كأنّه شيء في كلمة لا يفارِقها كألف «أَعْطَيْتُ».

فإنْ نعتَّه، حسُن أن يَشركه المظهَرُ، وذلك قولك: «ذهبتَ أنتَ وزيدٌ»، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿فاذهبْ أنتَ وربُّكَ﴾[1]، و ﴿اسْكُنْ أنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[2]. وذلك أنّك لمَّا

(١) المائدة: ٢٤.

(٢) البقرة: ٣٥؛ والأعراف: ١٩.

وصفتَه، حَسُن الكلام حيث طولته ووكّدته كما قال: «قد علمتُ أن لا تقولُ ذاك»، فإنْ أَخرجتَ «لاَ»، قبُح الرفعُ.

فـ «أنت» وأخواتُها تقوّي المضمَرَ وتَصير عِوَضاً من السكون والتغيير ومِنْ ترك العلامة في مثل «ضَرَبَ». وقال الله عزّ وجلّ: ﴿لوْ شاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ولا آباؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنا﴾[1]، حَسُن لمكان «لاَ». وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر [من الخفيف]:

٥٧٣ ـ قلتُ إذا أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادَى ... كِنعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

واعلم أنّه قبيح أن تصفَ المضمَرَ في الفعل بنَفْسك وما أشبهه؛ وذلك أنّه قبيحٌ أن تقول: «فَعَلتَ نفسُكَ»، إلاّ أن تقول: «فعلت أنتَ نفسُك». وإن قلت: «فعلتم أجمعون»، حَسُن؛ لأنّ هذا يُعَمُّ به. وإذا قلت: «نفسُك»، فإنَّما تريد أن تؤكّد الفاعلَ، ولمّا كانت نفسُك يُتكلّم بها مبتدأةً وتُحمَل على ما يُجَرُّ ويُنْصب ويُرفَع، شبَّهوها بما يشرك المضمَرَ، وذلك قولك: «نزلتُ بنفس الجبل»، و «نفسُ الجبل مُقابلي»، ونحوُ ذلك.

وأمّا «أجْمَعُونَ» فلا يكون في الكلام إلاّ صفةً.

---

(١) الأنعام: ١٤٨.

٥٧٣ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٨؛ وشرح المفصل ٣/٧٦؛ واللمع ص ١٨٤؛ والمقاصد النحوية ٤/١٦١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٧٩؛ والخصائص ٢/٣٨٦؛ وشرح الأشموني ٢/٤٢٩.

اللغة: الزهر: ج الزهراء، وهي البيضاء المشرقة. تهادى: تتهادى، أي تتمشّى. النعاج: بقر الوحش. تعسّفن: سرن على غير هدى. الملا: الفلاة، أي الأرض الواسعة.

الإعراب: «**قلت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**إذ**»: ظرف زمان متعلّق بـ «قلت». «**أقبلت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «**وزهر**»: الواو حرف عطف، «زهر»: معطوف على الضمير المستتر في «أقبلت» مرفوع. «**تهادى**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «**كنعاج**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من الضمير في «أقبلت»، وهو مضاف. «**الملا**»: مضاف إليه. «**تعسّفن**»: فعل ماضٍ، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**رملا**»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «قلت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «**أقبلت**»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تهادى»: في محلّ نصب حال. وجملة «تعسّفن»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» من غير فصل، والوجه فيه أن يقال: «أقبلت هي وزهر»، لتأكيد الضمير المستتر.

و «كُلُّهُمْ» قد تكون بمنزلة «أجمعين» لأنّ معناها معنى «أجمعين»، فهي تَجري مجراها.

وأمّا علامة الإضمار التي تكون منفصِلةً من الفعل ولا تغيِّر ما عَمِلَ فيها عن حاله إذا أُظهِرَ فيه الاسمُ، فإنه يَشركها المظهَرُ[1]؛ لأنَّه يُشبِه المظهَرَ، وذلك قولك: «أنتَ وعبدُ الله ذاهبان»، و «الكريمُ أنتَ وعبدُ الله».

واعلم أنه قبيح أن تقول: «ذهبتَ وعبدُ الله»، و «ذهبتُ وعبدُ الله»، و «ذهبتَ وأَنَا»، لأنّ «أنا» بمنزلة المظهَر. ألا ترى أنّ المظهَر لا يَشركه[2] إلاّ أن يجيء في الشعر. قال الراعي [من الطويل]:

٥٧٤ ـ فلمَّا لَحِقْنا والجيادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يا لَكَلْبٍ واعتَزَيْنا لعامِرِ

---

(١) أي: يعطف عليها الاسم الظاهر.

(٢) أي: لأن الضمير المنفصل يشبه الاسم الظاهر.

٥٧٤ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٣٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٥٣ (عزا)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٦٠٨ (عمر).

اللغة: اعتزينا: انتسبنا. ودعوا بالكلب: أي استغاثوا بكلب.

المعنى: لما أدركنا أعداءنا على جيادنا، استغاثوا بذويهم بني كلب، أما نحن فقد انتسبنا إلى عامر.

الإعراب: «**فلما**»: الفاء: استئنافية، «لما»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلق بالفعل (دعوا)، وفيه معنى الشرط غير الجازم عند بعضهم. «**لحقنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: فاعل محلُّه الرفع. «**والجياد**»: الواو: حرف عطف، «الجياد»: معطوف على «نا» مرفوع بالضمة. «**عشية**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، ومتعلق بـ (لحقنا). «**دعوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: فاعل محلُّه الرفع، والألف: فارقة. «**يا**»: حرف نداء. «**لكلب**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يا» أصالة لما فيها من معنى الفعل (أدعو) أو نيابة عن هذا الفعل، أو به مقدَّراً على خلاف بين النحاة، وقيل إن اللام زائدة، و (كلب) مجرور لفظاً مبني على الضم في محل نصب على النداء. «**واعتزينا**»: الواو: يجوز فيها العطف، والحالية، «اعتزينا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: فاعل محلُّه الرفع. «**لعامر**»: جار ومجرور متعلقان بـ (اعتزينا).

وجملة «لحقنا»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «دعو»: استئنافية عند من لا يجعل (لما) شرطية، فهي متأخرة عن تقديم، والأصل: فدعوا يا لكلب لما لحقنا، أما عند من يقول بشرطية (لما) فجملة (دعوا) جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة (يا لكلب): مقول القول للفعل (دعوا) محلُّها النصب. وجملة «اعتزينا»: معطوفة على جملة (دعوا) إذا جعلنا الواو عاطفة، وأما إذا جعلناها حالية فجملة (اعتزينا) حالية على تقدير (قد) عند الجمهور.

=

ومما يَقبُح أن يشركه المظهَرُ علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك «مررتُ بك وزيدٍ»، و «هذا أبوك وعمرٍو»، كرهوا أن يَشرك المظهَرُ مضمَراً داخلاً فيما قبله[1]؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنَّها لا يُتكلَّم بها إلاّ مُعْتَمِدَةً على ما قبلها، وأنَّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم، بمنزلة التنوين، فلَّما ضعفتْ عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسمَ، ولم يجز أيضاً أن يُتبعوها إيّاه وإن وصفوه؛ لا يحسُن لك أن تقول: «مررتُ بك أنتَ وزيدٍ» كما جاز فيما أضمرتَ في الفعل نحو: «قمتَ أنتَ وزيدٌ»، لأنّ ذلك وإنْ كان قد أُنزلَ منزلةَ آخر الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه، وهما حرفان يستغني كلُّ واحدٍ منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبنيِّ عليه، وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدلٌ من الزيادة التي في الاسم، وحال الاسم إذا أضيف إليه كحاله، إذا كان منفرداً، لا يستغني به، ولكنَّهم يقولون: «مررتُ بكُمْ أجْمَعِينَ»، لأنّ «أجمعين» لا يكون إلاّ وصفاً.

ويقولون: «مررتُ بهم كلِّهم»؛ لأنَّ أحد وجهَيْها مثلُ «أجمعين».

وتقولُ أيضاً: «مررتُ بك نفسك»، لمّا أجَزْتَ فيها ما يجوز في «فعَلْتُمْ» مما يكون معطوفاً على الاسم احتمَلت هذا؛ إذ كانت لا تغيِّر علامة الإضمار هاهنا ما عَمِلَ فيها، فضارعتْ هاهنا ما يَنتصب، فجاز هذا فيها.

وأمّا في الإشراك، فلا يجوز، لأنه لا يحسُن الإشراكُ في «فَعَلْتَ» و «فَعَلْتُمْ» إلاّ بـ «أنت» و «أَنْتُمْ». وهذا قول الخليل، رحمه الله، وتفصيلُه عن العرب.

وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطرَّ الشاعر.

وجاز «قمتَ أنتَ وزيدٌ»، ولم يجز «مررتُ بك أنتَ وزيدٍ»؛ لأنَّ الفعل يَستغني بالفاعل، والمضاف لا يَستغني بالمضاف إليه، لأنَّه بمنزلة التنوين. وقد يجوز في الشعر. قال [من الرجز]:

= **والشاهد فيه قوله**: «لحقنا والجيادُ» حيث عطف الجياد على ضمير الرفع المتصل بالفعل (لحقنا) دون فصل أو توكيد، وهذا خاص بالضرورة عند البصريين، وجائز عند الكوفيين.

(١) قال السيرافي: احتجّ أبو عثمان المازنيّ لذلك بأن قال: لمّا كان المضمر المجرور لا يعطف على الظاهر إلاّ بإعادة الخافض، كقولك: «مررت بزيد وبك»، وكذلك تقول: «مررت بك وبزيد»، فتحمل كلّ واحد منهما على صاحبه. وشيعه أبو العباس المبرد في ذلك.

٥٧٥ ـ آبَــكَ أيِّـــهْ بـــيَ أو مُصَـــدَّرِ   مِـــن حُمُــرِ الجِلَّـة جـأبٍ حَشْـوَرِ

وقال الآخَر [من البسيط]:

٥٧٦ ـ فـاليـومَ قـرَّبْـتَ تَهْجُـونـا وتَشْتِمُنـا   فاذهبْ فما بكَ والأيّامِ من عَجَبِ

---

٥٧٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٦٦٤؛ ولسان العرب ١/ ٢٢١ (أوب)؛ والمعاني الكبير ص ٨٣٢.

اللغة: آبك: ويلك وويحك. أيّه: صِحْ ونادِ، أيَّهَ تأييهاً: صاح به وناداه. المصدّر: القويّ الصدر، والسابق من الخيل. الجلّة: الكبار السنّ منّا ومن الإبل. الجأب: كل جافٍ غليظ. الحشور: المنتفخ الجنبين.

المعنى: ويلك، ناديني واستنجد بي وبقويّ الصدر، كبير السنّ، جافٍ، منتفخ الجنبين، قادر على ردّ العدا.

الإعراب: «آبك»: مفعول مطلق لفعل مهمل، منصوب بالفتحة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «أيّه»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنت). «بي»: جار ومجرور متعلّقان بـ (أيّه). «أو مصدر»: «أو»: حرف عطف، «مصدّر»: اسم معطوف على ضمير المتكلم المجرور من (بي)، مجرور بالكسرة. «من حمر»: جار ومجرور متعلّقان بصفة لـ (مصدر). «الجلّة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «جأب»: صفة لـ (مصدّر) مجرور بالكسرة. «حشور»: صفة ثانية لـ (مصدر) مجرورة بالكسرة.

وجملة «أيّه بي»: ابتدائيّة لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «بي أو مصدر» حيث عطف على الضمير المجرور بحرف الجر دون إعادة الخافض (حرف الجر)، وكان الأصوب أن يقول: بي أو بمصدر.

٥٧٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٤٦٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٢٣ ـ ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٠؛ والدرر ٢/ ٨١، ٦/ ١٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٨، ٧٩؛ واللمع في العربية ص ١٨٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٣؛ والمقرب ١/ ٢٣٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٩.

اللغة: قرّبت: شرعت. شتم: سبّ.

المعنى: اليوم شرعت في هجائنا وسبّنا، وهذا الأمر ليس بعجيب، لأنّ الهجاء من طبعك، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر.

الإعراب: «فاليوم»: الفاء: بحسب ما قبلها، «اليوم»: ظرف زمان متعلّق بـ «قرّبت». «قرّبت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «قرب». «تهجونا»: فعل مضارع مرفوع، و «نا»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «وتشتمنا»: الواو: حرف عطف، «تشتمنا»: فعل مضارع، وفاعله مستتر تقديره: «أنت»، و «نا»: ضمير في محل نصب مفعول به. «فاذهب»: الفاء: استئنافية، «اذهب»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «فما»: الفاء: استئنافية، «ما»: حرف نفي. «بك»: جار ومجرور في محلّ رفع خبر مقدّم. «والأيام»: الواو: حرف عطف، «الأيام»: معطوف

هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجر

وذلك الكاف في «أنت كزيد»، و «حتَّى»، و «مُذْ»[1].

وذلك لأنَّهم استغنوا بقولهم: «مثلي» و «شِبْهِي» عنه فأَسقطوه.

واستَغنوا عن الإضمار في «حتَّى» بقولهم: «رأيتُهم حتَّى ذاكَ»، وبقولهم: «دَعْهُ حتَّى يوم كَذا وكذا»، وبقولهم: «دَعْهُ حتَّى ذاك»، وبالإضمار في «إلى» إذا قال: «دَعْهُ إليه»؛ لأن المعنى واحدٌ، كما استغنوا بـ «مثلي» و «مثْله» عن «كي» و «كَهُ».

واستغنوا عن الإضمار في «مُذْ» بقولهم: «مذ ذَاك»؛ لأن «ذاك» اسمٌ مبهَمٌ، وإنَّما يذكر حين يُظنّ أنه قد عُرِف ما يَعني. إلاّ أنّ الشاعر إذا اضطر، أضمر في الكاف. قال الشاعر العجاج [من الرجز]:

= على الكاف في «بك» مجرور. «من»: حرف جرّ زائد. «**عجب**»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ مؤخّر.

وجملة «قرّبت تهجونا»: بحسب ما قبلها. وجملة «تهجونا»: في محلّ نصب خبر «قرّب». وجملة «تشتمنا»: معطوفة على سابقتها. وجملة «اذهب»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما بك والأيام من عجب»: تعليلية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فما بك والأيام» حيث عطف «الأيام»، على الكاف في «بك» المجرورة بحرف الجر دون إعادة الخافض، وهو من الضرورات القبيحة.

(1) انظر مبحث «الكاف» في الجنى الداني ص ٧٨ ـ ٩٥؛ وحروف المعاني ص ٣٩ ـ ٤٠؛ ورصف المباني ص ١٩٥ ـ ٢٠٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٧٩ ـ ٣٢٠؛ ومغني اللبيب ١/١٩٢ ـ ١٩٨؛ وجواهر الأدب ص ١٢٢ ـ ١٣٣؛ وموسوعة الحروف ص ٣٣٧ ـ ٣٤٣.

وانظر مبحث «حتى» في الأزهية ص ٢١٤ ـ ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٥٤٢ ـ ٥٥٨؛ وحروف المعاني ص ٦٤؛ ورصف المباني ص ١٨٠ ـ ١٨٥؛ ومغني اللبيب ١/١٢٩ ـ ١٣٩؛ وجواهر الأدب =

٥٧٧ ـ وأُمَّ أَوْعَـــالٍ كَهَـــا أو أقْـــرَبَـــا

وقال العجّاج [من الرجز]:

٥٧٨ ـ فَــلا تَــرَى بَعْــلاً ولا حَــلائِــلاَ كَــهُ ولا كَهُــنَّ إلاَّ حَــاظِــلاَ

شبَّهوه بقوله: «لَهُ» و «لَهُنَّ».

ولو اضطُرَّ شاعرٌ فأضافَ الكاف إلى نفسه، قال: «ما أنت كِي». و «كَيْ» خطأٌ؛ من قِبَل أنَّه ليس في العربية حرفٌ يُفتَح قبل ياء الإضافة.

= ص ٤٠٤ ـ ٤٠٩؛ وموسوعة الحروف ص ٢٤٠ ـ ٢٤٦.

وانظر مبحث «مُذْ» في الجنى الداني ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥؛ ورصف المباني ص ٣١٩ ـ ٣٢٢؛ وجواهر الأدب ص ٥٠٠؛ وموسوعة الحروف ص ٤٥١ ـ ٤٥٢.

٥٧٧ ـ **التخريج**: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/٢٦٩؛ وأوضح المسالك ٣/١٦؛ وجمهرة اللغة ص ٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/١٩٥، ١٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥؛ ومعجم ما استعجم ص ٢١٢؛ والمقاصد النحويّة ٣/٢٥٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٢٨٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٦؛ وشرح المفصل ٨/١٦، ٤٢، ٤٤.

اللغة: أم أوعال: اسم هضبة. كها: مثلها.

المعنى: يقول واصفاً حمار وحش هرب جاعلاً الذنابات إلى شماله قريباً منه، وأمّ أوعال مثلها في البعد أو أقرب.

الإعراب: «**وأم**»: الواو: حرف عطف، «**أم**»: معطوف على «الذنابات» منصوب، وهو مضاف. «**أوعال**»: مضاف إليه مجرور. «**كها**»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من «أم أوعال». ومنهم من روى «أم» بالرفع على أنّه مبتدأ، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. «**أو**»: حرف عطف. «**أقربا**»: معطوف على الضمير المجرور محلاًّ بالكاف والألف للإطلاق. وإذا رويت «أمّ» بالرفع وجعلت الجار والمجرور خبراً، تكون «أقرب» مجرورةً بفتحة بدلاً من الكسرة لأنّها ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل، والألف للإطلاق، وإن رويت بالنصب، وجعلت الجار والمجرور حالاً فتكون منصوبة بالفتحة.

الشاهد فيه قوله: «كها» حيث دخلت الكاف على الضمير ضرورة، تشبيهاً بلفظ «مثل»، لأنّها في معناها؛ لأنّ من شأن الكاف أن تجرّ الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل عند بعض النحاة. والذي حصل هنا هو ضرورة.

٥٧٨ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٢٨؛ وخزانة الأدب ١٠/١٩٥، ١٩٦؛ والدرر ٥/٢٦٨، ٤/١٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٣؛ وشرح التصريح ٢/٤؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٥٦؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢٤؛ ورصف المباني ص ٢٠٤؛ وشرح الأشموني ٢/٢٨٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/٣٠. =

هذا باب ما تكون فيه أَنْتَ وأَنا ونَحْنُ وهُوَ وهي وهُمْ وهُنَّ وأَنْتُنَّ وهُمَا وأَنْتُمَا وأَنْتُم وصفاً

اعلم أنّ هذه الحروف كلّها تكون وصفاً للمضمر المجرور والمنصوب والمرفوع، وذلك قولك: «مررتُ بكَ أنتَ»، و «رأيتك أنت»، و «انطلقْتَ أنت».

وليس وصفاً بمنزلة «الطَّويل» إذا قلت: «مررتُ بزيدٍ الطويلِ»، ولكنَّه بمنزلة «نَفْسِه» إذا قلت: «مررتُ به نفسِه»، و «أتاني هو نفسُه»، و «رأيتُه هو نفسَه». وإنَّما تريد بهنَّ ما تريد بـ «النفس» إذا قلت: «مررتُ به هو هو»، و «مررتُ به نفسِه» وليس تريد أن تحلِّيه بصفة ولا قَرابةٍ كـ «أخيكَ»، ولكنَّ النحويِّين صار ذا عندهم صفةً لأنَّ حاله كحال الوصف والموصوف، كما كان «أخوك» و «الطويل» في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء، لأنَّه يَلحقها ما يَلحق الموصوفَ من الإعراب.

واعلم أنّ هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهَر، كراهيةَ أن يَصفوا المظهَر بالمضمَر، كما كرِهوا أن يكون «أَجْمَعُونَ» و «نَفْسُه» معطوفاً على النكرة في قوله: «مررتُ برجلٍ نفسِه»

= **اللغة**: البعل: الزوج. الحلائل: ج الحليلة، وهي الزوجة. حظله: منعه، أو ضيّق عليه.

المعنى: ليس هناك زوج أو زوجات كحمار الوحش وأتنه، وهو يضيّق عليهنّ، ويحفظهنّ من كلّ عدوان.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة، وفاعله. . . وجوباً: أنت. «**بعلاً**»: مفعول به منصوب. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «**حلائلا**»: معطوف على «بعلاً» منصوب، والألف: للإطلاق. «**كهُ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «بعل». «**ولا**»: الواو: حرف عطف، و «لا»: حرف نفي. «**كهنّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «حلائل». «**إلاّ**»: حرف حصر. «**حاظلاً**»: مفعول به ثانٍ منصوب، أو حال إذا اعتبرت «ترى» بصريّة.

الشاهد فيه قوله: «كه» و «كهنّ» حيث جرّ الضمير بالكاف في الموضعين، وذلك للضرورة الشعريّة.

و «مررتُ بقومٍ أجمعين»[1].

فإن أردت أن تَجعل مضمَراً بدلاً من مضمَر، قلت: «رأيتُك إيّاك»، و «رأيتُه إيّاه». فإن أردت أن تبدل من المرفوع، قلت: «فعلتَ أنتَ»، و «فَعَلَ هو». فـ «أنت» و «هُوَ» وأخواتُهما نظيرة «إيّا» في النصب.

واعلم أنّ هذا المضمَر يجوز أن يكون بدلاً من المظهَر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفاً له؛ لأنَّ الوصف تابعٌ للاسم مثلُ قولك: «رأيتُ عبدَ الله أبا زيدٍ». فأمّا البدل، فمنفردٌ كأنك قلت: «زيداً رأيتُ»، أو «رأيتُ زيداً»، ثم قلت: «إيَّاه رأيتُ». وكذلك «أنتَ» و «هو» وأخواتُهما في الرفع.

واعلم أنَّه قبيح أن تقول: «مررتُ به وبزيدٍ هما»، كما قبُح أن تشرك المظهَرَ والمضمَرَ فيما يكون وصفاً للمظهَر. ألا ترى أنّه قبيح أن تَقول: «مررتُ بزيدٍ وبه الطويلين». وإنْ أراد البدَل، قال: «مررتُ به وبزيدٍ بهما»؛ لا بُدَّ من الباء الثانية في البدل.

---

(١) قال السيرافي: إن اعترض عليه، فقيل: وما تكره من هذا، ومن كلامهم وَصْفُ المُضْمر بالمُظْهر في قولك: «قمتم أجمعون» فما بين المُظْهر والمُضْمر تباين يُوجِب أن لا يؤكَّد أحدُهما بالآخر؟ فالجواب أنّ المُضْمر لا يُوصف بما يعرّفه، وإنّما يُوصف بما يؤكّد عمومه، أو عينه. والظاهر يشارك المُضْمر في التوكيد بالعموم وبالنّفس، ويختصّ الظاهر بالصفة التي هي تحلية عند التباسه بآخر، مِثْلُه نحو: «مَرَرْت بزيدٍ البزّاز» وما أشبهه، ومن شرط الصفات أن لا تكون الصفة أعرفَ من الموصوف، فلما كان المضمرُ أعرفَ من الظاهر، لم يُجعَل توكيداً للظاهر، لأنَّ الظاهر كالصفة.

هذا بابٌ من البدل أيضاً

وذلك قولك: «رأيتُه إيَّاه نفسَه»، و «ضربتُه إيَّاه قائماً».

وليس هذا بمنزلة قولك: «أَظنُّه هو خيراً منك»، من قِبَلِ أنّ هذا موضع فَصْل، والمضمَرُ والمظهَرُ في الفصل سواءٌ. ألا ترى أنك تقول: «رأيتُ زيداً هو خيراً منك»، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿ويَرَى الَّذِين أُوتُوا العِلْمَ الَّذي أُنْزِلَ إلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ﴾[1]. وإنّما يكون الفصل في الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء. فأمّا «ضَرَبْتُ» و «قَتَلْتُ» ونحوُهما فإنَّ الأسماء بعدها بمنزلة المبنيِّ على المبتدأ، وإنّما تَذكر «قائِماً» بعدما يَستغني الكلامُ ويكتفي، ويَنتصب على أنه حالٌ، فصار هذا كقولك: «رأيتُه إيَّاه يومَ الجمعة». فأمّا «نَفْسه» حين قلت: «رأيتُه إيَّاه نفسَه»، فوصفٌ بمنزلة «هُوَ»، و «إيَّاهُ» بدلٌ، وإنّما ذكرتهما توكيداً، كقوله جلّ ذكره: ﴿فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2]؛ إلاَّ أنّ «إيَّاهُ» بدلٌ و «النفس» وصفٌ، كأنّك قلت: «رأيتُ الرجلَ زيدًا نفسَه»، و «زيدٌ» بَدلٌ و «نَفْسه» على الاسم. وإنّما ذكرتُ هذا للتمثيل. وإنّما كان البدل بعيداً في «أَظُنُّ» ونحوها لأنه موضعٌ يَلزم فيه الخبرُ، وهو ألزم له من التوكيد؛ لأنه لا يَجد منه بُدًّا. وإنما فَصَلَ لأنّك إذا قلت: «كان زيدٌ الظريف»، فقد يجوز أن تريد بـ «الظريف» نَعْتاً لـ «زيد»، فإذا جئتَ بـ «هو»، أعلمتَ أنَّها متضمِّنةٌ للخبر. وإنَّما فَصَلَ لِمَا لا بُدَّ له منه، و «نفسه» يجزىء من «إيَّا»، كما تُجْزِىءُ منه الصفة؛ لأنّك جئت بها توكيداً وتوضيحاً، فصارت كالصفة[3].

---

(١) سبأ: ٦.

(٢) الحجر: ٣٠؛ وص: ٧٣.

(٣) قال السيرافي ما ملخصه: يريد أنّا إذا قلنا: «رأيتُك نَفْسَك»، و «رأَيْتُه نَفْسه»، أجزأتْ نَفْسَك» عن =

ويدلّك على بُعده أنّك لا تقول: «إنَّك أنت إيَّاك خيرٌ منه». فإن قلت: «أَظنُّه خيراً منه»، جاز أن تقول: «إيَّاه»؛ لأنَّ هذا ليس موضعَ فصلٍ، واستغنى الكلامُ، فصار كأنه قال: «ضربتُه إيَّاه».

وكان الخليل يقول: هي عربيّةٌ: «إنَّك إيَّاك خيرٌ منه». فإذا قلت: «إنَّك فيها إيَّاك»، فهو مِثْل «أظنُّه خيراً منه»، يجوز أن تقول: «إيَّاك».

ونظير «إيَّا» في الرفع «أنتَ» وأخواتُها.

واعلم أنّه في الفعل أَقوى منه في «إنّ» وأخواتها. ويدلك على أن الفضل كالصفة، أنَّه لا يستقيم «أظنُّه هو إيَّاه خيراً منك» فإذا ثبت أحدُهما سقط الآخَرُ، لأنّ أحدهما، يُجزِىء من الآخَرَ؛ لأنَّ الفصل هو كالصفة، والصفة كالفصل.

وكذلك «أظنُّه إيَّاه هو خيراً منه»؛ لأنَّ الفصل يُجزىء من التوكيد، والتوكيدُ منه.

= «إيّاك»، ويكون معنى: «رأيتك نفسك»، كمعنى «رأيتك إيّاك»؛ كما أنّ «أنت» إذا قلت: «رأيتُك أنْتَ»؛ أجزأت عن أن تقول: «رأيتك إيّاك»، لأنّهما جميعاً للتوكيد، غير أن «النفس» يجوز أن يُؤتى بها مع الضمير الذي للتوكيد، فيكون توكيدان، ولا يجوز أن يؤتى بضميرين متواليين للتوكيد؛ لا تقول: «رأيتُك أنت إيّاك».

هذا باب ما يكون فيه «هُوَ» و «أَنْتَ» و «أَنَا» و «نَحْنُ» وأخواتهن فصلاً

اعلم أنهنّ لا يكنّ فصلاً إلاّ في الفعل، ولا تكون كذلك إلاّ في كلِّ فعلٍ الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاماً بأنه قد فَصَلَ الاسمَ، وأنّه فيما يَنتظر المحدَّثُ ويَتوقَّعُه منه، ممّا لا بدّ له من أن يَذْكره للمحدَّث؛ لأنّك إذا ابتدأتَ الاسمَ، فإنما تَبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأتَ، فقد وجَبَ عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بُدَّ منه، وإلاّ فَسَدَ الكلامُ ولم يَسُغْ لك، فكأنّه ذَكَرَ هُوَ ليستدلَّ المحدَّثُ أنّ ما بعد الاسم ما يُخرِجه ممّا وجَبَ عليه، وأنّ ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل، رحمه الله.

وإذا صارت هذه الحروفُ فصلاً وهذا موضعُ فصلها في كلام العرب، فأجرِه كما أجروه. فمن تلك الأفعال: «حَسِبْتُ»، و «خِلْتُ»، و «ظَنَنْتُ»، و «رأيتُ» إذا لم تُرد رؤيةَ العين؛ و «وَجدتُ» إذا لم ترد وِجْدانَ الضَّالَّة، و «أُرَى»، و «جعلتُ» إذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملته ولكن تجعلها بمنزلة «صيَّرتُه خيراً منك»، و «كانَ»، و «لَيْسَ»، و «أصبحَ»، و «أمْسَى».

ويدلّك على أنّ «أصْبَحَ» و «أمْسَى» كذلك، أنّك تقول: «أصْبَحَ أباك»، و «أمْسَى أخاك»، فلو كانتا بمنزلة «جاء» و «رِكبَ»، لقبُح أن تقول: «أصبحَ العاقلَ وأمْسَى الظريفَ»، كما يَقبح ذلك في «جاءَ» و «ركبَ» ونحوهما. فممّا يدلّك على أنّهما بمنزلة «ظَنَنْتُ» أنه يُذكَر بعد الاسم فيهما ما يُذكَر في الابتداء.

واعلم أنَّ ما كان فصلاً لا يغيِّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكَر، وذلك قولك: حسَبتُ زيداً هو خيراً منك»، و «كان عبدُ الله هو الظريفَ»، وقال الله عزّ وجلّ:

﴿ويَرَى الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ﴾[1].

وقد زعم ناسٌ أنّ «هُوَ» هاهنا صفةٌ، فكيف يكون صفةً وليس في الدنيا عربيٌّ يجعلها صفةً للمظهَر. ولو كان ذلك كذلك، لجاز «مررتُ بعبد الله هو نفسِه»، فـ«هو» هاهنا مستكرَهة لا يَتكلّمُ بها العربُ لأنه ليس من مواضعها عندهم. ويَدخل عليهم: «إن كان زيدٌ لَهُوَ الظريفَ»، و «إنْ كنّا لَنَحْنُ الصالحينَ». فالعربُ تَنصب هذا والنحويُّون أجمعون. ولو كان صفةً، لم يجز أن يَدخل عليه اللامُ؛ لأنّك لا تُدخِلها في ذا الموضع على الصفة فتقولَ: «إن كان زيدٌ للظّريفُ عاقلاً». ولا يكون «هُوَ» ولا «نَحْنُ» هاهنا صفةً وفيهما اللامُ.

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ولاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ﴾[2]، كأنه قال: ولا يَحسبنَّ الذين يَبخلون البُخْلَ هو خيراً لهم. ولم يَذكر «البخلَ» اجتزاءً بعلم المخاطَب بأنّه البخل، لذكره «يَبْخَلُونَ»[3].

ومثل ذلك قول العرب: «مَنْ كَذَبَ كان شرًّا له» يريد: كان الكِذبُ شرًّا له، إلاّ أنه استغنى بأنّ المخاطَب قد علم أنه الكذِبُ، لقوله: «كَذَبَ» في أوّل حديثه؛ فصار «هُوَ» وأخواتها هنا بمنزلة «مَا» إذا كانت لَغْواً، في أنّها لا تغيِّر ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكَر.

واعلم أنها تكون في «إنّ» وأخواتِها فصْلاً وفي الابتداء، ولكنّ ما بعدها مرفوعٌ، لأنه مرفوعٌ قبل أن تَذكر الفصلَ.

واعلم أنّ هُوَ لا يَحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفةً أو ما أشبه المعرفةَ، مما طال ولم تَدخله الألفُ واللام، فضارَع «زيداً» و «عمراً» نحو: «خير منك» و «مِثْلك»، و «أفضل منك» و «شرّ منك»، كما أنّها لا تكون في الفصل إلاّ وقبلها معرفةٌ أو ما ضارَعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلاّ معرفة أو ما ضارعها. لو قلت: «كان زيدٌ هو منطلقاً»، كان

---

(١) سبأ: ٦.

(٢) آل عمران: ١٨٠.

(٣) قال السيرافي: يقرأ بالتاء والياء، فمن قرأ بالتّاء، فتقديره: ولا تَحْسبَنَّ بُخل الذين يبخلون بما آتاهم الله؛ حذف البخل، وأقام المضاف إليه مقامه وهو «الذين»؛ كما قال: ﴿واسألِ القرية﴾ [يوسف: ٨٢] ومعناه: أهل القرية، ومن قرأ بالياء، فتقديره: ولا يَحْسَبَنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيراً لهم. وفي هذه القراءة استشهاد سيبويه، وهي أجود القراءتين في تقدير النحو، وذلك أن الذي يقرأ بالتّاء، يُضمر البخل قبل أن يجري لفظ يدلّ عليه، والذي يقرأ بالياء يُضمِر البخل بعدما ذكر «يبخلون».

قبيحاً حتّى تَذكر الأسماء التي ذكرتُ لك من المعرفة أوْ ما ضارَعها من النكرة مما لا يدخُله الألفُ واللامُ.

وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿إنْ تَرَنِي أنَا أقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلداً﴾[1] فقد تكون «أنَا» فصلاً وصفةً، وكذلك ﴿وما تُقَدِّمُوا لأنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تجدُوهُ عِنْدَ اللّهِ هُوَ خَيْراً وأعْظَمَ أجْرًا﴾[2].

وقد جَعَلَ ناسٌ كثير من العرب «هُوَ» وأخواتها في هذا الباب اسماً مبتدأ، وما بعده مبنيٌّ عليه، فكأنك تقول: «أظُنُّ زيداً أبوه خيرٌ منه»، و «وجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه». فمن ذلك أنّه بلغنا أنّ رؤبة كان يقول: «أظُنُّ زيداً هو خيرٌ منك». وناس كثير من العرب يقولون: ﴿ومَا ظَلَمْنَاهُمْ ولكِنْ كانُوا هُمُ الظالِمُونَ﴾[3]. وقال الشاعر، قيس بن ذَريحٍ [من الطويل]:

٥٧٩ ـ تُبَكّي على لُبْنَى وأنت تركتَها وكنتَ عليها بالمَلاَ أنتَ أقْدَرُ

---

(١) الكهف: ٣٩.

(٢) المزمل: ٢٠.

(٣) الزخرف: ٧٦؛ وقراءة «الظالمون» بالرفع هي قراءة عبد الله بن مسعود وأبي زيد.

انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/ ١٢٦؛ والبحر المحيط ٨/ ٢٧؛ وتفسير القرطبي ١٦/ ١١٥.

٥٧٩ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن ذريح في ديوانه ص ٤٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٤؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٩٢ (ملا)؛ والمقتضب ٤/ ١٠٥.

اللغة: الملا: ما اتسع من الأرض.

المعنى: يصف تتبُّع نفسه للبنى بعد أن طلَّقها فيعنِّف نفسه على ما كان، فيقول: لقد كنت أقدر عليها وأنت مقيم معها بالملا قبل تطليقها.

الإعراب: «**تُبكي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت. «**على لبنى**»: جار ومجرور متعلقان بـ (تبكي) و (لبنى) علامة جره الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**وأنت**»: الواو: حالية، «**أنت**»: مبتدأ محلُّه الرفع. «**تركتها**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محلها الرفع، وها: مفعول به محلُّه النصب. «**وكنت**»: الواو: حالية، وتجوز الاستئنافية على ما سيتضح بعد قليل، «**كنت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، التاء: اسم (كان) محلُّه الرفع. «**عليها**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أقدر» «**بالملا**»: جار ومجرور متعلقان بـ (أقدر). «**أنت**»: مبتدأ محله الرفع. «**أقدر**»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «تبكّي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أنت تركتها»: حالية محلُّها النصب. وجملة «تركتها»: خبر للمبتدأ (أنت) محلُّها الرفع. وجملة «كنت أنت أقدرُ»: استئنافية على جعل الواو استئنافية، ويقوّي ذلك أن الجملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت غير مسبوق بـ (قد)، وحالية محلُّها النصب على تقدير (قد) عند الجمهور، ويؤيد ذلك أن المعنى يوحي بالحالية. وجملة «أنت أقدَرُ»: خبر (كان) محلُّها النصب.

والشاهد فيه: جعل (أنت) مبتدأ، ورفع (أقدرُ) على الخبر، ولولا القافية لكان جعل (أنت) فصلاً، ونصب (أقدر) على أنّه خبر لـ (كان) أوجه.

وكان أبو عمرو يقول: «إنْ كان لَهو العاقلُ».

وأمّا قولهم: «كلُّ مولود يُولَدُ على الفِطْرة، حتَّى يكون أبواه هما اللَّذان يهوِّدانه وينصِّرانه»[1]، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفعُ من وجهين والنصبُ من وجه واحد.

فأحد وجهي الرفع[2] أن يكون «المولود» مضمَراً في «يكُونَ» و «الوالدان» مبتدآنِ، وما بعدهما مبنيٌّ عليهما، كأنه قال: حتَّى يكون المولود أبواه اللَّذان يهوِّدانه وينصِّرانه. ومن ذلك قول الشاعر، رجل من عَبْس [من الوافر]:

٥٨٠ ـ إذا ما المَرْءُ كانَ أبوه عَبْسٌ فحَسْبُك ما تريد إلى الكلام

---

(١) هذا حديث نبويّ رواه البخاري في كتاب الجنائز وكتاب القدر، ورواه مسلم في كتاب القدر.

(٢) ذكر السيرافي وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون في «يكون» ضمير الشأن، وما بعده مبتدأ وخبر مفسِّر له.

٥٨٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧؛ ولسان العرب ٣/ ١٨٨ (رود)، ٥/ ٢١٢ (نصر)، ١٥/ ١٩٣ (منى).

اللغة: عَبْسٌ هذا هو عبس بن بغيض، بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان.

المعنى: يقول: إذا نُسِب العربي إلى عبس هذا فحسبك بنسبته هذه ما تقصد إليه من الكلام عليه وعلى مفاخره.

الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة مبنية على السكون في محل نصب. «ما»: زائدة. «**المرء**»: اسم لـ (كان) محذوفة، أو مبتدأ على رأي من يجيز إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). «**أبوه**»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، والهاء: مضاف إليه محلُّه الجر. «**عبسٌ**»: خبر مرفوع بالضمة. «**فحسبك**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «حسبك»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وقيل إنَّها خبر مقدم. والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**ما**»: خبر للمبتدأ (حسب) محلُّه الرفع، وقيل: مبتدأ مؤخر. «**تريد**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**إلى الكلام**»: جار ومجرور متعلقان بـ (تريد). وذهب الشنتمري إلى أن (إلى) هنا بمعنى (من)، قال: وفي ذلك قبح لأنها ضدها، والأجود عنده أن يريد الشاعر: فحسبك ما تريد من الشرف إلى الكلام أي مع الكلام، ويبدو لي أن تضمين (تريد) معنى (تقصد) الذي يتعدَّى بـ (إلى) يخلص من هذا الإشكال، ويكون المعنى على نحو ما ذكرت قبلاً.

وجملة «إذا المرء كان أبوه عبس فحسبك ما **تريد**»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كان المرء» مع الخبر المحذوف لدلالة الخبر المذكور: مضاف إليها محلُّها الجر وجملة «كان أبوه عبس»: تفسيرية لا محل لها. وأمّا على رأي من يجيز إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية فجملة (المرء كان أبوه **عبس**): مضاف إليه محلها الجر. وجملة «كان أبوه عبس»: خبر المبتدأ «المرء» محلُّها الرفع. وجملة «أبوه عبس»: خبر (كان) محلُّها النصب. وجملة «حسبك ما تريد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «تريد»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. =

وقال آخَرَ [من الطويل]:

٥٨١ ـ متى ما يُفِدْ كسباً يكنْ كلُّ كسبه لـه مَطْعَـمٌ مـن صـدرِ يـومٍ ومـأْكَـلُ

والوجهُ الآخَرَ: أن تُعمِل «يكونَ» في الأبوين، ويكون «هُمَا» مبتدأ وما بعده خبراً له.

والنصبُ على أن تَجعل «هُمَا» فَصْلاً.

وإذا قلت: «كان زيدٌ أنتَ خيرٌ منه»، أو «كنتَ يومئذٍ أنا خيرٌ منك» فليس إلاّ الرفعُ؛ لأنك إنّما تَفصل بالذي تعني به الأوّلَ إذا كان ما بعد الفصل هو الأوّل وكانَ خبرَهُ، ولا يكون الفصلُ بما تعني به غيرَه. ألاَ ترى أنّك لو أخرجت «أنتَ»، لاستحال الكلامُ وتغيَّر المعنى، وإذا أخرجت «هُوَ» من قولك: «كان زيدٌ هو خيراً منك»، لم يَفسد المعنى.

وأمّا إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت: «هذا عبدُ الله هو خيرٌ منك»، و «ضربتُ عبدَ الله هو قائمٌ»، و «ما شأنُ عبد الله هو خيرٌ منك»، فلا تكون «هُوَ» وأخواتها فصلاً فيها

= والشاهد فيه: إضمار اسم (كان) قبلها وأنَّ جملة (أبوه عبسٌ) خبر (كان) ولولا ذاك لنصب أحد الاسمين (أبوه، وعبس).

٥٨١ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: يُفد كسباً هنا: بمعنى يحصل على طعامٍ ما.

المعنى: إن كل طعام يحصل عليه المتحدَّث عنه سيكون غذاءً له من أول يومه.

الإعراب: «متى»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ (يكن). «ما»: زائدة. «يفد»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: (هو). «كسباً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «يكن»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط الجازم، وعلامة جزمه السكون، واسم (يكن) ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). «كلُّ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «كسبه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: مضاف إليه محلُّها الجر. «له»: جار ومجرور متعلقان بحال من (مَطْعمٌ). «مطعم»: خبر (كل) مرفوع بالضمة. «من صدر»: جار ومجرور متعلقان بـ (يكن) أو بما في خبره من معنى (يطعمه من صدر يوم). «يوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ومأكل»: الواو: حرف عطف، «مأكل»: معطوف على (مطعمُ) مرفوع بالضمة.

وجملة «متى ما يفد كسباً يكن كلُّ كسبه مطعم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يفد»: جملة الشرط الظرفي محلُّها الجر، وجملة «يكن»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة «كلّ كسبه مطعم له»: في محل نصب خبر (يكن).

والشاهد فيه إضمار اسم (يكن)، والتقدير: يكن هو كلُّ كسبه له مطعم.

وفي أشباهها هاهنا؛ لأنَّ ما بعد الاسم هاهنا ليس بمنزلة ما يُبْنَى على المبتدأ، وإنَّما يَنتصب على أنه حالٌ كما انتَصب «قائم» في قولك: «انظُر إليه قائماً». ألاَ ترى أنك لا تقول: «هذا زيدٌ هو القائمُ»، ولا «ما شأنُك أنت الظريفُ». أوَلاَ ترى أنّ هذا بمنزلة «راكبٍ» في قولك: «مَرَّ زيدٌ راكباً».

فليس هذا بالموضع الذي يَحسُن فيه أن يكون «هُوَ» وأخواتُها فصلاً؛ لأنّ ما بعد الأسماء هنا لا يُفسد تركُه الكلامَ، فيكونَ دليلاً على أنه فيما تكلَّمه به، وإنَّما يكون هُو فصلاً في هذه الحال.

هذا بابٌ لا تكون «هُوَ» وأخواتُها فيه فصلاً

ولكن تكون بمنزلة اسم مبتدأ. وذلك قولك: «ما أَظنُّ أحداً هو خيرٌ منك»، و «ما أجعلُ رجلاً هو أَكرمُ منك»، و «ما إخالُ رجلاً هو أكرمُ منك». لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنّه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة، وكما أنّ «كلَّهم» و «أجمعين» لا يكرَّران على نكرة، فاستَقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفةٌ، فلم تَصر فصلاً إلاّ لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلاّ لمعرفة.

وأمّا أهل المدينة فيُنْزِلون «هُوَ» هاهنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع[1]. فزعم يونس أنّ أبا عمرٍو رآه لَحْناً، وقال: «احتَبى ابنُ مروان في هذه في اللحن». [يقول: لحنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: ﴿هؤلاء بناتي هنَّ أطهَرَ لكم﴾[2]، فنصب][3].

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: هذا الكلام إذا حُمِل على ظاهره، غلطٌ وسهو، لأنّ أهل المدينة لم يُحْكَ عنهم إنزال «هو» في النكرة منزلَتها في المعرفة. والذي حُكي عنهم ﴿هؤلاء بناتي هُن أطهرَ لكم﴾ (أي بالنصب) [هود: ٧٨]. و «هؤلاء بناتي» جميعاً معرفتان و «أطهر لكم» منزّل منزلة المعرفة في باب الفصل. والذي أنكر سيبويه أن يجعل «ما أظن أحداً هو خيراً منك» فصلاً. وليس هذا ممّا حُكي عن أهل المدينة. والذي يصحّح به كلامُ سيبويه أن يُقال: هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد».

(٢) هود: ٧٨؛ وقراءة «أطهرَ» بالنصب هي قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي، ومروان بن الحكم.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/١٢٦؛ والبحر المحيط ٥/٢٤٧؛ وتفسير الطبري ١٢/٥٢؛ وتفسير القرطبي ٩/٧٦؛ والكشاف ٢/٢٨٣؛ والمحتسب ١/٣٢٥.

(٣) ما بين المعكفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

وكان الخليل يقول: والله إنّه لعظيمٌ جعلُهم «هُوَ» فصلاً في المعرفة وتَصْيِيرُهم إيّاها بمنزلة «ما» إذا كانت «مَا» لغواً، لأنّ «هُوَ» بمنزلة «أَبوهُ»، ولكنَّهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا «مَا» في بعض المواضع بمنزلة «لَيْسَ»، وإنّما قياسُها أن تكون بمنزلة «كَأنّما» و «إنّما». ومما يقوّي تركَ ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول: «رجلٌ خيرٌ منك». [ويقول: لا يستقيم «أظنّ رجلاً خيراً منك»، فإن قلت: «لا أظنّ رجلاً خيراً منك»، فجيدٌ بالغ][1]. ولا تقول: «أَظنُّ رجلاً خيراً منك»، حتّى تنفي وتجعله بمنزلة «أحَد»، فلمّا خالفَ المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يَجرِ في النكرة مجراه، لأنه قبيح في الابتداء وفيما أُجري مجراه من الواجب، فهذا مما يقوّي تركَ الفصل.

---

(١) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

هذا باب «أيّ»

اعلم أنّ «أيّا» مضافاً وغيرَ مضاف بمنزلة «مَنْ». ألا تَرى أنّك تقول: «أَيٌّ أفضلُ»، و «أيُّ القومِ أفضلُ». فصار المضافُ وغيرُ المضاف يَجريان مجرى «مَنْ»، كما أنّ «زيداً» و «زيدَ مَناةَ» يَجريان مجرى «عمرو»، فحالُ المضاف في الإعراب والحُسْن والقبح كحال المفرد. قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾[1]؛ فحسُن كحسنه مضافاً.

وتقول: «أيُّها تشاءُ لك»، فـ «تشاء» صلةٌ لِـ «أيّها» حتَّى كَمل اسماً، ثم بنيتَ لك على «أيُّها»، كأنك قلت: «الذي تَشاءُ لك». [وإن أضمرت الفاء جاز، وجزمت «تشأ»، ونصبت «أيّها»][2].

فإن أدخلت الفاء، جزمت، فقلت: «أيها تشأ فلك»؛ من قبل أنك إذا جازيت، لم يكن الفعل وصلاً، وصار بمنزلته في الاستفهام إذا قلت: «أيَّها تَشاء»؟

وكذلك «مَنْ» تَجري مجرى «أيّ» في الذي ذكرنا وتَقع موقعه.

وسألتُ الخليل، رحمه الله، عن قولهم: «اضربْ أيُّهم أفضلُ»؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: «اضرب الذي أفضلُ»، لأنّ «أيّا» في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة «الذي»، كما أنّ «مَنْ» في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة «الذي».

وحدّثنا هارون أن الكوفيين يقرؤونها: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ على

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[1]، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: «امرُرْ على أيّهم أفضلُ»، فأجراها هؤلاء مجرى «الذِي» إذا قلت: «اضرب الذي أفضلُ»، لأنَّك تُنزِل «أيًّا» و «مَنْ» منزلة «الَّذي» في غير الجزاء والاستفهام.

وزعم الخليل أنّ «أيُّهم» إنَّما وقع في «اضربْ أيُّهم أفضلُ» على أنَّه حكاية، كأنَّه قال: «اضربِ الذي يقال له أيُّهم أفضلُ»، وشبَّهه بقول الأخطل [من الكامل]:

ولَقَدْ أبِيتُ من الفتاة بمنْزِلٍ فأبِيتُ لا حَرَجٌ ولا مَحرومُ[2]

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: «أشهدُ إنّك لرسولُ الله».

و «اضربْ» معلَّقةٌ[3]. وأرَى قولهم: «اضربْ أيُّهم أفضلُ» على أنَّهم جعلوا هذه الضمَّة بمنزلة الفتحة في «خمسةَ عشرَ»، وبمنزلة الفتحة في «الآنَ»، حين قالوا: «من الآن إلى غدٍ»، ففعلوا ذلك بـ «أيهم» حين جاء مجيئاً لم تَجيء أخواتُه عليه إلاَّ قليلاً، واستُعمل استعمالاً لم تُسْتَعمله أخَواته إلاَّ ضعيفاً. وذلك أنَّه لا يَكاد عربيٌّ يقول: «الذي أفضلُ فاضربْ»، و «اضربْ الذي أفضَلُ» حتَّى يقول: «هُوَ». ولا يقول: «هاتِ ما أحسنُ» حتى يقول: ما هو أحسنُ. فلمَّا كانت أخواتُه مفارِقةً له، لا تُستعمل كما استعمل خالفوا بإعرابَها إذَا استعملوه على غير ما استُعملت عليه أخَواتُه إلاَّ قليلاً. كما أنّ قولك: «يا أللَّهُ» لما خالفت سائرَ ما فيه الألفُ واللام لم يَحذفوا ألفَه، وكما أنّ «لَيْسَ» لمَّا خالفت سائرَ الفعل ولم تَصرّفْ تَصرُّفَ الفعل، تُركت على هذه الحال.

وجاز سقوط «هُوَ» في «أيّهم» كما قال: «لا عليك»، تخفيفاً، ولم يجزْ في أخواته إلاَّ قليلاً ضعيفاً.

---

(1) مريم: ٦٩. وقراءة «أيَّهم» بالنصب، هي قراءة هارون، ومعاذ بن مسلم الهراء، وطلحة بن مصرف، والأعرج، وزائدة، والأعمش.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٤/ ٥٤؛ والبحر المحيط ٦/ ٢٠٩؛ وتفسير القرطبي ١١/ ١٣٣.

(2) تقدم بالرقم ٣٧٠.

(3) أي: لا تعمل، وتجعل «أيهم أفضل» على الاستفهام.

وأمّا الذين نصبوا، فقاسوه وقالوا: هو بمنزلة قولنا: «اضربِ الذين أَفضلُ»، إذا أَثْرْنا أن نتكلَّم به. وهذا لا يَرفعه أحدٌ.

ومن قال: «امرُرْ على أيُّهم أفضلُ» قال: «امرُرْ بأيُّهم أفضلُ»؛ وهما سَواء. فإذا جاء «أيُّهم» مجيئاً يَحسُن على ذلك المجيء أخَواتُه ويكثرن، رَجع إلى الأصل وإلى القياس، كما ردّوا «ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ» إلى الأصل وإلى القياس.

وتفسير الخليل، رحمه الله، ذلك الأوّلُ بعيدٌ، إنَّما يجوز في شعر أو في اضطرار. ولو ساغ هذا في الأسماء، لجاز أن تقول: «اضربِ الفاسقُ الخبيثُ» تريد: الذي يقال له: الفاسقُ الخبيثُ.

وأمّا قول يونس، فلا يشبهه «أَشهدُ إنّك لزيد». وسترى بيان ذلك في باب «إنّ» و «أنّ» إن شاء الله.

ومن قولهما: «اضربْ أَيٌّ أفضلُ». وأمّا غيرهما فيقول: «اضربْ أيًّا أَفضلُ». ويقيس ذا على «الَّذِي» وما أشبهه من كلام العرب، ويسلِّم ذلك الضمة في المضافة لقول العرب ذلك، [يعني: أيُّهم][1]، وأجروا «أيًّا» على القياس.

ولو قالت العربُ: «اضربْ أيٌّ أفضلُ»، لقلته، ولم يكن بُدٌّ من متابعتهم. ولا ينبغي لك أن تَقيس على الشاذّ المنكر في القياس، كما أنك لا تَقيس على «أَمْس» «أَمْسَكَ»، ولا على «أَتقولُ»: «أيقولُ»، ولا سائرَ أمثلةِ القول، ولا على «الآنَ»: «آنَك». وأشباه هذا كثيرٌ.

ولو جعلوا «أيًّا» في الانفراد بمنزلته مضافاً، لكانوا خُلَقَاء إنْ كان بمنزلة «الَّذي» معرفةً أنْ لاَ ينوَّن؛ لأنّ كل اسم ليس يتمكّنُ لا يَدخله التنوينُ في المعرفة ويَدخله في النكرة. وسترى بيان ذلك فيما ينصرف ولا يَنصرف إن شاء الله.

وسألتُه، رحمه الله، عن «أيّي و أيُّك كان شرًّا فأخزاه الله»؟ فقال: هذا كقولك: «أَخْزَى اللَّهُ الكاذبَ منِّي ومنك»، إنَّما يريد: منَّا. وكقولك: «هو بيني وبينك»، تريد: هو

(١) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

بيننا. فإنّما أراد: أيُّنا كان شرًّا، إلاّ أنهما لم يَشتركا في «أيّ» ولكنّه أخلصَه[1] لكلِّ واحدٍ منهما. وقال الشاعر، العبَّاس بن مرداس [من الوافر]:

٥٨٢ - فأيِّي ما وأيُّك كان شرًّا فسيقَ إلى المقامةِ لا يَراها

وقال خِداشُ بن زُهَير [من الكامل]:

٥٨٣ - ولقد عَلِمتُ إذا الرِّجال تناهَزُوا أيِّي وأيُّكم أعَزُّ وأمْنَعُ

---

(١) أي: أخلص المتكلّم لفظ «أيّ».

٥٨٢ - **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٤٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٦٧، ٣٦٨؛ وذيل الأمالي ص ٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٣؛ وشرح ديوان زهير ص ١١٣؛ وشرح المفصل ٢/ ١٣١؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٠٦ (قوم)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٥٦ (أيا).

اللغة: المقامة: جماعة الناس، وقيل مجلسُ إقامتهم.

المعنى: يريد من كان منا شرًّا أعماه الله في الدنيا فلا يبصر حتى يقاد إلى مجلسه.

الإعراب: «**فأيّي**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أيي»: اسم شرط جازم مرفوع بالضم لأنه مبتدأ، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**ما**»: زائدة للتوكيد. «**وأيُّك**»: الواو: حرف عطف، «**أيك**»: معطوف على (أيِّي) مرفوع بالضمة، والكاف: مضاف إليه محلُّه الجر. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «**شراً**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة. «**فسيق**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، ودخلت على الماضي لأنه إنشاء في المعنى فهو دعاء، «سِيق»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل مستتر تقديره (هو). «**إلى المقامة**»: جار ومجرور متعلقان بـ(سيق). «**لا**»: نافية لا محل لها. «**يراها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو)، وها: مفعول به محله النصب.

وجملة «أيِّي ما وأيُّك كان شراً فسيق»: بحسب ما قبلها. وجملة «كان شراً»: خبر المبتدأ (أيِّي) محلُّها الرفع، ويمكن أن تكون جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها، والخبر في هذه الحالة هو مجموع جملتي الشرط وجوابه. وجملة «سيق»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلُّه الجزم.

والشاهد فيه: إفراد (أي) لكل واحد من الاثنين، وإخلاصهما توكيداً، والمستعمل إضافتها إليهما معاً، فيقال: «أيُّنا».

٥٨٣ - **التخريج**: البيت لخداش بن زهير في شرح المفصل ٢/ ١٣٣؛ ولعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٤٢١ (نهز).

اللغة: تناهزوا: افترس بعضهم بعضاً في الحرب.

المعنى: عند المبارزة في القتال علمتُ من الأقوى منا.

=

وقال خداش أيضاً [من الطويل]:

٥٨٤ - فـأيِّـي وأيُّ ابـنِ الحُصَيـنِ وعَثْعَـثٍ غـداةَ التَقَيْنـا كـان عنـدك أعْـذَرَا

= **الإعراب**: «ولقد»: الواو: بحسب ما قبلها، اللام: للابتداء، و «قد»: حرف تحقيق. «علمتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «إذا»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ (علمت). «الرجال»: فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور، مرفوع بالضمة. «تناهزوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: فاعل محله الرفع، والألف: فارقة. «أيّي»: اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر. «وأيُّكم»: الواو: حرف عطف، «أيكم»: معطوف على «أيّـي» مرفوع بالضمة، و «كم»: مضاف إليه محله الجر. «أعز»: خبر (أيّـي) مرفوع بالضمة. «وأمنع»: الواو: حرف عطف، «أمنع»: معطوف على (أعزُّ).

وجملة «علمت»: بحسب الواو. وجملة «تناهز الرجال»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «تناهزوا»: تفسيرية. وجملة «أيّي وأيُّكم أعزُّ»: سدَّت مسد مفعولي علم لتصدرها بمعلق، وهو أداة الاستفهام (أيّ) فمحـل الجملة النصب.

والشاهد فيه: إفراد (أي) لكل واحد من الاسمين، وإخلاصهما له توكيداً، والمستعمل إضافتهما إليهما معاً، فيقال: أيُّنا.

٥٨٤ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: أعذر: أي أجدر بالعذر.

المعنى: من منا كان أجدر بالعذر في نظرك عندما التقيتُ أنا وابن الحصين.

الإعراب: «فأيّي»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أي»: اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّها الجر. «وأيُّ»: الواو: حرف عطف، «أيُّ»: معطوف على (أيّي) مرفوع بالضمة الظاهرة. «ابن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الحصين»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وعثعث»: الواو: حرف عطف، «عثعثٍ»: معطوف على (الحصين). «غداة»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلِّق بـ (أعذرا). «التقينا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: فاعل محلُّه الرفع. =

هذا باب مجرى «أيٍّ» مضافاً على القياس

وذلك قولك: «اضربْ أيَّهم هو أفضلُ»، و «اضربْ أيَّهم كانَ أفضلَ»، و «اضربْ أيَّهم أبوه زيدٌ». جرى ذا على القياس لأن «الذي» يَحسن هاهنا.

ولو قلت: «اضربْ أيُّهم عاقلٌ»، رفعتَ، لأن «الذي عاقلٌ»، قَبيحةٌ. فإن قلت: «اضرب أيَّهم هو عاقل»، نصبتَ، لأنّ «الذي هو عاقلٌ» حَسَنٌ. ألاَ ترى أنّك لو قلت: «هذا الذي هو عاقلٌ»، كان حسناً.

وزعم الخليل، رحمه الله، أنه سمع عربيًّا يقول: «ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً». وهذه قليلة، ومن تكلَّم بها فقياسُه «اضربْ أيُّهم قائلٌ لك شيئاً».

قلتُ: أفيقال: «ما أنا بالذي منطلقٌ»؟ فقال: لا. فقلتُ: فما بالُ المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام، فهو أمثلُ قليلاً، وكأنَّ طولَه عوضٌ من ترك «هُوَ». وقلَّ من يتكلَّم بذلك.

= **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه مستتر جوازاً تقديره (هو). **«عندك»**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بحالٍ من اسم (كان) أو بخبرها (أعذر)، والكاف: مضاف إليه محلُّه الجر. **«أعذرا»**: خبر (كان) منصوب بالفتحة.

وجملة «أبّي وأيُّ ابن الحصين كان أعذر»: بحسب الفاء التي قبلها. وجملة «كان أعذر»: خبر (كان) محلُّها النصب. وجملة «التقينا»: مضاف إليه محلُّها الجر.

والشاهد فيه: كالشاهد فيما قبله.

هذا باب «أيّ» مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلاّ بصلة

فمن ذلك قولك: «اضربْ أيَّ مَن رأيتَ أفضلُ». فَمَنْ كَمَلَ اسماً بـ «رأيت» فصار بمنزلة القوم، فكأنك قلت: «أيُّ القوم أفضلُ»، و «أيُّهم أفضلُ»، وكذلك «أيُّ الذين رأيتَ في الدار أفضلُ». و «أيّ من رأيت في الدار أفضل» لأن «رأيت» صلة، و «فيها» متَّصِلة بـ «رأيت»، لأنّك ذكرت موضع الرؤية، فكأنك قلت أيضاً: «أيُّ القوم أفضلُ وأيُّهم أفضلُ»؛ لأنّ «فيهَا» لا تغيِّر الكلام عن حاله. كما أنَّك إذا قلت: «أيُّ مَن رأيتَ قومَه أفضلُ»؟ كان بمنزلة قولك: «أيُّ مَن رأيتَ أفضلُ». فالصلةُ معملَةً وغيرَ معملةٍ في القوم سَواءٌ.

وتقول: «أيَّ من في الدار رأيتَ أفضلَ»، وذاك لأنّك جعلت «في الدَّارِ» صلةً، فتمّ المضافُ إليه «أيٌّ» اسماً، ثم ذكرتَ «رأيتَ»، فكأنّك قلت: «أيَّ القوم رأيت أفضلَ»، ولم تجعل «في الدّار» هاهنا موضعاً للرؤية.

وتقول: «أيُّ مَن في الدار رأيتَ أفضلُ»، كأنك قلت: «أيُّ مَن رأيتَ في الدار أفضلُ». ولو قلت: «أيُّ مَن في الدار رأيتَه زيدٌ»، إذا أردت أن تجعل «في الدَّارِ» موضعاً للرؤية، لجاز. ولو قلت: «أيُّ مَن رأيتَ في الدار أفضلُ»، قدّمتَ أو أخّرت سَواءٌ.

وتقول في شيء منه آخر: «أيُّ مَن إن يأتنا نُعْطِهِ نُكْرِمهُ». فهذا إنْ جعلتَه استفهاماً، فإعرابُه الرفع، وهو كلام صحيح، من قبل أنّ «إن يأتنا نعْطِه صلةٌ» لِـ «مَنْ» فكمَل اسماً. ألا ترى أنّك تقول: «مَن إن يأتنا نُعْطِه بنو فلانٍ»، كأنك قلت: «القومُ بنو فلان»، ثم أضفتَ «أيّاً» إليه، فكأنّك قلت: «أيُّ القوم نُكرِمُه» و «أيُّهم نُكْرِمُه»؟

فإن لم تُدْخِل الهاءَ في «نُكرِمُ»، نصبتَ، كأنّك قلت: «أيَّهم نُكْرِمُ».

فإن جعلتَ الكلامَ خبراً، فهو محال؛ لأنَّه لا يَحسن أن تقول في الخبر: «أيُّهم نُكرِمُه».

ولكنَّك إنْ قلت: «أيَّ مَن إن يَأتنا نُعْطِهِ نُكرِمُ تُهينُ»، كان في الخبر كلاماً، لأنَّ «أيَّهم» بمنزلة «الَّذي» في الخبر، فصار «نكْرِمُ» صلةً، وأعملت «تُهينُ»، كأنَّك قلت: «الذي نُكْرِمُ تُهِينُ».

وتقول: «أيَّ مَن إن يأتنا نُعْطه نُكْرِمْ تُهِنْ»، كأنك قلت: «أيَّهم نُكْرِمْ تُهِن».

وتقول: «أيُّ مَن يأتينا يريدُ صلَتنا فنحدّثُه»، فيستحيل في وجه، ويجوز في وجه.

فأمّا الوجه الذي يستحيل فيه، فهو أن يكون «يُريدُ» في موضعِ «مُريدٍ» إذا كان حالاً فيه وقع الإتيان، لأنَّه معلَّق بـ «يأتينا»، كما كان فيها معلَّقاً بـ «رأيت» في: «أيُّ مَن رأيتَ في الدار أفضلُ»، فكأنك قلت: «أيُّهم فنحدِّثُه». فهذا لا يجوز في خبر ولا استفهام.

وأمّا الوجه الذي يجوز فيه فأنّ يكون «يُريدُ» مبنيًّا على ما قبله، ويكون «يَأْتينا» الصِّلة. فإن أردت ذلك، كان كلاماً، كأنك قلت: «أيُّهم يريد صلَتنا فنحدِّثُه»، و «فنحدِّثَه» إن أردت الخبر.

وأمّا «أيَّ مَنْ يأْتِينا فنحدِّثَه»، فهو محال. لأنّ «أيَّهم فنحدِّثَه» محال. فإن أخرجت الفاء فقلت: «أيَّ من يأتيني نُحدِّثُه»، فهو كلام في الاستفهام، محالٌ في الإخبار.

وتقول: «أيَّ مَن إن يأتِه مَن إن يأتِنا نُعْطه تأتِ يكْرِمْك». وذلك أنّ «مَن» الثانية صلتُها «إن يأتنا نُعْطِهِ»، فصار بمنزلة «زيد»، فكأنك قلت: «أيّ مَن إن يأته زيدٌ يُعْطِهِ تأتِ يُكْرِمكْ»، فصار «إنْ يأته زيدٌ يُعْطِه» صلةً لِـ «من» الأولى، فكأنَّك قلت: «أيّهم تأتِ يُكْرِمْك».

فجميعُ ما جاز وحسُن في «أيّهم» هاهنا، جاز في: «أيّ مَن إن يأته مَن إن يأتنا نُعْطِه يُعطِه»، لأنَّه بمنزلة «أيّهم».

وسألتُ الخليل، رحمه الله، عن قولهم: «أيَّتُهنَّ فلانةُ»، و «أيُّهنَّ فلانةُ»، فقال: إذا قلت: «أيّ» فهو بمنزلة «كُلّ» لأنَّ «كُلاًّ» مذكَّر يقع للمذكَّر والمؤنَّث وهو أيضاً بمنزلة «بَعْض»، فإذا قلت: «أيّتُهن» فإنَّك أردت أن تؤنّث الاسم، كما أنّ بعض العرب فيما زعم الخليل، رحمه الله، يقول: «كُلَّتُهن منطلقةٌ».

هذا باب «أيّ» إذا كنتَ مستفهماً بها عن نكرة

وذلك لو أنَّ رجلاً قال: «رأيتُ رجلاً»، قلتَ: «أيّا»؟ فإن قال: «رأيتُ رجلين»، قلتَ: أيَّيْنِ؟ وإن قال: «رأيتُ رجالاً»، قلتَ: أيِّينَ؟ فإن ألحقتَ «يا فَتَى» في هذا الموضع فهي على حالها قبل أن تُلحِق «يَا فَتَى».

وإذا قال: «رأيتُ امرأةً»، قلتَ: «أيّةً يا فتى»؟ فإنْ قال: «رأيتُ امرأتينِ»، قلتَ: «أيّتَيْنِ يا فتى»؟ فإن قال: «رأيتُ نِسْوةً»، قلتَ: «أيّاتٍ يا فتى»؟

فإن تكلَّمَ بجميع ما ذكرنا مجروراً، جررتَ «أيّا»، وإن تكلَّمَ به مرفوعاً، رفعتَ «أيّا»، لأنك إنّما تستفهمُ على ما وضَعَ المتكلِّمُ عليه كلامَه.

قلتُ: فإن قال: «رأيتُ عبد الله» أو «مررتُ بعبد الله»؟ قال: فإنّ الكلام أنْ لاَ تقول: «أيّا»، ولكن تقول: «مَنْ عبدُ الله»؟ و «أيُّ عبدُ الله»؟ لا يكون إذا جئتَ بـ «أيّ» إلاَّ الرفعُ[1]، كما أنه لا يجوز إذا قال: «رأيتُ عبدَ الله» أن تقولَ: «مَنَا»؟ وكذلك لا يجوز إذا قال: «رأيتُ عبدَ الله» أن تقول: «أيّا»؟

ولا تجوز الحكايةُ فيما بعد «أَيّ» كما جاز فيما بعد «مَنْ»؛ وذلك أنّه إذا قال: «رأيتُ عبدَ الله»، قلتَ: «أيُّ عبدُ الله»؟ وإذا قال: «مررتُ بعبد الله»، قلتَ: «أيُّ عبدُ الله»؟

(١) قال السيرافي ما ملخصه: وإنّما فصلوا بين المعرفة والنكرة في المسألة، فاكتفوا في النكرة بذكر اسم واحد، ولم يكتفوا في المعرفة إلاّ بذكر الاسم والخبر، لأنّ المسألة عنهما على وجهين مختلفين، ففرّقوا بينهما لذلك. فأمّا المسألة عن النكرة، فإنّما هي عن ذاتها لا عن صفتها. والمسألة عن المعرفة إنّما هي عن نعتها، فلا بدّ من ذكرها، لأنّ الجواب نعت، ولا بدّ من ذكر المنعوت.

وإنّما جازت الحكايةُ بعد «مَنْ» في قولك: «مَنْ عبدُ الله»، لأنَّ «أيًّا» واقعِةٌ على كلّ شيءٍ، وهي للآدَميِّينَ. و «مَنْ» أيضاً مُسَكَّنةٌ في غير بابها، فكذلك يجوز أن تجعل ما بعد «مَنْ» في غير بابه.

هذا باب «مَنْ» إذا كنتَ مستفهِماً عن نكرة

اعلم أنك تُثنّي «مَنْ» إذا قلت: «رأيتُ رجلين» كما تثنّي «أيًّا»، وذلك قولك: «رأيتُ رجلين»، فتقولُ: «مَنَيْنِ» كما تقول: «أيَّيْنِ». و «أتاني رجلان» فتقولُ: «مَنانِ»، و «أتاني رجالٌ»، فتقول: «مَنُونَ». وإذا قال: «رأيتُ رجالاً»، قلت: «مَنِينَ»، كما تقول: «أيِّينَ». وإنْ قال: «رأيتُ امرأة»، قلت: مَنَهْ؟ كما تقول: أيّةْ. فإنْ وَصَلَ قال: «مَنْ يا فتى»؟ للواحد والاثنين والجميع. وإن قال: «رأيتُ امرأتين»، قلت: «مَنْتَيْنِ» كما قلت: «أيّتَيْنِ»، إلاّ أنّ النون مجزومةٌ. فإن قال: «رأيتُ نساءً»، قلت: «مَناتْ» كما قلت: «أيّاتٍ»، إلاّ أنّ الواحد يخالف «أيًّا» في موضع الجرّ والرفع، وذلك قولك: «أتاني رجلٌ» فتقول: «مَنُو»، وتقول: «مررتُ برجلٍ» فتقول: «مَنِي». وسنبيِّن وجه هذه الواو والياء في غير هذا الموضع، إنّ شاءَ الله.

فـ «أيّ» في موضع الجرّ والرفع إذا وقفتَ بمنزلة «زَيْدٍ» و «عَمْرٍو»؛ وذلك لأنَّ التنوين لا يَلحق «مَنْ» في الصلة وهو يلحَق «أيًّا» فصارت بمنزلة «زَيْدٍ» و «عَمْرٍو» وأمَّا «مَنْ» فلا ينوَّن في الصلة، فجاء في الوقْف مخالفاً.

وزعم الخليل أنَّ مَنتَين ومَنَهْ ومَناتْ ومَنَيْن ومَنِينْ كلَّ هذا في الصلة مُسْكَن النون، وذلك أنّك تقول إذا قال: «رأيتُ رجالاً أوْ نساءً أو امرأةً أو امرأتين، أو رجلاً أو رجلين»: «مَنْ يا فتى».

وزعم الخليل، رحمه الله، أن الدليل على ذلك أنّك تقول: «مَنُو» في الوقف، ثم تقول: «مَنْ يا فتَى»، فيصيرُ بمنزلة قولك: مَن قال ذاك؟ فتقول: «مَنْ يا فتَى»، إذا عَنيتَ

جميعاً، كأنّك تقول: «مَن قال ذاك»؟ إذا عنيتَ جماعة. وإنّما فارَقَ بابُ «مَنْ» بابَ «أيّ» أنّ «أيًّا» في الصلة يثبت فيه التنوينُ، تقول: «أيٌّ ذا» و «أيّةٌ ذهْ».

وزَعم أنَّ من العربِ، وقد سمعناه من بعضهم، من يقول: «أيُّونَ هؤلاءِ»، و «أيّان هذانِ». فـ «أيّ» قد تُجْمَع في الصلة وتضاف وتُثَنَّى وتنوَّن، و «مَنْ» لا يثنَّى ولا يُجْمَع في الاستفهام ولا يضاف، و «أيٌّ» منوّنٌ على كلّ حال في الاستفهام وغيره، فهو أقوى.

وحدّثنا يونس أن قوماً يقولون أبداً: مَنَا ومَني ومَنُو، عنيتَ واحداً أو اثنين أو جميعاً في الوقف. فمن قال هذا، قال: أيًّا، وأيٍّ، وأيٌّ إذا عَنى واحداً أو جميعاً أو اثنين. فإنْ وَصَلَ نوَّنَ «أيًّا». وإنَّما فعلوا ذلك بـ «مَنْ» لأنهم يقولون: «مَنْ قال ذاك»؟ فيَعنون ما شاؤوا من العدد. وكذلك «أيٌّ»، تقول: «أيٌّ يقول ذاك»؟ فَتعني بها «جميعاً» وإن شاء، عَنى اثنين.

وأمّا يونس فإنه كان يَقيس «مَنَهْ» على «أيّةٍ»، فيقول: «مَنةٌ، ومَنَةً، ومَنَةٍ، إذا قال: «يا فتى». وكذلك ينبغي له أن يقول إذا أثَرَ أنْ لا يغيِّرها في الصلة.

وهذا بعيد[1]، وإنّما يجوز هذا على قول شاعرٍ قاله مرّةً في شعر ثم لم يُسْمَعْ بعده مثله [من الوافر]:

٥٨٥ ـ أتَـوْا نـاري فقلـتُ: مَنُـونَ أنتـم؟ فقـالـوا: الجِنُّ. قلـتُ: عِمُـوا ظـلامـا

---

(١) قال السيرافي: لأن قوله: «ضربَ مَنْ مَنًا» استفهام عن الضارب وعن المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام، وقد قدَّم الفعل على الاستفهامين، والاسم المستفهم به يتضمَّن حرف الاستفهام، ولا يكون إلاّ صدراً. ولو رددناهما إلى ما تضمّناه من حرف الاستفهام، لصار تقديره: «ضرب أزيدٌ أعمرًا»؟ وهذا باطل مضمحلّ.

٥٨٥ ـ **التخريج**: البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ٤/ ٤٨٢، ٦/ ١٩٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠؛ والدرر ٦/ ٢٤٦؛ ولسان العرب ٣/ ١٤٩ (حسد)، ١٣/ ٤٢٠ (منن)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٣؛ ولسمير الضَّبِّي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٣؛ ولشمر أو لتأبّط شرًّا في شرح التصريح ٢/ ٢٨٣؛ وشرح المفصل ٤/ ١٦؛ ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤/ ٤٩٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٢؛ وجواهر الأدب ص ١٠٧؛ والحيوان ١/ ٣٢٨؛ والخصائص ١/ ١٢٨؛ والدرر ٦/ ٣١٠؛ ورصف المباني ص ٤٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٦٤٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٦١٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٥؛ ولسان العرب ٦/ ١٢ (أنس)، ١٤/ ٣٧٨ (سرا)؛ والمقتضب ٢/ ٣٠٧؛ والمقرب ١/ ٣٠٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧، ٢١١.

اللغة: أتوا ناري: أي قصدوا النار التي أوقدتها لهداية الضالّين. منون أنتم: أي: من أنتم. عموا ظلاماً: أنعموا ظلاماً.

وزعم يونسُ أنَّه سمع أعربيًّا يقول: «ضَرَبَ مَنٌ مَنًا»؟

وهذا بعيد لا تتكلَّمُ به العربُ، ولا يَستعمله منهم ناسٌ كثير. فإنَّما يجوز «مَنُونَ يا فتى» على ذا.

وينبغي لهذا أنْ لا يقول: «مَنُو» في الوقف، ولكن يجعله كـ «أيّ». وإذا قال: «رأيتُ امرأةً ورجلاً»، فبدأتَ في المسألة بالمؤنَّث قلت: «مَنْ» و «مَنا»؛ لأنك تقول: «مَنْ يا فتى» في الصلة في المؤنَّث. وإنْ بدأت بالمذكَّر قلت: «مَنْ»؟ و «مَنَهْ»؟

وإنما جُمِعَتْ «أيٌّ» في الاستفهام ولم تُجْمَع في غيره لأنّه إنَّما الأصل فيها الاستفهامُ، وهي فيه أكثر في كلامهم، وإنَّما تُشبه الأسماء التامة التي لا تَحتاج إلى صلة في الجزاء وفي الاستفهام. وقد تشبَّه الأسماء التامة التي لا تَحتاج إلى صلة في الجزاء وفي الاستفهام. وقد تشبَّه «مَنْ» بها في هذه المواضع لأنها تَجري مجراها فيها. ولم تقوَ قوَّةَ «أيٍّ» لما ذكرتُ لك، ولما يدخلها من التنوين والإضافة.

= **المعنى**: قصدوا النار التي أوقدتها لهداية الضالّين فقلت لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن «جنّ». فقلت لهم: أنعموا ظلاماً.

الإعراب: «**أتوا**»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «**ناري**»: مفعول به منصوب، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**فقلت**»: الفاء: حرف عطف، «**قلت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**منون**»: اسم استفهام مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، أو خبر مقدم. «**أنتم**»: ضمير منفصل في محلّ رفع خبر المبتدأ، أو مبتدأ مؤخّر. «**فقالوا**»: الفاء: حرف عطف، «**قالوا**»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «**الجن**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن. «**قلت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**عموا**»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والواو: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «**ظلاما**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «عم».

وجملة «أتوا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلت لهم»: معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «منون أنتم»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة: «قالوا» معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نحن الجن» في محل نصب مفعول به. وجملة «قلت»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «عموا» في محلّ نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «منون أنتم» حيث يريد: «من أنتم»، فألحق الواو والنون بـ «من» في الوصل للضرورة، إذ هذا لا يجوز إلاّ في الوقف.

هذا باب ما لا يحسن فيه «مَنْ» كما يحسن فيما قبله

وذلك أنَّه لا يجوز أن يقول الرجلُ: «رأيتَ عبدَ الله»، فتقولَ: «مَنَا»، لأنَّه إذا ذَكر «عبد الله»، فإنَّما يذكر رجلاً تَعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده ممّن يَعرفه بعينه، فإنَّما تسألُه على أنك ممّن يعرفه بعينه، إلاّ أنك لا تدري الطَّويلُ هو أم القصيرُ أم ابنُ زيد أم ابن عمرو؟ فكرهوا أن يُجرَى هذا مجرى النكرة إذا كانا مفترقين. وكذلك «رأيتُه» و «رأيتُ الرجل»، لا يَحسن لك أن تقول فيهما إلاّ «مَنْ هو» أو «مَنِ الرجلُ».

وقد سمِعنا من العرب من يقال له: «ذهْبنا معهم»، فيقول: «مع مَنِينْ»؟ و «قد رأيتُه»، فيقول: «مَنَا»؟ أو «رأيتَ مَنَا»؟ وذلك أنه سأله عن أنّ الذين ذَكر ليسوا عنده ممّن يَعرفه بعينه، وأنَّ الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدِّثُ، فهو ينبغي له أن يَسأل في ذا الموضع كما سأل حين قال: «رأيتُ رجلاً».

هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمتَ عنه بـ «مَنْ»

اعلم أنَّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ: «رأيتُ زيداً»: «مَنْ زيداً»؟ وإذا قال: «مررتُ بزيدٍ»: قالوا: «مَنْ زيدٍ»؟ وإذا قال: «هذا زيد» قالوا: «مَنْ زيدٌ»؟

وأما بنو تميم فيرفعون على كلّ حال. وهو أقيسُ القولين.

فأمّا أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكَوا ما تكلّمَ به المسؤول كما قال بعض العرب: «دَعْنا من تمرتان»، على الحكاية لقوله: «ما عنده تَمْرتان». وسمعت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال: «أَلَيْسَ قُرَشيًّا»؟ فقال: «ليس بِقُرَشيًّا»، حكايةً لقوله. فجاز هذا الاسم الذي يكون عَلَماً غالباً على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم، وهو العَلَم الأوّلُ الذي به يَتعارفون. وإنّما يُحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة. وإنّما حكى مبادرةً للمسؤول، أو توكيداً عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلّمَ به. والكُنيْة بمنزلة الاسم.

وإذا قال: «رأيتُ أخا زيد» لم يجز «مَنْ أخا زيد» إلاّ على قول من قال: «دَعْنا مِن تمرتان»، و «ليس بقرشيًّا». والوجهُ الرفع لأنَّه ليس باسم غالب.

وقال يونس: إذا قال رجلٌ: «رأيتُ زيداً وعمراً»، أو «زيدًا وأخاه»، أو «زيداً أخا عمرو»، فالرفعُ يَردُّه إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحدَ، كما تُرَدّ «ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ» إلى الأصل. وأمّا ناسٌ فإنَّهم قاسوه فقالوا: تقول مَنْ أخو زيد وعمرٌو، ومن عمراً وأخا زيدٍ، تُتْبعُ الكلامَ بعضه بعضاً. وهذا أحسنَ.

فإذا قالوا: «مَنْ عمراً ومن أخو زيد»، رفعوا «أخا زيد»، لأنَّه قد انقطَع «مِنَ» الأوّل

بـ «مَنِ» الثاني الذي مع الأخ، فصار كأنك قلت: «مَنْ أخو زيدٍ»؟ كما أنك تقول: «تبًّا له ووَيْلاً»؛ و «تبًّا له» و «وَيلٌ له».

وسألتُ يونس عن: «رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو» فقال: أقول: «مَنْ زيدَ بنَ عمرو»؛ لأنّه بمنزلة اسم واحد. وهكذا ينبغي، إذا كنت تقول: «يا زيدَ بن عمرو»، و «هذا زيدُ بن عمرو»، فتُسقِط التنوين. فأمّا «مَنْ زيدٌ الطويلُ»؟ فالرفع على كلّ حال؛ لأنَّ أصل هذا جرى للواحد لِتُعرِّفه له بالصفة، فلمّا جاوز ذلك، ردّه إلى الأعراف. ومَن نوّن «زيداً» جعل «ابْنَ» صفةً منفصلة ورفَع في قول يونس. فإذا قال: «رأيتُ زيداً» قال: «أيٌّ زيدٌ»؟ فليس فيه إلاّ الرفعُ، يُجريه على القياس. وإنّما جازت الحكايةُ في «مَنْ» لأنّهم لِـ «مَنْ» أكثرُ استعمالاً وهم ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره. وإن أدخلتَ الواوَ والفاء في «مَنْ»، فقلت: «فَمَنْ» أو «وَمَنْ»، لم يكن فيما بعده إلاّ الرفعُ.

هذا باب ما إذا أردت أن يضاف لك من تَسأل عنه

وذلك قولك: «رأيتُ زيداً». فتقول: «المَنِيَّ». فإذا قال: «رأيتُ زيداً وعمراً» قلت: «المَنِيَّيْنْ». فإذا ذكَرَ ثلاثةً قلت: «المَنِيِّينْ»، وتَحمل الكلام على ما حَمَل عليه المسؤول إنْ كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً، كأنك قلت: «القُرَشِيَّ» أم «الثَّقَفيَّ». فإن قال: «القرشيَّ»، نصَبَ، وإن شاءَ رفَعَ على هُوَ، كما قال: «صالحٌ» في: «كيف كنتَ»؟

فإن كان المسؤول عنه من غير الإنْس فالجوابُ «الهَنُ»، و «الهَنَةُ»، و «الفلانُ»، و «الفُلانة»؛ لأن ذلك كناية عن غير الآدميين.

هذا باب إجرائهم صلةَ «مَنْ» وخبرَه إذا عنيتَ اثنين كصلة «اللَّذَيْن»، وإذا عنيتَ جميعاً كصلة «الَّذينَ»

فمن ذلك قوله عزّ وجل: ﴿وَمِنْهُمْ من يَستَمِعون إلَيْكَ﴾[1]. ومن ذلك قول العرب فيما حدّثنا يونس: «مَنْ كانت أُمَّكَ»؟ و «أيُّهنَّ كانت أمّك»؟ ألحقَ تاءَ التأنيث لمّا عنى مؤنثاً كما قال: «يَسْتَمعونَ إلَيْكَ» حين عنى جميعاً.

وزعم الخليل، رحمه الله، أن بعضهم قرأ: ﴿وَمَنْ تَقْنُتْ مِنكُنَّ للَّهِ ورَسُولِهِ﴾[2]، فجُعلت كصلة «الَّتي» حين عنيتَ مؤنثاً. فإذا ألحقتَ التاءَ في المؤنَّث، ألحقتَ الواو والنون في الجميع. قال الشاعر حين عنَى الاثنين، وهو الفرزدق [من الطويل]:

٥٨٦ ـ تَعالَ فإنْ عاهدتني لا تخونُني ... نكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ

---

(١) يونس: ٤٢.

(٢) الأحزاب: ٣١. وقراءة «تقنت» بالتاء هي قراءة ابن عامر، ونافع، والجحدري، ويعقوب، وأبي جعفر، وشيبة، وروح، وزيد.

انظر: معجم القراءات القرآنية ٥/١٢٢؛ والبحر المحيط ٧/٢٢٨؛ وتفسير القرطبي ١٤/١٧٦؛ والكشاف ٣/٢٥٩.

٥٨٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٣٢٩؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٢؛ والدرر ١/٢٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٨٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٣٦؛ والمقاصد النحوية ١/٤٦١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٢٢؛ وشرح الأشموني ١/٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٩؛ وشرح المفصل ٢/١٣٢، ٤/١٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٣؛ ولسان العرب ١٣/٤١٩ (منن)؛ والمحتسب ١/٢١٩؛ والمقتضب ٢/٢٩٥، ٣/٢٥٣.

المعنى: اقبل إلي أيها الذئب، فإن واثقتني على عدم الغدر، نكن صديقين لا يغدر أحدنا بصاحبه.

الإعراب: **تعال**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت).
فإن: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. **عاهدتني**: فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء: ضمير =

هذا باب إجرائهم «ذَا» وحدَه بمنزلة «الَّذي»

وليس يكون كـ «الذي» إلاَّ مع «مَا» و «مَنْ» في الاستفهام، فيكونَ «ذَا» بمنزلة «الذي» ويكونُ «مَا» حرفَ الاستفهام، وإجرائهم إيّاه مع «مَا» بمنزلة اسم واحد.

أما إجراؤهم «ذَا» بمنزلة «الَّذي»، فهو قولك: «ماذا رأيتَ»؟ فيقول: «متاعٌ حَسَنٌ». وقال الشاعر لبيد [من الطويل]:

٥٨٧ ـ أَلَا تَسْألانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وباطِلُ

= متصل في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **لا تخونني**: «لا»: نافية، «تخون»: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). **نكن**: فعل مضارع ناقص، مجزوم، واسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن). **مثل**: خبرها منصوب بالفتحة، وهو مضاف. من: اسم موصول في محل جر بالإضافة. **يا ذئب**: «يا»: حرف نداء، «ذئب»: منادىٰ نكرة مقصودة مبني على الضمة في محل نصب. **يصطحبان**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون عوض عن التنوين.

وجملة «تعال»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فإن عاهدتني نكن مثل...»: استئنافية. وجملة «لا تخونني»: في محل نصب حال. وجملة «نكن»: جواب شرط لا محل لها لعدم الاقتران بالفاء أو إذا، وجملة «عاهدتني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يا ذئب» اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب وجملة «يصطحبان»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «من يصطحبان»: حيث ثنى الفعل العائد على (من) حملاً على المعنى.

٥٨٧ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤؛ والأزهيّة ص ٢٠٦؛ والجنى الداني ص ٢٣٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٦/ ١٤٥ ـ ١٤٧؛ وديوان المعاني ١/ ١١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ٢/ ٧١١؛ ولسان العرب ١/ ٧٥١ (نحب)، ١١/ ١٨٧ (حول)، ١٥/ ٤٥٩ (ذو)؛ والمعاني الكبير ص ١٢٠١؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٠؛ وبلا =

وأمّا إجراؤهم إيّاه مع «مَا» بمنزلة اسم واحد، فهو قولك: «ماذا رأيتَ»؟ فتقول: «خيراً»؛ كأنك قلت: «ما رأيتَ»؟

ومثل ذلك قولهم: «ماذا ترى»؟ فتقول: «خيراً». وقال جلّ ثناؤه: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكم قالُوا خَيْراً﴾[1]. فلو كان «ذَا» لَغْواً، لما قالت العرب: «عَمَّاذا تَسألُ»؟ ولقالوا: «عمَّ ذا تسألُ»، كأنهم قالوا: «عَمَّ تَسألُ»، ولكنَّهم جعلوا «مَا» و «ذَا» اسماً واحداً، كما جعلوا «مَا» و «إنَّ» حرفاً واحداً حين قالوا: «إنَّما».

ومثل ذلك «كَأنَّما» و «حَيْثُما» في الجزاء.

ولو كان «ذا» بمنزِلة «الَّذِي» في ذا الموضع ألبتة، لكان الوجهُ في «ماذا رأيتَ» إذا أجابَ أن يقول: «خيرٌ». وقال الشاعر، وسمعناه من العرب الموثوق بهم [من الوافر]:

٥٨٨ ـ دَعِي ماذا علمتِ سأتَّقِيه ولكنْ بالمغيَّبِ نَبِّئِيني

= نسبة في رصف المباني ص ١٨٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٣؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٩، ١٥٠، ٤/ ٢٣؛ وكتاب اللامات ص ٦٤؛ ومجالس ثعلب ص ٥٣٠.

اللغة: يحاول: يطلب بالحيلة. النحب: النذر.

المعنى: اسألا المرء عمّا يسعى إليه في هذه الحياة، أهو نذر يقضيه أم ضلال باطل؟

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «**تسألان**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف: فاعل. «**المرء**»: مفعول به. «**ماذا**»: «ما»: اسم استفهام مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، أو خبر مقدّم للمبتدأ، و «ذا»: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع خبر للمبتدأ، أو مبتدأ مؤخّر. «**يحاول**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**أنحب**»: الهمزة: للاستفهام، و «نحب»: بدل من «ما» مرفوع. «**فيقضى**»: الفاء: حرف عطف وسببية، «يقضى»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، مبني للمجهول، ونائب فاعله... هو. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة ومن الفعل بعدها معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق. «**أم**»: حرف عطف. «**ضلال**»: معطوف على «نحب» مرفوع. «**وباطل**»: الواو: حرف عطف، و «باطل»: معطوف على «ضلال» مرفوع.

وجملة: «ألا تسألان...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يحاول»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أنحبٌ فيقضى» حيث استعمل «ذا» موصولة بمعنى «الذي»، وقد أخبر بها عن «ما» الاستفاميّة، وأتى لها بصلة هي جملة «يحاول، ورفع «نحب» ردًّا عليها.

(١) النحل: ٣٠.

٥٨٨ ـ **التخريج**: البيت للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ١١/ ٨٠؛ =

فالَّذي لا يجوز في هذا الموضع، ومَا لا يحسن أن تُلغيَها.

وقد يجوز أن يقول الرجلُ: «ماذا رأيتَ»؟ فيقول: «خيرٌ» [إذا جعل «ما» و «ذا» اسماً واحداً][1] كأنه قال: «ما رأيتُ خيرٌ»، ولم يُجِبْه على «رأَيْت».

ومثل ذلك قولهم في جواب «كيف أَصبحتَ»؟ فيقول: «صالحٌ»، وفي «مَن رأيتَ» فيقول: «زيدٌ»، كأنه قال: «أنا صالحٌ»، و «من رأيتُ زيدٌ». والنصبُ في هذا الوجَه، لأنَّه الجوابُ، على كلام المخاطَب، وهو أقربُ إلى أن تأخذ به. وقال عزّ وجلّ: ﴿ماذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالوا أَساطِيرُ الأَوَّلينَ﴾[2]. وقد يجوز أن تقول إذا قلتَ: «من الذي رأيتَ»: زيداً؛ لأنّ هاهنا معنى فِعْلٍ، فيجوز النصبُ هاهنا كما جاز الرفع في الأول.

= وشرح شواهد المغني ص ١٩١؛ ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية ١/ ١٩٢؛ ولأبي حية النميري في لسان العرب ١٤/ ١٢ (أبي)؛ ولمزرد بن ضرار في ديوانه ص ٦٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤١؛ والدرر ١/ ٢٧١؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦١ (ذوا).

اللغة: أتقي: أحذر وأتجنب. المغيب: ما غاب عنا.

المعنى: تناسي كل ما أغضبك مني سابقاً، لأنه كان مقضياً أو لجهلي به، وأخبريني من الآن عما تكرهينه، فأبتعد عنه.

الإعراب: **دعي**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **ماذا**: اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به. **علمت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **سأتقيه**: السين: للاستقبال والتنفيس، و «أتقي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **ولكن**: الواو: استئنافية، و «لكن»: حرف استدراك. **بالمغيب**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (نبئيني). **نبئيني**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والنون: للوقاية، والياء: ياء المتكلم، ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

وجملة «دعي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «علمت»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «سأتقيه»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «نبئيني»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ماذا علمت» فقد ركب «ماذا» من «ما» و «ذا» فإن كانت اسماً موصولاً، أو بمعنى شيء فهي مفعول به لـ (دعي) وليست للاستفهام.

(١) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

(٢) النحل: ٢٤.

هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام[1]

إذا أنكرتَ أن تُثبت رأيَه على ما ذكروا أو أنكرت أن يكون رأيُه على خلاف ما ذَكر.

فالزيادةُ تتبع الحرفَ الذي هو قبلها، الذي ليس بينه وبينها شيءٌ. فإنْ كان مضموماً، فهي واو، وإن كان مكسوراً، فهي ياءٌ، وإن كان مفتوحاً، فهي ألف، وإن كان ساكناً، تحرّكَ، لئلاّ يسكن حرفان، فيتحرّك كما يتحرّك في الألف واللام الساكنُ مكسوراً، ثم تكون الزيادةُ تابعةً له.

فممّا تحرّك من السواكن كما وصفتُ لك وتَبعته الزيادةُ قولُ الرجل: «ضربتُ زيداً»، فتَقول منكِراً لقوله «أَزَيْدَنِيْه». وصارت هذه الزيادةُ عَلَماً لهذا المعنى، كعَلَم النُّدْبة، وتحرّكت النونُ لأنها ساكنة، ولا يَسكن حرفان.

فإن ذَكر الاسمَ مجروراً، جررته، أو منصوباً، نصبته، أو مرفوعاً، رفعته، وذلك قولك إذا قال: «رأيتُ زَيداً»: «أزيدَنيه»؟ وإذا قال: «مررتُ بزيد»: «أزيدنِيْه»؟ وإذا قال: «هذا زيدٌ»: «أزيدُنيه»؟ لأنّك إنّما تسأله عمّا وضع كلامَه عليه. وقد يقول لك الرجل: «أتَعرف زيداً»؟ فتقول: «أزيدَنيه»؟ إمّا منكِراً لرأيه أن يكون على ذلك، وإمّا على خلاف المعرفة.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: هذا الباب كله في إثبات العلامة للإنكار، وجعل الإنكار على وجهين: أن ينكر كون ما ذكر كونه أو يبطله، كما إذا قال لك رجل: «أتاك زيد»، و «زيد» ممتنع إتيانه عندك فتنكره لبطلانه. والوجه الآخر أن يقول: «أتاك زيد»، و «زيد» من عادته إتيانك، فينكر أن يكون ذلك إلاّ كما قال. فالمثال الأول معنى قوله أنكرت أن تثبت رأيه، والمثال الثاني معنى قوله أن تنكر أن يكون على خلاف ما ذكر.

وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: «أتخرج إن أخصبَتِ البادية»؟ فقال: «أَنا إِنِيْه»؟ منكِراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يَخرج.

ويقول: «قد قدِم زيدٌ»، فتقول: «أزَيْدُنِيْه»؟ غيرَ رادٍّ عليه متعّجباً أو منكراً عليه أن يكون رأيُه على غير أن يقدم؛ أو أنكرتَ أن يكون قدِم، فقلت: «أزَيْدُنيه»؟

فإنْ قلت مجيباً لرجل قال: «قد لقيتُ زيداً وعمراً»، قلت: «أزيداً وعَمْرَنيه»؟ تجعلُ العلامة في منتَهى الكلام. ألاَ ترى أنّك تقول إذا قال: «ضربتُ عُمر»: «أضربتَ عَمْراهْ»؟ وإن قال: «ضربتُ زيداً الطويلَ»، قلت: «أزيداً الطويلاهْ»؟ تجعلها في منتهى الكلام.

وإن قلتَ: «أزيداً يا فتى»، تركتَ العلامةَ كما تركتَ علامة التأنيث والجمع وحرفَ اللين في قولك: «مَنا»، و «مَني»، و «مَنُو»، حين قلت: «يا فتى»، وجعلتَ: «يا فَتى» بمنزلة ما هو في «مَنْ» حين قلت: «مَن يا فتى»؟ ولم تقل: «مَنِين»، ولا «مَنَهْ»، ولا «مَني»، أذهبتَ هذا في الوصل، وجعلت «يا فَتى» بمنزلة ما هو في مسألتك يمنع هذا كلَّه، وهو قولك: «مَنْ» و «مَنَهْ» إذا قال: «رأيتُ رجلاً وامرأةً». فـ «مَنَهْ» قد مَنعتْ «مَنْ» من حروف اللين، فكذلك هو هاهنا كما يَمنع ما كان في كلام المسؤول العلامةَ من الأول. ولا تَدخل العلامة في «يَا فَتَى» لأنه ليس من حديث المسؤول فصار هذا بمنزلة «الطَّويل» حين مَنَعَ العلامة «زَيْداً» كما مَنَعَ «مَنْ» ما ذكرتُ لك؛ وهو قول العرب.

ومما تُتْبعه هذه الزيادةَ من المتحرِّكات، كما وصفتُ لك قولُه: «رأيتُ عُثْمان»، فتقول: «أعُثْماناه»؟ و «مررتُ بعثمانَ»، فتقول: «أعُثْماناهْ»؟ و «مررتُ بحَذام»، فتقول: «أحَذامِيه»؟ و «هذا عُمَرُ»، فتقول: «أَعُمَرُوهْ»؟ فصارت تابعةً كما كانت الزيادةُ التي في «وا غُلامَهُوه» تابعةً.

واعلمْ أنّ من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم «إنْ»، فيقول: «أعُمَرُ إنِيهْ»، و «أزيدُ إِنِيهْ». فكأنهم أرادوا أنْ يزيدوا العلَم بياناً وإيضاحاً، كما قالوا: «ما إنْ»، فأكَّدوا بـ «إنْ». وكذلك أوضحوا بها هاهنا، لأن في العَلَم الهاءَ، والهاءُ خفيَّةٌ، والياءُ كذلك، فإذا جاءت الهمزة والنون جاء، حرفان لو لم يكن بعدهما الهاء وحرف اللين، كانوا مستغنين بهما.

ممّا زادوا به الهاء بياناً قولهم: اضربْه.

وقالوا في الياء في الوقف: «سَعْدِجْ» يريدون «سَعْدِي».

فإنّما ذكرت لك هذا، لتعلَم أنهم قد يطلبون إيضاحها بنحوٍ من هذا الذي ذكرتُ لك.

وإن شئتَ، تركتَ العلامةَ في هذا المعنى كما تركتَ علامةَ النُّدبة.

وقد يقول الرجل: «إنّي قد ذهبت»، فتقول: «أذَهَبْتُوهْ»؟ ويقول: «أنا خارج»، فتقول: «أنا إنِيْه»، تُلحق الزيادةَ ما لَفِظَ به، وتحكيهِ مبادرةً له وتبييناً أنه يُنكَر عليه ما تَكَلَّم به، كما فُعل ذلك في: «مَنْ عَبْدَ الله»؟ وإن شاءَ لم يتكلَّم بما لَفِظ به، وألحقَ العلامةَ ما يصحِّح المعنى، كما قال حين قلت: «أتخرج إلى البادية»: «أنا إنِيهْ».

وإن كنت متثبتاً مسترشداً إذا قال: «ضربت زيداً»، فإنك لا تُلحق الزيادة. وإذا قال: «ضربتُه» فقلتَ: «أقلتَ ضربتُه»؟ لم تلحق الزيادةَ أيضاً؛ لأنك إنّما أوقعت حرف الاستفهام على «قلتَ»، ولم يكن من كلام المسؤول، وإنّما جاء على الاسترشاد، لا على الإنكار.

فهرس محتويات
الجزء الثاني

تم الجزء الثاني من كتاب سيبويه